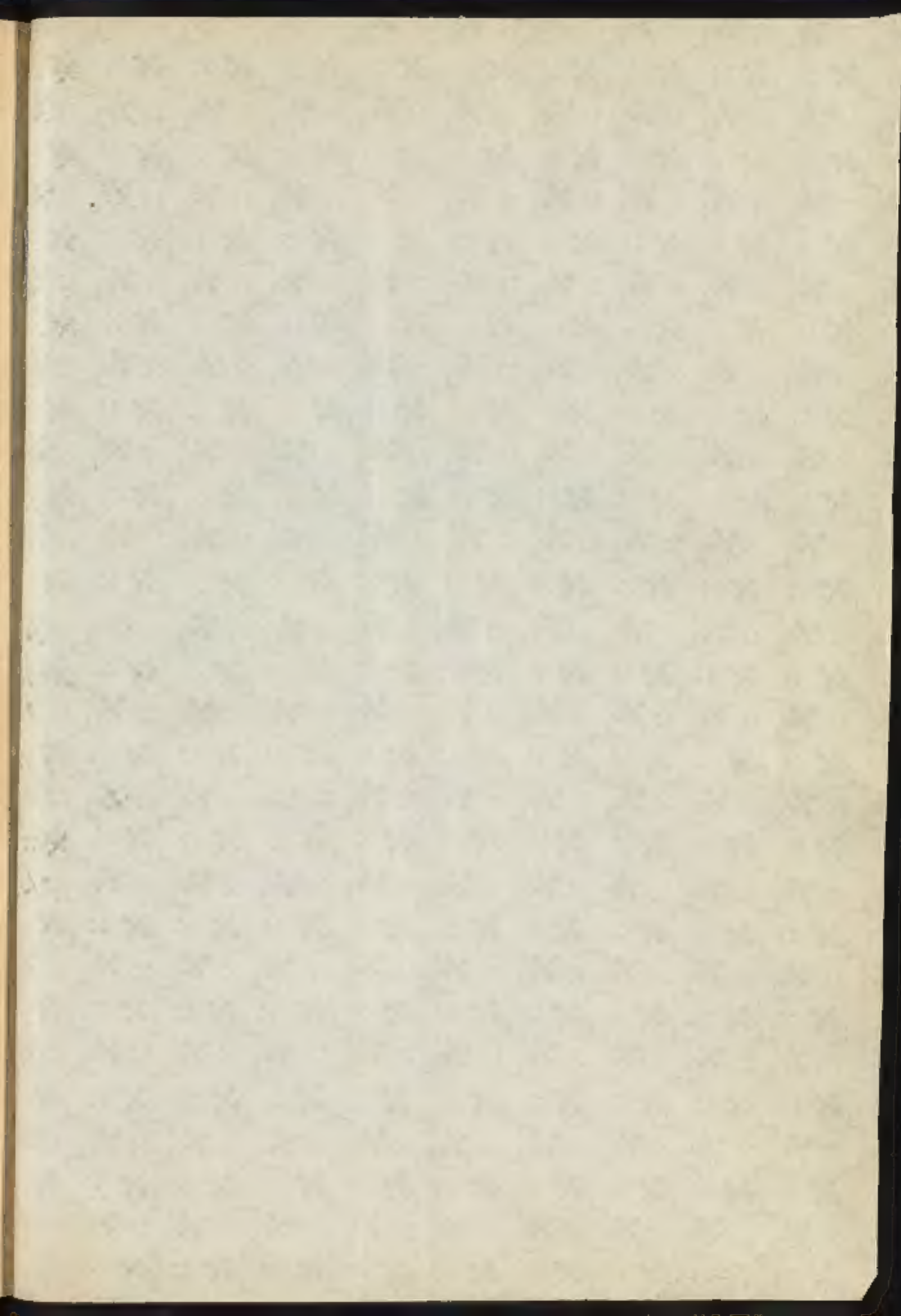


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







المجلد الثاني من كتاب

مجموعه فتاوي شيخ الاسلام تقي الدين

ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨

—456—354—

طبع على نفقة جناب المحسن الشهير * والموفق لكل عمل خطير (نجر النجار)

الحاج مقبل الذكیر • وقد جمعه وفقاً لله تعالى لا یباع ولا یشتری

ثابته الله على هـ هذا العمل الخالص ووفقته لنشر أمثاله

بين المسلمين • بفضلته له أرحم الراحمين

— 458 —

بصحيح الفقيه إليه اسمعيل بن السيد ابراهيم

الخطيب الحسني الساني الاسعدي الازهرى

— 45 —

وذلك بمعرفة صاحب الحمة العليا والسيرة المرضية

حضرة الفاضل (الشيخ فرج الله زكي الكردي الازهرى)

—45E—1—343—

مطبعته : مطبعة كردستان العامية * بدارب المسمط

تملك سعادة الفضال أحمد بك الحسيني بجمالية

مصر القاهرة سنة ١٣٢٦ هجرية

893.799

16594

v. 2



53161B

(المسئلة الاولى) في رجل جمع جماعة على نافلة وأهمهم من اول رجب الى آخر رمضان يصلي بهم بين المشايخ عشرين ركعة بمشترسات يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقيل هو الله أحد ثلاث مرات ويتخذ ذلك شعارا ويحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس والانصارى الذى قال له السيول نحول بينى وبينك . فهل هذا موافق الشريعة أم لا . وهل يؤجر على ذلك أم لا والحالة هذه .

« الجواب » الحمد لله رب العالمين . صلاة التطوع في جماعة نوعان (أحدهما) ما تسن له الجماعة الرتبة كالسجود والاستسقاء وقيام رمضان فهذا يفعل في الجماعة دائما كما مضت السنة (الثاني) ما لا تسن له الجماعة الرتبة كقيام الليل والسنن الرواتب وصلاة الضحى وتحية المسجد ونحو ذلك فهذا اذا فعل جماعة أحيانا جاز . وأما الجماعة الرتبة في ذلك فتغير مشروعة بل بدعة مكروهة فان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين لم يكونوا يمتادون الاجتماع للرواتب على مادون هذا والنبي صلى الله عليه وسلم إنما تطوع في ذلك في جماعة قليلة أحيانا فإنه كان يقوم الليل وحده لكن لما بات ابن عباس عنده صلى معه . وليفة أخرى صلى معه حذيفة . وأخرى صلى معه ابن مسعود . وكذلك صلى عند عتيان بن مالك الانصارى في مكان يتخذونه مصلى صلى معه وكذلك

صلى بأئس وأمه واليتيم. وعامة تطوعاته انما كان يصلها مفردا وهذا الذي ذكرناه في التطوعات السنوية. فاما إنشاء صلاة بعدد مقدر وقراءة مقدرة في وقت معين تصلى جماعة رتبة كهذه الصلوات المسئول عنها كصلاة الغائب في اول جمعة من رجب والألفية في اول رجب ونصف شعبان وليلة سبع وعشرين من شهر رجب وامثال ذلك فهذا غير مشروع باتفاق أئمة الاسلام كما نص على ذلك العلماء المعتبرون ولا ينشئ مثل هذا الا جاهل مبتدع. وفتح مثل هذا الباب يوجب تغيير شرائع الاسلام وأخذ نصيب من حال الدين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله والله اعلم *

(المسئلة الثانية) في قول النبي صلى الله عليه وسلم إنكم تأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء وهذه صفة المصلين فيم يعرف غيرهم من المكلفين التاركين والصبيان. وهل الأفضل المجاورة بمكة او بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد الأقصى أو بشر من الثغور لاجل الغزو - وفيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي. ومن زار البيت ولم يزرني فقد جفائي - وهل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الاستحباب ام لا أقفونا مأجورين *

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين. هذا الحديث دليل على أنه انما يعرف من كان أغرا محجلا وهم الذين يتوضئون للصلاة واما الأطفال فهم تبع للرجال واما من لم يتوضأ قط ولم يصل^(١) دليل على أنه لا يعرف يوم القيامة. والمرابطة بالثغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة كما نص على ذلك أئمة الاسلام عامة بل قد اختلفوا في المجاورة فكرها ابو حنيفة واستحبها مالك وأحمد وغيرهما ولكن المرابطة عندم أفضل من المجاورة وهذا متفق عليه بين السلف حتى قال ابو هريرة رضي الله عنه لأن ارباط ليلة في سبيل الله احب الى من ان أقوم ليلة القدر عند الحجر الاسود. وذلك ان الرباط من جنس الجهاد وجنس الجهاد مقدم على جنس الحج كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له أي العمل أفضل قال الايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال جهاد في سبيل الله. قيل ثم ماذا قال حج مبرور وقد قال تعالى (أجملتكم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوفون عند الله

(١) كذا بأصلين وفي أحدهما بياض بقدر كثنين قبل قوله دليل في العبارة سقط ظاهر اهـ مصححه

والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
اعظم درجة عند الله (إلى قوله) (إن الله عنده اجر عظيم) * وأما قوله من زار قبري وجبت
له شفاعتي فهذا الحديث رواه الدارقطني فيما قيل باستناد ضيف ولهذا ذكره غير واحد من
الموضوعات ولم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة عليها من كتب الصحاح والسنن والمسانيد *
وأما الحديث الآخر قوله من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني فهذا لم يروه أحد من أهل
العلم بالحديث بل هو موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومناه مخالف الإجماع فإن
جفاء الرسول صلى الله عليه وسلم من الكبار بل هو كفر ونفاق بل يجب أن يكون أحب إلينا
من أهلينا وأموالنا كما قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون
أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين (وأما زيارته) فليست واجبة باتفاق المسلمين بل ليس
فيها امر في الكتاب ولا في السنة وإنما الامر الموجود في الكتاب والسنة بالصلاة عليه والتسليم
فصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا * وأكثر ما اعتمد العلماء في الزيارة قوله في
الحديث الذي رواه أبو داود مامن مسلم يسلم على الأرد الله على روجي حتى ارد عليه السلام
وقد كره مالك وغيره أن يقال زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان الصحابة كآبن عمر وأنس
 وغيرهما يسلمون عليه صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه كما في الموطأ أن ابن عمر كان إذا دخل
المسجد يقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبت * وشد
الرحل إلى مسجده مشروع باتفاق المسلمين كما في الصحيحين عنه أنه قال لا تشد الرحال إلا
إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا * وفي الصحيحين عنه أنه
قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فإذا
أتى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم عليه وعلى صاحبيه كما كان الصحابة يفعلون * وأما
إذا كان قصده بالسفر زيارة قبر النبي دون الصلاة في مسجده فهذه المسئلة فيها خلاف فالذي
عليه الاثثة وأكثر العلماء أن هذا غير مشروع ولا مأمور به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد
الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى ولهذا لم يذكروا
العلماء أن مثل هذا السفر إذا نذر به يجب الوفاء به بخلاف السفر إلى المساجد الثلاثة للصلاة فيها
والاعتكاف فقد ذكر العلماء وجوب ذلك في بعضها (في المسجد الحرام) وتنازعوا في المسجدين

الآخرين فالجهور يوجبون الوفاء به في المسجدين الآخرين كالك والشافعي وأحمد لكون السفر إلى الفاضل لا يفتى عن السفر إلى المفضول وأبو حنيفة إنما يوجب السفر إلى المسجد الحرام بناء على أنه إنما يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب بالشرع والجهور يوجبون الوفاء بكل ما هو طاعة لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه بل قد صرح طائفة من العلماء كابن عقيل وغيره بأن المسافر لزيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وغيرها لا يقصر الصلاة في هذا السفر لانه معصية لكونه معتقدا أنه طاعة وليس بطاعة والتقرب إلى الله عز وجل بما ليس بطاعة هو معصية ولانه نهى عن ذلك والنهي يقتضي التحريم . ورخص بعض المتأخرين في السفر لزيارة القبور كما ذكر أبو حامد في الإحياء وأبو الحسن بن عبيدوس وأبو محمد المقدسي وقد روى حديثا رواه الطبراني من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لا تزرعه إلا زيارتي كان حقا علي أن أكون له شفيعا يوم القيامة لكنه من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر العمري وهو مضعف ولهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من السلف والأئمة وبمثله لا يجوز إثبات حكم شرعي باتفاق علماء المسلمين والله أعلم

(المسئلة الثالثة) عن اللعاب بالشرط نيج احرام هو أم مكروه أم مباح . فان قلتم حرام فما الدليل على تحريمه وان قلتم مكروه فما الدليل على كراهته او مباح فما الدليل على اباحته

الجواب الحمد لله رب العالمين . اللعاب بها منه ما هو محرم متفق على تحريمه ومنه ما هو محرم عند الجهور ومكروه عند بعضهم وليس من اللعاب بها ما هو مباح مستوى الطرفين عند أحد من أئمة المسلمين . فان اشتمل اللعاب بها على العوض كان حراما بالاتفاق قال أبو عمر بن عبد البر امام المغرب أجمع العلماء على ان اللعاب بها على العوض قار لا يجوز وكذلك لو اشتمل اللعاب بها على ترك واجب أو فعل محرم مثل ان يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الواجبة باطنا أو ظاهرا فانها حينئذ تكون حراما باتفاق العلماء وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق يرفب الشمس حتى اذا صارت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة صلاة المنافقين وقد ذم الله صلاتهم بقوله (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم

وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا (وقال تعالى
 (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقد فسر السلف السهو عنها بتأخيرها عن
 وقتها وترك ما يؤمر به فيها كما بين النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة المنافق تشتمل على
 التأخير والتطفيف قال سلمان الفارسي إن الصلاة مكيال فن وفى وفى له . ومن طفف فقد
 علمتم ما قال الله في المطففين . وكذلك فسروا قوله (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة)
 قل إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها كما جاء في الحديث ان العبد اذا أكمل الصلاة
 بطهورها وقرأتها وخشوعها صعدت ولها برهان كبرهان الشمس وتقول حفظك الله كما
 حفظتني واذا لم يكمل طهورها وقرأتها وخشوعها فانها تلف كما يلف الثوب ويضرب بها
 وجه صاحبها وتقول ضيكت الله كما ضيكتي . والعبد وان أقام صورة الصلاة الظاهرة فلا ثواب
 الا على قدر ما حضر قلبه فيه منها كما جاء في السنن لابي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها الا نصفها الا ثلثها الا ربعها الا
 خمسها الا سدسها الا سيمها الا ثمنها الا تسعها الا عشرها . وقال ابن عباس رضى الله عنهما ليس
 لك من صلاتك الا ما عقلت منها . واذا غلب عليها الوسواس ففي براءة الذمة منها ووجوب
 الاعادة قولان معروفان للعلماء أحدهما لا تبرأ الذمة وهو قول أبي عبد الله بن حامد وأبي حامد
 النزالي وغيرهما والمقصود ان الشطرنج متى شغل عما يجب بإطنا أو ظاهرا حرام باتفاق العلماء
 وشغله من اكمال الواجبات أوضح من ان يحتاج الى بسط . وكذلك لو شغل عن واجب من
 غير الصلاة من مصلحة النفس أو الاهل أو الامر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم
 أو بر الوالدين أو ما يجب قلبه من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الامور وقل عبد
 اشتغل بها الا شغلته عن واجب فينبغي ان يعرف ان التحريم في مثل هذه الصورة متفق
 عليه . وكذلك اذا اشتملت على محرم أو استلزمته محرما فانها تحرم بالاتفاق مثل اشتغالها على
 الكذب واليمين الفاجرة أو الخيانة التي يسمونها المغاضاة أو على الظلم أو الاعانة عليه فان ذلك
 حرام باتفاق المسلمين ولو كان ذلك في المسابقة والمناضلة فكيف اذا كان في الشطرنج والنرد ونحو
 ذلك . وكذلك اذا قدر انها مستلزمة فسادا غير ذلك مثل اجتماع على مقدمات القواحش أو التعاون
 على العدوان أو غير ذلك أو مثل ان يفضي اللعب بها الى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه

على ترك واجب أو فعل محرم فهذه أصور ومثناها بما يتفق المسلمون على تحريمها فيها * وقد قدر
 خاؤها عن ذلك كله فاندفع قول عن الصحابة المبع من ذلك وصح عن علي بن أبي طالب رضي الله
 عنه أنه من يقوم بلعنون بالشرطنج فقال ما هذه لم يسمع التي تسمونها كما يكون شهيم بلعنا كمين
 على لأصنام كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعابد وثن وخر
 والميسر قريبان في كتاب الله تعالى * وكذلك الذي عنها معروف عن ابن عمر وغيره من الصحابة
 والمقول عن أبي حنيفة وصحبه وأحمد وصحابه تحريمها وأما الشافعي فإنه قال كره اللعب
 بها للخير وللعيب بالشرطنج والحمام بغير ضرر وإن كرهها أحب حالا من أن يرد وهكذا سأل عنه
 غير هذا المصنف تمام مضمونه أنه يكرهها ويرها دون الرد ولا يربح كرهه كرهة تحريم
 فإنه قال للخير وللعيب الجبر لا يروى هو عن مالك من لعب بالرد فقد عصى الله ورسوله وقد
 كره الشرطنج وإن كان خف من الرد وقد نقل عنه أنه توقف في التحريم وهو
 لا يدين له بها حرام وما بلعنا أن أحد نقل عنه لعضا يقتضي في التحريم ولأنه لدين لا يختلف
 أصحابهم في تحريمها أكثر المصنفين الكراهة قال ابن عبد البر أجمع مالك وصحابه على أنه لا يجوز
 اللعب بالرد ولا بالشرطنج وقالوا لا يجوز شهادة المدمر المواقف على لعب الشرطنج وقال يحيى
 سمعت مالكا يقول لا خير في الشرطنج وغيرها وسمنه بكرة اللعب بها ونعبرها من الدصل ويترو
 هذه الآية فإذا بعد الحق لا الحلال * وقال أبو حنيفة كره اللعب بالشرطنج والرد والارملة
 تحرم كل الماد * وقد تفرع جمهور في مسنتين إحداهما هل يسئل على اللعب بالشرطنج فمضمون
 أبي حنيفة وأحمد ولما في بن عمران وغيرهم أنه لا يسئل عليه * ومذهب مالك وفي يوسف ومحمد
 أنه يسئل عليه ومع هذا يذهب مالك أن الشرطنج شر من الرد ومذهب أحمد أن الرد شر
 من الشرطنج كما ذكره الشافعي * والتحقيق في ذلك أنهما إذا اشتتلا على عوض أو غاوى عن
 عوض فالشرطنج شر من الرد لأن مفسدة الرد فيها وريادة مثل صد انقلب عن ذكر الله
 وعن الصلاة وغير ذلك ولهذا قال أن الشرطنج على مذهب القدر والرد على مذهب الجبر
 وشتغال اللعب بالتفكر في الشرطنج أكثر وأما إذا اشتتلا الرد على عوض والرد شر وهذا
 هو السبب في كون أحمد والشافعي وغيرهما جعلوا الرد شر لاستنسه بهم أن العوض يكون

في إيراد دول الشطرنج * ومن هذا بين الشبهة في وقت في هذا الباب فان الله تعالى حرم
 الميسر في كسبه وتنفق مسلعون نحو خمره ايسر وتنفق على مولات المشتعلة على القمار
 من الميسر سواء كان بالشطرنج أو بالرد أو حور أو بالكتب أو لست فلا غير وحده من
 البعيين كقطط وطاوس ومجهد وروهم الدجى كل شيء من القمار فهو من ميسر حتى لعب
 الصبيان بطوره فلا يبيح له بخرم الشطرنج كصانعة من ألعاب الشبيبي وغيره عمدوا لقطط
 الميسر لا بدخل فيه لا ما كان قد حرمه فيه من كل ما اطل كما يحرم مثل ذلك في
 المسابقة والمناضلة لو أخرج كل شيء ليس فيه شيء من ذلك لانه قد قرره وفي
 الدين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أذن فرس بين فرسين وهو من ان يسبق
 فهو قد روى من أذن فرسان فرسين وهو لا يبيح من يسبق فرسان وأبي صلى الله عليه
 وسلم يروع المرء لاسم من نوع ميسر من شيء لا يوق ولا يوق ولا يوق ولا يوق
 وحده كان بدثر النع وروى عنه ان النافع قد قرره * فلما اعتقدوا ان هذه الامارات انما
 حرم الله فيها من كل ما ليس بالخير وهو د حلت من الموص ولقد ضرد ه طائفة
 من أصحاب الشافعي المصنفين في إيراد ما يحرموه لا مع اعوص الك المصوص عن
 الشافعي وصار منه تحريم برد وضمه وركن فيها عوص ولقد في كرهها لا حرم دين
 ان مستنده في ذلك حذر لا نفس عده وهذا ثم لا يحرم به ظهور عده في حرم إيراد
 ولا عوص فيها والشطرنج لا كره في نفس دين وهذا مرفعه من غير حقيقة لعب بها
 فان ما في الرد من الصد عن ذكر الله وعن نفسه وعن يسر عده ووالله ما هو في الشطرنج
 أكثر بلا ريب وهي تفعل في الموص * من كره الكؤوس فصد عقولهم وقوتهم عن ذكر الله
 وعن الصلاة أكثر مما يفعل بهم كثير من نوع حور وحشة وقمار يدعو الى كثيرها
 ويحرم إيراد العداية عن عوص مع سدة الشطرنج مثل خمره مطرد من حرامه وباحة
 الفرقة من نبد الحطة * وكما ردك الموص في غاية المص من جهة لاعبار والقياس والعدل
 فكذلك المول في الشطرنج وإيراده ويحرمه إيراد ثمت بانص كما في الدين عن أبي موسى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب ببرد فقد عصى الله ورسوله وقدره مالك في الموطأ
 وروايته عن عائشة رضي الله عنها انه لعب في نهار في درهما كانوا سكاها لها عدهم برد

فأرسلت إليهم من نخرجوها لأخرجكم من دري وكرت ذلك عليهم * وماتت عن دفع
عن عبد الله بن عمر أنه كان د واحد من نهم من سبب يرد صبره وكبرها * وفي بعض
الفاظ حديث عن أبي موسى عن النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ود كرت عنه فقال
عصى لله ورسوله من ضرب بكها يلعن * فعق عصية تجرد للعاب ١٠ و يشترط عوضا
بل في ذلك ما أصرب ككسب * وقد روي في صحيحه عن أبي بردة رضي الله عنه عن
أبي بصير رضي الله عنه وسير له من أمم د شير د كات عمن يده في خم خبرير وده
وفي مع آخر في شقص نه زر خم ي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح
اللاعب ١١ كما من يده في ح التحرير وده وكلاي شقص انصار ي قصها ويقطع لمها كما
يصنع المصنوع وهد ما به رسول يدي ييد سو وهد كل ولا يوجد كما ان غمس
الد في خم التحرير وده وشقص خم و من من ذلك سو كال معه كل بضم أو
كن وكما ردك هي عنه ون كمن معه كل من بال ضم وهد يتقرر بوجه يتبين
بها تحريم الرد والشرط ونحوه (خدم) ن يدل أمي عن هذه الامور ليس مختصا بصورة
ألف مرة فقط وده من موضع حديث اللاعبين ونه ي لكان من صور الجمالة ومع هذا
فقد نه عن ذلك لا فيما يقع كده لغة ولا صبه في الحديث لا سبق لافي خف أو حافر
أو يصل لان من المال في لا يقع في لدس ولا في لا يامهي عنه وان لم يكن قد ر وأكل
المال بال أصل حره حص المرق وهذه اللاعب من اطل قول الي صلى الله عليه وسلم كل
لهو لهو به رحى وهو من لا رده بقوسه وتذبه فرسه وملاسته مرته هه من
الحق ما قوله من اطل أي لا يمنع فان الناس ضد خلق والحق يرد به الحق الموجود عتقاده
والجهر عنه ويرده خلق مقصود ندي ينعى يقصده وهو الامر النافع فما ليس من هذا
وهو باطل ليس منع وقد برخص في مص ذلك د لم يكن به معة ر حجه لكن لا يؤكل
به الما ولهذا حر السابق بالأقده والمصارعه وعير ذلك ونه عن كل المال به وكذلك
رحص في الصرب بلا في لأقده ونه عن كل مال به فبين ما هي عنه من ذلك

(١) كده بالاصح ومع من لغة فهو فكذلك يرد هي عنه وان لم يكن معه كل ما
بالاطل والله أعلم اه مصححه

ليس مخصوصا بمقامرة فلا يجوز قصر لهي على ذلك و كان النبي عن التردد ونحوه لمجرد
 انه مرة كان ترد مثل سبق احد ومن لم يمشى وكود لك من المقامرة اذا دخلت
 في هذه حرموه مع انه ممن صرح وحسب او مستحب كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال رموا واركو وان ترموا أحب لي من ان تركوا ومن تعم رمي ثم يسه فليس مما
 وكان هو وحلفاؤه بسبقون بين الحلال وفر على الحرام او عدو لهم ما استطعتم من قوة
 ومن رباط الخيل) الآية ثم قال ألا ان القوة التي لا القوة التي لا القوة التي فكيف
 يشبه ما أمر الله به ورسوله وتفق المسلمون على لا أمر به تعالى الله عنه ورسوله وأصحابه
 من بعده و قد تم بحمد من موجب للتجريم لا مجرد انه مرة كان التردد والشطرنج كالمقامرة
 (الوجه الثاني) أن يقال هل من عنه التجريم في الأصل هي مع مرة كان الشارع قد بين الحظر
 وليس في التجريم فقال تعالى (عذروا من ولا نصاب ولا ولا رحس من عمل الشيطان
 فاجنبوه لعلكم تفلحون) يريد الشيطان أن يوقع بكم المدوة والامضاء في الحظر وليس
 ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة (تم منهن) موصوف لأربعة أسباب رحس من عمل الشيطان
 وأمر باحتسابها ثم خص الحظر واليسر به يريد الشيطان أن يوقع بكم المدوة والامضاء في
 الحظر واليسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ويهدد من الله عن ذلك قوته تعالى (فمن
 تم منهن) كما علق الملاح بالاحساب في قوة (احتدوه لعلكم تفلحون) ولهذا يقال ان هذه
 الآية دلت على تحريم حمر واليسر من عدة أوجه ومعبود الحظر أمر باحتسابها حرم مقاربتها
 بوجه فلا يجوز فتاؤها ولا شرب قسها بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بمرورها فيها وشق
 ظروفها وكسر دبرها وهي عن تحديها وان كانت تسمى مع سائر شربتهم لهم بل التحريم وهذا
 كان الصواب الذي هو المخصوص عن أحمد وابن المبارك وغيرهم به ليس في الحمر شيء محترم
 لآخره لخال ولا غيرها وبه من تحذرها فعليه أن يصدقه من يتخمر بان يصب في
 العصير خلا وغير ذلك مما يمنع تخمير بل كان النبي صلى الله عليه وسلم من عن الحيطتين
 ثلاثا يقوى أحدهما على صاحبه فيعصى في شرب حمر المسكر من لا يدري ونهى عن
 الاتياد في لأوعية التي يدب اليها ولا يدري ما به كالبهائم ولحتموا اطراف المزمت والمقود
 من الحشب - ومرة لا يتياد في السق او كالألوان السكر يظن - د كان في الشرب نشق الطرف

وان كان في سبغ ذلك أو مضه نزع ليس هد موصود كره . فالمقصود سد الدرع المعصية
 الى ذلك بوجه من بوجوه . وكذلك كان شرب البيرة الاثنتي عشرة سنة أو بريقه لان
 الثلاث مظنة كره . ان كان أمر قتل الشرب في الثالثة أو أربعة فهد كراه

لان العوس لا كانت تشتهى ذلك وفي مسأله وحول تلخيص ما قد يقضى الى شربها كما ان
 شرب قتيها يدعو الى كشرها فهي عن ذلك . وهذا الميسر المقرون بالحر ذ قد رتب علة تحريمه
 اكل المال بالباطل وما في ذلك من حصول المفسدة وتراكم مفسدة ومن المعلوم ان هذه الملاعب
 تشتهىها العوس و قد فوت لرغبة فيها ودخل فيها اموض كما حرت به العادة وكان من حكم
 الشارع ان يهيى عما يدعو الى ذلك وما يمكن فيه مصالحة راجحة وهذا خلاف لمادات التي
 قد تنفع مثل المسامة والمصارعة ونحو ذلك فان تلك فيها مفسدة راجحة بقوة لا بد من فهم
 عنها لاحل ذلك . وتحريم عادة العوس بالاكساب . وهذا المعنى انه عليه السلام صلى الله عليه
 وسلم بقوله من لعب ببرد شبره كما عاصم بده في لحم خنزير ودمه فان العاصم بده في ذلك
 يدعو به الى اكل الخنزير وذلك مقدمة كراه وساء ودعته و قد حرم ذلك فكذلك للعب
 الذي هو مقدمة اكل بالباطل وساء ودعته . وهذا من ذكر العلماء من ان المعاصيات
 ثلاثة انواع . فاما كان معصية على ما أمر الله به كما في قوله (وعصوا لطم ما استطعتم من قوة ومن
 رباط الخيل) حارب الجمل والمعر حارب وما كان مفضيا الى ما به الله عنه كالردو لشرط نوح فهو عنه
 يحمل ويمير حمل . وما قد يكون فيه مفسدة بلا مفسدة راجحة كالساعة والمصارعة حاز الاحمل
 (الوجه الثالث) ان يقال قول المصنف ان الميسر يتم احرام مجرد ممارسة دعوى مجردة
 وصاهر القرآن والسنة والاعتبار يدل على فسادها . وذلك ان الله تعالى قال (ما يريد الشيطان
 ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر وبصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة)
 فنبه على علة التحريم وهي ما في ذلك من حصول المفسدة وزوال المصلحة الواجبة
 والمستحبة فان وقوع العداوة والبغضاء من عظيم المفسدات . وصدود القلب عن ذكر الله وعن
 الصلاة للمدين كل منهما اثم واجب وبما مسح من عظيم المفسدات ومن المعلوم ان هذا يحصل
 في اللعب بالباطل والرد ونحوهما وان لم يكن فيه عوض وهو في الشرط نوح اقوى فان احدث

يستغرق قلبه وعقله وفكره فيمن حصصه ومبارك أن يفعل هو وفي لوازم ذلك ولوازم لوازمه
حتى لا يحس نحوه ولا عطشه ولا تن يحس عذبه ولا تن اسرعه ولا يحال أهله ولا يغير ذلك
من ضرورت عنه وماله فصار له كره في الصلاة وهو كما يحس الشارب حرقه من كثير
من الشرب يكون عذبه حتى من كثير من أهل الشطرنج والرد واللاعب بها لا تنقضي
نعمته منها لا تدب امددات كما لا يقضي مهمة شارب الخمر لا يمدح بمدح ونقي آثارها
في النفس بعد نقصها كثر من آسباب حرق حتى تعرض له في الصلاة والمرص وعند
ركوب لذة بل وعند الموت وأمثل ذلك من الاوقات التي يطالب فيها ذكره له وتوجهه
اليه تعرض له ثنائيا وذكر لشاه ولرخ والمراد ونحو ذلك قصد لها عن ذكر الله قد
يكون عظم من صد آخر وهي في الله كثر كما قال الله مؤمن على من في طاب رضى
الله عنه الا انها ممددة للمؤمن التي لم يملكها كرمون وقت رغبة ولذلك المدة والمصدا
بسبب غلبة أحد الشخصين الآخر وما يدخل في ذلك من الظنة والكاذب والخيانة التي
هي من أقوى أسباب المدة والمصدا وما كاد لأهلها يسر عن شيء من ذلك والفعل إذا
اشتمل كثير على ذلك وكاب الطمع نفسه وما كان فيه مصلحة راحة حرمة الشارح قطعا
فكيف إذا اشتمل على ذلك غالبا وهذا من مستمر في أصول الشريعة كما قد سطه في قاعدة
سد لذرائع وغيرها ويذكر كل فعل يقضي إلى تحريم كثر كان سدا للشرب والفساد فإذا لم
يكن فيه مصلحة راحة شريعة وكاب مقصده راحة هي عنه كل سبب يقضي إلى
الفساد هي عنه ما كان فيه مصلحة راحة فكيف ما كثر وجهه إلى الفساد وهذا هي
عن الخطوة بالاحتمال وما الضرر فلما كانت الحاجة تدعو إلى بعضه رخص منه فيما تدعو له
الحاجة لأن الحاجة سبب الإباحة كما أن الفساد والعسر سبب التحريم إذا احتتمارح علاهما
كما رجع عند الضرر أكل لينة لأن مقصده موت شر من مقصده لا عند بحيث والرد
والشطرنج ونحوهما من المالبات فيها من مقصده لا يحصى وأيسر فيها مصلحة معتبرة فضلا
عن مصلحة مقاومة غايته أن يلهي^(١)

ويربها مما مقصده شرب خمره وفي راحة النفس ما لا يمدح من مصالح ولا يحتاج

انفسا دعيه و لمؤمن قد نعه به بحالته عن حرمة و نفسه ممن سو - ومن يتق الله يجعل له مخرجا
 و يرزقه من حيث لا يحتسب - وفيه من رزقه و غيره عن نبي در ان هذه الآية لما نزلت قال
 الذي صلى الله عليه و سلم يا در لول ان الناس كلهم عمرا بهذه الآية لوسعتهم و قد بين سبحانه في
 هذه الآية ان لم يق يدفع عنه مضره و هو ان يحمل به محرما صاقي على الناس و يجلب له مفعة
 برزقه من حيث لا يحتسب - وكل ما يتعدى به حفي قد تسرع به القوس و تحتاج اليه في طيها
 و اشراحيها فهو من لوزق و الله تعالى يرزق ذلك لمن تقيه فعمل مأمور و ترك منظور -
 و من طاب ذلك بانهد و الشطرنج و نحوهما من ميسر فهو غير له من طلب ذلك بالحر
 و صاحب - محربطاب راحة و لا ربه الانما و عما و ان كانت بيده مقدر من الدر و رفايته
 من انصاره و يمونه من انصاره اصناف ذلك كما حرر ذلك من حربه و هكذا ان حرمت و مما
 بين ان ميسر ميسر مجرد كل المال بالاصل و ان كان كل مال بالاصل محرما و لو تجرد عن
 الميسر فكيف اذا كان في ميسر بل في الميسر على حرة غير كل المال بالاصل كما في حر ان
 الله قرن بين الحر و الميسر و جعل الله في تحريم هذه هي العلة في تحريم هذا و معلوم ان الحر
 تحرم لحرر كل المال بالاصل و ان كان كل ثمر من كل المال بالاصل وكذلك ميسر - بين ذلك
 ان الناس ول ما سألوا رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ميسر قال الله تعالى (يا ايها
 الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) و في الميسر ما كان من ميسر و في الميسر ما كان
 قبل هي المال و قبل هي للده و ما هو من حر كان فيها كالا هذين و هما كانوا يسمون بثنها
 و التجارة فيها كما كانوا ينتهون بالده اني في ثمنها ثم به صلى الله عليه و سلم لما حرر الحر من
 الحر و عاصرها و ممتصها و ثمنها و مشتريها و حادها و حمولة له و حادها و شارها و كل ثمنها
 و كذلك ميسر كانت القوس يبيع عما تحببه به من مال و ما يحسن به من لده للعب - ثم قال تعالى
 (و ثمنها كبر من ثمنها) لان الخسارة في المقامرة اكثر و لا تضر في الملاعة اكثر و من
 المقصود الاول لا اكثر انس ميسر - هو لا اشح الملاعة و معانة كما ان المقصود الاول
 لا اكثر الناس باخر نما هو ما فيها من لدة الثرب و اما حرر لموض فيها لانه اخذ مال بلا
 ممة و هو كل مال بالاصل كما حرر ثمن حرومية و حرير و لاصنام فكيف نجعل لمعدة
 لماية هي حكمة النهي فقط - هي تامة و ترك لمعدة لاصلية التي هي فساد العقل و القلب

والمدل مادة البدن والبدن تابع القلب وقال النبي صلى الله عليه وسلم الا إن في الجسد مصعة ذا
صاحت صلح بها سائر الجسد وذفرت فسد بها سائر الجسد لا وهي القلب والقلب هو
محل ذكر الله تعالى وحقيقته لصلاته ، وعظم العبد في محرمه حرم وبسر فسد قلب لدى هو ملك
البدن أن يصعد عما حقق له من ذكر الله والصلوة ويدخل في باب عباد من التهدي والتباعد
والصلوة حق خلق ، واجبة ولو لاه حق خالق وبن هذا من كل مال بالطل ومعلوم
أن مصلحة البدن مقدمة على مصلحة المال ومصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن وإنما حرمة
مال لانه مادة البدن ولما قدم الفقهاء في كتبهم ربح العباد على ربح معاملات ومما تتم
مصلحة القلب والبدن . ثم ذكروا ربح مساحكات لأن ذلك مصلحة الشخص وهذا مصلحة
النوع لدى بقي بالسكاح . ثم ذكروا ربح الصدق كرو ما يدفع العبد في ربح الحيات وقد
قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وعبادة الله تتضمن معرفته ومحنته والخصوع
له بل تتضمن كل مباحة وبرصاه . وأصل ذلك وأحبه ما في القلوب لا عين ولا معرفة وبمجة لله
والخشية له ولا يابيه الله والوكل عليه ولرضى بحكمه مما تضمنه الصلاة وذكر والدعاء وفرة
القرآن وكل ذلك داخل في معنى ذكر الله والصلوة وناء الصلاة وذكر الله من باب عطف
الحص على العام كقوله تعالى (وملائكم وحررل وميكال) وقوله تعالى (واذا أخذنا من
الدينين ميثاقهم وملك ومن نوح) كما قال تعالى ، يا أيها الذين آمنوا ذكروا لله الصلاة من يوم
الجمعة فاسموا بذكر الله وذروا السمع) ضمن السمع في الصلاة معاني ذكر الله . ولما
كانت الصلاة متضمنة لذكر الله هي هو مطلوب لذاته والهي عن الشر لدى هو مطلوب
لغيره قال تعالى (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله الذي في
الصلاة كبر من كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر وليس المراد أن ذكر الله خارج الصلاة
أفضل من الصلاة وما فيها من ذكر الله فان هذا خلاف لاجماع . ولما كان ذكر الله هو
مقصود الصلاة قال بولدرده مادمت تذكر الله فست في صلاة ولو كنت في السوق ، ولما كان
ذكر الله بعمده كله فلو أن محاسن الحلال والحرم وبحو ذلك مما فيه ذكر أمر الله ونهيه
ووعده ووعيده وبحو ذلك هي من محاسن الدكر والمقصود هان يعرف من رتب المصالح
والمفاسد وما يحبه الله ورسوله وما لا يعصه مما أمر الله به ورسوله كان لا يتضمنه من تحصيل

المصالح التي يحبها ويرضاه ودفع ما يكرهه ويستهزأ به . وما ينبغي عنه كان انضمامه ما ينقضه
ويستخطه . ومنه مما يحب ويرضاه . وكثير من الناس قصر نظره عن معرفة ما يحب . ثم ورسوله
من مصالح المهرب والموسر . ومنه ما يكرهه من حقائق الآيات وما يكرهه من الغيبة
والشهوة كما قال تعالى (ولا تطعم من أغصانها عن ذكره) . وهو هو . وكان صريحاً . وقال تعالى
(فأعرض عن تولى عن ذكره) . ولا يطعم من أغصانها عن ذكره . فجمع كثير من
هؤلاء في كثير من الأحكام لا يرى من مصالح والمعاد لا عاد لمصلحة المال والدين . وعادة
كثير منهم في تهمي ذلك . ينظر إلى سياسة الناس وتهديب لأخلاق عبيدهم من العلم كما
يدكر مثل ذلك التمهية . وأقر خطة من صاحب رسائل خول العباد . ومنهم ما هم يتكلمون
في سياسة الناس وتهديب لأخلاق . من على الفلسفة وما ضمو اليه . صوره من الشريعة
وهم في غاية ما يشتهون . لا يدرون ما هو . ولا يرى كنهه . في غير هذا موضع . وقوم من
الخاصين في أصول الفقه وتبالي لأحكام الشريعة بالأوصاف المناسبة . فكلموا في سياسة
وأن ترتيب الشريعة الأحكام على الأوصاف المناسبة ينقسم بحكم من مصالح العباد ودفع ما يكرهه
ورأوا أن المصاحبة بوعاذاً حربية وديوية . لا حربية . في سياسة الناس وتهديب لأخلاق
من الحكيم وحملوا لدية ما ينقسم على ثلاث . لا مال ولا روح والعقول . ولدين الظاهر
وأعرضوا عما في المحدثات الخاصة . ومهارة من أنواع المعرفة . تلي . ولا تكنه . وكنهه
ورسله وأحوال القلوب وأعمالها كحجة لله وحشيته . وحلاص لدين له . وأنوكل عليه . ورحمة
لرحمته ودعائه . وغير ذلك من نوع المصالح في الدين والآخرة . وكذلك فيما شرعه الشارع من
لوجه . ما هو ودفعه . لا روح . وحقوق . مما لا . ما يكره . وحقوق . لمسلمين بعضهم على بعض
وغير ذلك من أنواع ما يكرهه . وما يحبه . حفظاً للأحوال السنية وتهديب لأخلاق . ويتبين
أن هذا جزء من خبر ما جاءت به الشريعة من المصالح . فمكذ . من جعل تحريم الخمر والميسر للجرد
كل دليل . لا صل . والفق . لدى كان فيما تحرد أحد المال . يشبه هذا . أن هذه المقالبات
تعد عن ذكر الله وعن الصلاة . من جهة كونها عملاً لا من جهة خذل المال بها . لا قصد
عن ذكر الله . ولا عن الصلاة . لا كما يصد سائر أنواع خذل المال . ومعلوم أن الأموال التي يكتسب

بها المال لا يبيحها مطلقا لكم تصد عن ذكر الله وعن الصلاة من يبيحها تصد
عن لو جب كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا) بؤدى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا لي ذكر
الله وذروا البيع) وقال تعالى (هذا فصيل الصلوة يشعروا في لأرض وتسموا من فصل الله)
وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا) لا تأكلوا أموالكم ولا ولدكم عن ذكر الله) وقال تعالى (لا تأكلوا
تجارة ولا بيع عن ذكر الله وعن الصلاة) وشاء (ركعة) في كل صلاة و (غلاة) من الله تعالى
به من ذكره الصلاة فهو مهيى عنه في كل حين جسه محرر كائنه وامن في التجارة وغير
ذلك وهو كاللحم لا يضره ولا ينجس ولا ينجس ولا ينجس ولا ينجس ولا ينجس ولا ينجس ولا ينجس
المال بالصل كال تجرته من حسن نحره من عمن من لم يتو مؤ حرب مستعد على كل
المال بالصل كال تجرته من حسن نحره من عمن من لم يتو مؤ حرب مستعد على كل
الله وعن الصلاة ون ابع الصلوة منه . كان تصد . يمكن . في تلك المعاملات الصلوة
لا يعمل تجرته . تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ون ابع الصلوة منه . كان تصد . يمكن . في تلك المعاملات الصلوة
تصد عن الواجب فحين ن نحره ليس يكونه من هذه المعاملات الصلوة ون نفس العمل
به ممنى عنه لا حل هذه معصية كاحرم شرب خمر وهذا ليس من هذه . لا ترى . له لما حرم
الربا لما فيه من الظلم وكل المال بالصل من ذلك ذكر البيع لدى هو عدل وقدم عليه ذكر
الصدقة التي هي حسن فذكر في آخر سورة افرده حكم الاموال . حسن " والعادل والظلم .
ذكر الصدقة والبيع والاراء والظلم في الزنا وكل ذلك الظلم به أمن منه في الميسر فان المرى
ياخذ فضلا محققا من محض وفهم ماوه الله يخصص تصد قدر (تحقق الله لربا ويرى
الصدقات) وما يماصر فانه قد لعب وقطر وقد لعب وقطر فقد يكون المظلوم هو الغني وقد
يكون هو الفقير وصير الفقير محتاج شد من ضد الغني وصله يمان فيه الظالم القادر اعظم
من ضام لا يتعين فيه الظلم قد صير القادر الغني له حزن الصلوة فوج من تطم قادرين
غنيين لا يدري بهما هو سى ضد داره في حزم الاموال نعم من القدر ومع هذا فآخر
تحريره وكان آخر ما حرم الله تعالى في القرآن فلو لم يكن في الميسر لا مجرد القمار كان خوف
من الربا انحر تجرته وقد ابيح الشارع ثوبا من الميراث حاجه كما نوح شتره ثمر ليجل بعد

التأثير تهما للأصل وحوار بيع محرفة وغير ذلك وما لزم فيه بيع منه شيئا ولكن يباح العدول
عن التقدير بالسكيل إلى التقدير بالخرص عند الحاجة كما يباح البيع عند عدم إتمام الحاجة إذا
انخرص تقدير نظن والسكيل تقدير بعم والعدول عن لهج إلى أصل عند الحاجة صار فليس إلزاما
أعظم من التهازل لدى ليس فيه لا مجرد أن كل مال مباح لكن ليس تطاب به للملاعبة والمعالجة
نهي عنه في لسان 'مع صدق ما لا مصادمة' مثل ما فيه من الصدود عن ذكر الله وعن الصلاة
وكل من الخمر والميسر فيه إجماع المدونة والمعضة وفيه الصد عن ذكر الله وعن الصلاة أعظم من
ربا وغيره من المعاملات الفاسدة فبين أن ليس شتبا على مفسدين مفسدة في المال وهي
أكله بالاصل ومفسدة في العمل وهي ما فيه من مفسدة ثبات وفساد تقوى والافس وفساد
دلت الدين وكل من المفسدين مسبقه مهمل فيهي عن أكل المال بالاصل مطلقا ولو كان
يعبر ميسر كالربا وينهى عما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع المدونة والنصاء ولو كان
غير 'كل ما من هذا' حتما عظم التحريم فيكون الميسر المشتمل عليها أعظم من الربا ولهذا
حرّم ذلك فإن تحريم ربه ومسموم أن الله تعالى لما حرّم حرّمها ولو كان الشارب يتداوى
بها كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح . وحرّم ما لا هن المكاتب وغيرهم وإن كان أكل ثمنها
لا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ولا يوقع المدونة والنصاء لأن الله تعالى إذا حرّم على قوم
أكل شيء حرّم عليهم شربه كل ذلك . فإني لا احتساب في هذا الميسر مهمل عن هذا وعن هذا
والمعين على الميسر كالمعين على الخمر ذلك من السماوى على لائم والعدوان . وكما أن الخمر تحرم
لإغارة عليها باع وعصر وسقى وغير ذلك فكذلك لإغارة على الميسر كإتاع لآله والمؤجر
لها والمديب الذي يعين حدهم بن محمد الحضور عند أهل الميسر كالخضور عند أهل شرب
الخمر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان يوم يلقه وأبوم لا آحر فلا يجلس على مائدة
يشرب عليها خمره وقد روى في عمر بن عبد العزيز روى الله عنه قوم يشربون الخمر فامر
بصربهم فقبل له ن فمهم سمع فقال بدؤ به ثم قال ما سمعت قوله تعالى (وقد نزل عليكم في
الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله تكفروا وبسهرها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث

(١) كذا بالصلين وعلى وجه في نسخة وهي حذف فيه ما لا بأس به مع صدق ما لا والله

اعلم أنه مصححه

غيره نكم اد مثله) فاستعمل عمر بلاية لار الله تعالى جعل حاصر المنكر مثل فاعله بل اذا
كان من دعا الى دعوة مسحة كدعوة النرس لانه يحب دعوته ذ شتمت على مسكر حتى
يدعه مع ن جبه لدعوة حق فكيف يشهود مسكر من غير حق يقتضي ذلك (فان قيل) ذا
كان هذا من يسر فكيف مستحده ثقة من السلف (ول له) المستحيز للشرطيح من السلف
بلا عوض كالمسحير للزند بلا عوض من السلف وكلاهما مأثور عن بعض السلف بل في الشرطيح
قد تبين عذر بعضهم كما كان الشعبي لمع به ما صده لحجاج اتولية القضاء . رأى ان يلعب به
يفسق نفسه ولا يتولى قضاء للحجاج ورأى ان يحتمل مثل هذا ليدفع عن نفسه عانة مثل
الحجاج على مضط المساهين وكان هذا نظام محذورا عنه ولا يمكنه لا اعتذر الا بمثل ذلك ثم
يقول من المعهود ان ليس يستحوذ المذموم في السلف ولدين يستحوذ الدرهم بالدرهمين
من السلف أكثر وجل قدر من هؤلاء فان بن عباس ومعاوية وغيرهما رخصوا في الدرهم
بالدرهمين وكأول من ربه لا يحرمه لا في المساء لا في اليد باليد وكذلك من من ان الحمر
ليست الا المسكر من عصير العنب هؤلاء وهو من خرج نوعه من نوع وصو ان التحريم
مخصوص به وشتمول ليسر لانواعه كشتمول حمر ولرب لا نوعه . وايس لاحد ان يبيع زلات
الدماء كما ييس به ان يتكلم في أهل الدم ولا يدين لآلهم به أهل فان الله تعالى عفا للمؤمنين
ما خطؤا كما قال تعالى ﴿ربنا لا تؤاخذنا في شيء ولا نؤاخذنا في شيء﴾ قال الله قد فعلت وأمرنا ان
نتبع ما نزل اليها من ربنا ولا تتبع من دونه أولياء وأمر ان لا تطمع محذوف في معصية الخالق
و يستعمل لاخو ما لدين سقوا بالاعتد فمحل ربنا عمر ١١ ولا حوا ما لدين سقونا بالايمان
الآية . وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشهد من الامور . وعظم أمر الله تعالى
باطاعة الله ورسوله ورعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله . ومن
عدل عن هذه الطارق فقد عدل عن تناع الحاجة الى تناع الحموى في التقليد وآدي المؤمنين
والؤمنات بغير ما اكتسبوا فهو من الظالمين . ومن عظم حرمان الله وأحسن الى عباد الله
كان من أولياء الله المتقين والله سبحانه اعلم

المسئلة الرابعة . فمن يحصل له الحضور في الصلاة تارة ويحصل له وسواس تارة .
فما الذي يستعين به على دوم الحضور في الصلاة . وهل تكون تلك وسواس . بطلية للصلاة

و منقصه لها ثم لا وفي قول عمر بن الخطاب لا يجرى جنتي وفي الصلاة هل كان ذلك يشعله عن حاله في جميعه أم لا

الجواب الحمد لله رب العالمين في الوسوس لا يطل الصلاة د كان صلا بآفاق أهل العلم بل ينقص لأحر كما قال بن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما عفت منها وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن العبد ليصرف من صلاته ما يكذب به منها لا نقصها إلا ثلث لا رياء لا حسبا لا سمها لا سمها لا ثمتها لا تسبها لا عثرها ويسأل الله الوفاء شرعت لجر النقص حاصل في الله ثم كما في السنن عن أبي بصير أنه عليه وسلم أنه قال قول ما يحاسب عليه العبد من عمه الصلاة وإن أكرمها ولا قيل نظروا هل له من تطوع فإن كان له تطوع أكتبت به أجره ثم يسمع بترك عمله وهذا لا يكف بتقول ما نقص مطلقا وما أوسوس الذي يكون عال على الصلاة فقد قال طائفة منهم نوحه الله من حامد ونوحه الله الغزالي وغيرهما أنه يوجب الإعادة^(١) لما أخرجه في الصحيحين عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نوى المؤمن ذكر الشيطان وأنه ضل حتى لا يسمع إلا ذكر الله فاقبض يديه فادنو من الصلاة وادنو من فمك التثويب فاقبض حتى يحيط بين يديك ونحوه يقول إذا ذكر الله دكر الله دكر الله دكر حتى يظن لرجل لم يدركم صلى الله عليه وسلم وحده ذلك فيسجد سجدين يسأل الله أن يسهل له وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة مع له وسوس مطلق وقد يفرق بين قليل والكثير ولا ريب أن الوسوس كلما في الصلاة كان كما في الصحيح عنه من حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن من نوى نحو وضوء ثم صلى ركعتين ثم تحدث بهما عسه غفر له ما تقدم من ذنبه وكذلك في الصحيح أنه قال من نوى وضوء ثم صلى ركعتين يقل عليهما بوجهه وفاه عمر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر في الحديث من ذلك كما قال سعد بن معاذ رضي الله عنه في ثلاث حصال كنت في سائر حولي كوني بين كنت نائما ذكرك في الصلاة لا أحدث نفسي من شيء من ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا لا يقع في قلبه رب أنه الحق وإذا كسب في حادثة ما أحدثت نفسي بغير

وقد قال تعالى (وما حققت لنفس ولا لسان لا الحمدون) وحده على النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه جهاد في سبيل الله وسط هذا طول لا يحتمله هذا الموضع * واما رول المعارض فهو لاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكر الانسان فيما لا يعنيه وتذو لجوذب التي تحذب القلب عن مقصود الصلاة وهذا في كل عند محصنه فان كثرة نوسوس بحسب كثرة الشهوات والشهوات وتنسحق القلب بالتحورات التي ينصرف القلب الى طامها والمكروهات التي ينصرف القلب الى دفعها و... نوسوس بما من قلب الحب من ان يخطر بالقلب ما قد كان أو من قلب لظب وهو ان يخطر في قلب ما يريد من نعمه ومن نوسوس ما يكون من خواطر الكبر والفاوقية... قلب المؤمن لما شدد كما قال الصحابة يا رسول الله اني احبنا ليجد في نفسه ما لان يخرج من السماء حبابه من نبي يتكلم به فقل او جدموه قالوا نعم قال ذلك صريح الايمان * وفي امط... حده اجد في نفسه ما يضا... يتكلم به فقل الحمد لله الذي رد كيده الى الوسوسة * قال كثير من العلماء فذكره ذلك ونمضه وعرر القلب منه هو صريح الايمان والحمد لله الذي كان عانة كبد الشيطان له وسوسة فن شيطان الجن ذ علب وسوس وشيطان لانس ذ علب كذب والله سوس يعرض لكل من توجه الى الله تعالى بذكر أو غيره لا بد له من ذلك ويبغى للعد ان تثب ويصبر ويلازم ما هو فيه من ذكر والصلاة ولا يضجر فانه علامته ديث ينصرف عنه كبد الشيطان ان كبد الشيطان كان ضعيفا وكذا اراد العد توحها الى الله تعالى عما جاء من نوسوس أمور أخرى فان الشيطان بمنزلة قاطع الطريق كما اراد العد يسير الى الله تعالى رد قطع الطريق عنه ولما قد قال لعص السلف ان اليهود والصاري يقولون لا نوسوس فضل صدقوا... يصنع الشيطان باليت الحرب وتفاصيل ما يعرض للالكين طويين موضعه * واما ما يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله اني لا أجهز جيشي واما في الصلاة فذلك لان عمر كان ما مورا... جهاد وهو أمير المؤمنين فهو أمير الجهاد فصار بذلك من بعض وجوه عبارة المصلي بدي يصلي صلاة لحوف حال معاينة العدو بما حال لقتال واما غير حال القتال فهو مورا... جهاد فانه يؤدي الى حين بحسب الامكان وقد قال تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين قد كفروا بالله كثيرا لا يؤمنون) ومعلوم ان طلبة القلب حال جهاد لا يكون ك... يته حال لا آمن فذا قدر انه عص من الصلاة

شيء لاجل الجهاد يقدح فيه في كمال بيان العبد وصعته ولهذا تخفف صلاة الخوف عن
صلاة الأمن . وإذا ذكر سبحانه وتعالى صلاة خوف قال (دد) صلاتهم قائموا الصلاة ن الصلاة
كانت على المؤمنين كتب موقوفة . ولما لم يمتدح للمؤمنين حال اضطرابه لا يؤمر بها حال الخوف . ومع
هذا فالناس متفاوتون في ذلك فإذا أقوى بين العبد كان حاضر القلب في الصلاة مع تدبره
للأمور بها وعمر قد ضرب الله لحق على لسانه وقته وهو تحدث الحكيم الملمهم فلا يكره له أن
يكون له مع تدبره حيث في الصلاة من المحصور . ليس لمجرد ذلك لا ريب أن حضوره مع عدم
ذلك يكون أقوى ولا ريب أن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حال ثمة كانت كمال
من صلاته حال الخوف في لأفعال الظاهرة . قد كان قد عفا حال الخوف عن بعض أوجبات
الظاهرة فكيف بالباطنية . والحق في مكر بعض في الصلاة في أمر يجب عليه قد يضيئ وقته
لمكره " في يسر ولا حسرة " وفيه تحقق وقته وقد يكون عمر لم يمكنه التفكير في تدبر الجيش
إلا في تلك الحال وهو . من لامة ونور دت عنه كثيرة . ومن هذا يمرض لكل أحد بحسب
مرتبه ولاسان دغا يدكر في الصلاة . لا يدكره حارج الصلاة . ومن ذلك ما يكون من
الشیطان كما يذكر أن بعض السلف ذكر له رجل به دفع . لا وقد نسي موضعه فقال قم
فصل فقم فمضى فذكره فمضى له من أن علمت ذلك . علمت أن الشيطان لا يدعه في
الصلاة حتى يدكره . يشبهه ولا يتم عنه من ذكر موضع لدفع لكن العبد الكيس يجتهد
في كمال المحصور مع كمال فعل فقة . محصور . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

✽ انتهى العدة ✽ في شهادة على العصى وسدع من يجوز ولا سدة ضنة والشبهة
أن لا بد من الجماع ومعاينة . وإن كانت الاستدانة في ذلك كأداة من ذهب إليه من لامة
وماوجه حجته . والداعي إلى البدعة . ويرجح له من يجوز استدعاءه أم بما كد . يشهره ليحذره
الناس . وما جد البدعة التي بعدتها لرحل من أهل الأهواء .

✽ الجواب ✽ ما يخرج به الشاهد وغيره مما يقدح في عداله ودينه . أنه يشهد
به ذممه . يشهد به . لأنه مدعة . ويكون ذلك فبدع شرعي . كما صرح بذلك طوائف
القهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبر والصغار . صرحوا فيها دا

حرج الرجل حرجا مفسدا به بجرحه الجرح عما سمعه به أو رآه أو سمع من غيره في هذا
 براعا بين الناس ومن المسلمين كاهن شهيدون في وقتنا في مثل عمر بن عبد العزيز والحسن
 البصري وأمثالهما^(١) ولذين عامة يعلمونه لا بالاستقصاء ويشهدون في مثل لحجاج

ابن يوسف والمختار بن أبي عبيد وعمرو بن عبيد وغيلان القدرى وعبد الله بن سيار رضى
 ونحوهم من الظلم والبدعة بما لا يعلمونه لا بالاستقصاء وقد ثبت في الصحيح^(٢) عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه مر عليه بمخاضة فأتوا عليها خير فقتل وحت ومتر عليه بمخاضة فأتوا عليها
 شر فقال وحت وحت قالوا يا رسول الله ما قولك وحت وحت قال هدد الجرة ثبتم عليها
 خيرا فقات وحت لها الجرة وهذه الجرة ثبتم عليها شر فمست وحت لها الدرة. ثم شهد
 لله في الأرض. هذا إذا كان المصود نفسه لرد شتمه وولائه وما كان المصود التحذير
 منه وتقواه فبكتفى به دون ذلك كما قال عبد الله بن مسعود عتبروا الناس بأخلاقهم وأفع عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا يجتمع إليه لأخذ شتمه عن محبته فدا كان لرجل
 محاط في السير لاهل اشر يحذره. ولا يلى البدعة مسحق العقوبة اتفاق المسلمين
 وعقوبته تكون تارة بالمثل وتارة بما دونه كما قتل السب جهنم وصمون والعمد بن درهم
 وغيلان القدرى وغيرهم ولو قدر به لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان
 بدعته والتحذير منها قال هدد من حملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى امر الله به
 ورسوله. والبدعة التي يمد بها الرجل من أهل الأهواء ما شتم عبد من العلم بسنة محققها
 للكتاب والسنة كبدعة الخوارج والروافض والتدريه والمرحضة عن عبد الله بن المبارك ويوسف
 بن سباط وغيرهما قالوا اصول ثنتين - بين مرفقة هي ربيع الجرح ولروافض والقدرية
 والمرحضة. قيل لأن المبارك وجهية قال ليست الجهمية من ملة محمد صلى الله عليه وسلم
 والجهمية نفاة الصفات الذين يقولون القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة وإن محمد الم
 يروح به إلى الله وإن الله لا علم له ولا قدرة ولا حجة ونحو ذلك كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة
 ومن اتهمهم وقد قال عبد الرحمن بن مهدي هما مذهبان فحذرهما. الجهمية ورافضة. فهذان
 الصنفان شرر أهل البدع ومنهم دخلت فقرة مطة لأصبية كاصبرية ولا سماعيلية ومنهم اتصلت

(١) بياض بالاصلين ولعل المتروك قوله من العبد والوجه به غير بد مصححه ٣ إلى نسخة في الصحيحين

الاتحادية فانهم من جنس الطائفة العرعونية * ولا رخصة في هذه الا زمان مع ارفص جهمية قدرية
فانهم صمو الى ارفص مذهب بمتريه ثم قد يحرجون الى مذهب لاسماعيلية ويخوهم من هـ
لنطقة والاتحاد والله ورسوله اعلم

﴿السؤال السادسة﴾ لا قضية هـ هي مقتضية الحكمة * لا . فاذا كانت مقتضية
الحكمة اراد ربك من لاس مذهب * لارده قد تقدم ماسع وجوب التمدد والحالة
هذه * افتوه مأ حورين

﴿الحواب﴾ الحمد لله رب العالمين * قد احاط رسا سبحانه وتعالى بكل شيء علما . وقدرة
وحكما . ووسع كل شيء رحمة وعلما . فمن دزة في السموات والارض ولا معنى من المعاني إلا
وهو شاهد لله تعالى تمام امم ورحمة . وكان القدرة والحكمة . وما حق الخلق باصلا ولا فعل
شيأ عت بل هو الحكيم في فهمه وقوه سبحانه وتعالى * ثم من حكمته ما اطلع^(١) *
بمفسهم ومنه ما استر سبحانه دمه * ورد به صيان رده * ثم وتشرع وردة قصا . وتقدير
فانقسم لاول عالم تلقى بالاصناف دون المعاصي سوء . وقعت اوه تقع كافي قوله (يريد الله يبين
لكم ويهديكم - من لدين من قبلكم - توب عنكم) وقوله (يريد الله بك اليسر ولا يريد بك العسر) *
واما القسم الثاني وهو رده التقدير هي شامه لجميع الكائنات بحسطة بجميع الحادثات وقد
رد من العلم ما عفا عاوه هذا معنى لاسلمى لاول كافي قوه لاس (من يرد الله ان يهديه يشرح
صدره الاسلام ومن يرد ان يضله يخمد من صدره صيما حرجا) وفي قوه (ولا ينفعكم بصحي
ان اردت ان تصحح كمن كان لله يرد ان موكم هو ربكم اوفي قول المسلمين ماشاء الله كان
وما لم يشأ لم يكن وضارته كثيرة . وهذه لارده تدول ما حدث من لطائف والمعاصي دون
ما يحدث كما لاولى تدول الطاعات حدث اوه يحدث . والسعيد من اراد منه تشريعا
ما اراد به تقدر . ولعل الشئ من ارد به تقديرا ما اراد به^(٢) تشريعا والحكم يجري على وفق
هدين لاردين * من نظر الى لاعم بهاتين العيين كان بصيرا ومن نظر الى التقدر دون

(١) قوه بلا ردة قد تقدم ماسع وجوب * كذا بالاصلين ولعل الصواب واداكات الارادة

قد تقدم لاس مع حدر لاحتجاج التقدر . وجود احد من حوا * والله اعلم كنهه مصححه

(٢) بيان بالاصلين ولعل اصل الشيخ * ماسع منه من حنه لاس (٣١) كذا بالاصلين وصوابه

مام يرد به تشريعا تقدر * مصححه

تخالف الشررة فانه لا فعل له فيها والله سبحانه يوقها ويأكلها وسائر إخوانه بما يحب ويرضاه
ولا تنال طاعته الا بموته. ولا تترك معصيته لا لعصمته والله علم
﴿ لسأله السابعة ﴾ فيمن يبسط سجادة في الجامع ويصلي عليها هل مافعله بدعة أم لا ؟
﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين * ما الصلاة على السجادة بحيث يتحرر المصلي دللت
فلم تكن هذه سنة السلف من المهاجرين ولا أنصار ومن بعدهم من التابعين لهم باحسان على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانوا يصلون في مسجده على الأرض لا يتخذ أحدهم سجادة
يختص بالصلاة عليها * وقد روى عن عبد الرحمن بن مهدي لما قدم المدينة بسط سجادة فأمر
مالك بن عيسى فقبل له إنه عبد الرحمن بن مهدي فقال أما عمت بسط السجادة في مسجدا
بدعة. وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري في حديث عنكاف النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتكفا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه قال من اعتكف فليرجع الى معتكفه
فاني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ماء وطين وفي آخره فلقدر رأيت يعني صحيفة حدى
وعشرين على أنفه وأرنته أثر الماء والطين. وهذا بن سجدته كان على الطين. وكان مسجده
مستقوا بحريد الحليل يزن منه المطر فكان مسجده من حنن الأرض. وربما وضعوا فيه
الحصى كما في سنن أبي داود عن عبد الله بن الحارث قال سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن
الحصى الذي كان في المسجد فقال مطرنا ذل إليه فأصبحت الأرض مبتلة فجعل رجل يأتي
بالحصى في ثوبه فيبسطه تحته فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ما أحسن
هذا * وفي سنن أبي داود أيضا عن أبي بدر شجاع بن الوليد عن شريك عن أبي حصين عن
أبي صالح عن أبي هريرة قال أبو بكر بن عمر قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الحصى
نأشد الذي يخرجها من المسجد. ولهذا في السنن والمسند عن أبي در قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا قام أحدكم الى الصلاة فلا يمسح بالحصى فان لرحمة في وجهه * وفي لفظ في
مسند أحمد قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال
وحدة * ودع * وفي المسند أيضا عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يمسك
أحدكم يده عن الحصى خير له من مائة رقة كاهأسود الخدق فان عاب أحدكم الشيطان فليمسح
وحدة * وهذا * وفي الصحيحين عن معيقب بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي

التراب حيث يسجد قال ان كنت فاعلا واحدة هـ وهذا بين انهم كانوا يسجدون على التراب
 وخلصى فكان احدهم يسوى يده موضع سجوده وكره لهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
 الميث ورحص في المرة لواحدة للحاجة وان تركها كان حسـ وعن انس بن مالك رضى الله
 عنه قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فدام يستطع حدانا ان
 نمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه اخرجته صاحب الصحاح كالبخاري ومسلم
 واهل السنن وغيرهم هـ وفي هذا الحديث بان من حدهم لما كان في شدة الحر بان بسط ثوبه
 المتصل كإرادته وردته وقيصه فسجد عليه هـ وهذا بين انهم كانوا يصلون على سجادة بل
 ولا على حائل ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم وصحابه يصلون تارة في عالمهم وتارة حماء كافي
 سنن ابى داود والمسند عن ابى سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هـ
 صلى فخلع ثوبه فخلع الناس عالمهم فلما انصرف قال ما خلعت دوا ربك خلعت دوا ربك فخلعوا قال فان
 جبريل اتاني فاخبرني انهما خشا فاداني احدكما اسجد فليقلب عليه فان رى خبث فليمسحه
 بالارض ثم ليصل فيهما هـ وفي هذا بان ان صلاتهم في عالمهم وان ذلك كان يفعل في المسجد اذ لم
 يكن يوطأ بهما على مفارش وانه رأى عليه ادى فانه يمسحهما بالارض ويصل فيهما ولا
 يحتاج الى غسلهما ولا الى نزعهما وقت الصلاة ووضع قدميه عليهما كما يفعله كثير من الناس هـ
 وبهذا كله جاءت السنة في الصحيحين والمسند عن ابى سلمة سعيد بن يزيد قال سألت انس
 اكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في دليه قال نعم هـ وفي سنن ابى داود عن شداد بن اوس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حالمو اليهود فاهم لا يصلون في عالمهم ولا خفافهم فقد
 امرنا بخالفة ذلك اذ هم يرفعون الخفاف والعلل عند الصلاة ويأعون فيما يذكر عنهم موسى
 عليه السلام حيث قيل له وقت المناجاة خلع امليك نك بالوادي المقدس طوى هـ فنهبتا عن
 التشبه بهما وامرنا ان يصلي في خفافا وعلانا وان كان همداى مسحتاهما بالارض لما تقدم
 وداروى ابو داود يصا عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذ وطى احدكم
 نعليه لاذى فان ترابها طهور هـ وفي لفظ قال ذ وطى لاذى بخفيه فطهورها التراب هـ
 وعن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد قيل حديث عائشة حديث حسن * وأما حديث أبي هريرة فمذهبه الذي من رويته محمد بن
عجلان وقد حرج له البخاري في الشوهد ومسير في مسنداته ووثقه غير واحد * والله اعلم الاول
لم يسم رويته لكن تعدده مع عدم التهمة وعدم الشك في مقتضى نه حسن أيضا وهذا صحيح قولي
العلماء ومع دلالة السنة عليه هو مقتضى الاعتراض من هذا محل تكرار ملاقاته للنجاسة فاجراً
الارلة عنه الحامد كالمخرجين فانه يحزى فيهما لاستجمار بالأحجار كما توارت به السنة مع
القدرة على الماء وقد اشجع المذموم على حور الاستنجاء * بين ذلك ن النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه كانوا يصلون نارة في بطنهم ونارة حمراء كما في السنن لأبي داود وابن ماجه عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن حمده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حادياً
ومنتعلاً والحجة في الاعتناء صاهرة * وأما في الأحكام في سنن أبي داود والسنن عن عبد
الله بن السائب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم الجمعة ووضع عليه عن
يساره * وكذلك في سنن أبي داود حديث أبي سعيد الخدري قال لما رآنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم يأتي بأصحابه إذا خرج فعليه ووضع يدهما عن يساره * وتتمام الحديث يدل على أنه كان في
المسجد كما تقدم * وكذلك حديث بن السائب عن حمده قد رويته مسنداً في سنن أبي داود عن
عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبح نكحاً واستفتح سورة المؤمنين
حتى ذبح ذكراً موسى وهرون وذبح موسى وعيسى أحدث رسول الله صلى الله عليه
وسلم سعة فركع وعبد الله بن السائب حاضر لذلك فهدى كان في المسجد الحرام وقد وضع
عليه في المسجد مع العبد بن الحسن بن مطهرين ذلك الموضع ولو كان لا حذر من
نجاسة أسفل العين مسجد الكاكي صلى الله عليه وسلم حق الله بن بفعل المستحب الذي
فيه صيانة المسجد * وأما في سنن أبي داود عن حمده بن أبي سعيد عن أبي هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى أحدكم فضع يده ولا يؤذ هما أحداً وليجماهما
بين رجليه وليصل فيهما * وفيه نصاً عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال صلى أحدكم فلا يضع يده عن يمينه ولا عن يساره يكون عن يمين
غيره لا أن لا يكون عن يساره أحد. وأيضاً في رجليه. وهذا الحديث قد قيل في إسناده
بأنه هو والحديث الأول قد سمعنا على أبي هريرة بن رجليه. وكان لا حذر من من سن

فجاستهما مشروعا يمكن كذلك ونقض في الاول الصلاة فيهما وفي الثاني وضعهما عن يساره
 ذ لم يكن هناك مصلى وماد كرم من كراهة وضعهما عن يمينه وعن يمين غيره لم يكن
 الاحترز من الجحسة لكن من جهة لادب كما كره الصادق عن يمينه * وفي صحيح مسلم عن
 حبيب بن الارت قال شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة حر ارمضاء في جيباتها
 واكتفاء في يشكرا * وقد طن طائفة من هذه الزيادة في مسلم وليس كذا * وسبب هذه
 الشكوى انهم كانوا يسجدون على الارض فمدس جواهرهم واكرمهم وطالبو منه ان يؤخر
 الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها وتورد باهم نفس وقد طن بعض الفقهاء بهم طابو منه ان
 يسجدوا على ما يقبهم من الحر من عمامة ونحوه * وقد قال * وجعلوا ذلك حجة في وجوب مباشرة
 المصلي بالجهة * وهذه حجة ضمنية ووجه (أحدهم) * تقدم حديث نس المفق على صحته
 وانهم كانوا قد منع أحدهم من عكس جهته من الارض بسط ثوبه وسجد عليه * والسجود
 على ما يتصل بالانسان من كفه وذنبه وطرف ربه وردته به اربع مشهور وقال هشام عن
 الحسن البصري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون ويذبحهم في ثيابهم
 ويسجد ارجل على عجمته روه النبي * وقد ثبت بدت البخاري في باب السجود على
 الثوب من شدة الحر قتال وقال الحسن كال القوم يسجدون على العمامة والفسوسة ويده
 في كفه وروى حديث نس المتقدم قال كذا نصي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع احدنا
 الثوب من شدة الحر في مكان السجود *

وما يروي عن عبادة بن الصامت انه كان قد نزل الى اهل حبر الائمة عن حجة * وعن * فع
 ن ان عمر كان يسجد وعليه العمامة يرفعها حتى تضع حجة بالارض رواه البيهقي * وروى أيضا
 عن علي رضي الله عنه قال * قال أحدكم يصلي فيحصر الائمة عن حجة * فلا رب ان هذا هو
 السمة عند الاحتياز * وقد تقدم حديث في سعيد الخدري في الصحيحين * انه رأى ثرايا
 والطين على ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ورأته * وفي امط قال فضلى ما رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى رأيت ثرايا والطين على حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأته تصديق
 رؤياه وفدروه البخاري * وقد سقط * وقال الخريدي يحتاج هذا الحديث ان لا تنسخ الجهة في الصلاة
 بل تمنح بعد الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم رأى لما في رأيه وجهته بعد ما صلى (قلت)

كره العلماء كاحمد وغيره مسح الجبهة في الصلاة من التراب ونحوه لذي يعلو بها في السجود وتنازوا في مسحه بعد الصلاة على قواين هما روايتان عن احمد كماولين ندين هما روايتان عن احمد في مسح ماء الوضوء بالماء وفي زله - لم يوف في الصلوة بعد لزوال بالسوك ونحو ذلك مما هو من أثر المأذنة وعن ابي حميد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد مكن جبهته بالارض ويحافى يديه عن جنبه ووضع يديه حذو منكبيه روى ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ه وعن وثيل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الارض وضما جبهته وأنه في سجوده روى احمد ه فالاحاديث والآثار تدل على اهمية في حال الاختيار كانوا يباشرون لارض بالحاء وعند الحاجة كالخروج ونحوه يتقون بما يتصل بهم من طرف ثوب وعمامة وقلنسوة ولهذا كان أعدى لا قول في هذه المسئلة انه يرخص في ذلك عند الحاجة ويكره السجود على العمامة ونحوها عند عدم الحاجة ه وفي المسئلة روع وتفصيل وليس هذا موضعه

(الوجه الثاني) انه لو كان مطلوبهم منه السجود على الخائل لأذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه مفصلا عنهم فقد ثبت عنه انه كان يصلي على الحجرة فكانت ميمونة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الحجرة أخرجه أصحاب الصحيح كالحارثي ومسلم واهل السنن الثلاثة نو دود والنسائي وابن ماجه ورواه احمد في مسند ورواه الترمذي من حديث ابن عباس ه ونعطي ابي داود كان يصلي وانا حذاءه وانا حائض وروى اصابني ثوبه فسجد وكان يصلي على الحجرة وفي صحيح مسلم والسنن الاربعة والمسند عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناولي الحجرة من المسجد فقالت يا رسول الله في حائض فقال ان حبستك ايست في يدك ه وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركي على احدنا وهي حائض فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدنا بخمره فتصمها في المسجد وهي حائض روى احمد والنسائي ولفظه فتسطها وهي حائض فهذا صلته على الحجرة وهي تسح يسبح من خواص كان يسجد عليه ه وبضا في الصحيحين عن انس بن مالك ان جدته ملسكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتها فاكل منه ثم قال قوموا فلاصلي لكم قال انس فقمت لي حصير لنا قد اسود من طول ما لئس فضحته بناء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصفت بنا واليتيم من ورثته

والمعجور من ورثا فصيلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف * وفي البخاري
وسنن أبي داود عن انس بن مالك قال قال رجل من الانصار يا رسول الله في رجل صبحم وكان
ضخما لا يستطيع ان يصلي معك وصنع له صاعا ودعاه الى بيته وهل صل حتى أرك كيف
يصلي فقتدى بك فنضحوا له طرف حصير لهم فقام فصلى ركعتين قيل لانس كان يصلي فقال
لم أره يصلي الا يومئذ * وفي سنن أبي داود عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يزورهم سائما فذكره اله الاة أحيانا فيصل على سائما لها وهو حصير يفضحه بأداء * وسلم
عن أبي سعيد الخدري أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ول رأيته يصلي على حصير
يسجد عليه * وفي الصحيحين عن أبي سلمة عن عائشة قالت كنت نام بين يدي رسول الله صلى
الله عليه وسلم ورجلاي في قلبي فاد - جدد عمر في فة صحت رجلي فاذا قام بسطتهما قالت واليوت
يومئذ ايس فيها مصابيح * وعن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
وهي معترضة فيما بينه وبين الله لة على فراش أهله اعتراس الجارية * وفي لفظ عن عرك عن
عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبة على الفراش الذي
يسامان عليه * وهذه الاماخذ كلها البخاري استدلوها في باب الصلاة على العرش وذكر لفظ
الاخير مرسل لانه في معنى التفسير للمسندين عروة مما سمع من عائشة وهو أعم مما سمع منها
ولا تزع بين أهل العلم في جوار الصلاة والسجود على المعارش اذا كانت من جنس الارض
كالخربة والحصير ونحوه وما ساعو في كراهة ذلك على ما ليس من جنس الارض كالألطان
المبسوطة من حلود لا تمام وكالسط والزرابي المصنوعة من الصوف واكثر أهل العلم يخصصون
في ذلك أيضا وهو مذهب أهل الحديث كالكوفي والشافعي والحنيفي وغيرهم
وقد استدلو على جوار ذلك أيضا بحديث عائشة فان الفراش لا يمكن من جنس الارض وما كان من
أدم او صوف * وعن المغيرة بن شعبة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصير وعلى القروة
المذبذبة روه - حمد وأبو داود من حديث أبي عون محمد بن عبد الله بن سعيد الثقفي عن أبيه عن
المغيرة قال أبو حاتم لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على بساط رواه أحمد وابن ماجة * وفي تاريخ البخاري عن أبي لدرد * قال ما أبالي لو صليت
على خمس * ^(١) وقد ثبت جوار الصلاة على ما يفرش بالسنة والاجماع علم ان النبي صلى الله عليه وسلم

نظمت بالسكسر صحت من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي

لم يعمهم أن يتخذوا شيئا يسجدون عليه يقولون به حر ولكن صلوا منه تأخير الصلاة زيادة على ما كان يؤجرها فم نجحهم وكان منهم من اتقى الحرمة شيء منقص عنه وما بما يتصل به من طرف ثوبه (فان قيل) في حديث حمزة حجة من يتخذ السجدة كما قد خرج بذلك بعضهم (قيل) الجواب عن ذلك من وجود (حده) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي على شجرة دفن حيوانا لأنه كان قد شهد الحرمة في هذا الحرمة وبخود ذلك بدليل ما تقدم من حديث أبي سعيد أنه رأى نبي الله والطين في حبهته وأنه لم يكن في هذا حجة لمن سجد السجادة يصلي عليها دفن (واثنى) قد ذكروا انها كانت موضع سجوده لم يكن ثمره السجادة التي تسمع جميع بدنه كأنه كان يقي بها الحرمة فكذلك هو المربوب في حرمة كالحصير الصغير فعمل من سجد المحل وينسج بالسيور والحواس وهي قدر ما يوضع عليه وجهه ولا فائدة كبرت عن ذلك فهي حصير سميت بذلك لاسرها وجهه والكعبين من حر لارض ووردها. وقيل لاسها تحمر وجهه المصلي أي تستره. وقيل لارض حيوته مستورة سمته وقيل بعضهم في حديث بن عباس حدث فارة أخذت تحرق الفقيه بن بدي رسول الله صلى الله عليه وآله لم على شجرة التي كان فاعل عليها وحرقها من موضع درجته وهو في صفاق الحرمة على الكبر من نوعه لكن هذا الحديث لا يملك صحته والموثوق لا يدل على أنها طويلة بعدد ما يصلي عليها فلا يمارس ذلك ما ذكره

(الثالث) أن الحرمة لم تكن لاجل هذه العجاسة ولا حرمة من كايلا بدت من يصلي على السجادة ويقول انه لما فعل ذلك لاجل حرمة من حرمة المسجد وخاسة حصير المسجد وهرشه بكثرة دوس امامة عليه فيه قد ثبت انه كان يصلي في تعبته وفيه صلى بالتعبه في تعبته وهم في عالم وفيه أمر بالصلاة في اهل لمحقة اليهود وفيه أمر ان كان بها دي أن تلك بالتراب ويصلي بها ومعلوم ان النعال تصيب الارض وقد خرج في الحديث انه يصلي فيها بعد ذلك لذلك وان اصحابها ذي من تكون هذه شريعتهم وسنتهم كيف يستحب ان يحمل بينه وبين الارض حائلا لاجل العجاسة فان المراتب أربع (أما صلاة) من لموسوسين فانهم لا يصليون على الارض ولا على ما يهرش اللهمة على الارض لكن على سجده وبخوها وهاؤلا، كيف يصليون في نعلهم وذلك لأنه من الصلاة على الارض فان كان قد لفت طريق أبي مشوا فيها

واحتسب أن تبقى النجاسة بل قد قوى ذلك في بعض الموضع فاذا كانوا لا يصلون على الأرض
مباشرين لها بأقد مهم مع ذلك الموقف لأصل فيه الظهور ولا يلاقونه لا وقت الصلاة
فكيف بالعمل التي تكررت ملاقاتها بعرفات التي تثنى فيها الهائم ولا تميون وهي مظنة
النجاسة ولهذا هؤلاء يد صلوا على جداره وصعدوا قد هم على صاهر الحال ألا يكونوا حاملين
لنجاسة ولا مباشرين لها ومنهم من يتورع عن ذلك فإن في الصلاة على ما في أصله نجاسة
خلافاً معروف فيعرش لأخدم معروش على لأرض وهذه المرتبة بعد المرتبة عن السنة (الثانية)
أن يصلي على الحصى ونحوها دون لأرض ولا يلقاها (الثالثة) أن يصلي على لأرض ولا يصلي
في العمل الذي تكرر ملاقاتها للطرفات من صاهره ما يتجرى لأرض قد يكون طاهراً وخملاً
تجديسه بعيد بخلاف أصل العمل (الرابعة) أن يصلي في العسود وجددهما أدى ذلكهما
بالتراب كما أمر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وهذه المرتبة هي التي جاءت بها السنة ففهم أن
من كانت سنته هي هذه المرتبة راحة مع أن سنجب أن يحمل بينه وبين لأرض حائل من
سجادة وغيره لأجل لأحتر من النجاسة ولا يجوز حمل حديث حمرة على نه وصمها لانتقاء
النجاسة فبطل استدلالهم بها على ذلك وأما ذلك كما لا يخفى لا يعمل في حنيج إليه
لذلك وإذا استغنى عنه لم يفعل *

(الرابع) أن الحبرة لا يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بها الصعابة ولم يكن كل مهم
يتخذ له حمرة بل كانوا يسجدون على التراب والحصى كما تقدم ولو كان ذلك مستحباً أو سنة
لعمدوه ولا أمرهم به ففهم أنه كان رخصة لأجل الحاجة إلى ما يدفع الأذى عن المصلي وهم كانوا
يدفعون الأذى بأنهم ونحوها ومن المعلوم أن الصعابة في عهد بعده أفضل منا
وأجمع لسنة وأصوغ لأمره فلو كان الممسود بذلك ما يقصده متخذو السجادة لكان
الصعابة يفعلون ذلك *

﴿ لوجه الخامس ﴾ أن المستخدم يمكن معروشا بل كان تراباً وحصى وقد صلى النبي
صلى الله عليه وسلم على الحصى وعرش أمرته ونحو ذلك ولم يصل هناك لأعلى خرة ولا

(١) كذا بالأصلين وورد طاهر وهو المعروف بالأرض والعمل بالأرض أقرب إلى الصبر واحتمال
تجسسها بعيد بخلاف أسفل العمل فإنه بالعكس إلا أن في العب قد رددت ونحو ذلك والله أعلم بالصحة

سجادة ولا غيرها (فإن قيل) ففي حديث ميمونة وعائشة ما يعضى به كان يصلي على الحجرة في بيته فإنه قال ناولي الحجرة من المسجد. وأصافى حديث ميمونة المتقدم ما يشعر بذلك (قيل) من نخذ السجادة ليفرشها على حضرة المسجد. يكن له في هذا الفعل حجة في السنة بل كانت البدعة في ذلك منكراً من وجوه (أحدها) أن هؤلاء يتقوا عدم أن يصلي على لارض حذر أن تكون نجسة مع أن الصلاة على لارض سنة بالنقل المتواتر فقد قل صلى الله عليه وسلم جعلت لي لارض مسجداً وظهور ما رواه رجل من أمي أدركته الصلاة فمسه مسجداً وظهوره. ولا يشرع تقى الصلاة عليها لأجل هذا بل قد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر أن كانت الكلاب تقبل وتدبر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك أو كما قال. وفيه من أبي داود سمعوا يقولون وتدبر ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك. وهذا الحديث احتج به من رأى أن النجاسة إذا ضاقت الارض فاما تطهر بالشمس والريح ونحو ذلك كما هو أحد القواين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وهو مذهب أبي حنيفة. واحتجوا أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك النعل النجس بالارض وجعل التراب طاهراً وقد كان طاهراً في أمة النجاسة عن غيره. ولأن يكون طاهراً في إزالته النجاسة عن نفسه بطريق الأولى. وهذا القول قد يقول به من لا يقول أن النجاسة تطهر بالاستحالة فإن أحد القواين في مذهب الشافعي وأحمد تطهر بذهاب مع قول هؤلاء. والنجاسة لا تطهر بالاستحالة. وأما من قال أن النجاسة تطهر بالاستحالة كما هو حدى الروايتين عن أحمد وأحد القواين في مذهب مالك وهو مذهب في حنيفة وأهل الكوفة وغيرهم فالأمر على قول هؤلاء. صهر فأنهم يقولون أن الروث النجس إذا صار رماداً ونحوه فهو صاهر وما يقع في الملاءة من دم وميتة ونحوهما إذا صار ملحاً فهو طاهر. وقد نقضوا جميعهم أن الحمر إذا استحال بفعل الله سبحانه فصارت حلاً صهرت. وثبت ذلك عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة مما أثره الأعيان إذا قلت يقيسوها على حمر المنيعة. ومن فرق بينهما يعتبر بأن الحمر نجست بالاستحالة وطهرت بالاستحالة لأن العصير كان طاهراً فيما استحال حمر نجس فادى استحال خلاطه. وهذا قول صميم من جميع النجاسات بما نجست أيضاً بالاستحالة فإن الطعام والشراب يتناولهما الحيوان طاهر في حال الحياة ثم يموت فينجس وكذلك الخنزير

والكباب والسباع أيضا عند من يقول نجاستها تخالف من الماء والتراب الطاهرين . -
ويضا فان هذا الخل والملح ونحوهما عيان طاهرة داحلة في قوله تعالى (ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فلا محرم المجس لها ن يقول انه حرمها الكون داحلة في
المصوص او لكونها في معنى لدخوله فيه فكلا لا مرق متلف فان النص لا يتناولها ومعنى
النص لدى هو الخبث متلف فيها وان كان اصلا نجسا وهذا لا يصح فان الله يخرج الطيب
من الخبث ويخرج الخبث من الطيب . ولا ريب ان هذا القول أقوى في حجة نصا وقياسا
وعلى ما تقدم ذكره ينشئ طهارة المعابر فان الدائس بنجاسة المقررة العتيقة يقولون انه خالف
التراب صديد الموتى ونحوه واستحال عن ذلك فيجسونه . وثما على قول الاستحالة وغيره من
الاقول فلا يكون التراب نجسا وقد دل على ذلك ما ثبت في الصحيحين من ان مسجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان حطابا في الجار وكان فيه قبور المشركين وحرب ونخل فامر النبي صلى
الله عليه وسلم بالقبور فنبشت وبالحجار ففطمت وبالحرب وسويت وحمل قبلة المسجد
فهذا كان مقبرة للمشركين . ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر سديهم لم يأمر بتقل التراب
لدى لا قاهم وغيره من تراب المقبرة ولا أمر بالاحترار من المذرة ولبس هذا موضع بسط هذه
المسئلة بل لكن العرض التنبه على ان ما عيه اكثر اهل الوساوس من توفى لارض وتنجيسها باطل
بالنص وان كان بعضه فيه زاع وبعضه باطل بالاجماع او غيره من الادلة الشرعية (الوجه الثاني)
ان هؤلاء يفتش أحدهم السجادة على مصداق المسامير من الحصر والبسط ونحو ذلك مما
يفرش في المساجد فيزدادون بدعة على بدعتهم . وهذا لا مرق لم يفعله أحد من السلف ولم يتقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون شبهة لهم فضلا عن أن يكون دليلا بل يعلمون أن هذه
الحصر يطؤها عامة الناس وامل أحدهم أن يكون قد رأى أو سمع أنه بعض الاوقات بالصبى
او غيره على بعض حصر المسجد او رأى عليه شيئا من ذرق الحمام وغيره فيصير ذلك حجة
في الوساوس . وقد علم بالتواتر أن المسجد الحرم ما رل يطأ عليه المسمون على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعهد خلقه وهك من الحمام ما ليس بغيره ويمر بالمطاف من الخلق ما لا يمر

(١) ما من الاصبين والعل مترو - قوله قطع لحن كابد ، عليه قوله في الصحيح قصمو لحن قلابة

بمسجد من المساجد فتكون هذه الشبهة التي ذكرتموها قوی ثم إنه لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وحلقاؤه وصحابه يصلون عليك على حال ولا يستحب ذلك ولو كان هذا مستحبا كما رعمه هؤلاء لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وحلقاؤه وصحابه متعقبين على ترك المستحب إلا فصل ويكون هؤلاء أطوع لله وأحسن عملا من النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه فإن هذا خلاف ما أتت في الكتاب والسنة والجماع وأيضا فقد كانوا يطؤون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيم وخضوع وبسوء فهم مع هذا الاحتمال ولا يستحب لهم هذا الاحترار الذي يتدعه هؤلاء فعمل خطوهم في ذلك وقد يعرفون أنهم من يقفون في الأرض تطهر بالشمس والريح والاستحالة دون الحصر فيقال هذا قد كان حقا فانما هو من الجحاسة المحمودة وذلك يظهر بأوجه ثلاثة وهو أن الجحاسة لا يستحب الاحت بها لظهورها ولا لاحتراز عما ليس عليه دليل صاهر لاحتمال وجوده فإن كان قد قال طائفة من العلماء من استحباب أحمد وغيرهم إنه يستحب الاحتراز عن المشكوك فيه مصافقا فهو قول صحيح وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر به وهو وصاحب له فكان يسقط على صاحبه ماء من مبرب فنادى صاحبه يا صاحب الميزب أماؤك طاهر ثم لم يحسن فقال له عمر يا صاحب الميزب لا تخبره وإن هذا ليس عليه فهمي عمر عن إخباره لأنه يكلف من السؤال ماء ومصر به وهذا قد ينسب على أنس وهو من الجحاسة إنما ثبت حكمه مع العلم فلو صلى وبهده وثيابه نجسة ولم يعلم بها لاعتد الصلاة ثم تحب عليه الإعادة في أصح قول العلماء وهو مذهب مالك وغيره وأحمد في قوي لرويتين وسواء كان عاميا أم نسيا وجها شدة لما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثيابه ثم جاءهما في أثناء الصلاة لما أخبره خبرين أنهما أذى ومضى في مسالته ولم يستأذنا مع كون ذلك موحود في أول الصلاة لكن لم يعلم به فسكاه ليجع في ثيابه مع أنه لولا الحاجة لكان عبثا أو مكروها^(١) يدل على مأموريه من جتناب النجاسة مع العلم ومظنة^(٢)

تدل على العموم فيها في حال عدم العلم بها وقد روى يودود بضاع أم جندب العاصرية أنها سألت عائشة عن دم الخيض نصيب الثوب فقالت كعب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعينا شماره وقد أظفأ فوفه كعب في صحيح روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم خذ الكساء

فألمسه ثم خرج فصلى الفدوة ثم جلس فمر رجل برسول الله هذه مئة من دم فقدض رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليها فمات بها في مصر وروى في يد علام فقال اغسل هذا وأجهتها وأرسل بها لي فدعوت بقصعتي ففلسها ثم حفرتها فخر بها "الله خير" رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار وهي عليه * وفي هذا حديث من المؤمنين بالاعادة ولا ذكرهم أنه بعيد وأن عليه لاعادة ولا ذكرت ذلك عائشة وحدها هذا أنه بعيد ولأن الجحاسة من باب المهي عنه في الصلاة وباب انتهى عنه ميمون عن محطى والسي كما قال في دعاء رسول والمؤمنين (ربنا لا تؤاخذنا نسيان أو حطانا) وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة أن الله استجاب هذا الدعاء. ولأن الأدلة اثرة دلت على أن الكلام ونحوه من مطلات الصلاة يعنى فيها عن الناسي والجاهل وهو قول مالك والشافعي وحديثي أحمد بن حنبل وقصدل على ذلك حديث ذي الدين ونحوه وحديث معاوية بن الحكم السلمي ثبت العاص في الصلاة وحديث ابن مسعود المفق عليه في التشهد كما كانوا يقولون ولا السلام على الله قبل عده فهاهم عن ذلك وقال إن الله هو السلام ومنهم بالتشهد مشهور ولا يأمرهم بالاعادة * وكذا حديث الأعرابي لدى قال في دعائه اللهم رحمني ورحم محمد ولا رحمتي هذا * وقد اختلفوا في ذلك * فهذا ونحوه مما بين أن لأمور المهي عنه في الصلاة وغيرها من باب الناسي والمحطى ونحوهما من هذا الباب * وإذا كان كذلك فادركك عما بالاجاسة صحت صلاته باطلا وصاهرا فلا حاجة به حينئذ عن الرسول عن شيئا * ثبت سائنه قد عفا الله عنها * وهو لا قد يقع لحال بأحد من لا ذكر الصلاة لا على سجادة ل قد جعل الصلاة على غيرها محرما ويمتنع منه متاعه من تحريم * وهذا فيه مشابة لأهل الكتاب الذين كانوا لا يصون لافي مساجدهم * وإن لم يلا يصلى لا على ما يصح للصلاة من الممارش شبهه بالذي لا يصلى لا فيما يصح للصلاة من أماكن * وأيضا فقد يجعلون ديت من شعار أهل الدين ويمدون ترك ذلك من فئة الذين ومن قاله لا اعتناء بأمر الصلاة فيجعلون ما يتدعوه من الهدى لدى ما أمر به من سلطان كمن من هدى محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ورعا يظاهر أحدهم بوضع السجادة على منكبه وأصهار المسامح في يده وجعله من شعار الذين والصلاة وقد

علم بالنقل المتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكن هذا شعارهم وكانوا يسبحون
ويسعدون على أصابعهم كما جاء في الحديث أعقدن الأصابع فإنهن مسؤولات مستطقات ورعا
عقد أحداهن التسبيح بحصى أو نوى والتسبيح بأصابعهن الناس كرهه ومنهم من رخص فيه
أما من يقول أحد أن التسبيح به أفضل من التسبيح بالأصابع وغيرها وإن كان هذا مستحبا
يظهر بقصد إظهار ذلك وتبليغه على الناس مذموم وأنه لم يكن رياء فهو تشبه بأهل الرياء
فكثير ممن يصنع هذا يظهر منه الرياء ولو كان رياء أمر مشروع الحركات إحدى المصبتين
لكنه رياء ليس مشروعاً وقد قال تعالى (إياكم يحسن عملاً) قال الفضيل بن عياض
رضي الله عنه أحلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أحلصه وأصوبه قال إن العمل إذا كان حالصاً
ولم يكن صواباً لم يقبل وإذا كان صواباً ولم يكن حالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً وخالصاً
أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة ومما لدى قوله الفصيح منفق عليه بين المسلمين
فإنه لا بد له في العمل أن يكون مشروعاً وأموره وهو العمل الصالح ولا بد أن يقصد به وجه
لله كما قال تعالى (من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) وكان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول اللهم جعل عملي كله صالحاً وجهته حالصاً ولا تجعل
لأحد فيه شراً ومنه قوله تعالى (إني من أشد حبه لله وهو محسن فيه أجره عند ربه ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون) وقال تعالى (ومن أحسن دينا ممن أسد وجهه لله وهو محسن واتبع ملة
إبراهيم حنيفاً واتخذ الله إبراهيم خليلاً) وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى يا أيها أشركاء عن الشرك من عمل عملاً
أشرك فيه عيرى داني منه يرى وهو كله لأشرك به وفي الحديث عن العرياض بن سارية
قال وعظما رسول الله صلى الله عليه وسلم وساء موعظة ذرعت منها العيون ووحيت منها القلوب
فقال قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع قد تعبدت الشاغل أو صيكت بالسمع والطاعة فإنه
من بش منكم فيرى حثلاً كثيراً فليكن بساتي وستة لحاء لرشد بن المهدي بن عدي
نمكو بها وعضو عليها بالوحدة وبياكم ومعدنات لأمور فإن كل بدعة ضلالة وفي
الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحدث في أمرنا ما ليس منه
فهو رد وفي الخط من عمل عملاً ليس عليه أمر فهو رد وفي صحيح مسلم عن جابر بن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته أن أحسن الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد
 وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة . وأما ما ينعى كثير من الناس من تقديم معارشي إلى
 المسجد يوم الجمعة أو غير هذين دهايمهم إلى المسجد فهذا منهي عنه بأمر المسلمين أن يحرم
 وهل تصح صلاته على ذلك المفروش فيه قولان للعلماء . لأنه عصب بقعة في المسجد يعرّش ذلك
 المفروش فيها ومنع غيره من المصلين الذين يسبقونه إلى المسجد أن يصلي في ذلك المكان
 ومن صلى في بقعة من المسجد مع غيره أن يصلي فيها قبل هو كالمصلاة في الأرض المصوبة
 على وجهين . وفي الصلاة في الأرض المصوبة قولان للعلماء . وهذا مستند من كراهة الصلاة في
 المقاصير التي تمنع الصلاة فيها عموم الناس . والمشروع في المسجد أن الناس يتمون الصف الأول
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها . قال وكف تصف
 الملائكة عند ربها هل يتمون الصف الأول فالأول ويترصون في الصف . وفي الصحيحين
 عنه أنه قال لو يعلم الناس ما في الماء والصف الأول ثم يجدوا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو
 يعلمون ما في الحجر لاستبقوا إليه . والمأمور به أن يسبق الرجل نفسه إلى المسجد فإدخاله
 المفروش وتأخره هو فقد حالف الشريعة من وجهين . من وجه تحرره وهو مأمور بالتقدم . ومن
 جهة غصبه لطائفة من المسجد ومنعه السائقين إلى المسجد أن يصابوا فيه وأن يتم الصف
 الأول فالأول ثم به يتخطى الناس إذا حضرو . وفي الحديث . لدى سحطى رعب الناس يتخذ
 جسرا إلى جهنم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجل جلس فقد أدت . ثم ذكر فرش هذا قبل
 أن يسبق إلى المسجد أن يرفع ذلك ويصلي موضعه فيه قولان (أحدهما) ليس له ذلك لأنه تصرف
 في ملك الغير بغير دية (والثاني) وهو الصحيح أن له به دفعه والصلاة مكانه لأن هذا السابق
 يستحق الصلاة في ذلك الصف المقدم وهو مأمور بذلك أيضا وهو لا يتمكن من فعل هذا
 للمأمور واستيفاء هذا الحق لا يرفع ذلك المفروش . وما لا يتم للمأمور لا به فهو مأمور به
 وأيضا فذلك المفروش وصعه هناك على وجه العصب وذلك مكر وقد عدل النبي صلى الله
 عليه وسلم من رأي منكم مكر . فله غيره بيده فإن لم يستطع قبله فإنه يستطع فعبه
 وذلك أضمت الإيمان . لكن ينبغي أن يرعى في ذلك أن لا يؤول إلى مكر أعظم منه والله
 تعالى أعلم والحمد لله وحده .

﴿ المسألة الثامنة ﴾ في قوم يؤخرون صلاة العجر إلى بعد طالع الشمس فتكون لهم
 أشعل كالزرع والحربة وغير ذلك فإن لم يؤخروا لصلاة في غير وقتها ثم يقصوها
 ﴿ الجواب ﴾ لا يجوز لأحد أن يؤخر صلاة الظهر إلى الليل ولا يؤخر صلاة الليل إلى النهار
 لشغل من لأشعل لا الحصد ولا الحرث ولا الصبغة ولا المرددة ولا الجبة ولا الخاضعة بل اسمون
 كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر في النهار ويصلي العجر قبل طلوع الشمس
 ولا يترك ذلك لصاعقة من الصاعقات ومن أخرها فصاعقة حتى تيبب الشمس وحسب عقوبته
 بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن سبب من سبب والتمس أن يصلي في وقت الأرم بذلك
 وإن كان لا يصلي لا بعد غروب الشمس فيه بل في وقتها وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنها ورائه ورواه في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم
 وسئل أنه قال من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله وفي وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب
 أنه قال إن لله حمداً بيلى لا يلهي به عالم روحه ما لم يأت به بالليل والنهار صلى الله عليه وسلم أخر
 صلاة العصر يوم الحندق لاشتماءه بخروج الكفر وصلاها بعد المغرب قال الله تعالى حافظوا
 على الصلوات والصلوة لوسطى وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة
 لوسطى صلاة العصر فثبت أن جمهور العلماء من ذلك "أخير مسووح بهذه الآية فلا يجوزون
 تأخير الصلاة حال القتال بل وجوب عليه الصلاة في وقت حال القتال وهو مذهب الأئمة
 والثوري وحمد في أشهر عنه وعن حماد روية أخرى في تأخير حال القتال بين الصلاة وبين
 التأخير ومذهب أبي حنيفة يشعل بالليل وصلى بعد وقتها وما تأخير الصلاة مير الجهاد
 كصناعة ورزعة أو صدق أو عمل من الأعمال ونحو ذلك فلا يجوز تأخير من العلماء بل قد
 قال تعالى (قول للمؤمنين الذين هم عن صلاتهم ساهون) من طاعة من السلف هم الذين
 يؤخرونها عن وقتها وقال بعضهم هم الذين لا يؤدونها على وجهها ورواه وإن صلاها في وقتها
 وتأخيرها عن وقت حرام باتفاق العلماء ومن العلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل إلى النهار
 وتأخير صلاة النهار إلى الليل ثم له تأخير صيام شهر رمضان إلى شوال قبل أصلي الظهر
 والعصر بالليل فهو باتفاق العلماء ينزله من قال فطر شهر رمضان وصوم شوال وتأخير
 بالتأخير المأثم والناسي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من تأخر عن صلاة ونسها فيصاها

ذكرها من ذلك وقتها لا كفارة لها لا ذلك * ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لحاجة ولا حدث ولا نجاسة ولا غير ذلك بل يصلى في الوقت بحسب حاله فان كان محدثا وقد عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله تبعه وصلى * وكذلك الحب يتيمم ويصلى * وعدم الماء وخاف الضرر باستعماله لمريض أو ليرد * وكذلك العربي يصلى في الوقت مريضا ولا يؤخر الصلاة حتى يصلى بعد الوقت في نيابة * وكذلك * كان عليه نجاسة لا يقدر أن يربطه فصلى في الوقت بحسب حاله * وهكذا المريض يصلى على حسب حاله في الوقت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين صلى قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فمجلس فمريض باتفاق العلماء يصلى في الوقت قاعدا أو على جنب إذا كان القيام يربده في مرضه ولا يصلى بعد خروجه وقت قائما * وهذا كله لأن فعل الصلاة في وقتها فرض ولو قد فرضت الصلاة كما أن صيام شهر رمضان واجب في وقته ليس لاحد أن يؤخره عن وقته وإن كان يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بزيادة باتفاق المسلمين * وكذلك يجوز الجمع بين صلاة المغرب والعشاء وبين الظهر والعصر عند كثير من العلماء للسفر والمرض ونحو ذلك من الأعذار * وأما تأخير صلاة النهار إلى الليل وتأخير صلاة الليل إلى النهار فلا يجوز لمريض ولا لسفر ولا لشغل ولا لصناعة باتفاق العلماء بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجمع بين صلاتين من غير عذر من الكسائر لكن المسافر يصلى ركعتين ليس عليه أن يصلى رابعا بل ركعتان تحزى المسافر في سفر القصر باتفاق العلماء * ومن قال إنه يجب على كل مسافر أن يصلى رابعا فهو بمنزلة من قال إنه يجب على المسافر أن يصوم شهر رمضان وكلاهما صلاتان مخالفت لاجماع المسلمين يستتاب قتله فان تاب والا قتل والمسلمون معفون على أن يسافر إذا صلى أربعين ركعتين والفجر ركعتين والمغرب ثلاثا وأفطر شهر رمضان وقصاه جزاء ذلك * وأما من صام في السفر شهر رمضان أو صلى أربعة فمعه نزع مشهور بين العلماء منهم من قال لا يجرئه ذلك على مريض له أن يؤخر الصوم باتفاق المسلمين وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين والمسافر له أن يؤخر الصيام باتفاق المسلمين * وهذا مما بين أن المحافظة على الصلاة في وقتها أوكد من الصوم في وقته قال تعالى (خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات) قال طائفة من السلف أصاعتها تأخيرها عن وقتها ولو تركوها لكانوا كفارا وقال النبي صلى الله عليه

وسلم سيكون بعدى أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقت ثم جعلوا صلاتكم معهم نافذة ولهذا تفق العلماء على أن رجلاً كان عريياً مثل أن تنكسر بهم السفينة وتسلبه القضاع ثيابه فيه يصلي في وقت عرياً والمسلم إذا عدم الماء يصلي بالتيمم في وقت باتفاق العلماء وإن كان يجد الماء بعد الوقت وكذلك الجلب والماء إذا عدم الماء يتيمم وصلى ولا عادة عليه باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم وكذلك إذا كان البرد شديداً يخاف أن يغسل أن يمرض فيه يتيمم ويصلي في وقت ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت اغتسال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب طهور للمسلم ومن لم يجد الماء عشر سنين فاد وجد الماء فامسسه بشرته فإن دلت خير وكل ما يباح بالماء يباح بالتيمم وقد يعم الصلاة فريضة قرآن وحل الصلاة وحارجه وإن كان جساء ومن امتنع عن الصلاة بالتيمم فإنه من جنس اليهود والنصارى فإن التيمم لامة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة كما دل النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح فصلنا على الناس بثلاث جعلت صفوها كصفوف الملائكة وجعلت لي لارض مسجد وجعلت تربتها طهوراً وأحل لي العنم وما تحل لأحد مني وفي مط جعلت لي الارض مسجد وطهوراً فأما رجل من أمي ذكره الصلاة فعنده مسجده وظهوره وهذا كان عليه نجاسة وليس عنده ما يزيلها به صلى في وقت وعليه النجاسة كما صلى عمر بن الخطاب وحرجه يشرب دماً ولم يؤخر الصلاة حتى يخرج الوقت ومن لم يجد إلا ثوباً يحسب غسل يديه عرياً وقبل يصلي فيه ويميد. وقبل يصلي فيه ولا يميد وهذا أصح أقوال العلماء فإن الله لم يأمر الغسل أن يصلي الفرض مرتين إلا أنه لم يعمل أبو حنيفة لدى بقدر عدة في المرة الأولى مثل أن يصلي بلا طهيرة فعليه أن يميد الصلاة كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ولا يطمئن أن يميد الصلاة وقال أرفع فصل فذلك لم تصل وكذلك من سقى الطهارة وصلى بلا وضوء فعليه أن يميد كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من ترك لعة من قدمه لم يغسل الماء أن يميد وضوء والصلاة. فأما من يفعل ما أمر به بحسب قدرته ومداد تعالى (وتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومن كان مستيقظاً في وقت الوقت والماء بعيد منه لا يدركه إلا بعد الوقت فإنه يصلي في الوقت بالتيمم باتفاق العلماء وكذلك إذا كان البرد شديداً وبصره الماء البارداً ولا يمكنه الذهاب إلى الحمام وتسخين الماء حتى يخرج الوقت فإنه يصلي في الوقت بالتيمم والمرأة

والرجل في ذلك - و . ود كاه حنين ولم يمكها الاغتسال حتى يخرج لوقت فانهما يصلان
في لوقت باليتم . والمرأة الحائض اذا انقطع دمها في لوقت ولم يمكها الاغتسال لا بعد خروج
الوقت تيممت وصلت في الوقت . ومن ظن ان الصلاة بعد خروج الوقت بالماء خير من
الصلاة في الوقت باليتم فهو ضال جاهل . واذا استنقذ آخر وقت العجر فاذا اغتسل طلعت
الشمس غمهور العلماء بها يقولون يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس وهذا مذهب أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وأحمد القواين في مذهب مالك وقال في القول الآخر من يتيم أيضاها
ويصلي قبل طلوع الشمس كما تقدم في تلك المسائل لان الصلاة في الوقت بالتيم خير من الصلاة
بعده بالمسأل . والصحيح قول الجمهور لان الوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة ونسيها فلصلها ذكرها فان ذلك وقتها . فالوقت
في حق النائم هو من حين يستيقظ وما قبل ذلك لا يكن وقتا في حقه . وذا كان كذلك فاد
استيقظ قبل طلوع الشمس فلم يمكها الاغتسال والصلاة لا بعد طلوعها فقد صلى الصلاة في
وقتها ولم يفوتها بخلاف من يستيقظ في اول الوقت فان الوقت في حقه قبل طلوع الشمس
فليس له أن يفوت الصلاة . وكذلك من نسي صلاة وذكرها فانه حينئذ يمتثل ويصلي في أي
وقت كان وهذا هو الوقت في حقه فادالم يستيقظ لا بعد طلوع الشمس كما يستيقظ أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم لما سموا عن الصلاة عام خير فانه يصلي بالطهارة الكاملة وان
أخرها الى حين الزوال فاذا قدر أنه كان حيا فانه يدخل الحمام ويمتسل وان أخرها الى موت
الزوال ولا يصلي بها بالتيمم ويستحب له أن ينتقل عن مكان الذي سم فيه كما انتقل النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه عن مكان الذي سموا فيه وهل هذا مكان حضرته فيه الشياطين وقد نص
على ذلك أحمد وغيره . ومن صلى فيه حارت صلاته (فان قيل) هذا يسمى قضاء وأداء (قيل)
الفرق بين الممطين هو فرق صلاحي لا أصل له في كلام الله ورسوله فان الله تعالى سمي
فعل المأداة في وقتها قضاء كما قال في الجملة (هذا نصيب الصلاة فانثروا في الارض) وقال تعالى
(فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله) مع ان هذا بفعلا في الوقت . والقضاء هو في لغة
العرب الإكمال كما قال تعالى (فقصاهن سبع سموات) أي أكملهن وأتمهن . فمن فعل المأداة
كاملة فقد قضاه وان فعلها في وقتها وقد اتفق العلماء فيما علم على انه لو اعتقد بقاء وقت الصلاة

فتوها اداء ثم تبين به صلى الله عليه وسلم بعد خروج الوقت صحت صلاته وهو اعتقد خروجه فتوها قضاء
ثم تبين له بقاء الوقت بحرته صلاته وكل من فعل المأداة في الوقت الذي مر به اجزأته صلاته
سواء نواه اداء وقضاء والجمعة تصح سواء نواه اداء وقضاء وزد القضاء المذكور في القرآن
والنظم والاشي اذا صليا وقت الذكر ولا يتباه فقد صليا في الوقت المشروع لغيرهما فمن سعى
ذلك قضاء باعتبار هذا المعنى وكان في اقته ان القضاء فعل المأداة بعد خروج وقت المقدّر شرعا
للعوم فبهذه التسمية لا نص ولا ينفع وبالحجة فيس لاحد قصه شغل بسقط عنه فعل الصلاة
في وقتها بحيث يؤخر صلاة النهار الى الليل وصلاة الليل الى النهار بل لا بد من فعلها في الوقت
التي يصلي بحسب حاله فا قدر عليه من هر نصها فله وما عجز عنه سقط عنه ولكن يجوز
للمسافر الجمع بين صلاتي النهار وبين صلاتي الليل عند كثير العلماء فيجوز الجمع للمسافر د جده به
السير عند مالك والشافعي والحنابلة في احدى الروايتين عنه ولا يجوز في الرواية الاخرى عنه
وهو قول أبي حنيفة وفعل الصلاة في وقتها أولى من الجمع ذالم يكن عليه حرج بخلاف القصر
فان صلاته ركعتين افضل من صلاة أربع عند جماهير العلماء فلو صلى المسافر اربعاً قبل تجزئته
صلاته على قولين والي صلى الله عليه وسلم كان في جمع أسفاره بصلي ركعتين وم يصل في
السفر اربعاً فقط ولا أبو بكر ولا عمر

وأما الجمع فاما كان بجمع بعض الاوقات ادا حدة به السير وكان له عذر شرعي كما جمع
بعرفة ومزدلفة وكان يجمع في سررة نوك حيانا كان اذا رجع من زول آخر الظهر الى
المصر ثم صلاهما جميعا وهذا ثبت في الصحيح وما ذكره من بعد زول فقد روى انه كان
صلى الظهر والعصر جميعا كما جمع بينهما بعرفة وهذا معروف في السنن وهذا اذا كان لا ينزل
الى وقت المغرب كما كان بعرفة لا يفيض حتى تعرب الشمس وما ذكره كان ينزل وقت العصر
فانه يصليها في وقتها وليس القصر كالمجمع ان القصر سنة ربة وأما الجمع فانه رخصة عارضة
ومن يسوي من العامة بين الجمع والقصر فهو جاهل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأقوال
علماء المسلمين فان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بينهما والعلماء اتفقوا على ان
احدهما سنة واختلفوا في وجوه وتنازعوا في جواز الآخر ان هذا من هذا وتوسع لمذهب
في الجمع بين الصلاتين مذهب الامام احمد فانه نص على انه يجوز الجمع للحر والشغل

بحديث روى في ذلك قال القاضي نو يعلى وغيره من صحابه يعنى اذا كان هناك شغل يبيح
له ترك الجمعة والجماعة جاز له الجمع * ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من أصحاب الشافعى الجمع
للمرض ويجوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والعشاء وفي صلاتي النهار نزاع بينهم * ويجوز
في صاهر مذهب احمد ومالك الجمع للوحل وريح الشديدة الباردة ونحو ذلك. ويجوز للمريض
ان يجمع ذلك كان يشق عليها غسل الثوب في كل صلاة ص عليه حمد * وتنازع العلماء في
الجمع والقصر هل يفتقر الى نية فقال جمهور لا يفتقر الى نية وهذا مذهب مالك وبنى
حنيفة وأحد القولين في مذهب احمد وعليه بدل اصوله وأصوله * وقال الشافعى وطائفة من
أصحاب احمد انه يفتقر الى نية * وقول الجمهور هو الذي يدل عليه سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم

المسألة التاسعة فيما يجب له الطهارة من الوضوء * وذلك واجب للصلاة
بالكتاب والسنة والاجماع فرضها ونفلها. وختلف في الطواف ومن المصحف. — وختلف
أيضا في سجود التلاوة وصلاة الجنابة هل تدخل في معنى الصلاة التي تجب لها الطهارة * وأما
الاعتكاف فما علمت أحد قال انه يجب له الوضوء وكذلك الذكر والدعاء فان النبي صلى الله
عليه وسلم أمر الحائض بذلك * وأما القراءه فمبها خلاف شاذ * فذهب لاربعة يجب الطهارة بان
لهذا كله الا الطواف مع الحدث الاصغر فقد قيل فيه نزاع. ولاربعة أيضا لا يجوزون
لجنب قراءة القرآن ولا يثبت في المسجد * لم يكن على وضوء وتنازع في قراءة الحائض
وفي قراءة الشيء البسير * وفي هذا نزاع في مذهب الامام احمد وغيره كما قد ذكر في غير هذا
الموضع * ومذهب أهل الظاهر يجوز للجنب أن يقرأ القرآن وللسجدة في المسجد هذا مذهب
داود وأصحابه وابن حزم وهذا منقول عن بعض السلف * وأما مذهبهم فيما يجب له الطهارة بان
قالدى ذكره ابن حزم انها لا يجب لا لصلاة هي ركعتان أو ركعة الوتر أو ركعة في الخوف أو
صلاة الجنابة ولا يجب عنده الطهارة لسجدة السهو فيجوز عنده للجنب والحدث والحائض
قراءة القرآن والسجود فيه ومن المصحف. قال لان هذه الاعمال خير مندوب اليها فمن ادعى
منع هؤلاء منها فعليه دليل. وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالص والاجماع. وأما الحدث
فيه نزاع بين السلف وقد ذكر عبد الله بن لامام أحمد في المناسك باسناده عن النخعي وحماد

ابن أبي سليمان أنه يجوز الطواف مع الحدث لأصغر وقد قيل أن هذا قول الخنفية أو بعضهم
وأما مع الحيضة وخيض فلا يجوز عند الأربعة لكن مذهب أبي حنيفة أن ذلك واجب فيه لا فرض
وهو قول في مذهب أحمد. وصاهر مذهبه كذهب مالك والشافعي أنه ركز فيه * والصحيح في
هذا الباب ما ثبت عن الصحابة رضوان الله عليهم وهو أني دل عليه الكتاب والسنة وهو
أن من المصحف لا يجوز للمحدث ولا يجوز له صلاة الجمارة ويجوز له سجود التلاوة فهذه
الثلاثة ناسئة عن الصلاة. وأما الطواف فلا أحرف الساعة فيه نقلا خاصة عن الصحابة لكن
إذا جاز سجود التلاوة مع الحدث والطواف ولي يكافئه من قاله من التابعين * قال البخاري في
باب سجدة المسلمين مع المشركين والمشرك يحس بس له وضوء. وكان ابن عمر يسجد على غير
وضوء. ووقع في بعض نسخ البخاري يسجد على وضوء. قال بن بطلان في شرح البخاري
المصوب اثبات غير لال المعروف عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء * ذكر ابن أبي شيبة
حدثنا محمد بن بشار. حدثنا زكريا بن أبي رندة. حدثنا أبو الحسن بن عيسى بن الحسن بن الحسن عن
رجل رعا أنه سجد على سجدة من سجدة قال كان عند الله بن عمر بن زبارة عن رجلاه فيهرق الماء ثم
يركب فيهرق السجدة فيسجد وما سجد * وذكر عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في رجل يقرأ
السجدة على غير وضوء. من يسجد حيث كان وجهه * قال بن بطلان وخنقه في الخائض تسمع
السجدة فقال عطية * وثلاثة وزهرى وسعيد بن جبير والحسن بن علي بن وهب وقتادة ليس
عليها أن تسجد وبه * مالك وأبو ثوري والشافعي وأصحاب الرأي. وقد روي عن عثمان بن عفان
أن تومي * روي عنه * وسعيد بن المسيب قال تومي. ونقول لك سجدة وهي * بن المنذر (ذكر
من سمع السجدة وهو على غير وضوء) * أبو بكر وخنقه في ذلك. فقالت صائفة بنوص. ويسجد
هكذا * قال الشعبي وسفيان الثوري وسحق وصحاب الرأي وقد روي عن الشعبي قولاً * أنه
ينيم ويسجد وروينا عن الشعبي قولاً * أنه يسجد حيث كان وجهه. وقال بن حزم وقد روي
عن عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب قال تومي الخائض بالسجود وقال سعيد وتقول رب لك
سجدت وعن الشعبي حور سجود التلاوة في غير القعدة (وأما صلاة الجمارة) فقد قال البخاري
قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على الجمارة. وقال صلوا على صاحبكم. وقال صلوا على الجباري
سماها صلاة وليس فيها ركوع ولا سجود ولا يسكاه فيها وفيها تكبير وتسليم. قال وكان ابن عمر

لا يصلي لا طهر ولا يصلي عند طوبوع الشمس ولا تروها ويرفع يديه * قال بن اطلال عرتص البخاري للرد على الشعبي انه جاز الصلاة على الحرة بغير طهارة فلانها دعاء ليس فيها ركوع ولا سجود والعقهاء يحمون من السلف والحدث على خلاف قوله فلا يلتفت الى شذوذه وأجمعوا أنها لا يصلي إلا في القبة و كانت دعاء كما رعم الشعبي لحثت الى غير القبة (قال) وحتجاج البخاري في هذا الباب حسن (قلت) * انزع في سجود التلاوة وفي صلاة الحارة قيل هي جميعا ليسا صلاة كما قال الشعبي ومن وافقه وقيل هي جميعا صلاة تحب لها الطهارة * والمأثور عن الصحابة وهو لذي نذل عابه النعوص ولباس المرق بين الجسرة والسجود لمجرد سجود التلاوة والشكر وذلك لانه قد ثبت بانفس لا صلاة لا يطهرون كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ * وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول * وهذا قد دل عليه القرآن قوله صلى الله عليه وسلم (يا أيها الذين آمنوا قموا الى الصلاة فانفسوا وجوهكم ويديكم الى المرافق الآية) وقد حرم الصلاة مع اجابة الكفر في قوله (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا حب الا عارى سبيل حتى تغسلوا) وثبت ايضا ان الطهارة لا تجب بعد الصلاة لما ثبت في صحيح مسلم من حديث بن جريح عن سعيد بن الحرث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مضى حاحه من الحلاء فقرأ له ضمام فأكل وم يس ماء * قال بن جريح وزدني عمرو بن دينار عن سعيد بن الحرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له لم تقرأ ماء فأتوا فقال ما ردت صلاة فأتوا فقال عمرو سمعته من سعيد بن الحرث * والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلا فانه لم يقبل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأسناد صحيح ولا ضعيف به أمر بالوضوء للطواف مع العلم بانه قد حج معه حلائق عظيمة وقد اعتمر عمر متعددة والباقى يمتثلون معه فلو كان وضوء فرضا للطواف لبيده النبي صلى الله عليه وسلم بانه عام ولو يبيد لقتل ذلك المسلمون عنه وم يهتموه ولكن ثبت في الصحيح انه لم يطاف توحا * وهذا وحده لا يدل على لو حوب فانه قد كان يتوضأ لكل صلاة وقد قال أبي كرهت أن ذكر الله لا على طهر فيتيمم لرد السلام * وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما خرج من خللا وأكل وهو يحدث قيل له لا تتوضأ ما أردت صلاة فأتوا * يدل على

انه لم يجب عليه الوضوء، لا اذا ارد صلاة ون وضوءه، سوى ذلك مستحب ليس بواجب *
وقوله صلى الله عليه وسلم ما اردت صلاة فتوضأ ليس بكارا للوضوء، غير الصلاة لكن تكار
لايجب الوضوء غير الصلاة فان بعض الحاضرين قال له لا تتوضأ فكان هذا القائل طم
وجوب الوضوء لئلا كل قف صلى الله عليه وسلم ما اردت صلاة فتوضأ، فير له انه نعم فرص
الله الوضوء على من قام الى الصلاة * ولحديث لدى يروى الطواف بايت صلاة لان الله
يباح فيه الكلام من تكلم فلا يتكلم لا بحجر قد رواه النسائي وهو يروى وقوفاً ومرفوعاً وأهل
المعرفة بالحديث لا يصححونه الا موقوفاً ويحتمونه من كلام ابن عباس لا يثبتون رفعه وبكل
حال فلا حجة فيه لانه ليس المراد به ان الطواف نوع من الصلاة كصلاة العيد والحائز ولا
انه مثل الصلاة مطلقاً فان الطواف باح فيه الكلام بالنص والاجماع ولا تسليم فيه ولا يبطله
الضحدث والفقهاء ولا تحب فيه اقررة اتفاق المسلمين فليس هو مثل الجذارة فان لجازة فيها
تكبير وتسليم فتفتح بالتكبير وتختتم بالتسليم * وهذا حد الصلاة التي امر فيها بالوضوء كما قال صلى
الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس له تحريم
ولا تحليل وان كره في قوله فكما يكبر على الصفا والمروة وعد رمي الحجار من غير ان يكون ذلك
تحريماً ولهذا يكبر كلما حدى لركن والصلاة لها تحريم لانه بتكبيرها يحرم على المصلي ما كان حلالاً
له من الكلام أو الاكل أو الشرب أو غير ذلك والطواف لا يحرم شيئاً من كل ما كان
مباحاً من الطواف في المسجد فهو مباح في الطواف وان كان قد يكره ذلك لانه يشمل عن
مقصود الطواف كما يكره في عرفة وعسدرى الحار ولا يعرف رعا بين العباء ان الطواف
لا يبطر بالكلام ولا كل والشرب والقهقهة كما لا سطل غيره من مناسك الحج بذلك وكما
لا يبطر لاعكاف بذلك والاعكاف يستحب له طهارة الحدث ولا يجب طهارة فلو تعد المعتكف
وهو حدث في المسجد لم يجره بخلاف ما اذا كان حياً أو حائضاً فان هذا يمنع منه الجمهور
كسهم الحنبل والحائض من اللبث في المسجد لان ذلك يبطر لاعكاف ولهذا اذا خرج
المعتكف للاغتسال كان حكم اعكافه عليه في حال خروجه فيحرم عليه مباشرة النساء في غير
المسجد ومن حورله اللبث مع الوضوء جوار للمعتكف ان يتوضأ ويثبت في المسجد وهو قول
أحمد بن حنبل وغيره * ولدى ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الحائض عن الطواف

واعث أبو بكر أمرا على الموسم فمرن سدي ن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت
عريان. وكان المشركون يحجون وكانوا يطوفون بيت مرة فيعوبون نيات عصيا الله فيها فلا
يطوف فيها لا الحس 'ومن دن ديبها وفي بيت أول لله (ياي كد خدوا زيفتك عند كل
مسجد) وقوله (ود فموا فاحشة) من طوفهم رايات حرة (هو وحدا عيها نانا والله أمرنا
ها قل ان لله لا يامر بالمعصية نقواون على لله مالا تعلمون) ومعناه ن سر المورة يجب مطلقا
خصوصا د كان في المسجد الحرم والى ن رونه فم يجب ذلك لخصوص الطوف لكن
لاستدر في حال الطوف وكذا اكثره من ربه وقف الطوف فيسعي النظر في معرفة حدود
ما نزل الله على رسوله وهو ان يعرف معنى الصلاة التي لا فليها لله لا يطور. التي امر
بالوضوء عند القيام اليها وقد ورد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قوله في الحديث الذي في
السبل عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من مسح للصلاة الطهور وتجرعها التكبير
وتحليلها التسليم ففي هذا الحديث دلالة (حد هـ) ن الصلاة تجرعها التكبير وتحليلها التسليم
فلم يكن تجرعها التكبير وحده التسليم يمكن من الصلاة (والثانية) ن هذه هي الصلاة التي
مفتاحها الطهور وكل صلاة مفتاحها الطهور وتجرحها التكبير وتحليلها التسليم فلم يكن تجرعه
التكبير وتحليلها التسليم فليس معناه الطهور فمدح الصلاة تجرعه في هذا من مفتاحها الطهور
وتجرعها التكبير وتحليلها التسليم.

(وما سجود التسلاوة والشكر) في يقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أصحابه ن فيه تسليما ولا نهم كانوا يسلمون منه ولهذا كان أحمد بن حنبل وغيره من العلماء
لا يعرفون فيه التسليم. وحمد في أحد رويين عنه لا يسلم فيه لعدم ورود الأثر بذلك.
وفي الرواية الأخرى سجود واحدة وتبين ومثبت ذلك نص ن بقياس وكذلك من
رأي فيه تسليما من الفقهاء ليس معه نص بل القياس أو قول بعض السبعين. وقد تكلم
الخطابي على حديث ومع عن بن عمر عن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عينا
القرآن فإذا مر بالسجدة الكبرى وسجدا معه (ع) فيه بيان السنة أن تكبر للسجود وعلى

(١) جمع الأحكام وهو قرش ومن ودد قرش وكذا واحدة من سوا أحكامهم تحسبو
في دينهم يشفدو واحده اشعة. كانوا يقرئون سورة بقرعة ويعوبون عن هذا الله فلا
يخرج من أحدهم وكانوا لا يحجون بيوت من أحدهم وهم يحجون ديبها

هذا مذهب أكثر أهل العلم وكذلك يكره ذ رفع رأسه من السجود (ف) وكان الشافعي
و محمد يقولان يرفع يديه ذ ردين يسجد وعن سـ بن سـ بن وعطاء ذ رفع رأسه من السجود
يسلم وبه قال اسحق بن راهويه (هـ) وخرج لهم في ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم تحرموا
التكبير وتحليلها التلبيح وكان محمد لا يعرف وفي نعت لا يرى المسلم في هذا (قلت) وهذه الحاجة
انما تستقيم لهم ذ ذلك ذ خرج في معنى الصلاة لكن قد يحتجون به علي من يسلم أسرها
صلاة فيتناقض قوله و حديث ابن عمر روى البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير (ف) كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علق السورة و السجدة يسجد ويسجد حتى ما يجدها
موضع جهته وفي بعض حتى ما يجدها مكانا لمكانه فان عمر قد خبر أنهم كانوا يسجدون
مع النبي صلى الله عليه وسلم و لم يدكر تسليما وكان سـ بن عمر يسجد على غير وضوء ومن المعلوم
انه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يمتنع من السجود لا يكون لا على وضوء لكان
هذا مما ينعمة عندهم لاسمهم كانوا يسجدون معه وكان هذا شائنا في الصحابة فذ لم يعرف
عن أحد منهم انه أوجب الطهارة لسجود التلاوة وكان سـ بن عمر من أعلمهم وأفقههم وأجمعهم
للجنة وقد نبى لي آخر الامر ويسجد للتلاوة على غير طهارة كان هو مما يسأل عنه لم يكن معروفا
بينهم أن الطهارة وجبة لها ولو كان هذا مما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك شائنا بينهم
كشياع وحب الطهارة للصلاة وصلاة الحبرة و بن عمر لم يعرف أن غيره من الصحابة
أوجب الطهارة فيها ولكن سجودها على الطهارة فضل يات في المسلمين وقد يقال به يكره
سجودها على غير طهارة مع القدرة على الطهارة فان النبي صلى الله عليه وسلم ما سلم عليه مسلم
م يرد عليه حتى يتم وقال كرهت أن ذكر الله لا على طهر والسجود وكذا من رد السلام لكن
كون الانسان ذ قر وهو يحدث بحرم عليه السجود ولا يحل له أن يسجد لله الا بطهارة
قول لا دليل عليه وما ذكر أيضا على أن الطواف ليس من الصلاة ويدل على ذلك أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب والطواف والسجود لا يقرأ
فيهما أم الكتاب وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما حدث

(١) كذا في الأصلين من سجود : نعم لهم على من سلم أن ذلك ذ خرج في معنى الصلاة لكن
قد يحتجون به على من لا يسلم في صلاة وقوله قد نص في جواب أبي بكر والله أعلم بمصاحبه

أَنْ لَا تَكَلِّمُوا فِي الصَّلَاةِ وَالْكَلامَ بِجَوْرِ فِي الصُّلُوفِ وَالطُّوُفِ أَيْ لَا يَسْهُمُ فِيهِ تَسْلِيمٌ لِمَنْ
 يَفْتَتِحُ بِالتَّكْبِيرِ كَمَا سَجَدَ لِلتَّلَاوُدِ بِالتَّكْبِيرِ وَمَعْرُودٌ لَا يَفْتَتِحُ بِالتَّكْبِيرِ لَا يَوْحِي أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَتِحُ
 صَلَاةً فَقَدْ نُسِيتُ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى بَيْتِ كَلْبٍ أَيْ لَرَكْنٍ شَارِ
 إِلَيْهِ شَيْءٌ يَدُهُ وَكَبِيرٌ وَأَكْثَرُ نُسَيْتُهُ هُوَ كَبِيرٌ عَلَى الصُّلُوفِ وَالرُّوَّةِ وَعَنْدَرِي جَدْرٌ وَلَا زِلَ الطُّوُفِ
 يَشْبَهُ الصَّلَاةَ مِنْ لَمَعِ الْوُجُودِ وَمَا لِحَائِضِ الْفَقْدَيْنِ أَيْ مَا مَعَبٌ مِنَ الطُّوُفِ لِأَحْلِ الْمَسْجِدِ
 كَمَا تَمْنَعُ مِنَ الْإِعْتِكَافِ لِأَحْلِ الْمَسْجِدِ وَالْمَسْجِدِ حُرْمَةٌ تُفَضُّ الْمَسْجِدَ وَقَدْ قَالَ تَلِي لَأَرْاهِمِ
 (وَوَظَرُ بَيْتِي لِنَظَائِمِ الْعَاكِمِينَ وَارْكَعِ السُّجُودَ) أَيْ مَرَّتَ طَهْرُهُ وَمَنْعُ مِنْهُ لِحَائِضُ مِنَ الطُّوُفِ
 وَغَيْرِ الطُّوُفِ وَهَذَا مِنْ مَرْفُوعٍ مِنْ تَحْمِلِ لُطَارَةِ وَحَةٍ فِيهِ وَيَقُولُ دَعْوَةٌ وَهِيَ حَائِضُ
 عَصَتْ بِدُخُولِ الْمَسْجِدِ مَعَ الْحَيْضِ وَلَا تَحْمِلُ طَرِيقَ الطُّوُفِ كَطَارِيقِ الصَّلَاةِ لَنْ يَحْمِلَهُ مِنْ
 جَنْسٍ مِنْهَا أَنْ تَمْكُفَ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ حَائِضٌ وَلَمْ تَمْنَعُ الْحَائِضُ مِنْ مَرَاتِلِ الْمَسْجِدِ كَمَا قَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَائِضُ تَقَعَى الْمَسْجِدَ كَمَا لَا الطُّوُفِ بَلَبَتْ وَقَالَ لَعْنَةُ مَنِي
 مَا يَفْعَلُ الْحَاحُ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَلَمَّا قِيلَ لَهُ عَنْ صَعْمَةَ حَائِضٌ قَالَتْ حَائِضَةٌ هِيَ قِيلَ
 لَهُ نَهَا قَدْ أَقَامَتْ قَالَ فَلَا دَمَاقَ عَلَيْهِ وَقَدْ عَرِضَ مِنْ بَطْنٍ عَلَى حَبَّاحٍ لِبَخَارِي بِجَوَارِ
 السُّجُودِ عَلَى غَيْرِ وَصْوَةٍ بِحَدِيثِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ التَّجْمِ وَسَجَدَ وَسَجَدَ
 مَعَهُ الْمَسَامُونَ وَالْمَشْرُكُونَ وَالْحُلَّ وَالْأَسْ وَهَذَا السُّجُودُ مَتَوَاتِرٌ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَفِي الصَّحِيحِ
 أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَلِمَةِ التَّجْمِ وَسَجَدَ بِهَا وَسَجَدَ مِنْ
 مَعَهُ غَيْرُ شَيْخٍ أَحَدٌ كَفَّ مِنْ حَصَى وَتَرَابٍ مَرَفَعَهُ إِلَى حَبَّتِهِ وَقَالَ يَكْمِسِي هَذَا قَالَ فَرُبُّهُ بَعْدُ قَتَلَ
 كَافِرًا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ هَذَا لَا حُجَّةَ بِهِ لِأَنَّ سَجُودَ الْمَشْرُكِينَ لَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْمَادَّةِ لِلَّهِ
 وَالتَّمْظِيمُ لَهُ وَإِنَّمَا كَانَ لِأَنِّي الشَّيْطَانُ عَلَى أَسَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذِكْرِ آهَتِهِمْ فِي
 قَوْلِهِ (أَقْرَأْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَاءَ الثَّمَةِ لَا خَيْرَ) فَقَالَ تِلْكَ الْمَرَاتِقُ الْعَلِيَّ وَإِنْ شَفَاعَتُهُمْ قَدْ
 تَرْتَجَى مَسْجِدَهُ لَمَّا سَمِعُوا مِنْ تَعْظِيمِ آهَتِهِمْ فَلَمَّا عَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَتَى الشَّيْطَانُ
 عَنِ لِسَانِهِ مِنْ ذَلِكَ أَشَقَّ وَحَزَنَ لَهُ فَاتَّزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِسَائِلِهِ وَتَسْلِيَةٍ عَمَّا عَرَضَ لَهُ (وَمَا أَرْسَلْنَا
 مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا دَعَى إِلَى الشَّيْطَانِ فِي أُمِّيهِ) لِي قَوْلُهُ (وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) أَيْ
 إِذَا تَلَا أَتَى الشَّيْطَانُ فِي تِلَاوَتِهِ فَلَا يَسْتَبِطُ مِنْ سَجُودِ الْمَشْرُكِينَ جَوَارِ السُّجُودِ عَلَى غَيْرِ وَصْوَةٍ

لان المشرک نجس لا یصح له وضوء ولا سجود لا تعد عقدة لاسلام فيقال هذا ضعیف وان
القوم انما سجدوا لقرآنی صلی الله علیه وسلم (فمن هذا الحديث تعجبون وتصحكون ولا
تبیكون وأنتم سامعون وسجدوا لله وعلو) وسجد الى صلی الله علیه وسلم ومن معه امتثالاً
لهذا الامر وهو السجود لله والمشرکون تنصرون في السجود لله وسجد کر من لکنی د کان
محبباً فانه هو کان سبب موافقتهم له في السجود لله ولهذا حرم الله علی المسلمین بالحبشة
ذلك فرجع منهم طائفة لی مکة والمشرکون ما كانوا یسکرون عادة لله وتمظیمه وانما یکن کانوا
یسجدون معه آفة أخرى كما حرم الله عنهم بذلك فیکان هذا السجود من عبادتهم لله وقد قال
السکافر عمر له دعائه لله ودکره له وتعلیه صدقه وعمره حجهم لله وعلم مشرکون فالسکما قد
یسجدون لله ورسوله من حیث انبأوا علیه فی الله وانما تو عی السکما حطت نعمهم فی لا حره وان
ما نوا علی لا یمن فان یثبون علی ما فعلوه فی الکمر فیه قولان مشهوران والصحيح یم یثبون علی
ذلك لقول النبی صلی الله علیه وسلم لحکم بن حرمة أسلمت علی ما أسلمت من خير - وغير ذلك
من النصوص ومحالوم ان اليهود والنصارى لهم صلاة وسجود وان کان ذلك لا یفهم فی
الآخرة ذموا علی الکمر - ونصاً فقد اُخبر الله فی عدة مواضع من القرآن عن سجود
سجدة فرعون كما قال تعالى اذ فی السجدة ساحدين فاما آما رب العالمین رب موسى وهرون
وذلك سجود مع آلهم وهو بما فعله الله معهم ودخلهم به الجنة ولا یكونوا علی طهارة وشرع
من قبلنا شرع امامهم رد عن الله سبحانه ولو قرئ القرآن علی کبره فسجدوا لله سجود ایمان
بالله ورسوله محمد صلی الله علیه وسلم ورؤایة من بات لا یمان فسجدوا لله مؤمنین بالله
ورسوله ليعلم ذلك - ومما ین هذا ان السجود یشرع منفرد عن الصلاة کسجود التلاوة
وسجود الشکر والسجود عند الآيات فان بن عباس لما سمع موت بعض أمهات المؤمنین
سجد وقال ان رسول الله صلی الله علیه وسلم أمرنا ان نرث آية ان نسجد وقد راع الفقهاء
فی السجود لطلاق امیر سب هل هو عاده فلا ومن سوجه يقول هو خضوع لله والسجود
هو الخضوع قل تعالى (ودخلوا الباب سجداً وقوموا حطة قال هل لایة السجود فی
الایة هو الخضوع وقال غير واحد من المفسرین أمرنا ان یدخلوا رکعاً معنيين فان لدخول

مع وضع الجبهة على الأرض لا يمكن وقد قال تعالى (لم تر أن الله يسجد له من في السموات
ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والحائ والشجر ولدواب وكثير من الناس) وقال
تعالى (ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها) ومعلوم أن سجود كل شيء بحسبه
ليس سجود هذه المخلوقات وضع جباهه على الأرض وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في
حديث أني ذرأت غرب الشمس بها نذهب فتسجد تحت العرش ربه البخاري ومسلم * فعلم
أن السجود سم جنس وهو كمال الخضوع لله وأمر ما في الإنسان وجهه موضعه على الأرض
لله غاية خضوعه مدنه وهو غاية ما يقدر عليه من ذلك . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال النبي (وسجد وقرب) فصار من جنس أدكار
الصلاة التي تشرع خارج الصلاة كالسجود والتسليم والتكبير والتمليل وقراءة القرآن وكل
ذلك يستحب له الطهارة . ويجوز للمحدث من ذلك خلاف ما لا يفعل لا في الصلاة كالركوع
فإن هذا لا يكون إلا جريا من الصلاة . وفضل أهل الصلاة السجود . وأفضل أقوالها القراءة
وكلاهما مشروع في غير الصلاة فبشرت له أداة الله لكن الصلاة أفضل الأعمال فاشترط لها
أفضل الأحوال . وشرط للمرص ما يشترطه من من القيام والاستقبال مع القدرة وجار
التطوع على الراحة في السفر كما مضت به سنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قد ثبت في الصحاح
أنه كان يتطوع على راحته في السفر قد أنى وجه توجهت به . وهذا مما اتفق العلماء على جوازه
وهو صلاة بلا قيام ولا استقبال لله فإنه لا يمكن التطوع على الرحلة أن يصلي إلا كذلك
فلو نهى عن التطوع أفضى إلى تمويت عادة الله التي لا يقدر عليها لا كذلك بخلاف الفرض
فإنه شيء مقدر بمكة من يس له ولا يقطعه ذلك عن سفره . ومن لم يمكنه الركوع لقتال أو
مرض أو وحل صلى على الدابة أيضا . ورخص في التطوع جالسا لكن يستقبل القبلة فإن
لاستمال بمكة مع الجلوس ثم يسقط عنه بخلاف تكليفه القيام فإنه قد يشق عليه ترك
التطوع وكان ذلك تيسيرا للصلاة بحسب الامكان فأوجب الله في الفرض ما لا يجب في
الفعل . وكذلك السجود دون صلاة الفعل فإنه يجوز فعله فاعدا وإن كان القيام أفضل وصلاة
الجلوس أفضل من الفعل من وجه فاشترط لها القيام بحسب الامكان لأن ذلك لا يتعد
وصلاة الدابة فيها ركوع وسجود فهي كمال من هذا الوجه * والمقصود لا أكبر من صلاة

فإنها بقرآن أكمل ولكن مقصودها يحصل بغير قرآن .

(وما من المصحف) فالصحيح أنه يجب له لو ضوئ كقول جمهور وعند هو المرووف
عن الصحابة سعد وسلمان وبن عمر . وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا يمس القرآن لا طاهر . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم يرى أن يسفر بالقرآن
إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم وقد أمر المشركين على السجود لله ولم يذكره عليهم فإن
السجود لله خضوع (والله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها) وما كلامه فله
حرمة عظيمة ولهذا يرى أن قرأ القرآن في حال الركوع والسجود قد يمس به فيقرأ في
السجود ثم يحز أن يحمل المصحف مثل السجود وحرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد
والمسجد يجوز أن يدخله المحدث ويدخله الكافر للحاجة وقد كان الكفار يدخلونه . واحتلف
في نسخ ذلك بخلاف المصحف فلا حرم دخول الطوفان مع حدث أن يجوز للمحدث مس
المصحف لأن حرمة المصحف أعظم . وعلى هذا ما روى عن عثمان وسعيد بن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم
بالسجود هو لأن حدث الطائف أعظم والركوع هو سجود حفيف كما في (دخلوا الباب
سجدا) قالوا ركبهم فرخص لها في دون تكال السجود . وأما الاحتجاج بحرم على أن مادون
ركعتين ليس لصلاة بقوله صلاة الليل والنهار متى متى فهذا يرويه لأردى عن علي بن عبد الله
البارقي عن بن عمر وهو خلاف ما روى الثقات المرووفون عن بن عمر فانهم روى ما
الصحيحين أنه سئل عن صلاة الليل فقل صلاة الليل متى متى فادحت الفجر فوتر بواحدة
ولم يصعب لإمام أحمد وغيره من العلماء حديث البارقي . ولا يمان هذا من الثقة فيكون
مقوله لوجوه (أحدها) أن هذا متكلم فيه (الثاني) أن ذلك لم يحكم الجمهور ولا فادا
هرد عن الجمهور فيه بولان في مذهب أحمد وغيره (الثالث) أن هذا إذا لم يحكم المرووف عليه
وهذا الحديث قد ذكر ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال
صلاة الليل متى متى فإذا حفت الصبح فوتر بواحدة ومعه يوم أنه لو كان صلاة الليل والنهار
متى متى فداخفت الصبح فوتر بواحدة يجر ذلك وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة
كما ثبت في الصحيحين والسنن كما سأله عن صلاة الليل والنهار صلى الله عليه وسلم وإن كان
قد يجب عن أعم مما سئل عنه كما في حديث البحر لم يقل له إن ركب البحر وتحمل معا

القليل من الماء فان توصاه به عطشا فتوضأ من ماء البحر فقل هو الظهور مأوّه - الحل
 ميتته - لكن يكون لحوب مظاهها كما في هذا الحديث . وهناك ذا ذكر الهارم يكن
 الجواب منتظما لأنه ذكر فيه قوله فاذ حبب الصبح فوتر بواحدة وهذا ثبت في الحديث
 لأرب فيه (فان قيل) يحتمل ان يكون هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس
 آخر كلاما مستمدا لا آخر إما لهذا السائل وإما لعيره (قل) كل من روى عن ابن عمر
 عاروه هكذا فذكر في أوله السؤال وفي آخره نور وإيس فيه لا صلاة اللين وهذا
 حالهم فهم يدرك ما في أوله ولا ما في آخره ورد في وسطه وبس هو من المعروفين
 بالحفظ والاتقان ولهذا يخرج حديثه أهل الصحيح البخاري ومسلم . وهذه الأمور وما أشبهها
 متى تأملها اللبيب علم أنه غلط في الحديث . والله أعلم بذلك . وجب رتبة قوبه تمنع الاحتجاج به
 على ثبات مثل هذا لاصل العظم . ومما بين ذلك ان لو ترك ركعة وهو صلاة وكذلك صلاة
 الجنائز وغيرها فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بذلك . منى الصلاة وتحدد هاتان
 الحد يطرد وبمكس (فان قيل) قصد بيان ما يجوز من الصلاة (قل) قد ذكرتم جازر وسجود التلاوة
 والشكر أيضا جازر فلا يمكن الاستدلال به لا على الاسم ولا على الحكمة . وكل قول ينزهد به
 المتأخر عن المتقدمين ولم يسبقه إليه أحد منهم . فانه يكون خطأ كما قال الامام أحمد بن حنبل
 اياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام .

(واما سجود السهو) فقد حوزة من حرم أيضا على غير ضرورة ولي غير انقبذه كسجود
 التلاوة بناء على صفة الضعيف . ولهذا لا يعرف عن أحد من السلف وليس هو مثل سجود
 السلاوة والشكر لان هذا سجدة يقومون مقام ركعة من الصلاة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم في الحديث الصحيح حديث الشك . حيث أنك في ركعة فذكر ثلاثا صلى أم أروما فبطرح
 الشك ولين على ما يقن ثم ليسجد - حديثين قبل ان يسلم فان صلى جمعا شهصا له صلاة
 والا كانتا ترغيبا للشيطان . وفي لفظه وان كانت صلاته تماما كانتا ترغيبا . شعاعها كركعة
 السادسة التي تشفع الخامسة المرادة سهوا ودل ذلك على أنه يؤثر عليها لانه اعتد أنها من
 تمام المكتوبة وفعلها تقرنا إلى الله وان كان محط في هذا لا اعتقاد . وفي هذا ما يدل على أن من
 فعل ما يعتقده قربة بحسب جهاده ان كان محط في ذلك . فانه ثياب على ذلك وان كان له علم انه

بئس بقربة يحرم عليه . و قد بان سجدتي السهو بمعلان إما قبل السلام وإما قريبا
 من السلام فهما متصلان بالصلاة خلال فيها فهما منها . وأيضاً فهما حيزان للصلاة
 فكانتا كالجزء من الصلاة . وأيضاً فإن لهما تحليلاً وتحريراً فيه يسلم منهما ويتشهد فصارتا
 أوكد من صلاة الجسدة . وفي أحدهما سجدة السهو من جنس سجدتي الصلاة لأن من جسد سجود
 التلاوة والشكر ولقد يعلمان إلى الكثرة . وهذا عمل المسلمين من عهد نبيهم وم ينقل عن أحد أنه
 فعلهما إلى غير القبلة ولا يعبر وسوء كما يعمل ذلك في سجود التلاوة . ود كان السهو في لفريضة
 كان عليه أن يسجد بها بالأرض كالفرصة . ليس له أن يعامها على الراحة . وأيضاً فهما واجبتان
 كما دل عليه خصوص كثرة وهو قول أكثر الفقهاء بخلاف سجود الشكر فإنه لا يجب بالاجماع . وفي
 استحبابه روع وسجود التلاوة في وجوبه روع و كان مشروعا بالاجماع . وسجود التلاوة
 سمي القراءة فينبغي . وما كان يحدث له أن يقرأ فيه . سجدته طريق الأولى من القراءة أعظم
 من مجرد سجود التلاوة والمشركون قد سجدوا وما كانوا يقرؤون القرآن وقد نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم أن تقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فعلم أن القرآن فصل من هذه الحال .
 وقوله أقرب ما يكون المقصد من ربه وهو إحدى من الأعمال التي تدخل الأجر في ذلك .
 ويعرف بين الأقرب والأفضل فقد يكون بعض الأعمال فصل من السجود وإن كان في
 السجود أقرب كالجهد فيه ساء العمل الآن يرد السجود العام وهو الخضوع فهذا يحصل له
 في حال اقترافه وغيره . وقد يحصل للرحمن في حال القراءة من الخضوع والخشوع ما لا يحصل له
 في حال السجود وهذا كقوله أقرب ما يكون رب تعالى من عبده خوف الليل . وقوله ينزل
 ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل . وقوله يه يدنو عشية عرفة . ومعلوم أن من
 لأعمال ما هو أفضل من الوقوف عرفة ومن قيام الليل كالمصوبات خمس والجهاد في سبيل
 الله تعالى وقد قال تعالى (واذ سألت عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) فهو
 قريب من دعاء وقد يكون غير الذي فصل من الذي كما قل من شعبة قراءة القرآن عن
 ذكرى ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين والله اعلم

﴿ المسئلة العاشرة ﴾ قال الشيخ رحمه الله غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي
 صلى الله عليه وسلم تقلا متواتر . منقول عنه ذلك وأمره به كقوله في الحديث الصحيح من

وجوه متعددة كحدث في هريرة وعند الله بن عمر وعائشة وابن الأرقم من الدار وفي بعض
ألفاظه ويل للأعقاب ولطون لا قدم من الدار فمن بوضا كما توضحا المبتدعة في غسل باطن قدميه
ولا عقبه بل مسح ظهرهما فالويل لعقبه وباطن قدميه من الدار (وتواتر) عن النبي صلى الله
عليه وسلم المسح على الخفين وتقرن عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة مثل أن يكون في
قدميه ثعلبان يشق رجليهما (وأما) مسح القدمين مع طهورهما جميعا في بقية أحد عن النبي
صلى الله عليه وسلم وهو مخالف الكتاب والسنة * ما مخالفته للسنة فصاهر متواتر * وما مخالفته
القرآن فلا أن قوله تعالى (وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فيه قرينة مشهورتان
النصب والخصف فمن قرأ بالنصب فإنه معطوف على وجه واليدين والمعنى فاعملوا وحوهكم
وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم * ومن قرأ بالخصف فليس معناه وامسحوا
أرجلكم كما يظنه بعض الناس لأوجه

(أحدها) أن الذين قرؤوا ذات من السلف فلو عاد الأمر إلى العسل

(الثاني) أنه لو كان عطفا على رؤوس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها والله
نما أمر في الوصو، واليتم المسح بالعصو لا مسح العصو فقال تعالى (وأمسحوا برؤوسكم) وقال
(فقيموا صعيدا صلبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ولم يقل الفرج المروءون في آية التيمم
وأيديكم بالنصب كما قرؤ في آية الوصو، فلو كان عطفا لكان الموصى به * وذات أن قوله
وأمسحوا برؤوسكم وقوله فامسحوا بوجوهكم وأيديكم يقتضي إصاق الممسوح باليد، لا بإصاق
وهذا يقتضي إصاق الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة وذلك من مسح رؤوسهم حدث لم يقتض إصاق
الماء إلى العصو * وهذا بين أن الماء حرف جاء بمعنى لارادة كما يصره بعض الناس وهذا خلاف قوله
معاوي بن أشر فأسحح * فليس بالجبال ولا الحديد

فإن الماء هنا مؤكدة فلو حذف لم يحمل المعنى والياء في به الطهارة إذا حدث حمل المعنى فلم
يجز أن يكون العطف على محل عرور بها بل على لفظ المحرور بها وما قبله
(الثالث) أنه لو كان عطفا على محل لقراءة في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم وامسحوا
أيديكم فكان في الآية ما يبين فساد مذهب الشارح * فإنه قد دلت عليه (فامسحوا بوجوهكم

وَيُذَكِّرُكُمْ مِنْهُ) بالنصب لان للفظين سو، فلما غموا على الجر في آية التيميم مع مكان المطف على محل
لو كان صوابا علم ان المطف على لامط وه يكن في آية التيميم منصوب معطوف على اللفظ كما
في آية الوضوء.

(رابع) انه حال (ورحل كل رجل) وه نقل الى الكعب فلو قدر ان المطف على
محل كاقب لآحر وان انتقد رن في كل رجلين كعبين وفي كل رجل كعب واحد لقل الى
الكعب كما قيل في المرفق لما كان في كل يد مرفق وحيد فالكعبان هما العظمان اللتان
في جانبي الساق ليس هو معقد الشراك جمع الساق والقدم كما يقوله من يرى المسح على رجلين
فاد كان الله تارك وتعالى عما أمر تطهارة رجلين في الكعبين اللتين والماسح بمسح الى جمع
القدم والساق علم انه مخالف القرآن .

(الوجه الخامس) ان القرآنيين كالاتس والترتيب في الوضوء بمواحب ومما مسح مؤكد
الاستحباب فاد فصل مسح بين مصواين وقطع الظاهر عن الظاهر دل ذلك على الترتيب
المشروع في الوضوء .

(الوجه السادس) ان السمة تفسر القرآن وبذلك عليه وعبر عنه وهي قد جاءت بالنقل
(الوجه السابع) ان التيميم جعل بدلا عن الوضوء عند الحاجة خفف شطر أعضاء الوضوء
وحذف الشطر الثاني وذلك فانه حذف ما كان ممسوحا ومسح ما كان مفسولا . واما القراءة
لاخرى وهي قراءة من قرأ ورحل بالخص في لا تخاف السمة الموقرة القرآنية كالاتين
والسمة الثابتة لا تخاف كتاب الله من توافقه وتصديقه ولكن تفسيره وتامنه من قصر فهمه
عن فهم القرآن فان القرآن فيه دلالات حفية تخفى على كثير من الناس وفيه موضع ذكرت بحمة
تفسرها السنة وتبينها والمسح سم حس يدل على الصاق الممسوح به بالمسوح ولا يدل على
لفظه " وجريانه لاسي ولا ثبات هل يورد لا نصاري وعده العرب تقول تمسح بالصلاة
فتسمى الوضوء كله مسح ولكن من عدة العرب وعبرهم اذا كان الاسم عاما تحته نوعان
حصولا أحد نوعيه سم خاص وأبقوا الاسم العام للنوع الآخر كما في لفظ لذة فانه عام للانسان
وغيره من لدوب لكن للانسان سم يخصه فصارو يطلقونه على غيره . وكذلك لفظ الحيوان
ولفظ دوى لارحام يتناول لكل ذي رحم لكن للوارث غرض او تعصيب اسم يخصه . وكذلك

لعظ المؤمن يقول من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسمه ومن آمن بحبيب والطاغوت
فصار أحد النوع سم يحصه وهو الكافر ونبي سم لا يتان مختصا بالاول وكذلك لعظ الدشارة
ونظائر ذلك كثيرة ثم ياتي مع التوبة مرة ومع لاصلاق اخرى يستعمل لعظ العام في معنيين
كما في اوصى لدوى رحمه الله تناول توبه من مثل الرجل والنساء فقوله تعالى في آية له ضوء
وامسحوا برؤسكم وأرجلكم يفتي بحاج مسمى المسح بينهما وكل واحد من المسح الخاص
الخاص عن الإزالة والمسح لدى منه سنة يسمى مسحا فاقترنت لآية القدر المشترك في
الموصفين وفيه يمكن في لعظ لآية ما يمنع كون الرجل يكون المسح بها هو لمسح لدى منه إزالة
ودل على ذلك قوله الى الكعبين فامر بمسحهم الى الكعبين . وبعد فان المسح الخاص
هو إزالة الماء مع غسل فها نوعان لمسح الماء لدى هو يصل الماء ومن انتهى في مثل ذلك أن
يكفى باحد للعصين كفوفهم غلقها ثم مرة تورد . والماء حتى لا يعب وقوله

ورأيت زوجك في الوغى • متقلدا سيفا ورمحا

والرمح لا يتقلد منه قوله تعالى (يطوف عليهم ولدن محدودون كوت و نابقي وكأس) الى
قوله (و حور عين) فكذلك انتهى بذكر أحد لعظين وان كان مراده المسح ود عليه قوله
الى الكعبين والتوبة الاخرى مع السنة المتواترة ومن قول مسحون بلا إزالة يمسحون
الى الكعبين لا الى الكعبين فهو محامد لكل وحده من القرآن بين كما أنه محامد للسنة
المتواترة وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة ومع هو غلط في فهم القرآن
وجعل يمسحها والسنة المتواترة . وذكر المسح بالرجل مما اشهر من لرجل مسح بها بخلاف لوجه
واليد فانه لا يمسح بها لرجل ولطف جاء في المسح على الخفين للذين على لرجلين ما لم يحج مثله
في الوجه واليد ولكن ذلك السنة مع دلالة القرآن على المسح بالرجل . ومن مسح على الرجلين
فهو مبتدع محامد للسنة المتواترة وللقرآن ولا يجوز لاحد ان يعمل بذلك مع مكان غسل
والرجل اذا كانت صاهرة وجب غسلها ود كانت في الحف كان حكمها مما يسته السنة كما في آية
الفرث فان السنة لمسح رجل ورت ذ كان عند كافر وفانلا ونظائره متعددة والله
سبحانه أعلم •

المسئلة الحادية عشرة • قال الشيخ رحمه الله تعالى نكاح اراية حرام حتى تتوب سوء كان

زنى بها هو او غيره . هـ هو الصواب . لا ريب وهو مذهب طائفة من السلف والخلف منهم
أحمد بن حنبل وغيره . وذهب كثير من السلف والخلف الى جوازها وهو قول الثلاثة لكن
مالك يشترط الاستبراء . ووجه حيفته يجوز العقد قبل الاستبراء . د كانت حاملا لكن اذا كانت
حاملا لا يجوز وطئها حتى يجمع والشافعي يبيح العقد ولو لم يولد مطلقا لان ماء الزنى غير محترم
وحكمه لا يلحقه شبهة هذا ما عده . ووجه حيفته يفرق بين الحامل وغير الحامل فان الحامل اذا
وطئها استحق ولد ليس منه فقط بخلاف غير الحامل . ومالك وأحمد يشترطان الاستبراء
وهو الصواب لكن مالك وأحمد في رواية يشترضان الاستبراء بحبسة والزوايه الاخرى عن
أحمد هي التي عليها كثير من صحابه كالقاضي في معنى وأتباعه لا يبدن ثلاث حيض والصحيح
انه لا يجب الا الاستبراء فقط فان هذه ليست زوجة يجب عليها عدة وليست أعظم من
المستبرأة التي يلحق ولدها سيدها . وان لا يجب عليها الا الاستبراء فهذه أولى وان قدر
انها حرة كالتى اعتقت بعد وطئ سيدها وأريد تزويجها إماما من المعتق وإما من غيره فان
هذه عليها ستبراء عند الجمهور ولا عدة عليها وهذه الزبية ليست كالموطوءة بشبهة التي يلحق
ولدها بالواطئ مع ان في استحباب العدة على تاركها وفقدت بدلالة الكتاب وصرح السنة
وأقوال الصحابة ان المختمة ليس عليها الا الاستبراء بحبسة لا عدة مطلقه وهو حدى
الروايتين عن أحمد وقول عثمان بن عفان وبن عباس وان عمر في آخر قوله ود كرمك ان جماع
الصحابة وهو قول فيبسة بن ذؤيب وسحق بن رهويه وان لمدر وغيرهم من فقهاء الحديث
وهذا هو الصحيح كما قد سطا الكلام على هذا في موضع آخر . د كانت عجلة لكونها
ليست مطلقة ليس عليها عدة مطلقه بل لا ستبراء . ويسمى الاستبراء عدة والموطوءة
شبهة أولى ولزاية أولى . و أيضا المأخوذة من دار الكفر كالمعتقة التي رل الله فيها (يا أيها
الذين آمنوا ادعواكم المؤمنات مهاجرات فامتنعواهن) الآية . قد ذكرنا في غير هذا الموضع
الحديث لما تقرر فيها . ون ذلك كان يكون بعد استبرائها بحبسة مع انها كانت مزوجة لكن
حصات العرقه باسلامها . وختياره فرقه لا بطلاق منه . وكذلك قوله (والمحصنات من النساء
الا ما ماسكت بيمانكم) فكانوا ذنوا المرأه ما يحت بعد الاستبراء والمسبية ليس عليها لا ستبراء
بالسنة واتفاق الناس وقد يسمى ذلك عدة . وفي السنن في حديث بريرة ما اعتقت ان النبي صلى

لله عليه وسلم أمرها أن تعتد فاتها من دل من أهل الطاهر كان حرم إن من ليست
 بعصقة تسير بحصة لا هذه وهذه ضعیف فان لمطاعتها في كلامهم يرد به الاستبراء كما
 ذكرنا سور "هذه وقد روى بن ماجة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد
 ثلاث حيض ففعلت لكن هذا حديث معلول (مأولاً) فان عائشة قد ثبت عنها من غير
 وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار وأنها ضعیف في الحصة الثالثة حدث فكيف تروى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها أن تعتد ثلاث حيض . والرفع بين المسلمين من عهد الصحابة
 إلى اليوم في العدة هي ثلاث حيض وثلاث أشهر وما سمعنا حداً من أهل العلم خضع
 بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض ولو كان لمحمد صلى الله عليه وسلم عائشة . نحب ذلك على أهل العلم
 فاطبة . ثم هذه سه عظيمة توفر لمحمد ولدوى على معرفتها لأن فيها مبرق عظيمين (أحدهما)
 أن المعتقة تحت عده بعد ثلاث حيض والثاني أن العدة ثلاث حيض . ونصنا في ثبوت ذلك
 كان يوجب به من روى المعتقة . حدثت نفسها كان ذلك طرفة بائنة كقول مالك . وعبره
 وعلى هذا فامة لا يكون لا من طلاق لكن هذا . يصح قول ضعيف . والقرآن والسنة
 ولا اعتبار به على أن الطلاق لا يكون لا رجماً . وكل فرقة مبنية على ما من الطلقات
 الثلاث حتى خلع كما قد سطر الكلام عنده في سر هذا الموضع . ولما قصود هذا الكلام في تكاح
 زينة وفيه مستند (أحد) في سر هذا هو عدها . وقد عده قورس . دل لا حرة . لما روى
 في له لا ستر . يمكن طرفة . لا أول . الحرة . الثاني . أن الإنسان ليس له أن يستلحق
 وبما ليس منه وكذا . د . سترها . وكاب قد عفت من الرائي . ونصنا في استلحاق الرائي
 وبه . د . سكن المراتب فر شا قولان لأهل العدة والنبي صلى الله عليه وسلم قال لولد للفرش
 وللعمر حصر خمس ولد للفرش دون العاهر . د . تكن امرأة فر شاء يتولاه الحديث
 وعمر لأحد . أولاد ولدو في الحاهية . سترها . وليس هذا موضع سطر هذه المسئلة (الثانية) أنها
 لا يحل حتى توب وهذا هو الذي دل عنه الكتاب والسنة والاعتبار والمشهور في ذلك آية
 الدور قوله تعالى (ربي لا ينجح لاربيسة) ومشرقة . وربيعة لا ينكحها لارن . ومشرقة
 وحرم ذلك على المؤمنين) وفي السنن حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولدين . يعملوا بهذه
 (٣) سر مرادة . صفة في مراد . وحديثه أخرجه بور . وفي كتاب التكاح . مصححه

لآية ذكرها لهنداؤيل واستخفا ما التاؤيل ففادوا الرد به كالحا طوطه وهذا مما يفسد فسادا عذني
 بأهل. (أما أولا) فليس في القرآن لفظ نكاح لا ولا بد أن يرد به العقد ون دخل فيه الوطء
 أيضا فاما أن يرد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط (وثانيا) أن سبب نزول الآية
 إنما هو استفتاء النبي صلى الله عليه وسلم في التزوج راية فكيف يكون سبب النزول حرجا
 من اللفظ (الثالث) أن قول القائل لربي لا يبط لا رية أو لرسنة لا يبطها لا زان كقوله
 الأكل لا يأكل لاما كولا والذ كولا لا يأكله لا آكل وروح لا يزوج لا يزوج ولا روحه ولا روحه
 لا يزوجها لا روح وهذا كلام يزمعه كلام الله (الرابع) أن لربي قد يسكره من فبطها
 فيكون زانيا ولا تكون رية وكذلك المرأة قد رني ستم ومكره على أحد القولين ولا يكون
 زانيا (الخامس) أن تحريم زنا عند علماء المسلمين نأيت ربك ونحرجه شهر من أن تنزل
 هذه الآية بتحريمه (السادس) قل لا يبطها لا زان ومشارك فهو زنا بوصفها يكن حاجة
 إلى ذكر المشرک فانه زان وكذلك المشرکة إذ رني ربي رية ولا حاجة إلى التفسير
 (السابع) انه قد قال قبل ذلك (لرسنة وزني فاحذروا كل واحد منهما مائة جلدة) فأى
 حاجة إلى أن يذكر تحريم الزنا بعد ذلك (وأما السبع) قال سعيد بن المسيب وطائفة
 نسخها قوله (وأنكحوا لأبي منكم) وما علم أهل هذا القول أن دعوى النسخ بهذه
 الآية ضعيف جدا ولم يجدوا ما ينسخها فعنفوا به فبطل بها حد فادوا هي مسوخة
 بالاجماع كما زعم ذلك أبو عبيد الحنفى وغيره فما على قول من يرى من هؤلاء أن لا يجمع
 ينسخ النصوص كما يدكر ذلك عن عيسى بن أبيان وغيره وهو قول في غاية الفساد مصمومة أن
 الأمة يجوز لها تدوين دينها بعد نبينا وأن ذلك حائر لهم كما يقول الصارم في بيع ما بينهم
 أن ينسخوا من شريعة المسيح برواه وليس هذا من أقوال المسلمين ومن بطل الاجماع من
 يقول لاجماع دل على ص ناسخه بلطف ولا حديث جماع في خلاف هذه الآية وكل من
 عارض نصا باجماع وادعى نسخه من غير نص يعارض ذلك النص فانه محط في ذلك كما قد
 بسط الكلام على هذا في موضع آخر وبين أن النصوص لا ينسخ منها شيء لا بص ناق
 محفوظ عند الأمة وعلمها بالناسخ لدى العمل به ثم عدها من علمها بالمسوخ الذي لا يجوز
 العمل به وحفظ الله النصوص النسخة أولى من حفظه المسوخة وقول من قال هي منسوخة

تقوله (واشكحو لا يأي مسكم) في عاية الضعف من كونها زانية وصف عارض لها يوجب
 تحريم عارضا مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير ونحو ذلك مما يوجب التحريم الى عاية
 ولو قدر انها محرمة على التأييد لكات كاثنية ومعلوم ان هذه الآية لم تعرض للصقات التي
 بها تحرم المرأة مطلقا او موقفا وما أمر بالنكاح لا يأي من حيث الجملة وهو أمر بالنكاح من
 بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة ولا حرم لا تنكح حتى تنوب ه وقد احتجوا
 بالحديث الذي فيه ان امرأتي لا ترد يد لامس فقل ضنها فقل اني أحبها قال فاستمتع بها
 الحديث روى النسائي وقد ضعفه أحمد وعمره فلا تقوم به حجة في معارضة الكتاب والسنة
 ولو صحح لم يكن صريحا من الناس من يؤول اللامس لطب لاسكته ضيف. لكن لفظ
 اللامس قد يراد به من مسها بيده ون لم يبطها فان من النساء من يكون فيها نرجود نظر
 اليها رجل أو وضع يده عليها لا تعرض ولا تمك من وطئها ومثل هذه نكاحها مكروه ولهذا
 أمره بفرقها وإن يوجب ذلك عليه ما ذكر أنه يحبها فان هذه تزن ولكنها مدسة ببعض
 المقدمات ولهذا قال لا ترد يد لامس تحمل للمس بيده فقط وللمس واللامسة ادعنى
 بهما الجمع لا يخص بيده من فرس بيده وهو كقوله تعالى (ولو ترك عليك كسبا في فرطاس
 فلمسوه بأيديهم) - وأيضا فالتى ترقى بعد النكاح ليس كالتى تروح وهى رنية من دوام النكاح
 أقوى من بئنه ولا حرم والعدة تمنع لا بداء دون لدوم فهو قدر أنه قام دليل شرعى على
 أن رنية بعد العقد لا يجب فرها اكان ربا كالمدة تمنع لا بداء دون لدوم جماعين الدليلين
 (فان قيل) ما معنى قوله لا ينكحها لارن ومترك (قيل) المتزوج بها ان كان مسلما فهو ران
 ونم يكن مسلما فهو كافر فان كان مؤمنا معا حاء به الرسول من تحريمه ه وعمله فهو ران وان لم
 يكن مؤمنا معا حاء به الرسول فهو مشرك كما كانوا عليه في لجاهلية كانوا يتزوجون اسعيا يقول
 فان تزوجتم بهن كما كنتم ففعلن من غير اعتقاد تحريم ذلك فأنتم مشركون وان اعتقدتم
 التحريم فأنتم رنة لان هذه تمكن من نفسها غير لروح من وصتها فبقى الروح يطؤها كما يطؤها
 أولئك وكل امرأة شترك في وطئها رحلان هى رنة فان المروح لا يتحمل الاشتراك بل
 لا تكون الزوجة لا محصنة ولهذا كان المتزوج بالزانية رانيا كان مدموما عند الناس وهو
 مدموم أعظم مما يندم الذى يرى بنساء الناس ولهذا يعمل في الشتمه به لاراي والعارف نى قال بازوح

القحظة فهدأ أعظم ما يشتم به المسلم ل قد استقر عند المسلمين من قبح ذلك فكيف يكون
 مباحا ولهذا كان قذف المرأة صنعا في زوجها ولو كان يجوز له التزوج حتى لم يكن ذلك طعنا في
 لزوم وطء قال من قال من السب ما بعث امرأة بي فط والله تعالى أباح لاساءة أن يتزوجوا
 كافرة ولم يبع تروح المعنى لأن هذه تفسد مقصود النكاح بخلاف الكافرة ولهذا أباح الله
 للرجل أن يلاعن مكان أربعة شهداء إذا زنت امرأته. وأسقط عنه الحد بلعنه ل في ذلك من
 الضرر عليه * وفي الحديث لا يدخل الجنة ديوت . ولدى يتزوج حتى هو ديوت . وهذا مما
 فطر الله على ذمه وعيه بذلك جميع عباده المؤمنين وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم
 كلهم يدم من يكون امرأته نكاحا ويشتم بذلك ويتر به فكيف ينسب إلى شرع لاسلام إباحة
 ذلك وهذا لا يجوز أن يأتي به شيء من الأنبياء فضلا عن فصل الشرع بل يجب أن تزه
 الشريعة عن مثل هذا القول لدى إذ تصوره المؤمن ولو أزمه استعظم أن يضاف مثل هذا
 إلى الشريعة ورأى أن تزيها عنه أعظم من تزيه عائشة عما قاله أهل لافك وقد أمر الله
 المؤمنين أن يقولوا سبحانك هذا متان عظيم والنبي صلى الله عليه وسلم تمام بمارق عائشة لانه
 لم يصدق ما قيل أولا وث حصل له الشك استشار عليا ويريد من حارثة وسأل حارثة لينظر
 ن كان حقا فارها حتى أرسل الله برأيتها من السماء فذلك الذي ثبت نكاحها ولم يقل مسلم انه
 يجوز مساك بني وكان المساقون يقصدون بالكلية فيها الطعن في لرسول ووجار التروح
 حتى لقال هذا لا حرج على فيه كما كان النساء أحببا يؤذيه حتى يهجرهن فليس ذنوب المرأة
 صما بخلاف بغائها فانه طعن فيه عند الناس قاصة . ليس أحد يدفع الدم عن تروح عن يعلم أنها
 نفية مقيمة على البقاء ولهذا توسل المساقون إلى الطعن حتى أرسل الله برأيتها من السماء وقد كان
 سعد بن معاذ لما قال النبي صلى الله عليه وسلم من يعدرني من رجل يلقى أده في أهلي والله
 ما علمت على هي الا حيرا ولقد ذكر و رجلا ما علمت عليه لا خيرا فقال سعد بن معاذ لدى
 هتم لموته عرش الرحمن فقال نأعذرله منه . ن كان من اخواننا من الأوس صربت عنقه و ن
 كان من اخواننا الخزرج أمرنا فعضاويه أمرك فأخذت سعد بن عباد غيرة قالت عائشة وكان قل
 ذلك امرأ صالحا ولا كن أخذته حمية لأن ابن ثي كان كبير قومه فقال كدت لعمرك الله لا تقتله
 ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كدت لعمرك الله لعمته فأمك متافق تجادل عن

المافقين وثار الحيات حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يسكنهم فلو لا ان ما قيل
في عائشة طمس في النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب الموتون قتل من تكلم بذلك من الاوس
ونخزرج لقد دفنه لمرأته ولهذا كان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم يقتل لانه قدح في نفسه
وكذلك من قذف نساءه يقتل لانه قدح في دينه وانما يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم لانهم
تكلموا بذلك قبل ان يعبر عنها وانما من امهات المؤمنين اللاتي يفارقن عليه

اذا كان يمكن ان يطلقها فحرج بذلك من هذه الامومة في اظهر قولي العماء فان فيمن طلقها
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة اقوال في مذهب احمد وغيره (أحدها) انها ليست من امهات
المؤمنين (والثاني) انها من امهات المؤمنين (والثالث) يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها
ولا اول صرح لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خبر نساءه بين الامساك والفراق وكان المقصود
من فراقه ان يتزوجها غيره ولو كان هذا مساحا لم يكن ذلك قدحا في دينه وبالحجة فهذه المسئلة في
فلوب المؤمنين اعظم من ان نحاج الى كثرة الدلة فان الايمان والقرآن يحرم مثل ذلك لانه
لما كان قد اناح مثل ذلك كثير من علماء المسلمين الذين لا ريب في علمهم ودينهم من التابعين
ومن بعدهم وعلو قدرهم نوع توبيل بأولوه احتيج الى السط في ذلك ولهذا نظائر كثيرة
يكون القول ضميما جدا وقد اشبه امره على كثير من أهل العلم والايمان وسادات الناس لان
الله لم يحمل العصمة عند سارع المسلمين لا في رد الى الكتاب والسنة وكل أحد يؤخذ من
قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ايدي لا يطق عن الهوى (فان قيل) فقد قال
الزني لا ينكح لا رانية او مشركة (قيل) هذا يدل على ان الزني الذي يبب لا يجوز ان يتزوج
عقبه كما هو إحدى الروايتين عن احمد فانه اذا كان يط هذه وهذه وهذه كما كان كان وطؤه لهذه
من حسن وصلة امرها من زواني وقد قال الشعبي من روج كريمة من فاجر فقد قطع رحمتها
وايضا فانه اذا كان يزني بنساء الناس كان هذا مما يدعو المرأة الى ان تمكس منها غيره كما هو الواقع
كثيرا فلم أر من يزني بنساء الناس او ذكر ان فتحمّل "امرته لغيره على ان تزني مقابلة على
ذلك ومقابلة وايضا فاذا كان عادته الزنا استغنى بالبيعان لم يكف امرته في الاعفاف فتحتاج الى
الزنا وايضا فاذا زنى نساء الناس طلب الناس ان يزني بنفسه كما هو الواقع فامرأه الزاني

تصير زانية من وجوه كثيرة - - - - - و استحل ما حرمه الله كانت مشركة وان لم ترز فرجها
زنت عيناها وغير ذلك فلا يكاد يعرف في نساء الرجال لزنا المصرين على الزنا الذين يتوبون منه
مرأة سديمة سلامة تامة وضع المرأة يدعو في لرحل لاحاب دارت زوجها يذهب الى النساء
لاحاب وقد جاء في الحديث برؤا آباءكم منكم اباؤكم وعموكم نسؤكم فقله لاني لا ينكح
لا زانية إما ان يراد ان نفس كاحه ووطئه لها زنا وان دبت بفصي لى رناها وما لى نية نفس ووطئها
مع اصررها على الزنا وكذلك المحصات من المؤمنات الحرث وعن ابن عباس من العفاف
فقد نقل عن ابن عباس تفسير المحصات بالحرث وبالعفاف وهذا حق . وقول مما يدل على ذلك
قوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل
لكم وطعامكم حل لهم والمحصات من المؤمنات ومحصات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم
إذا آتيموهن أجورهن محرمين غير مسافحين) المحصات قد قال أهل التفسير من العفاف
هكذا قال الشعبي والحسن والسفي والضحك والسدي . وعن ابن عباس من الحرث . ولم يظ
المحصات ان يريد به الحرث فالعفة داحلة في الاحصان بطريق الاولى فان أصل محصة هي
العفيفة التي أحصن فرجها فل الله تعالى (ومريم امة عمران التي أحصنت فرجها) وقال تعالى
(ان الذين يرمون المحصات السفلات المؤمنات) وهن العفاف قد حصن بنات .

حصان رزن ما ترز برية . ونصح غرنى من لحوم الموهل

ثم عادة العرب ان الحرة عدهم لانعرف بالزنا وانما تعرف بالزنا لا ماء ولهدد بايع النبي صلى الله
عليه وسلم هنداً امرأة أبي سفيان على ان لا تزني قالت وزنى الحرة فهدم يكن معروفاً عدهم والحرة
خلاف لامة صارت في عرف العامة ان الحرة هي العفيفة لان الحرة التي ليست أمة كانت معروفة
عدهم بالعفة وصار لفظ الاحصان يتناول الحرية مع العفة لان الاما لم تكن عفاف وكذا الاسلام
هو ينهى عن المحشاء والمنكر وكذلك امرأة المتروجة زوجها يحصنها لانها تستكفى به ولانه يغار
عليها . فصار لفظ الاحصان يتناول الاسلام والحرية والكاح وأصله انما هو العفة فان العفيفة
هي التي أحصن فرجها من غير صاحبها كالحصن الذي يعتصم من غير اهله ودا كان الله انما اباح
من المسلمين وأهل الكتاب كاح محصات . والبيا لس محصات فم يح الله نكاحهن .
ومما يدل على ذلك قوله (اذا آتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخذن)

ومسافح الر في الذي يسمح ماء مع هذه وهذه . وكذلك المسافحة وتحدده الحدن الذي
تكون له صديقه يزني بها دون غيره فشرط في الحل أن يكون الرجل غير مسافح ولا متخذ
خدن فإذا كانت المرأة نكيا ومسافح هذا هذا لم يكن زوجها محصنا لها عن غيره ولو كان
محصنا لها كانت محصة وإذا كانت مسافحة لم تكن محصة والله اعلم بالصواب الكاح إذا كان لرجل
محصنين غير مسافحين وإذا شرط فيه أن لا يزني بغيرها فلا يسفح ماء مع غيرها كان البالغ
ومع وقال أهل لغة السفاح الزنا . ولبن قيدة محصنين أي متزوجين غير مسافحين .
قال وأصبه من سمعت القرية إذ صابنها فسمى الزنا سفاحا لأنه بصت النطفة وتصب
امرأة النطفة . وقال ابن فارس السفاح صب ماء فلا عقد ولا نكاح فهي التي تسفح ماءها
وقال الزجاج محصنين أي عاقدين الروح وذلك غيرهما متعفين غير زين وكذلك قال في النساء
(وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تفتنوا بهنكم محصنين غير مسافحين) ففي هاتين الآيتين
اشترط أن يكون لرجل محصنين غير مسافحين بكسر الصاد . والمحصن هو الذي يحصن غيره
ليس هو المحصن بالفتح الذي يشترط في الحد فربما لا تزوج من يكون محصنا للمرأة غير
مسافح ومن تزوج مع نكاحها على الماء ولم يحصنها من غيره بل هي كما كانت قبل الكاح
تبقى مع غيره فهو مسافح بها لا محصن لها وهذا حرام بدلالة القرآن (فإن قيل) إنما أراد
بدلتك أنت فتنتي بذلك الكاح لا ينبغي به السفاح فتعطيها المهر على أن تكون زوجتك ليس
لميرك فيها حق بخلاف ما دأب عليها على أنها مسافحة لمن يريد وأنما صديقه لك تزني به
دون غيرك فهذا حرام (قيل) فإذا كان الكاح مقصوده أنها تكون له لا لغيره وهي لم تنكح
من الزنا لم تكن موفية بمقتضى العقد (فإن قيل) فإنه يحصنها بغير اختيارها فيسكنها حيث لا يمكنها
الزنا (قيل) أما ذلك حصنها بالقر فليس هو بمثل الذي يمكنها من الخروج إلى الرجال ودخول
الرجال إليها لكن قد عرف بالعادة والتجارب أن المرأة إذا كانت بها رادة في غير لزوج احتلت
إلى ذلك بطرق كثيرة ونحو على لزوج وردت أفدت عمل لزوج بما طعمه وربما سحرته أيضا
وهذا كثير موجود رجال اطعمهم نسأؤهم وسعرتهم نسأؤهم حتى يمكن المرأة أن تعمل ما شاءت
وقد يكون قصدها مع ذلك أن لا يذهب هو إلى غيرها فهي تقصد معه من الخلال أو من
الحرام والخلال وقد تقصد أن يمكنها أن تعمل ما شاءت فلا يبقى محصنا لها قواما عليها بل تبقى

هي الحاكمة عليه ود. كان همد موحودا من تزوجت ولم يكن بمهنا كيف كان كانت بغيره والحكايات
في هذا الباب كثيرة وباليتماع مع التوبة يدرم منه دواء التوبة همد د يبيع له كاحها وقيل له حصنها
واحتفظ امكس ذلك. أما بدون التوبة فهذا متعذر او متعسر ولهذا تكلموا في توبتها فقال ابن
عمر واحمد بن حنبل يراودها على نفسها من حايته كما كانت تحب لم تذب وقالت طائفة منهم
بو محمد لا يراودها لانها قد تكون ثات واذا ردها بقضت التوبة ولانه يخاف عليه ذارودها
ان يقع في ذنب معها والذين اشترطوا متعتها قالوا لا يعرف صدق توبتها بمجرد القول فصار
كقوله (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمتعنوهن) واما جرحه فبما تناول الثأب قال النبي صلى الله
عليه وسلم للمهاجر من هجر ما نهي الله عنه وللمهاجر من هجر السوء فمعه اذا ادعت انها
هجرت السوء امتدت على ذلك ه واللمة لا بد ان تلب على قاه صدق توبتها ه وقوله تعالى
(ولا متخذى اخدان) حرم به ان يتخذ صديقه في السر ترفى معه لا مع غيره وقد قال سبحانه
في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فاما ملكة ايمانكم من
فتياتكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضكم من بعض) كجوه من اذن هلمن وآتوهن اجورهن
بالمرور في محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان وذو اخص من ايبس باحشة فملهن
بصاف ما على المحصنات من العذاب) وقد كرر في الاماء محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان
وما الحر اثر فاشترط فيهن ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين وذكر في المسئلة ولا متخذى
اخذن لما ذكر نساء اهل الكتاب وفي النساء لم يذكر لا غير مسافحين وذلك ان الاماء كن
ممرورات لانا دون الحر اثر فاشترط في نكاحهن ان يكن محصنات غير مسافحات ولا متخذات
اخذن فدل ذلك ايضا على ان الامة التي سمى لا يجوز تزوجها لا اذا تزوجها على بها محصنة
بخصنها ووجهها فلا تسامح لرجل ولا تتخذ صديقا ه همد من بين الامور في تحريم نكاح الامة
المهاجرة مع ما تقدم وقد روى عن ابن عباس محصنات عفاف غير زوان ولا متخذات اخدان
يعنى اخلاء ه كان اهل الجاهلية يحرمون ما ظهر من الزنا ويستحلون ما خفي وعنه رواية اخرى
للمسافحات المعلنات بالزنا والمتخذات اخدان ذوات الخليل الواحد ه هل بعض المعسرين كانت المرأة
تتخذ صديقا ترفى معه ولا ترفى مع غيره فقد فسر ابن عباس هو وغيره من السلف المحصنات
بالمعاف وهو كما قالوا وذكر وان في الجاهلية كان نوعين نوعا مشتركاً ونوعا مختصا

والمشترك ما يظهر في العادة بخلاف المختص فانه مستتر في العادة . ولما حرم الله المختص وهو شبهه
 بالنكاح فان النكاح تختص فيه المرأة بالرجل وحسب الفرق بين النكاح الحلال والحرام من اتخاذ
 لا خذلان فان هذه اذا كان يزني بها وحدها لم يعرف أنها " " ولم يعرف أن الولد الذي
 تلده منه ولا يثبت لها حصص النكاح فليد . كان عمر بن الخطاب يصرب على نكاح السر
 فان نكاح السر من جنس اتخاذ لا خذلان شبه به لاسباب زوجت نفسها بلا ولي ولا شهود
 وكتبت ذلك بهذا مثل الذي يحدد صديقة امس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتمير به عن
 هذا فلا يشاء من يرى بامرأة صديقة له الا قال تزوجتها ولا يشاء احد ان يقول من تزوج في
 السر إنه يزني بها لا قال ذلك فلا بد ان يكون بين الحلال والحرام فرق مبين قال الله تعالى (وما
 كان الله ليضل قوما بعد ذهدم حتى بين لهم ما يتقون) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم
 عليكم) فاد طهر للناس أن هذه المرأة قد أحصتها تحببت عن المسافحت والمتخذات أخذنا وذا
 كان يمكنها أن تذهب الى لا جانب لم تميز المحصنات كما انه اذا كنتم نكاحها فم يعلم به احد
 لم تتميز من المحضات أحد . . وقد اختلف العلماء فيما يتمير به هذا عن هذا فقول الوجوب
 لا اعلان فقط سواء شهد او لم يشهد كقول مالك وكثير من علماء الحديث واهل الظاهر واحمد
 في روية . وقيل لو جب لاشهاد سواء اعلن او لم يعلن كقول ابي حنيفة والشافعي وروية عن
 احمد - وقيل يجب الأمر وهو الروية الثالثة عن احمد . وقيل يجب حدها وهو الرواية الرابعة
 عن احمد . واشترط لاشهاد وحده ضعف ليس له اصل في الكتاب ولا في السنة فانه لم يثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه حديث . ومن الممتنع ان يكون لدى بعض المسلمين دثما له
 شروط لم يبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مما تعبه الاولى تجمع المسلمين يختصون
 الى معرفة هـ . وذا كان هذا شرطا كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر
 في كتاب الله ولا حديث ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ليس " " مما أوجبه الله على
 المسلمين في مناكحتهم . قال احمد بن حنبل وغيره من أئمة الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في لاشهاد على النكاح شيء ولو أوجبه لكان لا يجاب انما يعرف من جهة النبي صلى
 الله عليه وسلم وكان هذا من الاحكام التي يجب اصرارها وتلاها كاشتراط المهر وولي فان المهر

لا يجب تقديره في العقد بالكتاب والسنة والاجماع ولو كان قد طهر ذلك لنقل ذلك عن الصحابة ولم يضيعوا حفظ مالا بد للمسلمين عامة عن معرفته فان المهم والدوامي تتوافر على نقل ذلك. والذي يأمر بحفظ ذلك وهم قد حفظوا به عن نكاح الشغار ونكاح المحرم ونحو ذلك من الامور التي تقع قليلا فكيف النكاح بلا شهاد اذا كانت لله ورسوله قد حرمه وبطله كيف لا يحفظ في ذلك نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لو نقل في ذلك شيء من اخبار الآحاد لكان مردودا عند من يرى مثل ذلك فان هذا من أعظم ما تم به النبوي أعظم من البلوى بكثير من الاحكام فيمتنع أن يكون كل نكاح للمسلمين لا يصح لا بشهاد وقد عقد المسلمون من عقود لا شكها مالا يحصى لا رب السموات فعلم ان شرط الاشهاد دون غيره باطل قطعاً ولهذا كان المسترصون الاشهاد مضطرين مضطربا يدل على مساد لاصل فليس لهم قول يثبت على سائر الشرع. كان فيهم من يحوره بشهادة فاسقين والشهادة التي لا يجب عندهم قد أمر الله فيها بشهاد ذوي العدل فكيف بالاشهاد بواجب. ثم من العجب أن الله أمر بالاشهاد في الرجعة ولم يأمر به في النكاح ثم يأمر به في النكاح ولا يوحى أكثرهم في رجعة والله أمر بالاشهاد في رجعة لا يسكر لزوج ويدوم مع امرأته فيمضي الى اقامته معها حراماً ولم يأمر بالاشهاد على طلاق لارجعة منه لانه حينئذ يسرحها باحسان عقيب العدة فيظهر الطلاق ولهذا قال يزيد بن هرون مما يعيب به أهل الرأي. أمر الله بالاشهاد في البيع دون النكاح وهم أمروا به في النكاح دون البيع وهو كما قال والاشهاد في البيع إما واجب وإما مستحب وقد دل القرآن والسنة على أنه مستحب وأما النكاح فلم يرد الشرع فيه بشهاد واجب ولا مستحب وذلك ان النكاح أمر به بلا إعلان فأغنى علانه مع دوامه عن الاشهاد وان المرأة تكون عند رجل والناس يعلمون أنها امرأته فكان هذا لاصحار الدائم مغنيا عن الاشهاد كالسب والانس لا يحتاج الى أن يشهد فيه أحداً على ولادة امرأته بل هذا يظهر ويعرف أن امرأته ولدت هذا فأغنى هذا عن الاشهاد بخلاف البيع فانه قد يجحد ويتعذر غيبة البينة عليه ولهذا اذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان اعلانه

(١) كما سجد الاصحاب وفي كافي على سائر الشرع وينص على بطلان فهم معي مسد فالاشارة

ان الاصل على سائر الشرع والله أعلم. مصححه

«لا شهادة فلا شهادة قد يجب في الكاح لانه به يمل وظهر لا لان كل نكاح لا يشهد الا بشاهدين
 بل في روجه وليته ثم خرجا فتحدث بذلك وسمع الناس وجاء الشهود والناس بعد المقد فآخبروهم
 بانه تزوجها كان هذا كافيا وهكذا كانت عادة السلف لم يكونوا يكفون حضار شاهدين ولا
 كتابة صدق * ومن القائين بالاجاب من اشترط شاهدين مستورين وهو لا يقبل عند الأداة
 الا من تعرف عدلته فهذا أيضا لا يحصل به المقصود * وقد شد بعضهم فاجب من يكون معلوم
 العدله وهذا مما لم يصاده قطعا فان كحة المسلمين لم يكونوا يترمون فيها هذا * وهذه لا قول
 الثلاثة في مذهب أحمد على قوله «اشترط الشهادة فقيل يجرى فاسقان كقول أبي حنيفة وقيل
 يجرى مستورين وهذا المشهور عن مذهبه ومذهب الشافعي وقيل في المذهب لابد من معروف
 العدله - وقيل بان عقد حاكم ولا ينفذه لا بمعروف العدله بخلاف غيره فان الحكام هم الذين
 يعيرون بين المروور والمستور ثم المعروف العدله عند حاكم البلد فهو خلاف ما أجمع المسلمون
 عليه قديما وحديث حيث يستدلون لأن كحة فيما بينهم وحاكم بينهم والحاكم لا يعرفهم - ون
 اشترطوا من يكون مشهور عدمه بالخبر فليس من شرط العدل المعلوم الشهادة ان يكون
 كذا * ثم الشهود يمتنون وتعتبر احوالهم وهم يقولون مقصود الشهادة ثبات الفرش عند التواجد
 حفظا لاسبب الولد فيقال هذا حاصل باعلان الكاح ولا يحصل «لا شهادة مع الكتمان مطلقا
 والى لا ريب فيه ان الكاح مع لا اعلان يصح وان لم شهد شاهدين وأما مع الكتمان ولا شهادة
 فهذا مما يصرفه * واد اجمع الا شهدوا لا اعلان هذا الذي لا نزاع في صحته وان خلا عن
 لا شهادة ولا اعلان فهو باطل عند العامة فان قدر فيه خلاف فهو قديم وقد يظن ان في ذلك
 خلافا في مذهب أحمد * ثم يقال بما يميز هذا عن المتحدث أخذنا في المشترطين للشهادة من
 صحاب في حيلة من لا يعلم ذلك ثبات الفرش سكن كان المقصود حصول ثبوت نصيبا
 للكاح وهذا يعود الى مقصود لا اعلان ودا كان الناس ممن يجهل نصيبه حال بعض ولا
 يعرف من عدمه هل هي امرته وحديثه مثل لا ما كن التي يكفر فيها الناس بجاهيل فيه فديقال
 يجب لا شهادة هنا ويكن الصحابة يكتنون صدقات لانهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر بل
 يعجلون المهر وان أخروه فهو معروف فصار الناس يتزوجون على المؤخر والمدة تطول وينسى
 صاروا يكتبون المؤخر وصار ذلك حجة في ثبات الصداق وفي انما روجه له لكن هذا لا شهادة

يحصل به المصود وسو يحصر اليهود لئلا يقدوا وجوه بعد مقدسهم وعلى قدر لزوم وزوجه
 وولى وقد علموا ان ذلك نكاح فليس وشهدوا عليه من غير توصى كونه اعلان وهذا
 بخلاف التولى فيه فعدل عليه امر في غير موضع والسنة في غير موضع وهو عادة اصحابه
 فم كان يروح النساء رجل لا يعرف من مراه روح مسها وهذا يفرق فيه بين النكاح
 ومتخذ من احد من ولده فاب عاشقة لا يروح برأه نسب فان امي هي التي تروح مسها
 لكن لا يكتفى بالتولى حتى يعلق فان من الاولياء من يكون مسجبت على قرينته قال الله تعالى
 (واذكروا الاياتى منكم والصالحين من عبادكم وبناتكم) وذلك تعالى (ولا تسكحوا المشركين
 حتى يؤمنوا) فحصب لرجل نكاح لا يبي كما حاسبه ترويح لرفق وهو فرق بين قوله تعالى
 (ولا تسكحوا المشركين وقوله ولا تسكحوا) فانه كان وهذا الفرق مما حنج به بعض الناس
 من هل البيت وبضاهى الله وحب الصدق في غير هذا موضع وبوجب لاشهاد
 من قول النكاح يصح مع عى المهر ولا يصح الا مع لاشهاد فقد اسقط ما توجه له
 ووجب له بوجه الله وهذا بين قول المدعيين وهل الحديث صحيح من قول الكوفيين
 في تحريمهم نكاح الشاهدين عنه ذلك انه هو في الاربعين يكون المهر فالكساح صحيح كما
 هو قول المدعيين وهو نص لروى عن وشرحهما عن محمد بن حنبل وخبر قدماء صحابه
 وهذا ومثلهما بين رجوع قول هل حديث ولا يروى هل لاجل كاهل المدينة على ما
 حاتمها من لا قول التي فليت ترى يخلف خصوص لكن الفقهاء يدين وهو يرى يخلف
 انصوص بعد جهادهم وسرع وسعهم رضى الله عنه قد قهره قدرو عليه من طلب العلم
 وجهادوا والله يشهدهم ومطيعون لله سبحانه في ذلك والله يشهدهم على اجتهادهم فاجرم
 الله على ذلك وان كان لدن سوا الله منه خصوص فصل من خفيت عليه النصوص
 وهؤلاء لهم حرج ووالك لهم بجر كما قول تعالى (ودودهم) ويحكمون في الحارث دعشت
 فيه غم القوم وكما حكمهم شهادين بجهادهم ساجد وكلاهما حكم وسما ومن تدبر نصوص
 في كتاب والسنة وجددها مفسرة لاصح النكاح لا يشترط فيه ما يشترطه طائفة من الفقهاء كما
 شرط بعضهم لا يكون لا لفظ لا نكاح وان يروح وشرط به صحتها ان يكون بالعربية وشرط
 هؤلاء وصانعة ألا يكون لا يحصر شهادين منهم مع هذا صححو النكاح مع عى المهر ثم

صاروا طائفتين طائفة تصحح نكاح الشعر لانه لا مفسده . لا في المهر وذلك ليس بمفسد عندهم
وطائفة سخطه وتعلل ذلك لعدم فاسده كما به بطلانه في موضع وصححو نكاح المحسن الذي يقصد
الاحتيايل فكان قول من حديث من دسية الذين يشترطوا العاصميين في النكاح ولا شاهد
شاهدين مع علاه وصهاره وطلو نكاح لشعر وكل نكاح في فيه لمهر وبطلو نكاح
المحسن

أشبهه بذلك واسمه وشره الصحة . ثم ن كثير من أهل الرأي
لجبري والعري وسمو ب الطلاق وهو صلاق السكر والطلاق لمخوف به وأوقع هؤلاء
طلاق المكره وهؤلاء الطلاق المشكوك فيه مما حلت به وجعلوا العرة الباتة طلاقا محسوبا من
الثلاث فعملوا طلاقا ينافي محسوبا من الثلاث في مور خرى وسموا بها الطلاق الذي
يحرم لخلال وصيمو النكاح خلال . ثم لما وسمو الطلاق صار هؤلاء يسمون في الاحتيايل
في عود المرأة إلى زوجها وهؤلاء لا سبيل عندهم إلى رده فكان هؤلاء في آصار وأغلال وهؤلاء
في حذر واحتيايل . ومن آمن الكذب والسنة وشر الصحابة . بين له ان الله أعنى عن هذا
وأن الله يثبت محمد بن الحنفية السمعة التي أمر فيها بنمروف ونهى عن المكر وأحل الطيبات وحرم
الحائض والله سبحانه علم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

المسئلة اثنية عشرة في الخميس وهو من المدح . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله
أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه وسلم فإن شيطان قد سوت لكثير ممن
يدعى الاسلام في يسمونه في أحر صوم النصاري وهو الخميس لحقير من الهدايا والأفراح
والحفلات وكسوة الأولاد وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين وهذا الخميس لدى يكون في
آخر صوم النصرى فجميع ما بعده لا يسن فيه من مذكرات . فمن ذلك خروج النساء وتخيير
القصور ووضع اشيا على السطوح وكتابة النورق والساديا والابواب وحذو موسما لبيع المخور
وشرائه ورق المحور منه في ديت موت أو غيره وقصد شر . البخور المرقى فإن رقى البخور
والتخذه قرنا هو دين النصاري والص . ذين وما البخور صبب يطيب بدخانه كما ينطيب بسائر
الطيب . وكذلك تخصيصه بطاح لاصمة وغير ذلك من صنع النصب . وما القمار بالبيض وبنيه
لمن ينامره أو شرؤه من لمه من ينشككه صاهر . ومن ذلك ما يفعله النساء من أخذ ورق لزيتون
أو الاعتسال بمائه فان أصل ذلك ماء المعمودية . ومن ذلك أيضا ترك لوطائف الرتبة من الصنائع

والتجارات أو خلق العلم في أيام عيدهم وتخذونه يوم راحة وراحة وعير ذلك من الذي صلى
 الله عليه وسلم عنهم عن اليومين يدين كانوا يمدون فيها في الجاهلية ونهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الدخيل مد كان إذا كان لمثله كونه يمدون فيه ويقعدون أمور يشعرون منها قلب
 المؤمن لدى لم يمت قلبه بل يعرف معروف ويسكر مسكر كما لا يشبه بهم ولا يدين الله
 لمثله بهم في ذلك بل ينهى عن ذلك فمن صنع دعوة مخالفة لمعادته في أعيادهم لم يجب دعوته
 ومن هدى من المسلمين هديه في هذه الأعياد مخالفة للمعادته في سائر الأوقات لم يقل هديته
 خصوصاً إن كانت الهدية مما يستعان به على انتشبه بهم مثل هذه الشمع ونحوه في الميلاد
 وهذه البيض واللبن والنعيم في الخميس الصغير لدى في آخر صومهم وهو الخميس الحقيق
 ولا يباع المسم ما يستعين به مسلمون على مثليهم في الممد من الطعام واللباس والخور لأن في
 ذلك اعانة على المنكر

وقال الشيخ رضي الله عنه وقد كرر شيئا من مسكرات دين الصاري لما رأيت طوائف
 من المسلمين قد اتلى بعضها وجهل كثير منهم بها من دين الصاري يمدون هو وأهله
 وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحقيق لدى قبل ذلك وأسمت أوعية ذلك إلى القبور وكذلك
 يحرقون في هذه الأوقات وهم يعتمدون أن في الخور بركة ودفع مصرة ويمدونه من
 الفريين مثل الدبايح ويرتفونه بحناس بصربونه كأنه ناعوس صغير وكلام مصنف ويصوتون
 على أبواب بيوتهم لي غير ذلك من الأمور المسكرة حتى أن الاسواق تقي بمملوءة أصوات
 النوقيس الصغار وكلام الرقيقين من المحدثين وعندهم تكلام كثره باطل وفيه ما هو محرم
 وكفر وقد اتى إلى جمهير العامة وجميعهم لا من شاء الله وأعني بالعامة هنا كل من لم يعلم
 حقيقة الإسلام فإن كثير من ينسب لي فقه ودين قد شاركهم في ذلك أتى إليهم أن هذه
 الخور المرفي يجمع به ركنه من الدين والسحر والأدواء والحوام ويصورون صور الحيات والمقارب
 ويصقونها في بيوتهم زعماء أن تلك الصور لم يمدون فاعلموا إلى لا تدخل الملائكة بيتا هي فيه تمنع
 الحوام وهو صرب من حلاسم الصابئة ثم كثير منهم على ما بلغني يصلب باب البيت ويخرج
 خلق عظيم في الخميس الحقيق المتقدم وعلى هذا يحرقون القبور ويسمون هذا المنكر الخميس
 الكبير وهو عند الله الخميس المبرين الحقيق هو وأهله ومن يعظمه فإن كل ما عظمه بالباطل من

مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصد محققه كما نهى لا وش لمودة وون كانت
لولا عبادته لكانت كثر لأحجاره ومما سمعته ساس من المسكرات أنهم يوصفون على
الملاحين وضائف كثرها كرها من أعمى لدحرج والمين والبيض يجتمع فيها تحريمان ١٠ كل
مال المسلم والمسلم غير حق وفامة شمار الصاري وتحملونه معاً لا حراج أو كلاء على المزارع
ويطبخون منه ويصطعمون فيه البيض ويصفون فيه البعدت أو سعة ويزنون أولادهم لي
غير ذلك من الأمور التي يتشعر منها قلب مؤمن سي لمع قلبه بل يعرف معروف وينكر
لمسكر وخلق كثير منهم يصمون ثيابهم تحت الدمار حاء لبركة رول صريم عليها وهي يستريب
من في قلبه ذنبي حنة من لايمان أن شاة حات لما قدما به من مخالفة اليهود والصاري
لا يرضى من شرعها بعض هذه المباحة وأصل ذلك كله تناهو اختصاص عباد الكفار
بأمر جديد ومشاغبتهم في بعض أمورهم يوم حبس هو عبادهم يوم عيد لمائده ويوم
الأحديسونه عند الفصح وعيد النور والعيد الكبر وما كان عيداً صاروا يصومون لأولادهم
فيه البيض لمصوع ونحوه لا بهم فيه كلون ما يخرج من طيوت من لحم ولين ويصون إذ
صومهم هو عن طيوت وما يخرج منه وعامة هذه الأعمال محكمة عن الصاري وغيرها
مما لم يبحث قد رها الشيطان الكثرة من يدعي لاسلام وحسن لها في قومهم مكدة وحسن
طل وردو في بعض ذلك ومصو وقدمو وأخرو وكل ما حست به هذه لايم من فعاظم
وغرها فليس بمسلم أن يشاهدهم في شاة ولا في وصمه ومن ذلك يشاهدهم يكسبون بالحرمة
دواهم ويصمون لأطعمة التي لا تكاد تمن في عهد الله ورؤاه ويتهادون لهديا التي
تكون في مشيهم وسهم الحج وعامةهم قد نسوا أصل ذلك وتقي عادة مطرده وهذا كله تصديق
قول النبي صلى الله عليه وسلم لنعم سن من كان مسلم وأد كات لتابعة في القليل ذريعة
ووسيلة لي بعض هذه القبيح كانت محرمة فكيف ذنبت لي ما هو كفر الله من التبرك
بالصليب والعمدة في المعمودية وقول انقالب الممود وحدون كانت الطرق محلفة ونحو ذلك
من الأقوال والأفعال التي تتضمن إيماناً كونه مربية انسانية أو اليهودية المبدلين المنسوخين
موصلة إلى الله وإيماناً استحسان بعض مذهبهم بما يخالف دين الله والتدين بذلك وغير ذلك مما
هو كفر بالله ورسوله وأمراته ولا سلام ولا خلاف بين الأمة وأصل ذلك المشابهة والمشاركة

وهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحبيبة. ونعص حكيم شرع الله لرسوله مباينة الكفار
ومحافظتهم في عايه لا موار لنكون نعمة تحسم مدة شر ونعد عن وقوع فيما وقع فيه الناس
فيذمي للمسيء ان طلب منه أهله وأولاده شيئا من ذلك أن يحياهم على ما عند الله ورسوله ويقضي
لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استئثارهم في غيره من مريض ولا حول ولا قوة الا
بالله ومن غصب أهله الله أرضاء الله ورضاهم فيحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك. وفي
الصحيحين عن ائمة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تترك نكاحك بعدى فتنة أصغر على
رجال من النساء. وأكثر ما يستد المالك وللول طاعة النساء. في صحيح البخاري عن أبي بكر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أفصح قوم ونورهم امرأة وروى أيضا هلك
رجال حين طاعت النساء. وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تأتوا المؤمنين لما رجمه في تقديم
في بكر إن كن صواحب يوسف يريد أن النساء من شهن مرجعة ذى لل بكاء في
الحديث لا حر ما رأيت من ناصات عقل ودين غالب لل ذى لل من حد كن. ولما
أنشده الأعشى أعشى بأهله آياته التي يقول فيها (وهن شر غالب لمن علب) حمل النبي صلى الله
عليه وسلم يرددها ويقول (وهن شر غالب لمن علب) ولأنك لم تكن الله سبحانه على زكريا حيث
قال (وأصلحنا له زوجة) قال بعض العلماء: منى لل رجل أن يتعهد لى الله في صلاح زوجته وقد
قال صلى الله عليه وسلم من شبه بقوم فهو منهم. وقد روى البيهقي بسناد صحيح في باب كراهية
الدخول على المشركين يوم عيدهم في كائنهم والذمة بهم يوم يروهم ومهرجاناتهم عن سمعان
العمري عن ثور بن يزيد عن عطاء بن دينار قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تعلموا
طاعة الأعاجم ولا تدخلوا على المشركين في كائنهم يوم عيدهم فان السخط ينزل عليهم وقد
عمر قد منى عن تعلم أسامهم وعن مجرد دخول الكعبة عليهم يوم عيدهم فكيف من يعمل
بعض أعمالهم وقصد هو من مقتضيات دينهم أليس موقوفهم في العمل أعظم من
موافقتهم في اللغة أو ليس من بعض عمل عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم
وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم فمن بشر كهم في العمل أو بمقتضى أليس
قد تعرض لمقوبة ذلك ثم قوله حثوا أعداء الله في عيدهم أليس سببا عن لقاءهم والاحتجاج
بهم فيه فكيف بمن عمل عيدهم وقال بن عمر في كلام له من صنع يروهم ومهرجاناتهم وتشبه

هم حتى يموت حشر معهم . وقال عمر اجدوا عداً لله في عداهم . وابن الامام محمد على انه لا يجوز شهود اعياد اليهود والصاري وحتيج قول الله تعالى ولدين لا يشهدون الزور قال الشافعيين ^(١) واعيادهم . وقال عبد الملك بن حبيب من اصحاب مالك في كلامه له (قال) فلا يماونون على شيء من عيادهم لان ذلك من تعظيم شركهم وعوضهم على كفرهم . وينبغي للسلطين ان ينهوا المسلمين عن ذلك وهو قول مالك وغيره . اعلم انه حذاف فيه . واكل ذبائح اعيادهم داخل في هذا . لاي جتمع على كراهته . وهو عدى الله . وقد سئل انا القاضي عن اركوب في السفن التي تركب فيها الصاري لى اعيادهم . مكره ذلك بحجة زول السطح عليهم بشرهم لدى جتمعوا عليه . وقد قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والصاري اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم فاعلم انهم في قلوبهم وبغيتهم . (٥٥ منهم) وروى الامام احمد باسناد صحيح عن ابي موسى قال قلت لعمر بن الخطاب انصر يا قاض لك قال الله اما سمعت الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والصاري اولياء بعضهم اولياء بعض الا اتخذت خصيماً قال قلت يا امير المؤمنين في كثرة ما له قال لا تركهم دهنهم لله ولا اعمرهم ذنوبهم لله ولا اذنهم ذنوبهم لله . والله تعالى (ولدين لا يشهدون الزور) قال مجاهد اعياد المشركين وكذلك قال الربيع بن انس . وقال القاضي ابو بكر (استثني في الذي عن حضور اعياد المشركين) وروى ابو الشيخ لاصح في باساده في شروط اهل الدمة عن الصدك في قوله (ولدين لا يشهدون الزور) قال عبد المشركين . وباساده عن سنان عن الصدك (والدين لا يشهدون الزور) كلام المشركين . وروى باساده عن اس سلام ^(٢) عن عمرو بن مرة (والدين لا يشهدون الزور) لا يماكنون من الشرك على شركهم ولا يماكنونهم . وقد دل الكتاب وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين التي جمع اهل العلم عليها بخلافاتهم وترك النشأ ^(٣) ايقاد النار والفرج بها من شعار محوس عباد النيران . والمسلم يجتهد في

(١) هو عبد الصاري عساه في اوباحه في صومهم بحجور فيه في ريبون وشهو يزعمون ان ذلك مشابهة لما جرى له . يحسبه السلام حين دحر ان بيت المقدس راكناً مع جحشها فامر بالمعروف ونهى عن المنكر فذر عنه عونه ليس وكان اليهود قد ذكروا قوما معهم عبد بصريون . فاورق بيت لعبد وسجد وثبت للمسيح حنكه ذكره الشيخ في كنهه فضاء لصراط استقيم اهـ مصححه (٢) في نسخة عن سنان (٣) سنان والاصلي

إحياء السنن ومدة البدع * في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إن اليهود والنصارى لا يصبغون خموهم وهذا الذي صلى الله عليه وسلم
 اليهود معضوب عليهم والنصارى ضالون وقد أمر الله تعالى أن يولوا في صلواتنا (هذا الصراط
 المستقيم صراط الدين سمعت عليهم غير المنصوب عليهم ولا الضالين) والله سبحانه أعلم
 * المشقة الثالثة عشرة * في كفارة ليمين قال شيخ الإسلام بن تيمية كفارة ليمين
 هي المذكورة في سورة المائدة قال تعالى (فكفارته طعام عشرة مساكين من أوسط
 ما تطعمون أهليكم وكسوتهم وتحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فمن كان واجداً فعليه
 أن يكفر بأحدى الثلاث فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وقد حذر أن يطعم عشرة مساكين فيه
 ذلك * ومقدراً ما يطعمه على أصل وهو أن أصابعهم هن هو مقدر بالشرع أو بالعرف فيه
 مولان للعلماء * منهم من قال هو مقدر بالشرع وهؤلاء على أقوال منهم من قال يطعم كل
 مسكين صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ونصف صاع من بر كقول أبي حنيفة وصائفة
 ومنهم من قال يطعم كل واحد نصف صاع من تمر وشعير وربع صاع من بر وهو مد كقول
 أحمد وطائفة * ومنهم من قال لا يجري في الجميع ما يجمع كقول الشافعي وصائفة *
 والقول الثاني أن ذلك مقدر بالعرف لا بالشرع فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون
 أهليهم قدراً ونوعاً وهذا معنى قول مالك قال سمعت ابن سحاح قال كان مالك يرى في كفارة
 اليمين أن المد يجري بالمدينة قال مالك وما مد من لحم عيشة غير عيشة فأرى أن يكفر
 بالوسط من عيشتهم يقول الله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم) وهو مذهب
 دود وصحابة مطهرة وانتقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول وهذا كما يقولون لا وسط
 خبز ولبن ، خبز وسمن ، خبز وتمر ، ولا على خبز ولحم وقد بسط الآثار في غير هذا
 الموضع وبيننا أن هذا القول هو الصواب لدى يدل عليه الكتاب والسنة ولاعتبار وهو
 قياس مذهب أحمد وأصوله فإن قلنا أن ما يقدره الشارع فإنه يرجع فيه إلى العرف وهذا
 ما يقدره الشارع فيرجع فيه إلى العرف لا سيما مع قوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم)
 فإن أحمد لا يقدر طعام المرأة وأولاد ولا المملوك ولا تقدر أجرة الأجير المستأجر بطعامه
 وكسوته في ظاهر مذهبه ولا يقدر الضيافة لواجبة عنده قولاً واحداً ولا يقدر الضيافة

المشروعة على أهل لامة للمسلمين في صاهر مذهبه. هـ مع ن هذه وجبة بالشرط فكيف
 يقدر طه ما وحاشا بالشرع ن ولا يقدر الحرية في احرار لرويتين عنه ولا لخرح ولا يقدر
 نصاً الاطعمة لو حبه مطلقاً - و - وحاشا بالشرع او شرط ولا غير الاطعمة مما وجبت
 مطلقاً بطعم الكفاية أولى ان لا يقدره ولا أقدم ثلاثة مثله حد في اشرع أو انفسه
 رجع في ذلك اليها وما يس له حد فيهما رجع فيه الى انعرف ولهذا لا يقدر للمعقود انفسه
 بل انفسه في هذه الامور من حدس اصل ذلك كما ن قياس مذهبه ن يكون واجب في
 صدقة الفطر نصف صاع من بر وقد دل على ذلك كلامه نصاً كما قد بين في موضع آخر ون
 كان مشهور عنه تدبير ذلك اصاع كالتمر والشعير و قد تنازع العلماء في لادم هل هو واجب
 ومستحب على قولين والصحيح انه ن كل طعمة هـ به يدم طعمة المسكين لادم ون كان
 عما يطعمهم بلادهم ن يكن عليه ن يحصل المسكين على أهله بل يطعم مساكين من اوسط
 ما يطعم أهله وعلى هذا فمن البلاد من يكون اوسط طعم أهله مدان حصه كما يقال عن أهل
 المدينة ود صاع خبر جاء نحو رطاب بالمرقي وهو يلدن شق حصة أوق وحصة أساع و فية
 فان جسد بعضه ادم كما جاء عن السب كان لخر نحو من أربعة ون وهذا لا يكفي أكثر
 أهل ل لامصار فانه قال جمهور العلماء يضم في غير المدينة أكثر من هـ ما مدني ومد
 ونصف على قدر صدمهم وطعم من خبر بما نصف رطل لدمشي وما ثا رطل وما رطل
 وما أكثر ما مع لادم وإما بدون لادم على قدر عادته في لا كل في وقف

ون عادة الناس تختلف برخص وملاء ويسر ولا عسر ونحوه بالشتاء والصيف وغير ذلك
 واذا حسب ما يوجب أبو حنيفة خبزاً كان رطلا وثلاثة رطل في ما يوجب نصف صاع عنده
 ثمانية ارطال وما منوجه من التمر والشعير ووجب ما ثمانية رطل وذلك قدر ما يوجب
 الشامي سب مرات وهو قدر ما يوجب أحمد ن ن ثلاث مرات ونختار أن يرجع في ذلك
 الى عرف الناس وعاداتهم فقد يجزئ في ن ما روجه أبو حنيفة وفي ن ما روجه أحمد وفي
 بلد آخر ما بين هذا وهذا على حسب عادته عملاً بقوله تعالى (من اوسط ما تطعمون اهليكم)
 وذاع عشرة مساكين وعشاهم خبر و ادم من اوسط ما يطعم أهله جزء ذلك عند أكثر

السلف وهو مذهب أبي حنيفة و. لك وحمد في حدى روايتين وغيرهم وهو صهر القولين في
الدليل فان الله تعالى أمر بالاطعام بوجوب التمديت وهذا أصح حقيقة ومن أوجب التمديت احتج
بمحبتين (أحدهما) أن الطعمة واجب مقرر بشرع ولا يعم ذلك أن كل واحد يأكل قدر
حقه (والثانية) أنه بالتمديت يمكن من التصرف لدى لا تنكح مع لاطعمة * وجواب لاولى أنا
لا نسلم أنه مقدر بشرع وان قدر به مقدر به الكلام تامه * قد شاع كل واحد منهم عدة وعشاء
وحينئذ يكون قد أخذ كل واحد قدر حقه وكثير ما تصرف تماشاء والله تعالى لم يوجب
ذلك إنما أوجب لاطعمة وهو رد ذلك لا وجب إلا من التصدق ونحوه وهو لم يوجب ذلك
ولركاة إنما أوجبها للتمديت لانه ذكره ثلاثاً بآية تسمى (ب) الصدقات للمعمر والمساكين
وهذا حيث ذكر الله التصرف بحرف الخرف كمعونه (وقى رقاب وفي سبيل الله) فالصحيح أنه
لا يجب للتمديت بل يجوز بل سبق من ركاة وان يكن ذلك تسكاً للمعتق ويجوز ان يشتري
بها سلاح يمين به في سبيل الله وعد ذلك ومما يفتى من من العلماء لاطعام أولى من
التمديت لان المملوك قد يبيع ما عطيه ولا يملكه بل قد يكرهه وقد ضم الطمعم حصص مقصود
الشارع لاطعام وعابه ما ملل للتمديت قد يسمى طعام كما يقال تطعم رسول الله صلى الله عليه
وسلم الجده السادس * وفي حديث ما تطعمه ثمة ثياباً طعمة لا كانت لها نبي لا امر من بعده
الكن يقال لا ريب أن المعنى يقول لاطعمه المعروف بطريق لاولى ولان ذلك إنما يقال في
ذكر لمطعمه فليس طعمه كذا إنما قد أطلق ومن ضم هؤلاء المساكين فإنه لا يفهم منه إلا
من لاطعام الكسالى كالمسكين لا يكون له حدوده سوى للتمديت لاطعام طمعمه لان المقصود
هو لاطعام ما قد كان مقصوداً بصرفه غير ذلك وقد لا يسمى طعاماً عند لاطلاق

﴿المسئلة الرابعة عشر﴾ في صدقة التطوع هل يجب متيعة لاصرف ثمانية في صرفها
ثم يجزئ صرفها لى شخص واحد وقد أقول العلماء في ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله الكلام في هذا الباب في أصيب (أحدهما) في ركاة المال كركاه
المشية والتقدم وعروض التجارة ولم يشر فيها قولاً للعلماء (أحدهما) أنه يجب على مراك
ان يستوعب بركاته جميع الاصف المقصور عليها وان يعطى من كل صنف ثلاثة وهذا هو
المعروف من مذهب الشافعى وهو روية عن الامام أحمد (الثاني) بل وجب ان لا يخرج بها

عن لاصف ثمانية ولا يعطى أحد فوق كعبته ولا يخاف أحد بحيث يعطي واحدا ويدع
 من هو أحق منه أو شبهه مع إمكان المدد . وعند هؤلاء دفع زكاة ماله جميعها لو أحد من
 صنف وهو يستحق ذلك مثل أن يكون غارما عليه ألف درهم لا يجد له وفاء فيعطيه زكاة
 كلها وهي ألف درهم حرام . وهذا قول حماد بن عمار بن عبد الله بن عيسى بن عبد الله بن عبد
 الله وهو المأثور عن الصحابة كعب بن عجرة بن لحيان وعبد الله بن عباس وبذكر ذلك عن عمر بن الخطاب
 وثابت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيصة بن مقرن الهذلي أقم يا لقيصة
 حتى تأبى الصدقة فمر لك بها . وفي سنن أبي داود وغيره ما قال سلمة بن صخر البجلي
 ذهب لي عامس يري رزق فدفع صدقة منهم اليك . في حديثين الحديث أنه دفع صدقة قوم
 لشخص واحد لكن لا أمر هو لأمه وفي مثل هذا رجع . وفي المسئلة بحث من الطرفين
 لا تختمه هذه الفتوى قال معصود هو لاصف الثاني وهو صدقة العطر فان هذه الصدقة
 هل تجرى بحري صدقة لا مولى وصدقة الأبدن كما كسرت على قولين . فمن قال بالاول وكان
 من قوله وجوب الاستيعاب أوجب الاستيعاب وبها . وعلى حديثين لاصفين يدعي ما ذكره
 السائل من مذهب الشافعي رضي الله عنه . ومن قال من مذهبه أنه لا يجب الاستيعاب كقول
 جمهور العلماء فاتهم بحجرون دفع صدقة العطر لي واحد كما علمه المسلمون قديما وحديثا . ومن
 قال بانثاني أن صدقة امير بحري بحري كراهة للمؤمن والظاهر والعلل والجمع في رمضان وبحري
 كفارة . ألحق فان سبها هو الدين ليس هو المال كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه فرض صدقة العطر طهرة للفساق من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . من أداه قبل الصلاة
 هي زكاة مقبولة ومن أداه بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات . وفي حديث آخر أنه قال
 أعطوهم في هذا اليوم عن المسئلة ولحمد الله . طعنا كما أوجب الكفارة طعاما
 وعلى هذا القول فلا بحري طعنها لأن يستحق الكفارة وهم لا يخذون حاجة أنفسهم فلا
 يعطى منها في المؤلفة ولا أرقاب ولا غير ذلك . وهذا القول أقوى في الدليل . وأضعف
 الأقوال قول من يقول أنه يجب على كل مسلم أن يدفع صدقة فطره إلى اثني عشر أو ثمانية عشر
 أو إلى أربعة عشر أو ثلثين وثلاثين أو ثمانية وعشرين ونحو ذلك فان هذا خلاف ما كان

عليه المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلفائه لشدتين وصحته تجميع لم يعمل
 هذا مسلم على عهدهم بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدقة فطر عائلته إلى المسلم أو حده ولو
 رثوا من يقسم الصاع على تسعة عشر مائة على كل واحد خمسة لأكرهوا ذلك غاية الإنكار
 وعدوه من ابدع المستنكرة ولا فعل المستنكرة قال النبي صلى الله عليه وسلم قدر المؤمن به
 صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ومن الرأى نصف صاع وما صاعاً على قدر الكفاية التامة
 للواحد من المساكين وجعلها تسعة لم يره العبد يستغنون بها فاد خذ المسكين حفنة لم ينفع
 بها ولم تقع موقعا وكذلك من عليه دين وهو ابن-بيل قد خذ خمسة من حفنة لها بها
 من مقصودها ما به لم مقصود للعقلاء وان حارث يكون ذلك مقصود في بعض الاوقات
 كما أن لو فرض عدد مصطرون ونفسهم الصاع عاشوا ونخص به بعضهم مات الباقون
 فهنا ينبغي تفرقه بين جماعة الكثر هذا يقتضي ان يكون التفرق هو المصلحة والشرعية
 منزوعة عن هذه الافعال المنكرة التي لا يرضاها العقلاء ولم يعها أحد من سلف لامة وثمتها
 ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم تسعة للمساكين نص في أن ذلك حق للمساكين وقوله
 تعالى في آية الظهار (فاطمان ستين مسكيا) قد لم يجوز نصف ذلك للاصناف الثمانية فكذلك
 هذه ولهذا يعتبر في المخرج من المال أن يكون من حسن النصاب ووجب ما يفي ويستفي
 ولهذا كان اوجب فيها الاثبات دون الدكور لافي السبع وان ابون لان المقصود لدر
 والنسل ونما هو للآثبات وفي الضحاء ولهذا لما كان المقصود الاكل كان تدكر أفضل من
 لاني وكانت الهدايا والصحايا قد تصدق بها أو بمضها ونما هو للمساكين أهل الحاجة دون
 استيعاب المصارف الثمانية وصدقة المطر وحت ضما لا كل لا للاسكناء فعلم منها من
 جنس الكفارات وادافين قوله (نما الصدقات للمعقر والمساكين) نص في استيعاب
 الصدقة — قيل هذا خطأ لوجوه

(أحدها) ان اللام في هذه الآية هي تعريف الصدقة المعهودة التي تقدم ذكرها في قوله
 (ومنهم من يعمرك في الصدقات فان سطو منها رضوا) وهذه ذ صدقات الاموال دون
 صدقات الابدن ياتعني المسلمين ولهذا قال في آية النفدية (فعدية من صميم أو صدقة أو

نسك) لما يكن هذه الصدقة دخلة في آية برقة ونفق ثلاثة على أن فدية لا يجب صرفها في جمع الأصناف الثمانية وكذلك صدقة التطوع تدخل في الآية باجماع المسلمين وكذلك سائر المعروف فإنه قد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل معروف صدقة لا يختص بها لأصناف الثمانية بأعناق المسلمين . وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في الآية وهي تم جمع الفقراء والمساكين والعرب في مشارق الأرض ومعاربها ومنه من مسلم أنه يجب تبيين جمع هؤلاء من عامة ما قيل أنه يجب إعطاء ثلاثة من كل صنف وهذا تخصيص بأعناق العامة من كل صنف ثم فيه تعيين فقير دون فقير . وأيضا لم يوجب أحد النسبة في آحاد كل صنف قال قول عند الجمهور في الأصناف عموما وتسوية كالقول في آحاد كل صنف عموما وتسوية .

(الوجه الثاني) أن قوله ثنا الصدقات للعرض . وثبتت أنه كور وبقى ما عده والمعنى ليست الصدقة أمير هؤلاء بل هؤلاء ثابت من حسن المعنى ومعنوم أنه لم يقصد تبيين الملك بل قصد تبيين الحال أي لا يختص الصدقة بمر هؤلاء ويكون المعنى من يحل لهم وذلك أنه ذكر في معرض التمهيد من الصدقات وهو لا يحسن . ولما روي يدم على طيب فلا يحل له إلا على طيب . لا يحل له ولا كان لا يمكن ذلك . كان كذلك دم هؤلاء وغيرهم ذسأوها من الإمام قبل إعطائها . وكان دم عامم يكن في الحصة دم هؤلاء دون غيرهم وسباق الآية يقتضي ذمهم والدم الذي احتضوا به سؤال ملائكة فيكون ذلك من المعنى ويكون الميثب هه يحل وليس من إحصاء الأصناف وأحاديث وجود الآية ب والتسوية كالإمام في قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا) وقوله وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه) وقوله على الصلاة والسلام (أنت ومثل لايتك) ومثل ذلك مما حاث به اللاه للإباحة فعول القائل أنه قسمها بينهم هو والتشريك والام لتعديك مجموع لما ذكرناه .

(الوجه الثالث) أن الله لما قال في الفرائض (بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقال (ولكم نصيب مما ترك آباؤكم) في قوله (والجن أربع مما تركتم) وقال (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) لما كانت الآية له صدك وحسب سقيم الأصناف المذكورين وغير ذلك صنف والتسوية بينهم وذلك كان لكل رجل أربع زوجات وأربعة

بين أو بنات أو أخوات أو أحرار وحب العموم والتسوية في الأفراد لا يستحق
 ما نسب وهم مستوون فيه وهناك من يكن الأمر فيه كذلك ولم يجب فيه ذلك . ولا يقال
 أفراد الصنف لا يمكن استيعابه لأنه يقال من يجب أن يقال في لأفراد ما قيل في الاصناف
 وإذا قيل يجب استيعابهم بحسب الامكان وبسقط المعجوز عنه قيل في لأفراد كذلك وليس
 الأمر كذلك لكن يجب تحريم الفعل بحسب الامكان كما ذكره والله أعلم .

(المسئلة الخامسة عشرة) قال شيخ الاسلام ذ الحنف لرحل عما من لايمان فالايان
 ثلاثة قسم (أحدها) ما ليس من ايمان المسلمين وهو الحلف بخيوة كالكعبة والملائكة والمشايع
 والملوك والآباء وترتهم ونحو ذلك فهذه بمن غير معتدة ولا كفارة فيها باتفاق العلماء بل
 هي مهي عنها باتفاق أهل العلم والهي هي تحريم في أصح قوايهم . وفي الصحيح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان حائدا فليحلف بالله أو ابصم . وقال ابن الله بها كم أن
 تحلفوا بأيمانكم . وفي السنن عنه أنه قال من حلف بغير الله فقد أشرك (والثاني) ليمين بالله
 تعالى كقوله والله لأفعلن هذه بمن . فحلف فيها الكفارة . حدث فيها باتفاق المسلمين . وإيمان
 المسلمين التي هي في معنى الحلف بالله مقصود الحلف بها تعظم الحاق لا الحلف بالمخلوقات
 كالخلف بالذر والحرم والطلاق والعتاق كقوله رعت كذا فهي صيغة شريفة والحج لي بيت
 الله أو الحن علي حرم لا أفعل كذا . ومن فعلت كذا وكل ما أملى حرم أو الطلاق يلزمي
 لأفعلن كذا أو لا أفعله أو أن فعلته . وفي طوائف وعبيد حرار وكل ما أملى كذا صدقة ونحو ذلك
 وهذه لايمان للعلماء فيها ثلاثة قول قيل حدث لزمه ما سقه وحلف به . وقيل لا يلزمه شيء .
 وقيل يلزمه كفارة بمن . ومنهم من قال الحلف بالذر يجزئه فيه الكفارة وحلف بالطلاق
 والعتاق يلزمه ما حلف به . وأظهر لا قول وهو القول الموفق للأقول الناجية عن الصحابة وعليه
 بدل الكتب والسنة والاعتبار به يجزئه كفارة بمن في جميع ايمان المسلمين كما قال الله تعالى
 هذه كفارة أيمانكم . وحلفتم . وقال تعالى (قد فرص الله لكم نعمة أيمانكم) وثبت في الصحيح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير
 وليكفر عن يمينه . وإذا قال الحن علي حرم لا أفعل كذا أو الطلاق يلزمي لا أفعل كذا أو أن

فقلت كذا فعلى الحج أو على صدقة حرأه في ذلك كفارة يمين أو كمر كفارة الظهار فهو
 أحسن وكفارة ليمين بحجر فيها بين العتق أو طعم عشرة مساكين أو كسوتهم وإذا أطعمهم
 أطعم كل واحد جرية من الحريث المعروفة في هذه مثل أن يطعم ثمان أواق وتسع أواق
 بالشامي ويطعم مع ذلك دما كما جرت عادة أهل الشام في إعطاء الجريث حبرا و دما و إذا
 كفر بيمينه لم يقع به الطلاق . وأما د فصد إيقاع الطلاق على لوجه الشرعي مثل أن ينجز
 الطلاق بيطمها و حدة في طر لم يصح فيه وهذا يقع به الطلاق بأحق الماء . وكذلك إذا علق
 الطلاق بصفة بقصد إيقاع الطلاق عندها مثل أن يكون مریدا للطلاق إذا فعلت أمر من
 الأمور فيقول لها إن فعلته وب ضائق فصدته أن يطمها د فصدته وهذا مطلق يقع به الطلاق
 عند السلف و حاهير لحلف بخلاف من فصدته أن يجرها ويرحرها باليمين ولو فعلت ذلك الذي
 يكرهه لم يجر أن يطمها أن هو مرید لها وإن فعلته لكنه قصد ليمين لمعها عن الفعل لا مرید
 أن يقع الطلاق وإن فعلته فهذا حالف لا يقع به الطلاق في أشهر فولي الماء من السلف و خلف
 بل يجرته كفارة يمين كما تقدم

وهو فصل ٥ والطلاق الذي يقع بلا ريب هو الطلاق الذي ذكر الله فيه وبأحده وهو
 أن يطمها في الطهر قبل أن تضأها وبعد ما بين حائضها صفة واحدة . واما الطلاق المحرم مثل أن
 يطمها في الحيض أو يطمها بعد أن تطهر وفي أن بين حجاب وهذا الطلاق محرم بأحق العلماء
 (وكذلك) د طمها ثلاثا بكلمة أو كذا في طهر و حدة وهو محرم عند جمهور العلماء . ونازعوا
 فيما يقع بها فقبل يقع بها الثلاث وفي لا يقع بها لا طمقة و حدة وهذا هو لأصح الذي يدل
 عليه الكتب والسنة كما قد بسط في موضعه (وكذلك) الطلاق المحرم في الحيض وبعد الوضوء
 هل يرم - فيه قولان لعلماء ولا يصبر أنه لا يرم كما لا يلزم السكاح المحرم ولبيع المحرم وقد
 ثبت في الصحيح عن ابن عباس أن كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
 بكر وصدرا من خلافة عمر طلاق الثلاث و حدة . وثبت أيضا في مسند أحمد أن ركانة بن عبد
 يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي و حدة وم يثبت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذه السنة من ما تخالف بما به تضعيف بل مرجوح وإما أنه
 صحيح لا يدل على خلاف ذلك كما قد بسط ذلك في موضعه والله أعلم

﴿فصل﴾ الطلاق منه طلاق سنة أمانه لله تعالى وصلاق بدعة حرمه الله فطلاق السنة أن يطلقها صفة واحدة ذ صهرت من الحيض قبل أن يحامها أو يطلقها حاملا قد تبين حملها فإن طلقها وهي حائض أو وطئها وصلف بعد طء قبل أن يتبين حملها فهد صلاق محرم بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين وتدرع العلماء هل يراه ولا يرم على قولين ولا ظهر أنه لا يرم وإن طلقها ثلاث بكلمة أو بكلمات في طهر وحده قبل أن يبرحها مثل أن يقول أنت طالق ثلاثا أو أنت صاق ألف صفة أو مائة صفة أو أنت طاق أنت صاق أنت طاق ونحو ذلك من الكلام فهد حرمه عند جمهور العلماء من السلف وخلف وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وصاهر مذهبه وكذلك لو طلق ثلاث قبل أن تنقضي عدته أو نكحها بعد عدته لا كثيرين وهو مذهب مالك وأحمد في صهره مذهبه (وما السنة) د طلقها صفة واحدة يطلقها الثانية حتى يراجعها في العدة أو يتزوجها بعد العدة حيث دلل أن يطلقها الثانية وكذلك الثالثة فإذا طلقها اثنتي عشرة لله ورسوله حرمت عليه حتى يسكن روحا غيره وما لو طلقها الثلاث طلاء محرما مثل أن يقول لها أنت طالق ثلاثا حملة واحدة فهذا فيه قولان للعلماء أحدهما يلزمه الثلاث وإن لم يلزمه لا صفة واحدة وله أن يراجعها في العدة ويسكنها بعد جديد بعد العدة وهذا قول كثير من السلف وأخلف وهو قول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وهذا نص في القوايل لدلائل كثيرة منها ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس قال كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر واحدة ومنها إرواه لأئمة أحمد وغيره وساد حيد عن ابن عباس أن ركبة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال نماهي واحدة وردها عليه وهذا الحديث قد ثبته أحمد بن حنبل وغيره وصعب أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم ما روى أنه طلقها البتة وبه استخلفه ما ردت لا واحدة من رواة هذا الجاهيل لا يعرف حفظهم وعدلهم ورواة الأول معروفون بذلك ولا يقبل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد منقول أن أحد صاق امرأته ثلاثا بكلمة واحدة فالزمه الثلاث ما روى في ذلك أحاديث كلها كذب باتفاق أهل العلم ولكن جاء في أحاديث صحيحة أن فلا طلق امرأته ثلاثا أي ثلاثا متفرقة وجاء أن الملاء طلق ثلاثا وتلك امرأة لا سبيل له أن يرجعها بل هي محرمة عليه

سواء طلقها أو لم يصفها كما يطق المسم امرته إذ ردت ثلاثا أو كما لو أسلمت امرأة اليهودي
فطلقها ثلاثا أو أسلم زوج المشرك فطلقها ثلاثا وتما الطلاق الشرعي أن يطلق من يملك أن
يرتجمها أو يتزوجها بقصد جديد والله أعلم •

فصل في ذوات الحلف بالحرمة فعل الحرام يرمى لا يفعل كذا أو لعل عي حرام
لا يفعل كذا أو ما حل لله على حرام من فعل كذا وما يحل للمسلمين يحرم على إن فعلت
كذا أو نحو ذلك وفي زوجة في هذه المسئلة ربع مشهور بين السلف والخلف ويمكن القول
الراجح أن هذه يمين من لا يمين لا يلزمه بها صلاق ولو قصد بذلك الحلف بالصلاق وهذا
مذهب الإمام أحمد لمشهور عنه حتى لو قال ست على حرام ونوي به الطلاق لم يقع به الطلاق
عنده ولو قال ست على كصبر أمتي وقصد به الصلاق فإن هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء
وفي ذلك نزل الله القرآن فإنه كما هو بمعدون الظاهر حلال ولا يلا صلافا فرجع الله ذلك كله
وجعل في اعتبار الكفار والكفرى وحمل لا يلا عينا يترخص فيها لرجل أربعة أشهر فإذا
قضى يمينه بمعروف أو يسرح بحسن • كذلك قال كثير من السلف والخلف أنه إذا كان
مزوجا فحرم امرته وحرم حلالا مطلقا كان مظاهرا وهذا مذهب أحمد وإذا حلف
بالتظاهر والحرم لا يفعل شيئا وحث في يمينه جرته الكفارة في مذهبه لكن قيل إن الواجب
كفارة صهار وسواء حلف أو أوفى وهو المفعول عن أحمد وقيل بل إن حلف به أجره
كفارة يمين ونقصه لزمه كفارة صهار وهو أقوى وأبسط على أصول أحمد وغيره
فالخلف بالحرم يجره كفارة يمين كما يجري لخلاف سائر دلائل إن فعلت كذا فعلى الحج
ومالى صدقة • وكذلك حلف بالمتق يجره كفارة عند كثير السلف من الصحابة والتابعين
وكذلك الخلف بطلاق يجري فيه أيضا كفارة يمين كما أفتى به من السلف والخلف
والثابت عن الصحابة لا يخفى ذلك بل معناه بواقعه فكل يمين يحلف بها المسلمون في يمينهم
ففيها كفارة يمين كما دل عليه الكتاب والسنة • وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو أن
يعتق أو أن يظهر هذا يلزمه • وقوله • سو كان منجزا أو معلقا ولا يجره كفارة يمين والله
سبحانه أعلم •

﴿فصل﴾ فيمن قال من مع هذه النصارى ومن هو ولد بعد ذلك ولا رفاة في نية الجبل
والصلال والمشافاة لله ورسوله من مسلمين متفقين على كل كسح عقد لزوج أنه نكاح
سائغ اذا وطئ فيه فإنه يلحقه فيه ولده ويتوارثان بالمسلمين وإن كان ذلك النكاح باطلا
في من لا يوافق المسلمين - وإن كان الكسح كافرا ومسيحا واليهودي - زوج بنت أخيه
كان ولده منها يلحقه منه ويرثه بالمسلمين وإن كان ذلك النكاح باطلا بموافق المسلمين
ومن استحله كان كافرا نكح بنته - وكذلك السيد الحاملي لو زوج امرأة في عتقها كما
يحل جهل لا شراب ووطنها بعدد روحه كان ولده منها يلحقه منه ويرثه بموافق المسلمين
ومثل هذا كثير فإن ثبوت النسب لا ينفرد إلى صحة الكسح في من الأمر الولد للفراس
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفرس وللإنسان الحجر من طلق امرأته ثلاثا ووطنها
يعتقد أنه لم تقع بها الطلاق إلا بحالها وإن لم يمت بمطئ لده الزوج وإنما تغير ذلك فإنه يلحقه
بمنسب ويتوارثان بالاعتقالات ولا تحسب العدة لأن من حين ترك وطئها فيه كان بطؤها معتقدا
بأن روحه في فرشه ولا يعتد به حتى يرث العرش ومضى كسح امرأته نكاحا فسادا
مفتقا على فسادها ومحملا في فسادها وبذلك فسادا متفقا على فسادها ومحملا في فسادها
ووطنها يعتقدها روحه لحرة وأمنته المملوكة وإن ولده منها يلحقه منه ويتوارثان باتفاق
المسلمين والولد يكون بصاحرا وإن كانت الموطوءة مملوكة للمير في نفس الأمر ووطئت
بدون إذن سيدها المكن ما كان أو مضي مرور زوج بها وفيه له هي حرة أو يمت منه
فشتراها يعتقدها ملكا لا مانع مما مضى من سيدها روحه لحرة وأمنته المملوكة فولده
منها حر لا لجل اعتقاده وإن كان اعتقاده مخطئا وبهذا فسادا لا يشدون وثق عليه أثمة
لمسلمين هؤلاء الذين ووطنوا وأحاديثهم ولادوا كوا قد مضى في كسح وفساد متفق على فسادها
وكان الطلاق وقع بهم بنق في المسلمين وهم وصنو بمتفق دون أن الكسح باق لأجل قتيام
قتاهم أولمير ذلك كان نسب لأولادهم لا حقا ولا يكون ولادهم بل يتوارثون باتفاق
مسلمين هذا في الجمع على فسادها فكيف في اختلاف في فسادها وإن كان القول يدي وطئ به
صغيفا مكن وطئ في نكاح المنة وكسح امرأته غسبا لا ولي ولا شهود من هذا ذا وطئ به
فيه متفقه كسح لحقه فيه النسب فكيف كسح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته

بالكتاب والسنة والقياس وظهور ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث
التام لانها ملحقة الشريعة من حيث هي الكسح او مثله يكون ولديه ولد له لا يلحقه بسبه
ولا يتورث هو ونوه وصي فيه محاب لا جمع المسلمين مسيح من رتبة الذين فان كان
جاهلا عرفت ومنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده لا شديس وثمانة لذين اظهروا
اولاد الجاهلية بانهم ومن كانت محرمة لا جمع وم شرطوا في حقوق النسب أن يكون
الكسح حذر في شرع المسلمين وان كان على مشقة رسول من بعد ما بين له لمدي واتباع
غير سبب المؤمنين فيه يستتاب فان سب ولا فان فقد ظهر ان من ذكر القسامة لا يقع
الطلاق ودعي لا جمع على ونوعه وفان ولد ولد له هو محاب لا جمع المسلمين محاب
لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وان لم ينفى بذلك او القاضى به فعل ما يسوع باجماع
المسلمين وليس لاحد المسح من القسامة ومضاء بذلك ولا الحكم بالمسح من ذلك باتفاق
المسلمين ولا احكام لمحابة الاجماع بصفة جمع مسلمين والله اعلم

المسئلة السادسة عشره * من شيخ الاسلام رحمه الله ما بعد فقد كسا في مجلس التفقه في
الدين وادظر في مدرك الاحكام المتروكة تصور وتقرر وانصلا وتفصيلا فوقع الكلام
في شرح القول في حكمي لاسان وعبيده من الدوب الطاهرة وفي اذوت ابهام المباحة
في طاهره ثم بحسبة على وجه حب صحاح نفسه وما يقدره من زيادة ونقصان فكانت لهم
في ذلك القول ولا حول ولا قوة الا الله هدمي على فصل وهصلين (ما الاصل) فاعلم
ان الاصل في جميع الاعيان لوجوده على خلاف صدق وان وصافها ان تكون حلالا
مطلق الا دما وان تكون صغره لا يحرم عليهم ملاستها ومساشرتها ومماستها وهذه كلمة
جامعة ومفالة عامة وقصة فضالة عظيمة لمعة وسمة البركة بفرع ايها حملة الشريعة فيما
لا يخص من الاعمال وحدثت اس وددل عليها دله عشرة مما حصرني ذكره من الشريعة
وهي كتاب الله وسنة رسوله واتبع سبيل المؤمنين لسطومة في قوله تعالى (اطيعوا الله واطيعوا
رسول واولى لامرهم) وقوله (وما وليكم الله ورسوله ولذين آمنوا) ثم مسالك القياس
والاعتبار ومناهج الراي والاستبصار

(الصف الاول) الكتاب وهو عدة آيات * (آية الاولى) قوله تعالى (هو الذي

خلق لكم ما في الارض حنما) وعصا لجميع الدس لا فتح الكلام بقوله (يا ايها الناس
عبدوا ربكم) ووجه لدلالة أنه أحسن في حق جمع ما في الارض للناس مضافا بهم باللام
واللام حرف الاضافة وهي توجب اخصاص مصاف بالوصف اليه واستدراكه ياه من
لوحة لدى يصح له وهذا لما في قوله من مورد منهما ما كملواهم من ليد والشرح لله به
وما أشبه ذلك فيجب دأ أن يكون الدس مملكين متمكين لجميع ما في الارض فصلا من الله
من الله ونعمة وحسن من ذلك بعض الاشياء وهي الحنث لما فيها من لا فساد له في معاشهم
ومعادهم حتى الباقي مباحا ووجب الآية (لاية ثالثة) قوله تعالى وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر
سم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم لا مما صنع الله تعالى له ذلك الآية من وحش (حدها) أنه
وتحريم وعصمهم على ترك لاكل مما ذكر سم الله عليه قال أن يحرم باسمه الحنث ولو لم تكن
الاشياء مضافة مباحة يحق لهم ولا نوع لو كان حكرها محولا وكانت محظورة لما يكن
ذلك (الوجه الثاني) أنه قال (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) والتفصيل اليه بين من بين تحريمات
فم بين تحريمه ليس محرمه وما ليس محرمه هو حلال إذ ليس الا حلال أو حرام (الآية
الثالثة) قوله تعالى (وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه) وذاك كان ما في الارض
مسخر لما حرم منعتا عما كما تقدم (لاية رابعة) قوله تعالى من لا أحد فيها وحى لي محرما
على طاعه يطعمه لأن يكون مية او دما مسفوحا) الآية قد يحكم تحريمه ليس محرم وما
يعرم فهو حل ومثل هذه الآية قوله (ما حرم عليكم لينة والدهم ولحم الحنث) الآية لأن حرف
نما يوجب حصر الاول في الثاني فيجب بحصار تحريمات فيما ذكر وقد دس الكتاب على هذا
الاصل المحيط في مواضع اخر

(الصف الثاني) السنة وندي حصر في منها حديث (الحديث الاول) في الصحيحين
عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعظم المسلمين حرما من
يسأل عن شيء ثم يحرم محرم من أجل مدئنه دل ذلك على أن الاشياء لا تحرم الا بتحريم
خاص لقوله لا يحرم ودل أن التحريم قد يكون لا حل المسئلة من بذلك أنها بدون ذلك ليست
عزيمة وهو المقصود (الثاني) روى أبو دود في سننه عن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن شيء من السم والحش والعرا فقال الحلال ما أحل الله في كتابه

والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عده الله. قوله (أما ما سكت عنه فهو مما عده الله) نص في أن ما سكت عنه فلا أثر عليه فيه وتسميته هو عموم كونه والله أعلم لأن الدين هو الاذن في التدوين بخطاب خاص والتحرير المانع من السؤل كذلك والسكوت عنه يؤذن بخطاب يخصه ولم يمنع منه فيرجع الى الاصل وهو أن لا عقاب لا بعد لارسال وده يمكن فيه عقاب لم يكن محرما وفي السنة دلائل كثيرة على هذا الاصل

(الصف الثالث) ناع سئل المؤمنين وشهادة شهداء الله في رصه ليس هم رسول لا أمرين بالمرور والناهي عن المكر المعصومين من جماعتهم على ضلالة لمفروض ناعهم وذلك في لست أعلم خلاف أحد من العلماء السامعين في أن محيى دليل تحريمه وهو مطلق عنه محجور وقد نص على ذلك كثير من سلك في أصول الفقه وروعه وأحسب انهم قد كرر في ذلك الاجماع يقينا أو صا كالنقيل (وهو قبل) كيف يكون في ذلك جماع وقد علمت خلاف الدس في الاعيان قبل محيى (رسول و نزل الكتب هل الاصل فيها الخطر ولا حجة أولا يدري الحكم فيها) والله لا حكم لها أصلا وستصحب الح دليل مسمع وبه قد ذهب بعض من صنف في أصول الفقه من أصحابنا وغيرهم على أن حكم الاعيان اثبات له من اشرع مستصحب بعد اشرع وأن من قال بأن الاصل في الاعيان الخطر مستصحب هو الحكم حتى تقوم دليل الحل (فأقول) هذا قول متأخر لم يؤثر رصه عن أحد من السامعين من له قدم وذلك انه قد ثبت أنها بعد محيى لم يسل على الاطلاق وقد رل حكم ذلك الاصل دلالة لسمعة لثي ذكرتها ولست أنكر أن بعض من يخط على عدرك لا حكم وم يؤت تغيير في مظان لاشتباه وبما سجد دين ما قبل الشرع على ما مده لان هذا غلط فسخ والله لانه مثل الغلط في الحساب لا يهتك حریم لاجماع ولا يثبت من لانايع. والله مستصحب الدس في تلك المسئلة هل هي جائزة أم تمتعة لان لارصه نحن من ي مرسد كان آدم ما مكلما حسب اختلافهم في جوار خلو الاقطار عن حكم مشروع وان كان العصب عد حوزة ومهم من فرضها فبهم ولا بجريرة الى غير ذلك من الكلام لدى يبين أن لا عمل بها وبها نظر محض ليس فيه عمل كالكلام في مبداء لاهت وشه ذلك على أن الحق لدى لارده أن قبل اشرع لا تحويل

ولا تحريم فاداً لا تحريم يستصحب ويستند فيبقى الآن كذلك والمقصود خلوها عن لما تم
والعقوبات *

(وأما مسلك الاعتبار) بالأشياء والنظائر واحتماد الرأي في الأصول الخو مع فن
وجوه كثيرة منه على بعضها (أحدها) أن الله سبحانه خلق هذه الأشياء وجعل فيها للإنسان
مناعة ومنفعة. ومنها ما قد يضطر إليه وهو سبحانه جواد ماجد كريم رحيم غني صمد والعلم
بذلك يدل على أنه لا يمتنع ولا يمتنع على مجرد سماعه هذه الأشياء وهو المطلوب
(وثانيها) بها منفعة حامية عن مصرة فكانت مساحة كسائر النعم على تحليه وهذا الوصف
قد دل على اتفق الحكم بأصل (وهو قوله) (يجل لهم الضيقات ويحرم عليهم الحوائث) فكل مانع
هو ضيق وكل ما ضره هو خيث. والمساوية لو ضعة لكي لا أن النعم يناسب التحليل
والضرر يناسب التحريم ولدوران من التحريم يدور مع المنع وجود في الميتة ولحم
الخنزير ودوت الأبيات ومحابو لحم وغيرها من نصرة نفس الناس وعدة في الأنعام والألبان
وغیرها (وثالثها) هذه الأشياء ما نكورها حكم ولا يكون والاول أصل صوابه "والثاني
بالأصل. وذا كان لها حكم دلوجوب والكرهية والاستحباب مملومة للطلاق بالكلية لم يبق
لا الحلال. والحكمة بطله لانتماء دليلها لصا واستساها يبق الا الحلال وهو المطلوب. فثبت
هذا لأصل فنقول لأصل في الأعيان الطهارة ثلاثة أوجه (أحدها) أن الطاهر ما حل
ملائسته وملاشرته وحمله في الصلاة. والجس بحلته. وكثير الأدلة السالفة تجمع جميع وجوه
الانتفاع بالأشياء. كلا وشره وأيسا ومسا وغير ذلك فثبت دخول الطهارة في الحل وهو
المطلوب والوجهان الآخران دفعه " (الثاني) أنه قد ثبت أن لأصل جواز أكلها وشرها فلا أن
يكون لأصل ملائستها ومحلقتها خلق أولى وأخرى وذلك لأن الطعام يخالط البدن ويمارجه
ويثبت منه فيصير مادة وعصر له فإذا كان خبيثا صار البدن خبيثا فيستوجب النار ولهذا قال
الذي صلى الله عليه وسلم كل جسم يت من سحت فالنار أولى به والجنة طيبة لا يدخلها الا

(١) كذا بالأصلي ومساوية على معنى حكمه به النص والله اعلم اهـ مصححه (٢) كذا بالأصلي

وفي العبارة سقط ونحوه وحش والله اعلم اهـ مصححه (٣) كذا بالأصلي ولعله يعني ما ريد
لنحوه المطلوب فانوجه لأول اهـ مصححه

طبيب * وما ما يناس البدن وبما شربه فيؤثر أيضا في البدن من صهر كـثير الاخبثات في أبداننا
وفي ثيابنا المتصدة بأندسا لكن ثيرها دون تأثير في اط المارح فادانت حل محاطة الشيء
ومما زجته من ملائسة ومما شربه أولى وهذا قاصع لاشبهه فيه * وصر ذلك ن كل ما حرم
مما شربه وملاسته حرم محاطته ومما رحه ولا ينعكس فكل نجس محرم لا كل وليس كل
محرم لا كل نجسا وهذا في غاية التحقيق (انوجه الثالث) أن الفقهاء كلهم تفقوا على أن الأصل
في لأعين الطهارة وأن النجاسات محصية مستقصاة وما حرج عن الصبغ والحصر وهو
طاهر كما يقولونه فيما يخص بصو، ويوجب المسيل وما لا يحل نكاحه وشبه ذلك فإنه غاية
الاعتقالات. فخذ أحد طائفتين فيها محذور مخصوصا والحل الآخر مطلق مرسى والله تعالى
المأدب للصواب *

﴿ الفصل الأول ﴾ المول في صهاره لأروث ولا يول من لدوب والظن التي لم تحرم
وعلى ذلك عده أدلة (الدليل الأول) أن الأصل الجامع ضاهرة جميع لأعين حتى بين نجاستها
وكل ما لم بين له أنه نجس فهو طاهر وهذه لأعين ما بين لنا نجاستها وهي طاهرة * أما
أركان الأول من الدلائل فقد ثبت ما بين طهارة الطاهرة والحجج القاهرة * وأما الثاني فنقول أن
الذي على صريح في تحصره وبحيطه كقوله بأن السماء ليس فيها شيطان ولا قرآن طامان و به
ليس لنا لاقه وحده ونحمد لاني نعلمه من علمه لا له لا لله ولا من ما ليس من اللوحين
ليس بقرآن و به لم يرض لأصوم شهر رمضان وعلم لا يس له ليس في (١) درهم دل (٢)
ولا تغير و به لم يطعم وأنه المارحة به ثم وغير ذلك مما يطول عده فهذا كله في مستيقن بين خطأ
من يطابق قوله لا تقبل الشهادة على النبي (الثاني) مما يستفهم منه وعدمه . ثم منه ما يطالب على
المعالي ويقوى في رأي . ومنه مما لا يكون كذلك فادارأيا حكما منوطا في من الصنف الثاني
والطوب أن ترى النبي ويبس على فنونا . ولا استدلال بالاستصحاب وعدم المحصن وعدم
الموجب لحل الكلام على محذور هو من هذا القسم . فاد بحث . وسره عما يدل على نجاسة هذه
الأعين والناس يتكلمون فيها . مما شرب من السين فم يجد فيها لأدلة معروفة شهده شهادة
حارمة في هذا المقام بحسب علماء أن لأدليل لا ذلك فقول لا استدلال به هذا لدليل عما تم

فسح ما استدلل به على الدجسة ونقص ذلك وقد حجب لك بمسكين ترى ونظري *
 (أما لا ترى) فحدث بن عباس لمخرج في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر
 بقمر بن قيس فقال لهما ليعدان وما مديان في كبر أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وروى لا يستتره
 والبول اسم جنس على اللام فيوجب العموم كاللسان في قوله (ن لا لسان إلى خسر إلا
 لدين آمنو) قال المرتضى في نسخة لا حاس نفنضي من العموم تخصيصه بسماء جموع است
 أقول الجنس الذي يفصل بين وحدته وكثيره له كالمر والد والشجر في حكم تلك حكا جموع
 يلا رب . وعاد قول سم الجنس المفرد يدل على الشيء وعلى ما شبهه كالنور وحل ومرس
 وثوب وشبه ذلك . وقد كان أبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر بعد من جلس البول وجب
 لا حترز وانته من جنس البول وجمع ذلك جميع البول جميع لدوب ولحيون الماطق
 والهم ما يؤكل وما لا يؤكل ويدخل البول لانعام في هذه العموم وهو مقصود . وهذا قد عتمد
 عليه لمص من يدعى الاستدلال بالسمع ونقص لري ونقصه نقص من يتكاسر وجمعه
 مفزعا وموثلا *

(المسلك الثاني النظري) وهو من ثلاثة أوجه (أحدها) القياس على البول المحرم بقوله
 بول وروث فكان محسبا كسائر الأبول فخرج هذا القياس أن يمسك بمسلك الحكم في
 الأصل هو أنه بول وروث وقد دل على ذلك بآيات النصوص مثل قوله تقو البول وقوله
 كان من أمر نيل د أصاب ثوب أحدهم البول قرصه بمر من - والمناسبة أيضا فإن البول
 والروث مستنبت مستفرد منه القوس على حد يوجب المداينة وهذا سبب التحريم جملا
 للناس على مكارم لأحلاق ومخمس لأحوال وقد شهد له بالاعتبار جرس أروث لحبائث
 (الثاني) أن يقول في خصا ومبحث عن الحد الفاصل بين الدجسات والظهارت وجد
 ما يستحال في أبدان الحيوان عن عديتها صار حر فوجب العذر وما فصل فهو حيته وهذا
 يسمى رحيما كأنه أخذ ثم رجع في رد . كان من لحائث يخرج من الجانب الأسفل كاله نط
 والبول والمني والوذى ويودي هو بحس . وما خرج من الجانب الأعلى كالدمع والريق والبصاق
 والمخاط ونحوه الرأس فهو ظاهر . وما ردد كالبصم لمدة فيه ردد . وهذا الفصل بين ما خرج من
 أعلى البدن وأسفله قد جاء عن سعيد بن المسيب ونحوه وهو كلام حسن في هذا المقام الضيق

الذي لم يفقه كل الفقه حتى زعم زاعمون أنه تعبد بحض وبتلاء وتميز بين من يطعم وبين من
يعضى . وعندما نهدا الكلام لا حقيقة له بمسوده حتى يصم اليه شيء آخر فرق من فرق
بين ما يستحل من معدة الحيوان كالروث والقيء وما يستحل في معدته كالبيض * وداثت
ذلك هذه الانواع والاروث مما يستحل في بدن الحيوان وينصع صبه ويخرج حبثه من جهة
دبره وانسه ويكون بجاء . ومن فرق بطيب حم الأكل وحث لحم تحرم فيدل صلب الحيوان وشرفه
وكرامه لا يوجب طهارة روثه من لسان لما حرم حبه كرمه له وشرفه ومع ذلك قبوله أبحث
الايول لا ترى كما يقولون مفارقة حياء لا تحسه ونما بين منه وهو حتى فهو صاهر
أبصار كما حيا في لائرون . يؤكل حبه فم كان كرم الحيوان موحا الطهارة روثه لكان
الاسان في ذلك اتقدح املى وهذا سر الماشية وسبها *

(الوجه الثالث) أنه في لدرجه السفلى من لاسحاح والطبقه الرلة من لاستقدار كما
شهد به نفس الدس ونجده حاتمهم وحلاهم حتى لا يكاد نجد أحدا يبرله مبرلة أدر الحيوان
ولسه وابس لسا لا طاهر ونحس واد فرق الطهارات دخل في التحاسات والفتاب عليه
أحكام التحاسات من معدته ونجده فلا يكون طاهرا لان لمين اد نجذنها لاصول لحقت
باكثرها شها وهو متردد بين لاس وبين غيره من البول وهو بهذا شبه * ويقوى هذا
أنه قال تعالى (يخرج من بين فرث ودم اسحاحا) وداثت ان لدم نحس فكذلك انقثر لظهور
القدرة وراحة في جرح طيب من بين حبثين * وبين هذا جميعه انه يوفق غيره من البول في
خافه ولونه وريحه وطعمه فكيف يفرق ما مع هذه الجوع التي تكاد تحول حمية أحدهم
حقيقة لا آخر *

(فالوجه الاول) قياس للمثيل وتعليق الحكم بدشترك المدلول عليه *

(والثاني) قياس التعليل بتقدح ماط الحكم وضبط ضى كلى *

(والثالث) التفريق بينه وبين جنس الطهارة فلا يجوز دخاله فيها فهدا نوع القياس *

اصل ووصل وقصل *

(فالوجه الاول) هو لاصل والجمع بينه وبين غيره من لاختات *

(والثاني) هو الأصل والعدة واحد ط لذي يدخل فيه *

(والثالث) الفصل بينه وبين غيره من الصاهرات وهو قياس العكس * ولطوب عن

هذه الحجج والله المستعان *

أما المسلك الأول فصحيح جداً بوجهين (أحدهما) أن اللام في الول للعرب فتفيد ما كان معروفاً عند المخاضين من كان المعروف وحده معهود وهو المراد وما لم يكن ثم عهد بواحد أفادت الجنس إما جمية على المرتضى * ومطامعة على ربي بعض الناس ورعا كانت كذلك. وقد نص أهل المعرفة باللسان والظرف في دلالات لخطاب أنه لا يصار إلى تعريف الجنس إلا إذا لم يكن ثم شيء معهود فاما إذا كان ثم شيء معهود مثل قوله تعالى (كما أرسلنا في فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) صار معهود تتمدد كره وقوة (لا يجوز دعاء رسول بك) هو معنى لانه معهود تتمدد معروضة وعلمه فانه لا يكون لعرب جنس ذلك لانه حتى يظهر فيه هل يفيد تعريف عموم الجنس ومطلق الجنس فافهم هذا فإنه من محاسن المسالك من الخفايا ثلاثة عامة وخاصة ومطامعة ودلت لاسان فدريد جمع الجنس وقد تريد مطلق الجنس وقد تريد شيئا بعينه من الجنس. فاما الجنس العام فوجوده في الغالب والعوس علما ومعرفة وتصور وما يخص من الجنس من ريد وعمره فوجوده هو حيث حل وهو

لذي يدل وجوده في الاعيان وفي الالوهة الخارج "وقد يصور هكذا في القلب خاص متميز وما الجنس المطابق مثل لاسان مجرد عن عموم وخصوص لذي يقوله نفس الحقيقة ومطلق الجنس هو ذلك كما لا يقد في نفسه لا يتقدم عليه لانه لا يدرك الا بمتوب فتجعل محلا له بهذا الاعتبار وربما جعل موجود في الاعيان باعتبار أن في كل لسان حظ من مطلق الانسانية فوجوده في العين المعينة من النوع حصها وعطها * * * بين هذا وقوة فانه كان لا يستلزم من البول لالبول المعهود وهو لذي كان يصير وهو بول نفسه * يدل على هذا أيضا سعة أوجه (أحدها) ما روي فانه كان لا يستلزم من البول ولا سيرة لا يكون الا من بول نفسه لانه صاب برائة لذكر كاستبر * رحم من تولد (الثاني) أن اللام تعاقب الاضافة فقوله من البول كقوله من بوله وهذا مثل قوله (ممتحة لحي لاوب) أي بولها (الثالث) أنه قد روي هذا

(١) كذا بالأصل ومن الأصل هو الذي يدل على وجوده في الاعيان في خارج لانه * مصححه

الحديث من وجوه صحيحة فكان لا يستتر من بوله وهذا يفسر تلك الرواية . ثم هذا الاختلاف في اللفظ متأخر عن مضمون روى لا يمتنع عن محامد عن ابن عباس ومعلوم ان الحديث لا يجمع بين هذين اللفظين ولا اصل ولا ظاهر عدم تكرار قول النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من روى في المعنى وليس في اللفظ هو الاصل . ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال للفظين مع من معنى أحدهما يجوز ان يكون مودة المعنى لا آخر ويجوز ان يكون محامدا فظاهر الموافقة .
 بين هذا الحديث في حكاية حاله من ان النبي صلى الله عليه وسلم هذين ومعلوم ان قصيدة واحدة (ل ر ح) انه حار عن شخص بديه ان البول كان يصيبه ولا يستتر منه ومعلوم ان لدى جرت المادة به بول منه (الخامس) ان الحسن قال البول كله نجس وقال ايضا لا بأس ببول المعصوم . بول المطلق عدمه هو بول الانسان السادس) ان هذا هو المعلوم للسامع عند تحريفه عن توسوس والتمسح فانه لا يجمع من قوله فانه كان لا يستتر من البول الا بول نفسه - وبوفد به لم يحظر لا كتراناس على منهم جمع لا بول من بول بغير وشدة ونور لكان صدقا (السابع) ان مكى بن نفال د حمن ان يريد بول منه لانه لا يهود وان يريد جميع جسد البول لم يحرمه على أحدهما لا بدليل فقط لا استدلال . وهذا المعنى ينزل والا فالحديث قدما اصل مستقر من انه يجب حمله على البول اليهود وهو نوع من نوع البول وهو بول منه الذي يصده عاصا ويتشرش على فحاده ووفقه وري سهل باندائه ومن يحكي لاسنة عناه منه فاما بول غيره من لا دميين من حكمه وان ساوى حكم بول منه فليس ذلك من نفس هذه الحكمة بل لاسنة نهما في الحقيقة ولا سنة في الحقيقة يوجب لاسنة وفي الحكم . ألا ترى ان أحد لا يكاد يصيبه بول غيره ولو صاب منه ساءه ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم لما حذر عن أمر موجود عاب في هذا الحديث وهو قوله تقوا البول فان عامة عذاب القبر منه فكيف يكون عامة عذاب القبر من شيء لا يكاد يصيب أحد من الناس وهذا بين لاحكام به .

(الوجه الثاني) انه لو كان عاما في جميع الابواب فسوف يذكر من لادله الخاصة على طهارة هذا النوع مما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام ومعلوم من الاصول المستمرة ان تعارض الخاص والعام والعمل بالخاص أولى لان ترك العمل به اطلاق له وهذا والعمل به ترك لبعض مبادئ العام وليس استعمال العام وإرادته لخاص مدعى في الكلام . هو عاب كثير . ولو سلمت التعارض

على اتساوي من هذا بوجه فان في أدل من وجوه الموجه للتقديم والترجح وجوها أخرى من الكثرة والعمل وغير ذلك مما سنبينه شاء الله تعالى • ومن عجب ما عتمد عليه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم "كثير عذب القهر في البول" والبول فيه كالتبول فيما تقدم مع أن العلم صابة لآسان بول غيره قليل نادر وعلى الكثير أصابه بول عسه ولو كان أراد ببول بدرج بوله في الجنس الذي يكثر وقوع العذب - نوع به لكان عبارة قوله "كثير عذب القهر من العجاسات" - و عتمد أيضا على قوله صلى الله عليه وسلم لا يبصلي أحدكم محصرة طمام ولا هو يدفعه لا خبثان يسمى البول والنحو - ورغم أن هذا يفيد تسمية كل بول ونحو حدث والاحتياج حرام بحسب وجه في غاية السهولة فان للمعط ليس فيه شمول لعدم ما يدفع أصلا • وقوله لا اسم يشمل الجنس كله فقال له وما جنس العام "كل بول ونحو" ثم بول الآسان وجوه وقد علم أن الذي يدفع كل شخص من جنس الذي يدفع غيره فاما ما لا يدفع أصلا فلا يدخل له في الحديث فهذه عمدة المخالف

(وأما المسلك النظري) فأجواب عنه من طريقين محتمل وممهل • أما الفصل فالجواب عن لوحة الاول من وجهين (أحدهما) لا سلام في العلة في الأصل أنه بول وروث وما ذكره من تنبيه النصوص فقد ساء لحوب بان المراد بها بول الآسان وما ذكره من المسألة بقول التعليق إمان يكون بجنس استنجات الدم وسفك دها أو بقدر محدود من الاستنجات والاستفذار فان كان الاول واجب بحسب كل مسحة مستفذر وجب نجاسة لمخاط والبصق والنجاسة من نجاسة المني الذي جاء لاثره ما ضمه من الثياب بل ربما شرب العوس عن بعض هذه الاشياء أشد من نفورها عن أروث الماء كقول من الهضم مثل غلبة عذوم اذا حلتطت بالطعام ونجاسة الشيخ الكبير ذاصمت في الشرب وربما كان ذلك مدعاة لبعض الاليس لي أن يدبره لقي • وإن كان التعليق بقدر موقت من الاستفذر فهذا قد يكون حقا لكن لا بد من أن الحد الماصل بين القدر من الاستنجات الموجب لتنجيس وبين ما لا يوجب ولم يبين ذلك وأصل هذه الأعيان مما يقض بيان استفذرها لحد لمتبر • ثم إن التفتت في الأسباب ولا حكام انما تعلم من جهة استفذرها عن الشرع في الأمر الغالب فقول مني حكم بنجاسة نوع عما به مما عايط استنجاته ومتي لم يحكم بنجاسة نوع عما به • يعايط استنجاته فعود مستدلين بالحكم

سنة وبوله وروثه ومنيه وعرقه ودمه وما خلت لحمه حيث ابنه وريقه وبوله وروثه
ومنيه وعرقه ودمه وهذا قول يقوله أحد في المشهور عنه وقد قاله غيره * وبأخلة طالين والمي
شهد لهم بالهرق بين الانسان والحيوان شهادة فاطمة واستوى العصلات من الحيوان صريحا
من الشهادة - وفي هذا يقال للانسان يفرق بين ما يخرج من أعلاه وسفله لما لله أعلم به فانه
مستصحب القامة نحاسته كلها في أعاليه ومعدنه التي هي محل مستحالة الطعام واشرب في الشق
لا سهل * وما الثاني ومحوره هو في الشق لاعلى وليس كذلك الهيمسة فان ضررها في الجانب
أخر منها وفيه لابن العتيق ولا مطمع في آيات الاحكام بمثل هذه الضرورة *

(وأما الوجه الثالث) فمداره على الفصل بينه وبين غيره من الظاهرات فان فصل بنوع
لاستقد رطلان بجمع المستفدات التي رتبها كالتشديد مستقدر منه وان فصل بقدر خاص
ولا بد من توقيته وقد مضى تقرير هذا *

وأما الجواب العام من وجه ثلاثة أحدها ان هذا قياس في مقابلة لآثار المصوصة وهو
مفسر فاسد لو وضع ومن جمع بين ما عرفت السنة به فقد صاها في قول ندين قالوا إنما السبع مثل لربا
وأن لله السبع وحرم لربا ولذلك طهرت السنة هذا ونحوه هذا *

(الثاني) ان هذا قياس في باب نظير سائره ونحوه ولا يتبين مأخذه وما
لناس فيه على قسمين إما قائل بقول هذا اعتمادا على صرف فلا قياس ولا يلحق ولا
جتماع ولا فتراق وإما من يقول دقت علينا عظاته وسبابه وخفيت علينا مسالكه ومذهبه
وقد لعن الله رسولا نزيكيا وبعماما الكذب والحكمة بعثه نبيا ونحن لا نعلم شيئا عما يصنع
مرأياه يصنع والسنة لا تصرف لها لامتثال ولا تعارض ولا راجل ولدن يس الرشي ويحب
بهم لربي على الدين والقياس في مثل هذا الباب ممنوع بامتناع ولى لالاب *

(الثالث) ان يقال هذا كله مداره على التسوية بين بول ما يؤكل همه وبول ما لا يؤكل
همه وهو جمع بين شيئين مهترقين قد ربح محرم حبسه وما ربح المباح منه ما قد يستطاب
مثل أرز الطاء وغيرها وما يستطاب منه فليس ربحه كربح غيره وكذلك خلقه عابدا فانه
يشتمل على أشياء من المباح وهذا لان الكلام في حقيقة مسئلة ومسعود له ان شاء الله في آخرها

(لداين الثاني) حدثنا مسيب بن خزيمة أخرجه أصحاب الصحيح وغيرهم - حديث أنس بن مالك أن ساس عكل وعمرته قدموا لمدينة فاجنوها فأمر لهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح ومهرهم أن يشربوا من بواقيها وألصقها فلما صبحوا قتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا لدود. وذكر الحديث. فوجه الحجة أنه قد لهم في شرب الايوان ولا بد أن يصيب قوههم وأيديهم وثيابهم وآيتهم فاذا كانت بحسنة وجب تطهير قوههم وأيديهم وثيابهم للصلاة وتطهير آيتهم فيجب بيان ذلك لهم لأن تأخير البيان عن وقت الاحتياج به لا يجوز ولم يبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجب عليهم إبطاء أصابعهم منه فدل على أنه غير بحس ومن الذين أن لو كانت ايوان لا تلبس كايوان الناس لا وشك في اشتد تعذيبه في ذلك - ومن دل لهم كانوا يعلمون أنها بحسنة وهم كانوا يعمدون وحول التطهير من الجحاشات فقد بعد غاية الإبعاد واتى بشيء قد يستيقن بإطلاقه لوجه

(أحدها) أن الشريعة أول ما شرعت كانت أحق وبعد بشار الإسلام وتناول العلم ومشتهه صارت أبدى وأصبر ودا كالأبواب لم يسس ما نجاستها من أكثر الناس على طهارتها وعامه البابين عليه بل قد قال أبو طالب وعمره من السلف ما كانوا ينجسونه ولا يتقونها وقال أبو بكر بن المنذر وعليه اعتماد أكثر المأثورين في من الإجماع والخلاف وقد ذكر طهارة الايوان عن عامة السلف ثم قال هل الشريعة الايوان كلها بحس - هل ولا حرج هذا قال قبل الشافعي أن يقول لا نعم وأبواه بحس (قلت) وقد من عن ابن عمر أنه مثل عن قول الشافعي قال غسل ما أصابك منه - وعن زر هري فيما يعصب لراعي من قول لا لبس به يصح - وعن حماد بن أبي سليمان في قول الشافعي والعمر يغسل - ومذهب أبي حنيفة بحساسة ذلك على تعصبا لهم فيه فلم يرد له أن المنذر القول بحسب حساب قليل البول ولزوث وكثيره فإن هذا من إمام عن أحد من السلف ولعل ابن عمر أمر نفسه كما يغسل الثوب من محط والصاق والماء ويحو ذلك وقد ثبت عن أبي موسى الأشعري أنه صلى على مكان فيه روث الدواب والصحر أمامه وهما ههنا وههنا سواء - وعن أنس بن مالك لا بأس ببول كل ذي كرش وأنت أعرف عن أحد من الصحابة القول بحساستها بل القول بطهارتها إلا ما ذكر عن ابن عمر أن كان رد الجحاشة من أن يكون ذلك معلوما لا وشك *

(وثانيها) أنه لو كان نجسا فوجب النضر من النجاسة ليس من لأموال اليتيم قد انكره في الثياب طائفة من التابعين وغيرهم فمن أين يعلمه أوائله *

(وثالثها) أن هذا لو كان مستقيما بين صرنا في الصحابة يجب أن يعلمه أوائله لا أنهم حديثو العهد بالجاهلية والكمرة فقد كانوا يجهلون أوصاف الصلوات وعددها وأوقاتها وكذلك غيرها من الشرائع الظاهرة عنهم بشرط حتى في أمر حتى أولى وأحرى لأسبابا والقوم لا تعلموا في الدين أدنى تفقه ولذلك ارتدوا ولم يحافظوا أهل العلم والحكمة بل حينئذ سلموا وأصروا لاستيفان أمرهم بأبدوة فبليت شعري من أين لهم العلم بهذا الأمر الخبي *

(ورابعها) أن النبي صلى الله عليه وسلم يمكن في تعليمه ورشاده وإكلا للتعليم في غيره بل بين الكل وحده ما يحتاج إليه وذلك معلوم من حسن المعرفة بأحسن المصيبة *

(وخامسها) أنه ليس العلم بنجاسة هذه لأروث أبي من العلم بنجاسة قول الإنسان لدى قد علمه المداري في حياطن وحدودهم ثم قد حذر منه للمهاجرين والانصار الذين أتوا للمسلم والايمن فصار لأعرب الحفاة أعلم بالأمور الخفية من المهاجرين ولا صار بالأمور الظاهرة فهذا كما ترى *

(وسادسها) أنه فرق بين الأول ولأنا وأخرجهما محرما وحدا والقرن بين الشيتين لم يوجب استواءهم فلا بد أن يورث شبهة فلو لم يكن البيان وحدا لكاتب لمقارنة بينه وبين الظاهر موحدة للتمييز بينهما أن كان لتمييز حقه ومن الحديث دلالة أخرى فيها تنازع وهو أنه يباح لهم شرها ولو كانت محرمة بحجة لم يباح لهم شرها ولست أعلم بخبر في جوار التدوي أبو الحسن كما جازت السنة أنكم احتموا في تخرجه من حقه فبين هو أنها مباحة على الإطلاق للتدوي وغير التدوي - وقيل بل هي محرمة وإنما إباحها للتدوي - وقيل هي مع ذلك نجسة ولا يستدل بهذا لوجه يحتاج إلى ذكر آخر وهو أن التدوي بمحرمان النجسة محرم والدليل عليه من وجوه *

(أحدها) أن الأدلة الدالة على التحريم مثل قوله (حرمت عليكم الميتة) و«كل ذي ناب من السباع حرام» و«أما الخمر والميسر» عامة في حال التدوي وغير التدوي فمن فرق بينهما فقد فرق بين ما جمع الله فيه وحصل الصوم وذلك غير جائز (وقيل) فقد أحبا بمصروره

والتداوى مضطر فتباح له أو لا فيس إباحتها للمريض على إباحتها للجائع بجمع الحاجة إليها - وإذا دلت أن المرض يسقط الفرض من القيام في الصلاة والصيام في شهر رمضان والانتقال من الطهارة بالماء إلى الطهارة بالصعيد فكذلك يباح المحارم لأن الفرض والمحارم من ودواحد يؤيد ذلك أن المحرمات من خديعة ولباس مثل الذهب والحرير قد جاءت السنة بأربعة اتحاد الأئمة من الذهب ورفض الأسنان به ورفض التزيين وجب الدخول في لباس الحرير من حكمة كانت معها قدمت هذه الأصول الكثيرة على ناهية المحظورات حين الاحتياج والافتقار إليها (فت) ما ناهى بالضرورة حق وليس التداوى بضرورة بوجوه (أحدها) أن كثير من المرضى أو كثير المرضى يشفون بلا مداوى لاسيما في أهل الورد والقرى والسالكين في بؤحي لأرض شمسهم لله عما حقق وروى من القوي المطبوعة في يدهم أراقة ممرض وفيما يسره غم من نوع حركة وعمل أو دعوة مستجابه وروية ناهية وقوه للفت وحسن التوكل على غير ذلك من لاسباب الكثيرة غير الدوا وما لا كل هو ضروري ولا يحمل الله أمدان الخوف تقوه لا بالمداء فلم يكن يأكل لما قدمت بهذا أن التداوى ليس من الضرورة في شيء .

(وثانيها) أن لا كل عدالة ضرورة وحب من مبروق من مضطر إلى المنة فم كل فوات دخل النار والندوى غير وحب ومن دافع عنه حصته السنة في المرأة السوداء التي حيرها الذي صلى الله عليه وسلم من الصبر على الداء ودخول الجنة ومن لداء بالما فيه فاحتارت الداء والجنة ولو كان دفع المرض وحالة يكر للتخير وموسع كدفع الخوف وفي دعائه لاني ما حى وفي اختياره لمجى لأهل قاء وفي دعائه عنه ماته باطن والهاعون وفي تنبيه عن الفرار من الطاعون وحصته حال من الله المسكين الصابر على الداء حين يتعاضو لأسباب لدقمة مثل يوب عنه السلام وغيره وحصته حال السلف الصالح فإن أنكر الصديق رضى الله عنه حين قال له ألا ندعو لك الطبيب من قدر أني هو شاع لك قال في فعل لما تريد ومن هذا ونحوه بروى عن الربيع بن حاتم المحدث الميب الذي هو فصل الكوفيين أو كاهلهم وعمر بن عبد العزيز الخليفة الرشيد الهادي المهدي وحق كثير لا يحصون عدد . ولست أعلم سالها وجب التداوى وإنما كان كثير من أهل العصور والمعرفة بفصل تركه تفصلا وحينئذ حذر الله ورضى به وتسلما

له وهذا المنصوص عن أحمد وإن كان من صحابه من يوحه ومهم من يستنحه ويرحمه
كطريقة كثير من السلف منهم كما حاطه الله من لأسباب وجعه من سنته في عبادته
(وثالثها) أن لدواء لا يستيف بل وفي كثير من الأمراض لا يصح دفعه بمرض أدل
صرد ذلك لم يجب أحد بخلاف دفع الطعام للمعدة وسواء في مسه من يحكي سنة الله في
عباده وخلقه *

(وربما) أن المرض يكون له ذوقه شتى فادع ما يدفع باعتم تنقل في حلال وحلال
لا يكون له في حلال شيء ودواء ولدى أول لدواء السهل دواء الموت ولا يجوز
أن يكون أدوية لأدواء في القسم تحرره وهو سبحانه لرؤف لرحم وفي هذا لاشارة
الحديث المروي أن الله لا يحمل شيء متى ما حرم عليه خلاف لمسة فانها وإن بدعت في
صعاب اتفق إلا أن لحيت المباح عند فقد غيره فان صوّرت مثل هذا في لدواء فذلك صورة
بادرة لأن المرض نادر من طوع كثير ومن لدواء المعين وعدم غيره نادر فلا يتنقص هذا
على أن في الأوجه السالفة على *

(وخامسها) وفيه فقه الداء أن لقنه في حمل حلقه مقربين إلى الطعام والعدا لا تدفع
معاينهم ومسميهم إلا نوع الطعام وصفه فقد هذا وعلم النوع الكاشف للمعدة المرز
بالمخضعة وما المرض فيه يريه أنواع كثيرة من لأسباب صهرة وباصة روحانية وجسمانية
فلم يتعين لدواء صريلا نعم لدواء وسواء تنوع من أنواع لأقسام في إزاله لداء المعين ثم
ذلك النوع المعين ينحى على أكثر الناس بل على عاينهم دركه ومعرفة الخاصة المزلون مهم
هذا الفن أو لا فباء والمقول يكون لرحم مهم قد تنوع كثير من عمره في معرفته ذلك
ثم ينحى عليه نوع المرض وحقيقته وينحى عليه دوائه وشعوره ففازت لأسباب المريضة بالمرض
لأسباب المريضة فالمخضعة في هذه الحقائق البينة وغيرها وكذلك ففازت أحكامها كما ذكرنا
وبهذا ظهر الجواب عن لاقية المدكورة والنقول الجامع فيما يسقط ويباح للحاجة
والضرورة ما حصر في الآن * ماسقوط ما يسقط من القيام والصيام والاعتسال ولأن مسعة
ذلك مستقيمة بخلاف الدوى وأيضا فان ترك الدواء به أبسر من فعل المهي عنه من
الذي صني الله عليه وسلم في سبيلك عن شيء ما حنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم

فانظر كيف أوجب الاجتناب عن كل مهي عنه وفرق في الأمور به بين المستطاع وغيره
وهذا يكاد يكون دليلا مستقلا في المسئلة (ونضا) فإن الواحات من القيام والحمة والحج
تسقط أنواع من المشقة التي لا تصلح لاستباحة شيء من المحظورات وهذا بين بداهة *

(واما الحلية) فمما يبيع الذهب للأف ودرنط لاسان لانه صطرار وهو يسد الحاجة يقينا كالاكل
في المحصة (واما لبس الحرير) بحكمة والحرب ان سميت فان الحرير ولذهب ليسا محرمين
على الاطلاق فهما قد أبيحا لاحد صبي المكافين وأبيع للصنف لا آخر بمعضها وأبيع التجارة
فيهما وإهداؤهما للمشركين فعلم بهما أبيحا لمطلق الحاجة والحاجة لي التداوي أقوى
من الحاجة ^(١) تزين النساء بخلاف المحرمات من الجاسات وأبيع أيضا لحصول
المصلحة بذلك في غالب الامر ثم الفرق بين الحرير والطعام فان باب الطعام يخاف باب اللباس
لان تأثير الطعام في لا بد ان أشد من تأثير اللباس على ما قد مضى والمحرم من الطعام لا يباح
الا للضرورة التي هي لمسه والمحصة والمحرم من اللباس يباح للضرورة وللحاجة أيضا هكذا
جاءت السنة ولا جمع بين ما عرق الله بينه والعرق بين الضرورات والمخاضات معلوم في كثير
من الشرعيات وقد حصل الجواب عن كل ما يمارس به في هذه المسئلة *

(الوجه الثاني) أخرج مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن حجر
أبتدوى بها فقال لها داء وليست بدواء وقد نص في منع من التداوي بالحجر رد على من
أباحه وسائر المحرمات مثلاً قياساً خلافاً لمن فرق بينهما وقياس المحرم من الطعام شبه من
المراب بالغرب بل المحرم قد كانت مباحة في بعض أيام الاسلام وقد أباح بعض المسلمين من
نوعها الشرب دون الاسكار والميتة ولهم بخلاف ذلك (ون قيد) الحجر قد أحبر النبي صلى الله
عليه وسلم أنها داء وليست بدواء فلا يجوز أن يقال هي دواء بخلاف غيرها وأيضاً في مباحة
التداوي بها جازة اصطفاً واعتصارها وذلك داع إلى شربها ولذلك حثت بالحد في
دون غيرها من المطاعم نظيفة لغوة محبة لانفسها أقول أما قولك لا يجوز أن يقال
هي دواء فهو حق وكذلك القول في سائر المحرمات على ما دل عليه الحديث الصحيح ان الله
لم يجعل شفاءكم في حرم ثم ماذا تريد بهدأتريد أن الله لم يخلق فيها قوة طبيعة من

السحونة وغيرها . جرت العادة في الكفار والمساكين أنه يدفع فيها بمص الأدوية الباردة^(١) كسائر القوى والطائع التي أودعها جميع لأدوية من الأجسام أم تريد شيئا آخر فإن ردت لأول فهو باطل . مقتضى التجربة التي توصلت عليها الامم وحررت عند كثير من الناس محرم الضروريات بل هو رد لما يشاهد وبما ينشأ من تدبير الله رد القرآن لقوله تعالى (فيهما اثم كبير ومنافع للناس) ولعل هذا في تحريمه من جميع المعالجات لما عرفت من طيب الايدان - ون أوردت من النبي صلى الله عليه وسلم أخر سها د ، للمعوس والملوب والعقول وهي أم الحباث والفس . والقلب هو الملك المطلوب صلاحه وكما له وتعد الدين آلة له وهو تابع له مطيع له طاعة ملائكة ربها فإذا أصبح القلب صالح الدين كله - ود فسد الدين كله فالخمر هي داء ومرص للقلب مفسد له مضطجع لا فصل حوصه الذي هو العقل والعلم وإذا فسد القلب فسد الدين كله كما جاءت به السنة فتصير داء ليدن من هـد لوجه بوسطه كونها داء للقلب وكذلك جميع الاموال معصومة والمسروقة فانه داء صريح عليها البدن ونبت وسمن السك يفسد عليها القلب فيفسد البدن بفساده (واما المصلحة) التي فيها فاتها منفعة للبدن فقط ونفعها متاع قليل فهي ون صبحت شيئا يسيرا هي في حسب ما تفسده كلا إصلاح . وهـد بمية ممبي قوله تعالى (فيهما اثم كبير ومنافع للناس ونعمها أكبر من نعمها) فهذا لعمرى شأن جميع التحرمات فان فيها من القوة الحبيثة التي تؤثر في القلب ثم الدين في الدنيا ولا حرة ما يرى على ما فيها من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة على أنما ون لم نعلم حجة المصلحة في المحرمات فاما نقطع أن فيها من المفسد ما يرى على ما نصه من لمصالح فافهم هذا فان به يظهر فقه لمسئلة وسرها (واما) فضاؤه الي اعتصارها فليس شيء لانه يمكن أخذها من أهل الكتاب على انه يحرم اعتصارها ونما القول اذا كانت موجودة أن هذا مستفص ما فناء لحرق بها ودفع العصة اد لم يوجد غيرها (واما) اختصاصها بالحد فان الحسن البصري يوجب الحد في لينة بض ولدم ولحم الخنزير لكن الفرق في النفوس د عيا طعيا وبعثا اذ ديا لي تحريم صب رادع شرعي وزاجر دينوي ايضا ليتقابلا ويكون مدعاة الى فنة شربها وليس كذلك غيرهما مما ليس في النفوس اليه كثير ميل ولا عظيم طلب *

(الوجه الثالث) ما روى حسان بن محارق عن غت ثم سمة شكت بنت لي فسدت لها في كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يفي فقال ما هذا فسمت ان بنتي اشتكت فسد ما هذا فقال ان الله لم يجعل شفاهكم في حرم . رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه وفي رواية ان الله لم يجعل شفاهكم فيما حرم عليكم وصححه بعض الحفاظ وهذا الحديث نص في المسئلة (الوجه الرابع) ما روه ثور ودودي السنين ان رجلا وصف له صفعدها في دواء

فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الصفعده وقال ان عقوبتها تدفع هذا حيون محرم ولم يحل للتداوي وهو نص في المسئلة وأما تحريم الصفعده أحف من تحريم الحائض غيرها فله أكثر ما قيل فيها ان عقوبتها تدفع فسادك وحبر ر والبيئة وغير ذلك . وهذا كله بين لك استحقاقه لطيب الطب وقصصاته وحرته بحري لرفق بالمرض وتطبيب فيه ولهذا قال الصادق لمصدق لرحم الله له نصيب قل أنت رقيق والله الطيب

(الوجه الخامس) ما روى بضافي سمة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لدواء الحائض وهو نص جامع مانع وهو صورة الفتوى في المسئلة

(الوجه السادس) الحديث المرفوع ما نلت وما ركبت ان شربت ترياقا او تعلقت تيممة . قلت اشعر من عسى مع ما روى من كرهته من كرهه الذي من السلف الى انه لم يقابل ذلك نص عام ولا خاص يبلغ دروة الطلب وسواء المقصد في هذا الموضع ولولا اني كنت هذا من جعلني لاستقصيت القول على وجهه بخطي ما دق وحل والله الهادي الى سواء السبيل (لداين الثالث) وهو في الحقيقة ربيع حدث الصحيح لدى حرجه مسلم وبيره من

حديث جابر بن سمرة وعيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في صر بص الغنم فقال صلوا فيها فها بركة - وسئل عن الصلاة في مبارك لابل فقال لا تصلوا فيها فها خلقت من الشياطين . ووجه الحجة من وجهين (أحدهما) انه أطلق لاذن بالصلاة ولم يشترط حاله لا في من ملاستها والموضع موضع حاجه الى البان فلو احتاج لبنه وقد مضى تقرير هذا . وهذا شبيه بقول الشافعي ترك الاستعصال في حكاية الحل . مع قيام الاحتمال . ينزل منزلة العموم في المبال . فانه ترك استعصال السائل هناك حاشا يحول بك وبين

تعارها مع ظهور لاختلاف ليس مع قيامه فقط وأطلق الادب بل هـد أوكد من ذلك لان
 الحاجة هنا الى اليقين أمس وأوكـد (واوجه الثاني) بها لو كانت محسة كأرواث لآدميين
 لكات الصلاة فيها إما محرمة كالخشوش والكف ومكرهة كرهية شديدة لانه مظنة
 لأختات ولا نحس فاما أن يستحب الصلاة فيها وبسمها بركة ويكون شأنها شأن
 خشوش وقربا من ذلك فهو جمع بين المتدين المتصدين وحاشا لرسول صلى الله عليه وسلم
 من ذلك • ويؤيده ما روى أن ماموسي صلى في مارك انعم وأشار لي البرية وقال ههنا وتم
 -وا- وهو صاحب الفقه العظم سبريل عدهم لبأويل موتى بين مح لا نمار وبين ما خلا
 عنها فكيف يجمع هذا القول بجاستها وأما سبه عن الصلاة في مارك لابل فليست
 تختص به دون المقر والعلم والطاء وحال ذو كان السب بجاسة الول السكال تعريفا بين
 المتماثلين وهو محتج بقينا •

(للدليل الرابع) وهو في الحليفة سبع مائت واستعاض من أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صاف على رحته ودخل المسجد الحرام لدى فضله لله على جميع شعاع لارض
 وركها حتى صاف بها اسوعا وكذلك ذه لاء سلة ن تطوف رابكة ومعلوم به ليس مع
 الدواب من الغفل ما تمنع به من تويث المسجد المأمور تطهيره للطائمين والمأكفين والركع
 السجود فلو كانت أبوابها نجسة لكان فيه تعريض المسجد الحرم للنجس مع أن الضرورة
 مادت الى ذلك وما الحاجة دعت له ولهمد متسكرون من يرى نجسها إدخال الدواب
 المسجد الحرم وحسبك نقول بطلاء رده في وجه السنة التي لا رب فيها •

(للدليل الخامس) وهو الثامن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم نه قال فاما ما نكل
 لجه فلا بأس ببوله وهذا ترجمة المسئلة لأن الحديث قد حثف فيه قولاً ورداً فقل أبو بكر
 عبد الرحمن بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وهل غيره هو موقوف على جابر قال كان الاول
 ولا ريب فيه ون كان الثاني هو قول صاحب وقد جاء مثله عن غيره من الصحابة في موسى
 لاشعري وغيره فينتهي على أن قول الصحابة ولي من قول من بعدهم وحق أن يقع -وان عم
 انه اشترى في سائرهم ولم ينكروه فصار إجماعا سكوتيا •

(للدليل السادس) وهو التاسع الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن مسعود أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان ساجدا عند الكعبة فأرسلت قريش عقبة بن أبي معيط الى قوم
قد حجروا حوزور لهم شاء امرئها وسلاها فوضعهما على صخر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو ساجد ولم يصرف حتى قضى صلاته بعد ايضا في ان ذلك القرث والسلي م
يقطع الصلاة ولا يتكرر حمله فيما أرى لا على أحد وحوه ثلاثة إما أن يقال هو منسوخ
وعنى بالسح أن هذا الحكم مرتفع وإن لم يكن قد ثبت بخطاب لانه كان عكة وهذا ضميم
جد لان النسخ لا يفسر اليه لا يبين وإنما نالظن فلا يثبت السح وأيضا فاما علما
أن اجتناب النجاسة كان غير واجب ثم صار واجبا لاسيما من يحتج على اجتناب النجاسة بقوله
تعالى (وثابت طهر) وسوره البقرة في قول المزل فيكون فرض التطهير من النجاسات على قول
هو لا من قول المرتضى هذا - وإما أن يقال هذا دليل على حوزور حمل النجاسة في الصلاة
وعامة من يخاف في هذه المسئلة لا يقول بهذا القول فيدريهم ترك الحديث ثم هذا قول ضعيف
لخلافه لاحداث الصحاح في دم لحبس وغيره من الاحاديث ثم انهم لا يعمهم يحتلهمون انه
مكروه وان إعادة الصلاة منه أولى من هذا الذي لا يثبت الا أن يقال القرث والسلي ليس بنجس
وما هو طاهر لانه قرث ما يؤكل لحمه وهذا هو الوجه ان شاء الله تعالى لكثرة القائلين به
وطهور الدلائل عليه وبطول اوجبه لاولين بوجبه ثم هذا (قال قل) فيه السلي وقد يكون
فيه دم (قلنا) يجوز أن يكون دما يسير بل الصاهر به سير ولدم اليسير معفو عن حمله في الصلاة
(من قيل) فالسلي ثم من دبيعة لم يكن وذلك نجس وذلك باتفاق (قلنا) لا يسلم انه قد كان حرم
حينئذ ذبح بشر كين بل " ولما قطع به ثبانا لم تكن حرمت حينئذ فان الصحابة الذين
أسلموا لم يسل ثم كانوا يحسبون ذبح قومهم وكذلك الذي صلى لله عليه وسلم لم يسل عنه انه كان
يجتنب الاما دبح للأصنام أما ما دبحه قومهم في دورهم لم يكن يتحبه ولو كان تحريم ذبائح المشركين
قد وقع في صدر الاسلام لكان في ذلك من الاشعة على النصارى القليل الذين أسلموا مالا قبل لهم به
فان عامة أهل البلد مشركون وهم لا يتمكنون ان يأكلوا ويشربوا الا من طعامهم وحزهم وفي وائهم
لقتهم وضعفهم وقصرهم ثم لاصل عدم التحريم حينئذ في ادعاء احتاج الى دليل
(لدليل السامع) وهو لما شرع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الاستجمار بالمعظم

والعر وقال انه رد اخوكم من الجن - وفي لفظ من فسألوني الطعام لهم ولدوا بهم فقلت لكم كل
عظم ذكر اسم الله عليه أو ما يكون لحما وكل مرة عاتلوا بك قال لي صلى الله عليه وسلم فلا
تستجوابهم فانهما زادوا خواتمك من الجن فوجه لدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم هي أن يستجيب
بالعظم والعر لذي هو رد حو نامن الجن وعلم دواهم ومعلوم انه تمنى عن ذلك لئلا يذهب
عليهم ولهذا استنبط لهماء من هذه انه لا يحور الاستنجاء بزاد الاسم ثم به قد استفاض
نهي في ذلك والتعيط حتى قال من تقلد وتر أو استنجى بعظم ورجع فان محمد آمله ربي (١)
ومعلوم انه لو كان العر في نفسه نجسا لم يكن الاستنجاء به يجزه ولم يكن فرق بين العر المستنجى
به والعر لذي لا يستنجى به وهذا جمع بين ما فرقت السنة به . ثم ان العر لو كان نجسا لم يصلح
أن يكون علما لقوم مؤمنين فانها تصير بذلك حلاله ولو حاز أن تصير حلاله لجاز أن تعلم رجيع
الاسم ورجع الدواب ولا فرق حينئذ ولانه لما جعل الرد لهم ما فصل عن الاسم ولدوا بهم ما
فصل عن دواب الاسم من العر شرط في طعامهم كل عظم ذكر اسم الله عليه فلا بد أن بشرط في
علم دواهم نحو ذلك وهو الطهارة وهذا يبين لك أن قوله في حديث من مسعود لما أنه يحجرين
ورثة فقال سار كس نما كان لكونه رثة آدمي ونحوه . على انها قضية عين فيحتمل أن تكون
رثة ما يؤكل لحمه ورثة ما لا يؤكل لحمه فلا يميز الصنفين ولا يحور القطع بانها مما يؤكل لحمه
مع أن لفظ الر كس لا يدل على النجاسة لأن الر كس هو المر كوس أي الردود وهو معنى الرجيع
ومعلوم أن الاستنجاء بالرجيع لا يجوز بحال إما لنجاسته وما لكونه علم دواب نحو اناء من الجن
(الوجه الثامن) وهو الحادى عشر أن هذه الاعيان لو كانت نجسة لبه النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يدينه فليست نجسة وذلك لأن هذه الاعيان تكثر ملائسة الناس لها ومباشرهم لكثير
منها خصوصا الامة التي تمت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لابل والقم غالب أمو لهم
ولا يزالون يباشروها ويباشرون أما كسها في مقامهم وسفرهم مع كثرة الاحتكاك فيهم حتى ان
عمر رضي الله عنه كان يامر بذلك تعددوا وخشوشنو ومشوا حقة وتعلوا ومحالب الابلان
كثيرا ما يقع فيها من النجاسة وليس يتلأثم بها باقل من ولوغ الكلب في أوامهم ولو كانت نجسة
يجب غسل الثياب والامدان والاواني منها وعدم مخالطتها وعنق من الصلاة مع ذلك ويجب تطهير

(١) في نسخة ربي آمله (١) كه ملائسين والصواب من معارفه ووجهه مصححه

الأرض مما فيه ذلك د صي فيها والصلاة فيها تكثر في أسفارهم وفي مرح عمامهم ويحرم شرب نبيذ لدى يقع فيه بعرها وتصل يد د أصابها البول وأرطوبته العر إلى غير ذلك من أحكام الجاسة له يجب زيبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بيد المحصن به معرفة الحكم - ولو بين ذلك نقل جميعه وبصه من الشريعة وعادة القوم توجب مثل ذلك فيما يقل ذلك علم أنه لا يبين لهم نجاستها وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها من جهة نقرره لهم على مباشرتها وعدم الإي على والتعريف دليل لا بدحة ومن وجه أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب ولا تحال الأمانة فيه على لارنى لانه من الأصول لامن الفروع ومن جهة أن ما سكت الله عنه هو مما عفا عنه لاسيما إذا وصل بهذا الوجه -

(أوجه التاسع) وهو اثني عشر وهو من الصحابة والتابعين وعامة السلف قد تلى الناس في زعمهم بأصناف ما اتوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك عامل في كثرة وقوع الحوادث بالنسبة لهذه المسئلة ثم المنقول عنهم أحد شيئين إما القول بطهارة أو عدم الحكم بالجاسة مثل ما ذكرناه عن أبي موسى وثس وعبد الله بن معمر أنه كان يصلي وعلى رجله ثوب السرقين - وهذا قد عاب أكار أصحابه بالمرق وعن عبد بن عمر قال قال لي عما تفر في مسجدى وهذا قد عاب كبار أصحابه بالطحاز وعن إبراهيم النخعي فبمن يصلي وقد أصابه لسرقين قال لا بأس وعن أبي جعفر النضر ووقع مولى بن عمر "أصاب عمامته بول نمر" فقالا جميعا لا بأس - وسألهما جعفر الصادق وهو شبه لديد على أنه روى عن بن عمر في ذلك من نفس ما ضعيف وعلى سبيل الاستحباب والتطيف فإن نافعا لا يكاد يخفى عليه طريقة ابن عمر في ذلك ولا يكاد يحاميه وأما ثور عن السلف في ذلك كثير - وقد نقل عن بعضهم نفاذ ننت فبست صريحة بحاسة محل النزاع مثل ما روى عن الحسن أنه قال لول كله يغسل وقد روى عنه أنه قال لا بأس بأبول لعم فعم به رد بول لانسال لذكر والاثني وانكير وصعبر وكذلك ما روى عن أبي الشعثاء به قال لا بول ككاه نجس فله به أرد ذلك نشت عنه وقد ذكره عن ابن المنذر وغيره أنه يعرف عن أحمد من لانس القول بنجاستها ومن المأموم لدى لاشك فيه أن هذا جماع على عدم الجاسة بل مقتضاه أن التحجيس من الأقوال المحدثه فيكون مردود

بالدلة لدله على بطلان حدوث لاسب معله محدثه مخالفة دعويه الصدر لاول ومن المعلوم أن
لاعيان الموجودة في زمانهم ومكانهم ذمكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة الى بيان
ذلك كان تحريمها وتنجيسها من بعدهم بمرية ن تمسكوا عن بيان افعال يحتاج الى بيان وجوبها
وكان ثابتا في حق من بعدهم فيوجبها . ومنى قام الغرض للتحريم و لو حوب ولم يدكروا
وجوبها ولا تحريمها كان إجماعا منهم على عدم اعتماد لو حوب والتحريم وهو المطلوب . وهذه
الطريقة معتمدة في كثير من الاحكام وهي اصل عظيم ينبغي للفتية أن يتأملها ولا يعمل عن
عورها ^(١) لكن لا يسر لا بعده ظهور الخلاف في الصدر لاول من كان فيه خلاف بمحقق نطات
هذه الطريقة والحق الحق ن يتبع .

في الوضوء المباشر وهو الثالث عشر في الحقيقة . انه بعد بقيان أن لو حوب من الشعر
والريضة ولدرة ونحوها كانت رزع في مزرع المدينة على عبد الله صلى الله عليه وسلم وأهل
بته ويعلم أن الدواب د دست ولا بد أن تروث وتول ولو كان ذلك ينقض الحبوب طرمت
مطلقا أو لوجب تنجيسها وقد أسلمت لحجر ولبنين وحيد وسائر حرث العرب على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ووثق أنهم سمعته وعنده يأخذون عشور حومهم من الخنطة
وعبرها وكانت سمرا الشام تحلب الى المدينة ويأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم
والأموئون على عهده . وعامل أهل حيدر شطر ما يخرج منها من تمر ورزع وكان يعطى المرأة
من نسائه ثمانين وست شعير من غلة خيبر وكل هذه تداس بالدواب التي تروث وتول
علمنا انه لو كانت سجن بذلك اكان ن واجب على أقل الاحوال تطهير الحوب وغسله ومعلوم أنه
صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ولا فعل على عهده فعليه صلى الله عليه وسلم أن يحكم بنجاستها .

ولا يقال هو لا يتيقن أن ذلك الحب الذي كله مما صابه البول ولا يصل الطهارة لانا نقول
فصاحب الحب قد يتيقن نجاسة بعض حبه وشبهه عليه الطاهر بالجنس فلا يحل له استعمال
الجميع بل لو احت تطهير الجميع كما د علم نجاسة بعض البدن او الثوب او الارض وخفى عليه
مكان النجاسة غسل ما يتيقن به غسلها وهو لا يأمر بذلك . ثم اشتد الطاهر بالجنس نوع
من شدة الطهارة الحلال بالحرام فكيف يح أحداهما من غير تحرر فان القاش ما أن يقول

(١) كما بالاصلين ولعله عن عودها في معوده . مصححه

يحرم الجميع وبما كثره ما يقول "بالبحري فما لا كل من أحدهما إلا تحريم فلا أعرف أحد
جوره وما يستمسك" بالأصل مع نفي النجاسة * ولا يحصى عن هذا الدليل إلا إلى أحد
أمرين - إما أن يقال بطهارة هذه الآيات ولا يوثق - وإن يقال عني عنها في هذا الموضع
للحاجة كما يعنى عن ريق الكلب في بدن الصيد على أحد وجهين وكما يطهر محل الاستنجاء
بالبحر في أحد لوحين إلى غير ذلك من مواضع خدحت فيقال لأصل فيما يستحل جريانه
على وفاق لأصل من دى أن استحلال هذا مخالف للدليل لأجل الحاجة فقد ادعى ما يخالف
الأصل فلا يقبل منه لا بحجة قوية وإيس منه من الحجة ما يوجب أن يحمل هذا مخالفاً للأصل
ولا شك أنه لو كان دليل يوجب حظر لا يمكن أن يستثنى هذا الموضع فاما ما ذكر من العموم
الضيق والقياس الضيق فدلاله هذا الموضع على الطهارة لمطعمة أقوى من دلاله تلك على
النجاسة المطقة على ما تبين عندنا من على أن ثبوت طهارتها والعموم عنها في هذا الموضع أحد
موارد الخلاف فيبقى الحق انتهى به بعد ما عارض به عرق *

ومن جنس هذا (الوجه الحادى عشر) وهو أربع عشر وهو جناس الصحابة والبايعين
ومن بعدهم في كل عصر ومصر على دياس لحبوب من الحنطة وغيرها بالفر ونحوها مع القطع
ببولها ورونها على الحنطة وما يكره ذلك مكر ولم يمسس الحنطة لأجل هذا أحد ولا احترق عن
شئ مما في البيادر لوصول الدول إليه . والعلم بهذا كنه عم صطراوى ما أعمر عليه سؤالا
ولأعمر من يخالف هذا شبهة . وهذا العمل إلى زماننا متصل في جميع البلاد لكن لم ينتج
باجتماع الأعصار التي ظهر فيها هذا الخلاف إلا يقول مخالف . أحلف في هذا وإنما احتجج
بالاجتماع قبل ظهور الخلاف . وهذا لاجتماع من جنس لاجتماع على كونهم كانوا يأكلون
الحنطة ويلبسون الثياب ويسكنون الدار فاما يتيقن أن الأرض كانت تزرع ويتيقن أنهم كانوا
يأكلون ذلك الحب ويقرون على كنه . ويتيقن أن الحب لا يدس إلا بالدواب ويتيقن
أن لا بد أن تول على الصدر الذي يبيأ ما ويطول ديس له وهذه كلها مقدمات يقينية *

(الوجه الثانى عشر) وهو خامس عشر أن الله تعالى قال (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين

(١) قوله ما يقول كذا بالأصل وهو المصوب وبما - يقول بالبحري والله أعلم - مصححه

(٢) كذا بالأصل وهو لا يستمسك ومع عدم نفي النجاسة - مصححه

و (رفع السجود) فأمس بتطهير يده لئلا هو المسجد حرام وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بتطهير المساجد وقال جعلت لي كل أرض صبة مسجدا وظهورا وقال الطواف بالبيت صلاة ومعاوية طعاما من خدمته من ملأ ما ملأه المسجد أحرمه لأمته وعدة بيت الله وأنه لا يراد ذرقه ينزل في المسجد وفي المطاف والمصلي فهو كأنه يحس المسجد بذلك وأوجب تطهير المسجد منه إما بإعداد أحرم وتطهير مسجده ونسفي المسجد ومصحح الصلاة في فصل مساجد وأما وسببها لتجاسة أرضه وهذا كله مما يبره قده يقينا . ولا بد من أحد قواين إما طهارته مطلقا أو الموقوع عنه كافي لدلائل فيه وقد يراجعنا القول بالطهارة المطلقة *

(الدلائل الثالث عشر) وهو في حقيفة السادس عشر مسئلة التشبيه والتوجيه فنقول والله هدى أعلم أن الفرق بين الحيوان لما كُول وغير لما كُول عا فرق بينهما لا فرق في حقيقتها وقد سمى الله هذا صيدا وهذا خبيثا . وسبب الحريم إما إمومة السمعة التي تكون في نفس البهيمة أو كلها يورث نبات بذاتها فتصير أخلاق الناس أخلاق السباع أولا الله أعلم به وإما خبث مطعمها كما يأكل الحيف من الطير ولاها في نفسها مستحثة كالخشرات فقد رأينا طيبا المطعم يؤثر في الخل وخبثه يؤثر في حرمة كما حادت به السنة في لحوم الجلالة ولشها ويضاهيه حرم لطيب لا عندته بالخبيث وكذلك لسبب المني لئلا الحرس ومسمى بالمرقين عند من يقول به وقد رأينا عدم الطعام يؤثر في طهارة البول وحمية نخاسته مثل العنسي الذي يأكل كل الطعام فهذا كله بين أشياء منها أن لا بول قد يخفف شأنها بحسب المطعم كالعنسي وقد ثبت أن المباحات لا تكون مطامعها الاصبه فغير مستكر أن تكون أو باطاهرة لذلك ومنها أن المطعم ذبحت وقد حرم ما أتت منه من لحم وأمن وبض كالجلالة ولزراع السمك وكالطير الذي يأكل الحيف وقد كان فسادا يؤثر في نجس ما توجه له لارد والخل فغير مستكر أن يكون طيبه وحمية يؤثر في تطهير ما يكون في محل آخر محسبا محرما فان الأروث والبول مستحيلة بمحوقه في باطن البهيمة كغيرها من لابين وغيره . ومن هذا ما يوجد في هذه الأروث من مخالفتها غيرها من الأروث في خلق والريح واللون وغير ذلك من الصفات فيكون فرق ما بينها فرق ما بين اللينين واللين^(١) وسبب يظهر خلافا للانسان . يؤكد ذلك ما قد يراه من أن

إلى أثر الغسل فيه ، فهذا يعارض حديث الفرق في معنى رسول الله صلى الله عليه وسلم والغسل
دليل الجحاسة فإن الظاهر لا يظهر . فيصل هذا لا يحالعه لأن العمل للحرص والفرق لليأس
كما جاء مفسرا في رواية لدارقطني أو هذا أحياء وهذا أحياء -- وما العمل فإن الثوب قد
يسيل من الحماط والبصاق والنجاسة استغذرا لا تنجيبا ولهذا قال سعد بن أبي وقاص ومن
عاش أمطه عيك ولو بأية دخرة فإنا هو بمنزلة الحماط والبصاق .

(لذليل الثاني) ما روي الامام أحمد في مسنده باسناد صحيح عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلط انى من ثوبه ليرق لاذخر ثم يصلي فيه ^{١١} ويحتمه من ثوبه يسلط ثم يصلي فيه. وهذا من خصائص المستغفرات لان حكماء النحاسات فان عامة القاطنين بحاسته لا يجوزون مسحه رجليه •

(ل دليل الثالث) ما احتج به بعض وأما عاروه سحق لاررق عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن بن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي يعصيب أثوب فقل إنما هو امرأة عياط والصاق وتما يكيمك أن تمسحه بخرقه وبأذخرة قال الدارقطني لم يرفعه غير سحق لاررق عن شريك (هـ) وهذا لا يقدح لأن سحق بن يوسف الأزرق أحد الأئمة وروى عن سمعان وشريك وغيرهما وحدث عنه أحمد ومن في طيفه وقد أخرج له صاحبها الصحيح فيقل رفته وما يردده في قولنا أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس وقوله محمد بن أبي وقاص ذكر ذلك عنهما الشافعي وغيره في كتبهم - وما رفته إلى النبي صلى الله عليه وسلم منكره مطلق لا أصل له لأن الناس كلهم روه عن شريك موقوفاً ثم شريك ومحمد بن عبد الرحمن وهو بن أبي إيلي ليسافي لم يخط بذلك ولدين هم أعم منهم عطاء مثل بن حريح الذي هو ثبت فيه من القطب وغيره من المكين لم يروه أحد لا موقوفاً وهذا كله دليل على وهم تلك الرواة (فإن قلت) أليس من الأصول المستقرة أن زيادة العدل مقبولة وإن الحكيم لمن رفعه لا من وقف لانه زائد (قلت) هذا عندنا حق مع سكاfoot لمحدثين المحبرين وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيه أو تونا وفيه نظر وأيضاً فاعلم ذلك دالم تصادم لرويت وتصارفاً وأما في تعارضها يسقط رواية لاقل لا ريب وههنا المروي ليس هو مقابلة

(۱) هـ سحر واحد لا عين (۲) كـ لا عين وفي الحارة بعض بحرف أو سطر و بعد عم اه مصححه

يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قلها ثم قلها صاحبه تارة - تارة ذكرها وتارة أخرى وتما هو
حكاية حال وقضية عين في رجل ستفتي على صورة وحروف. ثورة فالباس ذكرها أن المستفتي
بن عباس وهذه الرواية ترفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليست القصيدة إلا واحدة إذ لو تعددت
القضية لما أهل الثقات لاثبت ذلك على ما يعرف من اهتمامهم بمثل ذلك وأبعد فأهل نقد
الحديث والمعرفة به أقدم بذلك وليسوا يشكون في هذه الرواية وهم *

(بداية النعم) في الأصل في لا عين الطهارة فوجب القضاء بطهارته حتى يجتنب
ما يوجب القول بأنه نجس وقد بحثنا وسبرناه فمحمداً لذلك أصلاً فممن كل ما لا يمكن الاحتراز
عن ملاسته معوهة ومعلوم أن النبي يصيب أذن الناس وثيابهم وفرشهم بغير اختيارهم
أكثر مما بلغ لغيرهم وهو طواف الفضلات بل قد تمكن الإنسان من الاحتراز من
المصاق ولحظ المصيب ثيابه ولا يفدر على الاحتراز من ملامسته واختلاطه وهذه المشقة
الظاهرة توجب طهارته ولو كان المفتي للسجيس فثما لا ترى أن الشارع خفف في النجاسة
المعتادة فاحتراز فيها بالخاء مع أن إيجاب الاستبراء عند وجود الماء فهو من إيجاب غسل
الثياب من المني لا سيما في الشتاء في حق الفقير ومن ليس له لا ثوب واحد *

(ول قيل) لذي يدعي على حاسة المني وحوه (أحمدها) رواه عن عمار بن ياسر عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عابس أثوب من البول والماء والمني والتي رواه ابن عدي
وحديث عائشة قد مضى في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح به *

(لوحة الثاني) أنه خارج يوجب طهارته لحث والحديث وكان يجلس كالبول والخص
وذلك لأن إيجاب نجاسة الطهارة دليل على أنه نجس فإن ماطته ونجسته أخف من انتظمه
منه فإذا وجب الانقضاء والاختفاء أولى لا سيما عند من يقول بوجود الاستبراء منه فإن
الاستبراء ماطة ونجاسة ودوجب تنجسته في محرجه ففي غير محرجه أحق وأولى *

(لوحة الثالث) أنه من جنس المدي وكان نجسا كالمدي وذلك لأن المني يخرج عند
مقدمات الشهوة وأنه أصل المدي عند استكمالها وهو يجري في محرجه ويخرج من محرجه
فاد. بجس المخرج فلا ينجس لأصل أولى *

(لوحة الرابع) أنه خارج من اندكر أو خارج من القل فكان نجسا كجميع

الخارج مثل البول والمذي ولودي وذلك لأن الحكم في النجاسة منوط بالخروج . ألا ترى
أن الفصالات الخارجة من أعالي البدن ليست نجسة وفي أسبابه يكون نجسة وإن جميعها
الاستحالة في البدن •

﴿ لوحة الخامسة ﴾ أنه مستحيل عن لده لانه قد قصرته الشهوة ولهذا يخرج عند
لا كثر من الخراج أحر ولهم نجس والنجاسة لا تظهر بالاستحالة عنده •

﴿ لوحة السادسة ﴾ أنه يجري في مجرى البول فيتحس بملاؤه البول فيكون كاللحم في
الظرف النجس فهذه أدلة كلها تدل على نجاسته •

﴿ مقول ﴾ لحوب وعلى لله قصد السبيل • ما حديث عمار بن ياسر فلا أصل له • في
أساده ثابت بن حماد بن لدارقطني ضعف جداً ومن ابن عدي له ما كبير وحديث عائشة
مضى القول فيه •

﴿ وما الوجه الثاني ﴾ فقولهم بوجوب طهارة الخبيث والحدث أما طهارة فمنوع بل الاستحالة
منه مستحب كما يستحب إباحته من اثوب والبدن وقد قيل هو واجب كما قد قيل يجب غسل
لأشيين من المذي وكما يجب غسل أعضاء الوضوء . فما خرج الخارج من الفرج فهذا كله طهارة
وحديث خارج ون • لكن المقصود به إباحته ونجاسته بل سبب آخر كما يغسل منه سائر
البدن • وحصل أن سبب الاستحالة منه ليس هو النجاسة بل سبب آخر فقولهم بوجوب
طهارة الخبيث وصف ممنوع في الفرع فليس عليه عن الفرع للثبوت وليست الطهارات
منحصرة في ذلك كمثل اليد بعد القيام من نوم الليل وغسل الميت ولا غسل المستحقة وغسل
الأشيين وغير ذلك • فهذه الطهارة ن قيل بوجوبها فهي من القسم الثالث فيبطل قياسه على
البول لفساد الوصف الجامع • وما يحبه طهارة الحدث فهو حق لكن طهارة الحدث ليست
أسبابها منحصرة في النجاسات ون الصغرى يجب من لريح احتاجا ويجب بموجب الحاجة من
ملازمة الشهوة ومن مس الفرج ومن لحوم الأبل ومن لردة وغسل الميت وقد كانت يجب
في صدر الإسلام من كل ما غيرته النار وكل هذه الأسباب غير نجسة . وأما الكبري فيجب
بالإصلاح دالقي الختاتين ولا نجاسة ونجب بالولادة التي لادم معها على رأي مختار ولولد
ظاهر ونجب بالموت ولا يقل هو نجس • ونجب بالإسلام عند صفة • فقولهم إنما أوجب

طهارة لحدث أو وجب الاعتدال نجس مستفيض هذه الصور الكثيرة فبطل طرده فان صمو
الى الغلة كونه خارجا تنقض بالريح والولد نقضا قادحا . ثم يقال قواكم خارج وصف طردى
فلا يجوز الاخر فيه . - ثم ان عكسه أيضا بطل ولو وصف عديم التأثير فان مالا يوجب
طهارة لحدث منه شيء كثير نجس كالدن الذي ليس واليسر من القي ، وأيضا في العرق
ان شاء الله تعالى فهدى أوجه ثلاثة أو " وما قولهم التطهير منه أمد من تطهيره فجمع
ما بين منه وبين متباين فان الطهارة من طهارة عن حدث وتطهيره رتبة خست وهما جنسان
مختلفان في الحقيقة والاسباب والاحكام من وجوه كثيرة فان هذه تجب لها المية دون
تلك . وهذه من باب فعل الامور به وتلك من باب جتناب المهي عنه . وهذه مخصوصة
بماء أو انتراب وقد تزل تلك تغير الماء في مواضع بالاعمال وفي موضع على رأى . وهذه
يتعدى حكمها محل . سبها الى جمع الدن وتلك يختص حكمها بمحلها . وهذه نجب في غير محل
السبب وفيه وفي غيره وتلك تجب في محل السبب فقط . وهذه حسية وتلك عقلية . وهذه
خارجية في . كثر مورها على من مقبض المحتارين وتلك مستعمية على سبر القياس . وهذه
وحدة بالاتفاق وفي وجوب لاخرى خلاف . لوم . وهذه لها بدل وفي بدل تلك في
الدن خاصة خلاف صاهر . وسميها فقيس هذه الطهارة على تلك الطهارة كقياس الصلاة
على الحج لان هذه عادة وتلك عبادة مع اختلاف الحقيقةين .

(وأما وجه اثبات) وهو الحاف بالمسئ فقد مع الحكم في لاصد على قول تطهارة
لمدى ولا كثرون سلموه ورفقوا بافتقار الحقيقين من هدى يحقق منه لولد الذي هو أصل
الانسان وذلك بخلافه . لا ترى ن عدم الاماء عيب بنى عليه أحكام كثيرة مشؤها على
انه عص وكثرة الامد ، ربما كانت مرصا و " هو فصلة محضة لا منفعة فيه كاللؤلؤ وان
اشتركا في انهما عن شهوة النكاح فليس لموجب طهارة لمى أنه عن شهوة الباه فقط ان
شيء آخر وان جريانه مجراه فتسلك عليه ان شاء الله تعالى . وأما كونه فرعا فليس كذلك
بل هو بمنزلة الجليس الدفص كالانسان ان أسقطته امرأة قبل كمال خلقه فانه وان كان منه
خلق الانسان فلا يباح به من أحكام الانسان لا ما قل ولو كان فرعا فان الجاسة استغيات

وليس استخبات الفرع بالموجب خت أصبه كما معمول خارجه من لسان ه
 (وَمَا بوجه ربع) فقامه على جمع خارجات بجميع شبر كذا في المحرر منقوص بالهم
 فانه محرج الخدمة والصدق الصهرين والى النجس وكذلك ربح ربح الطاهر والمائظ
 النجس وكذلك لا لب محرج صراط الصدع ولله نجس ونقصه بين ما يعتاد الناس
 من الامور الطبيعية ومن ما يعرض لهم لا لب حادثه قد كرامة معدية اذ قيل: نجاستها
 معتدة وكذلك ربح ويضافه قولهم: لا عذر بمحرجه ولا يقال لا عذر بالمعدن
 والمستحال في حلق في أعلى الدن فظهره وحقق في ستمه فنحس ولمى محرج من بين
 الصاب والتراب بخلاف البول ولودى وهذا شرط لان الية والنجاسة لمحة محرجان
 من النعم لكن لما استحال في معدة كاه عيين ويضافه سوف شري ن شاء الله تعالى ه
 (وَمَا بوجه الخمس) فقوله مستحل عن الله ولا شدة لا يظهر عنه عدم أجوبة
 مستتيرة فاصحة ه

(أحدها) انه منقوض بالآدي وبعضه د بما مستحيلان عنه وبعدمه عن العلقه وهي
 دم ولم يقل أحد بنجاسته وكذلك سائر البهائم لما كره ه

(وثانيها) لا سبب له من ضروره ورووجه يكون محسوبا ولا بد من الدليل على
 نجاسته ولا يفي القياس عليه د ضروره وروجه في حقيقة لا ما يقول بالدليل على طهارته وحده
 (أحدها) ان النجس هو المستفاد المستحدث وهذا الوصف لا يثبت لهذه الاجناس
 لا بعد مفارقتها مواضع خلقها فوصفها بالنجاسة فيها وصف بما لا تنصف به ه

(وثانيها) ان خاصة النجس وجوب نجاسته في الصلاة وهذا مفقود فيها في الدن من
 الدماء وغيرها - ألا ترى ان من صلى حملا دماء مسدود قد دوى دماء تصح صلاته ولش
 قلت عني عنه لمشقة الاحترار قلت ان حمل صدره مشقة لا حترار في المانع منه والرسول
 صلى الله عليه وسلم يطل صهارة طهره مشقة لا حترار حيث يقول: يا ليت بعسة اني من
 الطوائف عليكم والطوائف من قول قد رأيت جنس مشقة في لا حترار مؤثرا في جنس
 الخفيف فان كان الاحتراز من جميع جنس مشقة على من حرمه شيئا بطهارة ون كان من
 بعضه عني عن الصدر المشق وهذا يشق لا حترار من جميع ما في دحل لا بد من فيحكم لبوعه

بالطهارة كالحر وما دونها وهذا وجه ثالث *

﴿ لوجه رابع ﴾ أن الدماء المستخبثة في الأبدن وغيرها هي أحد أركان حيوان التي لا تقوم حياته لا بها حتى سبب سببا فالحكم أن الله يحل أحد أركان عباده من الناس والدواب نوعا نجسا في غاية العدد *

﴿ لوجه خامس ﴾ أن لأصل الطهارة فلا تثبت النجاسة إلا بدليل وليس في هذه الدماء المستخبثة شيء من أدلة النجاسة وخصائصها *

﴿ لوجه السادس ﴾ ما قد رأينا لأعيان تفرق حالها بين ما د كانت في موضع عملها ومنعها وبين ما ذ عارفت ذلك فالحكم المستعمل مادة حاريا في أعضاء المتطهر فهو طهور فدا فصل تميزت حاله والماء في محل النجس ماد م عليه عمله ببق ونظيره ولا يكون ذلك إلا لأنه طاهر مطهر ود فرق بين عمله هو إما نجس أو غير مطهر وهذا مع تغير لأمواه في موارد التطهير بارة بالطهيرات وتارة بالنجاسات قد كانت مخالصة التي هي أشد أسباب التعبير لا تؤثر في محل عملها واتحادها صحت بالحسم المبرر في محل عمله بخلاف الله وتديره فافهم هذا فإنه لباب الفقه *

(لوجه الثالث عن أصل الدليل) أما لو سلمنا أن لدم نجس فإنه قد استحال وتبدل وقولهم لا استحاله لا نظير قلنا من أفتى بهذه الفتوى الطوبى له العريضة المخالفة للإجماع فإن المسلمين أحرموا أن يلحد بدأ الله بفسادها ونحوها حال طهرت وكذلك تحويل لدواب والشجر إلى أقول لاستغراء ذلك كل ما بدأ الله تحويله وتبديله من جسم إلى جسم مثل جعل الحمار حلا والدم ميا والمعة مضعة والحمل الحليث طبا وكذلك يفسد ولها وزرع المستسق بالنجس إذا سقي بدم الطاهر وغير ذلك فإنه يزول حكم النجس ويروى حقيقة النجس واسمه التابع للحقيقة وهذا ضروري لا يمكن المارعة فيه فإن جميع الأجسام المخلوقة في الأرض فإن الله يحولها من حال إلى حال ويبدلها خلقا بعد خلق ولا الثقات إلى مودها وعناصرها وأما ما استحال بسبب كسب الناس كاحراق الزوث حتى يصير رماد ووضع الخنزير في الملاحاة حتى يصير ملحنا فيه خلاف مشهور وللقول بالطهيرات اتجاه وظهور ومشتك من القسم لأول والله الحمد *

(لدلائل الحامس) ن المي مخلف بلع ما يخرج من لد كرفي خفه فيه عيط وتلك رقيقة وفي لونه فانه أبيض شديد الباص - وفي ربحه فيه صب كراتحة الطمع وتلك خبيثة ثم جعله الله أصلا لجميع شئته ووثيقته وعاده الصالحين والانسان المكرم فكيف يكون أصله نجسا ولقد قال ابن عقيل وقد ناظر بعض من يقول بحجسته لرجل هل له ما بذاك وبأل هذا قال أريد أن أجعل أصله طاهر وهو شئ لا أن يكون نجسا . ثم ليس شأنه شأن الفضول من شأن ما هو غذاء ومادة في لادن د هو قوام المسل وهو بالاصول أشبه منه بالعسل .

(لوجه السادس) وفي أحوبة (أحدها) لا سم أنه يجري في مجرى البول فقد قيل أن بينهما جلدة رقيقة وان البول مما يخرج رشحاً وهذا مشهور . وبخلة فلا بد من بيان اتصالهما وبس ذلك معلوماً إلا في ثقب اللد كره وهو طاهر أو ممع عن نجاسته .

(الوجه الثاني) أنه لو جرى في مجرى فلا سم أن البول من ظهوره نجس كما مر تقريره في الدم وهو في لدم أي من مسه في البول لأن ذلك ركن وعضو وهذا فضل .

(الثالث) أنه لو كان نجسا فلا سم أن الماسة في باطن الحيوان موجهة للتجسس كما قد قيل في الاستحالة وهو في الماسة . بين . يؤيد هذا قوله تعالى (من بين فريث ودم لنا خلصا سألنا للشاريين) ولو كانت الماسة في الباطن للفريث مثلاً موجهة للتجسس لتجسس لنا (فان قيل) فعل بينهما حاجز (قيل) لاصل عدمه على أن ذكره في مرض يان ذكر لاقتدار

سحراح صلب من بين حيتين في لا عند ولا يتم الا مع عدم الحاجز والا فهو مع الحاجز صاهر في كمال خلقه سبحانه . وكذلك قوله حالصا والخلوص لا بد أن يكون مع قيام الموحب للشوب وبالجملة تخروج اللين من بين الفريث ولدم شئ يخرج من مجرى البول وقد سلك هذا المسلك من رأي إفحة المتوسم طاهر آلا به كان صاهر . وما حدث نجاسة لوعاء فقل

للقااة في الباطن غير صاهرة . - ومن نجس هذا فرق بينه وبين اللين من اللين بفصل عن التجسس في الباطن أيضاً بخلاف اللين . به لا يمكن فصله من الميتة الا بعد إيراد الصرع وحينئذ يصير في حد ما يلحقه النجاسة . والله يقول لحق وهو يهدي السبيل والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وهذا لدى حصرتني في هذا الوقت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

(المسئلة السابعة عشرة) في تصرفات السكران قد تنازع الناس فيه قديماً وحديث وفيه

(من هذا كذا) وهو . أخذ لأنه منصوص عنهم . انتهى . وحديث أن حكم التكليف جار عليه
 ليس كالمخنون المرفوع عنه القلم ولا النائم وذلك أن القوم مرفوع عن المخنون والسكران معاقب
 كما ذكره الصحابة وليس مأخذ أحود من هذا . وكذلك فإن أحمد ما يوجب فيه حسن من هذا
 وهذا ضعيف أيضا فإنه لا يرد أنه وقت السكر يؤمر ويهيئ فيه ما يصلح من الاعتدال ولا
 بهم الخطاب بل يرد شرع ولا يرد على أنه يؤمر ويهيئ في ذلك الشرع والعقل يهيئ في الخطاب
 من هذا . ولا يرد أنه يؤمر في سكره بعد صحته في حجة السكر هذا لأنه
 حوص في صحته أن لا يشرب حتى يذهب العقل . حدثت في هذا ما يهيئ عنه لم يكن
 . مذخور فيما قبله من سكره كما في سكره لا حول الباطنة . كان سبب السكر مخدور الم
 يكن السكر من مخدور . هذا الذي قلناه قد تضمن في الحدود كما صاحي وهذا قريب وإنما
 كانت على تصرفاته صحته . وقد دعه . وما يؤوله إلى (ولا يقرب الصلاة) يتم سكره فهو
 نهى لهم أن يسكروا سكر يعنون به الصلاة أو نهى لهم عن شرب قرب الصلاة ونهى من يدب
 فيه . وأن يشو . وفي حال السكر ولا يخطأ . ولذا يبين على أنه لا يصح تصرفه وحوه
 (أحدها) حدثت حارث بن سمره . حدثني في صحيح مسلم ما مر النبي صلى الله عليه وسلم
 . به سكره ما عثر من ذلك .

(الثاني) أن عاده كالصلاة لا تصح بالخص ولا بإجماع من نهى عن قرب الصلاة مع
 السكر . حتى يعلم ما يعوله . وسق الإس على هذا . خلاف ما شارب غير السكر . من عاده تصح
 شرطها . وهو ما يوجب الصلاة . لا تصح لأنه لا يوجب . كما دل عليه القرآن وقول كل من
 حدثت عاده . بعد عاده فطال عقوده . وفي أخرى كالأشعة ونحوها . وكما عاده . قد تصح
 عاده من لا يصح تصرفه . انقص عنه كالحسي . والمخدور عليه لسهه .

(الثالث) أن جمع لأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل في لا تميز له ولا عقل
 ليس الكلام في الشارع . سار صلا . كما في الله عليه وسلم . أن في الحسد صفة ذ صحت
 صالح لها سائر الحسد . وذ صحت فسد لها سائر الحسد . لا وهي القلب . فإذا كان القلب قد زال
 عنه . لدى به يكلم . وتعرف فكيف يجوز أن يحمل له . ثم ونهى أو شات مثل ذلك . وهذا
 معلوم . العقل مع تقرير الشارع له .

(الرابع) أن المقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصود كما قال النبي صلى الله عليه وسلم على العمل بالنيات وقد قررت هذه القاعدة في كتاب بيان الدليل . على بطلان التحليل وقررت أن كل لفظ يغير قصد من الحكم لهو وسبق لسان أو عدم عقل فإنه لا يترتب عليه حكم . وما ذ قصد لفظ ولم يقصد معناه كالحازل فهم فيه تفصيل . ولمرادها بالقصد القصد العقلي الذي يختص بالعقل وما القصد الحيواني الذي يكون لكل حيوان فهذا لا بد منه في وجود الأمور لا خيارية من الالاض والافضل وهذا وحده غير كاف في صحة العقود والاقفول فان لم يحون والعسى وغيرها لمهما هذا القصد كما هو للمهاشم ومع هذا فوضوئهم وانفاصهم باصلة مع عدم التمييز لكن العصبي لم يبر والمحنون الذي يميز أحيانا يعتبر قوله حين التمييز .

(الخامس) أن هذا من باب خطاب التوسع ولا جبار لا من باب خطاب التكليف وذلك أن كون السكران معاقبا وغير معاقب ليس له نفع بصحة عقود وفاسدها من العقود ليست من باب المصادات التي يثبت عليها ولا لحايات التي يعاقب عليها بل هي من التصرفات التي يشترك فيها المؤمن والمؤمن والكافر وهي من لزوم وجوب حقوق فدان اليهود وله فاء بها أمر لا يتم معصاة لا دميها إلا بها لا اجتياح نصص الدس إلى نصص في جانب دفع ودفع المضار وانما تصدر عن العقل فمن لم يكن له عقل ولا تمييز لم يكن قد عاهد ولا حلف ولا باع ولا بكح ولا صلق ولا عتق . وضع ذلك أنه معلوم أن قول تحريم خمر كان كلام السكران باطلا بالاتفاق ولما تكلم حمزة بن عبد المطالب رضي الله عنه في سكره قبل التحريم بقوله وهل أنتم لا عبيد لأبي لم يكن مؤجدا عليه . وكذلك لما حلف للحظ من المهاجرين الأوسيين في سورة فن يابها الكافرون من النهي لم يعتب عليه . وكذلك الكفار لو شربوا الخمر وعاهدوا وشربوا لم يلتفت إلى ذلك منهم بالاتفاق ومن سكر سكر لا يعاقب عليه مثل أن يشرب ما لا يضره يسكره ونحو ذلك . فاما من سكر شرب محرم فلا ريب أنه يأنثم بذلك ويستحق من عقوبة لدا ولاخرة ما جابه أمر الله تعالى هذا الفرق ثبات بينه وبين من سكر سكر لا يعذر فيه فاما كون عهده الذي بعاهده لا دميين منعقد يترتب عليه ثمره ويحصل به مقصوده فهذا لا فرق فيه بين سكر المدور وغير المدور لان هذا كما كان الموحب اصحته أن صاحبه فله وهو عاقل مميلا أنه بر وفاجر والشرع لم يجعل السكران بمنزلة الصاحي

أصلاً • هذا آخر ما وجد في هذه المسئلة من الكلام لشيخ الاسلام ان تيمية والله أعلم •
 (المسئلة الثامنة عشرة) سئل أيضا شيخ الاسلام ان تيمية عن جماعة اشتركوا شركة
 لا يبدن بغير رضا بعضهم وعملوا عملاً مجتمعين فيه وعملاً متفرقين فيه هل تصح هذه
 الشركة وما يستحق كل منهم من أجرة ما عمل وهل يجوز لمن لا عمل له ان يأخذ أجرة
 عن عمل غيره بغير رضاه من عمل •

(أجاب) رضى الله عنه شركة لا يبدن التي سارع الفقهاء فيها بوجاهة (أحدهم) ان يشتركا
 فيما يتصلان من العمل في دمهما كاهل الصاعات من الحياطة والجارة والحباكة وبحو ذلك
 لذين تقدر أجزائهم بالعمل لا بالزمان ويسعى لاجير المشترك ويكون العمل في ذمة أحدهم بحيث
 يسرع له ان يقيم غيره ان يعمل ذلك العمل والعمل دين في ذمته كديون الاعيان ليس واحدا
 على عينه كالأجير الخاص هؤلاء يجوز ان يكثر الفقهاء اشتراكهم كاني حبيمة ومالك وأحمد وذات
 عندهم بمنزلة شركة لوجوده وهو ان يشتري أحد الشريكين بجاهه شيئا له وشريكه كما يشترى
 الشريك العمل له وشريكه • • • وهذه الشركة ماها على وكالة فكل من الشريكين
 يتصرف لنفسه بملك وشريكه بالوكالة ولا يجوزها الشافعي بناء على قوله وهو ان مذهبنا ان
 الشركة لا تثبت بالمقدوم • • • يكون الشركة شركة لاملاك خاصة فاد كما يشريكين في مال كان
 فيها عاؤه وعليهما غرمه ولهذا لا يجوز شركة لعان مع اختلاف جنس المالين ولا يجوزها الا مع
 حنط المالين ولا يجمع الربح لا على رمالين • • • والجمهور يخالفونه في هذا ويقولون الشركة نوعان
 شركة أملاك وشركة عقود وشركة العقود أصلا لا تقتصر الى شركة الأملاك كما ان شركة
 الأملاك لا تقتصر الى شركة العقود وان كانا قد يجتمعان • والمصاربة شركة عقود بالاجماع ليست
 شركة أملاك ذالمال لأحدهما والعمل للآخر وكذلك المساءة والمزارة وان كان من الفقهاء
 من يزعم أنها من باب الاجارة ونها خلاف لقباس فالصواب أنها أصل مستقل وهي من باب
 المشاركة لا من باب اجارة خاصة وهي على وفق قياس المشاركات • • • ولا كان معنى الشركة
 على هذا الأصل تازعوا في الشركة في اكتساب المباحات بناء على حوز التوكل فيها يجوز ذلك
 أحمد ومعه أبو حنيفة واحتج أحمد بحديث سعد وعمار وابن مسعود • • • وقد يقال هذه من النوع
 الثاني ان تشاركها فيما يؤجران فيه أبد هما ود بينهما اجارة خاصة في هذه الاجارة قولان مرتبان

والنص لان مذهب في حنيفة وطائفة من أصحاب محمد كاني خطب واقضى في أحد قوليه
وقال هو قياس المذهب على أن شره لا يبدل لا يشترط فيه إيمان بذلك لا شره على
كسب المباح كالاصطيد والاستطاب لانه يجب على أحدهما من العمل الذي وجب على
الأخر شيء وانما كان ذلك تمليه شرهما في شح ما بينهما تراث - أيها ونحو ذلك ومن
حورد قل هو مثل لا شره في كتاب ادعيات لانه يثبت هناك في ذمة أحدهما عمل
ولكن بالشره صار ما يعمه أحدهما عن نفسه وعن شريكه. ككتابهما يشترطه أحدهما من
الأجرة او شرطه من خصه هو له وشريكه والعمل الذي عمل عن نفسه وعن شريكه وهو
القول أصح لا سيما على قول من يجوز شره كل من مع عدم احتياط ما بين ومع اختلاف
الحائزين وقد قل له (وَقَوْلُ بِلَالٍ) ودل على صلى الله عليه وسلم لم يرد عند شروطهم لا
شره أحد حر ما وحره حلالا وضرب قول مالك وهو شره الشهود فقد يقل من
مسألة شره لا يبدل التي تنازع الفقهاء فيها من الشره لانه لا يثبت في ذمة ولا يصح الدوكل فيه
حتى يكون أحد الشرهين متعذرا لنفسه بحكم ذنب وشريكه بحكم كاله والموضع في الشهادة
من باب العمله لانه باب لا حرة الا لزمه على شره في الذمة لانه لا شره بتمتلة من
يقول جماعة. ولى هذا طائفة واكثر عشرة أو ثمانية عشر من عترة من حطمت هذا الثوب
فأكثر عشرة أو ثمانية عشر عدى لا تقوى عشرة من يقدر الجمل وقد علم انهم يعملون
بالجمل مثل حوائج يعملون ما من حر متعذرين على ذنوبهم يستحقون جعل مثلم عند
حضور المذنب في حنيفة ومالك وحمد وعبرهم كما يستحقه الطاح الذي يطاع بالحررة والحر
لدى بحر الأجره والباح الذي يدسح بالحره والقصار لدى بمصر بالحررة وصاحب ثمنه
والسنة والعرف لدى حرات عاتة من يستوفي ثمنه بالاجر فهو لا يستحقون عوض المثل عند
الاصلاق فكذلك في استعمال جماعة من يشهدوا عليه ويكفون خطوطهم شهادة يستحقون الجمل
وهو غير له استعمالهم في نحو ذلك من الأعمال قد قل لهم يستحقون الجمل فيستحقون جعل مثلم
على قدر عملهم فان كانت عملهم ومهم من ذنوبه يستحقون الجمل بالسوا والصواب من هذا لدى
هذا القائل صحيح اذا لم يتقدم منهم شره كذا شره في يكسونه بالشهادة فهو كاشتر كهم
فيما يكسونه بسائر الحالات والاحارث. ثم الحسن في الشهادة قد يكون على عمل في الذمة

وللشاهد أن يقيم مقامه من يشهد له عن غيره، كونه شركة صحيحة عند كل من مول بشركة
لا بد من وهم الجمهور بوحقيقة ومات وحمد وغيرهم وهو الصحيح لدى بدل عليه الكتاب
والسنة ولا عثار لأن يكون العمل على أن يشهد الشاهد بسببه ويكون معه القولان لمقدمان
والصحيح يصاحور لا شريك في ذلك كما هو قول مات في صح القويين لكن ليس لأحد
الشريكين أن يدع العمل وخطب مقسمة لأحرار بل عليه أن يضمن ما وجه العقد فقط وعرفا
وما ذكرهم انصافا على هذه الشركة بغير اختيارهم فهذا ليس من باب الإكراه على المفقود
مير حق لأن الفسقة هم الذين يأذون لهم في لا يترق بالشهادة وحدث موقوف على تمديهم
ليس بمرة الصاع الذين كمنسور بدون دن ولي لا مرد كان للفصاة مرقى ذلك جز
س يكون لهم في التشرية بينهم لا بد من فعود شين فصاعدا ولا بد من شتر كهما في
الشهادة وشهادة لو حد لا تحصل معهود الشهادة وقد كان كدست فأن حب ن برعى في
ذلك موجب العدل بينهم ولا يتمتع حدهم عن عمل هو عليه ولا يخص حدهم شيء من
الرزق الذي وقعت الشركة عليه سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين والله سبحانه أعلم

(المسئلة التاسعة عشرة) - من شيع لاسلام من نعمة رحمه الله تعالى عن تربت البشير
إذا وقعت فيه النجاسة مثل الفرة ونحوها ومات به هل يحس أم لا وإذا قيل يحس فهل
يجوز أن يكافر بغيره حتى يبلغ قلبه لا ود بل يجوز المكاثرة هل باقي الطاهر على النجس
وبالمكس ولا فرق ود بحر المكاثرة وقيل نجاسة هل لهم طريق في لا تنفع به مثل
لا استصباح به وعمله ذ قيل يطهر بالماء لا ود كانت المياه الحسنة البسيرة نظهر بالمكاثرة
هل يطهر سائر المائعات بالمكاثرة بصا أم لا فتوا مأخوذين

(حب) رضى الله عنه أصل هذه المسئلة أن لما مات اد وقعت فيها نجاسة فهل يحس
ون كانت كثيرة قوى الفتيين وتكون كذا ولا تحس مطلق لا بالتعبير أو لا يحس الكثير
لا بالتعبير كما د بملت فتيين معه عن الإمام أحمد ثلاث رويات (أحدها) أنها تحس ولو
مع الكثرة وهو قول الشافعي وغيره (والثانية) أنها كذا سواء كانت مائة أو غير مائة وهو
قول طائفة من السلف وخلص كان مسعود وابن عباس والزهري وأبي ثور وغيرهم نقله
المروزي عن أبي ثور وحكى ذلك عن لأم أحمد وهل أن ثور يشبهه ما ذكر ذلك الحلال

في جامعته عن المروزي وكذا ذكر في حنيفة أن حكم لما أتت عندهم حكم الماء ومذهبهم
في الماء معروف هذا كانت ماسة بحث لا تحرك أحد طرفها بتحريك الطرف الآخر
م يحس عدمه كذا وأما أن تورده يقول «مكس بالمس كاشعني ولقولها كذا» يذكر
قولا في مذهب مالك وقد ذكر صحابه عنه في سير الحديث وقت في الطعام الكثير رواه
وروى عن بن سعيد من الماشية في الحيات في الشام للرب تموت فيها لقارة أن ذلك
لا يصير لرب عال وأيس تربت كذا وعن بن الحشون في تربت وغيره تقع فيه باينة ولم شعير
أوصافه وكان كثير من جس خلاف موتها في فترق بين موتها ووقوعها فيه ومذهب
بن حزم وغيره من أهل المصهر أن الماء لا يحس بوقوع الجاسة فيها إلا السمن د
وقعت فيه فارة كما يقولون أن الماء لا يحس إلا بين فيه من (والثمة) بفرق بين الماء المائي
كحل للمر وغير المائي كحل لغيره ويحس لا من الماء دون الماء وفي جملة العلماء في الماء
ثلاثة قول (أحده) أنها كالماء (والثاني) أنها أولى بعدد السحيس من الماء لأنها طعام وداء
فالأول فيه فساد ولا يشهد أحده للحاجة من الماء ومائة طما من الماء (والثالث) أن الماء أولى
بعدم التحسس منها لأنه صهور وقد استطاع كلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع وذكر
حجة من قال بالسحيس وهم حنجلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم أن كان حامدا فاقوها وما
حولها وكألو سمكها وإن كان ماؤها فلا تقر به روه بودود وغيره وبما صنف هذا الحديث
وصمن البخاري والترمذي وفي حاتم الرري ولد رطبي وغيرهم فيه وشبهه «وأنه عطف فيه
معمري على الزهري»

قال أبو دود في باب في القارة تقع في السمن في مسدد بن سعيد في الزهري عن أبيه
لله بن عبد الله عن بن عباس عن ميمونة بن فارة وقعت في سمن فاحترق النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أقوها وما حولها وكألوها وفي قول في حديث أحمد بن محمد بن علي ولفظ السحيس
قالا لما عد زرارة قال سمعنا عن الزهري عن المسند عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك وقعت الصدوق السمن وإن كان حامدا فاقوها وما حولها وإن كان ماؤها فلا
تقر به قال الحسن بن علي بن زياد حدث به معمري عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن

عاس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال أبو دود) ثنا أحمد بن صالح قال ثنا عبد الرزق
قال ثنا عبد الرحمن بن يوزويه عن معمر عن زهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة
عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث زهري عن سميد بن المسيب *
وقال أبو عيسى الترمذي في حاشيته * **باب ما رواه في القارة موت في السمن ***

حدثنا سميد بن عبد الرحمن و يوزويه لا حدثنا - معمر عن زهري عن عبد الله بن عبد الله عن
ابن عباس عن ميمونة أن فارة وقعت في سمن فمات عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال
نقوها وما حولها وكالوه (قال أبو عيسى) هذا حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث عن
زهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل وم يذكر
فيه عن ميمونة وحديث ابن عباس عن ميمونة صحيح وروى معمر عن زهري عن سميد بن المسيب
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ (قال سميت محمد بن سميل
يقول حديث معمر عن زهري عن سميد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في
هذا خطأ (قال) والصحيح حديث زهري عن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة (قلت) وحديث
معمر هذا لدى خطاه البخاري وقال الترمذي إنه غير محفوظ هو الذي قال فيه إن كان حامد
نقوها وما حولها وإن كان مائة فلا تقر به كما روى يوزويه وغيره وكذلك لا امام أحمد في
مسنده وغيره وقد ذكر عبد الرزق أن معمر كان يرويه أحيانا نحوه لا حرف كان يضطرب
في إسناده كما اضطرب في مثله وحاشا فيه خدص الثقات الذين رَوَوْه معمر ليعط الذي رواه
معمر ومعمر كان معروفا بالصدق وما زهري ولا يورف منه غلط فلهذا بين البخاري من كلام
الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث *

وقال البخاري في صحيحه * **باب ما وقع في القارة في السمن الحامد والذئب ***
حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا زهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
عاس يحدث عن ميمونة أن فارة وقعت في سمن فمات عنها النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال
نقوها وما حولها وكالوه - قيل لسفيان * زهري يحدث عن زهري عن سميد بن المسيب عن أبي
هريرة قال ما سمعت زهري يقول لأع عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه
وسلم وإنما سمعته من مرارة * حدثنا عبد بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري

أنه سئل عن لدبة تموت في السمن أو الزيت وهو جمد أو غير جامد القشرة أو غيرها قل نعم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفارة . نت في سمن وأمر بتأقرب منها فطرح ثم كل
 من حديث عبد الله بن عبد الله . ثم رواه من طرق مالك كما روه من طرق بن عبيدة .
 وهذا الحديث روه النس عن زهري كما روه بن عبيدة بسنده وأعطه وما معمر فاضطرب
 فيه في سنده وأعطه فروه نرة عن ابن أبي عمير عن ثوبان عن زرارة وقال فيه أن كان جامدا فلقوه
 وما حواها وإن كان مائلا فلا تقربوه . وإن كان مائلا فاستصحبوه . واضطرب عن
 معمر فيه فظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محموط فعملوه به ومن يشك في محمد بن يحيى
 أنه في جامعته من حديث زهري وكذلك صحيح به محمد رحمه الله لما فني . امرق بين الجامد
 والمائع وكان أحمد يحتاج أحادنا حدث ثم سئل له ما معنوله كاحجاجة قوله لا يدر في معصية
 وكعبه كمارد بين ثم سئل له معنوله . سئل له معنوله . ما السحاري وغيرهما
 فعملوا حديث معمر وبناو غنطه والصواب مهم قد كر السحاري هذا عن بن عبيدة أنه قال
 سمعته من زهري مرار لا يرويه إلا عن عبد الله بن عبد الله والنس في أعطه لا قوله ألقوه
 وما حواها وكلوه . وكذلك روه مالك وغيره وقد كر من حديث بولس بن زهري سئل
 عن لدبة تموت في السمن لحمد وغيره فأفتى بأن النبي صلى الله عليه وسلم من هرة ماتت في سمن
 فأمر بتأقرب منه فطرح . ثم روى في زهري في لحمد وغير لحمد وكيف يكون قد روى في
 هذا الحديث المرقق . وهو يحتاج على سنو . حكم النوعين بالحديث ورواه يلمى وزهري
 حفظ أهل زمانه حتى يقال أنه لا يعرف به غلط في حديث ولا بيان مع أنه لم يكن في زمانه
 أكثر حديثا منه وقال به حفظ على لامة تسعين سنة ما يأت بها غيره وقد كتب عنه سليمان
 ابن عبد الملك كتابا من حفظه ثم سعادده مع مد عام في نخط منه حرف ولو لم يكن في الحديث إلا
 بيان الزهري ومعمر فكان نسبة النسيان إلى معمر أولى بما في هذا العلم بالرجال مع كثرة
 لدلائل على نسيان معمر وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن معمر " أكثر الغلط على زهري .
 قال الإمام أحمد فيها حديثه به محمد بن جعفر عن زهري عن معمر عن زهري عن سالم عن أبيه
 أن غيلان بن سلمة أسير ونحبه فمات بسوء فقال أحمد هكذا حدث به معمر بالبصرة وحديثهم
 بالبصرة من حفظه وحدث به يلمى عن زهري بالاستقامة . وقال أبو حاتم لا يرى ما حدث

معمّر بن راشد بالصرة فيه غلط وهو صاحب الحديث. وكثير روة الذين رووا هذا الحديث عن معمّر عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه هم الصريون كعمد وحدث بن زياد وعبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي ولاضطرب في متن صاهقان هذا يقول كان دينا ومات سالم يؤكل وهذا يقولون كان مائتا فلانفعوه واستصحبوا به وهذا يقول ولا تقربوه وهذا يقول فامرهم أن يؤحدوا حوضا فيطرحوا فيه الخوب ولم يذكر مصيرهم وهذا بين أنه يرويه من كتاب بلفظ مضبوط وانما رواه بحسب ما ظنّه من المعنى خطأ ويتقدّر صحة هذا للقصد وهو قوله وان كان مائتا فلا تقربوه فانما يدل على نجاسة القليل لدى وقعت فيه النجاسة كالسمن المسؤول عنه فانه من المعلوم أنه لا يمكن عند الناس من فوقه ان يقع فيه دابة حتى يقال فيه ترك الاستغسل في حكاية الحل مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المثال بل السمن الذي يكون عند أهل المدينة وأوعيتهم يكون في العباد قليلا ولو صح الحديث لم يدل الأعلى نجاسة القليل فان المائتات الكثيرة د وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها لأصل صحيح ولا ضيق ولا جماع ولا قياس صحيح. وعمد من نجسه يظن أن النجاسة قد وقعت في ماء أو ما منع سريته فكله نجسته وقد سري فساد هذا وأنه لم يقل أحد من المسلمين نظرده فان طرده بوجوب نجاسة الجرح ليس قالوا هذا لأصل الفاسد منهم من استثنى مالا يتحرك حد طرفيه تحرك لا آخر - ومنهم من استثنى في بعض النجاسات ما لا يمكن رجه - ومنهم من استثنى ما فوق القليل وعلى بعضهم المستثنى مشقة التجسس وبعضهم بعدم وصول النجاسة إلى الكثير وبعضهم شذوذ الطهر وهذه الدلائل موجودة في الكثير من الأدهان فانه قد يكون في الحب العظيم فداخيرته حارة من لزت ولا يمكن صيافته عن موقع ولدور والمو بيت ملوذة مما لا يمكن صيافته كالكروثيره "فالمرج والمخرج بتجسس هذا عظيم حد وهذا لم يرد بتجسس الكثير ثم عن أبي صلي الله عليه ولا عن أصحابه وحاصل كلام محمد في تجسس الكثير هو ما نقلناه فانه من صحة حديث معمّر فأنخذ به وقد صرح غيره على الملة القدحة فيه ولو صلح عليها لم يقل به. ولهذا نظرنا كان يأخذ بحديث ثم يبين له ضعفه ويترك لاخذ به وقد ترك لاخذ به قال أن تدين صحته فدائين له صحته أخذ

به وهذه طريقة أهل العلم ولدين رضي الله عنهم. وأما صحة عدل له بما رواه من آثار الصحابة
 رضي الله عنهم فروى صالح بن محمد في مسنده عن أبيه حديث في حديث سمعيل حدثنا عمارة
 بن أبي حمصة عن عكرمة بن بن عباس - ثل عن فأرة مائة في سمن فقال تؤخذ الفأرة وما
 حولها قلت يا مولانا فان ثرها كان في السمن كله من عضفت عضفت من ثيك انما كان
 ثرها في السمن وهي حبة وإنما ماتت حيث وجدت ونشأ في ثا وكيع ثا النصر بن عري عن
 عكرمة قال جاء رجل الى بن عباس يسأله عن حرقه ريب وقع فيه جرد فقل بن عباس
 خذ ما حوله فاقه وكاه قلت اليس جال لخر فيه هل به جال وفيه لروح فاستقر حيث مات
 وروى لخلال عن صالح قال ثا في ثا وكيع ثا سيف بن عمار بن بن عباس عن أبي حرب
 ابن أبي الاسود الدؤلي قال سئل من مسعود عن ذرة وقعت في سمن فقل عا حرم من
 الميتة لحمها ودهنها فان كان منه فتاوى ابن عباس ومن مسعود ولزهرى مع بن عباس هو
 راوى حديث ميمونة بن نمر بن قول ممر في الحديث الضعيف فلا تقر بوجهه وتركه عند عامة السلف
 والخلف من الصحابة والائمة من جمهورهم يجوزون الاستسباح به وكثير منهم يجوز
 به أو تطيره وهذا محال لقوله فلا تقر بوجهه ومن نصر هذا القول يقول قول النبي صلى الله
 عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء انما روي عن الثوب والذن والاء ونحو ذلك مما يقتضيه
 والمفهوم لا عموم له وذلك لا يقتضي ان كل ما ليس به نجس من البوا ونحوه لا ينجس وليس
 بما كما أن قوله ان الماء لا ينجس انما ينجس من الثوب والذن والاء ولا يقتضي ذلك ان كل ما ليس به
 ينجس ولكن خص الماء بالذكور في التوضييع للحاجة الى بيان حكمه فان بعض أزواجه صلى
 الله عليه وسلم غتات خذ الى صلى الله عليه وسلم ليتوضأ بسورها فحترته أنها كانت حية
 فقل ان الماء لا ينجس مع ان الثوب لا ينجس ولا الارض لا ينجس فتخصيص الماء بالذكر لفارقة
 الذن لا بمعارفه كل شيء وكذلك قوله انما يتوضأ من ثا نصاعة وهي ثا يلقى فيها الخبيص
 ولحوم الكلاب والثر فقال الماء طهور لا ينجسه شيء وفي عنه الحاجة الى بيان ذلك
 كما نفي عنه الحاجة الى بيان ذلك والله سبحانه قد أباح لنا الطهات وحرم علينا الخائث
 والنجاسات من الخائث وما دا تغير النجاسة حرما استعما لان ذلك ستماء للحديث وهذا
 مبنى على أصل وهو أن الماء الكثير ذ وقعت فيه النجاسة فهل مقتضى التماس تنجسه

لاحتلاط الحلال بالحرام الى حيث يقوم الدليل على تطهيره . ومقتضى القياس طهارته الى ان
تظهر فيه نجاسة الخبيثة الى محرم استعمالها . وللقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في هذا لاصل
هو لان (أحمد) قول من يقول لاصل النجاسة وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ومن وافقهم
من أصحاب الشافعي وأحمد . على ان احتلاط الحلال بالحرام يوجب تحريمها جميعا ثم ان
أصحاب أبي حنيفة طردوا ذلك في ذلك . كان الماء يتحرك تحريكه يتحرك الطرف لا آخره .
وهو لان النجاسة تنقل بغيره حركته . ويتمكن طرده فيما روي على ذلك ولا يلزم تحييس البحر
والبحر لا ينحس شيء بالنسبة ولا جمع . وطردوا ذلك في ذلك . كان الماء عميقا ومساحته قليلة ثم
د تحس الماء فالقياس عدمه يقتضي ان لا يظهر مخرج فيجب صم لا ير النجاسة وطرد هذا
القياس بشر المراسي . وما هو حذمة ونحوه فقالوا بالتطهير بالمرح استحسانا إما مخرج الثمر
كلها . د كبر الحيوان ومسح وإما مخرج لمضيه . د صغر بدلاء . د كرو عددها . د ما كان صرد
ذلك القياس . وكذلك أصحاب الشافعي وأحمد . فلو طهارة ما فوق العتقين لان ذلك يكون
في العوات والمذون التي لا يمكن صياها عن النجاسة فهو طهارة ذلك رخصة لاحل الحاجة
بإحلال القياس . وكذلك من قال من أصحاب أحمد ان الدول والمذرة لرسطة لا ينحس بها لا
ما كان يمكن ترجه ترك صرد القياس لان ما بعد زرحه يتعد . تطهيره تحمل لمفرد التطهيره لها
من النجاسة فهذه لا قول وعاءها من معالاب الفئتين هذا لاصل ابن به . يطرده
أحمد من القهاء وان كلهم خافوه . فله القياس رخصة . د نحو . د تحلطة النجاسات من المياه
لاحل الحاجة (وما هو الثاني) وهو قول من يقول القياس ان لا ينحس الماء حتى يتغير كما قاله من
قاله من قهاء الحجاز من أهل المدينة والعراق وقهاء الحداث وغيرهم . كما ان أصحابهم ومن وافقهم
من أصحاب الشافعي وأحمد . وهذه طريقة القاضي أبي يعلى . ان القاضي في حارم مع
قوله ان القليل ينحس بملاقاة وما من عميل وابن المي وخائفة غيرهما من أصحاب أحمد وقصر و
هذا انه لا ينحس الا بالمعبر كرو به الموافقة لقول أهل المدينة وهو قول أبي الحسن لرواي
وعيره من أصحاب الشافعي وأهل الفزلي وودت ان مذهب الشافعي في المياه كان كذهب مالك
وكلام أحمد وغيره . موافق لهذا القول . د لما سئل عن الماء اذ وقعت فيه نجاسة فتغير لونه

وطعمه أي شيء يجس وحدث أروى في ذلك وهو قوله الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير
لونه أو صممه أو ريحه ضيف - فاجاب بن لله عز وجل حرم الميتة ولحم الخنزير قد صر
في الماء صم لدم والميتة وحمل الخنزير كان المستعمل لحدث مستعملا هذه الحائث ونو كان القياس
عنده التحريم مطلقا لم يخص صورة ما حرم باسمه الجباسة وبجسمه فهد القول هو الصواب
وذلك أن الله تعالى حرم الحائث التي هي الميتة ولحم الخنزير ونحو ذلك فاد وعت هذه في
الماء وغيره وستهلكتم بقوله لا ميتة ولا ميتة ولا لحم خنزير صلا كما أن الخمر إذا ستهلكت في
الماء لم يكن الشرب له شربا محررا ونحو ذلك مستحلب ومساها وصارت حلالا كانت صهيرو
بأنه في العلماء وهذا على قول من يقول أن الحائث إذا استعانت طهرت أقوى كما هو مذهب
أبي حنيفة وأهل الظاهر وأحد قولين في مذهب مالك وأحمد أن غلاب الجباسة مباحا ورماد
ونحو ذلك هو كغلابها ماء ولا فرق بين أن تستحيل رماد وماء ورماد وماء وهو ونحو
ذلك والله تعالى قد أباح له الطيبات وهذه لأنين ولأدهن ولأشربة لحوة والطيبات
وغيرها من الطيبات والحديث قد ستهلك واستحل فيها فكيف يحرم الطيب لدى أباحه الله
ومن لدى قال أنه في حظه حدث وسحل وستهلك فيه قد حرم وأبى على ذلك دليل
لأن كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
ثريصة ما ذكر له أنها بقي فيها لحص ولحود الكلاب وأتى فقال الماء طهور لا نجسه
شيء وقال في حديث العتيبي د مع ماء فليس يحل حدث وفي لفظ لا حرم لم نجسه
شيء وهو أنو دود وغيره . فقوله صلى الله عليه وسلم لم يحل لحيت بين أن نجسه أن
يحل لحيت ي بأن يكون الحيت فيه محمولا وذلك بين به مع استعماله لحيت لا ينجس الماء
(فصل) د عرف أصل هذه المسئلة فحكم د ثبات لعمه زب نزولها كاخرا كان الموجب
لتحريمها وبجاستها هي الشدة فاد رات من الله تعالى صهرت بخلاف ما د رب بقصد الآدي
على الصحيح كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تكلوا حل خمر لا حمر بد الله بمسدها
ولا جناح على مسلم أن يشتري حل خمر من أهل الكتاب ما يعلم أنهم تعدوا فسادها وذلك
لأن قتال الخمر محرم فتنى قصد مفسدتها التحليل كان قد فعل محرما والفعل محرم لا يكون
للحل ولا أباحة وإنما ذ قنناها لشربها وستهلكها حمر وهو لا يرد تحليلها ود جمعها الله خلا كان

مما قبله له بقبض قصده فلا يكون في شيء وصبره بمسدة . وأما سائر نجاسات فيجوز التعمد
لإفسادها . لأن إفسادها ليس بمعصية كما لا يحد شارها لأن النفوس لا تخاف عليها بمقاربتها
مخطور كما يخاف من مقاربه حر ولد حور حور ن تدخ حور المنة وجور و أيضا حاله
النجاسة بالمر وغيره . والماء الحسنة سمن (أحدهما) مستحق عليه ولا حر نجس فيه فالتفق عليه
المتبر . نجاسة حتى كان لموجب نجاسة المتبر في كل المتبر كان صاهر . كاثوب المصحح بالهم
د غسل عاده طاهرا (والثاني) أقله قد كان الماء قبله وقت فيه نجاسة في نجسته قولان . ما
ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنه أنه نجس مادون القليل . وأحمد في الرواية
المشهوره عنه يستثنى البول والمدره من نجس . وحمل ما يمكن رجه نجس بوقوع ذلك فيه .
ومذهب أبي حنيفة نجس . وصارت إليه حركه . ومذهب من مدسة وأحمد في رواية الثالثة
أنه لا نجس ولو لم يمسح قايين وحار . والقول بعض الشافعية كآراء أبي . وقد نصرت هذه
رواية بعض أصحاب الشافعي كما نصرت لاولى صائفة كثيرة من أصحاب أحمد لكن طائفة من
أصحاب مالك قالوا أن قليل من نجس بقدر الحسنة . ويحدو ذلك بهدين . وجهور أهل المدينة
ضاقوا القول بهذا . لا يجسسون شيئا لا نجس . ومن سوى من ماء . واثبت كاحدى
روايتين عن أحمد وقال هذا القول لدى هو رواية عن أحمد عن في اثبت كذلك كما قاله
برهري وغيره . فقول . لا نجسون شيئا من المائعات لا سغير كما ذكره الجارن في صحيحه . لكن
على مشهور عن أحمد عبار القليل في ماء . وكذلك في مائعات د سوت به . فنقول ان وقع
في مائع القليل نجاسة فصب عليه مائع كثير فيكون جميع طاهرا . ذ . لكن متغير . ونصب
عليه ماء قليل دون القليلين وصار لجميع كثير فوق القليلين . في ذلك وجهان في مذهب أحمد
(أحدهما) وهو مذهب الشافعي في ماء . ن جميع صاهر (ووجه الثاني) أنه لا يكون
طاهرا حتى يكون المضاف كثير . وسكثرة معتد . ن يصب الطاهر على النجس ولو صب
النجس على الطاهر الكثير كان كما لو صب الماء النجس على ماء كثير طاهر أيضا وذلك
طاهر له اذ لم يكن مميذا . ونصب القليل لدى لاقه الحسنة على قليل لم تلاقه الحسنة
وكان لجميع كثيرا فوق القليلين كان كماء القليل . د صب في القليل . وفي ذلك وجهان
متقدمان . وهذا القول لدى ذكره في مائعات كالم . هو الأصبر في لدلالة بل لو نجس

القبيل من الماء لم يلزم نجس لا شربه ولا طعمه ولهذا أمر مالك بإرافة ما وُضع فيه الكلب من الماء القليل كما جاء في الحديث ولم يأمر بإرافته من لا طعمة ولا شربة واستعظم إرافة الطعام وانتشر بحث ذلك وذلك لأن الماء لا ينجس له في العادة بخلاف أشربة المسلمين وأطعمتهم فإن نجاستها من المشقة والخرج مالا ينجي على الناس وقد تقدم أن جميع الفقهاء يعتبرون رفع الخرج في هذا الباب فإذا لم ينحصر الماء الكثير للخرج فكيف ينحسون نظيره من الاطعمة والأشربة والخرج في ذلك أشق ولعل المائعات الكثيرة لا تنكاد تخلو من نجاسة (فان قيل) الماء يدفع النجاسة عن غيره فمن نفسه أولى وأحرى بخلاف المائعات (فيس) الجواب من وجوه (أحدها) أن الماء إنما يدفعها عن غيره لأنه يزيلها عن ذلك محل وتنقل معه فلا يبقى على محل نجاسة وأما إذا سقطت فيه فإما كان طاهرا الاستحالة فيه لا لكونه أزاهيا عن نفسه ولهذا يقول أصحاب أبي حنيفة إن المائعات كاللؤلؤ في لارلة وهي كاللؤلؤ في التنجيس فإذا كانت كذلك لم يلزم من كون الماء يزيلها إذا كان معها أن يزيلها إذا كانت فيه. ونظير الماء الذي فيه النجاسة الفسالة المعصاة عن محل وذلك نجاسة قبل طهارة المحل. وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة أوجه هل هي طاهرة أو مطهرة أو نجسة وأبو حنيفة نظر إلى هذا المسمى فقال الماء ينجس بوقوعها فيه وإن كان يزيلها عن غيره كما ذكرناه فإذا كانت النصوص وقول الجمهور على أنها لا تنجس بمجرد الوقوع مع الكثرة كما دل عليه قول أبي صلي لله عليه الماء طهور لا ينجسه شيء وقوله إذا بلغ ماء قلتين لم يحمل الحبت فإنه إذا كان طهور يطهر به غيره علم أنه لا ينجس بالملافة إذ لو نجس بها لكان قد صب على النجاسة ينجس بملاقاة حيث لا ينجس بوقوع النجاسة فيه لكن إن بقيت عين النجاسة حُرمت وإن استحالت زالت ذلك على أن استحالة النجاسة بملاقاة لها فيه لا ينجس وإن لم تكن قد زالت عن المحل فإن من قال أنه يدفعها عن نفسه كما يزيلها عن غيره فقد حاث المشاهدة وهذا المسمى يوجد في سائر الأشربة من المائعات وغيرها.

(لوجه الثاني) أن يقل غاية هذا أنه يقتضي أنه يمكن زلة النجاسة بالمائع وهو أحد الأقواين في مذهب مالك وأحمد كما هو مذهب أبي حنيفة وغيره وأحمد جعله لازما لمن قال أن المائع لا ينجس بملاقاة النجاسة وقال يلزم على هذا أن تزل به النجاسة وهذا لأنه إذا دفعها عن

نفسه دفعها عن غيره كما ذكره في الماء فيرم حوار إزالة نجاسات بكل مانع ظاهر مزيل
 بدلين فلاح للأثر على هذا القول وهذا هو القياس فنقول به على هذا التقدير - وان كان لا يلزم
 من دفعها عن نفسه دفعها عن غيره لكون لاحالة أقوى من لارالة فيلزم من قال انه يجوز
 رلة النجاسة بغير الماء من المائعات أن تكون المائعات كلها، فذا كان الصحيح في الماء أنه لا ينجس
 لا بالتغير إما مطلقا وإما مع الكثرة فكذلك الصواب في المائعات وفي جملة التسوية بين
 الماء والمائعات يمكن على التقديرين وهذا مقتضى النص والقياس في مسألة إزالة النجاسات وفي
 مسألة ملاقاتها للمائعات الماء وغير الماء * ومن تدبر الاصول المتوصلة لجميع عليها والامتناع
 الشرعية المعتمدة في الأحكام الشرعية تبين له ان هذا هو أصوب الأقوال فان نجاسة الماء
 ومائعات بدون التغير بعيد عن ضواهر النصوص ولا قيسة * وكون حكم النجاسة يبق في
 موارد ما بعد إزالة النجاسة مانع أو غير مانع بعيد عن الاصول وموجب القياس ومن كان
 فيها خيرا بما أخذ لاحكام الشرعية وازل عنه الحوى تبين له ذلك ولكن اذا كان في استعمالها
 مساد فانه ينهى عن ذلك كما كان ينهى عن دمج الخيل التي يجاهد عليها ولا يل التي يجمع عليها
 والقر التي يحرث عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة اليها لا لاجل لحث كما ثبت في
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في بعض سفاره مع الصحابة فتعدت ازوادهم
 واستأذنوه في نحر ظهورهم * ذن لهم ثم أتى عمر رضى الله عنه فسأله ان يجمع الازواد فيدعو
 الله بالبركة فيها وبقي الظاهر ففعل ذلك فنهيه لهم عن نحر الظاهر كان لحاحتهم اليه لاركوب لا
 لان الابل محرمة فهذا ينهى عما يحتاج اليه من الأطمعة والاشربة عن إزالة النجاسة بها كما
 ينهى عن الاستنجاء بما له حرمة من طعام لابس والجن وعاف دواب الإيس والحس ولم
 يكن ذلك لكون هذه لا عيان لا يمكن الاستنجاء بها لحرمتها فاقول في لمائعات كالأقول
 في الجامدات *

(الوجه الثالث) ان يقال لاحالة لمائعات للنجاسة الى طمها أقوى من احالة الماء وتغير
 بالانجاسات أسرع من تغير المائعات فذا كان الماء لا ينجس بما يقع فيه من النجاسة لاستحالتها
 لي طبيعته والمائعات أولى وأحرى *

(الوجه الرابع) ان النجاسة اذا لم يكن لها في الماء والمائع طعم ولا لون ولا ريح فلا نسلم بأن

يقال نجاسته أصلا كما في حرم ليقبه أو ينعوض ذلك في جميع صور الاستحالة فان الجهور على
 أن المستحيل من النجاسات طاهر كما هو معروف عن الحنفية والظاهرية وهو أحد القولين
 في مذهب مالك وأحمد ووجه في مذهب الشافعي *

(لوحة خامس) أن دفع ثمنات للنجاسة عن نفسها كدفع الماء لا يخص الماء بل هو
 الحكم ثابت في التراب وغيره من العلماء حنفية في النجاسة د صحت لأرض وذهبت
 بالشمس أو لريح أو الاستحالة هل تطهر لأرض على قولين *

(أحدهما) تطهر وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد القوايين في مذهب الشافعي وأحمد وهو
 الصحيح في الدليل فإنه قد ثبت عن ابن عمر أنه قال كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في
 مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك وفي السنن أنه قال ذأني
 أحكم لمجد فسطر في عليه من كان يمد يده إلى الماء يارب من التراب لها طهور
 وكان الصحابة كفي بن أبي صاب رضى الله عنه وغيره يحوضون في أو حل ثم يدحون فيصاؤون
 بالأس ولا يفساؤون قدمهم * وتؤكد من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ديول النساء إذا صابت
 أرضا طهره بعد أرض حبيثة ذلك بذلك وقوله طهره ما بعده وهذا هو أحد القولين في
 مذهب أحمد وغيره وقد نص عنه محمد بن ربه بن سمي عن سميد الشافعي الذي شرحها كريمة
 بن يثيوب بن الحوزحاني وهي من أحسن ما قيل في هذا الشأن لولا تكرار ملاحظتها للنجاسة فصارت
 كأفضل لغف وكما لا يستحق * وقد كان الشارع قد جعل الحدمات من النجاسة
 عن غيرها لاجل الحاجة كما في الاستحالة بالاحتجار وحمل حديد طهور عم لا يثبت وصف
 لا يختص بالماء وقد كانت الحدمات لا يحسن استعمالها من النجاسة فلما ثبت أولى
 وأخرى لأن أحالتها شد وأسرع * واسط هذه المسائل وما يتعلق بها موصوع غير هذا (وأما)
 من قال إن لدهن يجس عايقه في حوز لا استصباح به فوالان في مذهب مالك والشافعي
 وأحمد أصرها حوار لا استصباح به كما نقل ذلك عن طائفة من الصحابة وفي طهارته بالمسل
 وجهان في مذهب مالك وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد (أحدهما) يطهر بالمسل كما
 اختاره ابن شريح وابن شعبان وأبو الخطاب وغيرهم (والثاني) لا يطهر بالمسل وعليه أكثرهم

وهذا النزاع بحري في لدهن المنعير بالجماعة فيه بحسب بلا رب في حور لاستصاح به هذا
 انزع وكذلك في غسه هذا النزاع وأما يمه فمشهور انه لا يجوز بيعه لامن مسلم ولا من كافر
 وهو المشهور في مذهب الشافعي وغيره وعن أحمد انه يجوز بيعه من كافر اد علم بنجاسته كما
 روي عن أبي موسى الأشعري وقد خرج قول بحور يمه * منهم من خرجه على حواز
 لاستصاح به كما فصل أو لحطب وغيره وهو صحيح لأن أحمد وغيره من الأئمة فرقوا
 بينهما ومهم من خرجه جوز يمه على حور تطهيره لانه اذا حاز تطهيره صار كالثوب
 الجبس ولا يملك الجبس وذلك يجوز يمه وفاق وكذلك أصحاب الشافعي لهم في حواز يمه اذا
 حاز حواز تطهيره وجهان ومهم من قال يجوز يمه مطلقا والله اعلم *

المسئلة العشرة في القراءة خلف الامام * دل شرح الاسلام بن زيمية رحمه الله
 للعالماء فيه نزاع وصطرب مع عموم الحاجة اليه * وأصول لأقول ثلاثة طرغان ووسط * وحد
 طرفين به لا يقرأ خلف الامام بحال * والثاني انه يقرأ خلف الامام بكل حال * والثالث وهو
 قول أكثر الناس انه ذ سمع قراءة الامام نصت ولم يقرأ فان استماعه لقراءة الامام خير
 من قراءته ودل لم يسمع قراءة غيره فان قرأه خير من سكوته فلا استماع لقراءة الامام
 فصل من القراءة والقراءة فصل من السكوت هذا قول جمهور العلماء كمالك وأحمد بن حنبل
 وجمهور أصحابنا وصائفة من أصحاب الشافعي وفي حنيعة وهو القول القديم للشافعي وقول
 محمد بن الحسن * وعلى هذا القول من القراءة حال محرمه لامن بالجماعة وجنة على المأموم أو
 مستحبة على قولين في مذهب أحمد * شهرهما ناهما مستحبة وهو قول الشافعي في القديم ولا استماع
 حال حرمه لامن هو واجب أو مستحب والقراءة اد سمع قراءة الامام هل هي محرمة أو
 مكروهة وهل تبطل الصلاة ذ قرأ على قوين في مذهب أحمد وغيره (أحداهما) ن القراءة حينئذ
 محرمة وذا قرأ بطلت صلاته وهذا أحد الوجهين للذين حكاهما أبو عبد الله ابن حامد في
 مذهب أحمد (والثاني) ن الصلاة لا تبطل بذلك وهو قول لأكثرين وهو المشهور من
 مذهب أحمد ونصر هذا ذ قرأ حال ركوعه وسجوده هل تبطل الصلاة على وجهين في مذهب
 أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ القرآن ركعاً وساجداً ولذين قالوا يقرأ حال
 الجهر ومحافة ثانياً يأمرونه بقرآن حال الجهر بالجماعة خاصة وما راد على الفاتحة فان المشرع أن

يكون فيه مستمعا لأقارنا . وهل قراءته للأمانة مع الجهر واجبة ومستحبة على قوايين (أحدهما) أنها واجبة وهو قول الشافعي في الجديد وقول ابن حزم (والثاني) أنها مستحبة وهو قول لا وزاعي والليث بن سعد واختيار جدي أبي البركات ولا سبيل إلى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسئلة كما لا سبيل إلى الخروج من الخلاف في وقت العصر وفي فسخ الحج ونحو ذلك من المسائل . تبين في مثل ذلك النظر فيما يوجهه لدليل الشرعي وذلك أن كثير من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله كالشهور من مذهب مالك والشافعي وهو إحدى الروايتين عن أحمد وأبو حنيفة يقول حينئذ يدخل وقتها ولم يتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر بخلاف غيرها فإنه إذا صلى الظهر بعد زوال بعد مصير ظل كل شيء مثله سوى ظل زوال صحت صلاته والمغرب أيضا تجزئ ما فهم إذا صلي بعد الغروب والعشاء تجزئ ما فهم إذا صلي بعد مغيب الشفق لا يضر إلى ثلث الليل والعصر تجزئ ما فهم إذا صلاها بعد طلوع المغرب إلى لاسفار الشدائد وما العصر فهذا يقول تعصلي إلى المثليين وهذا يقول لا تعصلي لا بعد المثليين والصحيح أنها أصلي من حين يصير ظل كل شيء مثله إلى اصفر الشمس فوقها أو سمع كما قاله هؤلاء . وهؤلاء . وعلى هذا نزل الأحاديث الصحيحة المذنية وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو رواية لأخرى عن أحمد والمقصود هنا من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل بها بقول يجمع عليه لكن وقت الحد القول الصحيح عليه دلائل شرعية تبين الحق . ومن ذلك فسخ الحج إلى العمرة فإن الحج الذي اتفق الأمة على حوزة أن يهل متمتعاً يحرم بعمرة ابتداء وبهل فارما وقد ساق الهدى فاما أن أفرد أو قرن ولم يسق الهدى ففي حجه نزع بين السلف والخلف والمقصود هنا القراءة حرم لا أمام فقول ذاجهر الامام استمع لقراءته فإن كان لا يسمع بعده فإنه يقرأ في أصح القولين وهو قول أحمد وغيره . وإن كان لا يسمع لصممه أو كان يسمع همهمة لا أمام ولا يسمعه ما يقول صممه قولان في مذهب أحمد وغيره . ولا طهر أنه يقرأ لأن لا أفضل أن يكون أما مستمعا وأما قارنا وهذا ليس مستمع ولا يحصل له مقصود السماع فقراءته أفضل من سكوته فنذكر الدليل على العصاين على أنه في حال الجهر يستمع وأنه في حال الخافتة يقرأه فالدليل على الأول الكتاب والسنة والاعتبار (أما الأول) فإنه تعالى قال (وذكرى القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في

الصلاة وقال بعضهم في الخطبة وذكر أحد من حنبل الاجماع على انها نزلت في ذلك وذكر لاجماع
 على انه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر ثم يقول قوله تعالى (واذ قرئ القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا لعلكم ترحمون) لفظ عام فاما ان يخص في القراءة في الصلاة أو في القراءة في غير الصلاة
 أو يعمها والثاني باطل قطعاً لانه لم يقل أحد من المسلمين انه يجب الاستماع خارج الصلاة ولا
 يجب في الصلاة ولان استماع المستمع الى قراءة الامام الذي يأم به ويجب عليه مناسسته اولى
 من استماعه الى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخله في الآية إما على سبيل الخصوص وإما على
 سبيل العموم وعلى التقديرين فالآية دالة على أمر المأموم بالانصات لقراءة الامام وسواء كان سر
 يجاب أو سنجاب فالمقصود حاصل فان المراد ان لاستماع اولى من القراءة وهذا صريح دلالة
 الآية على كل تقدير والمنازع يسلم ان الاستماع أمور به دون القراءة فيما زاد على المأخوذة والآية
 أمرت بالانصات اذا قرئ القرآن والمأخوذة أم القرآن وهي التي لا بد من قراءتها في كل صلاة
 والمأخوذة فصل سور القرآن وهي التي لا ينزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في
 الفرقان مثلها فيمتنع ان يكون المراد بالآية لاستماع الى غيرها دونها مع طلاق لفظ الآية
 وعمومها مع ان قراءتها اكثر واشهر وهي فصل من غيرها فان قوله اذ قرئ القرآن يتناولها
 ولا يتناول غيرها اصر لفظا ومعنى والمادل عن استماعها الى قراءتها بما يمدل لكون قراءتها عنده
 أفضل من الاستماع وهذا غلط محال للص والاحماع فان الكتاب والسنة أمرت المؤمن بالاستماع
 دون القراءة والامة متفقون على ان سماعه لما زاد على المأخوذة أفضل من قراءة ما زاد عليها لو كانت
 القراءة لما يقرؤه الامام أفضل من لاستماع قراءته لكان قراءته الامام أفضل من قراءته لما زاد
 على المأخوذة وهذا لم يقله أحد ونادى من نارع في المأخوذة لظهورها وجبة على المأموم مع
 الجهر أو مستحبة له حينئذ وجوبه ان المصلحة لحاصلة له بالقراءة يحصل بالاستماع
 ما هو أفضل منها بدليل استماعه لما زاد على المأخوذة فلو لا انه يحصل له بالاستماع ما هو أفضل
 من القراءة لكان الاولى ان يفضل أفضل لأميرين وهو القراءة فلما دل الكتاب والسنة
 والاجماع على ان الاستماع أفضل من القراءة على ان المسمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ
 وهذا المعنى موجود في المأخوذة وغيرها فالمستمع لقراءة الامام يحصل له أفضل مما يحصل
 بالقراءة وحينئذ فلا يجوز ان يؤمر بالادنى ويسى عن الاعلى وثبت انه في هذه الحال قراءة

لأمام له قراءة كما نقل ذلك جماهير السلف وخلق من الصحابة والتابعين لهم بحسان وفي
 ذلك حديث المروفي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان له إمام فقرأه لأمام
 له قراءة وهذا الحديث روى مسند الكشي أكثر لائحة الثقات روى مسنداً عن عبد
 الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأسد بن معمر روى بن مسعود مسنداً وهذا المرسل
 قد عظمه طاهر القرآن والسياسة وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومسند
 من أكاره المسلمين ومثل هذا المرسل يحتاج به اتفاق لائحة لأربعة وغيرهم وقد نص الشافعي
 على جوره لاحتجاج مثل هذا المرسل فحينئذ لا تنافي في قراءة لأمام أمر من عليه القرآن
 دلالة قاطعة ولأن هذا من الأمور الصاهرة التي تحتاج إليها لأمه فكان ينبغي في القرآن ما
 يحصل به المقصود والبيان وحديث السنة موافقة القرآن في صحيح مسلم عن أبي موسى
 الأشعري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبا بيننا وبينكم
 فقال فيموا صمواكم ثم يؤمكم أحدكم قد كبر فكبروا ودركوا فافهموا وهذا مع حديث
 أبي موسى الطويل المشهور المكنى به بعض الرواة راد فيه على بعض فقههم من أن يذكر قوله وإذا
 قرأوا فصوتوا ومنهم من ذكرها وهي زيادة من الثقة لا خلاف المراد بل توافق معه فإن
 الانصات في قراءة القرآن من تمام الائتمام به فإن من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته
 يكونوا مؤتمين به وهذا بين حكمة سقوط القراءة عن الإمام من مناعته لأمه مقدمه
 على غيرها حتى في الأفعال فادركه أحد أحد معه ودركه في وتر من صلاته شهيد
 عقيب لو تر وهذا لو قدمه ممرد لم يحرك مناعته لأجل الائتمام فدل على أن الائتمام يجب به
 لم يجب على الممرد وبسقط به ما يجب على الممرد ولهذا روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به فداكروا وكبروا ودركوا
 وأنصتوا رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وابن ماجه فبيل مسلم بن الحجاج حديث أبي هريرة
 هو صحيح يعني وإذا قرأ أنصتوا دل هو عندي صحيح فبيل له لم لم تصمه هم يعني في كتابه
 فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضمتها لها إنما وضعت ههنا أجمعوا عليه وروى لزهري
 عن أبي كعبه البجلي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاته
 حذر فيها فقال هل قرأ معي أحد منكم آتاه رجل لم يارسول الله قال في قول مالي انزع

المرآن قال فانهى الناس عن امره مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر به النبي صلى
 الله عليه وسلم بهما آه في الصلوة حين ستمو ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم روه
 أحمد وأبو داود والسنن وابن ماجة والترمذي وعمل حديث حسن قال بودود سمعت محمد
 بن يحيى بن عمار يقول قوله فانهى الناس من كلام زهرى وروى عن البخارى نحوه
 وهذا قد كان من كلام زهرى وهو من دل الدلائل على ان الصحابة لم يكونوا يقرؤن في
 الجهر مع النبي صلى الله عليه وسلم من زهرى من غير رماه بأسنة ورواه الصدقة حلف النبي
 صلى الله عليه وسلم ان كانت مشروعة وحيثه ومستحبة تكون من الاحكام العامة التي يجرها
 عامة الصحابة والتابعين لهم بحسن وكون زهرى من غير الناس فلو لم بينها لاستدل بذلك
 على تشبهها وكيف قد قطع زهرى بأن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يقرؤن خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم في جهر (من قبل) قال البيهقي بن أكيمة رجل مجهول به يحدث لا يهذ
 الحديث وحده ولم يحدث عنه غير زهرى (قيل) بس كذلك ان قد قال أبو حاتم لم روى
 فيه صحيح الحديث حديثه مقبول وحكي عن أبي حمزة الثمالى انه قد روى عن زهرى وسعيد بن
 أبي هلال وابن به عمر وسأله بن عمار بن أكيمة بن عمر وقد روى ذلك في موضعه عن وهب
 انه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بصل لا وره الامام - وروى أيضا
 عن نافع عن عبد الله بن عمر كان ذلك مثل من يقرأ أحد خلف الامام يقول اذا صلى أحدكم خلف
 الامام فليقرأ له الامام ود صلى وحده بغير (هل) وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الامام
 وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الامام فقال
 لا قراءة مع الامام في شيء - وروى البيهقي عن أبي وائل ان رجلا سأل ابن مسعود عن القراءة
 خلف الامام فقال انصت بقرآن في الصلاة شعلا وسيكلمك ذلك الامام وابن مسعود
 ورشد بن ثابت هم فقهاء أهل المدينة وأهل الكوفة ومن الصحابة وفي كلامهما تنبيه على ان المانع
 انصاته لقراءة الامام - وأيضا في إجماع المسلمين على انه فيما يرد على الفاتحة يؤمر بالاستماع
 دون القراءة دليل على ان سماعه لقراءة الامام خير له من قراءته معه بل على انه مأمور
 بالاستماع دون القراءة مع الامام وأيضا فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم لزم أحد
 أمرين إما ان يقرأ مع الامام وإما ان يجب على الامام ان يسكت له حتى يقرأ ولم يعلم نراعا

بين العلماء أنه لا يجب على الإمام أن يسكت لقرآن المأموم بالمشقة ولا غيرها وقراءة معه منهي
عنها بالكتاب والسنة ثبت أنه لا يجب عليه القراءة معه بل نقول لو كانت قراءة المأموم في حال
الظهر مستحبة لاستحب للإمام أن يسكت لقرآن المأموم ولا يستحب للإمام السكوت لقرآن
المأموم عند حمير العلماء وهذا مذهب مالك وفي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم وحجتهم
في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت لقرآن المأموم ولا يقل أحد هذا عنه بل
ثبت عنه في الصحيح سكونه بعد التكبير للاستفتاح وفي السنن أنه كان له سكتان سكتة في
أول القراءة وسكتة بعد القراءة وهي لطيفة لفصل لا تنسج لقراءة الفاتحة وقد روي أن هذه
السكتة كانت بعد الفاتحة ولم يقل أحد منهم أنه كان له ثلاث سكتات ولا ربح سكتت من نقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سكتات وإنما فقد قال قولاً لم يقله عنه أحد من المسلمين
والسكتة التي عند قوله ولا الصائين من جنس السكتات التي عند رؤس الآي ومثل هذا
لا يسمى سكوناً ولم يقل أحد من العلماء أنه يقرأ في مثل هذا وكان بعض من أدركنا من
أصحابنا يقرأ عقيب السكوت عند رؤس الآي فدا قال حدثتني رب العالمين قال اخذ الله رب
العالمين فإذا قل ياك بعد وياك تسعين قال ياك بعد وياك تسعين وهذا لم يقله أحد من
العلماء وقد حتم العلماء في سكوت الإمام على ثلاثة أقوال قليل لا سكوت في الصلاة بحال
وهو قول مالك - وقيل فيها سكتة واحدة للاستفتاح كقول أبي حنيفة - وقيل فيها سكتتان
وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما لحديث سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
له سكتتان سكتة حين يفتح الصلاة وسكتة د فرع من السورة الثانية قبل أن يركع قد كرر
ذلك عمران بن حصين فقال كذب سمرة فكذب في ذلك إلى المدينة إلى أبي س كعب فقال
صدق سمرة رواه أحمد ولا مط له وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن وفي
روية أبي داود سكتة د كبر وسكتة د فرع من غير المصوب عليهم ولا الضالين وأحمد
رحم الروية الأولى واستحب السكتة الثانية لأجل الفصل واستحب أحمد أن يسكت الإمام
لقراءة المأموم ولكن بعض أصحابه سحبه ذلك ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان
يسكت سكتة تنسج لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فلما لم ينقل
هذا أحد علم أنه لم يكن والسكتة الثانية في حديث سمرة فهاها عمران بن حصين وذلك أنها

سكينة يسيرة لا يصط مثلها وقد روي أنها بعد الفاتحة ومعلوم أنه يسكب الاسكتين فعلم
 أن أحدهما طويلة والآخرى بكل حال مكن طويلة مدسة لقراءة الفاتحة. وأيضاً لو كانت
 صحابة كلهم يقرؤون الفاتحة خلفه إما في السكينة الأولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر
 لهمم والدواعى على تقه فكيف ولم يعمل أحد عن أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكينة
 الثانية يقرؤون الفاتحة مع ذلك لو كان مشروعاً لكان الصحابة أحق الناس بعلمه فعلم به
 مدعة. وأيضاً فالمقصود بالجمهور الاستماع بالأمومين ولهذا يؤسسون على قراءة الإمام في الجهر دون
 السر فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد مر أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته وهو غير له
 من يحدث من لا يستمع الحديث ويخطب من لا يستمع خطبته وهذا سعة تنزهه عنه الشريعة
 ولهذا روي في الحديث مثل الذي يتكلم ولإمام يخطب كمثل الخمار يحمل أسفاره هكذا إذا
 كان يقرأ والإمام يقرأ عليه.

فصل ١٠ وإذا كان المؤمن مأثور بالاستماع والانصات لقراءة الإمام لم يشتمل عن
 ذلك تغييرها لا قراءة ولا ذكر ولا دعا في حال جهر لإمام لا يستفتح ولا يتمود. وفي هذه
 المسئلة نزاع وفيها ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد - قل به في حال الجهر يستفتح ويتمود
 ولا يقرأ لأنه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والاستعاذة فإنه لا يسمعهما
 وقيل يستفتح ولا يتمود لأن الاستفتاح تابع لتكبيره الأحرار بخلاف العوذ فإنه تابع للقراءة
 ثم لا يقرأ لا يتعود وقيل لا يستفتح ولا يتمود حال الجهر وهذا أصح فإن ذلك يشمل عن
 الاستماع والانصات للأمور به فليس له أن يشتمل عما أمر به شيء من الأشياء. ثم اختلف
 أصحاب أحمد فمنهم من قال هذا بخلاف أن هو في حال سكوت الإمام هل يشتمل في
 الاستفتاح والاستعاذة أو بإحدهما أو لا يشتمل إلا بالقراءة لكونها مختلفاً في وجوبها وأما
 في حال الجهر فلا يشتمل في غير الانصات والمعروف عند أصحابه أن هذا الترخع هو في حال
 الجهر لا تقدم من التعليل وإنما في حال الخفية فالأفضل له أن يستفتح واستعاذه حال سكوت
 الإمام أو فصل من قراءته في صاهر مذهب أحمد وفي حنيفة وغيرها لأن القراءة يقتاص عنها
 بالاستماع بخلاف الاستفتاح وما قول القائل أن قراءة المؤمن محلف في وجوبها فيقال وكذا
 الاستفتاح. وهل يجب فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد وهما يختلف قوله أنه لا يجب على

المأموم القراءة في حال الخبر وختار من لغة وجوب الاستفتاح وقد ذكر في ذلك روايتان
عن احمد فعلم أن من من صحابه كان الفرح بن الحوري إن القراءة حال لمخافة افضل
في مذهبه من الاستفتاح فقد عاهد على مذهبه ولكن هذا يستفاد من استحباب قراءة
الاستخارة حال الخبر وهذا ما عمت احد قائله من صحابه مثل جدي أبي الركات وليس هو
مذهب احمد ولا عامة صحابه مع ان تعليق الاحكام بخلاف لغة مطلقه في نفس الامر فان
الخلاف ليس من الصعوبات التي افاق الكبرياء بها لاحكام في نفس الامر فان ذلك وصف
حادث بعد النبي صلى الله عليه وسلم وليس يسلكه الا من لم يكن عاد بالادلة الشرعية في نفس
الامر اطالب لاحتياط . فعلى هذا في حال صحفه هل يستحب له مع الاستفتاح الاستعادة
في القراءة على روايتين والصواب ان الاستعادة لا تشرع لالتم بقراءة سبع اوقات استعادة وقراءة
والا أنصت .

في الفصل الثاني وهو القراءة في الصلاة الامام كحل مخافة الامام
وسكوته فان الامر بالقراءة والترعب فيها دون المضي أعظم مما يتناول غيره فان قراءة
القرآن في الصلاة فصل منها خارج الصلاة وما ورد من الفصل لم يرد في القرآن يتناول المصلي
عظم مما يتناول غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن في كل حرف عشر حسنة
في لا تقول ثم حرف ولكن حرف ولا حرف وميم حرف قال البرمدي حدثت حسن
وقد ثبت خصوص الفائدة قوله في الحديث الصحيح الذي روى عنه في صحفه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة قرأ فيها من الكتاب فهي حادحة ثلاثاً أي
غير تمام قليل لابي هريرة إلى حياء كونه ورده الامام فقال قرأ به في نفسه فاني
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قرأ في صلاة بين يدي وبين عهدي
نصفين نصفها لي ونصفها لعدي مائة الف حسنة الحمد لله رب العالمين قال
الله حمدي عدي . عن ارحم الراحمين قال الله تعالى على عهدي . قال مالك يوم الدين
قال الله حمدي عدي وقال مرة فوض لي عدي . قال مالك بعد وياك نستعين قال هذه
بي وبين عدي ولعدي مائة الف حسنة وهذا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم
غير المغضوب عليهم ولا الضالين . هذا لعدي ولعدي مائة الف . وروى مسلم في صحيحه عن

عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بثلاث رجل يقرأ خلفه سبعين مرة
 الاعلى فلما انصرف قال ايكم قرأ وتيمم القارئ قال رجل ثمانون قد طنت ان بعضكم خالفها
 وهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر ولم ينه ولا غيره عن القراءة اكن قال قد طنت ان بعضكم
 خالفها في باربعين كما قال في الحديث لا آخر قال في اقول مالي اربع القرآن وفي السنن
 عن ابن مسعود قال كانوا يقرؤن خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا خاطم علي القرآن وهذا
 لا يكون ممن قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه غيره وانما يكون ممن سمع غيره وهذا مكروه لما
 فيه من المداورة لغيره لا لاجل كونه قارئ حطب الامام وما مع محبة الامام فان هذا لم يرد
 حديث في النهي عنه ولهذا قال بك القارئ في الامري الذي يردني لم يرد بذلك القارئ في
 نفسه فهذا لا يبارع ولا يعرف به خالف النبي صلى الله عليه وسلم وكراهة القراءة حطب الامام
 وهي اذا امتنع من لا يسمع المأمور به وذا يبارع غيره قد لم يكن هناك بصوات مأمور به
 ولا مبارعة فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة والقارئ هنا لم يمتنع عن القراءة
 يستماع يفتوته الاستماع والقراءة جميع مع خلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه
 الحال بخلاف وجوبها في حال الحرب فانه شاذ حتى قل جد لا حجاج على خلافه وانو هرة
 وغيره من الصحابة هموا من قوه قسمت الصلاة بيني وبين عدي اربعين قد قال العبد
 حمد لله رب العالمين ان ذلك يعم الامام والمأموم وايضا تجمع لادكار التي يشرع للامام
 ان يقولها سرا يشرع للمأموم ان يقولها سرا كالتسبيح في الركوع والسجود وكالتشهد والدعاء
 ومعلوم ان القرآن قص من الذكر والدعاء ولا يسمي لا يشرع له القراءة في السر وهو لا يسمع
 قراءة السر ولا يؤمن على قراءة الامام في السر وايضا فان الله سبحانه لما قال (وإذا قرأ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال (وذكر حديث في نفسي نصرا وخفة ودون الحبر
 من القول بالعدو ولا صل ولا سكن من العاقبين) وهذا امر للنبي صلى الله عليه وسلم ولا مته فانه
 ما خوطب به صلى الله عليه وسلم خوطب به أمته ما لم يرد من بالتحصيص كقوله تعالى
 (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وقال (وقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من
 الليل) وغاب (ثم الصلاة لدنك الشمس الى غسق الليل) ونحو ذلك وهذا امر يتناول الامام والمأموم
 ولا يرد بان يذكر الله في نفسه بالعدو ولا صل وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر

فيكون المأموم مأمورا به في نفسه لكن اذا كان مستمعا كان مأمورا بالاستماع و لو لم
 يكن مستمعا كان مأمورا به في نفسه والقرآن أفضل له ذكر كما قال تعالى (وهذا ذكر
 مبارك نزلناه) وقال تعالى (وقد آتيناك من لدنا ذكر) وقال (ومن عرض عن ذكرى فان له
 معيشة ضحكا ونحشره يوم القيامة عني) وقال (ما بينهم من ذكر من رحمتي محدث) وبصا فالسكوت
 بلا ذكر ولا قراءة ولا دعاء ليس عبادة ولا مأمورا به بل يفتح باب الوسوسة فلا شتمال
 بذكر الله أفضل من السكوت وقراءة القرآن من أفضل الخيرة و قد كان كذلك قلنا بالقرآن
 أفضل من غيره كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فضل الكلام
 بعد القرآن وهو من القرآن سبحانه لله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر روي مسلم * وعن
 عبد الله بن أبي أوفى انه قال ما رجل لي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لا أستطيع ان
 آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزئني فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 ولا حول ولا قوة لا بالله فقال يا رسول الله هذا لله شافي قال قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني
 واهدني فلما قال هكذا يديه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما هذا فقد ملأ يديه من الخير
 روي أحمد وأبو داود والشافعي * ولدين وجو القراءة في المحر احتجوا بالحديث الذي في
 السنن عن عادة النبي صلى الله عليه وسلم قال د كتم وره الامام ولا تقرأ الا بفاتحة
 الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها * وهذا الحديث معال عن ثمة أهل الحديث كاحمد وغيره
 من الأئمة * وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع ويين أن الحديث الصحيح قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لا به القرآن فهذا هو الذي أخرجه في الصحيح روي
 زهري عن محمود بن لبيع عن عبادة * وما الحديث فمقط فيه لعص الشاميين وأصله ان عبادة
 كان يوما في بيت المقدس فقال هذا فاشد عليهم المرفوع بالوقوف على عبادة والله سبحانه أعلم
 في المسئلة لحادية والمشروع * قال شيخ الاسلام ابن تيمية الله تخفف الصداق فقد
 روت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم به قل ان أعظم النساء ركة أيسرهن
 مؤنة وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيرهن أيسرهن صدقا وعن الحسن
 البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزموا النساء لرجل ولا تعالوا في المهور وخطب
 عمر بن الخطاب الناس فقال لا لاتعالموا بصد في النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى

عند الله كان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما صدق امرأة من نسائه ولا صدقت امرأة
 من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية قال الترمذي حديث صحيح وبكره للرحل ان يصدق
 المرأة صدقا يصربه ان نقده ويخرج عن وفائه ان كان دينا قال أبو هريرة جاء رجل الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال لي تزوجت امرأة من الانصار فقل علي كم تزوجتها قال على أربع
 وق فقال النبي صلى الله عليه وسلم على أربع واني وكأنا نحتون الفضة من عرض هذا
 الحبل ما عندنا ما يطيك ولكن عسى ان نعثث في بعث تصيب منه قال فبعت نعتا الى نبي
 عيسى فبعت ذلك ارجل فيهم رواء مسلم في صحيحه والاوقية عدم زعمون درهمها وهي مجموع
 الصداق ليس فيه مقدم ومؤخر وعن أبي عمرو لا سمي نه ذكر انه تزوج امرأة فأتى النبي
 صلى الله عليه وسلم يستعيره في صدقها فقال كم أصدقت قال فقلت ما شئ درهم فقال لو كنتم
 تفرقون لدرهم من أوديتكم ما ردتم رواء الامام أحمد في مسنده ودر صدقها دينا كثيرا في
 دمه وهو ينوي ان لا يطعها ياه كان ذلك حراما عليه فانه قد روى أبو هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة بصدق ينوي ان لا يؤديه اليها فهو رن ومن ادان
 دينا ينوي ان لا يقضيه فهو سارق وما يقضيه بمص أهل الجلاء والحلاء والرياء من تكثير المهر
 للرياء والفخر وهم لا يقصدون أحده من الزوج وهو ينوي ان لا يطعهم ياه وهذا مكر قبيح يحجب
 ناسمة خارج عن الشريعة وان قصد الزوج ان يؤديه وهو في المأب لا يطعهم فقد حمل نفسه
 وشتم دمه وتعرض لنقص حسنه وإتته بالدين وأهل المرأة قد آذوا صبرهم وضروهم
 والمستحب في الصداق مع القدرة واليسار ان يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد على مهر زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا سانه وكان ما بين اربع مائة الى خمسمائة بالدرهم الخاصة نحو ما من
 تسعة عشر ديناراً فقد استس سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصداق ان أبو هريرة روى
 الله عنه كان صدقا اذا كان فيا رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة اواق وطبق بيديه وذلك
 زعمائة درهم رواء الامام أحمد في مسنده وهذا لفظ أبي داود في سننه وقال أبو سلمة قلت
 لعائشة كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لزوجته ثنتي عشرة
 وقية ولشأ فأت تدري ما النش قلت لآيات نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم رواء مسلم في
 صحيحه وقد تقدم عن عمر بن صدق بات رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نحو من ذلك

فمن دعت نفسه الى ن يزيد صدق لله على صدق بات رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواتي
 هن خير خلق الله في كل فضيلة وهن وصل لسان العالمين في كل صفة فهو جاهد الحق وكذا
 صدق مهابت المؤمنين وهذا مع القدرة والدار وما الفقير ونحوه فلا ينبغي له ان يصدق
 المرأة لا ما يقدر على وفائه من غير مشقة * ولا ولي تعجيل الصدق كله للمرأة قبل لدخول اد
 تمكن فان قدم البعض وانخر المعص فهو حائر وقد كان السلف الطيب يرحصون الصدق
 فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواه من ذهب
 قالوا وربها ثلاثة درهم وثبت وروح سعيد بن المسيب منه على درهمين وهي من افضل بن من
 قريش بعد ن حطها خيفة لانه دلي ن روحها به ولدى قل عن بعض السلف من تكته
 صدق النساء فلما كان ذلك لان لال تسع عيهن وكاوا يمحون الصدق كله قبل لدخول
 لم يكونوا يؤخرون منه شيئا ومن كان له يد ر وخذ فاحب ن يعطى امرته صدقا كثيرا فلا
 بأس بذلك كما قال تعالى وآتيم احد هن قطر فلا تأخذوا منه شيئا ما من تشع ذمته لصدق
 لا يريد ن يؤديه أو يعجز عن ودئه فله ذلك مكروه كما تقدم وكذلك من حمل في ذمته صدق
 كثير من غير ودئه له فله ليس بمسنون والله اعلم

المسئلة الثانية والمثرون * مثل شيخ الاسلام عن جماعة من المسلمين اشتد تكبيرهم
 على من اكل من دية يهودي ونصر في مطلقا ولا يدرين ما حالهم هل دبحوا في ديههم في
 سخته ونحره وقيل معص النبي صلى الله عليه وسلم * بعد ذلك ان يذبحوا وتقر ما كذبهم
 عند جميع الناس وهم هل ذمة يؤدون خربة ولا يعرف من هم ولا من آؤمهم هل للمكبرين
 عليهم منعهم من لدخ للمسلمين ثم لهم الاكل من ذبحهم كسائر بلاد المسلمين *

(اجاب) رضى الله عنه ليس لاحد ان ينكر على حد اكل من دية اليهود والنصارى
 في هذا الزمان ولا يحرم ذبحهم للمسلمين ومن ينكر ذلك فهو جاهل محطى * مخالف لاجماع
 المسلمين فان اصل هذه المسئلة فيها نزع مشهور بين علماء المسلمين ومسائل الاجتهاد لا يسوع
 فيها الانكار لا بيان الحجة وايضا الحجة لا الاكثار مجرد المستند الى محض التقليد ون
 هذا فعل أهل الجهل ولا هواء كيف والقول بتحريم ذلك في هذا الزمان وقلة قول صعب
 جدا يخالف ما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما علم من حال أصحابه والتابعين هم

بحسان وذلك لأن المنكر لهذا لا يخرج عن قولين إما أن يكون ممن يحرم دينهم أهل الكتاب مطلقا كما يقول ذلك من يقوله من رافضة وهو لا يحرمون تكاح نسائهم وكل ذبايحهم وهذا ليس من أقوال أحد من ثمة المسلمين المشهورين باعتنا ولا من أقوال أتباعهم وهو خطأ مخالف للكتاب والسنة والجماع القديم فإن الله تعالى قال في كتابه أو طعام لدين أو تو الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وحضات من المؤمنات وحضات من لدين أو تو الكتاب من قبلكم (فان قيل) هذه الآية معارضة بقوله (ولا تكحوا المشركات حتى يؤمنن) وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) (قيل) لجواب من ثلاثة وجه.

(أحده) أن الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب وإنما يدخلون في الشرك المقيد هل لله تعالى (أي يكن لدين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فحمل المشركين قسما غير أهل الكتاب، وهل تعالى (لدين آمنوا ولدين هادوا والمصائب والنصارى والمجوس ولدين شركوا) فحملهم قسما غيرهم. فمما دحوا لهم في المقيد في قوله تعالى (تحذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا الها واحدا لا اله إلا هو سبحانه عما يشركون) فوصفهم بأنهم مشركون. وسبب هذا أن أصل دينهم لدي أول لله به الكتب وأرسل به لرسول ليس فيه شرك كما دل تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا اله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (واسأل من أرسلا من قبلك من رسلنا أجمعنا من دون الرحمن آتة يعبدون) وقال (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله وجنبوا الطاغوت) ولكنهم بدلوا وعبروا فابتدعوا من الشرك مما يزل به الله سلطانا فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا لا باعتبار أصل لدينهم وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) هو تعريف للكوافر المعروف بالآتي كن في عصم المسلمين وأنتك كن مشركا لا كتابيات من أهل مكة ومحوها.

﴿الوجه الثاني﴾ ذكر أن لفظ المشركات والكوافر يعنى الكتابيات وآية المائدة خاصة وهي متأخرة نزلت بعد سورة البقرة والمنحة باتفاق العلماء كما في الحديث «المائدة من آخر القرآن نزولا فحلوا حلالها وحرموا حرمها» وخص التأخر بقضى على العام المقدم باتفاق علماء المسلمين لكن الجمهور يقولون أنه معسر له فدين في صورة التخصيص لم ترد بالامط

العام وطائفة يقوتون ذلك سبع بعد أن شرع *

﴿ وجه الثالث ﴾ ذر صا الصبي حاصبين فأحد الصبي حرم ذبحهم وسكا حرم والآحر

أحلهما فالنص المحلل لهما هنا يجب تقديمه لوجهين *

(أحدهما) سورة المائدة هي المأخوذ منها العلماء فتكون نسخة للنص المتقدم * ولا يقف

أن هذا نسخ للحكم من بين لأن فعل ذبح من الحرام يمكن نخطب شرعي حلال ذلك بل كان لعدم

التحريم عبره شرب خمر وكل خبر يروى بخود ذلك والتحريم لم يند لا يكون نسخا لاستصحاب

حكم الفهم ولهذا يمكن تحريم النبي صلى الله عليه وسلم لكل ذي سب من السباع وكل ذي غلب من

الطيور نسخا من عليه قوله (من لا يحذرني) وحى لي محرما على طعم بطمه) الآية من أن الله

عز وجل لم يحرم من روى الآية لا هذه لأصناف الثلاثة فإن هذه الآية نفت تحريم ما سوى

الثلاثة إلى حين روى هذه الآية وثبتت تحريم ما سوى ذلك بل كان ما سوى ذلك عموا لا تحلين

فيه ولا تحريم كمن أضي وخشون وكما في الحديث المرووف «الحلال ما أحله الله في كتابه

وأحرم ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا» وهذا يعموط عن ما كان القاربي

موقوف عليه ومرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبديل على ذلك أنه في سورة المائدة (اليوم

أحل لكم الطيبات) فحبر به أحلال اليوم وسورة المائدة مدينة بالاجماع وسورة الانعام مكينة

بالاجماع فممن تحلين الطيب كان بمدينة لا عكة وقوله تعالى (يسألوكم) أحل لهم قل أحل

لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) في حرره فثبت الكتاب

الكذبات وفي ذلك كتاب ما عمو على الصحيح وما محرما ثم نسخ بديل عليه ن آية المائدة

لم ينسخها شيء *

﴿ وجه لثاني ﴾ قد ثبت حل طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والاجماع

والكلام في إسنادهم كالكلام في ذبحهم فثبت حل أحدهما ثبت حل الآخر وحل طعامهم

ليس له معارض أصلا وبديل على ذلك ن حديثه بن ليمان تزوج يهودية ولم يذكر عليه أحد

من الصحابة فدل على أنهم كانوا مجتمعين على حوز ذلك (قال قيل) قوله تعالى (وطعام الذين

أوتوا الكتاب حل لكم) يحول على أموكه ولحوب (بيل) هذا خطأ لو حوه (أحدهم) هذه

مباحة من أهل الكتاب والمشركين ونحوه فليس في تخصيصها بأهل الكتاب فائدة (الثاني)

ان اصدقة الطعام اليهم يقتضي انه صدر طامعا فذهبهم وهو ما نحتاج استحقاق في الدخ التي صارت
 لما يذكرونها فاما القوا كه فان الله خلقها مطعومة لم تصر طامعا جعل آدمي (الثالث) به قرن من
 الطعام بحل النساء وباح طامعا هم كما باح طعامهم ابا ومعلوم ان حكم الله مختص به من
 الكتاب دون المشركين وكذا حكم الطعام والمأكلة والحل لا يختص به من الكتاب
 (الرابع) ان لفظ الطعام عام وتبوله للحم ونحوه قوى من تبوله للمأكلة كانه يجب فرد للفظ على
 عمومها لاسيما وقد قرن به قوله تعالى (وصامكم حل لظم) ونحن يجوز لنا ان اطعمهم كل
 نوع طامعا فكذلك يحل لنا ان ناكل جميع نوع صامهم وبما تعدت في الصحاح
 ان بالنقل المستفيض ان النبي صلى الله عليه وسلم هدى اليهودية مام حير شاه مشوية فاكل
 منها لقمة ثم قال ان هذه تحبني ان يبارك ولولا ان دناهم لكانوا من المشركين
 وثبت في الصحاح انهم لما عروا حير اخذ بعض الصحابة جرابا فيه يشحم قال قلت لا اطعم
 اليوم من هذا اخذ فالتفت قد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحح ولم يذكر عليه وهذا
 مما استدلل به العلماء على جواز اكل جيش المسلمين من صام أهل الحرب قبل الفدية
 وبما قد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب دعوة يهودى الى حبر شعير وهاله سبعة
 رواه الامام احمد والاهالة من يودك لى يكون من لذيعة ومن السمن ونحوه لى يكون
 في اوعيتهم التي يطبخون فيها في العادة ولو كانت دناهم محرمة مكات وبهم كأوى
 المحوس ونحوهم وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم به من لا كل في وعيتهم حتى
 رخص ان يسل وبما فقد استفاض ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجو
 الشام والعراق ومصر كانوا لا يكون من ذباح من الذكيات اليهود والصاري وانه مشعروا من
 ذباح المحوس ووقع في حين المحوس من الذراع وهو معروف بن مسلمين لان الحس يحتاج
 الى الانفة وفي فحة المية راع معروف بن العلماء وهو حصة يقول بطهارته ومالك
 والشافعي يقولان نجاستها وعن احمد رويان

(فصل) في ما أخذ الشافعي الاشارة على من اكل ذباح من الذكيات هو كون هؤلاء
 الموجودين لا يعلم منهم من ذرية من دحل في ديسهم قبل الذبح والبديل وهو ان اخذ لى
 دل عليه كلام السائل وهو لما اخذ لى تدرع فيه علماء المسلمين هل السنة وجمعة وهذا معنى

على صل وهو أن قوله تعالى (وطعام لدين وتو الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ولحصنات من المؤمنات وحصنات من لدين أو تو الكتاب من قبلكم) هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين هو الكتاب والمراد به من كان أبوه قد دخل في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل على قولين للعلماء (فالمول الأول) هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف وهو مذهب في حنيفة ومالك وأحمد في مذهبه أحمد بن هو المصنوع عنه صريحا (والثاني) قول الشافعي وطائفة من أصحاب حماد وأصل هذا القول أن عليا وابن عباس تذاخرا في ذناخ نبي سب فقال علي لا نباح ذناخهم ولا لساؤهم فانهم يمسكون من النصحية إلا شرب الخمر وروى عنه ^(١) "نزعهم لانهم لم يقوموا بالشروط التي شرطها عليهم عثمان فانه شرط عليهم أن لا ^(٢) "وعبر ذلك من الشروط وعمل ابن عباس بن تباح لقوله تعالى (ومن يتولىهم مكتم فانه منهم) وعامة المسلمين من الصحابة وغيرهم لم يحرموا ذناخهم ولا يعرف ذلك إلا عن علي وحده وقد روى معنى قول ابن عباس عن عمر بن الخطاب عن العلماء من رجح قول عمر وابن عباس وهو قول الجمهور كآبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وصححها طائفة من أصحابه بل هي آخر قوله بل عامة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم على هذا القول. وقد بوكر لانهم ما عمت احدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهه لا عليا وهذا قول جماهير فقهاء الحجاز والعراق وفقهاء الحديث وراي كالحسن وابراهيم النخعي وزهري وغيرهم وهو الذي نقله عن حماد أكثر صحابه وهو برهم من الحارث كان آخر قول أحمد على أنه لا يرى بذناخهم بأسا ومن العلماء من رجح قول علي وهو قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه وأحمد إنما اختلف اجتهدا في بي تعيب وهم لدين تزع فيهم الصحابة فمأساثر اليهود والنصارى من العرب مثل نوح وهر وغيرهم من اليهود فلا أعرف عن أحمد في حل ذناخهم نزاعا ولا عن الصحابة ولا عن التابعين وغيرهم من السلف وإنما كان التزع بينهم في بي تعيب خاصة ولكن من أصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كسي تعيب وحل مذهب الجمهور كآبي حنيفة ومالك وما أعرفه يقول لا حر قدوة من السلف. ثم هؤلاء المذكورون من أصحاب أحمد ^(٣) "انه من كان أحد نوبه غير كذا في بل بجوسيا لم يحل ذناخه

ومما كثره سائيه وهذا مذهب الشافعي فيما اذا كان الاب مجوسيا وأما الام فله فيها قولان فان كان الابوان مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن وفقه من أصحاب أحمد وحكى ذلك عن مالك وعالم ظلي ان هذا غلط على مالك فان لم أجده في كتب صحابه وهذا تقرير على رواية المخرجة عن أحمد في سائر اليهود والنصارى من العرب وهذا منى على احدي الروايتين عنه في نصارى بنى تملب وهو رواية التي اخارها هؤلاء فاما اذا حمل الروايتان في بنى تملب دون غيرهم من العرب أو قبل ان النزاع عام وفرعا على القول بحل ذئابح بنى تملب وسائهم كما هو قول الأكثرين فانه على هذه الرواية لا عبرة بالنسب بل لو كان الابوان جميعا مجوسيين أو وثنيين والولد من أهل الكتاب حكمه حكم أهل الكتاب على هذا المول بالارباب كما صرح بذلك الفقهاء من أصحاب أحمد وفي حنيفة وغيرهم ومن ص من أصحاب أحمد وغيرهم ان تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسي قول واحد في مذهبه فهو مخطئ خطأ لا ريب فيه لانه لم يعرف أصل النزاع في هذه المسئلة ولهذا كان من هؤلاء من يتنفض ويحترز ان يقر بالجزية من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصراني العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابي كما فصل ذلك طائفة من أصحاب أحمد وهذا تنافض والتفاضي أو على وان كان قدام هذا القول هو وطائفة من ساعه فقد رجع عن هذا القول في الجامع الكبير وهو آخر كتبه فذكر فيمن انتقل الى دين أهل الكتاب من عبدة لاوثان كالروم وقباط من العرب وهم تنوخ وسهر ومن بنى تملب هل تجوز من كفتهم وأكل ديتهم وذكر ان المصوص عن أحمد انه لا بأس بنكاح نصارى بنى تملب والرواية الاخرى مخرجة على الروايتين عنه في ديتهم وخيار ان ينتقل الى دينهم حكمه حكمهم سواء كان انتقاله بعد مجيء شريعتهم او قبلها وسواء انتقل الى دين المبدين او دين لم يبدل ويجوز من كفته وكل ذبيحته واذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فن كان أحد أبويه مشركا فهو أولى بذلك هذا هو المنصوص عن أحمد فانه قد نص على أنه من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن دخل في دينهم في هذا الزمان فانه يقر بالجزية فل أصحابه ودا فررتاه بالجزية حلت ديتهم وسائهم وهذا مذهب ابي حنيفة ومالك وغيرهما ومن النزاع في هذه المسئلة ما ذكرته من نزاع على وعيره من الصحابة في بنى تملب والشافعي وأحمد في احدي الروايتين

عنه ^(١) والجمهور أحلوها وهي الرواية الأخرى عن أحمد ^ع ثم الذين كرهوا ذبائح بني تغلب تنازعوا
 فيه أحد على قطر بمصهم أن عليا تناحرهم ذبائحهم ونسبهم لكونه لم يعلم أن أبائهم دخلوا في دين
 أهل الكتاب قبل النسخ والتدين ^ع وبو على هذا أن الاعتبار في أهل الكتاب بالنسب لا
 نفس لرجل وأن من شككنا في أحداه هل كانوا من أهل الكتاب أم لا أحدا بالاحياء
 حقا دمه بالحرية حياطلا وحرما ذبيحته ونسأله حياطلا وهذا ما أخذ الشافعي ومن وافقه
 من أصحاب أحمد ^ع وقال آخرون من علي ^ع بكرهه ذبائح بني تغلب إلا لكونهم ما تدنو يدين
 أهل الكتب في حياته وعظوراته بل أحدهم من حل لحرمات فقط ولهذا قال أنهم لم
 يتسكروا من دين أهل الكتاب لا شرب حرم وهذا ما أخذ من قول علي هو المنصوص عن
 أحمد وغيره وهو الصواب ^ع وسأله فاقول من أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان
 دخل حده في ذلك قبل النسخ والتدين بل قول ضعيف ^ع والقول بن علي بن أبي طالب رضي
 الله عنه رد ذلك قول ضعيف بل الصواب الملقطوع به أن كونه لرجل كشيئا أو غير كشيء
 هو حكم مستقل به لا ينسبه وكل من يدين يدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أئمة
 أو جده دخل في دينهم ولم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتدين أو بعد ذلك
 وهذا مذهب جمهور العلماء كافي حجة ومالك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وإن كان من
 صحابه في ذلك راع معروف وهذا القول هو الثالث عن الصحابة رضي الله عنهم ولا أعلم بين
 الصحابة في ذلك نزاعا وقد ذكر الطحاوي من هذا الجمع مذهبنا واحتج بذلك في هذه المسئلة
 على من لا يقر لرجل في دينهم بعد النسخ ولست أدري من هو في زماننا ^ع يقال إلى دين أهل
 الكتاب فإنه يؤكل ذبيحته وتكح نسأله وهذا بين خط من بعض منسوخهم ^ع وصحاب هذا
 القول الذي هو قول الجمهور بقوله من دخل هو ^ع وبه أو حده في دينهم بعد النسخ
 والتبديل أقرب بالحريه ^ع ودخل في زماننا هذا أو قلته ^ع وصحاب القول الآخر يقولون متى
 عما أنه لم يدخل لا بعد النسخ والتدين ^ع فقل منه لحريه كما يقوله بعض أصحاب أحمد
 مع أصحاب الشافعي والصواب قول الجمهور وللدليل عليه وجوه ^ع

(أحمد) أنه قد ثبت أنه كان من ولاد لا صار حمة يهودي قبل مسيح النبي صلى

لله عليه وسلم بعين كذا بن عباس بن المرة كانت مقلات والمقلات التي لا يعيش لها ولد .
 كثيرة انفتت والفت الموت ولها لك كما بقى امرأة منذ كاروميات ذ كانت كثيرة
 ولادة للذكور ولايت والسماء الكثرة الموت * قال بن عباس وكانت المرأة تذر
 ن عاش لها ولد ن تجمن حدها يهودي لكون اليهود كانوا أهل علم وكتاب والعرب كانوا
 أهل شرك وثان فلما بعث الله محمد كان جماعة من أولاد الا صار يهودو فطلب آباؤهم
 أن يكرهوهم على الاسلام فزل الله تعالى (لا اكره في الدين فدين الرشد من النبي)
 الآية * فقد ثبت أن هؤلاء كان آباؤهم موحدون يهودوا ومملوون فثبت هذا دخول بانفسهم
 في اليهودية قبل الاسلام وتعددت المذاهب المذاهب المذاهب المذاهب المذاهب المذاهب المذاهب
 هذا نهي الله عز وجل عن اكره هؤلاء الذين يهودوا بعد النسخ والتبديل على الاسلام
 وأقرهم بالحرية . وهذا نهي في حوزة لدمية من دخل حصه في دين أهل الكذب بعد
 النسخ والتبديل . فنعلم أن هذا المول هو الصواب دون لا آخر . ومنى ثبت به بمقد له الدمة ثبت
 في المرة بمسبه لا يسببه ونه ناسح ديبخته وصعده بتمام المسلمين من المانع لذلك بمنعه الا
 ما على أن هذا الصنف ليسوا من أهل الكذب فلا يدخلون . فاذا ثبت بنص السنة أنهم من أهل
 الكتاب دخلوا في الخطاب بلا تراخ .

(وجه الثاني) أن جماعة من اليهود الذين كانوا بمدينة وحولها كانوا عربا ودخلوا في دين
 اليهود ومع هذا فلم يحصل إليهم صلى الله عليه وسلم في أكل صدمهم وحل نسائهم وقرارهم
 بالدمة بين من دخل بوجه مد مبعث عدي عنه السلام ومن دخل قبل ذلك ولا بين
 المشكوك في نفسه بل حكم في جميع حكما وحدا عاما . فنعلم أن الفريقين طائفة وطائفة وجعل
 صفة لا تفر بالحرية وطائفة تفر ولا تؤكل دلتهم وطائفة يقرون وتؤكل دلتهم تفرق
 بين له اصل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه . وقد علم بالنقل الصحيح المستفيض
 أن أهل المدينة كان فيهم يهود كثير من العرب وغيرهم من بني كنانة وحير وغيرهما من
 العرب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن انك تأتي قوما أهل كتاب وأمره
 أن يأخذ من كل حاكم دينار وعدله معافى ولم يفرق بين من دخل بوجه قبل النسخ وبوجه

وكذلك وقد نجرن وغيرهم من النصارى الذين كان فيهم عرب كثيرون اقرهم بالجرية وكذلك - اثر اليهود والنصارى من قبائل العرب لم يغري رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من خلفائه واصحابه بين بعضهم وبعض بل قتلوا منهم الحرية واحوا ديتهم ونساءه وكذلك نصارى الروم وغيرهم لم يفرقوا بين صف وصنف ومن تدر السيرة النبوية علم كل هذا بالضرورة وعلم ان التفريق قول محدث لا اصل له في الشريعة .

(الوجه الثالث) ان كون الرجل مسلما ويهوديا ونصرانيا ونحو ذلك من اسماء الدين هو حكم يتعلق بنفسه لا باعتقاده وادته وقوله وعنه لا يلحقه هذا لانه بمجرد اتصاف آياته بذلك لكن الصغير حكمه في احكام الدنيا حكم نوبه لكونه لا يستقل بنفسه فدا يلع وتكلم بالاسلام او بالكفر كان حكمه معتبرا بنفسه باعاق المسلمين فلو كان ابوام يهود ونصارى فاسلم كان من المسلمين باعاق المسلمين ولو كانوا مسلمين فكفر كان كافر باعاق المسلمين فان كفر برده لم يقر عليه لكونه مرتدا لاجل آثاته وكل حكم علق باسماء الدين من اسلام وايمان وكفر وعاق وردة وتهود وتصرة عما ثبت لمن تصف بالصفات الموحدة لذلك وكون الرجل من المشركين او اهل الكتاب هو من هذا الباب فن كان نفسه مشركا حكمه حكم من المشرك وان كان او غير مشرك ومن كان نوبه مشركا وهو مسلم حكمه حكم المسلمين لا حكم المشركين فكذلك اذا كان يهوديا ونصرانيا وآذ مشركين حكمه حكم يهود والنصارى . اما اذا علق عليه حكم المشركين مع كونه من اليهود والنصارى لاجل كون آثاته قبل النسخ والتبديل كان مشركين فهذا خلاف الاصول .

(الوجه الرابع) ان يقال قوله تعالى (لم يكن لذين كفروا من اهل الكتاب والمشركون) وقوله (وقل للذين آمنوا والذين اتوا بالكتاب ولا يمين اسلمتم فان اسلموا فقد اهتدوا) ومثل ذلك اما هو خطاب لمؤلا الموحدين واخبار عنهم المراد بالكتاب هو الكتاب الذي بأيديهم الذي جرى عليه من النسخ والتبديل ما جرى ابس لمراد به من كان متمسكا به قبل النسخ والتبديل فان اولئك لم يكونوا كفارا ولا هم ممن حو طبوا بشرائع اقرآن ولا قيل لهم في القرآن يا اهل الكتاب فانهم قدموا قبل نزول القرآن . واذا كان كذلك فكيف من تدين بهذا الكتاب الموجود عند اهل الكتاب فهو من اهل الكتاب وهم كفار تمسكوا بكتاب مبدل منسوخ

وهم مخلدون في نار جهنم كما يحسد سائر أنواع الكفار والله تعالى مع ذلك سوع اقرارهم بالحرية وأحل طعامهم وسائرهم »

﴿ لوجه الخامس ﴾ أن يقال هؤلاء الذين كفروا من أهل الكتاب بانفرت هم كفار وإن كان جديدهم كانوا مؤمنين وليس عذابهم في الآخرة أخف من عذاب من كان أبوه من غير أهل الكتاب بل وجود النسب الفاضل هو إلى تعذيب كفرهم قرب منه إلى تخفيف كفرهم من كان أبوه مسيحيًا ورند كان كفره اسقط من كفر من سلم هو ثم ارتد وطردا تنزع الناس يمين ولد على الفطرة د رند ثم عاد إلى الاسلام هل تقل توبته على قولين هما رويتان عن حماد واذ كان كذلك فمن كان أبوه من أهل الكتاب قبل المسيح والبديل ثم انه لما بعث الله عيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم كفرهما وبما حبا به من عند الله واسع الكتاب المبدل المنسوخ كان كفره من غلط الكفر ولا يمكن كفره خفف من كفر من دخل بعصه في هذا الدين المبدل ولاله بمجرد اسمه حرمة عند الله ولا عند رسوله ولا بغيره دين آتاه ذ كان هو مخلصا لهم فان آباءه كانوا ذاك مسلمين ومن دس الله هو الاسلام في كل وقت فكل من آمن بكتب الله ورسله في كل زمان فهو مسلم ومن كفر شيء من كتب الله ورسله فليس مسلما في أي زمان كان وإذا لم يكن لا ولادى سر تيل د كفروا حربية على مثلهم من الكفار الذين آمنواهم في اتباع الدين المبدل المنسوخ علم بذلك بطلان ايماني الطائفتين وكرام هؤلاء بامرهم بالحرية وحل ذنوبهم ونسائهم دون هؤلاء ونه فرق محال لاصول الاسلام والله لو كان الفرق بالعكس كان أولى وهذا بوجه الله في سر تيل على تكذيبهم بمحمد صلى الله عليه وسلم مالا يوجه غيرهم من أهل الكتب لانه تعالى أنهم على أجددهم إنما عصية في الدين والدنيا فكفروا بتمته وكذبوا رسله وبدلوا كتابه وعيروا دينه فضررت عليهم الدلة إنما نفعو الا بحبل من الله وحبل من الناس وبأوا بغضب من الله وضررت عليهم المسكنة ذنوبهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الذين يأمرونهم بذلك بما عصوا وكانوا يعتدون فهم مع شرف آياتهم وحق دين جديدهم من اسوأ الكفار عند الله وهو شد عصا عليهم من غيرهم لان في كفرهم من الاستكبار والحسد والمعاندة والفسوة وكتمان العلم ونحراب الكتاب وتبدل النص وغير ذلك ما ليس في كفر هؤلاء فكيف يجعل هؤلاء لأرجاس لأتباع الذين هم من أمم الخلق إلى

الله مربية على سائر احوالهم الكفار مع ان كفرهم بما مماثل لكفر خواصهم الكفار وما اغلظ منه دلائل احدا ان يقول ان كفر الدخيلين عبط من كفر هؤلاء مع تماثلهما في الدين بهذا الكتاب الموجود •

(لوجه السادس) ان تعيق الشرف في الدين مجرد النسب هو حكم من احكام الجاهلية الذين استعملهم عليه الرقصة واشباههم من هـل الجاهل فان الله تعالى قال (يا ايها الناس اذ خفتمكم من دكروني وجماعكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان كرمكم عند الله اتقاكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على ابيض ولا لايبيض على اسود الا بالتقوى . الناس من آدم وادم من تراب وهذا ليس في كتاب الله آية واحدة يمدح فيها أحد بنسبه ولا يذم أحد بنسبه وانما يمدح الايمان والتقوى ويذم الكفر والفسوق والعصيان • وقد نسب عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح انه قال اربع من امر الجاهلية في متى لم يدعوهن . المعر بالاحباب والطعن في الانساب والياحة والاستسقاء بالجور جعل المعر بالاحساب من امور الجاهلية وقد كان المسم لاثر له على المسم يكون اجداده لهم حسب شريف فكيف يكون لكافر من هـل الكتاب فخر على كافر من هـل الكتاب يكون اجداده كانوا مؤمنين ودم يكن مع لئلا في الدين فضيلة لاجل • علي الآخرين في الدين لاجل النسب عنه لا فصل من كان من اليهود والصاري آبه مؤمنين متمسكين بالكتاب الاول قبل النسخ والبيد على من كان يوه داخل فيه بعد النسخ والسيد • ود تماثل ديهما تماثل حكمهما في الدين والشريعة مما علفت بالنسب احكاما مثل كون خلافة من فريش وكون ذوى القربى لهم خمس وتحريم الصدقة على آل محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك لان النسب العاقل مظنة ان يكون انه فصل من غيرهم كما في النبي صلى الله عليه وسلم « الناس معادن كمدان ذهب والعصاة خبارم في الجاهلية خيارهم في الاسلام » و« فقهوا » والمظنة تعلق الحكم بما اذا خفيت الحقيقة وتشترب فأما ذ صهر دين لرجل لئلا به تتعلق الاحكام وعرف نوع ديه وقدره لم يتعلق بنسبه الاحكام الدينية ولهذا لم يكن لابي لهب مربية على غيره • لما عرف كفره كان أحق بالدم من غيره ولهذا جعل من يأتي بمأخضة من رواح

التي صلى الله عليه وسلم صعبين من الدواب كما حمل من يقبض منهم لله ورسوله أجبرين
من الثواب ففسدوا الأسباب الفاضلة إذ شؤوا كانت سائرهم أغلظ من ساءه غيرهم وعقوبتهم
أشد عقوبة من غيرهم فكفر من كفر منى سر يسيل ناء يكن أشد من كفر غيرهم
وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فلا تقل من المساواة بينهم وطهارة يقل أحد من العلماء إن
من كفر وفسق من قریش والعرب تخفف عنه العقوبة في الدنيا وفي الآخرة بل إما أن تكون
عقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم في أشهر القولين أو تكون عقوبتهم أغلظ في القول الآخر
لأن من أكرمه بعفته وروى قدره إذا قابل حقوقه بالمساوى وغلب نعمه بالكفر كان أحق
بالمعقوبة ممن لم ينعم عليه كما أنعم عليه •

(الوجه السابع) أن قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نسخوا الشام والعراق
ومصر وخراسان وغيرهم كانوا يأكلون ذبائحهم لا يبيرون بين طائفة وطائفة ولم يعرف عن
أحد من الصحابة الفرق بينهم بالانساب وإنما تارعو في بني تميم خاصة لأمير يختص بهم
كما أن عمر ضيق عليهم لركاة وجعل حزينهم محاملة لحربة غيرهم ولم يلحق بهم سائر العرب
وإنما ألحق بهم من كان بمنزلتهم •

(الوجه الثامن) أن يقال هذا القول مستلزم أن لا يحل لما صام جمهور من أهل
الكتاب لانا لا نعرف نسب كثير منهم ولا نعلم قبل أيام الإسلام أن جداده كانوا يهودا
ونصارى قبل النسخ والتعديل ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة
والاجماع فإد كان هذا القول مستلزما رفع ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم أنه باطل •
(الوجه التاسع) أن يقال ما رل المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم فمن
أنكر ذلك فقد خالف اجماع المسلمين • وهذه الوجوه كلها البيان ربحان القول بالتحليل وأنه
مقتضى لدليل • فإما أن مثل هذه المسئلة ونحوها من مسائل الاجتهاد يجوز لمن تمسك فيها
بأحد القواين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل فهذا خلاف جماع المسلمين فقد تنازع
المسلمون في حبس المحوس والمشر كين وليس من رجع أحد القواين أن ينكر على صاحب القول
الآخر لا بحجة شرعية • وكذلك تارعو في متروك التسمية وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سموا
عليها غير الله وفي شحم الذئب والكليتين وذبائح لدوات الظفر كالابل والبطة ونحو ذلك مما

حرمة لله عليهم وتعارعوا في ذبح الكتابي للصحايا ونحو ذلك من المسائل وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين . فمن صار إلى قول مقلد لقائه لم يكن له أن يسكر على من صار إلى القول الآخر مقلد لقائه السكران كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الاتقياء للحجة الشرعية فظهرت . ولا يجوز لأحد أن يرجح قولاً على قول بغير دليل ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة بل من كان مقلداً لزم حل التقليد فيه يرجح ولم يزيغ به بصوت وبخطأ ومن كان عمده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه فمن ما تبين أنه حق ورد ما تبين أنه باطل ووقف ما يدين فيه أحد الأمرين . والله تعالى قد فاقوت بين الناس في قوى الأذهان كما فاقوت بينهم في قوى الأبدان . وهذه المسئلة ونحوها فيها من أغوار الفقه وحقائقه ما لا يعرفه إلا من عرف أقاويل العلماء وما آخذهم فأما من لم يعرف الأقول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته فانه من الموهبة المفقدين لا من العلماء الذين يرجحون ويترقبون . والله تعالى يهدينا ويخولنا بحجته ورضاه والله التوفيق والله أعلم .

المسئلة الثالثة والمشرون في الأموال التي يحول مستحقها مطلقاً ومهما فإن هذه عامة النفع لأن الناس قد يحصل في أيديهم أموال يعلمون أنها محرمة لحق الغير إما أن يكونوا قبضت فيها كالنصب وأنواعه من الخبيثات والسرقة والبيع وإما أن يكونوا قبضت لعقد فاسد من ربا أو ميسر ولا يعلم عين المستحق لها وقد يعلم أن المستحق أحد رجلين ولا يعلم عينه كالميراث الذي يعلم أنه لأحد من زوجين الباقية دون المطلق والمعين التي تدعى عامه ثمان فيقر بها ذو اليد لأحدهما . فذهب الإمام أحمد إلى حنيفة ومالك وعامة السلف عطاء هذه الأموال لأولى الناس بها . ومذهب الشافعي أنها تحفظ مطلقاً ولا تنفق بحال ويقول فيما جعل مالكه من العصب والعورى والودائع أنها تحفظ حتى يظهر أصحابها كسائر الأموال الصائفة ويقول في العين التي عرفت لأحد رجلين يوقف الأمر حتى يصطاحا . ومذهب أحمد في حنيفة فيما جهل مالكه أنه يصرف عن أصحابه في المصالح كالصدقة على الفقراء . وفيما سنهم مالكه القرعة عند أحمد والقسمة عند أبي حنيفة . ويتفرع على هذه القاعدة ألب من المسائل نعمة واقعة . وهذا يحصل الجواب عما فرضه أبو المعالي في كسائه العياني وتبعه من تبعه ذ صق لحرام الأرض ولم يبق سبيل إلى الحلال فانه يباح للناس قدر الحاجة من الطعام والملابس والمساكن والحاجة أوسع من

الضرورة وذكر أن ذلك يتصور ذاتا ستوات الظامة من الملوكة على الأموال بغير حق وثباتها
 في الناس وإن زمانه قريب من هذا التقدير وكيف بما بعده من لازمان « وهذا الذي قاله فرض
 محال لا يتصور ما ذكرته من هذه القاعدة الشرعية فإن المحرمات قسبان محرم لعبته كالنجاسات من
 لدم والميتة ومحرم لحق الغير وهو ما جتسه مباح من المطاعم والمساكن والملابس والمراكب والقود
 وغير ذلك . وتحريم هذه جميعها يعود إلى الظم فاتها بما تحرم أسببين (أحدهما) قصها بغير طيب
 نفس صاحبها ولا إذن الشارع وهذا هو الظلم محض كالسرقة والحياة والمصب الظاهر وهذا
 شهر الأنواع بالتحريم (والثاني) قصها بغير إذن الشارع وإن كان صاحبها وهي العقود والقروض
 لحرمة كالأرباب والميسر ونحو ذلك والواجب على من حصلت يده ردها إلى مستحقها « إذا تم ذلك
 « مجهول كالمعدوم وقد دل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في لقطعة فإن وجدت صاحبها
 فارددها إليه ولا فهي مال الله يؤتيه من يشاء - وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن اللقطة التي
 عرف أنها ملك لمعدوم وقد حرجت عنه بلا رصده « لا يوجد فقد آتاه الله لمن سلطه عليها
 بالانقطاع الشرعي . وكذلك تفق المسلمون على أنه من مات ولا ورث له معلوم قتله يصرف
 في مصالح المسلمين مع أنه لا بد في غالب الحلق أن يكون له عصبه بعميد لكن جهلت عصبه
 ولم ترح معرفته فجعل كالمعدوم وهذا ظاهر وله دلائل قياسية قضيان كما ذكرنا من السنة
 والاجماع فإن مالا يعلم محال ولا يقدر عليه بحال هو في حق غير المعلوم فلا تكلف إلا بما
 اعلمه وقدر عليه . - وكأنه لا فرق في حق بين فعله أو أمر به وبين فعل أمرنا به جملة عند
 موت الممر أو القدرة كما في حق المحبون والعاجز كذلك لا فرق في حق بين مال لا مالك
 له أمرنا بإيصاله إليه وبين ما أمرنا بإيصاله إلى مالكه جملة إذا مات الممر به أو القدرة عليه
 والأموال كالأعمال سواء . وهذا النوع مما حرم لتعلق حق الغير به فإذا كان الغير معدوما
 أو مجهولا بالكلية ومعجوزا عنه بالكلية يسقط حق تعلقه به مطلقا كما يسقط حق تعلق حقه به
 فأرحى العلم به أو القدرة عليه إلى حين العلم والقدرة كما في اللقطة سواء كان به عليه صلى الله
 عليه وسلم قوله فإن جاء صاحبها ولا فهي مال الله يؤتيه من يشاء فإنه لو عدم المالك انتقل الملك
 عنه بالاتفاق فكذلك إذا عدم العلم به إعداما مستقرا ودحز عن الإيصال إليه إعداما مستقرا
 فالإعدام ظاهر والأعجاز مثل الأموال التي قصها الملوكة كالمكوس وغيرها من أصحابها وقد

يقين انه لا يمكنها إعادتها إلى أصحابها فاعتانها في مصالح أصحابها من الجهاد عنهم أولى من إبقائها
بأيدي الظلمة يأكلونهم وإذا انقضت كانت لمن يأخذها بالحق مساحة كما أنها على من يأكلها
بالباطل محرمة *

(والدليل الثاني) القياس مع ما ذكرناه من السنة والاجماع أن هذه الاموال لا تخلو
وما أن تحبس وإما أن تنفق وإما أن تنفق. فاما تلافها ففساد والله لا يحب الفساد وهو اضاعة
لها والى صلى الله عليه وسلم قد هي عن إضاعة المال وإن كان في مذهب أحمد ومالك يجوز
المقوبات المادية تارة بالأخذ وتارة بالتلاف كما يقوله أحمد في متاع العبد وكما يقوله أحمد ومن
يقوله من المالكية في أوعية حمر وعص حمار وغير ذلك فإن المقبولة بالتلاف بعض الاموال
أحيانا كالمقبولة بالتلاف بعض الفوس أحيانا وهذا يجوز إذ كان فيه من التكيل على الجرعة
من المصلحة ما شرع له ذلك كما في تلاف النفس والطرف. وكما أن قتل النفس يحرم إلا بنفس
أو فساد كما قال تعالى (من قتل نفسا بغير عمن وفساد في لارض) وفات الملائكة تحمل فيها
من يفسد فيها ويسفك لدماء فكذلك تلاف المال إنما يباح قصاصا أو لافساد ماله كما يجوز
من تلاف البناء والعراس الذي لأهل الحرب مثل ما يفعلون بنا بغير خلاف وجورنا لافساد
ماله ما جورنا ولهم لم يعم أحد من الناس قال أن الاموال محترمة بحوله المذات تنفق
وإنما يحكي بعض ذلك عن بعض الفاضلين من المورعة أنه التي شئ من ماله في البحر أو أنه
تركة في البر ويحرق ذلك هو لا، فحمد منهم حسن القصد وصدق ورع لاصوب العمل * وأما
حبسها دائما أبدا في غير غاية مسطرة بل مع العلم أنه لا يرحي معرفة صاحبها ولا القدرة على
إيصالها إليه فهذا مثل تلافها فإن التلاف إنما حرم لتعطيلها عن انتفاع الآدميين بها وهذا
تعطيل أيضا بل هو أشد منه من وجبهين (أحدهما) أنه تعذيب للفوس باقيا، فيحتاجون إليه
من غير انتفاع به (الثاني) أن العادة جارية بأن مثل هذه الامور لا بد أن يستولى عليها أحد من
الظلمة بعد هذا إذا ما يبقها أهل العدل والحق فيكون حاسبا غاة للظلمة وتسليما في الحقيقة
في الظلمة فيكون قد مسمها أهل الحق وأعطها أهل الباطل ولا فرق بين القصد وعدمه في
هذا فإن من وضع ساء بمسبحة فقد قتله ومن ألقى اللحم بين السباع فقد كله ومن حبس
لامول العظيمة لم يستولى عليها من الظلمة فقد عطاها هو فإذا كان تلافها حراما وحبسها

أشد من اتلافها تعيين اعمامها وليس لها مصرف معين فتصرف في جمع جهات البر والقرب
التي يتقرب بها الى الله لان الله خلق له اداة وخلق لهم الاموال ليستعينوا بها على عبادته
فتصرف في سبيل الله والله أعلم *

(المسئلة الرابعة والعشرون) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن المرأة والرجل اذا تحاكما
في البعثة والكسوة هل القول قولها أم قول الرجل - وهل للعامة تقدير البعثة والكسوة بشئ
معين والمسؤل بيان حكم هاتين المسألتين بدلائلهما وعن قول لرويه هل كل من قبلت
روايته قبلت شهادته وهل من تحقق بالعائنة تصح صلاته وهل تصح صلاة المأموم
خالف من يخالف مذهبه وعن العمرة هل هي واجبة وإن كان فلا دليل عليه - وهل القصر
في السفر سنة أو عزيمة وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعي عن ربهيم بن محمد عن
طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت كل ذات فم دخل النبي صلى الله عليه
وسلم قصر الصلاة وأنتم وكيف اساء هذا الحديث وعن التربة التي دفن فيها النبي صلى
الله عليه وسلم هل هي أفضل من لمسجد الحرام وعن الاستبراء هل هو حرم أم لا وعما
روى عن مالك في باحة وطء المرأة في لدر صحيح وكذلك ما رواه نفع عن ابن عمر
في معناه هل هو صحيح أم لا *

أجاب أحمد الله * ذ كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسى كما
جرت به العادة ثم تنازع الزوجان في دين فقلت هي أنت ما نفق عني ولا كسوتني بل حصل
ذلك من غيرك - وهن هو من البعثة والكسوة كانت مني * فيها قولان للملأ (أحدهما)
القول قوله وهذا هو الصحيح الذي عليه الاكثرون . ونظير هذا أن يصدقها تعلم صناعة
وتعلمها ثم يتنازعان فيمن علمها يقول هو أنا علمها وتقول هي أنا تعلمتها من غيره ففيها وجهان
في مذهب الشافعي وأحمد * والصحيح من هذا كله أن القول قول من يشهد له العرف
والعادة وهو مذهب مالك . وأبو حنيفة يوفق على أنها لا تستحق عليه شئ لأن البعثة تسقط
بمضي الزمان عنده كسفة الاقارب وهو قول في مذهب أحمد . وصحاب هذا القول يقولون
وجبت على طريقة الصلة فتسقط عن الزمان والجمهور ومالك والشافعي وأحمد في المشهور
عنه يقولون وجبت لطريق المعاوضة فلا تسقط بمضي الزمان ولكن اذا سارعا في قبضها

فقال بعض أصحاب الشافعي وأحمد القول قول المرأة لأن الأصل عدم المقبوض كما لو تنازعا في قبض الصدق * والصواب أنه يرجع في ذلك إلى العرف والمادة فإذا كانت العادة أن الرجل ينفق على المرأة في بيته ويكسوها ودعت أنه يفعل ذلك فالقول قول قوله مع يمينه وهذا القول هو الصواب لدى لا يسوع غيره لا وجه *

(أحدها) أن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلصته المرشدين لم يعلم منهم امرأة فعل قولها في ذلك ولو كان قول المرأة مقبولا في ذلك لكانت الطعم متوفرة على دعوى النساء وذلك كما هو الواقع فسلم أنه كان مستقر بينهم أنه لا يقبل قولها (الثاني) أنه لو كان القول قولها لم يقبل قول الرجل إلا دية فكان يحتاج إلى إلهاد عليها كلها طعمها وكسائها وكان تركه ذلك تعريضا منه كما ترك الإلهاد على الدين المؤجل ومعلوم أن هذا لم يفعله مسلم على عهد السلف *

(الثالث) أن الإلهاد في هذا متعذر أو متعسر فلا يحتاج إليه كالأشهاد على الوطء فانهما لو تنازعا في وطء وهي تبت لم يقبل مجرد قولها في عدم الوطء عند الجمهور مع أن الأصل عدمه بل إما أن يكون القول قول الرجل أو يؤثر ما حرج إلى أو يحتملها في مكان وفريق منهما من يعلم ذلك بمعد انقضاء الوطء على ما لا يملك في ذلك من الرع فيها دعواها ودمت الأصل ولم تقبل لتعذر إقامة الدية على ذلك ولا يفي في البيوت بهذه المثابة ولا يكافئ الناس الإلهاد على إعطاء النفقة فإن هذه مدعة في الدين وحرج على المسلمين وتناع أمير سبيل المؤمنين *

(الرابع) أن العلماء متذرعون هل يجب عليك النفقة على قواين ولا طهرانه لا يجب ولا يجب أن يفرض له شيئا بل يطعمها ويكسوها بالمعروف * وهذا القول هو الذي دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال في النساء لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف كما في المملوك وكسوته بالمعروف "وعال حقها أن أطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت كما قال في المماليك إخوانكم حولكم جعلهم الله تحت يديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس" وهذه عادة المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلصته لا يعلم قط أن رجلا فرض لزوجته نفقة بل يطعمها ويكسوها وإذا كان كذلك كان له ولاية

الاتفاق عليها كما به ولايه لاسيما على رقيه وسهاته وقد قال الله تعالى (الرجال قوامون على النساء)
وقال زيد بن ثابت لروح سيد في كتاب الله وقرأ قوله (وألميا سيدها لدى الباب) وقال عمر بن
الخطاب الكناز رق فسطر حكمة عن ابن يرق كريمة * ويدل على ذلك قول النبي صلى
الله عليه وسلم نحو الله في النساء من عاون عدوك وبكأعدائهم من الله واستحلته
فروجهن بكلمة الله فقد أحبر المرأة عليه عبد رجل والماني لاسير وث رجل أحضرها
بأمانة لله فهو مؤتمن عليها ولهذا نوح الله للرجل بصل القرآن أن يصبر بها ولا يؤذيه غيره من
له عليه ولايه قد كان لروح مؤتمنا عليها وله عيب ولايه كان القبول قوله فيما وثمن عليه وولي
عليه كما يدل قول الولي في الاتفاق على التيمم وكما يدل قول لو كل والشريك والمصارف
والمساق والمارح فبما ألقه على ما الشريكة ون كان في ذلك معنى الموضوعة وعقد الكناز
من جنس المشاركة والموضوعة والرجل مؤتمن به فله قول في ذلك ولي من قول قول
أحد الشريكين * وكذا لو أحدث المرأة عفتها من ماله بالمرووف وأدعت أنه يطمع
عقة قبل قولها مع يمينها في هذه الصورة لأن الشرع سلطها على ذلك كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم لقد أخذ ما يكفيك وولدتك بالمرووف ما دلت إن ما سفيان رجل شجاع وانه
لا يعطيني من العقة ما يكفي وولدت فقال حذى ما يكفيك وولدتك بالمرووف * وكذا
لو كان الروح مسافرا عنها مدقوه مقيمة في بيت بها ودعت أنه ترك لها عقة ولا أرسل
إياها بفقة * قول قولها مع يمينها ومثل ذلك فلا بد من التفصيل في المصطفى في هذا الباب *
وهذه المعاني من تدبرها بين له سر هذه المسئلة فان قول النساء في عدم العقة في
ماضى فيه من الضرر والفساد * لا يحصى لارب العاد وهو يؤل الى أن المرأة تقيم مع
لروح حمسين سنة ثم تدعى نفقة حمسين سنة وكسوتها وتدي أن زوجها مع يساره وفقرها
لم يطمعها في هذه المدة شيئا وهذا مما يتبين^(١) الناس كذبا به قطعا وشريعة الاسلام منزلة
عن أن يحكم فيها بالكذب والهتان والطمع والمدون *

(الوجه الخامس) أن الأصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في حصة أقوى المتداعين
سواء ترحح ذلك بإبرة لاصلية واليد الحسية والمادة العملية ولهذا إذا ترحح حاب

(١) في نسخة الى من (٢) في نسخة يتبين

المدعى كانت اليمين مشروعة في حقها عند الجمهور كمالك والاشدنى وحمد كلابان في القسامة
وكما لو أقام شاهد عدل في لامون منه يحكم له بشهادة اثنين والى صلى الله عليه وسلم حمل
اليمين على المدعى عليه ذالم يكن مع المدعى حجة ترجح حاشه وهذا قال جمهور العلماء في الزوجين
اذ تنازعا في متاع البت منه يحكم لكل منهما بما حرت اياه باستنما به وحكم للمرأة بمتاع
النساء وللرجل بمتاع الرجال وان كانت اليد خفية مضمومة على هذا وهذا لانه يعلم العادة
بكل منهما يتصرف في متاع جسده وهذا العادة حاربه بان الرجل ينفق على من يوكسوها
ولم يعلم لها حصة ينفق منها على نفسها اخرى لامر على العادة .

(الوجه السادس) ان هذه المرأة لا بد ان تكون كات وكنت في زمان
المدعى وذلك إما ان يكون من نروح وما ان يكون من غيره ولاصل عدم غيره فيكون
. كما قلنا في أصبح بوجهين ان القول قوله في به عاها الصاعقة والقرعة التي صدقها نعيمها
لان الحكم الحادث يصف الى البت المدعى كما وسقط في الماء بحسبة فرق منميرا بعد
ذلك وشك هل تغير مدعيه او غيرها فصيح بوجهين انه يصف التغير الى البتاسة ويدل
على ذلك ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينفق على عدي بن حاتم فيما تدارى
الصيد وعاب به ولا يحد به تر غير سهمه نه يأكاه لان لاصل عدم سب آخر رهنه به
عنه بخلاف ما رزدي في مدعيه او خاض كلبه كلاب آخره فان تلك لاسباب شاركت في
الزهور . وبسط هذه المسائل له موضع آخر غير هذا .

(فصل في) وأما تقدير الخاكم البقرة والكسوة فهذا يكون عند التنازع فيها كما يقدر
مهر المثل اذا تنازعا فيه وكما يقدر مقدار الوصية دعت المرأة نه بصرتها فان لحقوق الي
لا يعلم مقدارها الا بالمعروف متى تنازع فيها لخصمان قدرها ولي الامر وأما الرجل اذا كان
يمفق على امرته بالمعروف كما جرت عادة منه منهم يكتفى ولا يحتاج الى تقدير الخاكم
وو حبيت المرأة ان يمرض لها عفة يسامها اليها مع اليد نه ينفق عليها بالمعروف فالصحيح
من قولى العلماء في هذه الصورة نه لا يفرص لها عفة ولا يجب تمليكها ذلك كما قدم فان هذا
هو الذي يدل عليه الكتب والسنة ولا عسر المني على العدل والصواب المقطوع به عند جمهور
العلماء ان عفة الزوجة مرجعها الى العرف والى مقتدره بالشرع بل تختلف باختلاف أحوال

البلاد ولازمة وحال زوجين وعادتهما من الله تعالى قال (وعاشروهم بالمعروف) وهذا الذي
صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيت ووليك بالمعروف وقال لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف *
﴿فصل﴾ وما قوله هل كل من علم رويته قامت شهادته فهذا فيه برع من العلم
بذلك روايته من أهل العلم وفي قول شهادته برع بين العلماء * فذهب على وأنس وشرح تغفل
شهادته وهو مذهب محدثيهم ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي لا عمل بشهادته والمرأة
تقبل روايتها مطلقا وتقبل شهادتها في جميع لكون الشهادة على شخص معين لا يعمد حكمها
إلى الشاهد بخلاف رواية من رويته سمعها من روي روي حكمي شرك فيه هو
وغيره فلهذا لم يشترط في لروية عدد بخلاف الشهادة * وهذا مما قد روي به من الشهادة والخبر
فقالوا لا يجوز أن يثبت خبر واحد في حكمه كالأخبار السنية والنبوية كالأخبار بروية هلال
والخامسة الماء وغير ذلك بخلاف الشاهد *

• (فصل) • وما للحن في المناجاة لدى التحليل المعنى وصح صلاة صاحبه ما ما أو
• مرد مثل أن يقول رب الهمم ولا الصالحين ونحو ذلك وما قد قرئ به مثل حمد لله رب
ورب ورب ومثل حمد لله وحمد لله بصم الآلهة والكبر للذل ومن عسى وعالمهم عسى وأمثال
ذلك فهذا لا يمتدح وما للحن لدى يحول المعنى د عجم صاحبه معناه مثل أن يقول ص ص
لدين نعمت عليهم وهو نعم أن هذا صمير المتكلم لا تصح صلاته وإن لم يعلم أنه يحيل
المعنى واعتقد أن هذا صمير المتكلم وهذا لا تصح صلاته وإن لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد
أن هذا صمير المخاطب فقيه نزاع والله أعلم •

فصل ١٠ وأما الصلاة فحل خلف من تحلف مدعاه فمده تصح بها الصلاة والتأمين
لهم باحسان ولأئمة لأربعة والكن البرع في صورتين (حد هي) خلافا شاذ وهو ما دلت
لإمامنا واجبات كما يعتقد المأموم الكن لا يعتقد وجوبها مثل التشهد الأخير فإنه من
يعتقد وجوبه والمأموم يعتقد وجوبه فمده خلاف شاذ والصواب لدى عبه السبب وجوب
الحلف صحة الصلاة (والمسئلة الثانية) فيها راع مشهور ترك الإمام ما يعتقد المأموم وجوبه
مثل ترك قراءة التسمية سر وجر ودموم يعتقد وجوبها ومثل ترك وضوء من مس
لذكر أو لمس النساء أو كل جم لا يس أو المنيهة وجروح الجنب والنجاسة الذرة والمأموم

يرى وجوب الوضوء من ذلك عهد فيه قولان أحدهما صحة صلاة المأموم وهو مذهب مالك
وأصح الروايتين عن أحمد في مثل هذه المسائل وهو أحد لوجهين في مذهب الشافعي بل هو
المصوص عنه فإنه كان حسي حلف المالكية لادين لا يقرؤون المسئلة ومذهبه وجوب قراءتها
وللدليل على ذلك ما روه البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلوا بكم فان
أصابكم منكم ومن خطاؤكم وعليكم مثل خطا لا امام عليه دون المأموم * وهذه المسائل
من كان مذهب لا امام فيها هو الصواب فلا ريب وان كان محطاً بخطؤه مخصص به والمنازع
يقول المأموم يعتمد بطلان صلاة ماله وليس كذلك بل يعتمد ان لا امام يصلي باجتهاد أو تقليد
انصاب الله حرم وان اخطأ فيه حر وهو بمنزلة الحاكم في مسائل الاجتهاد وهذا اعظم من
تدبره به فان كان يعتمد حكمه بطلان لا يخرج من الخط ولا ترك لا امام الطهارة نسباً لم يمد
المأموم عند الجمهور كما ثبت عن الخلفاء الراشدين مع ان النبي عليه عادة الصلاة والمنازل
لا إعادة عليه فاد صحت الصلاة حلف من عليه لا ماله ولأن نصيح حلف من لا عادة عليه
أولى ولا ماله يعيد ذلك دون المأموم ولا يصدر من لا امام ولا من المأموم تقر بعد لان لا امام
لا يرجع عن اعتقاده بقوله بخلاف ما ذكرني على لا امام نخاسة ولا يحدده منها من المأموم هنا
مصرط هذا صلى يعيد لان ذلك لا يربطه وما لا ماله فلا يبعد في هذه الصورة في أصح قولي
العلماء كقول مالك والشافعي في تقدم أحمد في أصح روايتين عنه وعم المأموم بحال الامام
في صورة الأولى يقتضي انه يبعد انه يعتمد معصوم له خطؤه فلا تكون صلاته باطلة وهذا القول
هو الصواب المقطوع به والله اعلم

فصل في وجوبها قولان مساهمة وهم قولان في مذهب الشافعي وأحمد
والشهور عنهما وجوبها والقول الآخر لا يجب وهو مذهب أبي حنيفة ومالك * وهذا القول
أرجح فان الله بما أوجب الحج قوله تعالى (والله على الدار حجة البت) لم يوجب العمرة كما
أوجب تمامها قوله (وأنتمو الحج والعمرة لله) * يحتاج لا امام وأوجب تمامها وفي الانتهاء
انك أوجب الحج وهكذا سائر الاحاديث الصحيحة ليس فيها الا يجب الحج ولان العمرة
ليس فيها جنس غير ما في الحج فاسها حرام وحلال وطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وهذا

كله دخل في الحج واذا كان كذلك فأفضل لحج في فرض الله منها شيأمرتين فيه يفرض وقوفين ولا طوافين ولا سعيين ولا فرض لحج مرتين وطواف التودع ليس ركناً هو واجب وليس هو من تمام لحج وإنما كل من حرج من مكة عليه أن يودع ولها من إقام بمكة لا يودع على الصحيح وهو حو به ليكون آخر عهد خارج مايت كما وجب لدخول بالاحرام في أحد قولي العلماء السبب عارض لا يكون ذلك وجباً بالإسلام كوجوب لحج ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يمتدرون بمكة لا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا على عهد حذائه بل لم يمتد أحد عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا عائشة وحدها لسبب عارض وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع .

فصل في السفر وهو ستة أسى صلى الله عليه وسلم وستة حصاة لشدن قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط لا ركعتين وكذلك أبو بكر وعمر وكذلك عثمان في السنة الأولى من خلافته لا مكة في السنة الثانية أنهما لمي لأعد رمة كورة في غير هذا الموضع . وأما الحديث المذكور فلا ريب أنه خطأ على عائشة . وإبراهيم بن محمد هو من أبي يحيى المدني القديري وهو وصلة بن عمرو المكي ضعيف ياتق أهل الحديث لا يحتج بواحد منهما . وفيه هو دون هذا . وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت فرصت الصلاة ركعتين ركعتين وفرت صلاة السفر وريد في صلاة الحصر وقيل لعمرة فم أتمت عائشة الصلاة قال تأولت كما تأول عثمان . وهذه عائشة نخب بأن صلاة السفر ركعتان وإن احتجها عمر وعلم الناس بها يذكر أنها ثبتت بل أول ما يكادها بذلك سنة . وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان وصلاة العطار ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيك . وأيضاً فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين ولم يقل عنه أحد أنه صلى أربعاً قط وإنما كان الثالث عنه . صام في السفر وأطهر وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر . وأما القصر فكل الصحابة كانوا يقصرون منهم أهل مكة وغير أهل مكة بمكة بمكة وعرفة وغيرهما وقد تارَعَ العلماء في التبريع هل هو محرم أو مكروه أو تركه للأولى أو مستحب أو هما سواء على خمسة أقوال - أحدها قول من يقول إن لاءه أفضل كقول الشافعي والثاني قول من يسوى بينهما كقول أصحاب

مالك والثالث قول من يقول انقصر فصل كقول الشافعي الصحيح واحدى الروايتين عن أحمد
والرابع قول من يقول لا تمتد مكروه كقول مالك في احدهما روايتين وأحمد في الرواية
لاخرى - والخامس قول من يقول ان القصر واجب كقول أبي حنيفة ومالك في رواية *
وأظهر لا أقول قول من يقول إنه سنة وإن لا تمتد مكروه وهذا لا يحب نية القصر عند
كثير العلماء كابي حنيفة ومالك وأحمد في أحد القوايين عنه في مذهبه *

﴿فصل﴾ وما التربة التي دهن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحد من الناس
قال إنها أفضل من المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى لا تقام في بعض وذكر
ذلك كما هو قول من يسبقه إليه أحد فيها علماء ولا حاجة عليه بل بدن النبي صلى الله عليه
وسلم أفضل من المساجد وما ماتته حلق وما فيه دهن فلا بد من أن كان هو أفضل من يكون مائة
حلق أفضل من أحد لا يقول بدن عند الله به فصل من بدن لا تمتد وإن الله يخرج
الحق من البيت والميت من الحى ونوح نبي كريم ودمه يخرق كاهن وبرهيم حليل الرحمن
وابوه زكاهن والصور من لدنه على تفصيل المساجد مطهرة من دنسها قور لاسماء ولا
قور الصالحين ولو كان ما ذكره حقا كان مذهب كل من وكل صالح فصل من المساجد
التي هي بيوت الله فيكون بيوت مخلوقين أفضل من بيوت الخلق التي تدن الله من رفع ويدكر
فيها سمه . وهذا قول متدع في الدين محام لا اصول لا اسلام *

﴿فصل﴾ وما لا تمتد مكروه هو حرام عند جمهور العلماء وهو أصح القوايين في مذهب
أحمد ولذلك يزر من ماله وفي أقول لا آخر هو مكروه غير محرمة وأكثرهم لا يبيحونه لحرف
العنت ولا غيره * وهل عن طائفة من الصحابة والسلف أنهم رخصوا فيه للضرورة مثل
أن يخبثي لزم فلا يمتص منه لانه ومثل أن يحرق بدن ماله من مرض وهذا قول أحمد وغيره
وأما بدون الضرورة فما عنت أحد رخص فيه وقد نعم *

﴿فصل﴾ وما بين الناس في أديارهم فهذا محرم عند جمهور السلف والخلف كما ثبت
ذلك بالكتاب والسنة وهو المشهور في مذهب مالك . وما أقول لا آخر بار حصة فيه من الناس
من يحكيه رواية عن مالك ومنهم من تنكر ذلك ورفع بدل عن ابن عمر أنه قد قرأ عليه (سأؤكم
حرفكم فأتوا حرفكم في شتم) قال من عمرها راس في ياد أسماء في ديارهم من الناس

من يقول علط نفع على بن عمر وبعثهم مراده وكان مراده أنها زات في زمان الدنيا من جهة لدر في أهل فان الآية زات في ذلك ما عاين العلماء وكانت اليهود تسمى عن ذلك وتقول دأتى الرجل المرأة في قلبها من درها جاء الولد حول فدرس لله هذه الآية والحديث موضع لولد وهو القل فخص لله الرجل أن يضاً المرأة في قلبها من شيء لحديث شاذ وكان سلس عبد لله بن عمر يقول كتب الله مد على نبي وهذا مما يغوي علط نفع على بن عمر وإن الكذب كانوا يطبقونه إزاء الخطأ كقول عاتدة كتب أبو محمد ما عاين نوز وحب وكقول بن عباس كذب نوف ما عاين موسى صاحب خضير ليس هو موسى بن سريش ومن الناس من يقول بن عمر هو الذي علط في هذه الآية والله يعلم أن ذلك كان ليكن نقل عن بن عمر أنه قال أو يعمم هذا صدر ليكن لكل حال معنى الآية فهو مفسر لها به الصحابة والتابعون وسبب القول يدل على ذلك والله أعلم.

﴿المائة والخمسة والعشرون﴾ مثل شرح الاسلام بن زينة عن رجل تزوج امرأة بشرط عليه عبد الكاح أنه لا يتزوج عليها ولا تنفقا من مهرها وكانت لها بنة فشرط عليه أن تكون عند ما أوعده ما زال قد دخل على ذلك كله فقبل بزمه لوفاء ودخلت هذا الشرط من للزوجه الفسخ أم لا.

﴿أصحاب﴾ الحمد لله لم تصح هذه الشروط وما في مناهي ما ذهب لأمام أحمد وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص رضي الله عنهما وشرع القاضى ولاوزى وسحق ولهم يوجد في هذا الوقت صدقات أهل العرب انقضية لما كانوا على مذهب لاورى فيها هذه الشروط ومن ذهب مالك فشرط أنه لا يتزوج عليها أو تترى أن يكون أمرها يدها ونحو ذلك صرح هذا الشرط أيضا ومكنت المرأة نفسها ومكنت الفرقة به وهو في المعنى نحو مذهب حماد في ذلك لا يخرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مذاطع الحقوق عند الشروط شمل النبي صلى الله عليه وسلم ما يستحل به الفروج من الشروط أحق بالوفاء من غيره وهذا نص في مثل هذه الشروط إذ ليس هناك شرط يوفي به إلا إجماع غير الصديق والكلام فتعين أن تكون هي هذه الشروط وأما شرط مفاها ولدها عندها ونفقتها عليه

فهذا مثل زيادة في الصدق. والصدق يحتمل من الجاهل فيه في المصوص عن أحمد وهو مذهب
 أبي حنيفة ومالك. ولا يحتمل في ثمن والاحرة وكل حملة. قصص عن حملة مهر المثل تكون الحق
 بالجوار لا سيما مثل هذا يجوز في الاحرة ونحوها في مذهب أحمد وغيره. ن ستأخر لا جبر
 نظامه وكونه ويرجع في ذلك إلى العرف وكذلك شترص الفتنة على ولدها يرجع فيه إلى العرف
 نظرق لا ولي. ومتى توفي لها شهد الشروع فتزوج ونسرى فلها مسح السكاح المكن في توقف
 ذلك على الخاء كم نزع كونه حار محمد فيه كغير المنة والعبود فيه خلاف ويقال لا يحتاج
 إلى جهاد في ثبوته ون وقع ربع في الفسخ به كغير المعتقة بثبت في مواضع الخلاف عند
 الفقهاء. لا حكم حاكم مثل أن مسح على الرحي. وضمن ذلك أن توقف الفسخ على
 الحكم هل هو لاجهاد في ثبوت الحكم. نعم. والعربة بخاطرها. ولا أقوى من الفسخ صحاب
 فيه كالملة لا يفتقر إلى حكم حاكم. لكن د وقع في حاكم يرى فيه مصداقه. فمضاه ون ربي
 ابطاله. ابطاله والله أعلم.

المسئلة السادسة والعشرون. مثل شح لاسلام بن نيمية عن امرأة لها زوج وها
 عليه صدق فيما حصرتها لوفاة احصرت شاهد عدل وجماعة نسوة وشهدت على نفسها
 ابرأته من الصدق. هل يصح هذا لا ر. لا. وعن رجل وصف به شحم الحمار لمرض به
 هل يجوز له ذلك أم لا. وعن رجل بزوج بابنة مديرة وعقد عقدها شوي المذهب وتذكر
 الا بعد شهرين فهل هذا العقد جائز أم لا.

(احاب) حمد لله. ن كان الصدق ثباتا عليه إلى أن مرضت مرض الموت لم يصح ذلك
 لا بإحارة الورثة السابقين وما ن كانت برأته في الصحة حار ذلك وثبت بشاهدتين عند مالك
 والشافعي وأحمد وثبت أيضا شهادة مرتين وبمين عند مالك وقول في مذهب أحمد وان اقرت
 في مرضها أنها ابرأته في الصحة. يقبل هذا الاقرار عند أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ويقبل عند
 الشافعي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم. إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه. فلا وصية لوارث
 وليس للدر بضع أن يخص الورث بأكثر مما عطاها الله.

(وأما التداوي) بأكل شحم الحمار فلا يجوز وما التداوي بالسوط به ثم يفسله بعد ذلك
 فهذا ينبغي على جوار مباشرة النجاسة في غير الصلاة وفيه تراخ مشهور والصحيح أنه يجوز

للحجة كما يجوز سدجاء لرحل يده ورله الحجة يده وما أبيع للحاجة حر التدوي به كما
يجوز التدوي بالناس الحرير على صح القواين وما أبيع للصنعة كالمصنوع الحجة فلا يجوز
التدوي بها كما لا يجوز التدوي بشرب سحر لاسيما على قول من يقول بها كانوا يتقنون
شعوم البينة في طي السفن ودهن الخلود ولا تصح به وقرع التي صلى الله عليه وسلم على
ذلك وعاشهم عن نفسه ولهم رخص من لم يمين بطهارة جلود البينة بالدباغ في الاشتغال بها
في الياسات في أصح القواين وفي ما نسب إلى لا حجة بها

(وما البينة) التي لم تنسح قد زوونها عند لأب والحد كالأخ والم والسلطان لدى
هو ما كرونوب الحكيم في العقود ملحقها في ذلك لأنه قول (أحدها) لا يجوز وهو مذهب
مالك والشافعي وأحمد في رواية (والثاني) يجوز الكاخ لا ذهب ولها الجبرد مات وهو مذهب
أبي حنيفة ورويه عن أحمد (والثالث) أنها روح دسها ولا خير ما دلت وهو مذهب
مذهب أحمد المشهور عنه فلهذا التي لم تنسح يجوز كاحها في مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ولو
روحها حاكم يرى ذلك هل يكون زوونها حكما لا يمكن نفسه أو منعه إلى حكم من غيره يصحح
ذلك على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . أصحها لأول لكن لحاكم لزوجها
شافعي فإن كان قد عد قول من يصحح هذا الكاخ يرى سائر شروطه وكان ممن له ذلك
حر وإن كان قد عد على . يستقد بحرية كان معه غير حائر وإن كان قد عدتها بالدم ووجها
مات غير مانع يمكن في الحقيقة قد روحها فلا يكون الكاخ صحيحا والله أعلم

المسئلة السابعة والعشرون في منسح لاسلام بن زينة عن أهل الجنة هل يتناسلون
أم لا . وهل تولد ن أولاد أهل الجنة وما حكم لا أولاد عن روح أهل الجنة والدار داخرت
من لجسد هل تكون في الجنة نعم والتي في الدار تذهب أو تكون في مكان مخصوص إلى حيث
يبحث الجسد وما حكم ولد زنا ذمات هل يكون مع أهل لاسرف وفي الجنة - وما
الصحيح في أولاد المشركين هل هم من أهل الدار أم من أهل الجنة وهل تسمى لا يام في
لاخرة كما تسمى في الدنيا مثل الميت ولاحد . وسئل عن قوله صلى الله عليه وسلم
سفر وناججرفانه عظم الأحرار وعن وطمة . أنت النبي صلى الله عليه وسلم وغالت يارسول

١٠ . يابس . لاسين . لاعد . لاسن . عن ذلك وهو يستقد الخ اه . صححه

لله ان عليا يقوم الليالي كلها لا ايلة حمة فانه يصلي بوتر ثم ينام الى ان يطلع الفجر فقال ان
 لله برقع روح على كل ايلة حمة تسبح في السماء الى صلوع الفجر فهل ذلك صحيح أم لا وهل
 هذا صحيح عن علي بن ابي طالب عن طريق السماء وفي حرف بها من طرق الارض *

(جواب) الحمد لله * نولد ان لدين بطون على اهل الجنة هم حلق من حلق الجنة يسو
 بناء اهل الدنيا بن ابناء اهل الدنيا ذ دخلوا الجنة بكل خلقهم كاهل الجنة على صورة آدم
 بس ثلاث وثلاثين سنة في طول ستين ذراعاً * وقد روى ايضا ان العرض سبعة ذراع *
 وروح المؤمن في الجنة وروح الكفار في النار الى ان تعاد الى الابدان وولد لزمان من
 وعن صالح دخل الجنة ولا حوري اصله كما بحاري غيره وحر على الاعمال لا على السب * وقال
 يذم ولد الزنا لا مظة ان يعمل عملا حيثما يقع كثير كما نحمد لأساب الماضه لانها مظة
 عن علي بن ابي طالب فاما ذا صدر اهل الجنة عليه وكرم لحق عند الله تقام *

* وأما اولاد المشركين * فاصح لوجه وجهه جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما في الصحيحين عنه انه قال ما من مولود الا يولد على الفطرة الحديث قيل يا رسول الله
 اريت من يموت من اهل المشركين وهو صغير قال الله نعم ما كانوا عاميين فلا يحكم على
 معين منهم الا الجنة ولا نار * ويروي عنهم يوم القصة ينتحون في عرصات القيامة ثم اذاع الله
 حينئذ دحل الجنة ومن عصي دحل النار ودات لاحاديث الصحيحة ان بعضهم في الجنة وبعضهم
 في النار *

* و الجنة * ليس فيها شمس ولا قمر ولا ليل ولا نهار واسكن تعرف البكرة والعشيرة
 بنور يظهر من قبل العرش والله اعلم *

* وأما قوله * سفرو بالمحرفاه اعظم للاجر فانه صحيح لكن استفاض عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه كان يمس بالمحرف حتى كانت تصروف لسان المؤمنين متلعبات عروطين
 ما يعرفن أحد من العلى فلقد أول الحديث بوجهين (أحدهما) انه ارد الاسماء بالخر وح
 منها أي أطيلو القرية حتى تخرجوا منها مسفرين فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها
 بالسنتين آية الى المائة نحو نصف جرم * ولوجه الثاني * انه رد ان يتبين الفجر ويظهر فلا يصلي
 مع غلبة الظن بطويعه *

(وَمَا) الحديث المذكور عن علي وكذب ما روي أحد من أهل العلم (وما قوله) سألتني عن طرق السماء فإنه قاله ولم يرد ذلك طريقا للهدى وإنما يريد مثل هذا الكلام لأعمال الصالحة التي يتقرب بها والله أعلم .

﴿ المسئلة النسة والمثرون ﴾ مثل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل نذرته الصلاة وهو في مدرسة فيجد في المدارس بركاتها ما له مدة كثيرة ومثل ما لحظم الذي في لحوض فمن يجوز من ذلك بوضوء والطهارة أم لا وعن رجل ضرب خلف مالا وولدا وهو يعلم بحاله فهل يكون المال حلالا للولد بالميراث أم لا وعن رجل عصب له مال أو مطلق في دين ثم مات فهل تكون المطالبة له في الآخرة ثم المورثة فتقوا ما حورين .

﴿ أحاب ﴾ أحمد الله . حدثت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه كحديث عائشة وم سلمة وميمونة وإن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل هو وزوجته من ماء واحد حتى يقول لحب نبي لي وتقول هي نبي لي « وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال كان رجال والنساء يمتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ماء واحد وم يكن « الميرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء جار ولا حمام وإذا كانوا يتوضؤون جميعا ويمتسلون جميعا من ماء واحد بقدر العرق وهو اصة عشر رطلا بالمصري أو أقل وليس لهم بدوع ولا ثوب فتوضؤهم وغسلهم جميعا من حوض لحام ولي وأخرى محوز ذلك ون كان لحوض ناقصا ولا ثوب مسدود فكيف إذا كان الاثوب مفتوحا وسواء فاض أو غص وكذلك رك المدارس ومن منع غيره حتى يفر دوحده بالاغتسال فهو مبتدع يخاف السنة .

وأما القدر الذي يعلم الولد أنه ربا يخرج به إيمان برده إلى أصحابه إن أمكن ولا يصدق به والباقي لا يحرم عليه لكنه القدر المشته يستحب له تركه دائما بحسب حرقه في قضاء دين أو نفقة عيال وإن كان الأب قاضه بمالهات لرؤية التي يرخص فيها بعض الفقهاء جاز للورث الاتماع به وإن ختلط الحلال بالحرم وحصل قدر كل منهما جمل ذلك أصح .

وما من عصب له مال أو مطلق به فإطالة في الآخرة له كائن في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت ل أخيه عتده مظلة في دم أو مال أو عرض فليستحل

من قبل أن يثني يوم لا دينار فيه ولا درهم وإن كانت له حسبات أخذ من حسباته وإن لم يكن له حسبات أخذ من سيئات صاحبه فاقبض عليه فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الظلامة إذا كانت في ليل طاب المظلم بها صومه وإن تجمل لمطابقة لورثته وذلك أن الورثة يخفون في الدنيا فما يمكن سقيته وفي الدنيا كان للورثة ومنه يمكن سقيته وفي الدنيا فالطلب به في الآخرة للمظلوم نفسه والله أعلم

(مسئلة السبعة والعشرون) مثل: يحل لاسلام بن تيمية عن لسان عقيب الصلاة هل هو سنة أم لا ومن نكر على ما لم يدع عقيب صلاة العذر هل هو مصيب أم محطى -
وشرح عن الصلاة على من لم يكن له صلى هل لا أحد فيها جرم ولا وهل عليه ثم إذا تركها مع عسفه كان لا يصلي وكذلك من شرب خمر وما كان يصلي هل يجوز لمن كان يعلم حاله أن يصلي عليه أم لا - فتوى: حورس

(اجاب) الحمد لله - لم يكن الذي صلى لله عليه ويدعو هو والمؤمنون عقيب الصلوات لحسن كما يفعله بعض الناس عقيب الحجر وأما ولا تقل ذلك عن أحد ولا تنحب ذلك أحد من الأئمة - ومن نقل عن الشافعي أنه سجد ذلك فقد عاظ عليه ولم يظهروا حودق كتبه في ذلك وكذلك أحمد وشره من الأئمة لم يسجدوا ذلك ولكن صفة من أصحبت حمدوا أبي حنيفة وغيرهم استحبوا الدعاء بعد الحجر والعذر وهو - لأن هذين الصلوات لا صلاة بهما فتعوض بالدعاء عن الصلاة - وسحب صفة أخرى من أصحاب الشافعي وغيره الدعاء عقيب الصلوات لحسن وكلهم متفقون على أن من ترك الدعاء لم يكر عليه ومن نكر عليه فهو محطى - بأماق العلماء فإن هذا ليس بأمر إلا أمر إيجاب ولا أمر استحباب في هذا الموضع والمكر على ترك أحق بالانكار منه بل الصانع أحق بالانكار فإن المدومة على ما لم تكن النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه في الصلوات خمس ليس مشروعا بل مكروه كما لو داوم على الدعاء قبل الدخول في الصلوات أو داوم على الموت في ركعة الأولى وفي الصلوات لحسن أو داوم على الحذر بالاستهتاج في كل صلاة ونحو ذلك - مكروه وإن كان القنوت في الصلوات لحسن قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم حياءا وقد كان عمر يحجر بالاستفتاح حينما وجهه رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم - يجوز ذلك وقره عليه فليس كل ما يشرع منه أحسن - تشرع المدومة

عليه ولو دعا لامه ونامومون حيا، عقيب الصلاة لاضرر عارضه مدد من محاللة
 كالذي يدوم على ذلك ولا حديث الصحيحة يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو
 في الصلاة قبل السلام وأمر بذلك كما قد سطر الكلام على ذلك وذكرنا في ذلك من الاحديث
 وما يظن ان فيه حجة للمعارض في غير هذا موضع وذلك لان المصلي باحي ربه فادسه صرف
 عن حاجاته ومعلوم ان سؤال السائل ربه حال حاجته هو الذي يأسد دون سؤاله مدد انصره
 كما ان من كان يحاطب ملكا وغيره فان سؤاله له وهو مفصل على محضته انما من سؤاله له
 مدد انصره له وانما كان مظهر الاسلام وبه يجري عليه حكام الاسلام اظهرة من
 لما كفة والموارنة وتمسكه والصلاة عليه ودفعه في مقابر المسلمين ونحو ذلك ان من علم منه
 القائل وزدقة فانه لا يجوز من علم ذلك من الصلاة عليه وان كان مظهر الاسلام وان الله
 نهي عنه عن الصلاة على المشركين قال (ولا تصلي على احد منهم ابدا ولا تقم على قبره
 منهم كفرو بالله ورسوله ومن هو مستحق اوقاف) (سورة عليهما) سمعت لهم نعم مقرر لهم
 ان يغفر الله لهم) وأما من كان مصرع مع ما فيه من لا يتل كاهن الكثر فؤلا لا بد
 ان يصلي عليهم بعض المسلمين ومن مع من الصلاة على خدم ربح لا يشاء عن مثل ما فيه
 كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من معه وعن القائل وعن المدس الذي
 لا يؤله وكما كان كثير من السامع يتبعون من الصلاة على "كان عمه يهده اليه حسب
 وقد قال بلدي بن عبد الله الحبيبي في سنة المارحة سنة "فقال ما كنت عومت لم تصل
 عليك كانه يقول ماتت عليك كثره لا كل. وهذا من حسن هجر النصارى من الكثرة حتى يتوبوا
 وهذا كان في ذلك من هذه المصلحة لرحمة كان ذلك حسا ومن صلى على خدم ربح حوله
 رحمة لله ولم يكن في متاعه مصلحة رحمة كان ذلك حسا ولو امتنع في الظاهر ودعاه في
 الباطن ليدفع بين المصلحين كان تحصيل المصلحتين أولى من تقويت احد هما وكل من لم يعلم
 منه الباطن وهو مسلم يجوز لاسمه مارله والصلاة عليه ان يشرع ذلك وتؤمر به كما هو تعالى
 (وستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات) وكل من صهر الكثرة وسد عقوبه بالظفر وغيره
 حتى يمن في هجره مصلحة له رجحة فيحصل المصلح الشرعية في ذلك بحسب الامكان والله اعلم

في المئتين الثلاثين شيخ شيخ لاسلام من تيمية عن رجل امام بلد وليس هو من
 أهل المدينة وفي البلد رجل آخر ذكره الصلاة خلفه قبل تصحيح الصلاة خلفه أم لا - و قد
 صل خلفه وترك الصلاة مع جماعة من يأتهم بذلك - ولدى يكره الصلاة خلفه يعتقد أنه
 لا يصح المصنعة وفي البلد من هو قرا منه وثقا (و-ش) عن رجل دعاء ملحونا
 فقال له رجل ما قبل لله دعاء ملحونا (و-ش) عن يهودي هل هؤلاء المسلمون الكلاب
 أبناء الكلاب مصون عاب وكان قد حسمه بعض المسلمين (و-ش) عن رجل أراد أن
 يشكي على رجل فسمع فيه جماعة فقال لو جاني محمد بن عبد الله فيه ما قلت فقالوا ككفرت
 سمع الله من قوتك فقال ما قول (و-ش) عن التبع حاف لامام هل هو مستحب أو بدعة
 (و-ش) عن الركاب دوع في المني وعيره ما الذي يجب في ذلك (و-ش) عن يكون
 مسافر في رمضان ولا يصح جوع ولا غش ولا نمس لا فصل بالصيام ثم لا فطار (و-ش)
 عن لسان د كان على سطر ظهر وجه المصنف ما كانه ليقرا به ويرفعه من مكان الى مكان
 هل يكره ذلك و د باب الصبي وهو غير محتون هل يحسن مد موته (و-ش) عن قول النبي
 صلى الله عليه وسلم لا تجملوا بوجع قور وهل يتكلم لسان في قبره أم لا

(اجاب رحمه الله) الحمد لله ما كونه لا يصح المصنعة بهد بميد حذو من عامة خلق
 من المنة والمنة يقرؤن المصنعة فرمة تجرى بها الصلاة من الحنفى والحنلى لدى
 لا يجيز المني لا طيل الصلاة وفي المصنعة قرأت كثيرة قد قرئ بها ولو قرأ عليهم وعليهم
 وعليهم أو قرأ الصبر والصبر في هذه قرأت مشهورة ولو قرأ الحمد لله واحمد لله أو
 قرأ رب العالمين ورب العرش وقرأ بالكسرة ونحو ذلك السكات قرأت قد قرئ بها وتصح
 الصلاة خلف من قرأ بها ولو قرأ رب العالمين والصم وقرأه ليل يوم الدين بالفتح لكان هذا
 حذ لا يجيز المني ولا طيل الصلاة - و كان امامنا اوفي البلد من هو قرأ منه صلى خلفه
 ون الى صلى الله عليه وسلم هل لا يؤمن لرجل في سلطانه - و كان متظها بالحق وليس
 هناك من تقرر الجماعة عيره صلى خلفه أيضا و يترك الجماعة فهو آثم مخالف للكتاب
 والسنة وما كان عليه السلف وأما من دعا لله بخلصا له ليدن بدعاء حذر سمعه الله واجاب

دعاء سواء كان معرباً أو ملحوظاً والكلام المذكور لا أصل له بل يسمى للدعي دعاء كسر
عادته لا ضرب من لا يتكلم لا ضرب من بعض السلف د جاء لا ضرب من ذهب الخشوع
وهذا كما يكره تكلم السجع في الدعاء وقد وقع غير تكلم فلا بأس به وإن صل الدعاء من
القلب واللسان مع القلب ومن حمل همته في الدعاء تقوم أسانيد صحت توحه لله ولهذا
يدعو المضطر لله دعاء يتبع عليه لا يحصره قبل ذلك وهذا أمر يخذه كل مؤمن في قاه
والدعاء بخور بالعربية وغير العربية والله سبحانه يعلم قصد الدعي ومن دعه وإن لم يقوم - نه
فيه يعلم صحيح الأصوات باختلاف اللغات على أنواع الحركات

(وأما اليهودي) إذا كان أراد بشتعه طائفة معينة من المسلمين فيه ما قبل على ذلك عفوية
رحمة ومثاله عن مثل ذلك وأما رطبه منه قصد العموم فإنه يقتضيه عهد ذلك ويجب قته
(وأما قول لرجل) لو جاءني محمد بن عبد الله دئت عليه هذا الكلام فيه يقين على
ذلك ونو تأب بعد رفته إلى الإمام بسقط عنه القتل في صهر قولي المراء - لكن رتب قبل
رفته إلى الإمام سقط عنه المال في صهر القوايين وإن عزر بعد التوبة كان - نه

(وأما النديم) خاف الإمام له - حاشا فهو بدعة غير مستحقة بأدق الأئمة وعلى يجر
بالتكبير لأنه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وحلفوه يفعلون ولا يمكن أحد يمنع خب الذي
صلى الله عليه وسلم لكن من مرض النبي صلى الله عليه وسلم صعب صوته وكان يكرر رضى
الله عنه يسمع بالتكبير وقد خالف العلماء هل تطلق صلاة المبيع على قوايين في مذهب مالك
وأحمد وغيرهما

وأما المكاب فقد تنازع العلماء فيه على ثلاثة أقوال (أحدها) أنه طاهر حتى ريقه وهذا
هو مذهب مالك (والثاني) نجس حتى شعره وهذا هو مذهب الشافعي وأحمدى لرويتين عن
أحمد (والثالث) شعره طاهر وريقه نجس وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في حدى
لرويتين عنه وهذا أصح لأقول فإذا أصاب الثوب والبدن رطوبة شعره لم ينجس بذلك
ود ولغ في الماء ريق الماء وإن وقع في اللبن ونحوه من المياه من يقول يؤكل ذلك الطعام كقول
مالك وغيره ومنهم من يقول يرق كذهب في حنيفة والشافعي وأحمد فأما أن كان لابس كثيراً
فأصح أنه لا ينجس كما تقدم

وما المسافر فيعطى من قسمة المسلمين وان يكن عليه مشقة والفطر له أفضل وان صام جاز عند
 كثير العلماء ومنهم من يقول لا يحزنه وائس لا حد أن يحزنه انما في بحث يؤدى غيره كالمصلين
 واما ذكره من لا يسن الحديث كمنه فلا بأس ولكن لا يسنه يديه ولا يسنه حدده
 الموت وما حفظ الحديث جعلوا من صلاتكم في يومكم ولا سجدوها فبورى يعني أن القصور
 موضع الموقى فاذا لم تصلوا في بيوتكم ولا بدركو الله فيها كنتم كالكلمات وكانت كالكلمة وورق في
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من الدى يدركه ولدى لا يدركه كمثل الحلى
 والميت وفي بعض مثل الميت لدى يدركه الله فيه ولدى لا يدركه الله فيه من الحلى والميت
 وما سئل الناس من كلام الميت في قبره خوربه انه تكلم وقد يسمع يحيا من كلمة كما
 ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع من الموتى فربحهم وثبت عنه في
 الصحيح أن الميت يسأل في قبره فيه من ذلك وما يثبت ومن ذلك فيثبت الله المؤمنين
 بقول الله يقول الله ربي ولا سلام دى ومحمد بنى وقت له ما يقول في هذا الرحمن
 لدى ميت فيقول المؤمن هو عند الله ورسوله صابا بيب وهدى وسماء وسماء
 وهذا قول من لم يلى (ثبت الله لدين) وبقول الناس في الجنة لا يلقى (لا حرة) وقد
 صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه روى في عذاب القبر وكذا تكلم المذوق ويقول آه
 لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته فيضرب بقرنه من حديد فيصيح صيحة يسمعها كل
 شيء الا الانسان وثبت عنه في الصحيح انه قال يولان لا يدعوا الميت الله ان يسمع
 عذاب القبر مثل الذي يسمع وثبت عنه في الصحيح انه نادى يا شريك يوم بدر ما فعلت
 انبيب قال ما سمع لم أقول منهم ولا أثر في هذا كثيرة متشعبة والله أعلم

المسئلة خادية والثلاثون شرح لاسلام من سمى عن الية في الدخول في
 العبادات من الصلاة وغيره من معتق الى طلق لسانه من قول نعمان بن عيسى ونوبت اصوم
 (حاجب) الحمد لله بية الصهارة من وضوء وعسل ونعيم والصلاة والصيام والزكاة
 والكمات وغير ذلك من العبادات لا يصغر الى طلق لسانه بانفاق ثمة الاسلام من الية
 محلها القلب بانفاقهم فلو لمط لسانه غلطا خلاف ما في قدسه فالاعتذار بوى لا بما لمط ولم
 يذكر احد من ذلك خلافا لأن بعض ما جرى أصحاب الشافعي خرح وحما في ذلك وغلطه

فيه ثمة أصحابه * وانكر دواعي الدنيا من بسبب اللغو بأية على فواين فقل صائفة من
أصحاب في حبيبة والسامى وحديث عن السخط من يكونه وكذا - وقالت صائفة من أصحاب
مالك وحمد وعبرهما لا يستحب السخط من لان ذلك بدعة - نقل عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا أصحابه ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم حديثا من أمته أن يفتض بالية ولا علم
ذلك حديثا من المسلمين ولا كان هذا مشروعا - إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع
أن الأمة مسئلة به كل يوم وليه * وهذا القول صحيح في التنعظ بالية نقص في العقل والدين
في الدين فلا بدعة - وأما في العمل فلا هذا غير من يريد ككل الطعام فقل نوى بوضع
يدى في هذا لا - في حديثه ثمة فصحها في في فصحها ثم لا شمع في هذا حق
وحيث أن البية مع العلم في غير العبد ما يفضل كان قد نواه ضرورة فلا يتصور مع
وجود العلم به أن لا تحصل بية وقد تنق لائمة على أن لغير بالية ومكررها ليس بمشروع
بل من عتاده فانه يسعى له أن يؤدب في يبعه عن العبد بالمدح ودها ليس برفع صوته
والله أعلم *

المسئلة الثانية والثلاثون * مثل شيخ لا سلام من تيمية عن ريادة القدس وقبر
الحسين عليه السلام وما في أكل الحجر والقدس من البركة ومنه من يدلى بالبركة وما في
ذلك من السنة والبدعة *

جواب * حمد لله * أما السفر في بيت المقدس للصلاة فيه ولا اعتكاف أو القرعة
أو الذكر أو الدعاء مشروع مستحب بماق علماء المسلمين وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى
الله عليه وسلم من حديث في هريرة وفي سعيد بن جابر لا تشد رجل لا إلى ثلاثة مساجد
المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا والمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفضل منه * وفي الصحيحين عنه أنه قال صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة
فيما سواه إلا المسجد الحرام (وأما السفر) إلى مجرد زيارة قبر العليل وغيره من مقابر الأنبياء
والصالحين ومشاهدتهم وآثارهم فلم يستحب حديثا من ثمة لمسلمين لا لأربعة ولا غيرهم بل لو نذر ذلك باذر
لم يجب عليه بوجه - بهذا النذر عند لائمة لأربعة وغيرهم بخلاف المساجد الثلاثة فانه إذا نذر السفر
إلى المسجد الحرام لحج أو عمره فله ذلك بماق لائمة وإذا نذر السفر إلى المجدين الآخرين

لزمه السفر عند أكثرهم كالك وأحمد والشافعي في أصح قوالبه يقول النبي صلى الله عليه وسلم
 من بدر أن يطيع الله فليطمعه ومن بدر أن يعصي الله فلا يعصه رواد النخري . وما يجب
 لو فاء بسدر كل ما كان طاعة مثل من بدر صلاة أو صوماً أو عتكا أو صدقة لله أو حجاً
 ولهذا لا يحب بالسفر إلى غير المساجد الثلاثة لأنه ليس بطاعة قول النبي صلى الله عليه
 وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد فمع من السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة فغير
 المساجد أولى بالمال لأن العادة في المساجد أقصص منها في غير المساجد وغير البيوت بالاربع
 ولأنه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أحب الباع إلى الله المساجد مع
 أن قوله لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد يأتي من السفر في كل بقعة مقصودة
 بخلاف السفر بتجارة وطلب العلم ونحو ذلك فإن السفر لطلب تلك الحاجة حيث كانت وكذلك
 السفر لزيارة الأحبار في الله فانه هو المقصود حيث كان . وقد ذكر بعض المتأخرين من العلماء أنه
 لا بأس بالسفر إلى المشاهد وحجج من النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي فناء كل سنة ركبا
 وماشيأ أخرجه في الصحيحين ولا حاجة لهم فيه لأن وراء ليست مشهد من مساجد وهي مهي
 عن السفر إليها فانه لا تمة لأن ذلك ليس لسفر مشروع بل وسفر إلى قضاء من ديرة أهله
 لم يجر ولا يكن نو سافر إلى المسجد الذي ثم ذهب منه إلى قضاء فله يستحب كما يستحب
 زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد .

وما كل لحيز والعهد المصنوع عند قبر لحيل على السلام فهذا لم يستعنه أحد
 من العلماء لا المتقدمين ولا المتأخرين ولا كان هذا مصنوعا لا في رسم الصحابة ولا التابعين
 لهم بإحسان ولا بعد ذلك إلى خمسمائة سنة من المنة حتى أحد البصري تلك البلاد وم
 تكن القبة التي على قبره مفتوحة من كانت مسدودة ولا كان السلف من الصحابة والتابعين
 يسافرون إلى قبره ولا قبر غيره لكن أحد البصري تلك البلاد فموت وحججه واتحدوها
 كيسة فها أخذ المدون البلاد بعد ذلك بعد ذلك من نخذه مسجد وذلك بدعة
 مهي عنها لما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعن الله اليهود والبصري
 اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر من هذا وفي الصحيح عنه أنه قال قبل موته خمس
 إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهما كم

عن ذلك ثم وقف بعض الناس وقفا للمقدس والتجيز وليس هذا وقفا من التحليل ولا من أحد من بني
سرايين ولا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من خصاله بل قد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه صلى تلك القرية للذين هم بأمرهم أن يطعموه عند مشهد الخليل عليه السلام لا حبر
ولا عدس ولا غير ذلك * ثم اعتقد أن لا كل من هذ الحبر والمقدس مستحب شرعه الذي
صلى الله عليه وسلم فهو مبتدع ضال * من اعتقد أن المقدس مطلقا فيه فضيلة فهو جاهل
والحديث الذي يروى كابر المقدس فإنه رقى المقدس وقد قدس فيه سمعون ما حدث مكروب
بحلق يتفق أهل العلم ولكن المقدس هو من شهاد اليهودي أن الله تعالى لهم يستمدون لدى
هو أدنى بلدى هو حبر * ومن الدس من تنقرب إلى الحبر بالمقدس فيطبخون عدسا ويصهونه
في المراحص أو يرسونه ويطبخون من الشاخص بعض مطاب مهم كما يصنعون مثل ذلك
في حمام وغير ذلك وهذا من لايمان بالحلب والنعوت * وجماع دين الاسلام أن يمد الله وحده
لا شريك له وبعد بما شرعه سبحانه وتعالى على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من
الواحد والمستحدثات والمحدثات من تعدد اعادة ايت وجبة ولا مستحبة فهو
ضال والله أعلم *

* المسئلة الثالثة والثلاثون * مثل شح الاسلام من نية هل صح عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه مسح على عقه في الوضوء أو أحد من صحابه وهل يجوز مسح على
الخورب كالحلب * لا وهل يكون الحرق الذي فيه الذي بين الطمن ما من مسح فقد
يصف شرة شيء من محل المرض وهذا كان في الحلب حرق بقدر النصف أو أكثر هل
يعنى عن ذلك أم لا *

* الحوب * حمد الله * ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عقه في الوضوء
ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح بل لا حديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يكن * * * * * مسح عقه ولهذا * * * * * مستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي
واحمد في صاهر مذهبه ومن استجبه فاعتمد فيه على أثر يروى عن أبي هريرة أو حديث
ضعف فيه أنه مسح رأسه حتى بلغ العبد ومثل ذلك لا يصلح عمدة ولا يعارض مدلل عليه

لا حديث ومن تركه مسح العلق فوضوه صحيح بإتفاق العلماء *

(وما مسح لجورب) نعم يجوز المسح على الجوربين إذا كان يثنى فيها سواء كانت مجلدة أو مفككة في صحيح قولي العلماء. في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه وعلميه وهذا الحديث دال على أن ما ليس يقتضي ذلك فإن الفرق بين الجوربين والعللين عما هو كون هـ من صوف وهذا من جلود ومعلوم أن مثل هـ الفرق غير مؤثر في الشريعة ولا فرق بين أن يكون جلود أو نطأ أو كتأ وصوف كما يعرف بين سود لابس في الإحرام وبأسه ومحظوره ومأخذه وعابسه أن المحدث في من الصوف فيه لا تأثير له كما لا تأثير أن يكون الجلد قويا بل يجوز المسح على ما يثني وما لا يثني وأيضاً المأخوذ أن الحاجة إلى المسح على هـ كالحاجة إلى مسح على هـ سواء ومع التمسك في الحكمة والحاجة يكون الفرق بينهما تفرقاً بين منتهيين وهذا خلاف العدل ولا اعتبار بصحيح الذي جاءه الكتاب والسنة وما أمر الله به كونه وإرسال به رساله * ومن فرق كونه هـ بعد ما منه وهذا لا يبعد منه فقد ذكره قاطرياً عديم التأثير - ولو قل قائلين لما لي بصوف أكثر من الجلد فيكون مسح عليه أولى للصوف الظهور به أكثر كان هـ لوصف أولى بالأعتد من ذلك ووصف وأقرب إلى لاوصف مؤثرة وذلك قرب إلى لاوصف الظردية وكلامه باطل * وخروج الطعن لا تنفع جواز مسح ولو لم تستر الجوزب إلا بأشد حار المسح عليها على الصحيح وكذلك الزربول الطويل الذي لا يثبت نفسه ولا يستمر لا يثبت نفسه غيره *

(فصل) قال الشيخ رحمه الله ما ذهبت إلى البره كما يجمع بين الصلاتين فكيف ولا يؤذن عند الغروب وما ركب ثم مات فوجدت الذي صلى الله عليه وسلم ما جمع ليلة جمع لم يؤدوا بالمغرب في طريقهم بل أخر الأذان حتى نزل فصارت نفس ذلك لانه في الجمع صار وقت الثانية وقتاً لها ولأن علامة بوقت الصلاة وعند ما يؤذن للعائنة كما دن نلال ما ناموا عن صلاة الفجر لانه وقتها ولأن للوقت الذي فعل فيه لا بوقت الذي وجب فيه *

(فصل) وقال الشيخ أيضاً وحده - المير وقد نصت مدة مسح فلا يمكن الترفع ولو صوّه لا يقطع عن رفعه أو حبسهم إلى وجهه يتعدون بالوقوف فمات على صبي عدم التوقيت عند الحاجة كما لا في الجيرة وزمت حديث عمر وقوله لعقبة بن عامر أصبت السمة

على هذا توفيقا بن الآثار ثم رأيت مصر حابه في مفرى بن عائده كان قد ذهب على البرية
كما ذهبت لما فتحت دمشق ذهب بشيرا بالفتح من يوم الجمعة الى يوم الجمعة فقل له عمر منذ كم
يوم لم يبرع خفيك قال منذ يوم الجمعة قال صبت ثمذت لله على الموقعة . وهذا طه أحد
العوين لاصحابا وهو أنه د كان يتصرف بزرع الحب صار غزله لحيرة وفي القول الآخر أنه
ذ حاف الصر بالزرع تيمم وممسح وهذا كالرويتين لما كان حرجه باردا يمكنه مسحه بالماء دون
غسله فممسحه وييمم له على روتين والصحيح المسح لأن طهاره المسح بأولى من طهارة
المسح بالتراب ولأنه د حاز المسح على حال المصروف فيه ولى وذلك أن طهارة المسح على الخفين
صهارة اختيار وطهارة الجيرة طهارة صطرر ومسح الحبل كان متمكنا من المسح والمسح
وقت له المسح والمسح الجيرة لما كان مضطرا إلى مسحها يوقت وحز في الكبرى ولحب لدى
يتصرف بزرعه حيرة والصورة «ش» ما أن يكون في ثعب وبرد عظم ذ بزرعه بل رجله ضرر أو
يكون لما بارد لا يمكن معه غسله فان زرعها ييمم مسحها خيرا من التيمم ويكون حائما ذا زرعها
وتوضأ من عدو أو سبع وعطاع عن الرفقة في مكان لا يمكنه السير وحده في مثل هذا
الحال له ترك صهره لما إلى التيمم ولأن يجوز ترك طهارة العسل إلى المسح أولى ويحقق بذلك
د كان عادما معه ومعه قلس يكفي طهارة لمسح لا صهره العسل فان زرعها تيمم فمسح خيرا
خير من التيمم وهذا لأن قوله صلى الله عليه وسلم مسح المغمي يوما وإسلة والمسافر ثلاثة
أيهم وإليه منطوقه راحة المسح هذه المدة والمه يوم لا غموم له بل يكفي أن لا يكون المسكوت
كأن طروق هذا حقه في صورة حصلت لثامة قد كان فيما سوى هذه مدة لا يباح مطلقا
أن يحظر تارة ويباح أخرى حصل العمل بالحديث وهذا واضح وهي مشقة نافعة جدا فإنه من بشر
لا سمار في الحرج والحج والتجارة وغيرها رأى أنه في وقت كثيرة لا يمكن زرع الخفين
و لو صو ولا يتصرف بزرع التيمم بدونه واعتبر ذلك بما لو انقضت المدة والعدو بدائه فعندئذ الزرع
لو صو على الرجليين حيث يسقط الوضوء على الرجليين بسقط الزرع وقد يكون الوضوء واجبا
لو كانا باردين أكل مع استدرهم يحتاج إلى فاهما وعسل الرجليين ثم لهما ثوبا إذا لم تتم
مصحه إلا بذلك بخلاف ما قد ستر فان طهرته بادية وبخلاف ما إذا توضأ ومسح عليهما
فإن ذلك قد لا يصح في عديد الموضعين لا يتوقف ذلك كان الوضوء ساقطا فينتقل إلى التيمم

من المسح المستر وي من اليم وذ كان في الرع و من ضرر مدح النعم فلا يباح مسح
اولى والله اعلم

المسنة أربعة والثلاثون من شيخ الاسلام بن تيمية عن بنت زنا هل تروح
بها - وعن زني باخته ماذا يجب عليه

أجاب - حمد الله - مذهب جمهور من العلماء أنه لا يجوز الترويح بها وهو الصواب
لما قطع به حتى رجع جمهور هل يمتل من فعل ذنب على قواين والمقبول عن أحمد أنه يقتل
من فعل ذنب فقد يمتل هذا ذنب يكسب متولا وما لم يتول فلا يقبل وان كان بخطئ وقد يقال
هذا مصنف كما أنه جمهور به يمتل من شرب الخمر بحسب فيه متولا وان كان مع ذلك لا
يفسق عند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وسنفسه ما روي في رويته لاخرى والصحيح
أن متولا لا يمتل ولا يفسق لولا ثم وأحمد أنه يمتل في هذه المسئلة خلافاً لما كان خلاف فيها
ثم صهر في رويته يظهر من السلف وهذا لا يعرفه ويدين - وعو - كاح الذنوب من لزنا حجته
في ذنب زنا واليسب هذه منافي في الشريعة بدليل سبها لا يوارثان ولا يجب نفقتها ولا يبي سبها
ولا تعتق عليه بالملك ومحو ذلك من أحكام السب وقد لم يكن منافي في الشريعة لم تدخل في آية
التحريم فتق داخل في قوله (وأحل لكم ما ورثكم) وما حجة جمهور فهو أن يقال قول
الله تعالى (حرمت عليكم ما ورثكم) لأنه هو متاوب إلى من سبها هذا اللفظ - و -
كان حقيقة أو غير - وسواء ثبت في حق الورث وغيره من الأحكام أم لم يثبت إلا التحريم
خاصة ليس العموم في آية التحريم كالعموم في آية الرخص ونحوها كقوله (يوصيكم الله في
ولادكم لعلكم ترحمون) لا يثبت من ذلك من ثلاثة أوجه (أحدها) أن آية التحريم تدل
أثبت وثبت لأن ثبت الثابت كما تدل على أن ثبوت العموم لا يثبت لآية
بنت لأب وبنت من لأخت وبنت بنت لأخت ومثل هذا العموم لا يثبت لآية
الرخص ولا نحوها من الآيات والخصوص التي عاكفها الأحكام - لاسباب (الثاني) أن تحريم
الزنا يثبت بمجرد رضاعه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم - إن حرمة من الرضاة ما يحرم من
الولادة - وفي بعض ما يحرم من النسب وهذا حديث متفق على صحته وعمل الأئمة به فقد حرم
شعبي عن عائشة أن يروح بطن عدته من أبيها وإن كان ولده وحرم على أمها وعماتها

وخسها بل حرم على الطمعة المرتفعة من امرأة أن تزوج. فمجلس صاحب من وهو لدى
وطى المرأة حتى در اللبن بوطنه ود كان يحرم على رجل أن يسكن معه من رضع ولا يثبت
في حقها شيء من أحكام الدسب سوى التحريم وما يترتب من الحرمة فكيف ما حله كاح
ثالث خلقت من مائه وإن الخوقة من مائه من المتعدية من در بوضه همد بن التحريم من
جهة عموم الخطاب ومن جهة النسب والقوى ومياس الأولى (الثالث) أن الله تعالى من
(وحلائ أبنائكم الذين من أصلابكم) من العلماء خذرو عن - ه - نبي - ه - كما - ه - كي
لا يكون على المؤمنين حرج في زوج ذرياتهم ففسدوا من وضوا وومعونه في الجهمية
كانوا يستحقون ولد ر - عظم مما يستحقون ولد المسمى ود كان لله تعالى قد ذلك قوله من
أصلاكم علم أن عظم - ه - ونحوها مثل كل من كان في حتمه د حلا في لاسه و ما فوس
القاس به لا ثلث في حقها الميراث ونحوه خوانه أن النسب - ه - حكاه همد ثلث انص
أحكام النسب دون بعض كما وفق أكثر من عبي في - ه - ملاعنه على أنه يحرم على ملاعنه
ولا يرثه واحتساب العلماء في ستحق ولد ر - ه - ك - ه - على فوس كما ثلث عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه خلق بن وإبنة رمة بن لاسود وكان قد حلا عبيسة
بن أبي وهص وحتصم فيه - ه - وعد بن رمة فقل - ه - بن - ه - عه - ه - بن وإبنة
رمة همد بن فقل عه - ه - بن وإبنة بن ولد على مرش أبي فقال النبي صلى الله عليه وسلم
هو لك يا عبد بن رمة ولد للمرشد وللعهد - ه - حجي مه - ه - ودة - ه - رأى من ش بهه
الذين يمنية خعه أخوها في ميراث دون الحرمة - ه - وقد تدبر العلماء في ولد ل - ه - هل يعتق ملك
على قولين في مذهب في حنيفة وأحمد وهذه مشبه ما لسط لاسمه هذه لورقة - ه - ومثل هذه
لمسئلة الضعيفة ليس لاحد أن يحكيها عن ماء من ثمة لاسمين لاسي وحه القدح فيه ولا على
وحه متابعه له فيها فان في دات صر - ه - من لظفر في لائه و - ه - لاقوال اصمعه وتثل دات صار
وزبر التدر ياتي القشة بين مذهب أهل السنة حتى يدعومهم الى الخروج عن السنة والجماعة
ويوقعهم في مذهب ل - ه - قصة وأهل لالحاد والله أعلم - ه -

(وأنما من زنى باحنه) مع علمه تحريم ذلك وحب فيه - ه - وخجة في ذلك ما رواه البراء

ابن عارب قال مررت في حالي بوردة ومعه ربة فقلت أن تذهب يا حالي قال نعمني رسول الله صلى الله عليه وسلم لي رجل تروح امرأته فامرأتني أن ضرب عقه وخمس ماله والله أعلم .
 ﴿المسئلة الخامسة والثلاثون﴾ مثل شيخ لاسلام بن نعمة هل تصح الصلاة في المسجد إذا كان فيه قبر والناس مجتمع فيه للصلاة جماعة وحمة ملا . وهل يهدد القبر أو يعمل عليه حاجر أحاطط - وهل من كان عليه دين هل يجوز له أن يأخذ من زكاة أبيه بقضاء دينه أم لا .
 ﴿أجاب﴾ الحمد لله نفق لا ثقة له لا يبي مسجد على قبر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من كان قبله كما يتخذون القصور مسجدا فلا تتخذوا القصور مساجد فاني سمعكم عن ذلك وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد ومن كان لمسجد من يدهن غير منسوبة القبر وما يشبهه من كان جديداً ومن كان المسجد بني بعد القبر فإما من من المسجد وإما من نزل صورته القبر فالمسجد الذي على القبر لا يبي فيه رخص ولا من فيه منهي عنه .

(وذكر كان) على ولد دين ولا والله له حار له من أحد من ركاه فيه في أشهر القوايس في مذهب أحمد وغيره وأما من كان محججا إلى العفة وليس لايه مباح عليه فله زرع ولا ظهر به يجوز له أخذ ركاه فيه وأما من كان مسجدا بممة فيه فلا حاجة به إلى زكاته والله أعلم .

﴿المسئلة السادسة والثلاثون﴾ مثل شيخ لاسلام بن نعمة عن حمدي بن أفضع وسخ بيده صحيح مسير البخاري والقرآن وهو روى كساية الحديث والقرآن العظيم . ومن سمع بورق وإعلام شترى ألف درهم وهل أن شاء الله كتب في جميع هذه البورق حديث الرسول والقرآن ويؤمل أم لا لا يبيده هل نائم أم لا . وفي التفسير قرب إلى الكتاب والسنة لم يخشني أم انقرطاي ثم البعوى أو غير هؤلاء . وذا نسخ لاسان نفسه أو للبيع يكون له حر وسو مثل حياء علوم الدين وقوت القلوب ومثل كتاب المطلق أقروا .

﴿الجواب﴾ ليس عليه ثم فيما يويه ويفهم من كسبه العلوم الشرعية فإن كتابة القرآن ولا حديث الصحيحة والتفاسير الموحودة اثنته من عظم انقربات والطاعات . وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فيه بدكر معالات السلف بالاسانيد الثابتة وأيسر فيه بدعة ولا ينقل عن المهملين كقفل بن كبير والحكي . والتفاسير

المأثورة بالاسانيد كثيرة كتفسير عبد رزق وعبد بن حميد ووكيع بن أبي قتيبة وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه *

وما التفسير الثلاثة المسؤول عنها فاسمها من البدعة ولا حديث الضعيفة العموي لكنه مختصر في تفسير الثعلبي وحذف منه لأحاديث الموضوعية والبدع التي فيه وحذف أشياء غير ذلك * وما الواحدى فإنه يأمى الثعلبي وهو أجبر منه بأمرية أكل الثعلبي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليد له يره ونفسه وتفسير الواحدى البسيط والوسط والوجيز فيها فوائد جديدة وفيها عت كثير من الممولات الناصية وغيرها * وأما الرعشري ومعه يره محشو بالبدعة وعلى طريقة المعتزلة من نكار الصفات ورؤية القول بتحقيق القرآن وذكر أن الله صريد للكائنات وحائق لأفعال العباد وغير ذلك من أصول المعتزلة * وسؤلهم حصة يسمونها التوحيد والعبد والمزنة بين المراتين وعبد ولا صر بالمعروف والهوى عن الذكر أكل معنى التوحيد عندهم يتضمن نفي الصفات وطرد سمي بن النورث تصحبه الواحدى وهذا إنما هو إلحاد في أسماء الله وآياته * ومعنى العدل عندهم يتضمن التكذيب بنقد وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على نفي ومنهم من يكر مقدم العلم والكتاب لكن هذا قول ثلثهم وهؤلاء منسب لرعشري من مذهبه مذهب الميرد بن علي وبنى هاشم وساعهم ومذهب بن الحسين والمعتزلة لدن على طريقته نوعان مسايخية وخشبية * وأما المعتزلة بين المراتين فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمنا بوجه من الوجوه كالأبى كافر فزلوه بين مبرئين وفاد لو عد عندهم معناه أن مساق الملة مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله لخورج * ولا صر بالمعروف والنهى عن المنكر يتضمن عندهم جوار لخورج على الأئمة وقتلهم بالسيب * وهذه لأصول حشا كتابه بعبارة لا يهتدى أكثر الناس إليها ولا لمقصده فيها مع ما فيه من لأحاديث موضوعية ومن أنه الفصل عن الصحابة والتابعين وتفسير اقرطبي خبر منه كثير وأقرب إلى صريفة أهل الكتاب والسنة وأبعد عن البدع وإن كان كل من كتب هذه الكتب لابد أن تشتمل على ما يقدر لكن يجب العدل بينهم وعطاء كل دى حق حقه وتفسير بن عطية خير من تفسير الرعشري وأصح نقلا وبحثا وأبعد عن البدع وإن شتمل على بعضها بل هو خير منه بكثير بل لعله أرجح هذه

التفسير لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها . وثم تفاسير أخر كثيرة جدا كتفسير
ابن الجوزي والماوردي .

(وأمّا) كتاب قلوب القلوب وكتاب الأسماء معهما يدكره من أعمال القلوب مثل
الصبر والشكر والحل والتوكل والتوحيد ونحو ذلك . وهو طالب علم بالحديث والآثار
وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أنبي حاشا لى وكلامه سند وأجود
تحقيقا وتعد عن الدعة مع كثرة في قلوب القلوب أحاديث صعبة وموضوعة وأشياء
مردودة كثيرة (وأمّا) ما في الأحياء من المباحثات مثل الكلام على الكبير والمعجب والرياء
والحد ونحو ذلك فإليه مقول من كلام خاتر نحاسي في لربيه . ومنه ما هو مقبول
ومنه ما هو مردود ومنه ما هو متبرع فيه والأحياء فيه فوائد كثيرة لكن فيه مواد مذمومة
فإن فيه مواد حسنة من كلام الأسماء تتفق بالوحيد والنبوة والامداد فاد ذكرت معارف
الصوفية كان يجرله من أحد عدو المسمين أسسه ثياب المسلمين وقد أنكر أئمة الدين على أبي
حامد هذا في كتبه وهو أمر صده الشفاء ابن سينا في الفلسفة وفيه أحاديث وأخبار
ضعيفة بل موضوعة كثيرة ومنه أشياء من غايط الصوفية وترهاتهم وفيه مع ذلك من كلام
المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموفق للكتاب والسنة ومن غير ذلك
من العبدات والآداب ما هو موافق للكتاب والسنة ما هو أكثر مما يرد منه وهذا اختلاف
فيه اجتهد الناس وتنازعوا فيه .

(وأمّا) كتب الحديث المعروفة مثل البخاري ومسلم فليس تحت ديم السماء كتاب
أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن . " ما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين
للحميدي ولبعد الحق الأشعري وبعد ذلك كتب السنن كسب في دود والسنن وجامع
الترمذي والمسانيد كسند الشافعي وسند الإمام أحمد وموطأ مالك فيه لأحاديث والآثار
وعبر ذلك وهو من أجل الكتب حتى في الشافعي ليس تحت ديم السماء بعد كتاب
لله أصح من موطأ مالك يعني بذلك ما صنف على طريقته من المتقدمين كانوا يجمعون في
الباب بين ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحاب والتابعين وما سكن وضعت كتب

لأني التي تسمى كتب الفقه وبعد هذا جمع الحديث المسند في جمع الصحيح لشيخنا ومسلم
والكتب التي تحب وحرر لآسان على كتبها سواء كتبها ليعلم أو كتبها ليعلم كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يدرج باليه من أحد ثلاثة حلة صالحة ولربى به والممد به
فالكاتب كذا لا ينفع به أو لا ينفع به غيره كلاهما ثبت عنه .

(وَأَمَّا) كتب المطر فثلاث لا تشتمل على غير مؤمر به شرعا وإن كان قد أدى إجهاد بعض الناس
لي بدور على السكينة وفن بعض الناس من الملو لا تقوم لانه كذا كذا ذلك أو حاد هذا اعط
عظيم عقلا وشرعا أما عقلا من جمع عملا بنى آدم من جميع صنوف المسكانيين في العلم حرروا علومهم
بدون المطلق الواسع . وأما شرعا فانه من الملو لا يصطر في دين لاسلام أن الله لم يوجب
تعم هذا المطلق اليوناني على أهل البر ولا على أهل البحر ولا على أهل الحق ولا على أهل الباطل
ولحق الذي فيه كثير . وأكثره لا يخرج إليه واقدر لاي يحتاج إليه منه . أكثر المطر
السليمة تسفل به والميد لا يدفع به ولدي لا يخرج إليه ومصرته على من لم يكن حير علوم
الانبياء أكثر من غيره من اقوام الدنيا العاصدة ما رحت على كثير من الفصلاء
وكانت سبب بقاءهم وفساد علومهم . قول من قال انه حق كلامه بطل في كلامهم في
الحل والقصص الدينية والعربية وأقسام القياس والبرهان ومو رده من الفساد ما قد يباه في
غير هذا الموضوع وقد بين ذلك علماء المسلمين والله أعلم .

﴿ لَمْ يَكُنِ السَّاعَةُ وَالْثَلَاثُونَ ﴾ مثل شيخ لاسلام بن تيمية عما يروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم عن الله عز وجل من ما وسمى لاسمان ولا أرضي وكان وسمى قلب عدي لمؤمن
﴿ حَبِيب ﴾ الحمد لله . هذا ما ذكره في لاسمان ايثبات ليس له سادس يروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم . ومما وسع الله تعالى ومعرفتي . وما يروى ان قلب بيت الرب هذا من
جنس لاول فان القلب بيت الاعيان لله تعالى ومعرفة وعنه (وما يرووه) كنت كثيرا
لا أعرف فأخبرت ان أعرف خلعت خفا فعرفتهم في بني عمرقوني هذا ليس من كلام النبي
صلى الله عليه وسلم ولا أعرف له سادس صحيحا ولا ضعيفا (وما يرووه) عن النبي صلى الله
عليه وسلم ان الله خلق العقل فقال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزني وحلالي
ما خلقت خلقا أشرف منك فأت آخذ منك أعطى هذا الحديث بطل موضوع باتفاق أهل

العلم بالحديث (وما يرووه) حب لنبي رأس كل خطيئة هـ - معروف عن جندب بن عبد الله البجلي - وأما عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس له إسناد معروف (وما يرووه) الدنيا خطوة رحى مؤمن هـ لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره من سلف الأمة ولا أتئها (وما يرووه) من يورك له في شيء فيديمه ومن أزم نفسه شيئاً لزمه ، الأول يؤثر عن بعض لسلم - والثاني باطل - من أزم نفسه وقد لا يلزمه بحسب ما يأمربه الله ورسوله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم نخذو مع الفقر أيديهم في غدا دولة وأنى دولة ، المقر فخرى وه فتخر كلاهما كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم ما مدية العلم وعلى بابها هذا الحديث ضعيف في موضوع عند أهل العلم بالحديث والكل قد روه الترمذي وغيره ووقع هذا وهو كذب (وما يرووه) أنه يومئذ الفقراء يوم القيمة يقولون وعرفني وحلالى ما روت لديكم عنكم طوبى لكم عني ولكن زدت أن أرفع قدركم في هذا اليوم تطعموا لي الموقف فمن أحسن اليكم بكسرة أو سقاكم شرقة ماء ، وكأكم حرقة تطعموا به لي لجة ، قال الشيخ الثاني كذب يرووه أحد من أهل العلم بالحديث وهو باطل خلاف الكتاب والسنة والجامع (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم إلى المدينة خرجت بنات الجبار بالدقوف وهن يقفن صنع البدر علياً من ثياب الودع إلى آخر الشعر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هزوا عنكم بارك الله فيكم ، حديث النسوة وضرب لدف في لأمر ح صحيح فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قوله هزوا عنكم بارك الله فيكم هـ لا يعرف عنه (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم أنت أخرجني من أحب البقاع إلى وأسكني في أحب البقاع إليك هذا حديث باطل كذب وقد رواه الترمذي وغيره بل قال لمكة بك أحب بلاد الله إلى وقال لك أحب البلاد إلى الله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من رزني وزار بني إبراهيم في عام دخل الجنة هـ كذب موضوع ورواه أحد من أهل العلم بالحديث (وما يرووه) عن علي رضي الله عنه أن عمر أباً صلى وتقر صلاته فقال علي لا تقر صلاتك فقال

(١) كذا لأصله وما في العارة سقطاً وأصله من أزم نفسه شيئاً قد يرميه وقد لا يرميه الح

الاعرابي يعلو لو صرهم ثوبك . مدح الدرهم كذب (وما يرووه) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 كذب فان أباه مات قبل منعه الذي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه
 وسلم كنت « ما وادته بين ابي والطيب » وكنت وادته لاما . ولا صحت هذا لفظ كذب باص (وما
 يرووه) العازب فراشه من دره مسكين رجل لا صرته ومسكبه صرته لا ربح هذا ليس
 من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وم يثبت عن ربهيم الخليل عنه السلام لما نبي البيت
 صلى في كل ركعة ركعة فوحي الله تعالى اليه يا ربهيم ما هذا سد جوعه أو ستر عورة
 هذا كذب صاهر ليس هو في شيء من كتب المسلمين (وما يرووه) لا نكره هو الصفة فان
 فيها حصاد المذيقين هذا ليس مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) موعظ عام
 آية من كتاب الله ملك ربه هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم (وما يرووه) عن
 النبي صلى الله عليه وسلم اطلعت على ذنوب بني عبد المطلب عظم دما من تعلم آية ثم يسيها وذا
 صبح هذا الحديث وهذا عن سلمان البلاء . ولعل الحديث به من يوحى من سيئات متى
 الرجل يؤتبه لله آية من القرآن فيبام عنها حتى يساها والديان لدى هو عيسى لا عرض عن
 القرآن وترك لايمان والعمل به ولما حمل درسه حتى عسى فهو من لدنوب (وما يرووه)
 في آية من القرآن خير من محمد وآل محمد القرآن كلام الله مبرر غير مخوف ولا يشبه غيره لفظ
 المذكور غير مأثور (وما يرووه) عن أبي صلى الله عليه وسلم من علم عن ربهما وحفظه عن
 المسلمين أبلغ الله يوم القيامة اجرام من دره . ما معروف في الدين عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من شيء عن علم بعلمه وكلمته شجرة لله يوم آية به محم من در (وما يرووه) من
 النبي صلى الله عليه وسلم ذوا وصام لي ما شجر بين نحوي فامـ كرواد وصائم الى القضاء
 والقدر فامـ كروا هذا مأثور بأسانيد معتمة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لسان المارسي وهو يأكل العنب ذو ذوبني عبتين عبتين هذا ليس من كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو مطلق (وما يرووه) عن أبي صلى الله عليه وسلم من ربي يا امرأة
 جاءت منه بلسان فلان في ان تروح بابتة من لربا هذا يقوله من ليس من صحاب الشاهدي
 وبعضهم يقله عن الشاهدي ومن أصحاب الشاهدي من أنكر ذلك عنه وقال بهم بصرح تحليل
 ذلك ولكن صرح بحد ذلك من لرضعة ادا رضع من ابن المرأة طامل من لربا وعامة العلماء

كأحمد وتي حنيفة وغيرهم منفقون على تحريم ذلك وهذا صبر القولين في مذهب مالك (وما يرووه) أحق ما حذم عليه أجره كتاب الله نعم ثبت ذلك به قال حق. أخذتم عليه جرة كتاب الله دكمه في حديث لرفية وكان لعل على عافية مريض القوم لا على الملاوة (وهل يحرم) تحذير حرم د طارت من لا ربح يحط على رراعت الناس وتأكل كل لحب وهن يحرم تحذير حرم د طارت من لا ربح يحط على رراعت الناس وتأكل كل لحب وهن (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من صم دمع كان لله خصه يوم القيامة وكنت خصه يوم القيامة هذا صيف لكن المعروف عنه به من قبل من مع هذا يعبر حق لم يرح رثية لجة (وما يرووه) عنه من مسح بر حافي مسجد لم نزل الملائكة وحمله العرش تستغفر له ما دم في المسجد صوة ذلك الراح. هذا لا أعرف له سباد عن النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة الثامنة والثلثون) وردت هذا من من على الشيخ لأمام اعلم شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية وسئل أن شرح مدكره نجم الدين بن حمد في حركة الرماية وهو قوله من التزم مذهب بكر عامه محامته أمير دالين وتقدم وعذر آخر وبين لنا ما أشكل علينا من كون بعض المسائل مدكره في الكافي وحرروا مقيم ورعاية والخلاصة والهدية رويتان أو وجهان وقد مدكر لأصح ولا راجح فلا بد من أبيه. أحمد. ونسأله عنه اشكل علينا.

(حاش) الحمد لله. هذه الكتب أي بدكر فيها رويتان أو وجهان ولا يدكر فيها الصحيح قطاب اعلم بكمه معرفة ذلك من كتب أخرى مثل كتاب الطبق للقاضي أبي يعلى ولا تصار لاني الخطاب وعمدة لادله لأن عقيل ومابى الله حتى يعقوب البرزبي وفي الحن تراعى وفي غير ذلك من الكتب الكبار التي بدكر فيها مسائل الخلاف وبذكر فيها راجح وقد انحصرت رؤس مسائل هذه الكتب في كتب مختصرة مثل رؤس المسائل للقاضي أبي يعلى ورؤس المسائل للشراف أبي حنيفة ورؤس المسائل لاني الخطاب ورؤس المسائل للقاضي أبي الحسين وقد عمل عن الشيخ أبي البركات صاحب لحرر أنه كان يقول لمن يسأله عن صاهر مذهب أحمد أنه ما راحه أو لخطاب في رؤس مسائله. وما يعرف منه ذلك كتاب المني لشيخ أبي محمد وكتاب شرح الهدية لجدنا أبي البركات وقد شرح الهدية غير واحد

كأبي حليم النهرواني وأبي عبد الله بن سبيبة صاحب التفسير لطيف عم أبي البركات وأبي
 المعالي بن ماجا وأبي النقاء الحنوي الكندي يمكن ذلك وقد حلت لأصحاب فيما صححونه
 فيها من يصحح رويته ويصحح آخرون رويته من سرفك ثقه ومن ترجح عنه قول
 واحد على قول آخر تنوع القول ترجح ومن كان معصوده قل مذهب أحمد نقل ما ذكره من
 اختلاف الرويات وأوجه الطرق كما ينقل أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك مذهب الأئمة
 فيه في كل مذهب من خلاف القول عن لأئمة وخلاف أصحابهم في معرفة مذهبهم ومعرفة
 الترجيح شرعا ما هو معروف ومن كان حيزا منصوصا نحو وصوفيه عرف الترجيح في مذهبه
 في عامة المسائل وإن كان له بصيرة بالأدلة الشرعية عرف الترجيح في النزع وأحمد كان أعلم من
 غيره بالكتب والنسب وقول الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولهذا لا ينادي بحدثة قول أصحابه
 كما يوجب أميره ولا يوجد قول ضعيف في المال لا وفي مذهبه فوجب في القول لا في كونه
 معاريد التي لم يختلف فيها مذهبه يكون قوله فيها رجح كقولته بخور وفتح لأفردوا لقرن لي
 لفتح وقوله شهادة أهل لمة على مسلمين عند حجة كالوصية في السر وقوله بنحر من نكاح
 زينة حتى تنوب وقوله بخور شهادة المدد وقوله نالسة ما يسيم نالسمح الكوعين بضربة
 واحدة وقوله في المستحاضة ما ناله ترجمع لي المدد ونارة ترجمع لي التمييز ونارة ترجمع لي
 غالب عادت النساء منه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث من عمل بالثلاثة أحمد
 دون غيره وقوله بجوار النساء والمرعة على لارض البصاء والتي فيها شجر وسواء كان
 السر منهما أو من أحدهم وجوار ما شبه ذلك وإن كان من باب مشاركة ليس من باب
 الاجارة ولا هو على خلاف القياس وظاهر هذا كثيره وأما ما يسميه بعض الناس مفردة لكونه
 امرد بها عن أبي حنيفة والشافعي مع أن قول مالك فيها موقوف لأمول أحمد أو قريب منه وهي
 التي صنف لها الهراشي رداعا عليها ونصرت لها جماعة كان عقيل والقاضي أبي يعلى السفيري وأبي
 الفرج بن الجوزي وأبي محمد بن أبي هبة ما يكرن قول مالك وأحمد أرجح من القول
 الآخر وما يترجح فيها القول الآخر يكون مما خفف منه قول أحمد وهذا كاطل الحسن
 المسقط للزكاة والشفعة ونحو ذلك لحيل لميعة لدر والفواحش ونحو ذلك وكاعتبار لمقاصد
 والنيات في العقود والرجوع في الأيمان لي سد ليس وما هيجهما مع نية الحائض وكافضة

المحدود على أهل الجاهات كما كان الذي صلى لله عليه وسلم وحملة لشدون يقيمونها كما
كانوا يقيمون الحد على لشارب الرثعة والقي ونحو ذلك وكاعتبار العرف في الشروط ووجوب
الشروط العرفي كالشرط للمطى ولا كاعتبار في العقود موصفة بمعرفة الناس ومن ماعده الناس يبع
وهو بيع وما عدوه حارة فهو حارة وما عدوه هبة فهو هبة وما عدوه وقف فهو وقف لا يمتنع
في ذلك لفظ معين ومثل هذا كثير .

﴿فصل﴾ وفي قول الشيخ نعم الدين بن حمد من التزم مذهبا مكر عليه مخالفة
بغير دليل أو تقليد أو عذر آخر فهذا يرجع به إلى (عدم) أن من التزم مذهبا معينا ثم دمل
خلافه من غير تعديله أو حرمانه ولا استدلال بدليل يقتضي خلاف ذلك ومن غير عذر
شرعي يبيع له فله فيه كونه مملوكا وما عدوه مملوكا ولا تعديله ولا استتبعه بغير عذر
شرعي وهذا مكر . وهذا ما هو الذي رد ذلك الشيخ نعم الدين رحمه الله وقد نص الإمام أحمد
وعبده على أنه ليس لاحد أن يعتقد شيئا وجبا أو حرما ثم يعتقد غير وجب أو محرم بمجرد
هو . مثل أن يكون طبا شفعة لحور فيعتقدها حقا له ثم د صاب منه شفعة لحور
اعتقدتها ثم أيسر نبيه ومثل من يعتقد أن أخا مع جد أن الأخوة نفسهم لجد فاد
صار جدا مع أخ عقده لجد لا يقسم لأخوه أو د كان له عدو يضمن بعض الأمور المختلف
فيها أكثر بالبدل لم فيه وللب الشطرنج وحضور الجميع عقده ن هذا في أن يجر وينكر
عليه فاد . فعل ذلك صديقه اعتد ذلك ن هذا من مسائل الاحتمال التي لا تنكر مثل هذا من
يكون في عقاده حل الشيء وحرمة ووجوبه وسقوطه بسبب هو . هو مسموم مجروح خارج
عن العدة له وقد نص أحمد وغيره على ن هذا لا يجوز . وفيما د تبين له ما يوجب رجحان قول علي
قول بما يلائمه المصلحة ن كان يعرفها ويعلم ويؤمن يرى أحد رجليه أعم بثلث المسئلة
من الآخر أو هو نبي لله فيما يقول ويرجع عن قول لي قول لمثل هذا فله يجوز بل يجب وقد
نص الإمام أحمد على ذلك وما ذكره بن حمد من المراد به القسم لأول وهذا قال من التزم
مذهبا مكر عليه مخالفة بغير دليل أو تقليد يسوع له ن يعتقد في خلافه أو عذر شرعي بإباح
المحظور الذي يباح عند ذلك المذموم مكر عليه . وهذا مسألة ثانية قد بطن أنه أرادها ولم يرددها
لكما تشكك على تقدير ارادتها وهو أن من التزم مذهبا لم يكن له أن يعتقد عنه فاد .

أصحاب أحمد وكذلك غيرهم . بيد كره من حمدى وغيره يكون مما فيه بعض صحة وإن لم يكن منصوباً عنه - وكذلك ما يوجد في كتب أصحاب الشافعى ومالك وأبى حنيفة كثير منه يكون مما ذكره بعض أصحابهم وليس منصوباً عنهم بل قد يكون المنصوص خلاف ذلك * وأصل هذه المسئلة أن العامى هل عليه أن لا يمد يده بسبب أحد من غموره حصه فيه وحدها لأصحاب أحمد وهما وحدها لأصحاب الشافعى وجمهور من هؤلاء وهؤلاء ، لا يوحون ذلك والذين أوجبوه يقولون : إنهم لم يكن له أن يخرج عنه ما دام ملتزماً له أو ما لم يتبين له أن غيره أولى بالأمر منه ولا ريب أن الأمر المذهب والخروج عنها أن كان لغير مردي مثل أن ياترهم مدها لحصول عرض ديوى من مال أو حاه ونحو ذلك فهذا لا يحمد عليه بل يسم عليه في حق الأمر وهو كان ما يقال إليه خبر مما يقنع عنه وهو غير له من يسم لا يسم لا لعرض ديوى وساحر من مكة إلى المدينة لامرأة يتزوجها أو دنيا يصيبها وقد كان في زمن النبى صلى الله عليه وسلم رجل هاجر إلى امرأة يقال لها أم قيس فكان يمال له . هاجر أم قيس فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر في حديث الصحيح : « ما لا عمل بالنيات وما لا عمل مريء » . بوى من كات هجرته إلى الله ورسوله هجرته إلى الله ورسوله ومن كات هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يزوجها هجرته إلى ما هاجر إليه .

(وأنه) إن كان تمنعه من مذهب إلى مذهب لا مردى مثل أن يتبين له رجحان قول على قول فرجع إلى القول الذي يرى أنه أقرب إلى الله ورسوله فهو ثابت على ذلك بل واجب على كل أحد ذنب له حكم الله ورسوله في أمر أن لا يعمل ولا يذبح أحداً في محالة حكم الله ورسوله فإن الله فرض طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على كل أحد في كل حال فقال تعالى (ولا ورك لا يؤمنون حتى يكلموا بك بما أنزلهم من أمركم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) . هل تعالى (قل من كذب بكم عما تؤمنون بحكم الله ويعلم أنكم ذوونكم) وقال تعالى (وما كان المؤمن ولا مؤمنة دافعى لله ورسوله من أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) . وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين . فطاعة الله ورسوله وتحميل ما أحبه الله ورسوله وتحريم ما حرمه الله ورسوله وبحاب ما أوجبه الله ورسوله واجب على جميع الثقلين لانس والجن واجب على

كل أحد في حاله وعلاجه الكان لما كان من الأحكام مالا يعرفه كثير من الناس وجمع
الناس في ذلك في من يسميه ذلك لانه غير مدرك لرسول الله صلى الله عليه وآله فاتفق المسلمون الذين
نعومهم وسائل وطرق وذهب من الناس من يقولون بغيرهم ما قاله ويفهمونهم من اذنه بحسب
احكامهم واستطاعتهم وقد خص الله هذه من الامم والفهم ما ليس عند الآخر وقد
يكون عند ذلك في مثله اخرى من الامم من ليس عند الله صلى الله عليه وآله وسياها
يحكمون في الحرب والفتنة في عم انقواء وكان الحكماء شاهدون منهمها سلبان وكلاهما
حكما وعلماء وقد نبيك كرمين حكما في قضية وحده خص الله خدمهم منهم ونبي على كل
منهما والعماء ورثة لانباء وحناد النباء في الأحكام كاحتمد استدان على جهة الكمية فاد
كان رامة نفس يصلي كل واحد طائفة الى أربع جهات لاعتقادهم أن الكمية هناك وان
صلاة لارامة صحبة والذي صلى الى جهة الكمية وحده وهو مصيب يدعى به آخر كما في
الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: "من جهات جهات فاصاب في جهات جهات
فاحط به حر" وكثيرا من الناس ما اتهموا المذهب من لادب حكماء بينهم قال لاسل بشا
على دين آية وسنده أوهم الله كما يقع لبعضهم في دين نوبه ودينه وهل الله ثم قد بلغ
الرجل فقلبه أن يلتزم طاعة الله ورسوله حيث كان ولا يكون من دينهم معوما نزل
الله قالوا بل تبع ما ألفينا عليه آباءنا فكل من عدل عن نزع انك بوجه وطاعة لله ورسوله
الى عادته وعادته آية وقومه ورو من أهل العدالة المستعملين لارامة وكما من تين له في
مسئلة من المسائل لحق الذي مات لله به رسوله ثم عدل عنه في سببه فهو من أهل السم
والعقاب وما من كان عاخر عن معرفة ما أمر الله ورسوله وقد سمع من هو من أهل العلم
ولدين ولا يدين له أن قول غيره رجع من قوله وهو محمود مثب لا يند على ذلك ولا يند
ون كان قادرا على الاستدلال ومعرفة ما هو الراجح ولو في بعض المسائل فعدل عن ذلك الى
التقليد وهذا قد خالف فيه . فذهب أحمد المصنوع عنه الذي عليه تصحبه أن هذا آثم أيضا
وهذا مذهب الشافعي وتصحبه وحكي عن محمد بن الحسن وغيره أنه يجوز له لتقليد قبل مطلقا
وقيل يجوز تقليد لاعلم وحكي منهم هذا عن أحمد كما ذكره أبو إسحق في سماع وهذا اعط
على أحمد فان أحمد لما يقول هذا في الصحابة فعد على اختلاف عنه في ذلك . وأما مثل ما أتت

روية بالخوار ومطلما ونصوصه الصحيحة هي بالمرق ومثل هذا كثير في مذهبه ومذهب
 الشافعي وغيرهما من لائثة قد يصح على مستثنين متشابهين نحو بين محمد بن ويخرج بعض
 أصحابه جواب كل واحدة الى لاخرى ويكون التصحيح في نصوصه بالمرق بين المستثنين
 كما قد نص على ان الوصية للقاتل تجوز بعد الحرح وصح على ان المدر ذ قتل سيده نزل
 التدبير فن أصحابه من خرج في المستثنين رويين ومما من قتل دافس بعد وصية نطلت
 الوصية كما يمنع قتل الواث لمورثة ان يرثه وما ذ وصى به بعد الحرح فيها وصية صحيحة
 فانه وصى بها بعد حرحه ونظائر هذا كثيرة .

فصل في وأما المارعة فاد كان الدر من العامل أو من رب لارض وكان من شخص
 ارض ومن آخر مدر ومن ثلث العمل في ذلك رويان عن محمد والصور أنها تصح في ذلك
 كله وما د كان الدر من عامل فهو أولى بالصحة مما د كان الدر من المالك فان الذي صلى
 لله عليه وسلم عامل أهل حرم على ان يصروها من أموالهم بشرط يخرج مهابن ثمر وزرع
 رواء النخري وغيره . وقصة أهل حرم هي لاص في حوز المسافة والمرعة وقد كانوا
 يذرون من أموالهم لكل الذي صلى لله عليه وسلم تطيبه مدر من عده وهكذا خاتمه
 وصحابة من بعده مثل عمر وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وغير واحد من
 الصحابة كانوا يزرعون مدر من ارضهم وقد نص الامام أحمد في رواية عامة أصحابه في أجوبة
 كثيرة جداً على انه يجوز لارض مصر حرح مصر واحتج على ذلك بقصة أهل
 خيبر وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم عليها حص خرح مهاب وهذا هو معنى اجاز
 بعض الحرح مهاب د كان الدر من عامل من ارضه هو الذي يذر لارض وفي الصور بين
 المالك بعض لارض ولهذا قل من حقق هذا الموضع من صحبه كأي الخطاب وغيره . وهذا
 سر رعة على ان الدر من المالك وفات صافيه من صحبه كأي وصى وغيره بن يجوز هذا لفقد
 بقط لا حارة ولا يجوز بلعنا المزارعة لانه نص في موضع آخر ان المزارعة يجب ان يكون
 فيها الدر من المالك - وهذا صافيه ثمة بن يجوز هذا سر رعة ولا يجوز مؤ حرد لان لا حاره
 عقد لازم بخلاف المارعة في أحد الوجهين ولان هذا شبه بغير الطعان وروي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه نهى عن بغير الطعان وهو ان يستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق

(والصواب) هو الطريقة الاولى من الاعتبار في المهور سلم في وقت صد لا بمجرد اللفظ هذا
أصل أحمد وجمهور العلماء وأحد وجهين في مذهب الشافعي ولكن بعض أصحاب أحمد قد
يحملون الحكم يختلف بتأثير اللفظ كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع وهذا كالسلم
الحال في أصل البيع وطلوع العقد الطلاق ولا حرة منه البيع ونحو ذلك مما هو مبسوط في
موضعه (و) من قال ن امرأة بشتره فيها ان يكون البذر من المالك فليس معهم بذلك
حجة شرعية ولا اثر عن الصحة والكهنة - وذلك على المصارفة فهو كما أنه في المصارفة
يكون العمل من شخص والمال من شخص وكذلك المدة والمرأة يكون العمل من واحد
والمال من واحد والبذر من رب المال وهذا قياس فاسد لان المال في المصارفة يرجع الى صاحبه
ويقتسمان الرمح فنظيره الارض أو الشجر يعود الى صاحبه وبذلك لنزوع واما البذر
فهم لا يبعدونه الى صاحبه بل يذهب لا يدل كما يذهب عمل العامل وعمل غيره بلا بدل
ه كان من حسن النفع لامن حسن المال وكان شرط كونه من العامل قرب في القياس مع
موقفه هذه المنقول عن الصحة رضي الله عنهم فانهم من كان يزرع والبذر من العامل
وكان عمر يزرع على أنه ان كان البذر من المالك فله كونه وان كان من العامل فله كونه ذكره
البخاري في شرح عمر هذا وهذا هو صوابه وأما الذين قالوا لا يجوز ذلك احرازه عليه عن
فقيه الطحاوي فقال هذا الحديث بطر لا أصل له واس هو في شيء من كتب الحديث المصنوعة
ولا رواه امام من لا ثقة ولعله كذا طحاوي يطحن بالاجرة ولا خباز يخز
بالاجرة وإضاة عمل المارة كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كذا يسمى بمهر واما
حدث هذا كذا لم يفتح المرق ومهرت عليه خرج المرق لم يفتح على عهد النبي صلى
الله عليه وسلم وهذا وغيره مما هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وما هو من
كلام من بعدهم ليس لابي سفيان مثل هذا قولاً يفتنهم ولحديث ليس فيه شيء عن
اشتراط حرة مشاع من لا فرق من شيء مسمى وهو التميز وهو من امرأة لو شرط لاحدهما
زرعه فقهه عليهم شيء مقدور كانت امرأة سنة - وهذا هو المزارعة التي نهى عنها النبي صلى
الله عليه وسلم في حديث رفع بن خديج في حديثه لا فرق عنه كذا بشرط ان يزرع في الارض
زرعه فقهه بها هي التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سط الكلام على هذه المسائل في

عليه الاجرة والطعام انما يخص نفسه وبدره. وبدره مطه يده امة حر ليس به من ربه
 في شيء. ويطير هـ ن ساجر فوما يستخرجون له معدن ذهب وفضة وركاز من الارض
 بدره. ودره يرعيس هذا كبيع الدراهم بدرهم. وكذلك من استأجر من شق الارض ودره
 فيها ويسقيها بطعام من عنده وقد سخره على ن. ودره طعام ذهب من ذلك ودره التي
 فهي عنها النبي صلى الله عليه وسلم قد ورد هـ روى حدث. ان الاربعة ابي يشترط هـ
 لرب الارض زرع مئة سهم. ولكن من ابناء من حمل مئة رعة كاه من حرة ككلى
 حنيفة - ومنهم من قال المارعة على الارض لبيد. من المارة كاشمي. ومنهم من قال
 المارعة على ن يكون الدر من العامل من حرة. ومنهم من قال كاه الارض خمس
 خارج منها من المارة ككلى. والصحاح في المجازة المهي. كاه. ربه ربه من حرة
 وكذلك قال الميث بن سعد بنى ع. ر. بن شمسى الله عنه وسيد شى. د. طرفه
 دو البصيرة بالحلال والخرم. عم نه حرم. وهد. مذهب عامة فم. حدث كاحمد وسحق
 وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهم. والى صلى الله عنه وسيد حرم. حرم. حرمه الله في
 كتابه فان الله حرم في كتابه لرب واليسر وحرم الى صلى الله عنه وسيد مع امرقانه من
 نوع الميسر. وكذا بيع الثمار. ان بدو صلاحها وبيع حل الحلة وحرم صلى الله عنه وسيد
 بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلاً بمثل. وهد. ذلك. بدو. في ربه وصار بعض أهل
 العلم يقولون انه حرام في الماء. وعنه امة شيب. وهي غير دحية في ذلك كما دخل بعضهم
 صمان البساتين حولاً كاملاً أو حولاً لمن يسقيها ويحدها حتى تثمر فقط. ان هذا من مبيع
 الثمر قبل بدو صلاحه. ثم ربه. وهد. من م. لاجرة كاحره الارض هـ. هـ عن بيع
 الحب حتى يشتد وحوار حرة الارض لم يعد عليها حتى تمت وكذلك هـ عن بيع الثمر
 قبل بدو صلاحها ولم يه. أن تضمن لمن يحد بها حتى تثمر ويحصل الثمر بحمدته على منكره
 وبائع الثمر والزرع عليه سقيه الى كمال صلاحه خلاف المؤخر فانه يس يسقى ما لا يستأجر من
 ثمر ودرع. ان سبي ذلك على الصامن المستأجر وعمر بن الخطاب ضمن حديقة سيد بن الحضر
 ثلاث سنين وتسبب كرها فوفى به. دسا كان عنه وهد. ابيب كثيرة.

﴿فصل﴾ وأما المشر فهو عند جمهور العلماء كالك والشعبي وأحمد وغيرهم على من نت

الزرع على ملكه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرج
لكم من الأرض) فالأول يتضمن زكاة التجارة والثاني يتضمن زكاة ما أخرج الله للإنسان من الأرض
فمن أخرج الله له لحب فعليه العشر وقد استأجر رعايا رعاها وعشر على المستأجر هذه مؤلا
العلماء كما هم وكذلك عندني يوسف ومحمد وأبو حنيفة يقول العشر على المؤجر . وذررع أرضا
على النصف فما حصل للمالك فعليه عشرة وما حصل للعامل فعليه عشرة على كل واحد منهما عشر
ما أخرج الله له ومن غير رعايا وأوطع أو كانت موقوفة على غيره فذررع فيها رعايا فعليه
عشرة ومن آجرها فالمعشر على المستأجر ومن رعاها فالمعشر بينهما وأصل هؤلاء الأئمة أن
المعشر حق للزرع ولقد كان عدمهم بجميع المعشر وأخرج لأن المعشر حق للزرع ومسحقه
أهل الزكاة وأخرج حق للزرع ومسحقه أهل أبي حنيفة ومن مسحقين له بين محمد بن
فاجنما كما يوقن مسلما حصصا فعليه لدية لأهله والكفارة حقا لله وكما لو قتل صبي بموكا وهو
محرم فعليه الدن لملكه وعليه الحر . حقا لله . وأبو حنيفة يقول المعشر حق للأرض فلا يجتمع
عليها حقان . ومما حجب به جمهور أن يخرج ثوب في الأرض التي يمكن أن تزرع . وذرعت
أول زرع وثما المعشر فلا يجب لأبي زرع ولحدث مرفوع لا يجتمع المعشر وأخرج كذب
باتفاق أهل الحديث .

❦ فصل في شأن من أدى فرضه من ثمن أو ماله وما ومعه فليس يجوز أن يؤم في تلك
الصلاة أن يؤدي فرضه مثل أن يصلي لأمه مائة مرة في هذه فيها ريع مشهور وفيها ثلاث
رويات عن أحمد (أحدها) أنه لا يجوز وهي حصار كثير من شيوخه ومذهب أبي حنيفة ومالك
(والثانية) يجوز مطلقا وهي اختيار بعض شيوخه كالأشجعي في محمد المقدسي وهي مذهب الشافعي
(والثالثة) يجوز عند الحاجة كصلاة الخوف . والأشجعي وهو خيار جدهنا أبي البركات لأن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه بعض أوقات صلاة الخوف مائة مرة وصلى طائفة وسلم ثم
صلى طائفة أخرى وسلم . ومن جوز ذلك مطلقا حتى نحدث معد العروف أنه كان يصلي
حاشا النبي صلى الله عليه وسلم ثم يطلق قبضة فومه . وفي رواية فكانت الأولى فرضا له والثانية
نفلا . ولذين معوه ذلك ليس هم حجة مستقيمة فاهم . حتى جوا لفظ لا يدل على من الترع
كقولهم إنما جئنا لأمم ليؤتم به فلا تخلفوه عليه . وبأن لأمم ضمن فلا تكون صلاته ناقصة

من صلاة المأموم وليس في هذا ما يدفع تلك الخجعة . ولا اختلاف المذهب فيه لا خلاف في
الافعال كما جاء مفسراً ولا يجوز للمأموم أن يعبد الصلاة فيكون مسلماً حلف مفترض كما
هو قول جماهير العلماء . وقد دل على ذلك قوله في الحديث الصحيح يصلون بعدى ثماء يؤخرون
الصلاة عن وقتها فصنعوا الصلاة وقتها ثم حرموا الصلاة معهم . وبما فيه صلى عسجد
لخيف مرئى رجبين بمبصيا فقل ما معكم أن تصلوا فلا صليب في رحلتنا بعد د صليتنا في
رحلتنا كما ثم ثانياً مسجد جمعة فصلى معهم فابها الكمال الله وفي الدين انه رأي رجلا وحده
فقال لا رحل تصدق على هذا فيصلي معه . وقد ثبت صلاة المسفل حلف المفترض في عدة
أحداث وثبت أيضاً بالعكس بعد أن . ووقفة الامام في نية الفرض والقل است بواحدة
والامام صامون وان كان متعللاً . ومن هذا الباب صلاة العشاء لا آخرة حلف من يصلي قيام
رمضان . يعني حلفه ركعتين ثم يقوم فتم ركعتين فظهر لا قول حور هذا كله لا ينبغي
أن يصلي . ويرمى بالاحاجة . ومما حجة مثل أن يكون اس . ك من يصالح للامامة غيره
وهو أحق . حصرين بالامامة لكونه علمهم كتاب الله وسنة رسوله . وكان مستوين في
العلم وهو . ثم هم لي هجرة ما حرم الله ورسوله . وقد هم سنا فانه قد ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم النور . ثم هم لكتاب الله فان كانوا في القرعة سواء فأعلمهم
السنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا فقدم النبي
صلى الله عليه وسلم بالمصيبة في العلم . الكتاب والسنة فان سنو في العلم قدم يسبق الى العمل
الصالح وقدم السابق باختباره وهو الماهر على من سبق . فحقق الله له وهو الأكبر السن . وقد
ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم من سب المسلمون من لسانه وبده
والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه فمن سبق الى هجرة السببث بالونه منها فهو أقدمهم هجرة
فيقدم في الامامة إذا حصر من هو أحق بالامامة وكان قد صلى فرضه فانه يؤمهم كما ثم النبي
صلى الله عليه وسلم لطيفة . مد طائفة من أصحابه مرتين وكما كان معاد يصلي ثم يؤم قومه أهل
فناء لانه كان أحقهم بالامامة وقد دعى لعضاده أن حديث معاذ منسوخ ولا يأتي على ذلك بحجة
صحيحة وما ثبت من الاحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوي نسخها نامور محتالة للنسخ وعدم
النسخ . وهذا باب واسع قد وقع في بعضه كثير من الناس كما هو مبسوط في غير هذا الموضوع

وكذلك الصلاة على الجسدة د صلى عليها لرحل إسماعيل ثم قدم آخرون فله ن يصلي بالطهارة
 الثانية د كان أحقهم بلامه وله د صلى عليه على الجسدة مرة ثانية أن بعد ما معهم سماح
 يعيد المريضة سماح أن يصلي في به ثم يأتي مسجدا فيه امام راتب فيصلح معهم فان هذا
 مشروع في مذهب الامام أحمد بلا نزاع وكذلك مذهبه فيمن لم يصل على الجسدة منه أن يصلي
 عليها بعد غيره وله ن يصلي على انفسه د منه الصلاة عند مذهب فقهاء الحديث فاطمة كاشافى
 وأحمد واسحق وغيرهم ومالك لا يرى لأعادة وثو حبيبة لا يرها لا للولى (وأما) اذا
 صلى هو على الجسدة ثم صلى عليها غيره فهل له أن يمددها مع الطهارة الثانية فيه وجهان في
 مذهب أحمد - قيل لا يمددها - فلو لان الثانية قبل وصلاة الجسدة لا يتصل بها - وقيل بل له
 أن يمددها وهو الصحيح والى صى لله عليه وسه د صلى على قبر مدفون صلى معه من كان
 صلى عليها أولا و زيادة صلاة الجسدة من حسن عادة المريضة فتشروع حيث شربها لله
 ورسوله - وعلى هذا فهل يؤمن على الجسدة من بين على رويين والصحيح أنه ذلك والله أعلم

المسئلة التاسعة والثلاثون (س) شيخ الاسلام بن تيمية عن رجل بعث الى جانب
 الخوض أو الحرن في حمة وغيره وهو ناص ثم يرجع انقص الماء من على يده الى الحرن هل
 يصير ذلك الماء مستعملا أم لا وكذلك الحب د وضع يده في الماء أو حرن هل يصير مستعملا
 أم لا - وعن مقدار الماء الذي ذ غرس فيه حب لا يصير مستعملا وعن الطاسة التي
 تحط على رص حمة والماء المستعمل حرر عنها ثم يعرف بها من الحرن الناقص من غير أن
 تنسل أفتونا مأجورين •

(جواب) حمد لله ما يطير من بدن الممتسك والمتوصى من لرشد في هذه الطهارة
 لا يجعله مستعملا وكذلك غرس الحب يده في الماء أو حرن الناقص لا يصير مستعملا (وأما)
 مقدار الماء التي ذ اعتزل فيه الحب لا يصير مستعملا إذ كان كثير مقدر قلتين (وأما)
 الطاسة لدى توصع على رص الحمة المستعمل طاهر لا يجس لا بملاقاة الحمة فالأصل
 في لأرض الطهارة حتى تنلم بحاسها لا سيما ما بين يدي الخياص الشائفة في اجامات فان الماء
 يجري عليها كثيرا والله أعلم •

المسئلة الأربعون (س) شيخ الاسلام بن تيمية عن أقوم يعاشرون المردن

وقد يقع من أخدم قلة ومضاجعة للصبي ويتعاون به، يصحون لله ولا يدون ذنباً
ولا عاراً ويقولون نحن نصحهم نغير حالهم ويعلموا أن الصبي بذلك وعنه وأحواله ولا يكفون
فاحكم الله تعالى في هؤلاء وما دام ينبغي لأمر المسكين منهم به وحالته هذه

أحب محمد ﷺ الذي لا مرد لمخلوع عمله المرة الاحدسة في كثير من الامور
 ولا يجوز نفسه على وجه الله ان لا يقبله الا من يؤمن عليه كالاب والاخت ولا يجوز انظر
 اليه على هذا الوجه يصدق الناس ان محرمه عدم جهوره "ظر اليه عدم خوف ذلك وما يظر
 اليه طاعة الاربعة مثل معاصيه واشهاده عليه ونحو ذلك كما يضر في المرة للعاجلة (وما)
 مصدقته قد اخش من ان يدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد مروره بالمصالح السبع
 وصروره عليها المشر ومرفو منهم في المصالح دسعو عشر سنين ولم يحلموا بعد وكف به
 هو فوق ذلك ود كان النبي صلى الله عليه وسلم قد لا يجوز رحن دسره لا كان نفسه الشيطان
 وقال واياكم والدخول على النساء قالوا يا رسول الله قريب لعم الفلوب ود كانت
 لحرة محرمة لما يخاف منها فكيف بالمضاجعة (وما افول لعمان به يدل ذلك لله وقد كثره
 كذب وقد يكون لله مع هوى النفس كما يدعي من يدعي مثل ذلك في صحة النساء الاجاب
 وفي كما قال الله تعالى في حمر (فيهم) ثم كبير ومنافع للناس وانما أكبر من نفهم) وقد روى
 اشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان وفد عبد العيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم
 وكان فيهم علام صهر لوصه خمسة حلف دهره وقال ما كان حطنة دود غبه السلام
 النظر هذا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مرمح ببيع بسوة ولود قوم صالحون
 ولم تكن الفاحشة معروفة في العرب - وقد روى عن الشيخ من "حدر عن صحة لا تحدث
 ما بطول وصفه وليس لاحد من الناس ان يفعل ما يعمى في هذه المقاصد لحمة وان ضم الى
 ذلك مصلحة من تعلم او تأدب في اردن تلك فليعلم ودسهم بدون هذه المقاصد الي
 فيها حرة عليهم وعلى من تصحهم وعلى المسلمين اسوة الظن تارة وانما هي اخرى بل روى

[illegible]

جهال عصاة لله ورسوله وكفى بهلأ أن يعرف من هذا القمل محرم وأنه معصية لله
 ورسوله ثم يقول إنه يطيب به العبادة ويصلح له حاله وينج هذا القائل أيقن أن الله تعالى
 ورسوله حرم على الخلق ما معهم وصاح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة
 أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المصلحة ذكأت أكثر من المنفعة بقيت
 الزيادة محض مضرة وصار هذا كرجل قال لرجل خذ هذا الدرهم وأعطى درهما فحمله يقول
 له أعطيك درهما فخذوه والعقل يقول نعم بما يحصل الدرهم بقوت الدرهم وهذا ضرر لا منفعة له
 بل جميع ما حرمه الله ورسوله نثبت فيه مضرة فأقل بل يكون ضرره أكثر من هذه
 الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستهملوها لموجة السخط لله وسخط رسوله وسخط عادة
 المؤمنين المعترضة صاحبها العقوبة لله ذكأت كما يقول الظالمون من سائر النعم وتعدو
 إلى الله أداة فأنهم مشتملة على ضرر في دين المرء وعمله وخلفه وطعمه صفاء ما فيه من خير ولا
 خير فيها وإنما هذا التحليل للرطوبة ونقصه عند لا تحركة إلى لدهع فتورث حالات فاسدة فيكون
 على المرء ما يفعله من عبادة وشبه تلك الحالات عن إضرار النفس وهذه رشوة الشيطان
 برشوه بها المبتطلون ليطيعوه فهي تتركه معصية الله في الدارهم تشبهه وكل ما معه تحصل هذا
 السبب فأنها تنقلب محسنة في المال ولا إثم فيها ونعم هذا لطيف السكر في الحرام
 يطاش عقبه حتى يستحوط به ويتحجج على نفسه فيمعن من رشوته شجرة من السخا وهو
 جاهل بما ارتكبه عصى الله ومن لا يعمل له لا يعرف قدر النفس والمال وجود جهله لا عن
 عقل فيه كسبت هذه الحشيشة لذكائه انصرفت النفس ووجدت حيل تقي الامانات
 مثل العبادات في لندن النفس من نصارى ومن رهبان تحسد به في أنواع العبادات
 لا يعملها المسلم الحقيق فارد به بعض الناس خفت ولهذا انحود النفس في المحرم والعشيرة
 محرمه من الامور ومن حسن الخلق لا انحود به في حق الله هذا الذي يدع تلك المحرم
 ويدعو المؤمنين إلى معاصي لأن ذلك ان كان لأن لطعمه أحد صبيته من حصص المحرم لم
 سل ما منه عوضا عن ذلك وأيس في ذلك مضرة في دين المرء ولا يدرك ذلك لمدة ساعة
 لأن من المصالح ولدة شدة المضرة حال القتل ولدة حتم حال المشقة ثم قد صيلا من ذلك
 وحده عمله بأخطا وذنوبه محبطة به وقد نقص عليه عقله ودنه وحلمه أن هؤلاء اتصال مما

نورته هذه المصوبة من قلة العبارة وزول غنية حتى يصير آكلها بما ديوث وبعدها نوبتها كما عليها
وتفسد لا مبرجة حتى جعلت حنف كثيرا محبين ونحوه الى ان كد بخرقة السمح ومن يحسن
منهم فقد أعطته نقص العقل وله صحا منها فانه لا بد ان يكون في عقبه خيب ثم نكث كثيرا
يسكر حتى يعده عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وركاات لا توجب نوه نفس صاحبها حتى
يصارب ويشاتم فكفى بذلك والله اعلم •

(المسئلة الثانية ولازمون) في حكمة الله في طريق المسلمين توابع ذلك كان الله
لا يجر في لمرته وذلك بوعاز (أحمد) ان معنى لبعده هذا لا يجوز في المشهور من مذهب أحمد
وجوره بغيره ردد لامة وقد ذكر القاضي أبو يلى ومن خطه نفسه ان هذه المسئلة حدثت
في أيامه وحنف فيها جواب المتبين قد ذكر في مسئلة حدثت في الطرق لواسع هل يجوز
للإمام ان يذن في حدة ماله ان يصير أفتى بالجواز وأفتى بعضهم بالمنع واختاره القاضي
وذكر أنه صدر كلام أحمد فيه هل في روية ابن اقسامه د كان الطريق قد سلكه الس
وصير طريقا فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا فلا ولا كبير بل له ان كان وسما مثل الشوارع
قالون كان وسما وهو شدة بمن أخذ حذائيه وبين شركه لان هذا أخذ من وحد وهذا
يأخذ من جماعة المسلمين (قلت) وقد صنف أبو عبد الله بن بطه مصنف فليس أخذ شيئا من طريق
المسلمين وذكر في ذلك أثر عن أحمد وسيره من السالف وقد ذكر هذه المسئلة غير واحد من
المتقدمين والمتأخرين من أصحاب أحمد منهم الشيخ أبو محمد المقدسي - قال في المعنى وما كان
من الشوارع والطرق والرحلات بين العمران فليس لاحد إحياءه سواء كان واسعاً أو ضيقاً
وسواء ضيق على الناس بذلك أو لا يضيق لان ذلك يشترك فيه المسلمون وتتعلق به مصالحهم
دشمة مذهبهم ويجوز لأحد ق يعمود في توسيع من ذلك مع والشراء على وجه لا يضيق
على أحد ولا يضر سيرة لا يضيق عمل لا يصير في جميع الأعصار على إيراد الناس على ذلك من
غير انكار ولا به دفع من غير ضرر فيه يمنع كالاخيرة بل أحمد في السابق الى ذلك
السوق تدوة وهو الى لبس وكان هدي سوق المدة فيه معنى وقد قال صلى الله عليه
وسلم معنى مناخ من سبق وله ان يظلل على نفسه بما لا ضرر فيه من باربعه واربعة وركاء ونحوه
لان الحاجة تدعو به من غير مضرة فيه وليس له الله لادكفة ولا غيرها لانه يضيق على

الناس وتعمد به المارة بالناس والصبر على ذلك والتمسك به على الدوام فربما دى مدكه سبب
ذلك والسابق أحق به مدد فيه (اب) بعد كنه فيما ذى الدكة لانه كما يدل عليه قول الكلام
وأحره ولقد علم بأنه قد يدعى ما كنه سبب ذلك مع أن تسميته هذه مستثناة بقضى أن لمع
تد يكون في مظنة الضرر إذا قدر أن الساء يحدى ما على يمينه وشماله ولا يصير صارا صلا هذه
العادة مستثناة فيه وموضح هذه التمايز الجور في سمع الساء كأحد القواين يدين ذكره القاضى
وفي حجة في حور الساء مختص بالذي لدى لا يصير فيه صلا يادن لأماء قولان. وظهر هذا
دأخرح روشا وميربا إلى الطريق السقف ولا معصية فيه من يجوز ددن لأمام على قولين
في مذهب أحمد (أحمد) يجوز كما حثاره من عمل وثوب البركاب (والثاني) لا يجوز كما ختاره
غير واحد والمشهور عن أحمد تحريمها وذكر أبو بكر المروزي في كتاب ورع قنرا
في ذلك - منها ما نقله المروزي عن أحمد أنه - سمعته درأوج من ميربا إلى الطريق من صبح
قال ادع إلى النجار حتى يحول الماء إلى الدار فدعونه له فحوله وقال ن يحى القطان كمت
مياحه في الطريق فمرم عليها وصيرها إلى لدرود ذكر عن أحمد أنه ذكر ورع شعيب بن حرب
وأنه قال ليس لك أن تطبق الحائط فلا يخرج إلى الطريق. وسأله المروزي عن رجل يحتضر
في فدائه الأثر أو المحرم للموت هل لا أحد صريق المسلمين قال مروزي فمت فما هو شر يحتضر
ويسد رثها قال ليس هي في ضريق المسلمين. وسأله بن الحكم عن رجل يخرج إلى صريق
المسلمين الكفيف أو الأسطوانة هل يكون عدلا ولا لا يكون عدلا ولا يجوز شهادته
وروى أحمد بإساده عن علي أنه كان يأمر بئذ عب 'والأكام تقطع عن طريق المسلمين
وعن عائذ بن عمرو المرقى قال لأن يصب طيب في حجاتي ^(١) حب لي من يصب في طريق
المسلمين قال ويلك به لم يكن عرج من داره إلى الطريق ماء السماء هل فرقي له به
من أهل الخنة قيل له سمعت عن كك أنه عن المسلمين. ومن جور ذلك حجب بحديث
ميزب العباس (الوع الثاني) أن يلى في الطريق أو مع ملا يصير المارة لمصلحة المسلمين مثل
بناء مسجد يحتاج إليه الناس أو توسيع مسجد صيق بأدخال بعض الطريق أو مع فيه أو أخذ
بعض الطريق لمصلحة المسجد مثل حائوت ينتفع به المسجد وهذا النوع يجوز في مذهب أحمد

(١) أى مائى (٢) حلقه مسجرح من سبب كلفه ستره سبب يكون به زير كداه

المعروف . وكذا ذكره صاحب أبي حنيفة والكل هو يفتقر الى تدوين الامر على روايتين
عن أحمد ومن أصحاب أحمد من لم يحك برأى جواز هذا النوع ومهم من ذكر رواية ثالثة
بالجمع مطلقا والمستثنى في كتب أصحاب أحمد القديمة والحديثة من زمن أصحابه وأصحاب
الى زمن متأخري المصنفين منهم كافي الركعات وابن تيمية وابن حبان وغيرهم . والباطل أحمد في
جامع الحلال والشاقى لابي بكر عبد العزيز وزاد المسافر والمترحم لابي سفيان الحواري وعبر
ذات قال سمعيل بن سعيد الشافعي . ان أحمد عن طريق وسع والمسلمين ٤٤ عني ٣٣
لي ان يكون مسجد حاحة هو يجوز ان يبنى هناك مسجد فلا بأس . ثم يصير بالطريق
ومسائل سمعيل بن سعيد . من اجل مسائل أحمد وقد شرحها أبو اسحق رهم بن
يعقوب الحواري في كتابه المرحوم وكان خطا يجمع دمشق هاهنا عن أحمد مسائل وكان
يقرا كتب أحمد اليه على مسير جامع دمشق أحمد حاربا . ههنا مضطرب . ولا يشترط ذلك الامام
وقال له محمد بن الحليم كره الصلاة في مسجد من يؤخذ من الطريق فعلى كره الصلاة
فيه لان يكون بادن لاماء . ههنا شتر في الحواري لاما . ومسائل سمعيل عن أحمد
بعد مسائل بن الحليم قال بن الحليم صاحب أحمد قديما ومات قبل موته بنحو عشرين سنة
وأما سمعيل فانه كان على مذهب أهل رأي ثم تحول الى مذهب أهل الحديث وسأل
أحمد متأخرا وسأل معه سليمان بن دود هاشمي وغيره من علماء أهل الحديث وسليمان كان
يقرن بأحمد حتى قال اشعبي ما رأيت بعد ذلك من رجلي أحمد بن حنبل وسليمان
بن دود هاشمي . وأما لدين حمنو في المسئلة روية ثالثة فأحدوها من قوله في روية
المروري حكم هذه المساحد التي قد بنيت في الطريق ان تهدم وقال محمد بن يحيى الكحال قلت
لأحمد لرجل يريد في المسجد من الطريق قال لا يصلي فيه . ومن لم يثبت روية ثالثة فانه يقول
هذه اشارة من أحمد الى مساحد صيقت الطريق وأضررت بالمسلمين وهذه لا يجوز بؤها بلا
ريب فان في هذا جمعا بين نصوصه فهو أولى من التناقض بينها . وبلغ من ذلك ان أحمد يجوز
ابدل المسجد بديره للمصلحة كما فعل ذلك الصحابة . قال صالح بن أحمد قلت لابي مسجد
يخرب ويذهب أهله ترى ان يحول الى مكان آخر قل ذلك كان يريد منعة الناس فعم ولا فلا
قال وبن مسعود قد حول الجامع المسجد من الثمارين ههنا كان على لمفعة فلا بأس ولا فلا

وقد سألت في عنبر رحى مسجد ثم رد بحوله الى موضع آخر قال ان كان لدى بي
 المسجد يريد ان يحوله حوله من موضعين او يكون موضعه موضعاً فذراً فلا بأس قال أحمد
 حدثنا يزيد بن هرون قال سمعت عن الثعالبي قال سمعت عبد الله بن مسعود بن بيت المقدس كان
 سمع من مالك بن النضر وأخذ من جده عند أصحاب النضر قال سمعت ابن عباس وأحمد بن حنبل
 لدى قبره وكتب فيه الى عمر بن الخطاب فكتب عمر ان قطع رحى وقل المسجد وجعل
 بيت المال في قبة مسجد به ان يرى في المسجد مصلية فيه عبد الله خطبه هذه الخطبة قال
 صالح بن أبي عبد الله بن بيت المقدس في مسجد الكوفة خول عبد الله بن مسعود المسجد
 موضع الأذن اليوم في موضع مسجد العتيق بنى أحمد بن المسجد لدى شاه بن مسعود كان
 موضع الأذن في زمن أحمد وهو المسجد هو المسجد الفلاني ثم سار مسجد الكوفة مرة
 ثانية وقال أبو الخطاب مشي نوء عبد الله يحول المسجد قال كان صيفه لا يسع أهله ولا أس
 أن يحول الى موضع واسع منه وحور أحمد أن يرفع المسجد الذي على الأرض ويبني تحته بقاية
 بمصاحبة وبنى رحى حور أحمد بن النضر بن شيوخ لا يصعد في الدرع وحنار بمصاحبة شاه
 من أحمد بن النضر الى المسجد لا أكثر وقد بول بعض أصحابه هذا على أنه يتد البنا، وتحققوا
 صحبه يسمون أن هذا التأويل حصاً لأن موصوفه في غير موضع صريحة بتحويل المسجد
 قد كان أحمد بن النضر بنى مائة مصاحبة حيث حوّل المسجد غير المسجد لأجل المصلحة مع أن
 حرمة المسجد أعظم من ربه من ارتفاع ربه قد نت في صحيح مسلم عن في هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال أحب الشئ الى الله مساجدها وأفضل الدعاء الى الله أسوقها فإذا
 سار جعل الأمة محترمة مشتركة بين المسلمين غيره محترمة للأمة فلا يجوز جعل
 المشتركة التي يسهل محترمة كالمطاري لو سبغ معه محترمة ودية لأمة لمحترمة لطريق الأولى
 والأخرى فإنه لا ريب أن حرمة المساجد أصح من حرمة الصلوات وكلامه منفعة مشتركة
 في فضل ولا يور المنفعة بالأمة منفعة بوجهها كان في حكمها فأمس الحاكم لدى
 هو نائب لأمة فيه كالمسألة مثل تزويج الأبي والنظر في الوقوف وجرها على شروط
 وقيمها وعمده المساجد ووقوفها حيث يحوز لأمة فعل ذلك حرام لأنه فيه وذ كانت

١) صاحب المصاحبة من لا يور المنفعة بالأمة منفعة بوجهها كان في حكمها فأمس الحاكم لدى

المسئلة من مسائل لاجتم دالتى شع فيها الرابع - كن لاحد من يكر على امام ولا على نائبه
من حكمة وغيره ولا ينقص ما هو له ولا يورثه من دينه وهذا كان في الطريق وان كان
متصلا بالطريق عند اكثر العلماء ملك والشعوى وحمد وكذلك قضاء الدار ولكن هل القضاء
ملك لصاحب الدار وحق من حقوقه ووجه في مذهب أحمد حرمه انه يملكها لصاحبها
وهو مذهب مالك والشافعي حتى قال - لك في لاوية التي في الطريق يكرهها فقول ان
كانت صيغة قصر المساميين وصنع شئ فيها فهو يملكها وكل من ذ - تنفع به أهله
صديق على المساميين في مكرم فلا ريب في أناس - قل الطحاوي وهو يدين على انه كان يرى
الأولية بموكة لاهاها د - حر جرد فيه في ان لا يفسد البيع بشرطها - قال والذي يدل عليه
قول الشافعي انه كان فيه صلاح للدار وهو ملك لصاحبها الا أنه لا يجوز بيعه عنده وذكر
الطحاوي ان مذهب أبي حنيفة ان لاوية جمعة المساميين غير بموكة كسائر الطرق ولا ي
ذكره القاضي وسن عقول وغيرهم من أصحاب أحمد هو وجه الثاني وهو ان لارض تلك
دون الطريق لان صاحب لارض أحق بالمرفق من غيره ولذلك هو أحق بفناء لدار من غيره
وهذا مذهب أحمد في السكالات في ملكه انه أحق به من غيره وان كان لا يملكه
على قول الجمهور ملك والشافعي وأحمد - وقد كان الشافعي في وجه المسجد والدروعة حق
بالجور منه في حادثة الطريق وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة ان نكح الصديق رضى الله تعالى
عنه تحت مسجد بماء داره وهذا كالمطبخ الذي كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعلها خارج
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يتعدت ويغسل به يصل عنه المسجد فيمكن مسجد وم
يكن كالطريق بل - حصص المسجد مثل هذه يجوز البناء فيها الطريق الأولى والبناء
كالداخلات التي تكون منجرفة عن حدة الطريق من جهة الدار والمسجد ومتصلة بالطريق وأهل
الطريق لا يحتاجون اليها الا اذا قدر رغبة خارجة عن الدار وهي تشبه الطريق الذي ينفصل
بالطريق التافذ فان هذا كله أحق من غيرهم وقد ردوا ان يوافقوه ويحملوا عليه ما خارج
الاكثرين لما تقدم - وعند أبي حنيفة ليس لهم ذلك لانه من حصص حق غيرهم من لدن
اليه عند الحاجة ولا كثرون يقولون حقهم فيه مما هو جور لا تنافذ في يحجر عليه أصحابه

كما يجوز لا تمنع بالصحر المبركة على وجه لا يصح أصحابها كالصلاة فيها والمقيم فيه وتزول
 المسافر فيها من هذا جازمها وفي قضية لدور بدون ذلك عند جماهير العلماء وقد ذكر صاحب
 الشافعي في الاستيعاب ما شاء بدون ذلك ما بين وذكر بعض أصحاب أحمد في الصحر
 وحماها بلع من الصلاة فيها وهو يمد على المصوح أحمد وأصوله منه يجوز كل الفرة في
 مثل ذلك فكيف بالمصوح التي لا تصح ويجوز على المصوح عنه رعي الكلا في الارض
 المصونة فيدخلها غير من صاحبها لا حل الكلا وان كان من أصحابه من مع ذلك وأما
 لا تمنع لدى لا يصح بوجه فهو كالاقتضال نظره ولا حصة بداره ومثل هذا لا يحتاج الى
 ذلك فإذا جاز عليها صارت مبركة ولم يفرق بين الفرة التي ليس عليها حائط ولا
 ما طور فيجوز فيها من الاكل الا عوض ما لا يجوز في المبركة على مذهب أحمد وابن مطا
 وإما للمحتاج وان لم يجر حل ودحر البناء في فناء الملك لصاحبه ففي فناء المسجد للمسجد
 نظري لا ولي وفناء لدروم مسجد لا يخص بأحجية الباب بل قد يكون من جميع الجوانب
 قال القاصي وابن عقيل وغيرهما قد كان للحب رصا كان أحق عشاها فهو زرد غيره لا يحفر
 في أصل حائطه ثم لا يمكن له ذلك وكذلك ذكر أبو حامد وقد وردى وغيرهما من أصحاب
 الشافعي والله أعلم

المسئلة الثالثة ولارسول في اتباع رسول صلى الله عليه وسلم تصحيح العمود قال
 الشيخ الحمد لله رب العالمين وشهدت ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 صلى الله عليه وسلم ناسبا كغيره ما بعد اعم انه يجب على كل مانع عال من الانس والخن ان يشهد
 ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله لا يظلم في دينه ولا في دنياه ولا في دنياه ولا في دنياه
 شريده أرسله الى جمع عاق سبه وجهه وعمره وعجمهم وفرسه وهدمه وبرعه ووردهم
 وسائر صفاتهم أسودهم وأبيضهم والرد بالجم من ليس يعرف على خلاف استهم
 فحمد صلى الله عليه وسلم أرسل الى كل أحد من الانس والخن كتابهم وغير كتابهم في
 كل ما يتعلق بدينه من الامور الحقة والظاهرة في عقائده وحقيقته وطريقته وشرايته في
 عقيدة الا عقيدته ولا حقيقة الا حقيقته ولا طريقة الا طريقته ولا شريعته الا شريعته ولا
 يصل أحد من اهل الحق الى الله ولا الى رسوله وجهته وكرامته وولايته لا بما يمتد بها وطاهر

في الامور ولا عمل الدابة والظاهرة في اقوال القلب وعقائده وحوال القلب وحقيقته وقول
لسان وعمل لحوارج ولبس لله ولي لا من تيمم صا وصره فصدقه في خبر به من
المعيوب والبر طاعته فيما فرض على الخلق من اداء الواجبات وترك المحرمات. ثم يمكن له مصدقا
فيما اخبر به من ما صدقته فيما اوجب وامر^(١) في الامور الخاصة التي في القلوب ولا عمل
الظاهرة التي على الابدان. يمكن مؤلفا فصلا عن كون الله ولو حصل له من خوارق
الامدات ما ذهبي لا يحصل منه لا يكون مع تركه لفعل المأمور وترك المحذور من اداء الواجبات
من الصلاة وغيرها بطم رتبها ووجوبها لا من حال لحوال الشيطانية المعقدة لصاحبها عن الله
الاقربة الى سخطه وعدمه اكل من ليس تكلم من لاصد وعنه من قد رفع القدر عنهم
فلا يعاقبون وليس لهم من لايمان بالله ونفوه صا وصره ما يكونون به من اولياء الله المتقين
وحزبه المفلحين وحجده العاين يمكن مدخلون في الاسلام بعد انتمهم كما قال تعالى (ولدين
آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان ألحقنا بهم ذريتهم وما انتهم من عملهم من شيء كل امرئ بما
كسب رهين) وهم مع عدم العقول لا يكونون من في صفة خفي لانهم ومارفاهن ولاية
الله واحوال خواص الله لان هذه الامور كلها من صفات حق فالخوارج من الاعمال والاعتقاد
والعرفه والتقين والهدى والتأويلاتما يرفع الله لدينهم وله من ذنوبهم درجات. معاقبون
ون كان الله لا يعاقبه ويرحمه في الآخرة فيه لا يكون من اولياء الله المقيمين والمعتصدين
الدين يرفع الله درجاتهم ومن من ن أحد من هؤلاء من لا يؤدون الواجبات ولا يتركون
محرمات سواء كان عاقلا أو مجنوناً أو مولها أو متولها من عقده ن أحد من هؤلاء من اولياء
الله المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين وحجده العاين المصدين المقيمين والمعتصدين لدين
يرفع الله درجاتهم بالعلم والايان مع كونه لا يؤدى الواجبات ولا يترك محرمات كان المعتقد
لولا به مثل هذا كافر مرتد عن دين الاسلام غير شاهد محمد صلى الله عليه وسلم الله رسول
الله صلى الله عليه وسلم هو مكذب محمد صلى الله عليه وسلم في شهادته لان محمد اخبر
عن الله ان اولياء الله هم المتقون المؤمنون والاولياء لان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم
يخزنون لدين آمنو وكانوا ينفون) ومن من ن ايها الناس حقة كما من ن كر واثني

وحمداً كم شموها وواش الله ربه يداكم عن الله فكم انما والنقوى ان يعمل راجع
بطاعة الله على نور من الله برحمة الله وان اترك مصيبة الله على نور من الله بحاف
عذاب الله ولا يتقرب الى الله لا بد من الله ثم قد نوبه من الله الى ما قرب الى عدى
بمثل ذلك ما فترضت عليه ولا رل عدى يقرب الى الله من حى حبه كما حى في الحديث
الصحيح لاهى لدى روه البخارى .

هو فعل من احب لا عمل الى الله وعظمته المرفوعة عن الصلوات الخمس في مواقيتها
وهي اولى ما يحسب على العبد من عمله يوم القيامة وهي التي فرضها الله تعالى بنفسه ليلة
المخرج من بطن امه وهو من بعد وسطة وهي عمود الاسلام الذي لا تقوم لاه وهو ثم
ممر الذين كما كان مير المؤمنين عمر بن الخطاب يكتب الى عمة بن عمر من مكة عدى الصلاة
من حفظها وحفظها على حفظ الله ومن صبر كان ذكراً ومن عمه شدة صاعقة وبعد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة
وقال العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر . فمن دلت فقد وجوب على كل عاقل
بالنوع لا بالنفس والبدن وهو كافر مرتد حتى يترك المسلمين ومن عمه ثم من صرح وان
الله يحبها ويشيب عليها وصلى مع ذلك . الله لا يذل وعاد الله وهو مع ذلك لا يفتد وجوب
على كل بالغ فهو ايضا كافر مرتد حتى يتركها فرض وجب على كل بالغ عاقل ومن عقد
انها تسقط عن بعض الشيوخ العارفين والمكاشفين وله صديق او من الله خوفا لا يحب عليهم
الصلاة بل قد سقطت عنهم صراحة الى حقيقة لهدس ولا يفتد بهم عنها عاقل هو ثم من
او اولى اوان المقصود حضور القلب مع رب وان الصلاة بها تفرقة وكان الله يدق حقيقة
مع الله ولا يحتاج الى الصلاة بل المقصود من الصلاة هي المعرفة فاذا حصلت لم يحتاج الى الصلاة
لان المقصود ان يحصل لك حرز عدة كطير في الجوف والمشي على الماء ومن لاوعية ماء
من الهواء او تعوير منه وسحر من انكسار وفيل من مصه ولا حول الشيطانية
حتى حصل له ذلك سمى عن الصلاة ونحو ذلك - او ان قد رحلوا حول لا يحتاجون الى صلاة
محمد صلى الله عليه وسلم - بل لا بد من الصلاة عن موسى وان كل من كاشف
وطار في الهواء وشي على الله فهو ولي الله صلى الله عليه وسلم - او عمن الصلاة تقبل

اذ كانت منه مسلمة عند جمهور العلماء كآني حصة لشهري وجمدة . وكذلك من حرر بعد اسلامه
 ثبت لهم حكم الاسلام . ولا يثبت لهم . وكذلك من حرر من المسلمين بحكم الاسلام
 صاهرا . ولا يثبت له حكم الاسلام . ولا يثبت له حكم الاسلام . ولا يثبت له حكم الاسلام .
 ويحايدهم يوم القيامة مع لآئهم . وهذا الاسلام لانه حلاله حلاله على عهده . ولا يثبت له من
 اولياء الله متقين الذين يقرءون القرآن وأرض والوفى وقدرته على اي شيء الذين هم لا يقرءون
 الصلاة . وهم سكارى حتى يعلموا ما يقولون ولا يحل . لا عارى سائر حتى يتبينوا . وهم لله
 عروجل عن قربان الصلاة اذ كانوا سكارى حتى يعلموا ما يقولون . وهذا لانه يثبت له من
 العلماء قبل أن يحرم الخمر بالآية التي رطب الله في سورة مائدة . وهو روى أنه كان سكراناً .
 أن بعض الصحابة صلى بأصحابه وقد شرب خمر . وكان يحرمه فحلفوا له . وفي غيره روى الله
 هذه الآية . فذا كان قد حرره الله الصلاة مع السكر . وشرب الخمر حتى يبينوا . وهو روى
 عمن أن ذلك يوجب أن لا يصح حديثه . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 عفا . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 فكيف يثبتون . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 اليوم . وهذا قيل . لا يثبت عليه ما يثبت عليه . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 أن سبب نزول الآية كان السكر . من السكر . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 انفران على لسانه . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 فففس فيرقط . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 وقد احتج العلماء به على أن الله لا يقصص . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 لو حب لخروج منها . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 انه يريد أن يستغفر . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 كان ذلك بسبب العباس . وهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 لأختين . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .
 بدأ بحاجته . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى . فهو روى .

وهو كان لابد من صبح حتى يقرأ ما يقرب كانت صلاة نخون ومن به حال في مسعى نخون ون
 سعى مود ومود أولى أن لا تخور صلاته ومما يراه أن الصلاة فصل إلى ذلك في الصحيحين
 عن من مسود أنه من ذلك الذي صلى الله عليه وسر أي العمل أحب إلى الله قال الصلاة على
 ونها من ثم أي قول بر بنو الذين قلت ثم أي قول جود قال حدثني بن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وم تردته ردي وثبت في الصحيحين أنه به حمل نفس لا عمل يؤمن بالله
 وجهه في سببه ثم لم يحج ضرور ولا مودة سبه من الصلاة د ح في مسعى لا يؤمن بالله كما
 د ح في قوله إلى (وه قال الله يصعب به كما) قال أبو بن حبيب وغيره من السلف أي
 صلاة كما في باب بعد من وهذا كانت صلاة كلاً في لا تدخلها النيابة بحال فلا يصلي أحد
 عن أحد امرض لا مدر ولا غير مدر كما لا يؤمن أحد عنه ولا سقط بحال كما لا سقط الايمان
 بن عنه لصلاة مدم عنه مدر وهو ممكن من فعل من فعله لما فاذا عجز عن جميع الافعال
 وم مدر على لا قول بل يصلي حرج بصره وسجده لا فاعل منه وهو قولان للعلماء وان
 كان الاصل أن هذا غير مشدوع مود كان كذا من ذلك من ربه عنه وقد حرم ما يقرب به
 إلى الله من فرض وعن وم لا به على لأن وانما هو سببه لا قرب رخص وانما هو فقد
 حرم منه قرب الله له الكه مع حو به قد رفع امر عنه ولا يفتى كما لا يفتى
 لا فاعل من ثم لا كذا في سبه في هذه الحال ثم ان كان مؤمناً من حدوث حو به
 به ثم لم صاحه وكان ثم في الله رخص وانما هو من رول عقلة كان له من ثواب
 ذلك لأن والعمل الصالح مدمه وكان من ولادة الله تعالى بحسب ما كان عليه من الايمان
 وانما هو كما لا سقط من موت خلاف مدمه عن لا سلام من زدة بحفظ الاعمال وليس
 من البينات ما يحسن لا عمل الصالح لا زدة كما أنه يس من الحسنة ما يحسن جميع
 البينات لا البينة ولا يكتب للمحزون حال حو به من ما كان يعمل في حال وقته كما لا يكون
 من ذلك البينات في رول بقاء ولا من مكره والنوم لأنه في هذه الحال ليس له قصد
 صحيح وان كان في الحديث الصحيح عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا
 مرض المرء أو سار كذب من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقم وفي الصحيح عن

ابنى صلى الله عليه وسلم في سره توكيد في سره لرحلا ما ربح من غير ولا قطعتم
 ودي لا كانوا معكم قالو وهم بدمية قال وعمر بدمية حذيتهم امدروا هؤلاء كانوا قاصدين للعمل
 لدى كانوا يعمونهم عينه كك نحره فصاروا يبره له من خلاف من رل عقه فيه ليس
 به قصد صحيح ولا عادة صلاح او ثبات في الخلق قصد صحيحا كك لم به ثوب وثمان
 كان قبل جنونه كافر وفسقا وفساد كك حدوث لحوون به سر لا ثابت من كمره
 وفسقه ولط كك من جن من يهود والنصارى بعد يهوده وفسقه بحشورهم وكذلك
 من جن من المسلمين بعد انه وقوه بحشور مع مؤمن من منفس وروول لعمل بخون او غيره
 سر سبي صاحبه موها او متولها لا يوجب مزيد من صاحبه من لايمان والتقوي ولا
 كرون رول عمه بعد يرد حبه ولا صلاحه ولا ديه و كك لحوون بوح رول الامن
 وفي على ما كان عليه من خير رشر لانه يرد ولا نفسه كك جنونه بحرمه زيدة من
 الخير كما انه مع عفوته على اشر وثمان كان رول عمه سبب عزم كشره لخر واكل
 الحشيشة وكان يحضر الدرع منفس فيستمع حتى يرب عمه ولدى بعد مددت بدعية
 حتى يقتل به عصف اشياطين فيه يرو عقه و كك سحابر من عمه هؤلاء يستحقون لدم
 والمقاب على ما اورد به المصنف وكثير من هؤلاء يستحق طعن الشيطان من نفس ما يحبه
 ويرفض رفضا عيبا حتى يريب عمه وفساد وخور حتى يحشه اعدا الشيطان وكثير من
 هؤلاء يقصد النوبة حتى يصير موحدا هؤلاء ككهم من حرب الشيطان وهذا معروف من غير
 و حد مذهب و حسب العلماء من هم مكملون في حل رول عقابهم ولاصل مشنة السكران
 والمنصوص عن الشافعي ومحمد بن زهير انه مكاتب حل رول عقه وفان كثير من العلماء ليس
 مكاتب وهو حد اموي في مذهب الشافعي ومحمد بن زهير و حد من عن احمد بن طلاق السكران
 لا يقع وهذا شهر اموي من قبل حد من الدية هؤلاء الذين رل عقابهم مثل هذا يكونون من
 ابناء الله فهو حد من يبري وحربه المذبحين ومن ذكره العلماء من غشلا بين الذين ذكرهم
 تحية وهم من قسم الاول الذين كان يبري ثم رال عفو لهم ومن علامة هؤلاء انهم اذا
 حصل لهم في جنونهم نوع من السجود انكروا كان في قلوبهم من لايمان لا بالكفر
 واليهان بخلاف حد من سكره حصل له نوع فقه بالكفر والشرك ويهذي في روال

عقله . كبر هذا عما يكون كافر لا مسلما ومن كان يهذى كلام لا يعمل بالهداية والتركيز
والبرية وغير ذلك مما يخص لبعض من يحضر السماع ويحصل له وحده بسبب عقله حتى
يهذى بكلام لا يعقل أو غير العربية وهؤلاء لا يتكلم على أنفسهم الشيطان كما به كله على لسان
المصروع . ومن قال ان هؤلاء أعطى الله عقولا وحولا لا في حوزة وأذهب عقولهم وأنقص
ما فرس عليهم . اب قبل قولك وعب الله لهم أحولا كلام مجمل فإن الاحوال تنقسم الى
حال رحمن وحال شيطان وه يكون هؤلاء من حرق سادة بكاء منه وتصرف عجيب فتدرك يكون
من حس ما يكون للسحرة والكاين وتارة يكون من لرجل من جس ما يكون من أهل
التقوى ولا بد من كان هؤلاء في حال عقولهم كانت له موهب إمامة وكأبو من المؤمنين
المتقين فلا ريب أنه د رالت عقولهم سقطت عنهم من أنس من سلب من العقول - وإن كان
ما أعطوه من الاحوال الشخصية كما يعطونه لمشركين وأهل الكذب ولما همون هؤلاء ، دا
رالت عقولهم لم يخرجوا بذلك عما كانوا عليه من كبر والاسوق كما يخرج لا يرون
كانوا عليه من الايمان والتقوى كما أن نوم كل واحد من الطائفتين وموته وعماه لا يزال حيا
ما تقدم قال رول عقولهم من يمانية وطاعة وكفره وفسعه رول العقل ستة أن يسقط
السكاف ورفع العلم لا يوجب حمد ولا مدح ولا ثناء ولا ينقص منه حبه لسبب رول عقولهم
موهبة من مواهب أولياء الله ولا كرامة من كرامات الصالحين . قد رفع الله لهم عنه كما
قد يرفع العلم عن النعم والمسمى عنه . ولبيت ولا مدح في ذلك ولا دم ل الله أحسن حالا
من هؤلاء . وهذا كان لأبيهم عليهم السلام . يرون وليس فيهم يحبون ولا موله والى
صلى الله عليه وسلم لم يحور عليه التوبة ولا ثناء ولا يحور عليه الحزن وكان به محمد صلى الله
عليه وسلم تمام عساه ولا سام قلبه وقد غنى عنه في مرضه . وثنا يحون مقدسه لله أنبياءه عنه
فانه من أعظم نقائص لسان دكان لسان العقل ولهذا حرم الله رله العقل بكل طريق
وحرم ما يكون ذريعة الى رله العقل كشراب حمر خمر القنطرة وما . ونزل العمل لاسما
ذريعة الى شراب الكثير يهذى رول العقل فكيف يكون مع هذا رول العقل سدا أو شرط
أو مقرا الى ولاية الله كما يظه كثير من أهل الصلال حتى قال فائده في هؤلاء .
هم معشر حلوا النظام وخرقوا السياج فلا فرض لديهم ولا نفس

المصنفين (استجود عليهم الشيطان) أي استولى بقدره لأن جود د ساقها وله من
 استجود عليهم الشيطان وسأهم لي خلاف ما فهم الله به ورؤاه قال تعالى (لم تر ما
 الشياطين على الكافرين تؤرهم ز) أي توهمهم رجاء وبؤلا. استجود عليهم الشيطان وأنسأهم
 ذكر الله (أوثق حرب الشيطان لأن حرب الشيطان هم الحادون) وفي السنن عن
 أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من ثلاث في قرية لا يؤذن ولا يقيم فيها
 الصلاة لا استجود عليهم الشيطان في الصلاة كالم من هؤلاء لا يؤذن ولا يقيم فيها الصلاة
 كانوا من حزب الشيطان. استجود عليهم لأن من أتى ربح من دن كرمهم ولا كانوا عباد
 زهاد ولم جوع وسهر وصمت وخلوة كرم من تديرب وانصاف في الكهوف والمعارف
 كأهل جبل لبنان وأهل جبل الفتح الذي هو جبل من جبالهم ومعه له ثلث عسيون
 وغير ذلك من الجبال والبقاع التي يقصدها كثير من العباد من أهل الجبال والعيون وهم
 خلوات ورياضات من غير أن يؤذن ويقام فيهم الصلاة فمن من يصعدون لمعات من
 بشرعها لله ورسوله لا يمدونه ذو فهم ومو حدهم من غير عار لا حولهم بالكتاب والسنة
 ولا قصد لسانه رسول الله صلى الله عليه وآله من كتمه تحبون الله ما نوني يحكمكم الله
 وبهم رأيكم ذوقكم) لا يبه وبؤلا هم المدع واللا من حرب الشيطان لأن من أتى
 لرحمن فمن شهد لهم بولاية الله فهو شاهد روبر كات. وعن طريق الصوت ما كتب ثم كان
 قد عرف أن هؤلاء المحبون لرسول وشهد مع ذلك من أولئك الله وهو مرند عن دس
 الامام ما كتب لارسلون ويذكر فينا جبهه مرند بوجه غير منه دس من محاببه ججود
 وعاد وتنا لموه وكل من هؤلاء كافر وممن كان حمله لا حبه الرسول وهو معتقد
 مع ذلك أنه رسول الله في كل حدى لا مورا حبه وانك هرة وانك لا طريق الى الله الاعتنايته
 صلى الله عليه وسلم كل من من هذه المادد مدعة وخدع الشيطانية على ما جاء بها
 الرسول ولم يعلم أنها من الشيطان لجهله بسفته وشرعته ومهاجه وصرعته وحقيقته لا قصد
 محابته ولا رجو لهدى في غير متاعه فهم من الصوت ومرف ما به من لسانه والكتاب
 فان تاب وتاب ولا لحق ما فهم الذي فيه وكان كافر مرندا ولا تبه الله ولا زهادته
 من عذب الله كما لم يح من ذلك لرهبان وعاد الصالحان وعاد البيرن وعباد الاوثان مع كثرة

هم تكبون تمهلون ، ولدين يعدون الشيطان أكثرهم لا يعرفون أنهم يعدون الشيطان من
 بعد دون أنهم يعدون الملائكة والصالحين كدين يسعون بهم ويسجدون لهم فهم في حلقفة
 عما عدوا الشيطان وصورهم يتوسلون ويستشفون لعباد الله الصالحين قال تعالى (و يوم
 نخبرهم حممهم ثم يقول الملائكة هؤلاء هم أعداؤكم أعداؤكم فاعلموا ما كنتم تعملون)
 ولقد أنصت النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الصلاة وقت صبح الشمس ووقت غروبها ، قال الشيطان يربها حينئذ حتى يكون سجود عند
 الشمس وهو يريهم يسجدون للشمس وسجودهم للشيطان وكذلك أصحاب دعوات
 الكواكب الذين يدعون الكواكب ويسجدون لها ويأخونها ويدعونهم يصعدون لهم
 الطلوع والخور والسموات والارضات كما ذكره صاحب الدرر لما ذكر يوم الميثاق وصاحب
 الشريعة الدورية في تدبري وعبرها قال هؤلاء من علمهم روح ناطقهم ونخبرهم بمص
 لا نور وفتى لهم امض خوض واسمعون ذلك روحا الكواكب ومنهم من يظن أنهم
 الملائكة والله في الحقيقة ليس كذلك قال تعالى (ومن ادعى عن ذكر ربه قبض له شيطان
 وهو فرس) وذكر ربه هو الذي نرى وهو الكواكب والسموات والارضات لله تعالى فهم (و ذكروا
 صفة الله تعالى في القرآن الكريم من الكواكب والسموات والارضات) وقال تعالى (تقدم من الله على المؤمنين
 دامت قلوبهم رجلا من أنفسهم بنو عبيد بنو بكر بنو كرم وبنو كرم وبنو كرم) وقال
 تعالى (هو الذي من في الامم رسولا منهم به بنو عبيد بنو بكر بنو كرم وبنو كرم وبنو كرم)
 والحكمة وهو الذي من في الامم رسولا منهم به بنو عبيد بنو بكر بنو كرم وبنو كرم وبنو كرم
 هذا ما ذكره الكواكب والسموات والارضات من الشيطان بنو عبيد بنو بكر بنو كرم وبنو كرم وبنو كرم
 ما دامه من كان موافقا للرحمن وروى الشيطان حري كان فيه من لايمان وولاية الله بحسب
 ما ولي به الرحمن وكان فيه من عداوة الله والله في تحسب ما ولي به الشيطان كما قال حذيفة
 بن اليمان انبوت ربه ما لم يجد فيه رجلا من المؤمنين - وقال أغلف فذلك
 قال الكواكب والارضات قال ما لم يجد فيه رجلا من المؤمنين - وقال أغلف فذلك
 طبع الله عليهم كبرهم) وقد علم قولنا صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع طبع الله على ما
 وقاب منكوس فذلك ما لم يجد فيه رجلا من المؤمنين - وقال أغلف فذلك

فإنما غالب كان الحكم به وفيه روى محمد في مسند لآله أحمد مشروعا وفي أحد صحيحين عن
 عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رجع من كل جهة كان مدقة
 حصا ومن كانت فيه حصه من كات فيه حصه من أدي حتى بدع د فتمن حود
 حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم شر فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أن يجب
 يكون فيه شمة من شمة من كان فيه شمة من كان فيه شمة من ولاه وشمه من
 عذبه وقد يكون بعض هؤلاء بحري على يديه حورق من حبه بده بالله وهو يكون
 من كرامات الأولياء وخوارق من جهة نقائه وعذبه يكون من حورق أشد من وطئه
 فرما الله تعالى في قول في كل صلاة هذا الصلوة هذا الصلوة من الذين سمعوا بها غير
 المعصوب عليهم ولا الذين والمعصوب عليهم الذين يملكون الحق ويملكون خلافه. وهذا من
 الذين يعبدون الله تعبير عن شئ نعم هو ودونه ووحده مع علمه أنه يحب لا يكتب واسمه
 فهو من المعصوب عليهم وإن كان قد نكث من الصالحين من الله أن يهديهم صراط مستقيم
 صراط الذين نعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا
 والحمد لله رب العالمين والثناء للمتعقبين .

المسئلة الرابعة والأربعون في عدة حاجية كل شئ من (والمادة بترخيص من
 ثلاثة فروء) إلى قوله (وبمولتهن أحق ردن في ذلك ن ردو صلاحا ولمن مشاي
 عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) في قوله تعالى (الطلاق منكم أمركم المعروف أو
 منكم بحسان) ضمن المدح أحد أمرين . منكم المعروف . منكم بحسان . وأما من
 الرجال لمسو أحق بردد لا ف ردو صلاحا وحق لمن لدي عليهن المعروف وهن
 تعالى (ود طلقتم النساء فلهن ما كنهن فأن كنهن معروف ومن كنهن معروف) وذل
 تعالى في الآية الأخرى (ومن كنهن معروف أو رفقهن معروف) وفي الثاني رولا
 تمضيهن أن يكن أزواجهن د رضى عنهم معروف) وقوله هو معروف يدل
 على أن المرأة لو رضيت لنفسه المعروف الحان بالأولياء العفان والمعروف به من الكتب
 وقد يستدل به من يقول مهر مشاهير المعروف من المعروف هو الذي عرفه وثالثه و

عن أبيه أنه قال مات يرسول الله ، حق زوجة أحد ، عنه من نفعها إذا أكلت وتكسوها
 إذا كذبت ولا تصرب الوحى ولا تفسح ولا تهر لا في البيت هذه ثلاثة أحاديث عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أن زوجة مريم أن أحد كفاسها وكفانيه ولدها بمرووف وقال
 في الخطة هي حطيم يوم أن الله لدين في كبر محم كان له في لاسلام لمن عيك رزق
 وكوسن بالمرووف وذلك أن المسمى له عن حق لزوجة تطعمها إذا أكلت وتكسوها
 إذا كذبت ، أمر في شيء من ذلك فقدر معين لك قد ذلك بمرووف تارة والمواصفة
 لزوجة أخرى وهكذا في عدة المالك ، في الصحيحين عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال هم خولكم وخواتكم حبيب الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده "فليطعمه مما يأكل
 وألبسه مما لبس ولا يكاهره بمسهم ولا يكسوه بأعصره" وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك صومه وكسوته ولا يكاتب من العمل لا يطبق في
 زوجة والمملوك أمره وحده بذكر أنه يحب الرزق والكسوة بمرووف وتارة بأمر
 عواصمهم النفس من العار ، من جعل المرووف هو الواجب والمواصفة مستحقة وقد يقال
 أحدهما تفسير للآخر وعلى هذا فالواجب هو الرزق والكسوة بالمرووف في النوع والقدر
 وصفة لانه من كان العار ، يدعو في ذلك ، أما النوع فلا يتعين أن يعطها مكبلا كالبر
 ولا مودود ، كالحمل ولا نمن ذلك كالأمر به بل يرجع في ذلك إلى العرف فإذا أعطاه كفانيها
 بالمرووف متى أن يكون عذتهم أن كل لهم والشهير فمطبخها ذلك أو يكون أكل الخبز والادام
 فمطبخها ذلك وإن كان عذتهم أن يعطها حيا مطبخها في البيت فعل ذلك وإن كان يطبخ
 في الطاحون ويختر في البيت فعل ذلك وإن كان يختر في البيت فعل ذلك وإن كان يشتري
 خبز "من السوق فعل ذلك وكذلك الطبخ ويحويه من ماهو لمرووف فلا يتعين عليه درهم
 ولا حبة أصلا لا شرا ولا عرض وإن كان ذلك دنانير المذكر ليس من المرووف وهو
 مصر به تارة وسأخرى وكذلك الأمر لا يتعين مقدار مطرد بل تنوع المقادير تنوع
 لا وقت ، ولا اتفاق فقد قيل أن الواجب تملكها البعثة والكسوة وقيل لا يجب لتلك
 وهو الصواب فإن ذلك ليس هو المرووف بل عرف النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين

إلى يومئذ هذا من لرحل يأتي بطعام إلى منزله فيأكل هو ومرتته وعباده تارة جميعا وتارة
 أفراد وبعض منه فضل تارة في محروقه ولا يعرف المسلمون به تلكها كل يوم درهم
 تصرفهم تصرف مالك من عاتق مرتد ثمن هذا القرض كان عند المسلمين قد تعاثرا
 بغير المعروف ونصرت في العشرة ويتبع عمل أحدهما ذلك بصاحبه عند الضرر لا عند العشرة
 المعروف وأنصاعا الذي صلى الله عليه وسلم وأوجب في الزوجة ثمن وأوجب للمملوك تارة
 من ورقين وكهون بنمروف كما قال في المملوك وتارة قال تطعمهم إذا كالت وكسوها
 إذا كتمت كما قال في المملوك وقد نفق المسلمون على أنه لا يجب تمليك المملوك عقته فعلم
 أن هذا الكلام لا معنى يجب له ذلك وقد تزعج لرواحا في عتق الزوجة أنه يطعمها
 إذا كل ويكسوها كتمت وذلك هو المعروف بثبوتها في غيرها فلا حق لها سوى ذلك
 وإن أنكرت ذلك أمره الحاكم أن ينفق بنمروف ولا له أن يأمر بدفعه مدة مطلقا
 أو حب مقدور مطلقا لكن يذكر المعروف الذي ياق بها .

فصل وكذلك قسم الابتداء والوطء والعشرة والمائة هما وحدها كما قد قررناه
 بأكثر من عشرة أدلة ومن ثبت في وجوب ذلك فقد تأمل لأدلة الشرعة والسياسة
 الإنسانية ثم وجب فدين . ما من أربعين والوطء في كل أربعة أشهر مرة كما
 ثبت ذلك في المولى والنروح زيدا وفيل ن وحب وضوء بنمروف فقل ويكثر بحسب
 حاجتها وقدرته كالفوت سواء .

فصل وكذلك ما عليها من موصيه في السكن وعشرته ومطاعته في المدة فإن
 ذلك وجب عليها فلا بد . عليها أن تسكن معه في بيت أو دار . كان ذلك بالمعروف
 ولم تشترط خلافه وعليها أن لا تفارق ذلك بغير أمره لا لموجب شرعي ولا تنفق ولا تسافر
 ولا تخرج من منزله بغير حاجة لا بد منه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فانهن عون عندك
 عملة العبد والاسير وعليها أن لا تستمتع بها . طلب ذلك وذاك كله بالمعروف غير
 المكر فليس له أن يستمتع بمشاعا بصرها ولا يسكنها مسكنا بصرها ولا يحبسها حبسا
 يضر بها .

فصل وتناع العبد . من عليها أن تخدمه في مثل فرش المنزل ومناولة الضعفاء

والشراب والخمر والطحن والضمام ما يكره ويهانه مثل علف دابة ونحو ذلك منهم من قال لا تحب الخدمة وهذا القول ضعيف كضعف قول من قال لا تحب عليه العشرة واعوطا فان هذا ليس معشره بل المعروف ان صاحب في السر الذي هو نظير لاسان وصاحبه في المسكن بل معاونه على مصاعته يمكن قد غاب عنه المعروف وقيل وهو الصواب وحوب الخدمة فان الزوج سبها في كتاب الله وهي حبة عنده نسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى النبي واله والخدمة والان ذلك هو المعروف نعم هؤلاء من قال تحب الخدمة اليسيرة ومنهم من قال تحب الخدمة المعروف وهذا هو الصواب فليح أن خدمه الخدمة المعروفة من منتهى المشقة وتنوع ذلك بسوء الاحوال فخدمة الدواب ليست كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة .

(فصل في المعروف) وهو ما هو موجب العقد المطلق من العقد يصح يرجع في موجه الى العرف كما يوجب العقد المطلق في البيع العقد المعروف فان شرط أحدهما على صاحبه شرط لا يحرم حلالا ولا يحلل حراما فلهما قول عند شرطه فان موجبات العقود تتفق من اللفظ تارة ومن العرف تارة أخرى لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله فان لكل من المدين أن يوجب للأخر على نفسه ما يرضاه الله من إتجانه ولا يرضاه الله أن يوجب في المعاوضة ما يباح بدله بلا عوض فأما ما يحرم بدله بلا عوض كعارية الصنع وتولا له بر المفق فلا سبيل لي أن يحب بأشراط فانه اذا حرم بدله كيف يحب بالشروط هذه أصول جاءت مع الاختصار والله أعلم .

(المسئلة الخامسة والاربعون) قال الشيخ حاتم الفقيه فيها يدرك به الجملة والجماعة على ثلاثة قول (أحدها) بهما لا يدركان لا بركة وهو مذهب مالك وأحمد في حدى روايتين عنه أحدها جماعة من أصحابه وهو وجه في مذهب الشافعي وحاربه بعض أصحابه أيضا كافي المحاسن لرياني ووجهه (والقول الثاني) بهما يدركان بتكبيره وهو مذهب أبي حنيفة (والقول الثالث) أن الجملة لا تدرك الا بركة والجماعة تدرك بتكبيره وهذا القول هو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد والصحيح هو القول الاول لوجهه (أحدها) أن قدر التكريرة مخلق به الشارع شيئا من الاحكام لافي وجب ولا في الجملة ولا في غيرها فهو

وصف ملهى في نظر الشارع فلا يجوز غشاه (١) ن الى صلى الله عليه وسلم عا علق لاحكام
 بادر كركمة فعلقها بالكريرة الغامضة غيره وعسرك لانه وكل ذلك فاسد فيما غيره فيه
 ركعة وعلق لادر كركمة في الوقت في الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته
 واذا أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته وما في بعض طرفه
 اذا أدرك أحدكم سجدة فليركع ركعة واحدة كما في الحديث لا حر ولا لركعة اذمة تسمى
 باسم ركوع فيقال ركعة وباسم السجود وقال سجدة وهذا كثير في الحديث من هذا
 الحديث وغيره (الثالث) ن الى صلى الله عليه وسلم عا لادر كركعة مع الامام ركعة وهو يص
 في المسئلة في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة
 من الصلاة مع الامام فقد أدرك الصلاة وهو يص رفع للبرع ارجع ان حجة لا تدرك لا
 بركعة كما في صحاح رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمر بن الخطاب وسعد بن مسعود وغيرهم
 ولا يملك في الصحابة عا اب وقد حكى عمر واحد ان ذلك جمع الصحابة والفرق بين جماعة
 وجماعة غير صحيح ولهذا توجب سجدة واحدة روى عنه واكن لا حدث ان ذلك واثار
 الصحابة عا بذهب اليه (الخامس) ان دون ركعة لا يندبه من الصلاة وبه السنة باجماع
 مفرد فلا يكون قد أدرك مع الامام شيئا يحتسب له ولا يكون قد جتمع هو والامام في
 جزء من جزء الصلاة يندبه ولا يكون صلاة جم صلاة مفردة بوضوح هذا لا يكون
 مدركا لركعة لا أدرك الامام في ركوع أو أدركه بعد ركوعه يندبه عا به معه مع
 انه قد أدرك معه الامام من ركوع والسجود وحقة نقص ولكن بانه معظم لركعة وهو
 القيام والركوع فانه لركعة وكيف نقص مع هذا قد أدرك الصلاة مع جماعة وهو يدرك معهم
 ما يحتسب له به فادر ك الصلاة بادر كركمة نظير أدرك ركعة بادر كركوع لانه في الموضعين
 قد أدرك ما يندبه به ود أدرك من الصلاة ركعة كان كل من أدرك لركوع مع الامام في
 فوت لركعة لانه في الموضعين يدرك ما يحتسب له وهذا من صحيح القيس (السادس)
 ان ينبغي على هذا ان المسافر اذا اتم بيقين وأدرك معه ركعة فوقف فانه يتم الصلاة وان
 أدرك معه قبل من ركعة صلاها مقصودة يص عليه لامام أحمد في حديثي رواه ابن عوف

لأنه يدرك الركعة وقد تم نعم في حرم من صلاته فلم يتركه الا تمام وقتها يدرك منه ركعة
 فصلاته صلاة مفردة فيصليها مقصورة. وندى عليه يصلي مرة واحدة طهرت قبل
 غروب الشمس بقدر ركعة لزوم العصر. وندى طهرت من العصر بقدر ركعة لزوم العشاء. وندى
 حصل ذلك بان من مقدار ركعة لم يلزمها شيء. وأما في الظهر والعرب هين يلزمها بذلك
 فيه خلاف مشهور (فقيه) لا يلزمها وهو قول في حيفة (وقيل) يلزم وهو مذهب مالك
 والشافعي وأحمد ورواه الامام أحمد عن بن عباس وعبد الرحمن بن عوف.

ثم خفف هؤلاء في لزوم الصلاة الاولى على قوايين (أحدهما) نحب عما نحب به الثانية
 وهل هو ركعة أو تكبيرة على قوايين (والثاني) لا نحب لأن يدرك زمانا يتسع لهما وهو
 أصح. وقرب من هذا خلافهم فيما ذكره من أن الوقت وهي طهيرة ثم حصلت هيل
 يلزمها قضاء الصلاة أم لا على قوايين (أحدهما) لا يلزمها كما يقول مالك ونحو حيفة (والثاني) لا
 يلزمها كما يقوله الشافعي وأحمد ثم حذف لوجوه عليها الصلاة فيما يستقر به بوجوب على
 قوايين (أحدهما) قدر تكبيرة وهو المشهور في مذهب أحمد (والثاني) أن يخصى عينا زمن
 تمكن فيه من الطهارة ومن الصلاة وهو القول الثاني في مذهب أحمد والشافعي. ثم خففوا
 بعد ذلك من يلزمها من الثانية من عموم عين مع الاولى على قوايين وهما روي عن الامام
 أحمد. ولا يصح في ندين مذهب في حيفة ومالك لا يلزمها شيء لأن القضاء مما يجب
 من جديد ولا أمرها يلزمها بالعموم ولا بها حثت. وأما حديثه في غير مفرطة (وأما في
 الشافعي والناسي) وان كان غير مفرط يصح أن يفسد بفسق قضاء في ذلك وقت الصلاة في حقه
 حين يستيقظ ويدكر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو سبها فليصلها إذا
 ذكرها فان ذلك وقتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد بقضاء الصلاة بعد
 وقتها وان وردت السنة بلاعادة في الوقت لمن ترك وحامس وحبات الصلاة كأمرة
 للناسي في صلاته بلاعادة ترك الطهارة للأمور بها وكأمرة لمن صلى خلف الصف منفردا
 بلاعادة لمن ترك المصافحة لوجهه وكأمرة لمن ترك المدة من قدمه لم يصحها الماء بلاعادة لمن
 ترك له صوت الأمور به وأمر الناسي بالناسي بن يصر. ذكر ذلك هو وقت في حقهما والله
 سبحانه وتعالى أعلم.

في المسئلة السادسة ولا يرفعون في رجل من أهل السنة ترك الصلاة مدة سنتين ثم
 تاب بعد ذلك ووطب على ذلك فمن يجب عليه قضاء ما فاتته منها أم لا ؟
 في الجواب نعم ما من ترك الصلاة ومرض من مرضها فمما لا يكون قد ترك ذلك
 ناسيا له بعد علمه بوجوبه وبأن يكون جاهلا بوجوبه وإما أن يكون مريضا يعتقد معه حوز
 التأخير وما أن تركه على عمد (هذا الذي) للصلاة عليه أن يصلحها ذكرها سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المسموعة عنه معق لاثثة قال صلى الله عليه وسلم من سمع عن صلاة
 أو غيرها فليصحبها ذكرها لا كما رده لها لا ذلك . وقد استقصى في الصحيح وغيره أنه أم
 هو وشخصه عن صلاة الحجر في السهر فصوبها بعد ما صنعت الشمس السنة والعريضة أن
 وإمامة وكذلك من رأى حديثا وصلى بها عليه أن بعد الصلاة طهارة لا ترع حتى
 لو كان الذي كان عليه أن بعد الصلاة ولا إعادة على يومين ذم لم يرد عند جمهور
 العلماء كمالك والشافعي وأحمد في المصنوع المشهور عنه كما جرى ذلك لعمرو وعثمان رضي الله
 عنهما وأما من نسي طهارة الختان فله لا أعده عليه في مذهب مالك وأحمد في صحيح لرويت عنه
 والشافعي في أحد قوله لأن هذا من باب قبل تأمى عنه وذلك من باب ترك المذكور به ومن
 فعل ما هي عنه سنة ولا يتم إعادة كتاب والله كما حدثت به السنة فيمن كل في رخصان
 أصا وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وطرد ذلك فيمن كلف في الصلاة ناسيا ومن
 تطيب وأمس سب كما هو مذهب الشافعي وأحمد في حديث لرويت عنه وكذلك من فعل
 المحبوب عليه سب كما هو أحد القوم عن الشافعي وأحمد . وهذا مسائل مارع العلماء فيها مثل
 من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمة ومثل ذلك ليس هذا موضع تفصيلها (وأما) من ترك
 الصلاة جاهلا بوجوبها مثل من سرق في الحرب وهو يعلم أن الصلاة واجبة عليه فهذه المسئلة
 لاغنها فيها ثلاثة أقوال وجهان في مذهب أحمد أحدهما عليه الإعادة مطلقا وهو قول
 الشافعي وأحمد وجهين في مذهب أحمد (والثاني) أنه لا إعادة ذ تركه بغير إسهام دون
 در الحرب وهو مذهب أبي حنيفة لأن در الحرب در جهل بغير وجه بخلاف در لا إسهام
 (والثالث) لا إعادة عليه مطلقا وهو الوجه الثاني في مذهب أحمد وغيره وأصل هذين
 الوجهين أن حكم الشارع هل يثبت في حق المالك قبل مع الخطاب له في ثلاثة أقوال

في مذهب أحمد وغيره (أحدها) يثبت مطلقا (والثاني) لا يثبت مطلقا (والثالث) يثبت حكم
لخطاب المستبدين لخطاب السج كقضية أهل قس. وكان مع المعروف في وكيل دعرل
هل يثبت حكم العزل في حقه قبل العلم. وعلى هذا ترك الطهارة وجبة لعدم باوع النص
مثل أن يأكل لحم لابل ولا يتوضأ ثم يلمسه النص ويدين له وجوب الوضوء ويصلي في عطل
لابس ثم يلمسه ويدين له النص قبل عليه عدة ما مضى فيه قولان هما روي عن أحمد. ونظيره
أن يمس ذكره ويصلي ثم يدين له وجوب الوضوء من مس ذكره والصحيح في جميع
هذه المسائل عدم وجوب الإعادة لأن الله عم عن خطا والسيان ولأنه قال (وما كنا
به لنبيين حتى بعث رسولا) فمن علمه أمر الرسول في شيء معين لم يثبت حكم وجوبه
عنه ولقد لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر وعمر بن الخطاب بصل عمر وصلى عمر بالمرج
بأبيد وحدث منها وكذلك لم يأمر بأدب الإعادة كان يحب ويكره لا يصلي وكذلك
لم يأمر من أكل من الصحابة حتى يدين الحبل لا يمس من الحبل لا سود بالقص. كما لم
من صلى إلى بيت المقدس قال نوع السج لم بالقضاء ومن هذا الباب المستحاضة إذا
مكثت مدة لا يصلي لأعمه دهاء دم وجوب الصلاة عليها في وجوب القضاء عليها قولان
أحدهما (لا مادة عليها كما قلنا عن مالك وغيره لأن المستحاضة التي قالت للنبي صلى الله عليه
وسمه أني حصت حصاة شديدة كثيرة منكثرة منعى الصلاة والصيام أمرها غائب
في المستقبل ولم يأمرها بقضاء صلاة الماضي وقد ثبت عندنا أن أهل الموتران في النساء
والرجال البدواي وغير البدواي من يبيع ولا يعلم أن الصلاة عليه واجبة أن ذقيل للمرأة
صلى تقول حتى أكر وأصبر مخوزة صانعة لا يحاسب الصلاة إلا المرأة الكبرية كالعجور
ونحوها. وفي أشاع الشيوخ طوائف كثيرون لا يملكون الصلاة وجبة عليهم فقولوا
لا يجب عليهم في الصحيح قضا الصلوات سواء قيل كانوا كفار أو كانوا معذورين بالجهل.
وكانت من كان ما فارقا رندبا يظهر لاسه لاسه. طعن حلاله وهو لا يصلي أو يصلي أحياء بلا
وضوء أو لا يعتقد وجوب الصلاة فإنه نائب من عنه وصلى فإنه لا قضاء عليه عند جمهور العلماء
والمرتد الذي كان يعتقد وجوب الصلاة ثم ردت عن الإسلام ثم عاد لا يجب عليه قضاء
ما تركه حال لونه عند جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في صاهر مذهبه من المرتدين

لمن رتدوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كعدت بن سعد بن أبي سرح وعبد مكنو على
الكفر مدة ثم سبوا ودمر أحد به بقضاء ما تركوه وكذلك المرتدون على عهد أبي بكر
مؤمروا بقضاء صلاة لالا . ومن كان عبثا زوجها ورکا بلا اهل حتى حرج
وقتها اوفيت به بحسب عليه القضاء عند لائمه لاربعة وذهب صائفة منهم من حرم وغيره
لي أن قديما به اوفى لا صبح من هؤلاء وكذا . وبين ترك الصوم متمم والله
سبحانه وتعالى اعلم .

في المسئلة السابعة والاربعون * مثل شيخ الاسلام في تيممة عن رجل تزوج امرأة من
سبيل ثم صفها ثلاثا وكان ولي كاحها وسفها ثم لم يصب عنها الفاسق بحيث د طلق ثلاثا
لا يحل له الا بعد كاح غيره ولا يصح عقده به من غيره . بعد حد يد وولي مرشد من
غير أن ينكحها غيره .

في الحديث * محمد بن عبد الله بن كان قد طلق ثلاثا فقد وقع به الطلاق وليس لأحد بعد
الطلاق الثلاث أن ينظر في أولى هل كان عدلا أو فاسقا ليجل فسق . في دريعة في عدم
وقوع الطلاق في كثير المفاها . يصححون ولاية الفاسق و أكثرهم يوقعون الطلاق في مثل
هذا الكاح بل وفي غيره من لأ كحة المساعدة ود فرع على أن الكاح وسد و أن الطلاق
لا يقع فيه فان يجوز أن يستحل الحلال من بحرمة الحرم وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالا
حراما وهذا الزوج كان يستحل وصاها قبل الطلاق وومات لورثها فهو عامل على صحة الكاح
فكيف يمكن بعد الطلاق على فساده ويكون الكاح صحيحا . د كان له عرض في صحته فاسد
ذ كان له عرض في فساد . وهذا القول يخالف جماع المسلمين فيهم مذهبون على أن من
اعتقد حل الشيء كان عليه أن يعتقد ذلك سواء وفق عرضه وحالته . ومن اعتقد بحرمة
كان عليه أن يعتقد ذلك في الحاي . وهؤلاء المصفون لا يكفون في فساد الكاح فسق . ولي
لا عند الطلاق الثلاث لا عند لا سمع وانوارث كبرون في وقت يتقدمون من بعده
وفي وقت يتقدمون من بصحته بحسب حرص وهوى ومثل هذا لا يجوز بل قد لامة
وأما أن كان هذا حنف فيما بالطلاق فليدكر بغيره لغيره بحسب في ذلك فان كثير من

الساس قد يظن أنه حثت ووقع به الطلاق ويكون الامر بخلاف ذلك وفي الحث مسائل
 وبها نزاع بين العلماء فالأخذ بقول سائغ في ذلك خبر من لدخول فيما يحذف الإجماع * ونظير
 هذا أن يعتقد الرجل ثبوت شعبة الجوار د كان طائبا لها وعدم ثبوتها د كان مشتريا فان
 هذا لا يجوز بالإجماع . وكذا من بنى على صحة ولاية العاسق في حال سكاحه وبني على فساد
 ولايته في حال طلاقه لم يجر ذلك بإجماع المسلمين ولو قال المستفتي المبيع أمام أكن أعرف
 ذلك وأما من اليوم ألزم ذلك لم يكن من ذلك لأن ذلك يفتح باب التلاعب بالدين وفتح
 الذريعة لي أن يكون التحليل والتعريم بحسب الأهواء ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن سكاك الشمار وهو أن يزوجه أخته على أن يزوجه أخته وقد طعن بعض الفقهاء أن ذلك
 لأجل شرط عدم المهر فصحح السكاك وأوجب مهر المثل . وآخرون قالوا إنما نهى عن ذلك
 لأجل الاشتراك في البضع فإن كل واحدة يصير بضعها مملوكا وزوجها وازوجة لأخرى التي
 أصدقته لأن الصداق ملك لزوجة ولهذا قال بعض الفقهاء أن سمو مهر صح السكاك والالم يصح
 وقال بعضهم أن قال وبضع كل واحدة منهما مهر الأخرى فسد ولا لم يفسد * والصواب أن
 سكاك الشمار فاسد كما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وإن من صورته ما ذ سمو مهر وغيره
 لأنه قد صار مشروطا في نكاح الأخرى وإن كانت هي لم تملكه وإنما ملكه ولها فانه يكون
 . أبسحقه من المهر لوليها وهو إنما أحد بضعا . وفي ذلك مفسد (أحدها) بشرط عدم المهر
 وفرق بين عدم تسميته وبين اشتراط فيه فالأول لا يفسد بالاتفاق * والثاني يفسد في أحد
 القولين في مذهب مالك وأحمد وهو الصحيح (والثاني) أن ذلك يقتضي محاباة للخطاب وأنه
 لا يظر في مصلحة وليته (والثالث) أن هذا يقتضي أن يكون العوض المشروط لغير المرأة بل
 لزوجها حقيقة لا مراً أن المرأة زوجت لأجل غيرها وصار بضعها مبدولا لأجل مقصود
 غيرها ولأب له حق في مال ولده كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ومالك لا يملك وليس
 له حق في بضعها لأنه لا يتمتع به والله سبحانه أعلم *

المسئلة الثامنة والأربعون في قوله تعالى (ولو الدات يرضعن أولادهن حولين كاملين
 لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكاف نفس الاوسمها)
 إلى قوله (واعلموا أن الله بما تعملون بصير) مع قوله (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى

يضع حملها فان رضع لسبب ما توهن (تجودهن) الى قوله (سبحان الله بعد عشر ايسر) * وفي
ذلك نوع من الاحكام بمصها فجمع عليه ومصها متعارف فيه . و قد تدرت كتاب الله تبين به
يفصل الرع بين من يحسن لرد اليه ون من لم يهتد الى ذلك وهو ما بعد استطاغته فيعذر أو
تفريطه بعلام . قوله تعالى (حولن كاملين) يدل على ان هذا تمام لرصاعة
وما بعد ذلك فهو عذر . من الاغذية وهذا يستدل من يقول الرصاع بعد الحولين بمزله رصاع
الكبير . وقوله (حولن كاملين) يدل على ان لعظ الحولين يقع على حول وبمض آخر وهذا
معروف في كلامهم يقال لفلان عشرون عاماً اذا كان ذلك . فان الفراء والزجاج وغيرهم لما حار
ن يقول حولين ويريدون منها كما قال تعالى (فن تعمل في يومين) ومعلوم انه يتعجل في يوم
وبمض آخر وقول لم ر فلا يومين وانما تريد يوماً وبمض آخر قال كاملين ليس ان لا يجوز
ان يقص منها وهذا بمنزلة قوله تعالى (ذلك عشرة كاميه) وان لعظ العشرة يقع على تسعة وبمض
العاشرة قال ثقت عشرة أيام وان لم يكملها فقوله هناك كاميه بمنزلة قوله هذا كاملين * وفي
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحارن الامين الذي يطأ ما امر به كاملاً موفراً
طيبة به نفسه أحد المتصدقين فالكمال الذي لم يقص منه شيء اذا الكمال ضد نقصان وما
الموفر فقد قال احرهم موفر يدل الموفر لارثه ويقال به يكلم أي يرحم كما جاء في الحديث الذي
رواه الامام أحمد في كتاب الزهد عن وهب بن منبه ان الله تعالى قال لموسى وما ذاك لموسى
على ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرمي ساء موفر لم تكلمه لداؤه تكلمه بطمة طوى وكان
هذا تمييز الصفة وذلك نقصان القدر وذكر ان المخرج هل هو عام في جميع لولدت أو
يختص بالمطلقات على قواين . والخصوص قور سعيد بن جبير وعنه وهو الصحيح والسدى ومقابل
في آخرين . والعموم قول أنى سليمان لدمشق والقاضي أنى يطأ في آخره قال القاضي ولهذا يقول
لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها سو . كانت مع الزوج أو متعة (قلب) الآية حجة عليهم قالها
أوجبت للمرصعات رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا زيادة على ذلك وهو يقول تؤجر نفسها
بأجرة غير النفقة والآية لا تدل على هذا بل اذا كانت الآية عامة دلت على انها ترضع ولدها
مع اطاق لزوج عليها كما لو كانت حاملاً فانها يلقى عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية
لان الولد يسدى بهذا . ثمه وكذلك في حال الرصاع فان نفقة الحمل هي نفقة المرضع وعلى هذا

ولا مضافة بين القوايين من الذين حصوه بالمطلقات وأوجوه نفقة جديدة سبب الرضاع كما ذكر
في سورة الطلاق وهذا مختص بالمطلقة وقوله تعالى (حوايين كاملين) قد علم ان مبدء الحول من
حين ولادة . والكمال الى نظير ذلك قد كان من عاشر محرم كان الكمال في عاشر المحرم
في مثل تلك الساعة من الحول المطلق هو ثلث عشر شهرا من الشهر لهلالي كما قال تعالى (ان
عدة الشهور عند الله ثلث عشر شهرا في كتاب الله) وهكذا ما ذكره من العدة أربعة أشهر
وعشر ولها من حين الموت وآخرها د ماضت عشر بعد نظيره وقد كان في منتصف المحرم
فآخرها خامس عشر محرم وكذلك الاحل المسمى في الـ وع وسائر ما يؤجل بالشرع وبالشرط
ولمقها هنا قولان آخران ضميمان (أحدهما) قول من يقول دا كان في ثلثاء الشهر كان جميع
الشهور بالعدد ويكون الحولان ثمانية وسبعين وثلاثمائة وستين وعلى هذا القول يريد المدة
ثاني عشر يوما وهو غلط بين (والقول الثاني) قول من يقول منها واحد بالعدد وسائرهما بالالهة
وهذا أقرب لكن فيه غلط فانه على هذا اذا كان المبدأ عاشر المحرم وقد نقص المحرم كان تمامه
تاسعه ويكون التكميل أحد عشر ويكون المنتهى حادي عشر المحرم وهو غلط أيضا وصاهر القرآن
يدل على أن على الام الرضاعة لان قوله يرصع خبر في معنى الامر وهي مسئلة نزاع ولهذا تأولها من
ذهب الى القول لا آخرها القاصي أو يبي وهذا الامر انصرف الى لا باء لان عليهم لاسترضاع
لا على الولادة بدليل قوله (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله (فأولهن أجورهن)
ولو كان متحنما على تولد لم يكن عليه لاجرة فيصير القرآن دل على ان للابن على لام الفعل
وعلى الاب النفقة ولو لم يوجد غيرها لمعين عليها وهي تستحق الاجرة والاحنية تستحق الاحرة
ولو لم يوجد غيرها وقوله تعالى لمن أراد ان يتم الرضاعة دليل على انه يجوز ان يريد تمام الرضاع
ويجوز القطع قبل ذلك اذا كان مصلحة وقد بين ذلك قوله تعالى (فان أراد فصلا عن ترصص
منهما وتشاور فلا جناح عليهما) وذلك يدل على انه لا فصل لا يرضى الابوين ولو أراد أحدهما
الاتمام والآخر الفصل قبل ذلك كان الامر لمن أراد الاتمام لانه قال تعالى (واو له سيرضعن
ولادهن حوايى كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله تعالى
(يرصعن) صيغة خبر ومعه الامر والتقدير تولد مأمورة بالرضاعة حولين كاملين اد أراد
اتمام الرضاعة فادارت لانعام كانت مأمورة بذلك وكان على الاب رزقها وكسوتها ون

أراد الاب الاتمام كان له ذلك فانه لم يبح انفصال الا بتراضيهما جميعاً يدل على ذلك قوله تعالى
 (لمن أراد ان يتم الرضاعة) ولم يقطعه من إمام ان يقال هو عام يتناول هذا وهذا ويدخل فيه الذكر
 والانثى فمن أراد الاتمام ارضع له وإما ان يقال قوله تعالى (لمن أراد ان يتم الرضاعة) انما هو
 المولود له فهو المولود له وهو المرضع له فالام تلده وترضع له كما قال تعالى (فان ارضعن لكم)
 ولام كلاجير مع المستاجر فان أراد الاب الاتمام ارضع له وان أراد ان لا يتم
 وعلى هذا التقدير فتطابق الآية امرهن بارضاعه عند ارادة لاب ومعهومها ايضا جواز
 انفصال بتراضيهما يتي اذا ردت لام دون الاب مسكوتاً عنه لكن مفهوم قوله تعالى (عن
 تراض) انه لا يجوز كما ذكر ذلك مجاهد وغيره ولكن تناوله قوله تعالى (فان ارضعن لكم)
 (فأتوهن حورهن) فانها د ارضعت ثلث الحول لله ارضعت وكفته بذلك وثمة الطفل فيولا
 رضاعها لاحتاج الى ان تطعمه شيئا آخر ففي هذه الآية بين ان على لام الاتمام د ارضع الاب
 وفي تلك بين ان على لاب لا اجر دائت المرأة قال مجاهد التشاور فيما دون الحولين اذا ردت
 ان تقطم وأنى فليس لها وان رد هو ولم ترد فليس له ذلك حتى يقع ذلك على ترض منهما
 وتشاور بقول غير مسلم (الى أمهما ولا رضاعهما) وقوله تعالى (اذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف)
 قال اذا سلمتم بها لآباء الى أمهات الاولاد حر ما ارضعن قبل متاعهن روى عن مجاهد
 والسدى وقيل اذا سلمتم الى الصخر أجرها بالمعروف روى عن سعيد بن حدير ومقاتل وفر
 بن كثير أتيتم بالمعسر . وقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولم يقل وعلى
 لو لدين كما قال ولو لدت لان المرأة هي التي يده وأما لاب فلم يده بل هو مولود له ويمكن
 د قرن بينهما قيل وبألو لدين احساناً فاما مع لاف د فليس في القرآن تسميته ولد بل أنا وجه
 بيان ان الولد ولد الاب لا للام ولهذا كان عليه حقه حملاً وجرة رضاعه وهذا يوافق قوله
 تعالى (يهب لمن يشاء إنا وإيهب لمن يشاء لذكر) جملة مو هو بالاب وجمل بينه بينه في قوله
 تعالى (لا جناح عليكم ان تأكلوا من بيوتكم) وذ كان لاب هو المنفق عليه جنبنا ورضيعا
 والمرأة وعاء فالولد زرع الاب قال تعالى (لسواكم حرث لكم فأنو حرثكم في شتمكم) والمرأة هي
 الارص المردوعة ولزوع فيها للاب وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يسقى لرحل ماء زرع

غيره يريد به الذي عن وطء الحبالى فان ماء الواطئ يزيد في الحبل كما يزيد الماء في الزرع وفي الحديث الآخر الصحيح لقد هممت أن أئتمن لمة تدخلى معي في قبره كيف يورثه وهو لا يحل له وكيف يستعبده وهو لا يحل له وذا كان تولد للاب وهو زرعه كان هذا مطابقا لقوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك وقوله صلى الله عليه وسلم إن طيب ما شاكل لرجل من كسبه وإن ولد من كسبه فقد حصل تولد من كسبه كما دلت عليه هذه الآية فان الزرع لدى في لارض كسب المردرع له الذي بذره وسقاه واعطى أجرة الارض فان الرجل أعطى المرأة مهرها وهو أجر الوطء كما قال تعالى (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن أجورهن) وهو مطابق لقوله تعالى (ما أغنى عنه ماله وما كسب) وقد قرر ما كسب بالتولد فالأثم هي الحث وهي لارض التي فيها زرع والاثب استأجرها بالمر كما يستأجر لارض وأتفق على الزرع بانفائه لما كانت حاملان ثم اتفق على الرضيع كما ينفق المسأجر على الزرع والمهر إذا كان مستورا ودا برز فلزرع هو الولد وهو من كسبه وهذا يدل على أن للاب أن يأخذ من ماله مالا يضربه كما جاءت به السنة وإن ماله للاب مباح وإن كان ما كسب للابن فهو مباح للاب أن يملكه ولا في الابن فإذا مات ولم يتركه ورث عن الابن وللاب أيضا أن يستخدم تولد ماله بضربه وفي هذا وجوب طاعة لاب على الابن إذا كان العمل مباحا لا يضرب بالابن فإنه لو استخدم عبده في " أو اعتدى عليه لم يحز فالابن أولى بوضع الابن له إذا لم يأخذه الاب بخلاف دفع المملوك فإنه لما ملكه كما أن ماله لو مات لما ملكه لوالده ودل ما ذكره على أنه لا يجوز للرجل أن يطأ حاملا من غيره وأنه إذا وطئها كان كسفى الزرع يزيد فيه وينميه و- في له شركة في الولد فيحرم عليه استبعاد هذا الولد فلو ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استبعاد هذا الولد لأنه سقاه وقوله صلى الله عليه وسلم كيف يستعبده وهو لا يحل له وكيف يورثه أى يجعله موروثا منه وهو لا يحل له ومن ظن أن المراد كيف يجعله ورثا فقد غلط لأن تلك المرأة كانت ممة للوطئ والعبد لا يجعل ورثا عما يجعل موروثا فأما استبرأت المرأة علم أنه لا زرع هناك ولو كانت كرا أو عبد من لا يطؤها فبعبه زرع ولا ضهر حواز الوطء لأنه لا زرع هناك وظهور بررة لرحم هنا أقوى من رابتهما من الاستبراء بحبسة فان الحامل قد

يخرج منها من الدم مثل دم الحيض وإن كان ندرا وقد تنازع العلماء هل هو حيض أو لا
 فلا يشترط ليس دليلا وطحا على رداءه لرجم بل دليل صاهر والسكارة وكوسها كانت مملوكة
 أصبي أو امرأه دل على البرائة وإن كان البائع صادقة وخبره أنه استبرأها حصل المقصود
 واستبرأ الصغيرة التي لا تحض والمجور والآيسة في مائة البعد ولهذا اضطرب القائلون هل
 تستبرأ شهر أو شهر ونصف أو شهرين أو ثلاثة أشهر وكلها أقوال ضميعة وابن عمر رضي الله
 عنهما يكن يستبرأ الذكر ولا يعرف له محاب من الصحابة والذي صلى الله عليه وسلم يأمر
 بالاستبراء لا في المسميات كما قال في سببها وطاس لا توصا حامل حتى تضع ولا يبرأ ذات
 حمل حتى تستبرأ بحيضة لم يأمر كل من ورث أمة أو اشتراها أن يستبرأها مع وجود حديث في
 رمنه فعلم أنه أمر بالاستبراء عند الحمل بالحل لا مكان أن يكون حاملا وكذلك من ملك
 وكان سيدها يطؤها ولم يستبرأ لكان الذي صلى الله عليه وسلم لم يذكر مثل هذا إذ لم يكن
 المسلمون يفعلون مثل هذا لا يرضى لنفسه أحد أن يبيع أمة لحامل منه بل لا يبيعها إذا وطئ
 حتى يستبرأ فلا يحتاج المشتري إلى استبراء وإن وطئها لم يبه عن وطأ لحبلى من ' ' ذات
 ذملاكت بيع أوهة لأن هذا لم يكن يقع بل هذه دخلت في نهيه صلى الله عليه وسلم أن
 يسقى الرجل ماءه زرع غيره وقوله تعالى (وعلى الموالود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ومن
 تعالى في تلك الآية (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) يدل على أن هذا لأجر هو رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف دم يكن بينهما مسمى يرجعان إليه وأجره لمثل مما تقدر بالمسمى إذا كان
 هناك مسمى يرجعان إليه كما في البيع ولا جارة لما كان السامة هي أو مثله شمس مسمى وحجب فمن
 المثل إذا أخذت بغير خذارة وكاف إلى صلى الله عليه وسلم من عتق شركا له في عبد وكان له
 من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد فهلك قيم العبد
 لأنه ومنه ساع في السوق معروف القيمة التي هي السعر في ذلك الوقت وكذلك الأخير والصانع
 كما هي التي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أنه أن يعطى الخزر من البدن شيئا وقال
 نحن نعطيه من عدد من له حقه وقسمه للحم على المهدى فعليه أجرة الخازر الذي فعل ذلك وهو
 يستحق خبز ما يستحقه مثله د عمل ذلك لأن الجردة معروفة ولها عادة معروفة وكذلك سائر

الصناعات كالحياكة والحياصة والنسج وقد كان من الناس من يخطب بالاجرة على عمله ويستحق
 هذا الخيط ما يستحقه نظراً له وكذلك تجبر الخدمة يستحق ما يستحقه نظراً له لأن ذلك عادة
 معروفة عند الناس . وأما الأم المرضعة فهي نظير سائر لأمهات المرضعات بعد الطلاق وليس
 لها عادة مقدرة لا اعتبار حال الرضاع من ذكر وهي دكت حاملات منه وهي مطلقة
 ستحق نفقته وكسوتها بالمعروف وهي في الحقيقة نفقة على الحمل وهذا قول العلماء
 كما قال تعالى (ونكرن ولات حمل فأنفقوا عليهم حتى يرضعن حمارن) وللهاء هنا ثلاثة قول
 (أحدها) ن هذه النفقة نفقة زوجة ممتدة ولا فرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً وهذا
 قول من يوجب النفقة للابن كما يوجبها للرحمة كقول طائفة من السلف والخلف وهو مذهب
 أبي حنيفة وغيره ويروي عن عمر وابن مسعود وأبو بكر على هذا القول ليس لكونها حاملاً
 أثر فأنفقوا عليهم حتى تنقضي العدة سواء كانت حاملاً أو حائلاً (القول الثاني) أنه
 يقع عليها نفقة زوجة لاحت الحمل كما أخذ قول الشافعي وحديثي لرويتين عن أحمد وهذا
 قول متناقص فإنه إن كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة لا لاجل الولد وإن كان
 لاجل الولد فنفقة الولد يجب مع غير زوجة كما يجب عليه أن يقع على سريته الحامل إذا
 غتقها وهو لا يقولون هل وجبت النفقة للحمل أو لها من الحمل على فواين فإن ردوا
 لها من الحمل أي لهذه الحامل من أجل حملها ولا فرق - وإن ردوا وهو مرادهم - يجب
 لها نفقة زوجة من أجل الحمل فهذا تناقص لأن نفقة زوجة يجب وإن لم يكن حمل ونفقة الحمل
 يجب وإن لم يكن زوجة (والقول الثالث) وهو الصحيح أن النفقة يجب للحمل ولطامن أحل
 الحمل لكونها حاملاً بولده فهي نفقة عليه لكونه أباه لا عليها لكونها زوجة وهذا قول مالك
 وأحد القواين في مذهب الشافعي وأحمد والفرآن يدل على هذا فإنه قال تعالى (ونكرن ولات
 حمل فأنفقوا عليهم حتى يرضعن حمارن) ثم قال تعالى (فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) وقيل
 هما (وعلى المولود له ررقرن وكسوتن بالمعروف حمل أجر لارضاع على من وجبت عليه نفقة
 الحامل ومعلوم أن حر الارضاع يجب على الأب لكونه تأفكذلك نفقة الحامل ولأن نفقة
 الحامل وررقرها وكسوتها بالمعروف وقد جعل أجر المرضع كذلك ولأنه قال (وعلى الوارث مثل
 ذلك) أي وارث الطفل فأوجب عليه ما يجب على الأب وهذا كله بين أن نفقة الحمل والارضاع

من باب نفقة لأب على أنه لأمس باب نفقة لزوج على روجه وعلى هذا فلو أنك زوجة بل كانت حاملا بوطء شبهة يلحقه نسبه أو كانت حاملا منه وقد عتقها وجب عليه نفقة الحمل كما يجب عليه نفقة لارضاع ولو كان لأم لميره كمن وطئ أمة غيره بكاح وشبهة أو إرث فأولدها السيد الأمة فليس على الوصي شيء وإن كان زوجها ولو تزوج عبدا حرة فحملت منه فالنسب ههنا لاحق لكن الولد حر والولد الحر لا يجب نفقته على أبيه العبد ولا أجرة رضاعه فإن العبد ليس له مال ينفق منه على ولده وسيدده لاحق له في ولده ولولده إما حر وإما مملوك لسيد الأمة نعم ولو كانت الحامل أمة والولد حر مثل المردود الذي اشترى أمة فظفر بها مستحقة لمير البائع أو تزوج حرة فظفر بها أمة فهنا الولد حر وإن كانت أمة مملوكة لمير الوطئ لأنه بما وطئ من يتقدها مملوكة له وزوجة حرة وبهذا قصت الصحابة لسيد الأمة بشراء الولد وهو "هنا لأن يعق على الحامل كما ينفق على المارضة له والله سبحانه وتعالى أعلم

المسئلة التاسعة ولاربعون **﴿ مثل شيخ الاسلام بن تيمية عمارة من الناس في يوم عاشوراء من الكحل ولاغتسال وحناء والمصافحة وطيخ الحبوب وطهار السرور وعروا ذلك في الشارع هل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حديث صحيح أم لا ودام يرد حديث صحيح في شيء من ذلك فهل يكون فعل ذلك بدعة أم لا ﴾**

﴿ حاب ﴾ حمد لله رب العالمين لم يرد في شيء من ذلك حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين لا لأئمة الأربعة ولا غيرهم ولا روى أهل الكتب المعتمدة في ذلك شيء إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين لا صحيح ولا ضعيف لا في كتب الصحيح ولا المتن ولا المسانيد ولا يعرف شيء من هذه الأحاديث على عهد القرون العاصية ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك حديث مثل ما روى أن من كتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام وأمثال ذلك ورووا فضائل في صلاة يوم عاشوراء ورووا أن في يوم عاشوراء توبة آدم واستوى السفينة على الخودي ورد يوسف على يعقوب ونجى إبراهيم من النار وفداء لذيبيح بالكش

ونحو ذلك ورووا ذلك في حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ورووا أنه من وسع
على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سببه ورواية همد عن النبي صلى الله عليه وسلم كذب
ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه قال
سما أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سببه وإبراهيم بن محمد بن المنذر
من أهل الكوفة وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان - طائفة رافضة يظهرون مولاة أهل البيت
وهم في الباطن إماما لاحدة زنادقة وإباحمال وأصحاب هوى وطائفة ناصية تبعض عليا وأصحابه
ما جرى من القتال في الفتنة ما جرى وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
به قال سيكون في ثقيف كذاب ومبير وكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي وكان
يظهر مولاة أهل البيت والاستصار لهم وقتل عبيد الله بن زياد أمير العراق الذي جهز السرية
التي قتلت الحسين بن علي رضي الله عنهما ثم به أظهر الكذب ودعى السوء وإن جبريل عليه
السلام ينزل عليه حتى قاموا لأن عمر وابن عباس قالوا لاحدهم إن المختار بن أبي عبيد يزعم
به ينزل عليه فقال صدق قال الله تعالى (قل هل ينسكي على من تنزل الشياطين تنزل على كل
فالك أثيم) وقالوا للآخر إن المختار يزعم أنه نوحى إليه فقل صدق (والشياطين ليوحون إلى
وليائهم يجادلوك) وأما المبير فهو الحجاج بن يوسف الثقفي وكان معر فاعن على وأصحابه
فكان هذا من النوصب ولاول من اروافض وهذا رافضى كان أعظم كدبا وفترا والخادافى
لدين فانه ادعى السوء وذلك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه وشما لمن نهى بمعية
أميره عبد الملك بن مروان وكان في الكوفة بن هؤلا وهؤلا فقتل فلما قتل الحسين بن
علي رضي الله عنهما يوم عاشوراء وقتلته الطائفة الظالمة الداعية وأكرم الله الحسين بالشهادة كما
أكرم من أكرم من أهل بيته . كرم بها حمزة وجمهر وأباه عليا وغيرهم وكانت شهادته مما
رفع الله بها منزلته وأعلى درجته فانه هو وأخوه الحسن سيد شباب أهل الجنة والمنزل العالي
لا تسال لا بالبلاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل أي الناس أشد بلاء فقال الأنبياء ثم
الصالحون ثم الأمثل فالأمثل يتلى لرحل على حسب دينه فإن كانت في دينه صلابة ريد في
بلائه وإن كان في دينه رقة خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشى على الأرض وليس
عليه خطيئة روه الترمذى وغيره . فكان الحسن والحسين قد سبق لهما من الله تعالى ما سبق

من الميراث العلية وه تكان قد حصل لها من اللأء ما حصل لسنهها الطيب فنهما ولدا في عر
 الاسلام وترتيا في عر وكرمة والمسلمون يعظمونهما ويكرمونهما ومات النبي صلى الله عليه
 وسلم وهم يستكملان لخير وكان نعمة الله عليهما أن لاهما بما يلحقهما بأهل بيتهما كما
 تنلى من كان أفضل منهما فان على من أتى صاب أفضل منهما وقد قتل شهيدا وكان مصير الحسين
 مما نارت به القس بين الناس كما كان مقل عثمان رضى الله عنه من أعظم لاسباب التي اوجب
 القس بين الناس ولله نرفت لامة الى اليوم ولهدا جاء في لحدث ثلاث من بحا مهن
 فقد نجا موفى وقتل حبيبة مصطفى ولد حال . فكان موت النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم
 الاسباب التي فتت بها خلق كثير من الناس ورتدو عن الاسلام فأقام الله تعالى الصديق
 رضى الله عنه حتى ثبت لله به لايمان وعاد به الأمر الى ما كان فأدخل أهل الردة في الباب
 الذي منه خرجوا وأقر أهل لايمان على الدين الذي فيه ولجوا وحمل فيه من القوة والجهاد
 والشدة على عدو الله وبين لاولاء الله ما يستحق أن يكون به ومرة خيفة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم استخلف عمر فقهر الكمار من نخوس وأهل الكتاب وأسر الاسلام ومصر
 لأمصار وفرض العطاء ووضع لديون ونشر العدل وأقام السنة وظهر لاسلام في أيامه ظهور
 بان به نصديقه قوله تعالى (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله
 وكفى بالله شهيد) وقوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض
 كما استخلف الذين من قبلهم ولنجعلن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من يمدحوفهم أما
 يعبدوننى لا يشركون بي شيا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم دا هلك كسرى فلا كسرى بعده
 واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . ولدى نفسى بيده لتنفق كنورهما في سبيل الله وكان عمر
 رضى الله عنه هو الذي أتمق كنورهما فعلم أنه تقها في سبيل الله وأنه كان خليفة راشدا مهديا
 ثم جعل الأمر شورى في ستة فاتفق المهاجرون والانصار على تقديم عثمان بن عفان من غير
 رغبة بذلها لهم ولا رهبة أخافهم بها واباعوه . جميعهم طائفتين غير كارهين وحرى في آخر أيامه
 أسباب طهر بالشر فيها أهل العم والجهل والممدون وما زلوا يسعون في القس حتى قتل الخليفة
 مصلوما شهيدا بعير سبب يدمع قتله وهو صابر محتسب لم يقاين مسلما فيما قتل رضى الله عنه
 تفرقت القلوب وعظمت الكروب وطهر لاشر روذل لأخيار وسعى في الفنة من كان عاجزا

عنها وعجز عن الخير والصلاح من كان يحب قلمته فبايموا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
رضي الله عنه وهو أحق الناس بالخلافة حينئذ وأفضل من بني النكاح كات الذنوب متفرقة
ونار الفتنة موقدة فم تفي الحكمة ولم تظلم الجماعة ولم يتمكن الخليفة وخيار الامة من كل
ما يريدونه من خير ودخل في العرفه والفتنة قوم وكان ما كان لي أن ظهرت لحرورية المارقة
مع كثرة صلاتهم وصيامهم وفر منهم فبايموا أمير المؤمنين علي ومن معه فقاتلهم باسم الله ورسوله
طاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما وصفهم بقوله يحترق حركه صلاته مع صلاتهم وصيامه
مع صيامهم وفر منه مع فر منهم قرؤن القرآن لا يجاوز سناحرهم يرفون من الاسلام كما يرق
السهم من الرمية أينما نفيتموهم فاقبلوهم فبين في قتالهم أحرأ عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وقوله
تترق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق أحرأ في الصحيحين
فكانت هذه الحرورية هي المارقة وكان بين المؤمنين فرقة. والقال بين المؤمنين لا يخرجهم عن
الايمان كما قال تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين أقبلوا فأصلحو بينهما فإن مت خدما على
لاخرى فقاتلوا التي تبي حتى تأتي الى أمر الله فإن قامت فأصلحو بينهما بأعدل وأسطوان
الله يحب المقسطين) فبين سبحانه وتعالى أنهم مع لاقتل وسمى بعضهم على بعض مؤمنون اخوة
وأمر بالاصلاح بينهم فإن بقت خدما بعد ذلك قوتلت الباعية ومن أمر بالافصال ابتداء
وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الطائفة المارقة بقتار أدنى الطائفتين الى الحق وكان علي بن
أبي طالب ومن معه هم الذين عاتبهم فدل كلام النبي صلى الله عليه وسلم أنهم أدنى الى الحق
من معاوية ومن معه مع ايمان الطائفتين. ثم ن عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين قتل
أمير المؤمنين عليا فصار الى كرامة الله ورضوه شهيدا وبايع الصحابة للحسن ابنة فظهرت
فضيلته التي أخبر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حيث قال ان سي هذا
سيد ويصالح الله به بين اثنين عظيمتين من المسلمين فدل عن اولاده وأصلح الله به بين الطائفتين
وكان هذا مما مدحه به النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ودل ذلك على ان الاصلاح بينهما
مما يحبه الله ورسوله ويحمده الله ورضوه. ثم انه مات وصار الى كرامة الله ورضوه فقامت
صوائف كانوا الحسين ووعده بالصر ومعاوية ادعاه بالامر ولم يكونوا من أهل ذلك بل
لما أرسل إليهم ان عمه أحلفو وعده وعضو عهده وعانوا عليه من وعدوه أن يدفعوه عنه ويقاتلوه

معه وكان أهل رأي ولحمة للحسين كابن عباس وابن عمر وغيرهما أشاروا عليه بأن لا يذهب
 إليهم ولا يقبل منهم وروا أن خروجه إليهم ليس بمصلحة ولا ينرب عليه ما يستر وكان الأمر
 كما قالوا وكان أمر الله قدر مقدورا فلما خرج الحسين رضي الله عنه ورأي أن الأمور قد
 تغيرت طلب منهم أن يدعوه يرجع أو يلحق ببعض الثمور ويلحق بابن عمه يزيد بن معاوية
 وهذا يستأمر وقتئذ فقتلهم فقتلوه وصانعة من معه مظلوما شهيدا شهادة كرمه الله
 بها وألحقه بأهل بيته الطيبين الطاهرين وأهل بيته من صامه وبتدي عليه وأوجب ذلك شرابا من
 الناس وصارت طائفة جاهلة صامة إما ملحمة منافقة وإما ضالة غاوية تظهر موالاته وموالاته
 أهل بيته تتخذ يوم عاشوراء يوم ماتم وحزن وإحادة وتطير فيه شعار الجاهلية من أطم الحدود
 وشق الجيوب والتمري بمر الجاهلية والدي أمر الله به ورسوله في المصيبة إذ كانت حادثة
 نعماء هو الصبر والاحتساب والاسترجاع كما قال تعالى (وبشر الصابرين الذين إذا أصابهم مصيبة
 قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المؤمنون) وفي
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس من أطم الحدود وشق الجيوب ودعا
 بدعوى الجاهلية وقال أما ترى من الصانعة والجاهلة والشاقة وعال الشاة إذ لم تنب قبل موتها
 فأما تأيس يوم القيامة دعاء من حرب وسربالا من فطرن وفي المسند عن طاعة بنت الحسين
 عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من رحى يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتها
 وإن قدمت فيحدث لها سرجا لا أعطاه الله من لاجر مثل جره يوم يصيب بها وهذا من
 كرامة الله للمؤمنين فإن مصيبة الحسين وعبره دكرت مدة طول العهد فيسمى للمؤمن
 أن يسترجع فيها كما أمر الله ورسوله ليعطى من لاجر مثل لجر المصاب يوم يصيب بها وإذا
 كان الله تعالى قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثن العهد بالمصيبة فكيف مع طول لزه ان
 فكان ما زبه الشيطان لأهل الصلال والي من تحاد يوم عاشوراء ماتما وما يصمونه فيه من
 الدب والباحة وإنشاد قصائد الحزن ورواية الاحار التي فيها كذب كثير والصدق منها ليس
 فيه إلا تجديد لحزن والعصب ونارة الشحن والحرب والفاء الممن بين أهل الاسلام والتوسل
 بذلك إلى سب السابقين لا وابن وكثرة الكذب والفتن في الدين ولم يعرف طوائف الاسلام

أكثر كدبا وقتا ومناونة للكفار على أهل لاسلام من هذه الطائفة الضالة العاوية فانهم شر
من الخوارج المارقين. وأنتك قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يقتلون أهل لاسلام ويدعون
أهل الاوثان. وهؤلاء يعاونون اليهود والنصارى والمشركيين على أهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم وأئمة المؤمنين كما أعانوا المشركيين من الترك والتتار على ما مكنوه بغداد وغيرها بأهل
بيت النبوة ومعدن الرسالة ولد العباس وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين من القتل والسبي
وخراب الديار. وشر هؤلاء وصبرهم على أهل لاسلام لا يحصى الرجل المصيح في الكلام
فعارض هؤلاء قوم إمامنا الوصب المتعصبين على الحسين وأهل بيته وإمامنا من الجهال الذين
عابوا العاصم بالعماسد والكذب والكذب والنشر بالنشر والبدعة بالبدعة فوصموا لأثر في شعائر
الفرح والسرور يوم عاشوراء كالكساح والاحتساب وتوسيع الفقات على العيال وطبخ
الاطعمة للخارجة عن العدة ونحو ذلك مما يفعل في الأعياد والموسم فصار هؤلاء يتخذون يوم
عاشوراء موسما كمواسم الأعياد والأفراح. وأنتك يتخذونه مأثرا يقيمون فيه الأحرار ولا ترايح
وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السنة وإن كان أنتك أسوأ فسادا وأعظم جهلا وأظهر ظلما
لكن الله يأمر بالعدل والإحسان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إنه من يشككم بعدى
مسيرى اختلاف كثيرا فعليكم بسني وسنة خلف الراشدين من بعدى تنكروا بها وعصوا عليها
بالوجوه وياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة. ولم يسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا خلفؤه الراشدون في يوم عاشوراء شيئا من هذه الأمور لاشعائر الحزن والترحم ولا شعائر
السرور والفرح ولا كره صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وجد اليهود تصوم يوم عاشوراء
فقال ما هذا فقالوا هذا يوم نحي الله فيه موسى من الفرق فحين تصومه فقال نحن نحق بنو موسى
منكم فصامه وأمر بصيامه وكانت فرس أيضا تعظمه في الجاهلية واليوم لدى أمر الناس
بصيامه كان يوما وحدا فانه قدم المدينة في شهر ربيع الأول فلما كان في العام القابل صام يوم
عاشوراء وأمر بصيامه ثم فرض شهر رمضان ذلك العام فتصح صوم عاشوراء. وقد تنازع العلماء
هل كان صوم ذلك اليوم واجبا أو مستحبا على قولين مشهورين أحدهما أنه كان واجبا ثم إنه
بعد ذلك كان يصومه من يصومه استحبابا وأمر النبي صلى الله عليه وسلم العامة بصيامه بل
كان يقول هذا يوم عاشوراء وإن صامتم فيه فم شئ صام. وقال صوم يوم عاشوراء يكفر سنة

وصوم يوم عرفة بكم سنين وإن كان آخر عمره صلى الله عليه وسلم وبلغه أن اليهود يتخذونه
عيد قال ابن عثيمين لا يصوم من الناس ليحاف اليهود ولا يشابههم في تحذره عيد وكان
من الصحابة والعلماء من لا يصومه ولا يستحب صومه من كره أفرادهم بالصوم كما نقل ذلك
عن طائفة من الكوفيين ومن العلماء من يستحب صومه * والصحيح أنه يستحب من صامه أن
يصوم معه اتباع لأن هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله ابن عثيمين إلى قال
لأصوم من الناس مع العاشر كما جاء ذلك مفسراً في بعض طرق الحديث هذا الذي سنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم * وما سائر الأمور مثل تحذره صومه خارج عن العادة بما حبوب وإما
غير حبوب وتحديد أيام وتوسيع عفة أو اشتراط حوزة العام ذلك اليوم وفعل عادة مختصة
كصلاة مختصة به أو قصد ليل أو دمار لحوم أو إحياى يطبخها لحوب أو لا كتحال
أو الاختصاص ولا غسل والصفحة والتزاور وزيارة المساجد والمشاهد ونحو ذلك فهذا من
البدع المنكرة التي لم يسها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفه ولا الراشدون ولا استحبها
أحد من أئمة المسلمين لا مالك ولا الثوري ولا الليث بن سعد ولا أبو حنيفة ولا الأوزاعي
ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل ولا سفيان بن عيينة ولا حماد بن عمار ولا من أئمة المسلمين
وعلماء المسلمين وإن كان بعض المتأخرين من شاع لأنه قد كانوا يأمرون بعض ذلك ويررون
في ذلك حديث وثار ويقولون إن بعض ذلك صحيح فهم مخطئون غاطون بلا ريب عند أهل
المعرفة بحقائق الأمور وقد كان حرب الكرماني في سنة ثمان مائة من حديث ابن حنبل عن هذا
الحديث من وسع على أهله يوم عاشوراء فديره شيئاً * وعلى ما عندهم أثر يروى عن إبراهيم
ابن محمد بن المنذر عن أبيه أنه قال بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه
سائر سنته قال سليمان بن عيسى بن جرير بن عبد الله بن جهم بن محمد بن محمد كان
من أهل الكوفة ولم يذكر من سمع هذا ولا ممن يأمه فممن الذي قال هذا من أهل
البدع الذين يتعضون عليها وصحابه ويريدون أن يماثلوا الرافضة بل كذب مقالة الفاسد بالفاسد
والبدعة بالبدعة * وأما قول ابن عيينة أنه لا حجة فيه فإن الله سبحانه أنعم عليه برزقه وليس في
العام الله بدعت ما يدل على أن سب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء وقد وسع الله على من
هم فصل تخلص من الملاحرين ولا نصار ولم يكونوا يفصدون أن يوسعوا على أهلهم يوم عاشوراء

مخصوصه وهذا كان كثير من الناس يدرون نذر الحاجة يطعمها فيقضى لله حاجته فيص
 ن النذر كان سببها * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذرون
 به لا يأتي بخير وإنما يخرج به من النذر فمن من حاجته عند قصبت بالنذر فقد كذب على
 الله ورسوله والناس * وروى بطاعة الله ورسوله واتباع دينه وسببه * وقفاه هذه ودليله
 وعليهم أن يشكروا الله على ما عظم به لعمرة حيث يمت فيهم رسولا من أنفسهم يتو عليهم
 آياته ويركهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
 أن خير الكلام كلام الله وخير الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وقد
 اتفق أهل المعرفة والتحقيق على أن لرجل لو صرف في الهواء أو مشى على الماء لم يسمع إلا أن
 يكون موافقا لأمر الله ورسوله ومن رأى من رجل مكاشفة أو أيرافاته في خلاف الكتاب
 والسنة كان من حسن شاع الدجال فإن لدجال يقول لا إله إلا أنا وأطري وتمطر ويقول للأرض
 أنبت فتنبت ويقول للخربة أخرجي كورك فتخرج معه كورك لذهب والمعة وتقول رحلت معي
 أن يقوم فيقوم وهو مع هذا كافر مأمور عدو الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من نبي لا
 قد أدرأته لدجال * وأدركوه إنه عورون الله ليس عور مكروب بين عينيه كالكرك ف
 يقرؤه كل مؤمن قارى وغير قارى وأعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت * وقد ثبت
 عنه في الصحيح أنه قال إذا قدم أحدكم في الصلاة فليستد بالله من أربع يقول اللهم انى أعود
 بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال وقال
 صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كذبون كلهم يزعم أنه رسول
 الله وقال صلى الله عليه وسلم يكون بين أيدي الساعة كذون دجالون يحدثنكم بما لم تسموا
 أنتم ولا آباؤكم وأبائكم وهؤلاء تزل عليهم الشياطين وتوحى إليهم كما قال تعالى (هل نبشركم
 على من تنزل الشياطين تنزل على كل فاك أثيم يلقون السمع وأكثهم كاذبون) ومن أول من
 طهر من هؤلاء الخسار من أبي عبيد المتقدم ذكره * ومن لم يفرق بين الاحوال الشيطانية والاحوال
 الرحمانية ولا كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله وبين مسيلة الكذب فإن مسيلة
 كان له شيطان ينزل عليه ويوحى إليه * ومن علامات هؤلاء أن لاحوال تنزل عليهم
 وقت سماع الحكمة والتصدية زبدوا وأرغوا كالصروع وتكلموا بكلام لا يفقه معناه فإن الشياطين

تشكم على نسيبتهم كما تشكم على لسان المصروع * ولا صل في هذا الباب أن يعم لرحل أن أولياء
الله هم الذين آمنهم الله في كتابه حيث قال (لأن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين
آمَنُوا وكانوا يَتَّقُونَ) فكل من كان مؤمناً تقياً كان لله ولياً * وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى من عادى لي ولياً فقد بارزني بالحاربة وما تقرب إلى عبدي بمثل
أدومي ما اقترضت عليه ولا يزل عبدي يتقرب لي يا موسى حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي
يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبي يسمع وبني يبصر
وبني يبطش وبني يمشي وثي سألني لأعطيته وثي استعاضني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله
ترددت في قس نفس عبدي المؤمن يكره الموت ويكره مساواة ولا يبدله منه * ودين الاسلام
مسي على الصليب على أن لا تصد الا لله وأن تعبد به بما شرع لا تعبد ما لدع قال تعالى (من كان
يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحد) فالعمل الصالح ما أحبه الله
ورسوله وهو المشروع المسنون وخد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه اللهم
اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ولهم كانت أصول الاسلام
تدور على ثلاثة أحاديث . قول النبي صلى الله عليه وسلم لا عمل بالآيات والى كل مري منوى
وقوله من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد . وقوله الخلال بين والحرم بين وبين ذلك أمور
مشتبهات لا يعلم بن كثير من الناس فمن اتى الشهات استبرأ لديه وعرضه ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرم كالراعي يرمى حول غنم يوشك أن يوقعه إلا وإن السكك ملك حتى الأولين حتى
الله محارمه الأولين في الجسد مصعة ذا صلحت صلح الجسد كله ود فسدت فسدت الجسد كله
الا وهي القلب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

المسئلة الخمسون * من شيخ الاسلام بن تيمية عن قول النبي صلى الله عليه وسلم
دعوة أحى ذى النون لا اله الا انت سبحانك في كت من الصليين ما دعا بها مكروب
لا فرح الله كريمة مامنى هذه لدعوة ولم كانت كاشفة للكرب وهل لها شرط باطنة عد
النطق بلفظها وكيف مطابقة عقد القلب لماها حتى يوجب كشف ضره وما مناسبة ذكره
اننى كنت من الظالمين مع التوحيد وهل مجرد الاعتراف بالظلم مع التوحيد يوجب كشف
الصر وهل يكفيه اعترافه ثم لا بد من التوبة والعزم والمستقبل وما هو السر في أن كشف

أصر ورو له يكون عدد تقطاع لرجاء عن الخلق والخلق بهم وما الخيلة في أصراف القلب
عن لرجاء للمخلوقين والخلق بهم ذا كناية وتملقه بالله تعالى ورجائه وأصرافه اليه بالكناية
وما السبب المبين على ذلك •

﴿ فحَاب ﴾ الحمد لله رب العالمين • لمط الدعاء • ولدعوة في القرآن يتناول معنيين دعاء
العادة ودعاء المسئلة قال الله تعالى (ولا تدع مع الله الها آخر فكون من المعديين) وقال تعالى
(ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به فانما حسابه عند ربه انه لا يفاع الكافرون) وقال تعالى
(ولا تدع مع الله الها آخر لا اله الا هو) وقال (و به ما قام عبد الله يدعوه كادوا يكفون عليه
ابدا) وقال (ان يدعون من دونه لا الهنا وان يدعون الا شيطانا مريدا) وقال تعالى (له دعوة
لحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم شيء لا كاسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو
ببالعه) وقال تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق
ولا يزنون) وقال في آخر السورة (فل ما يبعثكم ربي لولا دعاءكم) قيل لولا دعاؤكم ايها وقيل
لولا دعاؤهم يا كم فان المصدر يضاف الى المعامل تارة ولى معمول تارة ولكن اضافته الى
المعامل أقوى لانه لا يدل له من فاعل فلهذا كان هذا أقوى القولين أي ما يبعثكم لولا أنكم
تدعونهم فتعبدهم وتسلونهم (فقد كذبتم وسوف يكون لكم) أي عذب لارم للمكذبين ولمط
الصلاة في اللغة أصله الدعاء وسميت الصلاة دعاء لضمها معنى الدعاء وهو العبادة والمسئلة وقد
فسر قوله تعالى (ادعوني أستجب لكم) بالوجهين قيل اعبدوني وامتلوا أمرى استجب لكم
كما قال تعالى (ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات) أي يستجيب لهم وهو معروف
في اللغة يقال استجابه واستجاب له كما قال الشاعر •

ودع دعا ياءن محيب الى الندى • فم يستجبه عند ذلك محيب

وقيل سلوني اعطكم • وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ينزل ربنا كل
ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني
فاعطيه من يستغفرني فأغفر له فذكر أولا فقط لدعاء ثم ذكر السؤال والاستغفار واستغفر
سائل كما ان السائل دع الك ذكر السائل لدفع الشر بعد السائل الطالب للخير وذكرهما
جميعا بعد ذكر الدعاء الذي يتناولها وغيرهما فهو من باب عطف الخاص على العام وقال تعالى

(وَذِ سَأَلْتُ عَادِي عَنِّي فَأَنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ ذِ دَعَانِ) وَكُلُّ سَائِلٍ رَاغِبٌ رَاهِبٌ وَهُوَ عَابِدٌ لِّلْمَسْئُولِ وَكُلُّ عَابِدٍ لَهُ قَهْرٌ أَيْضًا رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ يَرْحُو رَحْمَتَهُ وَيَخُوفُ عَذَابَهُ فَكُلُّ عَابِدٍ سَائِلٌ وَكُلُّ سَائِلٍ عَابِدٌ فَأَحَدُ الْأَسْمَيْنِ يَتَأَوَّلُ لِأَحَرٍ عِنْدَ تَجَرُّدِهِ عَنْهُ وَلَا كُنْ إِذْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ يَرَادُ بِالسَّائِلِ لَدَى يَطْلُبُ حَلْبَ الْمَصْصَةِ وَدَفْعَ الْمَصْرَةِ بِصَنِيعِ السَّؤْلِ وَالطَّلَبِ وَيُرَدُّ بِالْعَابِدِ مَنْ يَطْلُبُ ذَلِكَ بِمَشْتَرِكٍ الْأَمْرُونَ مِمَّنْ كَانَ فِي ذَلِكَ صَنِيعُ سَوْءٍ وَالْعَابِدُ الَّذِي يَرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ وَالظَّارُّ إِلَيْهِ هُوَ أَيْضًا رَاغِبٌ خَائِفٌ رَاغِبٌ رَاهِبٌ يَرْغِبُ فِي حَصُولِ مَرَادِهِ وَيَرْهَبُ مِنْ فَوْتِهِ قَالَ تَعَالَى (إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا) وَقَالَ تَعَالَى (تَتَحَفَّى بِجُنبِهِمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا) وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَحْلُو دَاعٍ اللَّهُ دَعَاءَ عِبَادَةٍ أَوْ دَعَاءِ مَسْئَلَةٍ مِنَ الرَّغْبِ وَالرَّهْبِ مِنَ الْخَوْفِ وَالطَّمَعِ * وَمَا يَذْكُرُ عَنْ بَعْضِ النُّبُوخِ أَنَّهُ حَمَلُ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ مِنَ مَقَامَاتِ الْعَامَّةِ هَذَا قَدْ يَفْسِّرُ مَرَادَهُ بِأَنَّ الْمُقْرَيْنِ يَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَيَقْصِدُونَ التَّنَدُّدَ بِالظَّرِّ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هَذَا مَخْلُوقٌ يَتَدَدُّ بِهِ وَهَؤُلَاءِ يَرْجُونَ حَصُولَ هَذَا الْمَطَاوِبِ وَيَخَافُونَ حَرَمَانَهُ فَلَمْ يَحْلُوا عَنْ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ لَكِنْ مَرْحُومُهُمْ وَمَخُوفُهُمْ بِحَسَبِ مَطْلُوبِهِمْ * وَمَنْ قَالَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ أَجْعَلْكَ شَوْفًا إِلَى جَنَّتِكَ وَلَا خَوْفًا مِنْ نَارِكَ هَذَا يَظُنُّ أَنَّ الْجَنَّةَ اسْمٌ لَا يَتَمَتَّعُ فِيهِ بِالْمَحْلُوفَاتِ وَالنَّارُ اسْمٌ لَا لَا عَذَابَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لِمَحْلُوفَاتٍ وَهَذَا قَصُورٌ وَتَقْصِيرٌ مِنْهُمْ عَنْ فِهمِ مَسْمُومِ الْجَنَّةِ بَلْ كُلُّ مَا عَدَّهُ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالظَّرُّ إِلَيْهِ هُوَ مِنَ الْجَنَّةِ وَلِهَذَا كَانَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ يَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَيَسْتَعِيزُ بِهِ مِنَ النَّارِ وَمَا سَأَلَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ عَمَّا يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ قَالَ بَنِي أَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَتُعَوِّدُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ أَمَا بِنِي لَا أَحْسَنَ دَنَدَنَتِكَ وَلَا دَنَدَنَةً مِمَّا ذُكِرَ حَوْلَهَا نَدَنَدَنٌ * وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ قَالَ هَذَا الْكَلَامَ بَعْنِي أَسْأَلُ لَدَةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ فَرِيقٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ طَنُّوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَتَدَدُّ بِالظَّرِّ إِلَيْهِ وَبِهِ لَا تَعْبِجُ لَا يَخْلُقُ فَمَلَطَ هَؤُلَاءِ فِي مَعْنَى الْجَنَّةِ كَمَا غَلَطَ أَوْلَئِكَ لَكِنْ أَوْلَئِكَ طَلَبُوا مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَطْلُبَ وَهَؤُلَاءِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ وَأَمَّا التَّأَلُّمُ بِالنَّارِ فَهُوَ أَمْرٌ صَرُورِيٌّ وَمَنْ قَالَ لَوْ أَدْخَلَنِي النَّارُ أَكُتُّ رَاضِيًا فَهُوَ عَزِيزٌ مِنْهُ عَلَى الرِّضَا وَالْعَزَائِمُ قَدْ تَفَسَّحَ عِنْدَ وَجُودِ الْحَقِّقِ وَمِثْلُ هَذَا تَقَعُ فِي كَلَامِ طَائِفَةٍ مِثْلُ سَمْنُونِ الَّذِي قَالَ -

وَأَيْسَ لِي فِي سَوْءِ حَظِّ * وَكَيْفَ مَا شَأْنُ * وَتَحْنِي

فَابْتَلَى بِعَسْرِ الْبُولِ حَمْلَ يَطُوفُ عَلَى صِبْيَانِ الْمَسْكَاتِبِ وَيَقُولُ ادْعُوا لِعَمِّكَ الْكَتَّابِ قَالَ تَعَالَى

(١) ولقد كنتم تدعون الموت من قبل أن نفوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون) * وبعض من تكلم في علل المقامات جعل الحب والرضا والخوف والرجاء من مقامات العامة بناء على مشاهدة القدر وإن من شهد القدر "شاهد توحيد لأفعال حتى في من لم يكن وبق من لم يزل يخرج عن هذه الأمور وهذا كلام مستدرك حقيقة وشرعا * أما الحقيقة فإن الحى لا يتصور أن لا يكون حساسا عما إذا بآلائه مبعضا لما ينافره ومن قال ن الحى يستوى عنده جميع المقدورات هو أحد رجلين إما أنه لا يتصور ما يقول بل هو جاهل وإما أنه مكابر مما يد ولو قدر أن لسان حصل له حال زال عقله سوء سمي صطلا ما أو محوا وما أو غشا وضعفا فله لم يسقط احساس نفسه بالكلية بل له احساس بما بآلائه وما ينافره ون سقط احساسه ببعض الأشياء فإنه لم يسقط بجميعها فن زعم أن المشاهد لتوحيد الربوبية يدخل إلى مقام الجمع والتمام فلا يشهد فرقا فانه عالط لا بد من الفرق فانه أمر ضرورى لا يمكن أن يخرج عن الفرق الشرعى في الفرق الطبى فيبقى متما لهما لا مطيعا لمولاه ولهذا لما وقعت هذه المسئلة بين الجنيح وأصحابه ذكر لهم الفرق الثانى وهو أن يفرق بين المأمور والمحذور وبين ما يحبه الله وما يبكره مع شهوده للقدر الجامع تشهد الفرق في القدر الجامع ومن لم يفرق بين المأمور والمحذور ولا خرج عن دين الاسلام وهؤلاء الذين يتكلمون في الجمع لا يخرجون عن الفرق الشرعى بالكلية وإن خرجوا عنه كانوا كفارا من شر الكفار وهم الذين يخرجون إلى التسمية بين الرسل وغيرهم ثم يخرجون إلى القول بوحدة الوجود فلا يفرقون بين الخلاق والمخلوق والى كل لبس كل هؤلاء ينتهون إلى هذا الخلل بل يفرقون من وجه دون وجه فيطيعون الله ورسوله تارة ويمصون الله ورسوله تارة كالمصاه من أهل القبلة * وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع * والمقصود هنا أن امط الدعوة ولدعاء يتناول هذا وهذا قال الله تعالى (وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) وفي الحديث فصل يذكر لا اله الا الله وأفضل دعاء الحمد لله روى ابن ماجة وابن أبى الدنيا وقت النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذى روى البرمذى وغيره دعوة أخى دى القون لا اله الا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين ما دعائها مكروب لا فرح الله كبريته سماها دعوة لانها تتضمن نوعى الدعاء لله وله لا اله الا أنت اعتراف بتوحد لاهية وتوحد لاهية يتضمن أحد

نوعى لدعاء فان لاله هو المستحق لأن يدعى دعاء عبادة ودعاء مسئلة وهو الله لا اله الا هو .
وقوله اني كنت من الصالحين اعترف بالذنوب وهو يتضمن طلب المغفرة فان الطالب السائل تارة
يسأل بصيغة الطلب وتارة يسأل بصيغة الخبر اما بوصف حاله واما بوصف حال المسؤل واما
بوصف الخالص كقول نوح عليه السلام (رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم والا
تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين) فهذا ليس بصيغة صلب واما هو يخبر عن الله أنه ان لم
يفرله ويرحمه خسر واكن هذا الخبر يتضمن سؤال المغفرة وكذلك قول آدم عليه السلام
(ربنا صلنا أنفسنا وان لم تعلمنا وترحمنا لكوننا من الخاسرين) هو من هذا الباب ومن
ذلك قول موسى عليه السلام (رب اني لما رأت الى من جد فقير) فان هذا وصف حاله بأنه
فقير لي ما نزل الله اليه من خبر وهو منضم لسؤل الله ارسل الخبر اليه . وقد روى الترمذي
وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من شئته قرأه القرآن عن ذكرى ومسألتي أعطيت
أفضل ما أعطى السائلين روى الترمذي وهذا حديث حسن ورواه مالك بن الحويرث وقال من
شئته ذكرى عن مسألتي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين وأصل السبق روى مرهوعا بهذا اللفظ
وقد مثل سفيان بن عيينة عن قوله أفضل الدعاء يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فذكر هذا الحديث وأشد قول أمية بن أبي الصلت
يمدح ابن جدعان .

أادكر حاجتي أم قد كفاني . • • • • • حيوك إن شيمتك الحاء

اذ انى عليك المرء يوما . • • • • • كفاه من تعرضه الشاء

قال فهذا مخلوق يحاسب غنوما فكيف بالخالق تعالى . ومن هذا الباب لدعاء المأثور عن
موسى عليه السلام اللهم لك الحمد واليث مشكيت وانت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان فهذا
خبر يتضمن السؤال . ومن هذا الباب قول نوح عليه السلام (مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين)
فوصف نفسه ووصف ربه بوصف يتضمن سؤال رحمة كشف ضره وهي صيغة خبر تضمنت
السؤال وهذا هو من باب حسن لادب في السؤل وللدعاء فقول القائل لمن يعظمه ويرغب
اليه انا حائض أو مريض حسن أدب في السؤل وان كان في قوله أطمعني ودأوني ونحو ذلك
مما هو بصيغة الطلب طلب حازم من المسؤل فذلك فيه صهار حاله وإخاره على وجه اللذل

ولافتقار المعتزم لسؤل الحال وهذا فيه لرغبة النامة والسؤل لمحض نصيفة الطلب وهذه
الصيغة صيغة الطلب والاستدعاء. وكانت لمن يحتاج اليه الطالب. ومن يقدر على فخر المطلوب
منه ونحو ذلك فانها تنقل على وجه الامر إما في ذلك من حاجة الطالب وإما لما فيه من نفع
المطلوب فأما ذكأت من الفقير من كل وجه للمعنى من كل وجه فانها سؤل محض بتذلل
وافتقار واضمار الحال. ووصف الحاجة والافتقار هو سؤل بالحال وهو المفعول من جهة العلم والبيان
ودلت طهر من جهة القصد والارادة فهذا كان غالب لدعاء من القسم الثاني لان الطالب
السائل يتصور مقصوده ومردده فيطلبه ويسأله فهو سؤل بأداة القصد والقصد الاول وتصرح
به بالألف ون لم يكن فيه وصف لحال السائل والمسؤل فان تضمن وصف حالهما كان اكمل من
السويعين فإنه يتضمن الخبر والعلم للمعتنى للسؤل ولا حاجة وبضمن القصد والطلب الذي هو
نفس السؤل فيتضمن السؤل والمقتضى له ولا حاجة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لاني بكر
الصديق رضي الله تعالى عنه لما قال له علمني دعاء يدعو به في صلاتي فقل قل اللهم اني ظلمت نفسي
ظلمًا كثيرًا ولا يبرئ لديوب لا أنت فاعمر لي مفرقة من عندك ورحمني. نك أنت المأمور الرحيم
خارجاه في الصبيحين. وهذا فيه وصف العدد لحال نفسه للمقتضى حاجته الي الممطرة وفيه وصف
وبه لدى بوجوب أنه لا يقدر على هذا المطلوب غيره وفيه التصريح بسؤاله بالمطلوب وفيه بيان
المقتضى الاجابة وهو وصف الرب بالممطرة والرحمة فهذا ونحوه اكمل أنواع الطلب وكثير من
الأدعية يتضمن بمص ذلك كقول موسى عليه السلام (أنت وإيا فاعفر لنا وارحمنا وأنت خير
العاقرين) فهذا طلب ووصف له ولى عما يقتضى الاجابة. وقوله (رب اني ظلمت نفسي فاعمر لي)
فيه وصف حال النفس والطلب. وقوله (إني لما أنزأت الي من خير فقير) فيه الوصف المتضمن
للسؤل بالحال فهذه أنواع لكل نوع منها خاصة يبقى أن يقال فصاحب الخوف ومن شبهه
لماذا تناسب حالهم صيغة الوصف والخبر دون صيغة الطلب فيقال لان المقام مقام اعتراف بان
ما أصاب من الشر كان بذنبي فأصل الشر هو الدسب والمقصود دفع الضرر. والاستعانة جاء
بالقصد الثاني فلم يذكر صيغة طلب كشف الضرر لاستشعاره أنه مسيء ضالم وهو لدى دخول
الضرر على نفسه فتناسب حاله أن يذكر ما يرفع سببه من الاعتراف بظلمه ولم يذكر صيغة
صاحب الممطرة لانه مقصود له ما ذكر وبالقصد الثاني بخلاف كشف الكرب فانه مقصود له

في حال وجوده بالمعنى الاول اذ العس يظن ما يطلب ما هي بحاجة اليه من زول الضرر الحاصل
 من الحال بل طلبها زول ما تخاف وجوده من الضرر في المستقبل بالمعنى الثاني والمقصود الاول
 في هذا المقام هو المفرة وطلب كشف الضرر فهد مقدم في قصده واردة وبلغ ما ينال به رفع
 سببه فانه بما يحصل مقصوده * وهذا يتبين بالاطلاع على قوله سبحانه فان هذا اللفظ يتضمن
 تعظيم الرب وتزيينه والقيام بقتضى تربيته عن الظلم والمعقوبة بفرد رب يقول انت مقدس ومتره
 عن ظلمي وعقوبتي بفرد رب بل انا الظالم لدى صامت نفسي قال تعالى (وما ظلمناهم ولكن
 كانوا انفسهم يظلمون) وقال تعالى (وما ظلمناهم ولكن ظلموا انفسهم) وقال (وما ظلمناهم
 ولكن كانوا هم الظالمين) وعلم آدم عليه السلام (رسلنا نوحا) وكذلك قال النبي صلى الله
 عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي في مسند في دعاء الاستغفار اللهم انت الملك لا اله الا انت
 انت ربي وانا عبدك صلت نفسي وعرفت بدني وتمررتي دوني جميعا منه لا يغفر الذنوب لا
 انت * وفي صحيح البخاري سيد الاستغفار ان يقول العبد اللهم انت ربي لا اله الا انت اغفر لي
 وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت عودت من شر ما صنعت ابوء لك بمعصيتك
 على وابوء بدني وعمرتي وبما لا يغفر الذنوب الا انت من قالها في صحيح موقفا بها ثبات من يومه
 دخل الجنة ومن قالها في منى موقفا بها ثبات من اتمته دخل الجنة وامبد عليه ان يتعرف بعد
 الله واحسانه فانه لا يظلم الناس شيئا فلا يعاقب احدا الا بذنبه وهو يحسن اليهم فكل تقمة منه
 عدل وكل نعمة منه فضل فقله لا اله الا انت فيه ثبات مرده بالهية والالهية تتضمن كل
 علمه وقدرته ورحمته وحكمته ففيها ثبات احسانه الى العباد فان لا اله الا هو المأثور والمأثور هو الذي
 يستحق ان يمدح وكونه يستحق ان يمدح هو بما انصف به من الصفات التي تستمدح ان يكون
 هو المحبوب غاية الحب المحصوع له غاية الخسوع والمادة تضمن عية الحب غاية الدل وفوله
 سبحانه يتضمن تعظيمه وتربيته عن الظلم وعمره من القائص فان التسميح وان كان يقال
 يتضمن في القائص وقد روى في حديث مرسل من مرسل موسى بن طلحة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم في قول العبد سبحانه لله انها برائة الله من السوء فاني لا يكون مدحا لا اذ
 تضمن ثبوتها والا فالمدح المحض لا مدح فيه وبني السوء والنقص عنه يستلزم ثبات محاسنه
 وكماله والله الاسماء الحسنى وهكذا عامة ما دلت به القرآن في بني السوء والنقص عنه يتضمن

إثبات محاسنه وكما كقوله تعالى (لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) وفي
 أحد السنة واليوم له يتضمن كمال حياته وقيوميته وقوله (وهما من اقرب) يتضمن كمال
 قدرته ونحو ذلك فالتمسح المتضمن تنزيهه عن السوء وفي القص عنه يتضمن تعظيمه وفي
 قوله سبحانه تبارك من الظلم و تبارك المظنة المواجهة له برأيه من الظلم فان الظلم انما يظلم
 لحاجته الى الظلم والحمد لله غنى عن كل شيء عليم بكل شيء وهو غنى بعينه وكل ما سواه فقير
 اليه وهذا كمال العظمة وايضا في هذا الدعاء التهنيل والتسبيح وقوله لا اله الا انت تهليل
 وقوله سبحانه تسبيح وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فصل الكلام
 بعد القرآن أربع وهن من القرآن سبحانه الله ولحمده الله ولا اله الا الله والله أكبر والتحميد
 مقرون بالتسبيح وتابع له والكبير مقرون بالتهليل وتابع له وفي الصحيح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم سئل أي الكلام فصل قال ما اصطفى الله للملائكة سبحانه الله وبحمده وفي الصحيحين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كلمتان حقيقتان على مسان تقيلتان في الميزان حديدتان الى الرحمن
 سبحانه الله وبحمده سبحانه الله العظيم وفي القرآن فسبح بحمد ربك وهات الملائكة ونحن نسبح
 بحمدك وهاتان الكلمتان أحدهما مقرونة بالتحديد والاخرى بالتعظيم فاما قد ذكرنا في التسبيح
 فيه نفي السوء والقائص يتضمن ثبات المحاسن والكمال والحمد عما يكون على محاسن وقرن
 بين الحمد والتعظيم كما قرن بين الجلال والاكرام اذ ليس كل معظم محبوبا محمود ولا كل محبوب
 محمود ومطلما وقد تقدم ان العبادة تتضمن كمال الحب المصنوع معنى الحمد وتضمن كمال الدليل المتضمن
 معنى التعظيم ففي العبادة حبه وحمده على المحاسن وفيها الدليل له الثاني عن عظيمته وكبريائه ففيها
 احلاله واكرامه وهو سبحانه المستحق لجلال ولا اكرام فهو مستحق غاية لاجلال وعناية
 لا اكرام ومن الناس من يحسب ان الجلال هو الصفات السلبية والاكرام الصفات الثبوتية
 كما ذكر ذلك الرازي ومحمود والتحقيق ان كليهما صفات ثبوتية وثبات الكمال يستلزم نفي
 النقائص لكن ذكر نوعي اثبوت وهو ما يستحق ان يحب وما يستحق ان يعظم كقوله ان
 الله هو الغني الحميد وقول سلمان عليه السلام فان ربي غني كريم وكذلك قوله له الملك وله الحمد
 فان كثيرا مما يكون له الملك والغنى لا يكون محمودا بل مذموما اذ الحمد يتضمن لاخبار عن
 المحمود بمحاسنه المحبوبة ويتضمن اخبار المحاسن المحبوبة بحمده وكثير ممن له نصيب من الحمد

والحمية يكور فيه بحر وضيف وذل ينافي العظمة والفنى والملك فالاول يهاب ويخاف ولا يجب
وهذا يجب ويحمد ولا يهاب ولا يحف والاكمل اجتماع وصفين كما ورد في لاثراين المؤمنين رزق
حلاوة ومهابة وفي نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان من رآه بديهة هابه ومن خالطه معرفة أحبه
فقرن التسبيح والتحميد وقرن التهليل بالذكير كما في كلمات الأذن ثم ان كل واحد من النوعين
يتضمن الآخر د أقروا ان التسبيح والتحميد يتضمن التعظيم ويتضمن اثبات ما يحمد عليه
وذلك يستلزم الألوهية واللاهية تصمم كونه محويا بل تتضمن انه لا يستحق كل الحب
الا هو والحمد لله هو الاحار عن المحمود بالصمات التي يستحق ان يحب واللاهية تتضمن كمال
الحمد ولهذا كان الحمد لله مفتاح الخطاب وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجنم
وسبحان الله فيها اثبات عظمتها كما قدمناه ولحمد لله (وسبح اسم ربك العظيم) وقد قل النبي صلى
الله عليه وسلم جعلوها في ركوعكم رواه أهل الدين وقال ما اركوع معطوف فيه رب وما
السجود وجهود وفيه بالدعاء فمن ان يستجاب لركوعه مسلم تحمل المعصية في ركوعه أحص
منه بالسجود والتسبيح يتضمن التعظيم وفي قوله سبحان الله وبحمده اثبات تزيهه وتعظيمه
واللهيته وحده وأما قوله لا اله الا الله وشه أكبر في لاله الا الله شامده فاما كلها د حلق في
آلهيته وفي قوله الله أكبر ثبات عصمته فان الكبيرة تتضمن العظمة والكن الكبيرة اكمل
ولهذا جاءت لالط المشروعة في الصلاة والأذن بقول الله أكبر فان ذلك كمال من قول الله
أعظم كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قل يقول الله تعالى الكبيرة ردني
والعظمة إدري فمن نازعني واحد منهما عذبتة تحمل العظمة كالإزار والكبرياء كالرداء ومعلوم
ان الرداء أشرف فلما كان الكبير مانع من التعظيم صرح بلفظه ونص من ذلك التعظيم وفي قوله
سبحان الله صرح فيها بالثبوت من السوء المتضمن للتعظيم فنصار كل من الكلمتين متضمنا معنى
الكلمتين الاخرين اذا افردنا وعند الاقتراض تعطى كل كلمة حاصيتها وهذا كما ان كل اسم
من أسماء الله فيه يستلزم معنى الآخر فانه يدل على الذات والذات تستلزم معنى الاسم الآخر
لكن هذا بالاروم وأما دلالة كل اسم على حاصيته وعلى الذات بمجموعهما فبالطابقة ودلالاتها
على أحدهما بالتضمن فقول لاله لا أنت سبحانك يتضمن معنى الكلمات الاربع
اللاتي من أفضل الكلام بعد القرآن وهذه الكلمات تتضمن معنى أسماء الله الحسنى وصفاته

العلماء فيها كمال المدح . وقوله اني كنت من الظالمين فيه اعتراف بحقيقة ما به وليس لاحد من العباد ان يرى نفسه عن هذا بوصف لاسباب في مقام مساجاته لربه . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينبغي لعبد ان يقول انا خير من يوسف بن متى وقال من قال انا خير من يوسف بن متى فقد كذب فمضى عنه انه خير من يوسف بن متى . ومن بحث فيه ليس عليه ان يعترف بظلم نفسه فهو كاذب ولهذا كان سادات الخلائق لا يفضلون انفسهم على يوسف في هذا المقام بل يقولون كما قال أبوهم آدم وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم تسليما .

﴿ فصل ﴾ وأما قول السائل كانت موحدة لا تكشف العسر فذلك لان العسر لا يكشفه لا الله كما قال تعالى (وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو) ومن يردك بخير فلا رد لعضله) والذنوب سبب للعسر . والاستغفار يزيل سببه كما قال تعالى (وما كان الله ليعذبهم وأنت بهم رحم) وما كان الله ليعذبهم وهم يستغفرون) فاحذر انه سبحانه لا يعذب مستغفرا . وفي الحديث من اكثر الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وقال تعالى (وما أصابكم من مصيبة فبما كبت أيديكم ويعفو عن كثير) فقوله اني كنت من الظالمين اعترف بالذنب وهو استغفار فان هذا الاعتراف منضم من طلب المغفرة وقوله لا اله الا انت بحقيق لتوحيد لاهية عن الخبر لا موجب له الا مشيئة الله فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن والموفق له من العبد هو ذنوبه وما كان خارجا عن قدرة العبد فهو من الله وان كانت فعل الله ، تدبر الله تعالى لئلا يكون الله جعل فعله امور وترك المحذور سببا للنجاة والسعادة فشهادة التوحيد تفتح باب الخير والاستغفار من الذنوب يعلق باب الشر ولهذا ينبغي للعبد ان لا يعلق رجاءه لا بالله ولا يخاف من الله ان يظلمه فان الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس انفسهم يظلمون بل يخاف ان يحزبه بذنوبه وهذا معنى ما روى عن علي عليه السلام انه قال لا يرجون عدا لربه ولا يخافون لاذنه . وفي الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم انه دخل على مريض فقال كيف تجدك فقال ارجو الله وأخاف ذنوبي فقال ما احتمى في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا أعطاه الله ما يرحو وآمنه مما يخاف قال جاء ينبغي ان يتعلق بالله ولا يتعلق بمخلوق ولا بقوة العبد ولا عمله فان تعليق الرجاء بعير الله اشراك وان كان الله قد جعل لها اسبابا فاسبب لا يستقل بنفسه بل لا بد له من معاون ولا بد أن يمنع

المعارض المعوق له وهو لا يحصل ويبقى لا بمشبهة الله تعالى ولهذا قيل الالاعات الى لاسباب
 شرك في التوحيد ومحو لاسباب ان تكون أساء نقص في العقل ولاعراض عن الاسباب
 بالكافية قدح في الشرع ولهذا قال الله تعالى (فاذا فرغت فاصب ولى ربك فارعب) وأمر
 بأن تكون الرغبة اليه وحده وقال (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) فالعجب لا يتوكل لا على
 من يرجوه . فمن دجا قوته وعمله أو علمه أو حانه أو صديقه أو قريبه أو شيخه أو مملكه أو
 ماله غير مظهر الى الله كان في نوع توكل على ذلك السبب وما رجا أحد مخوفاً وتوكل عليه
 لا خاب فيه فانه مشرك (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى
 به الخيل في مكان سحيق) وكذلك المشرك يخاف مخلوقين ويرجوهم فيحصل له رعب كما قال
 تعالى (سننق في قلوب الذين كفروا رعباً ثم اشركوا بالله ما ينزل به سلطاناً) والخاص
 من الشرك يحصل له لامن كما قال تعالى (الذين آمنوا ولم يندسوا بيمانهم نظم أولئك لهم لامن
 وهم مهتدون) وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هنا بالشرك ففي الصحيح عن ابن مسعود
 ان هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا اينما يظلم نفسه
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما هذا الشرك لم نسمو الى قول العبد الصالح ان اشرك اظلم
 عظيم وقال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله آيئاً يدعونهم كعب الله ولدين آمنوا
 أشد حباً لله ولو يرى لدين صلبوا ديرون المذهب ان القوة لله جيماً وأن الله شديد العذاب
 فذبر الذين آمنوا من الذين آمنوا وراوا المذهب وتقطعت بهم الاسباب وقال الذين تبعوا
 لو أن لنا كرة ففتننا منهم كما تبتروا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين
 من النار) وقال تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا
 تحويلاً أولئك الذين يدعون ينادون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان
 عذب ربك كان محذورا) ولهذا يذكر الله الاسباب ويأمر بان لا يعتمد عليها ولا يرحي الا الله
 قال تعالى (انزل الملائكة) وما جملة الله الانشري لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من
 عند الله العزيز الحكيم) وقال (ان ينصركم الله فلا عاب لكم وان يخذلكم فليس الذي ينصركم
 من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقد قدمنا أن لدعاء نوعان دعاء عبادة ودعاء مشقة وكلاهما
 لا يصلح لا لله فمن جعل مع الله لها آخر فقد مذموماً محذولاً وارجي سائل طالب فلا

يصلح أن يرجو إلا الله ولا يسأل غيره ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
ما نك من هذا المال وثنت غير سائل ولا مشرف نخذه وما لا فلا تنعه نفسك. فالمشرف الذي
يستشرف بقلبه والسائل الذي يسأل بلسانه وفي الحديث الذي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري
قال أنصابتنا فاقفة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسأله فوجدته يخطب الناس وهو يقول
يا أيها الناس والله ما يمكن عندما من خير هل يدركه عنكم وانه من يستمع بقفه الله ومن يستمعف
بعمه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاء خيرا وسع من الصبر. ولا استغناء أن
لا يرجو غيره أحد فاستشرف إليه. ولا استعفاف أن لا يسأل بلسانه أحد ولهذا لما سئل أحمد
بن حنبل عن التوكل فقال قطع الاستشرف إلى الخلق أي لا يكون في قلبك أن أحد يأتيك
بشيء فقبل له فما الحاجة في ذلك فقال قول الحبيب من له جبريل هل لك من حاجة فقال
أما إليك فلا. وهذا وما يشبهه مما يبين أن العبد في صلب ما يعمه ودفع ما يضره لا يوجه قلبه
إلا إلى الله فلهذا قال المكروب لا إله إلا أنت. ومن هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب
العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم فان هذه الكلمات
فيها تحقيق التوحيد وتأله العبد ربه وتماق رحمته به وحده لا شريك له وهي أعطى خبر يتضمن
الطلب. والناس ون كانوا يقولون. ألسنتهم لا إله إلا الله فقول العبد لها مخلصا من قلبه له حقيقة
أخرى وبحسب تحقيق التوحيد كما في صلاة الله قال تعالى (فرأيت من اتخذ إلهه هواه
أفأنت تكون عليه وكلا أم تحسب أن كثيرهم يسمعون ويطغون أنهم إلا كالانعام بل هم
أضل سبيلا) فمن جعل ما ياله هو ما يهواه فقد تحمد إلهه هو أي جعل معبوده هو ما يهواه وهذا حال
المشركين الذين يعبد أحدهم ما يستحسنه فهم يتخذون ثبدا من دون الله يحوسهم كحب الله
ولهذا قال خليل (لا أحب لآلئ) فان قومه لم يكونوا مكرين للصانع ولكن كان أحدهم
يعبد ما يستحسنه ويظهره كالأشمس والقمر والكواكب والخليل من لا يقل يعبد
عن عابده ويحده عنه لوجب ولا يرى عابده ولا يسمع كلامه ولا يعلم حاله ولا ينعمه ولا
يضره بسبب ولا غيره فأى وجه لعبادة من يقل. وكلما حقق العبد الإخلاص في قول لا إله
إلا الله خرج من قلبه تأله ما يهواه ويصرف عنه المعاصي والذنوب كما قال تعالى (كذلك لمصرف

عنه السوء والمحشاء انه من عبادك مخلصين) فقل صرف السوء والمحشاء عنه من عباد الله
المخلصين وهؤلاء هم الذين هل فيهم (ان عبادي ليس بك عليهم سلطان) وقال الشيطان (ممن تات
لاغوينهم جميعين لا عبادك منهم مخلصين) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من هل لا اله الا الله مخلصا من قلبه حرمة الله على النار فان الاخلاص يبي أسباب
دخول النار فمن دخل النار من الله ثلثين لا اله الا الله لم يحقق اخلاصها المحرم له على النار بل
كان في قلبه نوع من الشرك لدى اوقفه فيما دخله النار والشرك في هذه الامة اخفى من
ديب لعل ولهذا كان العبد مأمورا في كل صلاة ان يقول اياك نعبد وياك نستعين والشيطان
يأمر بالشرك والنفس تطيعه في ذلك فلا تزل النفس تلتفت الى غير الله بما خوفاته واما
رحاله فلا يزل العبد مفقرا الى تخلص توحيدة من شوائب الشرك وفي الحديث الذي
رواه ابن أبي عاصم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الشيطان هلكك الناس
بالذنوب واهدكوني بلا اله الا الله ولا تستغفار فلما رأيت ذلك نلت فيهم الا هو آفهم يذنبون
ولا يستمعرون لانهم يحسون انهم يحسون صنعا فصاحب لموي الذي اتع هو اذ يبرهدي
من الله له نصيب من تحذ الله هو ه فصار فيه شرك معه من لا تستغفار وأما من حقق التوحيد
والاستغفار فلا بد ان يرفع عنه الشر فلهذا قال ذو النون (لا اله الا انت سبحات اني كنت من
الصلبين) ولهذا يقرن الله بين التوحيد والاستغفار في غير موضع كقوله تعالى (فاعلم انه لا اله الا
الله واستمعر لذلك وللمؤمنين والمؤمنات) وقوله (لا تعبدوا الا الله نبي لكم منه بدير وبشير
ون استغفرو ربكم ثم توبوا اليه) وقوله (ولي عباد حامر هو ذا هل يا قوم اعبدوا الله ما كنتم
من له غيره) الى قوله (ون سمعوا ربكم ثم توبوا اليه) وقوله (استقيموا اليه وستمعروا)
وجاعة المجلس سبحات اللهم وبحمدك أشهد ان لا اله الا انت ثم تعبرك وأتوب اليك ان
كان مجلس رحمة كانت كالطامع عليه ون كان مجلس لعو كانت كعارة له وقد روى أيضا
انها تقال في آخر لوضوء بعد ان يقال أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمدا
عبد ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وهذا لذكر يتضمن التوحيد
والاستغفار فان صدره الشهادتين اللتان هما أصلا لدين وجماعة فان جميع لدين داخل في
الشهادتين اذ مضمونهما ان لا تعبد الا الله ون طمع رسوله ولدين كله داخل في هذا

في عادة الله بطاعة الله ورسوله وكل ما يجب أو يستحب داخل في طاعة الله ورسوله وقد
 روى أنه يقول سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وهذا كقراءة
 المجلس فقد شرع في آخر مجلس وفي آخر الوضوء وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يختم الصلاة
 كما في الحديث الصحيح أنه كان يقول في آخر صلاته اللهم غفر لي ما قدمت وما أخرت
 وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت وهنا
 قدم لدعاء وحتمه بالتوحيد لأن لدعاء ما مور به في آخر الصلاة وحتم بالتوحيد ليختم الصلاة
 بأفضل الأمرين وهو التوحيد بخلاف ما لم يقصد فيه هذا فان تقديم التوحيد أفضل من جنس
 الدعاء الذي هو ثناء وعبادة أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب وإن كان المفضل قد
 يفضل على أفاضل في موضعه لخاص سبب وبشياء أخر كما أن الصلاة أفضل من القراءة
 والقراءة أفضل من الذكر الذي هو ثناء ولذكر أفضل من الدعاء الذي هو سؤال ومع هذا
 فمفضل له أمكنة وزمنة وأحوال يكون فيها أفضل من الفاضل لكون أول لدين وآخره
 وطاهره وباطنه هو التوحيد وإخلاص لدين كله لله وتحقيق قول لا إله إلا الله فان المسلمين وإن
 شتركوا في الأقرار بها هم متفاضلون في تحقيةها تفاصلا لا تقدر أن تضطره حتى أن كثيرا
 منهم يظنون أن التوحيد المعروف هو لا إله إلا الله والتصديق بأن الله خالق كل شيء وربه ولا يميزون
 بين الأقرار بتوحيد الربوبية الذي قر به مشركو العرب وبين توحيد الألوهية الذي دعاهم
 إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجمعون بين التوحيد القولي والمعملي فان المشركين
 ما كانوا يقولون أن العالم خلقه شأن ولا ين مع الله رباً ينزردونه لخلق كل شيء بن كانوا كما
 قال الله عنهم (واتن سألهم من خلق السموات والأرض يقولون الله) وقال تعالى (وما يؤمن
 أكثرهم بالله لا وهم مشركون) وقال تعالى (قل إن الأرض ومن فيها أن كنتم تعلمون
 سيقولون لله قل أهلا يدكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون
 لله قل أهلا تتقون قل من يده ملكوت كل شيء وهو يحيط ولا يحار عليه أن كنتم تعلمون
 سيقولون لله قل فني تسحرون) وكانوا مع قرهم بأن الله هو الخالق وحده يجعلون معه
 آلهة أخرى يجعلونهم شفعا لهم إليه ويقولون ما نمدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ويحسونهم كحب
 الله . والاشرك في الحب والمادة والدعاء والسؤال غير الاشرك في الاعتقاد ولا إقرار كما قال

تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله حُددًا يحسبونهم كحسب الله والذين آمنوا أشد حبا لله)
 فمن أحب مخلوقا كما يحب الخلق فهو مشرك به قد اتخذ من دون الله حُددًا يحسبهم كحسب الله
 وإن كان مقررا لله حاله ولهذا فرق الله ورسوله بين من أحب مخلوقا لله وبين من أحب مخلوقا
 مع الله فالأول يكون لله هو محبوبه ومعوده الذي هو منتهى حبه وعبادته لا يحب معه غيره
 لكنه لم يعلم أن الله يحب أنبياءه وعواده الصالحين أحسبهم لاجله وكذلك لما علم أن الله يحب
 مع الهمم وتركه فخطور أحب ذلك فكان حبه لما يحبه نبيا حجة الله وفرعا عليه ودخلا
 فيه بخلاف من أحب مع الله حبه بد الله برحوه وبخافه أو يطعمه من غير أن يعلم أن طاعته
 طاعة لله ويتخذ شريكا له من غير أن يعلم أن الله يأذن له أن يشفع فيه قال تعالى (ويعبدون من
 دون الله مالا يصرفهم ولا يصرفهم ويقولون هؤلاء شفعائنا عند الله) وقال تعالى (اتخذوا أحبارهم
 ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا لايعبدوا لها واحدا لا اله الا هو
 سبحانه عما يشركون) وقد قال عدي بن حاتم للنبي صلى الله عليه وسلم ما عهدوهم قال أحلوا لهم
 الحرام طاعوهم وحرروا عبيدهم خللوا طاعوهم فكانت ثلاث عبادتهم إياهم قال تعالى (أم لهم شركاء
 شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وقال تعالى (وبوجه بعض العلماء على يديه يقول يا بني اتخذ
 مع رسول سملا يولياني لينبي معي فإلا خذيلنا لقد ضللت عن الذكر بعد إذ علمتني وكان
 الشيطان الإنسان خذولا) فالرسول وحده صاعته لانه من بطع الرسول فقد طاع الله فالللال
 ما حله والحرام ما حرمه ولدين ما شرعه ومن سوى الرسول من العلماء والمشايخ والأمر
 والموك إنما يجب طاعتهم إذا كانت طاعتهم طاعة لله وهو دائر الأمر الله ورسوله بطاعتهم
 وطاعتهم دونه في طاعة الرسول قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولي الأمر منكم) فممن وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم بل جعل صاعته أولى
 لأمر دونه في طاعة الرسول وصاعته رسول طاعة لله وعاد العمل في طاعة الرسول دون
 صاعته أولى لأمر فانه من بطع رسول فقد أضاع الله فليس لاحد دأمره رسول بأمر أن
 يطره من أمر الله به فلا بخلاف أولى لأمر فانه قد أمر من عصية لله فليس كل من أطاعهم
 مطعما لله بل لا بد فيما أمر من به أن يعلم أنه ليس بمعصية لله ويضرب من أمر الله به ثم لا سواء كان
 أولى الأمر من العلماء ولا أمره ويدخل في هذا تقليد العلماء وصاعته أمر السراي وغير ذلك

وهو يكون الدين كله لله من تعالى اوقاتهم حتى لا تكون منه ويكون الدين كله لله (وقال النبي صلى
الله عليه وسلم لما قيل له يرسوون الله لرجل يقابل شجاعة ويقابل حمية ويقابل رياء فاقى ذلك في سبيل
الله فقال من قابل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . ثم نكثوا من الناس بحب
حليفة أو علما أو شيخا أو اميرا وجعلوا لله وان كان قد بقول انه يحبه الله ثم جعل غير
الرسول نجيب طاعته في كل ما امر به وينهى عنه وان خالف امر الله ورسوله فقد جعله ندا
وربما صبح به كما تصنع النصارى بالمسيح ويدعوه ويستعش به ويولي اوياءه وبصادي
عده مع محابه طاعته في كل ما امر به ونهى عنه ويحمله ويحرمه ويعينه مقام الله ورسوله
من الشرك لدى بدخل اصحابه في قوله تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله
ندادا يحرمهم كحبه الله ولدين آمنوا أشد حبا لله) فالوحيد ولا شرك يكون في قول
القلب ويكون في العمل القلب ولهذا قال الحسد التوحيد قول القلب والنوك عمل القلب
أراد بذلك التوحيد الذي هو الصديق فإنه لا قرنه بالنوك حمله أصلا وقد فسد لفظ التوحيد
فهو يتضمن قول القلب وعمله والنوك من تمام التوحيد . وهذا كالمط لايمان فانه اذا أورد
دحت فيه الاعمال الناصئة والظاهرة وفل الايمان قول وعمل أي قول القلب ولسان وعمل
القلب والحوارج ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الشق عليه لايمان بصع وستون
شعبة أعلاها قول لا اله الا الله وأدناها إمالة الادي عن الطريق والحياة شعبة من لايمان
ومنه قوله تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتبوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم
في سبيل الله أولئك هم الصادقون) وقوله (انما المؤمنون الذين ذكر الله وجات قلوبهم وذا
نلت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقومون الصلاة ومارزقناهم ينفقون
أولئك هم المؤمنون حقا) وقوله (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذ كانوا معه على أمر
جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه) والايمن المطاق بدخل فيه الاسلام كما في الصحيحين عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لو قد عبد القيس أمركم بالايمان بالله . أتدرون ما لايمان بالله شهادة
لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم ولهذا
قال من قال من السامع كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا . واما اذا قرن لفظ لايمان بالعمل
وبالاسلام فانه يفرق بينهما كما في قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وهو في القرآن

كثير وكما في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لما سأله جبريل عن الاسلام والايمن والاحسان فقال لا اسلام الا شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت . هل في الايمان قال ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره . غل في الاحسان قال ان تعد لله كما ملك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك . ففرق في هذا النص بين الاسلام والايمن لما فرق بين الاثنين وفي ذلك النص دخل الالام في الايمان لما فرده بالذكرو . وكذلك لفظ العمل فان الاسلام المذكور هو من العمل والعمل اظهر هو موجب ايمان القلب ومقتضاه اذا حصل ايمان القلب حصل ايمان بالروح ضرورة وايمان القلب لا بد فيه من تصديق القلب وامنياده والا فلو صدق قلبه بان محمد رسول الله وهو يعضه ويحسده ويستكره عن متابعتة لم يكن قد آمن بقلبه . والايمن وان تصمن التصديق فليس هو سر دله فلا يقبل كل مصدق شئ . انه مؤمن به فلو قال ان تصدق بان لو حد تصدق لا تبين وان الله فوقنا والارض تحتنا ونحو ذلك مما يشاهده الناس ويعلمونه لم يقل له انه مؤمن بذلك بل لا يستعمل الا فيما اخبر شئ من الامور العاشية كقوله خوة يوسف (وما انت بمؤمن يا) فانهم خبروه بما غاب عنه وهم يعرفون بين من آمن له وآمن به فالاول يقال له محبر والكافي يقال له مخبر به كما قال حوة يوسف (وما انت بمؤمن لنا) وقال تعالى (ما آمن موسى الا ذرية من قومه) وقال تعالى (ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل اذن خير انكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين) ففرق بين ايمانه بالله وایمانه للمؤمنين لان المراد يصدق المؤمنين اذ خبروه واما ايمانه بالله فهو من باب الاقر به ومنه قوله تعالى عن قول فرعون ومنه (تؤمن لبشر من مثانا) أي تقر لها ونصدقهما . ومنه قوله (فتظلمون ان يؤمنوا انكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عاهدوههم يعلمون) ومنه قوله تعالى (ما آمن له بوط وقال اني ما احقر الى ربي) . ومن المعنى الآخر قوله تعالى (يؤمنون بالغيب) وقوله (آمن لرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا يفرق بين احد من رسله) وقوله (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين) أي اقر بذلك ومثل هذا في القرآن كثير * والمقصود هنا لفظ الايمان بما يستعمل في بعض الاخبار وهو مأخوذ من الأمن كما ان الاقرار مأخوذ من اقر فالتؤمن

صاحب أمن كما أن المقر صاحب اقرار فلا بد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه فإذا كان عالماً بأن محمداً رسول الله ولم يقترب بذلك حبه وتعظيمه بل كان ينفسه ويحده ويستكبر عن اتاعه فإن هذا ليس بمؤمن به بل كافر به. ومن هذا الباب كفر إبليس وفرعون وأهل الكتاب الذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وغير هؤلاء. فإن إبليس لم يكذب خيراً ولا يخبر إبليس استكبر عن أمر ربه. وفرعون وقومه قال الله فيهم (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم صلباً) وقال له موسى (لقد علمت) أنزل هؤلاء الأرب السموات والأرض نصائر) وقال تعالى (الذين آتيناكم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) فجرد علم القلب بالحق أن لم يقترب به عمل القلب بموجب علمه مثل محبة القلب له وتناع القلب له لم ينفع صاحبه بل أشد الناس عداً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا هم في أعوذ بك من علم لا ينفع ونفس لا تشبع ودعاء لا يسمع وقلب لا يخشع ولكن الحمية طورا أن مجرد علم القلب وتصديقه هو الإيمان وإن من دل الشرع على أنه ليس بمؤمن فإن ذلك يدل على عدم علم قلبه وهذا من أعظم الجهل شرعاً وعقلاً. وحقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر ولهذا أطلق وكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة كفرهم بذلك فإنه من العلوم أن لا إسان يكون عالماً بالحق ويقتضيه لفرص آخر فليس كل من كان مستكبراً عن الحق يكون غير عالم به وحينئذ فالإيمان لا بد فيه من تصديق القلب وعمله وهذا معنى قول السلف الإيمان قول وعمل. ثم أنه إذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للإرادة لزم وجود الأفعال الظاهرة فإن الإرادة الجازمة إذا اقترنت بها القدرة التامة لزم وجود الإرادة قطعا وانما يتحقق وجود الفعل لعدم كمال القدرة أو لعدم كمال الإرادة والواقع كمالهما يجب وجود الفعل الاختياري فإذا أقر القلب اقراراً تاماً بأن محمداً رسول الله وأحبه محبة تامة امتنع مع ذلك أن لا يتكلم بالشهادتين مع قدرته على ذلك لأن كان عاجزاً لحرس ونحوه أو لخوف ونحوه لم يكن قادراً على الطقهما وأبو طالب وإن كان عالماً بأن محمداً رسول الله وهو يحب له فلم تكن محبته له لمحتة لله بل كان يحبه لانه ابن أخيه فيجبه للقرابة وأد أحب ظهوره فلما يحصل له بذلك من الشرف والرئاسة فاصل محبوبه هو الرئاسة فهد لما عرض عليه الشهادتين عند الموت رأى أن بالاقرار بهما زوال دينه الذي يحبه فكان دينه أحب إليه من ابن أخيه فلم يقربهما فلو كان يحبه لانه رسول الله

وحده وخشية الله وحده ونحوه كل هذا يدخل في توحيد الله تعالى من تعالى في المحبة
 (ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا يحسبهم كحب الله ولدين أما أشد حباً لله)
 وقال تعالى (قل إن كان أبؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقربتموها
 وتجارة تخشون كادها وما كن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله
 فترسوا حتى يأتي الله بأمره) وفي تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم
 العارزون) فحمل الطاعة لله والرسول وحمل الخشية والتقوى لله وحده تعالى (ولو هم رضى
 ما آتاهم الله ورسوله وقوا حسبتا لله - وثبتا لله من فضله ورسوله إلى الله راعون) وقال
 تعالى (إذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) فحمل التحسب والرغبة إلى الله وحده وهذه
 لامور مبسوطة في غير هذا الموضع والمقصود هنا قول القائل لا اله الا انت فيه افراد
 لالهية الله وحده وذلك يتضمن التصديق لله فولا وعمل والمشاركة كما يقولون بان الله رب
 كل شيء لكن كانوا يعملون معه آلهة أخرى فلا يخصونه بالالهية وتخصيصه بالالهية ان
 لا يعبد الا اياه وان لا يسأل غيره كما في قوله (ياك بعد وياك استعين) فان الانسان قد
 يقصد سؤال الله وحده والتوكل عليه لكن في أمور لا يحبها الله ان يكرها ونهى عنها فهذا
 وان كان محالاً في سؤاله والتوكل عليه لكن ليس هو مخلصاً في عبادته وطاعته وهذا حال
 كثير من أهل التوجهات الفاسدة أصحاب الكشوفات والصرفات لمخالفة لأمر الله ورسوله
 فانهم يمانون على هذه الامور وكثير منهم يستعين بالله عليها لكن لما لم تكن موافقة لأمر
 الله ورسوله حصل لهم نصيب من العاجلة وكانت عاقبتهم عاقبة سيئة قال تعالى (ودمتم نصر
 في البحر ضل من تدعون لا يه فيها نجاة) في البر عرستم وكان لا اله الا كافر) وقال تعالى
 (وذا من لا اله الا الله ضردعاً لخمه أوقعه وثمنا فيما كثره اعهضه من كان لم يدعنا في ضرمه)
 وطائفة أخرى قد يقصدون ضاعة الله ورسوله لكن لا يحققون التوكل عليه والاستعانة به
 هؤلاء يثابون على حسن دينهم وعلى طاعتهم لكنهم يخفون فيما يقصدونه ذمهم يحققوا الاستعانة
 بالله والتوكل عليه ولهذا يتلى ابو حمد من هؤلاء بالضمف والجرع تارة وبالأعاب أخرى فن
 لم يحصل مرده من الخير كان لصغفه وربما حصل له خزع من حصل مرده نظر لي نفسه
 وقوته فحصل له عذاب وقد يعذب بخاله فيظن حصول مرده فيجدل قال تعالى (ويوم حين

اذ نجيتكم كثيركم هم نعم عكم شيا وصافت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدرين) لي
 قوله (ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم) وكثير ما يقرن الناس بين
 الرياء والعجب فالرياء من باب الاثر الك بالخلق والعجب من باب لا شر لك بالنفس وهذا حال
 المستكبر فالمرائي لا يحقق قوله (ياك عبدا) والعجب لا يحقق قوله (ياك نستعين) فن حقق قوله
 (ياك نعبد) خرج عن رياء ومن حقق قوله (ياك نستعين) خرج عن الاعجاب وفي الحديث المعروف
 ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وعجاب المرء نفسه . وشر من هؤلاء وهؤلاء من
 لا تكون عبادته لله ولا استعانة بالله بل بعد غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من
 الوجهين . ومن هؤلاء من يكون شركه بالشياطين كأصحاب الاحوال الشيطانية فيفعلون ما تحبه
 الشياطين من الكذب والفجور ويدعونه بأدعية تحبها الشياطين ويمزمون بأمر آثم التي
 تطيعها الشياطين مما فيها اشرار الله كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع آخر وهؤلاء قد
 يحصل لهم من الخوارق ما يظن أنه من كرامات الاولياء وانما هو من احوال السحرة
 والكهان ولهذا يجب الفرق بين الاحوال الالمانية القرآنية والاحوال النفسانية والاحوال
 الشيطانية . وأما القسم الرابع فهم أهل التوحيد الذين اخلصوا دينهم لله فلم يمدوا الا اليه
 ولم يتوكلوا الا عليه . وقول المكروب لا اله الا انت قد يستحضر في ذلك أحد النوعين
 دون الآخر فمن أتم الله عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين فان المكروب همه
 منصرفة الى دفع ضره وجلب نفعه فقد يقول لا اله الا الله مستشعرا أنه لا يكشف الضر غيرك
 ولا يأتي بالنعمة الا انت فهذا مستحضر توحيد الربوبية ومستحضر توحيد السؤال والطلب
 والتوكل عليه معرض عن توحيد الالهية الذي يحبه الله ويرضاه وأمره وهو أن لا يعبد الاياه
 ولا يعبد الا لطاعته وطاعة رسوله فمن استشعر هذا في قوله لا اله الا انت كان عابدا لله متوكلا
 عليه وكان ممتثلا لقوله (فاعبدوه وتوكلوا عليه) وقوله (عليه توكلت واليه أئيب) وقوله (وادكر اسم ربك)
 وتوكل اليه بتبليلا رب المشرق والمغرب لا اله الا هو فأتخذه وكيفا) ثم ان كان مطلوبه محرمات
 وان قضيت حاجته . وان كان طالبا لما حالفه لغير قصد الاستعانة به على طاعة الله وعبادته لم يكن
 آمنا ولا مثابا . وان كان طالبا ما يعبه على طاعة الله وعبادته لقصد الاستعانة به على ذلك كان مثابا
 مأجورا . وهذا مما يفرق بين العبد الرسول وحلفائه وبين النبي الملك فان نبينا محمد صلى الله

عليه وسلم خير بين أن يكون بيا ملكاً وعبداً رسولاً فاختر أن يكون عبداً رسولاً فإن العبد
رسول هو الذي لا يفعل إلا ما أمر به ففعله كله عبادة لله فهو عبد محض متفدأمر من ربه
كما ثبت عنه في صحيح البخاري أنه قال إني والله لا أعطي أحداً ولا أمتنع أحداً وإنما أنا قاسم
أضع حيث أمرت وهو لم يرد بقوله لا أعطى أحداً ولا أمتنع إيراد الله بذلك قدراً وكوناً فإن
جميع المخوفين بشاركونه في هذا فلا يعطى أحد ولا يمنع إلا بقضاء الله وقدره وإنما أراد إيراد
الله بذلك شرعاً ودينياً لا أعطى إلا من أمرت بأعطائه ولا أمتنع إلا من أمرت بمنعه فأما
مطيع لله في عطائي ومنني فهو يقسم الصدقة والفى والعاشم كما يقسم الموارث بين أهلها لأن
الله أمره بهذه القسمة ولهذا كان المال حيث أصيب إلى الله ورسوله فالمراد به ما يجب أن
يصرف في طاعة الله ورسوله ليس المراد به أنه ملك للرسول كما طه طائفة من الفقهاء ولا
المراد به كونه مملوكاً لله خلقاً وقدراً فإن جميع الأموال بهذه المثابة. وهذا كقولهم (قل الأنفال
لله والرسول) وقوله (واعلموا أنما عنكم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) الآية وقوله (وما
أعطى الله على رسوله منهم فإا أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) إلى قوله (ما أفاء الله على رسوله من
أهل القرى لله وللرسول ولذي القربى) الآية وذكر في إلى ما ذكر في الخمس فظن طائفة من
الفقهاء أن لاضافة إلى الرسول تقتضي أنه يملكه كما يملك الناس أملاكهم ثم قال بعضهم أن
عاشم بدر كانت ملكاً للرسول وقال بعضهم إن الفى وأربعة أخماسه كان ملكاً للرسول
وقال بعضهم أن الرسول إنما كان يستحق من الخمس خمسة وهل بعض هؤلاء وكذلك كان
يستحق من خمس إلى خمسة وهذه الأقوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد
وأبي حنيفة وغيرهم وهذا غلط من وجوه منها أن الرسول لم يكن يملك هذه الأموال
كما يملك الناس أموالهم ولا كما يتصرف المالك في ملكهم فإن هؤلاء هؤلاء لهم أن يصرفوا
أموالهم في المباحات فإما أن يكون مالكاً له فيصرفه في أغراضه الخاصة وإما أن يكون ملكاً له
فيصرفه في مصلحة ملكه وهذه حال النبي الملك كداود وسليمان قال تعالى (فامتن وأمسك
بغير حساب) أي أعط من شئت وأحرم من شئت لا حساب عليك وبيننا كان عبداً رسولاً لا
يعطى إلا من أمر بأعطائه ولا يمنع إلا من أمر بمنعه فلم يكن يصرف الأموال إلا في عبادة
الله وطاعته ومنها أن النبي لا يورث ولو كان ملكاً فإن الأنبياء لا يورثون فإذا كان ملكاً

لانياء لم يكونوا ملاكاً كما يمتك الناس . واما فكيف يكون صمود الرسل لدى هو عبد
 رسول . لكان ~~ومنها~~ ان الى صلى الله عليه وسلم كان يفتق على نفسه وعباده فقدر الحاجة
 وبصرف سائر المال في طاعة الله لا يستفصله . وليست هذه حال الملاك بل المال لدى يتصرف
 فيه كله هو مال الله ورسوله بمعنى أن الله أمر رسوله أن يصرف ذلك المال في صاعته فتجب
 طاعته في نفسه كما تجب طاعته في سائر ما يأمر به . فانه من بطع الرسول فقد طاع الله وهو في
 ذلك مبلغ عن الله . ولاول التي كان يقسمها الى صلى الله عليه وسلم على وجهين منها
 ما تبين مستحقه ومصرفه كالولايات . ومنها ما يحتاج الى اجتهاده ونظره ورأيه فان ما أمر الله
 به منه ما هو محدود بالشرع كالصلوات الخمس وضوء بالبيت ومما يرجع في قدره
 الى اجتهاد المأمور فتزبد وينقصه بحسب المصلحة الى يجها الله . فمن هذا ما اتفق عليه الناس
 ومنه ما سارعوا فيه كتزاع الفقهاء فيما يجب للزوجات من النفقات هل هي مقدرة بالشرع
 ثم يرجع فيها الى العرف وتختلف في قدرها وصفتها باختلاف احوال الناس . وجمهور الفقهاء على
 القول الثاني وهو الصواب لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحذى ما يكفيك وولذلك
 بالمعروف . وهل أيضاً في خطبه المعروفة " لانساء كسوتين ومقتن بالمعروف . وكذلك تازعو
 أيضاً فيما يجب من الكمالات هل هو مقدرة بالشرع أو بالعرف . قد اُضيف الى الله والرسول
 من الاموال كان المرحع في قسمته الى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما سمي مستحقوه
 كالولايات ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين ليس لي مما فاء الله عليكم لا الخمس
 والخمس مردود عليكم أي ليس له بحكم القسم لدى يرجع فيه الى اجتهاده ونظره لخاص الا
 الخمس ولهذا قال وهو مردود عليكم بخلاف أربعة أخماس الغنمة فانه لمن شهد الواقعة ولهذا
 كانت العاشم يقسمها لأمر بين العائين والخمس يرفع الى الخلفاء الراشدين الماهدين الذين
 خلفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته فيقسمونها بأمرهم فأما أربعة الأقسام فإلى
 يرجعون فيها ليعلم حكم الله ورسوله كما يستفتى المستفتى وكما كانوا في الحدود لمعرفة لأمر الشرع
 والنبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم من عاتم حنين ما أعطاهم فقل إن ذلك كان
 من الخمس وقيل إنه كان من أصل الغنمة وعلى هذا القول فهو فعل ذلك لطيب نفوس المؤمنين

بدنك ولهذا أحاب من عتب من الانصار بزل عتبهم وردتمو يرضهم عن ذلك ومن الناس
من يقول العنيفة قبل القسمة لم يملكها الصغون وإن للامام ان يتصرف فيها باجتهاده كما هو
مذكور في غير هذا الموضع فان المقصود هنا بيان حال اليد تحض لله لدى عبده ويستعينه
فيعمل له ويستعينه ويحقق قوله (ياك نعم وإياك نستعين) توحيد لاهية وتوحيد الربوبية
ون كانت لاهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الالهية فان أحدهما اذا تضمن الآخر
عند الافراد لم يجمع ن يختص بمعنىا عند لاقتراح كما في قوله (قل أعوذ برب الناس ملك الناس
إله الناس) وفي قوله (الحمد لله رب العالمين) فجمع بين الاثنين سمى الاله واسم الرب فان الاله
هو المعبود الذي يستحق ان يعبد والرب هو الذي يربى عبده ويديره ولهذا كانت العبادة
متعلقة باسمه الله والسؤال متمقا باسمه الرب فان المادة هي الداية التي لها خلق خلقي واللاهية
هي الغاية والربوبية تتضمن خلق خلقي وإشاءهم فهو متضمن ابتداء حاكم ومصلي اذ قال
(ياك نعم وإياك نستعين) فبدأ بالمقصود لدى هو الغاية على الوسيلة التي هي الداية فالعبادة
غاية مقصودة ولاستعانة وسيلة اليها تلك حكمة وهذا سبب والفرق بين العلة الداية والعلة الفاعلية
معروف ولهذا يقال أول المكاره آخر العمل وأول البقية آخر الدرك والدة الداية متقدمة في
التصور ولارادة وهي متأخرة في الوجود فهاؤن يقصد عادة لله بتدأ وهو يسمى ان ذلك
لا يحصل الا باعائه فيقول (ياك نعم وإياك نستعين) وما كانت العبادة متعلقة باسمه الله
تعالى حامت لأدكار المشروعة بهذا الاسم مثل كلمات الاذان الله أكبر الله أكبر ومثل
الشهادتين أشهدان لا اله الا الله ومثل التشهد النجيات لله ومثل التسبيح والتحميد والتهليل
والتكبير سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وما السؤال فكثير ما ينحى باسم
الرب كقول آدم وحواء (ربا صما أفسناؤن لم تعقر لما وترحما الكونن من خلأسرين) وقول
نوح (رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم) وقول موسى (رب اني صلت نفسي
فاعقر لي) وقول الخليل (ربنا اني سكنت من دريتي نواد غير ذي رزع عند بيتك المحرم ربنا
ليقيموا الصلاة) الآية وقوله مع اسمعيل (ربنا تقبل ما نكست السميع العليم) وكذلك قول
لذين قالو (ربنا آسأ في الدياحسة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار) ومثل هذا كثير وقد
نقل عن مالك أنه قال أكره للرجل ان يقول في دعائه يا سيدي يا سيدي يا حنان يا حسان ولكن

يدعو عن دعوت به الأدياء وبتأريتنا تعلقه عنه السبي في العتبية وقال تعالى (عن أولى الألباب لذين
يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتكلمون في خلق السموات والأرض (ربما ما خلقت هذا
بأصلا سبحانه فكما عذب النار) الآيات فإذا سبق لي قلب العبد قصد السؤال ناسبه أن يسأله
باسم الرب. وإن سأله باسمه الله لتضمنه اسم الرب كان حسنا وأما إذا سبق إلى قلبه قصد العبادة
فاسم الله أولى بذلك. إذا بدأ بالثناء ذكر اسم الله وإذا قصد الدعاء دعا باسم الرب ولهذا قال
يونس (لا إله إلا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين) وقال آدم (ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نغفر
لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فإن يونس عليه السلام ذهب مغاضبا وقال تعالى (واصبر لحكم
ربك ولا تكن كصاحب الحوت) وقال تعالى (فالتقمه الحوت وهو ملبم) ففعل ما يلام عليه فكان
المناسب لحاله أن يبدأ بالثناء على ربه ولا اعتراف بأنه لا إله الا هو فهو الذي يستحق أن يعبد دون
غيره فلا يطاع الهوى فان اتسع لهوى بعد صف عبادة الله وحده وقد روى أن يونس عليه السلام
نادى من ارتفاع العذاب عن قومه بعد أن صام وخاف أن ينسبوه إلى الكذب فغاضب وفعل
ما اقتضى الكلام الذي ذكره الله تعالى وإن يقال لا إله إلا أنت وهذا الكلام يتضمن برائة
ما سوى الله من الالهية سواء قدر ذلك هوى النفس أو طاعة خلق أو غير ذلك ولهذا قال (سبحانك
اني كنت من الظالمين). والعبد يقول مثل هذا الكلام فيما يظنه وهو غير مطابق وفيما يريد
وهو غير حسن وأما آدم عليه السلام فإنه عترف أولا بذنبه فقال ظلمنا أنفسنا ولم يكن عند
آدم من ينازعه الإرادة لما أمر الله به ما يترجم لآلية بل ظن صدق الشيطان الذي قاسمها
إني لكما لمن الناصحين فدلاهما نفور الشيطان غرهما وظهر نصيحتهما فكما في قبول غروره
وما أظهر من نصيحة حالهما صاحب لقلوبهما (ربما ظلمنا أنفسنا) لما حصل من التفريط لا لأجل
هوى وحط بزاحم الالهية وكانا محتاجين إلى أن يرتبهما ربوبية تكمل علمهما وفصدهما حتى
لا يسترا بمثل ذلك فهما يشهدان حاجتهما إلى الله ربهما لدى لا يقضي حاجتهما غيره وذو النون
شهد ما حصل من التصغير في حق الالهية بما حصل من المعاضبة وكرهه أنجاه أولئك ففي
ذلك من المعاضبة في الفعل لحب شيء آخر ما يوجب تجريد محبة الله وتألمه له وإن يقول لا إله
إلا أنت فإن قول العبد لا إله إلا أنت يجوز أن يتخذ له هواء وقد روي ما تحت أديم السماء
اله يعبد أعظم عند الله من هوى متبع فكل يونس صلوات الله عليه تحقيق الهيته لله ومحو

لهوى الذى يتخذ لها من دونه فم يبق له صلات لله عليه وسلامه عند تحقيق قوله لا إله
 إلا أنت رادة تراحم الهدية الحق من كان مخلصا لله لدين اد كان من أفضل عباد الله المخلصين
 وأيضا فمن هذه الحال تعرض لمن تعرض له فيبقى فيه نوع مغاضبة للقدر ومعارضة له فى
 خلفه وأمره ووساوس فى حكمته ورحمته فيحتاج العبد أن يبنى عنده شيئين لا راء الفاسدة
 والا هو الفاسدة فيعلم أن الحكمة والعدل فيما قضاء علمه وحكمته لا فيما قضاء علم العبد
 وحكمته ويكون هوام تعامأ أمر الله به فلا يكون له مع أمر الله وحكمته هوى يخالف ذلك
 قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم
 حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ولدى نفسى بيده
 لا يؤمن أحدكم حتى يكون هوام تبعا لما جئت به روه أبو حاتم فى صحيحه وفى الصحيح أن
 عمر قال له يا رسول الله والله لأنت أحب لى من نفسى قال لا يا عمر وفى الصحيح عنه
 صلى الله عليه وسلم لم انه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده وولده والناس
 أجمعين وقال تعالى (قل ان كان آبؤكم وبنؤكم وأزواجكم وإخوانكم وعشيرتكم ومول
 اقترعتموها ونجارة تحتون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى
 سبيله فترجعوا) وقد كان الامان لا يحصل حتى يحكمهم الله رسوله وبسما له ويكون هوام تعامأ
 لما جاء به ويكون الرسول والجهاد فى سبيله مقدما على حب الانسان نفسه وماله وأهله فكيف
 فى تحكيمه الله تعالى والتسليم له فمن رأى فوما يستحقون العذب فى طئه وقد غمر الله لهم
 ورحمهم وكره هو ذلك فلهذا إما ان يكون عن رادة تخالف حكم الله وإما عن ظن يخالف علم
 الله والله عليم حكيم وإذا عانت أنه عليم وأنه حكيم لم يبق الكراهة ما معه وجه وهذا يكون
 فيما أمر به وفيما خلفه ولم يأمر به نكرهه ونعصب عليه فأما ما أمرنا بكرهاته من الموجودات
 كالسكر والفسوق والعصيان فعليا أن نطيعه فى أمره بخلاف توبته على عبادته وإنجائه إياهم
 من العذاب فإن هذان معمولاته التى مأمرا ن نكرها بل هى مما يحبها فانه يحب التوايين
 ويحب المتطهرين فكرهه هذان نوع اتباع لارادة المزامم الالهية فبلى صاحبها أن يحقق توحيد
 الالهية فيقول لا إله إلا أنت فعليا أن يحب ما يحب ويرضى ما يرضى وأمر بما أمر ونهى
 عما نهى فاد كانت بحب التوايين ويحب المتطهرين فعليا أن نكرمهم ولا ناله مرادك الخامة

لحجة والكلام في هذا المقام مسمى على أصل وهو أن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما
يخبرون به عن الله سبحانه وفي ما يخبر رسالته بما في لامة وإله وحب الإيمان بكل ما أتوا به كما قال
تعالى (قل لو آمن بالله وما أرسل اليه وما أرسل اليه من ربه من ربه لا تفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون
فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد هتدوا وبشروا نورا ونورنا هم في شقاق فليكنكم الله وهو السميع
العليم) وقال (واكنزوا من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والبهائم) وقال
(آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وحده لا يشركون بالله ولا يفرق
بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا وأخبرنا رسولنا وأخبرنا رسولنا وأخبرنا رسولنا وأخبرنا رسولنا
ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء وبما كان أولياء الله ولهم من سب نبي من الأنبياء قتل باتفاق
العقلاء ومن سب غيرهم لم يقتل وهذه العصمة الثلاثة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود السوء
والرسالة من النبي هو المبدأ عن الله والرسول هو الذي أرسله الله تعالى وكل رسول نبي وليس
كل نبي رسولا والعصمة فيما يأمرون به عن الله نامة فلا يستقر في ذلك خطأ اتفاق المسلمين. ولكن
هل يصدر ما يستدركه الله فيسمع ما ينطق الشيطان ويحكم الله آية هذا فيه قولان. والمأثور
عن السلف يوافق انفرق بذلك. ولقد هو ذلك من المأثورين وهو فيما نقل من الزيادة في
سورة الحج بقوله «ما لم يبق من النبي ورسوله» وما كان هذا من حيث هو من علم أنه ثبت
قال هذا أقام الشيطان فيما معهم. وما يقطع به لرسول صلى الله عليه وسلم ولكن السؤال ورد
على هذا التفدير أيضا وقالوا في قوله (لا تدعى في الشيطان في أمينته) هو حديث المتفق وما
الدين قرروا ما نقل عن السلف فلو هذا معقول فلا ثبت لا يمكن القدح فيه والقرآن يدل عليه
بقوله (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا ندعينا في الشيطان في أمينته فيسمع
الله ما ينطق الشيطان ثم يحكم الله آية والله عليم حكيم) يجعل ما ينطق الشيطان في الدين في تلويهم
مرض والتفاسية فلوهم وإن الظاهر في شقاق بعيد وليعلم الذين وتو العلم أنه لحق من ربك
فيؤمنوا به فتخست له قلوبهم وإن الله لهدى الذين آمنوا إلى صراط مستقيم) فقالوا لا تفرق
تفسير هذه الآية معروضة ثبتة في كتب التفسير والحديث والقرآن بوفق ذلك فإن نسخ الله

لما تلقى الشيطان وحكامه آياته عما يكون لرفع ما وقع في آيته وتميز لحق من الدحل حتى لا
تحتاط آياته بغيرها. وحمل ما تلقى الشيطان قلة الذين في قلوبهم مرض والفاسية قلوبهم انما
يكون ذلك كان ذلك صاهرا يسمى الاس لا يسطا في النفس والنفسة التي تحصل هذا النوع من حسن
النفسة التي تحصل بالنوع الآخر من النسخ وهذا النوع يدل على صدق لرسول صلى الله عليه وسلم
وبعده عن الهوى من ذلك النوع فإنه كان بأمر ثم أمر بخلافه وكلاهما من عند الله
وهو مصدق في ذلك ذلك قال من نفسه إن الذي هو لدى من عند الله وهو السامع وإن ذلك
المرفوع لدى نسخه الله أبس كذلك كان يدل على اعتماده للصدق وقوله لحق وهذا كما قالت
عائشة رضي الله عنها لو كان محمد كائنا شيئا من لوحى لكم هذه الآية (ونحى في نفسك
ما الله مبدية وتحشى الناس والله حق أن نخشاه) لا نرى أن الله يعظم نفسه بالخاص يريد أن
يعصر كل ما قاله ولو كان خطأ فبيان الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله حكم آياته ونسخ ما أقامه
الشيطان هو أدل على تحريمه للصدق وبرائة من الكذب وهذا هو المصود بالرسالة والصادق
المصدق صلى الله عليه وسلم تسليما ولقد كان تكذيبه كبر محصا لا ريب في وما العصمة
في غير ما يتعلق بتلخيص الرسالة فلا أس فيه زرع هل هو ثابت بالفعل أو بالسمع ومتعارفون في أن
العصمة من الكاثر والعماد ومن نصها هل العصمة عما هي في الأمر عليها لافي فعلها
أم لا يجب القول بالعصمة لافي السليم فقط وهل يجب العصمة من الكبر ولذوب قبل المبعث
أم لا والاكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع والقول لدى عليه جمهور الناس وهو
الموافق للآثار المقولة عن السلف ثبات العصمة من الأمر رعي لذوب مطاق والردي على من يقول
انه يجوز اقرهم عليها وحجج القائلين بالعصمة في حررت بتدل على هذا القول وحجج القائلين
على وقوع ذب اقر عليه لا سيما في القائلين بالعصمة احتجوا بان الناس هم مشروع وذلك لا يجوز
الا من يجوز كون لافعال دون "ومعلوم ان الناس هم مشروع فيما فرو عليه دون ما هو
ورجعوا عنه كما ان الامر والنهي نأجب طاعتهم فيما ينسخ منه وما ما نسخ من الامر والهي
فلا يجوز جزمه بأموره ولا منبها عنه فصلا عن وجوب ساعه والطاعة فيه . وكذلك ما احتجوا به
من أن الذوب ساق الكمال وانها من عظمت عليه العمة فحق او انها توجب التغير أو نحو

ذلك من الحجج العقلية فهذا كما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع ولا فاتوبة الصوح
التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها الى أعظم مما كان عليه كما قال بعض السلف كان داود عليه السلام
بعد التوبة خيرا منه قبل الخطيئة وقال آخر بولس النوبة أحب لاشياء اليه لما ابتلى بالذنب
أكرم الخلق عليه وقد ثبت في الصحيح حديث التوبة لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل
من لا^(١) وقد قال تعالى (لا يحب التوابين ويحب المتطهرين) وقد تعالى (الا من تاب وآمن
وعمل صالحا فلنك يبدل الله سيئاتهم حسنت) وقد ثبت في الصحيح حديث لذي يمرض الله
صغار ذنوبه ويحبها عنه كبارها وهو مشفق من كبارها أن تظهر فيقول الله له في قد غفرتها
لك وأبدلتك مكان كل سيئة حسنة فيقول أي رب إن لي سيئات لم رها فاذ رأي تبدل
السيئات الحسنات طلب رؤية الدوب الكار التي كان مشفقا منها أن تظهر ومعلوم ان حاله
هذه مع هذا التبديل عظيم من حاله لو لم فمع السيئات ولا التبديل وقال صافيه من السلف منهم
سميد بن جبير إن العبد يعمل الحسنة فيدخل بها النار وان العبد يعمل السيئة فيدخل بها الجنة
يعمل الحسنة فيمحبها ويفتخر بها حتى تدخله النار ويعمل السيئة فلا يزال خوفه منها وتوته
منها حتى تدخله الجنة وقد قال تعالى (وحماها لاسان نه كان طاوما جهولا يهذب الله
النافقين والمنافعات والمشركن والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفور
رحيما) فبأن كل لسان أن يكون من المؤمنين والمؤمنات لدين تاب الله عليهم وفي الكتاب والسنة
الصحيحة والكتب التي نزلت قبل القرآن مما يوافق هذا القول ما يمتدح إحصاؤه والرادون
لذلك تأولو ذلك بمنزلة تزيلات الجهمية والقدرية والدهرية لمصوص الاسماء والصفات
والمصوص القدر والمصوص المعاد وهي من جنس تزيلات القرمطة والباطنية التي يعلم بالاضطرار
أنها باطلة وإنما من باب تحريف الحكم عن مواضعه وهؤلاء يقصدون تحريف الانبياء فيقع في
تكذيبهم ويريدون الايمان بهم فيقع في الكفر بهم ثم من المعصية لمعصية بدليل الشرع ولعقل والاحماع
وهي المعصية في التبايع لم يتفعلوا بها ذكوا لا يقررون بموجب ما بلغت لانياء ونما يقررون بالمعصية
مصاد او كانوا فيه كالاميين الذين لا يعلمون الكتاب الا أماني والمعصية التي كانوا يدعوا لها لو كانت

(١) بيان الأصل والفرق في حقيقة الحديث وما كان لفظ الحديث محتججا به سيجسر على تحميمه وأصل
الحديث رواه الشيخان وابن ماجه اهـ مصححه

ثابتة لم ينفعوا بها ولا حاجة بهم اليها عندهم فانها متعلقة بغيرهم لا بما همروا بالايمان به فيتكم
عندهم فيها على الانبياء بغير سلطان من الله ويدع ما يجب عليه من تصديق الانبياء وصاغتهم وهو
الذي به تحصل السعادة ونصده تحصل الشقاوة قال تعالى (فايمان عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) الآية
والله تعالى لم يذكر في القرآن شيئا من ذلك عن نبي من الانبياء الا مقروما بالتوبة والاستغفار
كقول آدم وزوجه (ربنا ضلنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وقول
نوح (رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم وإلا تغفر لي وترحمني أكن من
الخاسرين) وقول الخليل عليه السلام (ربنا غفر لي ولو لدني وللعالمين يوم يقوم الحساب)
وقوله (والذي أطمع ان يغفر لي حيايتني يوم الدين) وقول موسى (أستوليه غفر لنا وارحمنا
وأنت خير الغافرين) واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة يا هداياك) وقوله (رب
اني ظلمت نفسي فاغفر لي) وقوله (فلما أفاق قال سبحانك تبت اليك وأنا أول المؤمنين) وقوله
تعالى عن داود (فاستغفر ربه وخر ركعا وسجد سجدتين) وان له عده لاني وحسن
ما ت) وقوله تعالى عن سليمان (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من عبادك
أنت الوهاب) . وأما يوسف الصديق فلم يذكر الله عنه ذنبا قط لم يذكر الله عنه ما يناسب
الذنب من الاستغفار بل قال (كذلك احرف عنه السوء والفحشاء) من عبادنا المتقين
فاخبر أنه صرف عنه السوء والفحشاء وهذا يدل على انه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء وأما قوله
(ولقد همت به وهم بها لولا أن ربي رحمهم) فالهم اسم جنس تحت نوعان يكاهل لاما محمد
لم يمان هم خطرات وهم يصرون وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان العبد ذ
هم بسببته لم تكتب عليه واد تركها لله كتبت له حسنة وان عملها كتبت له سيئة واحدة وان
تركها من غير أن يتركها لله لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة ويوسف صلى الله عليه
وسلم هم مما تركه لله ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لا خلاصه وذلك عما يكون اذا قام
المقتضى للذنب وهو الهم وعارضه لا خلاص لموجب لا نصرف القلب عن الذنب لله فيوسف
عليه السلام لم يصدر منه لا حسنة ثبات عليها وقال تعالى (ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف
من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون) وأما ما ينقل من انه حل سراويله وحلس مجلس
الرجل من المرأة وانه رأى صورة يعقوب عاصا على يده وأمثال ذلك فكله مما لم يخبر الله به

ولا رسوله وما لم يكن كذلك دعاه هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذبا على
الأنبياء وقد حافهم وكل من نقله من المسلمين فعنهم نقله لم يقل من ذلك أحد عن نبينا صلى
الله عليه وسلم حرفا واحدا وقوله (وما يرى نفسي من النفس لامارة بالسوء لا ما رحم ربي)
فن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن حيث
قال تعالى (وقال الملك ثوبى به فها جاءه رسول قال رجع لى ذلك فساله ما بال النسوة اللاتي
قطعن أثديهن ان ربي كيدهن عالم من ما حطكن اذرودين يوسف عن نفسه قال حاش لله
ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق فادودته عن نفسه وانه لمن
الصادقين ذلك ليعلم اني لم أخه بالميب وأن الله لا يهدي كيد الخائنين وما يرى نفسي من
النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم) فهذا كله كلام امرأة العزيز ويوسف
ادراك في السجن لم يحضر بعد الى الملك ولا سمع كلامه ولا رآه ولكن لما ظهرت برأته في
غيبته كما كانت امرأة العزيز (ذلك ليعلم اني لم أخه بالميب) اي لم أخه في حال مغيبه عني وان
كنت في حال شهوده ورواه خبثه (قال الملك ثوبى به استعاضه نفسي فلما كلفه قال انك
اليوم لدينا مكين أمين) وقد قل كثير من المفسرين ان هذا من كلام يوسف ومنهم من لم
يذكر الا هذا القول وهو قول في غاية العناد ولا دليل عليه بل لادله تدل على تقيضه وقد
يسط الكلام على هذه الامور في غير هذا الموضع والمقصود هنا ان ما تضمنه قصة ذى النون
تماما لام عليه كله مودع بده لله به حسرات ورفع درجته وكان بعد حروجه من بطن
الحوت ونوبته أعظم درجة منه قبل ان يقع ما وقع من تعالى (فاصبر لحكم ربك ولا تكن
كصاحب الحوت اذ ددى وهو مكظوم لولا ان نذكره لعمدة من ربه امد بالراء وهو مدموم
واجتناه ربه جمعه من الصالحين) وهم بخلاف حال القمام لحوت فيه قال (فلقمه لحوت وهو
مايم) فاحترأه في تلك الحال مايم والميم لى من ايلام عليه فلام في تلك الحال لافى حال
ندهم وهو سقم فكانت حاله بعد قوله (لا اله الا انت سبحانك انى كنت من
الظالمين) رفع من حاله قبل ان يكون ما كان ولا اعتبار بكمال النهاية لانما حري في البداية
ولا عمل بخواتمها والله تعالى خالق لسان وخرجه من بطن أمه لا يمر شيئا ثم علمه فقهه
من حال الفص لى حال الكمال ولا يجوز ان يمتد بمر لا انسان بما وقع منه قبل حال الكمال بل

لا عسار محال كانه وبولس صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء في حال الشهادة حاتم كمن
 لا حول له ومن هاهنا من غلط في تفصيل الملائكة على الانبياء والصالحين فاسمهم عمرو وكان
 الملائكة مع بداية الصالحين وقصصهم فعاظروا ولو اعتبروا حال الانبياء والصالحين بعد دخول الجنان
 ورضى الرحمن ورواها كل ما فيه نقص وملاء وحصول كل ما فيه رحمة وسلام حتى يستقر بهم
 القرار والملائكة يدخلون عليهم من كل باب (سلام عليكم فاصبرتم معي عفي لدار) فاذا غابت
 تلك الحال صير فصلها على حال غيرهم من مخلوقين ولا قبل بخوارق من يعبر حال احدهم
 قبل الكمال في مقام المدح والتفصيل والرحمة من القنص والعيوب . ولو اعتبر ذلك لا اعتبر
 احدهم وهو نظمه ثم عطفه ثم مصفة ثم حين سمعت به لروح ثم هو وليد ثم رضيع ثم عظيم
 الى احوال آخر فعلم ان الواحد في هذه الحيات لم يعم به صفات الكمال اي يستحق بها كان
 المدح والتفصيل ونقصه بها على كل صنف وجنس وعرفته باعتبار المال عند حصول الكمال .
 وما يظنه بعض الناس انه من ولد على الاسلام فم يكفر فقط اقص من كان كافرا فاسلم ليس
 بصواب بل لا اعتبار بالامانة وبهما كان انفي لله في عاقبته كان فصل منه من المعلوم ان السابقين
 الاولين من المهاجرين ولا صار لابن آمنو بالله ورسوله بعد كفرهم هم فصل من ولد على
 الاسلام من اولادهم وغير اولادهم بل من سرف الشر وذوقه قد يكون معرفته بالخير وعفته
 له ومعرفته بالشر وبفضله اكل من يعرف الخير والشر ويدققها كما ذمها بل من لم يعرف لا
 الخير فقد ياتي به الشر فلا يعرف به شر فانه يقع فيه ويولد لا سكره كما ذكره لدى عرفه ولهذا
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه مما يخص سرى لاسلام عمره عمره ذائق لاسلام من م
 يعرف الجاهلية وهو كفاف عمر فان كان لاسلام هو بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتتم ذلك
 بالجهاد في سبيل الله ومن نشأ في المعروف لم يعرف غيره فقد لا يكون عنده من العلم بما ذكر ضرورة
 ما عده من علمه ولا يكون عنده من لا حذر رعه ومع هله والجهاد لهم ما ليس عند غيره ولهذا
 كان الصحابة رضي الله عنهم عظم بتمام جهاد ممن بعدهم الكمال بعرفتهم بالخير والشر وكان محنتهم
 للآخر ونقصهم لشر لمعلموه من حسن حال لايمان والعمل الصالح في حال الكفر والمعاصي ولهذا
 يوجد من ذوق الفقر والمرض والخوف احرص على النتي والصحة والامن ممن لم يذوق ذلك
 ولهذا يقال (والصد يضرب حسه الصد) ويدل (وسدده يدين لاشياء) وكان عمر بن الخطاب

وعيره مما بين أن لا اعتبار بكمال النهاية لا نقص البدية . وما يذكر في لاسر ثلث أن الله
قال لداود أما لذنب فقد عمرناه وأما لود فلا يعود فهذا لو عرفت صحته لم يكن شرعا لما أن
بين ديننا على هذا فان دين محمد صلى الله عليه وسلم في التوبة جاء بما لم يكن به شرع من قبله
ولهذا قال نبي الرحمة وهو نبي التوبة وقد رفع به من لا يصاد ولا علال ما كان على من قبلنا
وقد قال تعالى في كتابه (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) وأخرته تعالى يفرح توبه
التائب أعظم من فرح العاقد لما يحتاج إليه من الطعام والشراب والمركب إذا وحده بعد اليأس
فإذا كان هذا فرح الرب بتوبة التائب وتلك محنته كيف يقال إنه لا يعود لمودته وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد فإما يريدوا لكون وده وحبه بحسب ما يتقرب إليه العبد بعد التوبة
فإن كان ما يأتي به من محبوبات الحق بعد التوبة أفضل مما كان يأتي به قبل ذلك كانت مودته
له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة وإن كان نقص كان لاسر نقص فإن الحر من
جنس العمل وما ربهك بظلام للعبيد وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
يقول الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلى عبدي بشئ ذو ما عرضت
عليه ولا ير ل عبدي يتقرب إلى تباري أو قل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه لدى يسمع به ونصره
الذي يصبر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فم من يسمع ويصبر ويى يبطش ويى
يمشي وأثنى سنتي لا عطينه وأثنى ستعادي لا أعيدنه وما ترددت في شئ أنا فاعله ترددي في
قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت ويكره مساءته ولا بد له منه ومعلوم أن فضل لاوياء
بعد لا نبياء هم السابقون الأولون من المهاجرين والانصار وكانت محبة الرب لهم ومودته لهم
بعد توبتهم من الكبر والفسوق والمصيان أعظم محبة ومودة وكلما تقربوا إليه بالتوبة هل بعد
المرائض أحبهم وودهم وقد قال تعالى (عسى الله أن يجعل يديك وبين الذين عاديتهم منهم مودة
والله قدير والله غفور رحيم) نزلت في المشركين الذين عادوا الله ورسوله مثل أهل الأحزاب
كأبي سفيان بن حرب وأبي سمين بن الحارث والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وعكرمة بن
أبي جهل وصهوان بن أمية وغيرهم ونهم بعد معادتهم لله ورسوله جعل الله بينهم وبين رسول
والمؤمنين مودة وكانوا في ذلك متفاضلين وكان عكرمة وسهيل والحارث بن هشام أعظم مودة
من أبي سفيان بن حرب ونحوه وقد ثبت في الصحيح أن هند امرأة أبي سفيان أم معاوية قالت والله

يرسل الله ما كان على وجه الارض أهل حياء أحب إلى أن يدلوأ من أهل حياث وقد أصبحت
 وما على وجه الارض أهل خفاء أحب إلى أن يمررو من أهل خثاث قد ذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم لها نحو ذلك ومعلوم أن محبة والمودة التي بين مؤمنين انما تكون بائعة لحبهم لله
 تعالى فان أوثق عرى الإيمان الحب في الله والمص في الله فالحب لله من كمال التوحيد والحب
 مع الله شرك قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله تدد يحبونهم كحب الله والذين
 آمنوا أشد حبا لله) تلك مودة التي صارت بين رسول وللمؤمنين والذين عادوهم من
 المشركين بما كانت مودة الله ومحبة ومن أحب الله أحبه الله ومن ودَّ الله ودَّه الله فعلم أن الله
 أحبهم وودهم بعد التوبة كما أحبه وودوه فكيف يقال إن الناس بما تحصل له لمعصرة دون
 مودة وبأن قال فان وأياك كانوا كعمار يعرفون ما فعلوه محرم بل كانوا جهالا
 بخلاف من علم أن لفعل عزمونه فقل لحوب من وجهين (أحدهما) أنه ليس لأمر كذلك
 بل كان كثير من الكفار يعلمون أن محمد رسول الله وبعادونه حسداً وكبر وأو سديين
 قد سمع من أخبار ربه صلى الله عليه وسلم ما لم يسمع غيره كما سمع من أمية بن أبي الصلت
 وما سمعه من هرقم ملك روم وقد أخبر عن نفسه أنه يرى موقفاً أن أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم سيظهر حتى أدخل الله عليه لاسلام وهو كاره له وقد سمع منه عام اليرموك وغيره
 ما دل على حسن سلامه ومحبة الله ورسوله بعد تلك المدة المصيبة وقد قال تعالى (والذين
 لا بدعوا مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يربون ومن يعمل
 ذلك يلق أثمها يصاعف له العذاب يوم القيامة ويخذه فيه مهالاً من داب وآمن وعمل عملاً
 صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسناً) فالحسنة توجب مودة الله لهم وتبديل السيئات
 حسنة ليس مختصاً بمن كان كافراً وقد قال تعالى (بما التوبة على الله للذين يعملون السوء
 بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يسوب الله عليهم وكان الله علياً حكماً) عال بوالعالية سألت
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية قالوا إلى كل من عصى الله فهو جاهل
 وكل من تاب قبل الموت وهدى من قريب (بحسب كافي) أن ما ذكر من الفرق بين التائب والتائب
 في محبة الله تعالى للتبيين فرق لا أصل له بل التكذيب والسنة بدل على أن الله يحب التائبين
 ويفرح توبة الذين سواه كانوا عامين أن ما أتوه ذنب ولم يكونوا عاقلين بذلك ومن علم أن

ما ثابته ذنب ثم تاب فلا بد أن يدل وصحة المذموم بالعمود فاد كان بعض الحق فلا بد أن يحبه
 وإذا كان يحب الباطل فلا بد أن يبغضه شيئا يثبني به الذنب من معرفة الحق وبغضه وحب من به
 ومن بعض الباطل وحبسه هو من الأمور التي يحبها الله تعالى ورضاها ومحبة الله كذلك
 بحسب ما يثبني به العبد من محبة وكل من كان أعظم محبة محب الحق كان الحق أعظم محبة
 له وبقائه من مكرهه الحق إلى محبته مع قوة بعض ما كان عليه من الباطل وقوة حب
 ما انتقل إليه من حب الحق فوجب زيادة محبة الحق له ومودته به بل يدل الله سبحانه
 حسبات لأنه يدل دماثة المذمومة بالعمود فيدل الله سبحانه حسبات فان حرم من حسن
 العمل وحسنه فاد كان من الثابت في محبة الحق أعظم من بين غيره كانت محبة الحق له أعظم
 وإذا كان عمله ما يوده الله منه أعظم من فعله له قبل التوبة كانت مودته الله له بعد التوبة أعظم
 من مودته له قبل التوبة فكيف يدل لودلا بمودته وبه يصير جواب شبهة من يقول إن الله
 لا يبعث نبيا إلا من كان معصوما قبل التوبة كما يقول ذلك صائفة من الرافضة وغيرهم وكذا
 من قال إنه لا يبعث نبيا إلا من كان مؤمنا قبل التوبة فإن هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون
 قصا ون تاب الثابت منها وهذا من أعظم من صواب صاحب لدنوب مع التوبة المصوح
 يكون مصححا وهو عاقل عاقل عصا من الدم والعقاب لدى يلحق أهل لدنوب لا يلحق الثابت
 بها شيء أصلا لكن ان قدم توبة لم يلحقه شيء وان أخر التوبة فقد يلحقه ما بين لدنوب
 والتوبة من الدم والعقاب ما يناسب حاله ولا ينافي صلوات الله عليهم وسلامه كابو لا يؤخرون
 التوبة بل يسارعون إليها ويسبقون إليها لا يؤخرون ولا يصبرون على لدنوب هم معصومون
 من ذلك ومن أخر ذلك زما قليلا كمر الله ذلك بما يسليه به كما فعل لدى الدون صلى الله
 عليه وسلم هذا على المشهور أن إمامه كان بعد التوبة وأما من قال إن الإمام كان من التوبة فلا
 يحتاج إلى هذا والذنب من الكفر ولدنوب قد يكون أفضل ممن يقع في الكفر والذنوب
 وقد كان قد يكون أفضل فالأفضل حق بالسوة ممن ليس مثله في العضية وقد أخبر الله عن
 حوة يوسف أخبر من دنوبه وهم لا يسام الذنوب لله تعالى وقد قال مالي (فأمر له
 ولد وقال اني مهاجر إلى ربي) فأمر من ولد لارهم عليه السلام ثم ربه الله تعالى إلى قوم يوط
 وقد كان تعالى في قصه شعب (قال الملائكة من سنكبه) وأمر من قومه لخرجه من شعب والذين

أمر من معك من فريت أو لتعودن في ملتنا قال أو لو كنا كارهين قد اقتربا على الله كذا إن
عدا في منكم بعد دبحها لله منها وما يكون لنا أن نعود فيها لأن يشاء الله رشا وسع ردت
كل شيء علما على الله نوكنا ردت فتح يساوين قومنا بحق وأنت خير الفائحين (وقال تعالى
(وقال الذين كفروا رسالهم يخرجكم من دينا أو تعودن في ملتنا وأوحى إليهم رسالهم) هلكن
الظالمين) واستمسككم لارض من بعدهم ذلك لمن حاف مقفى وحاف وعيد) وإذا عرف ان
لا عند ركان النهاية وهذا الكمال لا يحصل بالتوبة والاستغفار ولا بد لكل عبد من التوبة
وهي واحدة على الإواين والآخريين كما قال تعالى (ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين
والمشركات وتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما) وقد حذر الله سبحانه
توبة آدم ونوح ومن بعدهما إلى حاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وأحر ما رل عليه أو من
آخر ما رل عليه قوله تعالى (د جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا
فسبح بحمد ربك واستمعره أنه كان نورا) وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم
عمرلى يتأول القرآن وقد رل الله عليه قبل ذلك أقدم ربنا الله على الدنيا والمهاجرين والأنصار
الذين تبعوه في ساعة العسرة من بعده ما كاد يرفع فوب فرق منهم ثم تب عليهم أنه هم
رؤف رحمهم) وفي صحيح البخارى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول يا أيها الناس توبوا
إلى الله ربكم هو الذى مسى بيده بى لاستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم أكثر من سبعين مرة
وفي صحيح مسلم عن الأعرابي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انى ليعاد على قلبى وانى
لا استغفر الله فى اليوم مائة مرة) وفي السنن عن ابن عمر أنه قال كنا بعد لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فى مجلس لو احدى يقول رب عمرلى وتب على بك أنت التواب العفوف مائة مرة
وفي الصحيحين عن أنى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم عمرلى خطيئى
وجاهلى ونسرى فى أمرى وما أنت أعلم به منى لا اله غيرى وحيدى وخطيئى وعمدى
وكل ذلك عدى لهم غفرلى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به
منى أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير) وفي الصحيحين عن أنى هريرة أنه قال
يا رسول الله أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال قول اللهم يا عبدى وبين خطيئى

كما عادت بين المشق والمغرب اللهم نقي من خطيئتي كما نقي الثوب لا يضر من لدس
 اللهم غسلي من خطيئتي بالثلج والبرد والماء البارد وفي صحيح مسلم وعبره به كان يقول نحو
 هذا ذارفع رأسه من الركوع وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح همأت الميث لا يه لا أنت أنت ترى وأنا عندك ضمنت
 نفسي وعملت سوءاً فاعف عني فإنه لا يعفو لدينك لا أنت وحسب عني سببها ولا يعفو عني
 سببها إلا أنت وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في دعائه هم عوفي ذنبي
 كله دقة وجهه وعلايته وسره أوله وآخره وفي السنن عن علي رضي الله عنه وسلم أنه يذبح
 ليركعها وأنه حمد لله وقال سبحان الله سبحان الله وما كان له مفريه ولا راحة يهون ثم كبره
 وحمده ثم قال سبحانك صليت عني وعفرت عني لا يعفو لدينك لا أنت ثم صحتك وقال ان رب
 يعجب من عبده إذا قال عوفي فإنه لا يعفو لدينك لا أنت يقول عني عسدي أنه لا يعفو
 الدينك إلا أنت وقد قال تعالى (واستغفر لذك وللمؤمنين والمؤمنات) وفي (أن فتحت لك
 فتحة ميبا يهفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) وثبت في الصحيحين في حديث الشفاعة
 أن المسيح يقول اذهبوا إلى محمد عند غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وفي الصحيح أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقول حتى ترم قدمه فقال له أعمل هذا وقد عفى الله لك ما تقدم من
 ذنبك وما تأخر قال فلا أكون عبداً شكوراً ونصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة
 متظاهرة والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين كثيرة لكن المزعون
 يتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الخمية والظنية كما فعل ذلك من صنف في هذا
 الباب وتأويلاتهم بين من تدبرها أنها فاسدة من باب تحريف الكلم عن مواضعه كتأويلهم
 قوله (يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) ذنب أمة وهذا مضموم البطلاق وبطل
 على ذلك وجوه (أحدها) أن قدم قد تاب الله عليه قبل أن يزل إلى الأرض فضلاً عن عام
 الخديعة لدى أنزل الله فيه هذه السورة قال تعالى (وعسى آدم ربه سموى ثم جنبه ربه فتاب
 عليه وهدي) وقال (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه أنه هو التواب الرحيم) وقد ذكر أنه

(١) كذا بالأصل وفي نسخة سقط كما ذكره وجوده عند كرده عن الأصح أنه عدم من دست أي

دبت من تقدمك من (وما تأخر) أي ذنب أمة مصححه

قال (ربما صعبا نفسا ودينه تعسر له وترحم له كونه من الحسنين) (الثاني) أن يقال فآدم
عندكم من جهة مورد النزع ولا يحتاج أن يعفر له دمه عند المنازع فإنه نبي أيضا ومن قال
بأنه لم يصدر من لائباء ذنب يقول ذلك عن آدم ومحمد وغيرهما

(الثالث) أن الله لا يجعل الذنب دينا لمن لم يعلمه فإنه هو الأول (ولا ترورورة ورر أخرى)
فإن الممنوع أن يصاف لي محمد صلى الله عليه وسلم ذنب آدم صلى الله عليه وسلم وأمه أو غيرها
وقد قال تعالى (فأدع عليه ما أحسن وعليكم ما أحسن) وقد قال تعالى (فقال في سيد الله لا تكلم إلا ما أوحى
ولو جار هذا لجار أن يصاف لي محمد ذنوب لائباء كلهم ويقال بقوله (يعفر لك الله ما تقدم
من ذنوبك وما تأخر) المراد ذنوب لائباء واثمهم قطاك دمه يوم القيامة شفع للخلائق كلهم
وهو سيد ولد آدم وقال (أنا سيد ولد آدم ولا خروا قدمي من دونه تحت نوني يوم القيامة) أنا
خطيب الأئمة اد وعدو وإمامهم في حتمهم وحيث فلا يختص آدم بأصافة دمه إلى محمد
أن تجعل ذنوب الأولين والآخريين على قول هؤلاء، دنوبه. فإن قال أن الله لم يعفر ذنوب
جميع الأمم قبل وهو أيضا لم يعفر ذنوب جميع أمته *

(الروحة الرابع) أنه قد هب بين ذمه وذنوب المؤمنين بقوله (وسمعت لذلك وللمؤمنين
والمؤمنات) فكيف يكون ذنب المؤمن داله *

(الروحة الخامس) أنه ثبت في الصحيح أن هذه الآية لما نزلت قال الصحابة يا رسول
الله هذا لك ثأنا فأنزل الله (هو لدى أول السكية في قلوب المؤمنين ليردادوا إيمانهم مع
ربانهم) وقد ثبت ذلك على رسول المؤمنين عدواً في قوله (يعمر لك الله ما تقدم من ذنبك
وما تأخر) يختص به دون أمته *

(الروحة السادس) أن الله لم يعمر ذنوب جميع أمته بل قد ثبت أن من آمنه من يهود
بذنوبه إمامي الدنيا وما في الآخرة وهدم توتره القل وخبر به لصادق المصدق وانفق
عليه سلف لامة وثمنها وشوهد في الدنيا من ذلك ما لا يحصى إلا الله وقد قال الله تعالى (ليس
بأيمانكم ولا ماني من أركاب من يعمل سوءا يجز به) ولا استعفاء ولو أنه قد يكون من ترك
لافضل من تن في حال فاضل مما كان عليه قد يتوب من الحال الأول لكن الهم والوعيد
لا يكون لا على ذنب *

﴿ وأما قول السائل هل لا عترة بالخطيئة بجرده مع التوحيد موجب للمعصية
وكشف الكربة الصادرة عنها أم يحتاج إلى شيء آخر ﴾ ثوبه أن الموحدين مع التوحيد
هو التوبة بالأمور بها فإن الشرك لا يعمره الله إلا بتوبة كما قال تعالى (من الله لا يعقرن بشرك
به ويعمر ما دون ذلك لمن يشاء) في موضعين من القرآن . وما دون الشرك فهو مع التوبة مغفور
وبدون التوبة معلق بالمشيئة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين آمنوا هم على أنفسهم لا تقنطوا
من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا) فهذا في حق الناس ولقد عظم وطلق وحتم أنه يعمر
الذنوب جميعا وقال في تلك الآية (ويعمر ما دون ذلك لمن يشاء) يخص ما دون الشرك وعقده
بالمشيئة فإذا كان الشرك لا يعمر إلا بتوبة وأما ما دونه فيعمره الله للثابت وقد يعمره بدون
التوبة لمن يشاء فالاعتراض بالخطيئة مع التوحيد إن كان متضمنا للتوبة أوجب المعصية وذا عترة
الذنب زالت عقوبته فإن المعصية هي وقاية شر الذنب . ومن أس من يقول المعصية الستر ويقول
عما سمي المعصية والمعار ما فيه من معنى الستر وتفسير اسم الله المعار بأنه الستر وهذا تفسير
في معنى المعصية فإن المعصية معصاها وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب على الذنب في غير ذلك لم
يعاقب عليه . وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الدنيا ومن عوقب على ذلك صدأ أو طاهر
فلم يعقر له وإنما يكون غفران الذنب إذا لم يعاقب عليه العقوبة المستحقة بالذنب . وما إذا ابتلى
مع ذلك بما يكون سدا في حقه لزيادة أجره فقد لا يبقى المعصية وكذلك إذا كان من تمام التوبة
أن يأتي بحسنات يعاها فإن ما يشترط في التوبة من تمام التوبة وقد يطل العاقل أنه ثابت ولا
يكون ثابتا بل يكون تاركا والتارك غير الذنب فإنه قد يعرض عن الذنب لعدم خطوره . فإنه
أو المقتضى لمجره عنه . وتبقى إرادته له بسبب عيردى وهذا ليس توبة بل لا بد من أن
يعتقد أنه سيئة وكره فعله انتهى الله عنه ويدعه الله تعالى لارعة مخلوق ولا لارهبه مخلوق فإن
لتوبة من أعظم الحسنات والحسنات كلها يشترط فيها لاحتلاص وموقفه أمره كما قال الفصيل
من عيسى في قوله (استوبكم أنكم أحسن عملا) قال أحسنه وأصوبه قال يا أيها علي ما أحسنه
وأصوبه قال إن العمل إذا كان حائضا وم يكن صوتا بمقل ود كان صوتا ولم يكن حائضا
لم تكن حتى يكون حائضا صوتا . والخاص أن يكون لله . والصواب أن يكون على السنة . وكان
من الخطأ رضى الله يقول في دعائه لمحمد جعل عمي كله صالحا وجعله لوجهك خالصا ولا

تجمل لأحد فيه شئ، وبسط الكلام في التوبة لموضع آخر. وأما الاعتراف بالذنب على وجه
الحصول لله من غير فلاح عنه عهد في عس لاستغفر فحرد لدى لا توبة معه وهو كالذي
يسأل الله تعالى أن يعمر له الدار مع كونه لا يتب منه وهدى من رحمة الله ولا يقطع
سعيه فله فانه دع دعوة محردة وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
ما من دع يدعو بدعوة ليس فيها يثم ولا قطيعة رحم لا كان بين يحدى ثبت إيمان يجعل له
دعوته وإيمان يدخر له من الخير مثله وإيمان يصرف عنه من الشر مثله قالوا يا رسول الله
إذا أكثر قال الله أكثر مثل هذا الدعاء قد تحصل معه المهره ودم تحصل فلا بد أن يحصل
معه صرف شر آخر أو حصول خير آخر فهو نافع كما نفع كل دعاء وقول من قال من العلماء
لاستعمار مع لاصر وتوبه الكنديين عهد إذ كان المستغفر يقول على وجه التوبة أو يدعى
أن استغفاره توبة وأنه ثابت عهد لاستعمار فلا بد أن يكون مع لاصر ولا يكون ثانيا فان التوبة
ولا لاصر رصدين لاصر ويصاد التوبة السكن لا يصاد لاستعمار بدون التوبة.

وقول القائلين الاعتراف بالذنب المعلن بوجوب رفع ما حصل بذنوب متعددة ثم لا بد من استحصار
جميع الذنوب خوفاً من أن على أصول (أحدها) راتوبة تصح من ذنب مع لاصر وعلى ذنب
آخر إذا كان المفتحي للتوبة من أحدهم أقوى من المقصي بتوبة من الآخر أو كان المانع
من أحدهما شديداً وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف. وذهب طائفة من أهل الكلام
كأبي هاشم إلى أن التوبة لا تصح من فسح مع لاصر وعلى الآخر قالوا إلا أن الناعت على التوبة
ن. يمكن من حشية الله لم يكن توبة صحيحة وحشية مانعة من جميع الذنوب لأمس بعضها
وحكى القاصي توبتي وابن عفيف هذا رواية عن أحمد لأن المروزي نقل عنه أنه سئل عن
تاب من العاصية وقال لو مرضت ما أعد لك لا يدع الطر فقال أحمد أي توبة ذم قال
حريز بن عبد الله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نضرة المجاه فقال لا صرف بصرك
والمعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول صحة التوبة وأحمد في هذه المسئلة إنما أورد
هذه ليست توبة عامة يحصل سببها من التائب توبة مطلقاً لم يرد أن ذنب هذا كذنب المصير
على الكبرياء ونصوصه المتواترة عنه وأقوله الثابتة تنافي ذلك وحمل كلامه لا مام على ما يصدق
بمضاهي أولى من جهة على التناقص لاسيما إذا كان القول لا آخر مبتدعاً لم يعرف عن أحد

من السامع وأحمد يقول بالكلام في مسئلة ليس لك فيها امام وكان في حجة يقول كيف
قول ما لم يقل واتباع أحمد لاسنة والآثار وقوة رعيته في ذلك وكرهه لخلافه من الامور
المتواترة عنه يعرفها من يعرف حاله من الخاصة والعامة وقد ذكروه من أن الحجة توجب العموم
خبر به انه قد يعلم قبح أحد الدين دون الآخر وما يتوب مما يعبر وجهه ونصافه يعلم قبحها
ولكن هو اهواه يظلمه في أحدهما دون الآخر فتوب من هذا دون ذلك كمن توب من بعض الوحيات
دون بعض فان ذلك يقبل منه ولكن المترلة لم تصل فاسد واقعو فيه الخوارج في الحكم
ون خالفهم في الاسم ففصلوا أصحاب الكاثر يحدون في الدار ولا يخرجون منها بشداعة
ولا غيرها وعندهم يمتنع أن يكون لرجل لو حد من امامه الله ثم يشبهه ولقد يقولون بحبوط
جميع الحسنات بالكبرة وأما الصحابة وأهل السنة وجماعة علي بن أبي طالب الكاثر يخرجون
من النار ويشفع فيهم وان الكبرة الواحدة لا تحيط بجميع الحسنات وان قد يحيط ما يقاها
عند أكثر أهل السنة ولا يحيط بجميع الحسنات لا الكبر كما لا يحيط جميع السيئات لا التوبة
فصاحب الكبرة دائمي بحسنات يتعبد بها رضى الله عنه الله على ذلك وان كانت مستحقة
باعتقاده على كبريته وكتاب الله سر وجل مروى عن حكم السارق ولزى وقال المؤمنين بعضهم
نصا وبين حكم الكفار في الاسماء والاحكام والسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وجماع الصحابة يدل على ذلك كما هو مدسوط في غير هذا الموضع وعلى هذا تاراع الناس في
قوله (انما يتقبل الله من المتقين) فعلى قول الخوارج والمترلة لا تقبل حجة لا من عامه مطاعا لم
أنت كبرة وعند المرحنة انما يتقبل من أتى الشراك فعملوا أهل الكاثر داخلين في سم المتقين
وعند أهل السنة والجماعة يتقبل العمل من أتى الله فيه فعمله حاصلا لله موافقا لامر الله فمن
فاه في عمل تقبله منه وان كان عاصيا في غيره ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه وان كان مطاعا في
غيره والتوبة من بعض الذنوب دون بعض كعمل بعض الحسنات الأمور بها دون بعض د
لم يكن المتروك شرطا في صحة الميعول كالإيمان المشروط في غيره من الأعمال كما قال الله تعالى
(ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا) وقال تعالى
(ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة) وقال (ومن يرتدد
منكم عن دينه فبعث وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار

هم فيها خالدون) *

لا أصل الثاني من له ذنوب مات من بعضها دون بعض فإن التوبة إنما تقضي
 معرفة ما تاب منه ما تاب منه فهو على حكم من تاب لا على حكم من تاب وما
 علمت في هذا لا في الكافر **مسألة** من سأل عن سلامة يتصدق التوبة من الكفر فيمهر له
 الإسلام الكفر لدى تاب منه وهل يعمر له ذنوب التي فعلها حال الكفر ولم تاب منها
 في الإسلام هـ فيه قولان معروفان **أحدهما** يعمر له جميع لأصلاق قوله صلى الله عليه
 وسلم الإسلام هـ ما كان فيه روه مسلم مع قوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا
 عنهم ما أقدمت لهم) والقول الثاني لا يستحق أن يعمر به بالإسلام لا ما تاب منه
 وما لم يستم وهو مصر على كثر دون الكفر في ذلك حكم أمثاله من أهل الكفر وهد
 انقول هو لدى بدل عنه لأصول وانصوص فإن في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم
 حال له حكم من حره ما روى الله أنو حذنا منافي لحاويه فقال من أحسن منكم في الإسلام
 م يؤخذ بما من في لحاويه ومن أساء في الإسلام أحد في الأول ولا آخر فقد دل هذا النص
 على ما ذكره ماؤ حذنا **العمل** التي فعلت في حال عهبة عمر حسن لا من لا تحسن ونم بحسن
 أخذ بالأول ولا آخر ومن تاب منه لم تحسن وقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا عنهم
 ما أقدمت لهم) يدل على أن المنتهى عن شيء يعمر له ما قد سلف منه لا يدل على أن المنتهى عن شيء
 يعمر له ما سلف من غيره وذلك لأن قول العدائ حيره ان تهيب عمرت لك ما تقدم ونحو
 ذهب عنهم منه عند الأصلاق **باب** في تهيب عن هذا الأمر عمر لك ما تقدم منه وهذا تهيب
 عن شيء عمر لك ما تقدم منه كما يفهم مثل ذلك في قوله ان تاب لا يعمر منه لك ما لا تنه عن
 تاب يعمر لك ما تقدم من غيره **مسألة** ما قول النبي صلى الله عليه وسلم لا إسلام يهدم ما قبله وفي
 رواية يجب ما كان قبله فوجد قاله **مسألة** من سأل عن العاص وصاب أن يعمر الله له ما تقدم من
 ذنبه فقال له يا عمرو أما علمت ان الإسلام يهدم ما كان منه من التوبة يهدم ما كان قبلها وان
 الحجرة يهدم ما كان قبلها ومعلوم ان التوبة كما توجب معرفة ما تاب منه لا توجب التوبة عمر
 جميع الذنوب هـ

(لأجل الثالث) أن لاسان قد يستحضر ديوه فيتوب منها وقد يتوب توبة مطلقة

لا يستحضر معها ذنوبه لكن اذا كانت ثمة التوبة العامة فهي تناول كل ما رددت لان التوبة العامة تتضمن سرمانا بعمل المأمور وترك المحذور وكذلك تتضمن بدماء على كل خطور والدم سوء قيل به من باب الاعتقادات ومن باب لار دت وقيل به من باب الآلام التي تلحق النفس بسبب فعل ما يكرهه الله تعالى من غير القاب به فعل ما يصير حصوله معرفة بان الذي فعله كان من السيئات وهذا من باب الاعتقادات وكرهه لما كان فعله وهو من حسن لار دت وحصل له أدنى نعم لما كان فعله وهذا من باب الآلام كما هو ولا حرج كان الفرح والسرور هو من باب بدت ليس هو من باب الاعتقادات ولا لار دت هو من باب الاعتقادات ومن اتبعهم ان الله هي درك الملاثم من حيث هو ملائم وان لاه هو درك المذموم من حيث هو مناهض فمد عاطف في ذلك فان لاه ولا لاه حلال فحين درك الملاثم والمذموم من حيث ما يلائمه كالطعام المشهي مثلا له ثلاثة احوال احدها حب كاشوه للطعام والثاني درك المحبوب كالنظام والذات للذة الخاصة بذات والذات لمرغبات الشهوة ودوق المشهي اتشنت نفس دوق المشهي وكذلك المكروه كالضرب مثلا وان كرهه شيء وحصوله شيء آخر والام الحاصل به ثبات وكذلك الامارفين اهل تحية الله من الله والسرور ثلاث من جنس شيء ثم ما يحصل من ذكر عيوب شيء من الله لخاصة ذلك من ثبات ولا ريب ان حب مشروط بشعور محبوب كما ان الشهوة مشروطة بشعور لمشيء ان كان الشعور المشروط في الذة غير الشعور المشروط في المحبة بعد الثاني يسمى دركا ودوقا وبلا ووحدا ووصلا ونحو ذلك مما يصير به عن درك محبوب سوء كان ساسا والذات ثم هو الدوق يسلم للذة والذات يحجبها الى بعد وضهر وقد من الى صلى الله عليه وسلم في الصحيح دوق طعم لايمان من رضى بالله ربا وبلاسلام دينا وتحمدا صلى الله عليه وسلم ندا وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة لايمان من كان الله ورسوله احب اليه مما هو ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ولا الله ومن كان يكره ان يرجع في الكفر بعدد ما هداه الله منه كره الله له في النار وبين صلى الله عليه وسلم ان ذوق طعم الايمان لمن رضى بالله ربا وبلاسلام دينا وتحمدا صلى الله عليه وسلم وحلاوة لايمان حاصل من كان حبه الله ورسوله أشد من حبه اميرها ومن كان يحب شخصا هو لايمره ومن

كان يكره صد الايمان كما يكره ان ياتي في الدار وهذا الحب للايمان والكره للكفر سترم
 حالوه لايمان كما سترم لرضي المقدم ذوق ضم لايمان وهذا هو اللذة وليس هو نفس التصديق
 والمعرفة الخاصة في القلب ولا نفس الحب الخاص في القلب بل هذا نتيجة ذلك وثمرته ولازم
 له وهي أمور متلازمة فلا توجد لذة لا بحب وذوق ولا لمن أحب شيئاً ولم يذوق منه شيئاً
 لم يجد لذة كالذي شتهي الطعام ولم يذوق منه شيئاً ووجد في ماله بحبه لم يجد لذة كمن ذاق مالا
 يريد فاذن حتم حب النبي وذوقه حساب للذة على ذلك وان حصل بمضه وذوق البهيم
 حصل لآله الذي يحض اليه ولا يبعثه لا يبعثه والذي لا يبعثه لا يبعثه على فعله فاذ فله
 وسرف ان هذا مما يحبه ويصره يبعثه على فعله يده وفي المسند عن ابن مسعود عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال اللذة توبة ديني هذا من توبة عامة كانت هذه التوبة مقتضية اعمار
 الذنوب كما هو من يستحضر عيان الذنوب لان يمارس هذه العامه مراض يوجب التخصيص مثل
 ان يكون بعض الذنوب لا يستحضره لم يتب منه لم يمتنع رادته يده ولا اعتقاده انه حسن ليس بقبيح
 ثم كان لا يستحضره لم يتب منه لم يدخل في التوبة وما ما كان لو حصر عينه لكان مما يتوب منه
 فان التوبة العامة شامته وما التوبة المظننه وهي ذنوب توبة محبة ولا تنفي التوبة من كل ذنب
 وهذه لا توجب دخول كل فرد من أفراد الذنوب فيها ولا يجمع دخولها كاللفظ المطلق ان كان هذه
 تصالح ان يكون سبب اعمار العيان كما تصالح ان يكون سبب اعمار نه بخلاف العامة فانها
 مقتضية للعمران العام كما اولت الذنوب تسوا عاماً وكثير من الناس لا يستحضر عند التوبة
 لا بعض المنصفت بالماحشة ومقدماتها وبعض الظلم بالاسان واليد وقد يكون ما تركه
 من الأمور الذي يحب الله عليه في باطنه وصاحبه من شرب الايمان وحققه أعظم ضرر عليه
 مما فيه من بعض المواقش فان ما ضرر الله به من صفات لايمان التي بها يصير العبد من المؤمنين
 حقاً أعظم مما من مع ترك بعض الذنوب الصاهرة كحب الله ورسوله فان هذا أعظم الخسرات
 الفعلية حتى ثبت في الصحيح انه كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رجل يدعى حمرا وكان
 يشرب خمر وكان اذا أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم جده لحد فلما كثر ذلك منه أتى به
 مرة فأمر بخلده فخله رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعلمه فانه يحب الله ورسوله

فهى عن الله مع اصراره على الشرب لكونه يحب الله ورسوله مع نه صلى الله عليه وسلم
 لعن الخمر وعاصرها وامتصرها للمعنى الذى فاه به مما منع لحوق للعنة له وكذلك التكفير المطلق
 ولو عيد المطلق ولقد كان لو عيد المطلق في الكتاب والسنة مشروعا بثبوت شروعه وبقاء
 مواعنه فلا يلحق الناب من الذنوب ياتى المسلمين ولا يلحق من له حسنة تمنحو سيئاته ولا
 يلحق المشروع له ومعمور له فان الذنوب تروى عفوسم التي هي جهنم بسبب التوبة والحسنات
 الماحية والمصائب المسكورة لكانها من عقوبات لئلا وكذلك ما يحصل في البرخ من شدة
 وكذلك ما يحصل في حرصات القيمة وتروى أيضا بدعاء المؤمنين كالصلاة عليه وشهادة الشميع
 المطاع كمن يشفع فيه سيد الشهداء محمد صلى الله عليه وسلم تسليما وحائدا فاني ذاب تاب منه
 ارتفع موجب ومما تاب منه فيه حكمة الذنوب التي ياب منه فاشده د حصلت بدنوب
 وتاب من امصها خفف منه تقدر ما تاب منه بخلاف من تاب منه بخلاف صاحب التوبة
 العامة والناس في غاب احوالهم لا يتوبون توبة عامة مع حاجتهم الى ذلك فان التوبة واجبة
 على كل عبد في كل حال لانه دائما يظهر له ما فرس فيه من ترك ما نور وما عدى فيه من
 فعل محظور فعليه ان يتوب دائما والله اعلم

وما قول السائل الساب في ان الفرح انى عند تقطع ارجاء عن لحاق وما لحقه في
 صرف القاب عن التعلق به ومنطقه بالله فيمال ساب هذا تحقيق التوحيد توحيد الربوبية
 وتوحيد الالهية فتوحيد الربوبية انه لا حاق الا الله فلا يستعمل شئ سواه ما حدث امر
 من الامور بل ما يشاء كان وما يشاء يكن فكل ما سواه ذو قدر سدا فلا بد له من
 شريك معاون وضد معوق فاد طلب مما سواه احدث امر من الامور صلب منه مالا
 يستقل به ولا يقدر وحده عليه حتى ما يطلب من العبد من الاعمال لا خياره لا يعطها الا
 باعانة الله له كان يجعله فاعلا لها بما يحلقه فيه من لاردة الحارمة ويحفظه له من القدرة التامة
 وعند وجود القدرة التامة والاردة الجارمة يجب وجود المقدور مشيئة الله وحده
 مسلمة لكل ما يريد الله ما شاء الله كان وما يشاء لم يكن وما سواه لا يس لمزم ارادته شيا
 بل ما رده لا يكون لا بامور خارجة عن مقدوره ان يعنه لربها لم يحصل مرده
 ونفس رادته لا يحصل الا بمشيئة الله تعالى كما قال تعالى (من شاء مكن ان يستقيم وما

تَشَاءُونَ لَا تَشَاءُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (وَمَنْ شَاءَ تَحَدَّ إِلَى رَبِّهِ سَدًّا وَمَا تَشَاءُونَ لَا
تَنْشَاءُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا يَدْخُلُ مِنْ بَشَائِقِ رَحْمَتِهِ وَالطَّائِفِينَ أَعْدَلَهُمْ عَذَابًا لَيْسَ (وَقَالَ
مَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ وَمَا يَدْرِكُونَ لَا تَنْشَاءُ بَدَ هُوَ هَلْ الْقَوِيُّ وَأَهْلُ مَعْقَرَةٍ) وَلِرَجَى تَخْلُوقِ
مُطَالِبِ بَقِيَّةِ مَا رُبِّدَ مِنْ ذَلِكَ تَخْلُوقِ وَدَيْتِ تَخْلُوقِ سَحَرِ عَنْهُ ثُمَّ هَذَا مِنَ الشَّرِكِ الَّذِي لَا تُعْمَرُهُ
اللَّهُ مِنْ كَمَالِ نِعْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَمَعَ حُصُونِ مَطْلَبِهِمْ بِالشَّرِكِ حَتَّى تَصْرِفَ
قُلُوبَهُمْ إِلَى الْوَحِيدِ ثُمَّ نَ وَحْدَهُ الْعَدُوَّ حَيْدَ لَاهِيَةِ حَصْلَتِهِ لِهَدَاهِ لَدِيَاوِ لَا حَرَّةَ وَإِنْ كَانَ عَمَّنْ
قِيلَ فِيهِ (وَأَمْسَ لَا إِنْشَاءَ الصِّرَاطِ لِحُجَّةٍ وَوَعْدٌ وَقَدْ فَلَا كِتْمَاعَهُ صَرَّهَ مَرَّكَانَ مَدْعَا إِلَى
ضَرْمِهِ كَذَلِكَ رَيْنَ لِلْمُتَرَفِّعِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وَفِي قُوَّةِ رُوذِ مَسْجِدِ الْعَصْرِ فِي الْحَرِّ ضَمِّنَ مِنْ
تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهَهُ فَمَا تَحَدَّكَ إِلَى الْإِلَهِ أَمْرُكُمْ وَكَانَ لَأَسَانِ كُفُورِ) كَانَ أَحْصَلَ لَعَمْرُكَ وَحْدَانِيَّةَ
حُجَّةٍ عَلَيْهِ كَمَا مَسَّحَ سَمْعَهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ لَدُنْ يَمْرُونَ بِهِ حَاقِ كُلِّ شَيْءٍ ثُمَّ يَشْرُكُونَ وَلَا
يَعْبُدُونَهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ قَالَ تَعَالَى (قُلْ مَنْ لَأَرْضِ وَمَنْ فِيهَا أَنْ كُتِمَ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ اللَّهُ
قُلْ فَلَا تَذْكُرُونَ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّعْدِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ اللَّهُ قُلْ فَلَا
تَقُولُونَ قُلْ مَنْ مَدَّكَوَتْ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُخْرِجُهَا وَيُدْخِلُهَا فِيهَا مَنْ كُتِمَ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ اللَّهُ
قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ) وَقَالَ تَعَالَى (وَلَيْتَنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ فَأَنَّى
تُؤْفَكُونَ) وَهَذَا قَدْ ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ شَيْءٌ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَنْزِلَ
بِهِمُ الشَّدَّةَ وَالْعُسْرَ وَمَا يَلْعَنُهُمْ إِلَى تَوْحِيدِهِ وَدَعْوَتِهِ تَحْصِيْلُ لَدُنْ وَرَحْمَتِهِ لَا يَرْجُونَ حُدَا
سُوءَ وَتَعْلَاقِ قُلُوبِهِمْ بِهِ لَا نِيَّةَ وَفِي حَصْلَتِهِ مِنْ الدُّوْكَانِ عَلَيْهِ وَلَا بِيَّةَ إِلَيْهِ وَحَلَاوَةَ لَا يَنْبَغُ
وَذَوَقِ صَمَمِهِ وَالْهَمَمَ مِنْ أَشَدِّ مَهْرٍ أَعْظَمَ نِعْمَةٍ عَلَيْهِمْ مِنْ زَوَالِ الْمَرَضِ وَالْخَوْفِ أَوِ الْجَدْبِ
أَوْ حَصُولِ الْإِسْرِ وَزَوَالِ الْعَمَلِ فِي الْمَعِيشَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَدَاتِ بَدْنِيَّةٍ وَنَمَّ دُنْيَوِيَّةٍ قَدْ يَحْصُلُ لِلْكَافِرِ
مِنْهَا أَعْظَمُ مَا يَحْصُلُ لِلْمُؤْمِنِ وَأَمَّا مَا يَحْصُلُ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ فَتَحْصِيْلُ اللَّهِ لَدُنْ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ
عَنْ كَمَلِهِ فَقَالَ وَيَسْجُدُ مَقْصِيَّةً بَالٍ وَالسَّكَلِ مُؤْمِنٍ مِنْ ذَلِكَ نَصِيبٌ بِقَدْرِ إِيْمَانِهِ وَلِهَذَا قَالَ
بَعْضُ السَّلَفِ يَا مَنْ دَمَ لَعْدُ بَوْرِكَ لَكَ فِي حَاجَةٍ أَكْثَرُ مِنْهَا مِنْ فَرْعِ بَابِ يَدِكَ وَهَلْ بَعْضُ
الشُّبُوحِ إِلَيْهِ يَكُونُ لِي لِي اللَّهُ حَاجَةٌ فَادْعُوهُ فَيَصْغِي لِي مِنْ لَيْدِ مَعْرِفَتِهِ وَحَلَاوَةِ مَا جَانَهُ مَا لَا
حَبَّ مَعَهُ أَنْ يَعْجَلَ قَضَاءَ حَاجَتِي حَشِيَّةً أَنْ تَصْرِفَ عَنِّي عَنْ دَاكِ لَأَنَّ الْفَقْرَ لَا تَرِيدُ إِلَّا

حفظها فقد قضى بصرفته وفي بعض الاسرار ثبت ما من دم البلاء يجمع بيني وبينك والعافية
تجمع بينك وبين نفسك وهذا المعنى كثير وهو موحود مذوق محسوس بالحس الباطن
للمؤمن وما من مؤمن لا وقد وجد من ذلك ما يعرف به ما ذكرناه فان ذلك من باب الذوق
والحس لا يعرفه الا من كان له ذوق وحس بذلك واعطى الذوق وان كان قد يطمئن به في
الاصل يختص بذاوق ما ان فاسمها في الكتاب والسنة يدل على ما نعلم من ذلك مستعملين
في الاحساس باللائم والمناور كما ان يعطى الاحساس في عرف الاستعمال ما فيما يحس بالحواس
الحس ال و الباطن وما في الامة فوضه برؤيه كما قال (هل يحس منهم من الله) والمقصود
لعضد الذوق قال تعالى (ما زلت في الله من طوع و خوف) خشن خوف و طوع مذوقه وأضاف
اليهما للباس بشعره ان الله الخائف والخوف فسميه وحده بالحاجة للباس باللاس بخلاف من
كان لائم لا يستوعب مشاعره بل يختص بمص الموضع وهل تعالى (فذوقوا العذاب لانهم)
وقال تعالى (اذقوا العذاب الذي انزلتموه على الذين كفروا) (فذوقوا من سقر) ومن (لا يذوقون فيها الموت)
وقال تعالى (لا يذوقون فيها ردا ولا ثبرا لا حياءا وغساقا) ومن (ويذوقون من العذاب
لاذني دون العذاب لا كبر) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ذوق طعم لايمان من رضى
بالله ربا والاسلام ديناً وعهداً بما استمال اعطى الذوق في ادراك الملائم والمبكر كثير
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة لايمان كما تقدم ذكر الحديث
فوجد مؤمن حلاوة لايمان في قلبه وذوق طعم لايمان امر يعرفه من حصل له هذا لوحد
وهذا الذوق وسمي به يتفاوتون في الذي يحصل لاهل لايمان عند تحريره توحيد قلوبهم الى
الله ويبالهم عليه دون ماسوه بحيث يكونون حفاة محاصرين له لذن لا يخفون شيئاً لا له ولا
يتوكلون لا عليه ولا يولون لامة ولا يعادون الاله ولا يسانون الاياه ولا يرحون لاياه
ولا يخافون الاياه يصدونه ويستمعون له وبه بحيث يكونون عند خلق الاخلق وعند خلق
بالاهوى قد فئيت عنهم ارادة ماسوه باردته وحمية ماسواه بحبته وخوف ماسوه بخوفه
ورحاه ماسواه برجائه ودعاء ماسواه بدعائه هو امر لا يعرفه بالذوق ولو وجد الا من له نصيب
وما من مؤمن الا له منه نصيب وهذا هو حقيقة الاسلام الذي بعث الله به الرسل وأنزل به
الكتاب وهو قطب القرآن الذي يدور عليه رحاه والله سبحانه أعلم

المسئلة الحادية والخمسون **﴿** سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قوله عز وجل (يا ايها الناس عدوا ربكم) ثا العبادة وفروعها وهل مجموع لدين داخل فيها أم لا . وما حقيقة العبودية وهل هي على المقامات في الدنيا والآخرة أم فوقها شيء من المقامات وليست فوقها المقول في ذلك . **﴾**

﴿ جواب **﴿** الحمد لله رب العالمين العباد هو اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الاقوال والاعمال الداخلية والظاهرة فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الامانة وبر لو لدين وصيه لارحام وتوفاه بالعبود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد لذكر عار والمصدقين والاحسان الى الخير والقيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الادميين والنهائم ولدعاء والتذكر والقرينة ومثال ذلك من العباد وكذلك حب الله ورسوله وخشيته لله ولا اله الا هو وحلاص لدين له والعبودية له والشكر لنعمة وارضاه بقضائه والتوكل عليه والرجاء لرحمته وخلق له الخوف لعمده وامثال ذلك هي من العباد لله وذلك ان العباد لله هي العاية المحبوبة له والمرضية له التي خلق خلقا لها كما قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وبها أرسل جميع الرسل كما قال نوح نومه (اعبدوا الله ما لم يركب من له عباد) وكذلك قال هود وصاح وشعيب وغيرهم لقومهم وقال تعالى (ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واحتذوا الاطاعات فهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة) وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا انا فاعبدون) وقال تعالى (ومن هذه امتكم امة واحدة وان اركبوا عبداون) كما قال في الآية الاخرى (يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا اني بما تعملون عليم) وحصل ذلك لازما لرسوله الى الموت كما قال (واعبدوا الله حتى ياتيكم اليقين) وبذلك وصف ملائكته واسماء فقال تعالى (وله من في السموات والارض ومن عبده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون ليلا والنهار لا يفترون) وقال تعالى (ان لدين عديريت لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) ودم المستكبرين عنها قوله (وقال ربكم دعوني استجب اليكم ان لدين يسكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) ونعت صفوة خلقه بالمودية له فقال تعالى (عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجييرا) وقال (وعاد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) الايات وما قال الشيطان (فيما

أغويته لاربعين لهم في الارض ولا عوهم جمع لا عدك منهم لمخصص) قال الله تعالى
 (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان لا من تحت مني ومن) وفي وصف الملائكة بذلك
 (وقالوا اتخذ الرحمن ولد سبحانه ان عدد مكرهون لا يستقونه عوهم وهم امره لعمدون)
 الى قوله (وهم من حشيه مشعوون) وفي تعالى (ودور محمد الرحمن ولد من حشيه شيايد
 تكاد السموات يتفطرن منه وتشق الارض ونحر لحال هذا ان يدعو للرحمن ولد وما يذبح
 للرحمن ان يتخذ ولدا من كل من في السموات والارض لا تأتي الرحمن عدا الله حصاهم
 وعدهم عند وكلام آية يوم القيامة ورد) وفي تعالى عن المسيح الذي دعيت فيه لالهية
 والنسوة (ان هو الا عبد نعمت عليه وجعله مثالا لى اسرائيل) والله قال الذي صلى الله عليه
 وسلم في حديث الصحيح لاطروني كما حشرت العسارى عيسى بن مريم فاعاد عد ققوب
 عند الله ورسوله وقد نعمت الله بالعبودية في كمال حواله قد في لاسرارة رسول الذي
 ارى بعبده الملائكة) وفي في لا يحد (فوحى الى عبده ما وحي اول في الدعوة ونهت
 قام عبد الله يدعو كادو يكونون عبده) اول في الحديث (وب كتم في رب مبرك
 على عبده فو سورة من منه) فليس كله دح في العادة وقد ثبت في الصحيح ان جبريل
 ما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة عربي وانه عن الاسلام ان تشهد ان
 لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت
 ان استطعت اليه سبيلا قال فالايمان قال ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والامت
 بعد الموت وتؤمن بما قبله وخيره وشره قال فالايمان قال ان تعبد الله كأنك تراه وان كن
 تره فانه يراك في آخر لحدث هذا حديث جابر بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولدين يتصنع معنى الخسوع ولدين قبل دته قد رى ذلك في فعل وقيل يدين لله ويدس لله
 أي يعبد لله ويطيعه ويحصى له عبادته وطاعته والخسوع في العادة فعل معاها
 الدل أيضا قبل طريق معبد د كان مد الا قد وحشه لأفد امكن العبادة الأمور تتضمن
 معنى الدل ومعنى الحب فهي تتضمن غاية الدل لله تعبه محبة له وان آخر مراتب الحب هو
 الشيم وتوالة العلاقة سائق حب محبوب ثم تصفية لاحتساب الحب اية ثم العزم وهو حب
 اللارم للقلب ثم العشق وخرها التتم قد يبه نه أي عبد لله فتميم معبوده ومن خصص

لا سب مع عبده له لا يكون عابده له ولو حب شيئا ولم يخضع له لم يكن عابده له كما قد يحب
ولده وصدقه ولحمه لا يبيح حدها في عادة الله تعالى ان يحب ان يكون لله حب الى العبد
من كل شيء وثي يكون لله عظمه عنده من كل شيء ان لا يسحق المحبة والسكينة لا لله
وكل ما أحب أمير الله محبة وسعة وما عظم نعم الله كان تعظيمه بصلاح الله تعالى (قل
ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوكم وأحبابكم وعشيركم ومول قترتموها وتجاره تخشون
كسدها ومساكن ترصون أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترضوا حتى يأتي
الله أمره) خمس نحة يكون لله ورسوله كطاعة فان اطاعة الله ورسوله ولا رياء لله
ورسوله (والله ورسوله حق ان ترصوه اولات الله ورسوله اولو شهر رصو ما آتاهم الله ورسوله)
والمؤمنون والمؤمنات من انوكل وخلق ونحو ذلك فلا يكون لا لله وحده كما قال تعالى
(قل يا اهل الكتاب تصدوا لي لله سوا منكم وبكم لا اله الا الله ولا تشرك به شيئا) الى
قوله (ان يوفى المؤمنون شهداءهم) وعنه الى (وبكم شهر رصو ما آتاهم الله ورسوله
وعاوه حسدا لله - يؤمن الله من عبده ورسوله الى الله رعون اولات الله والرسول
كبه واه (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) - وأما الحسب وهو الكافي فهو
الله حده كما قال تعالى (ان من على لهم اناس ان ليس قد حموا لكم فخشوهم فرادهم عند
وقالوا سبحان الله ونعم لو كان) وفي تعالى يا ايها النبي حيث لك الله ومن معك من المؤمنين
في حيث وحسب من ايمانك الله ومن من من المني حيث لك الله والمؤمنون معه فقد عاظم
عابدا فاحشا كما قد سطره في غير هذه موضع وحل تعالى (انيس الله كاف عبده) وبحرير
ذلك في العبد برده لمجد الذي عبده الله فعبده ودره وصرفه وبه لا اعتبار للمؤمنين كلهم
عباد الله من الارر والمجر والمؤمنين والكفار واهل النار وهو رهم كلهم ومليكهم
لا يحررون عن مشيئة وقدرته وكلية الله التي لا يحاوزهن برولا فحرشاه كان و
ميشؤ ومشاؤن م يشاهه كن كما قال تعالى (فغير دين الله يعون وله أسلم من في السموات
والارض طوعا وكرها واليه يرجعون) فهو رب العالمين وحاقهم ورفهم ومحبيهم
ومعيتهم ومغيب قلوبهم ومصرف أمورهم لارب لهم غيره ولا مال لك لهم سواه ولا حاق الا
هو سواه عترفوا بذلك وتكروه وسوء علموا ذلك أو جهلوه انك اهل لايمان منهم

عرفوا ذلك وعترفوا به بخلاف من كان جاهلا بذلك واحدا له من كبر على ربه لا يقر
ولا يخضع له مع علمه ان الله ربه وحامده فالمعرفة بالحق ذلك مع الاستكثار عن قبوله
والحجج له كان عند علي صاحبه كما قال تعالى (ووجدوا بها ومنقبتهم صلوا وعليه نظر
كيف كان عاقبة المفسدين) وقال تعالى (الذين آتواهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم
واين فريق منهم يكتفون بالحق وهم يعلمون) وقال تعالى (فانهم لا يكذبونكم بكم الصالحين
بآيات الله يحدون) فان عترف المفسدين بالله ربه وحامده ونعمته فمفسد اليه سبحانه اليه عرف
المودبة المتعلقة برؤيه الله وهذا المفسد يستلزم منه فتنصرع اليه وتنوكل عليه لكن قد يطعن
أمره وقد اعصيه وقد ندمه مع ذلك وقد بهد الشيطان ولاصنام ومثل هذه المودبة لا تفرق
بين أهل الجنة والبار ولا يصير بها رجل مؤمن كما قال تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله لا
وهم مشركون) فان المشركين كانوا يقولون ان الله حاكم ورؤيته وهم يعلمون غيره قال تعالى
(واين سألهم من خلق السموات والارض لقولان الله) وقال تعالى (قل لمن الارض ومن
فيها ان كنتم تعلمون) سمعون الله قل فلا تدركون) الى قوله (من انى نسحرون) وكثير
من يتكلم في الحقيقة وبث مذهب هذه طائفة وهي لطيفة الكونية انى شئت منها
وفي شهودها ومعرفة المؤمنين والكافرين والبر والفسق وليس مفسد بهذه حقيقة وان الدار
وقال بليل (رب فانظرنى الى يوم مشي) وقال رب بما غفوتى لازين لهم في الارض ولا عيونهم
أجمعين) وقال (فعرثك لا عيونهم جميعا) قال (رايتك هذا ليس كرمك على) ومثل هذا من
الخطاب لذي يهر فيه من الله ربه وحامده وحقايق غيره وكذلك أهل الدقائق (رب اعلمت علما
شقوتنا وكذا قوم صابرين) ومن قال (وإن ترى دونهما على ربهم فان أبس هدا خلق قاموا
بلى وربنا) فن وقف عند هذه الحقيقة وعند شبه دهاول يقم عما مر به من لطيفة لينة انى
هى عبادته المتعلمة بطيئة وطاعة سرية وأمر رسوله كان من حسن بليس وأهل البار وان ص
مع ذلك أنه من حوص وباء الله وأهل المعرفة والتحقيق الذين يسقط عنهم الأمر والى
الشرعيان كان من أشرا أهل الكفر والالحاد ومن صن الحصر ويورد سقط عنهم الأمر والى
لمشاهدة الأرادة ونحو ذلك كان قوله هذا من شر أول الكافرين بالله ورسوله حتى يدخل
في النوع الثاني من معنى المفسد وهو المفسد بمعنى المفسد فيكون مفسدا لا مفسدا لا يبيد فيطيع

ثمرة وأمر ربه وبولي وأمره المؤمنين المتقين ونعدي أعداء وهذه المادة متعلقة بطبيعته
 وهذا كان عيون الواحد لا به لا لله بخلاف من يرى ربه ولا يعبده ويعبد معه هذا آخر
 فالله الذي يأمره القلب كمال الحب والتمتع ولا إحلال ولا كرم وخوف ولرجاء ونحو
 ذلك وهذه المادة هي التي يحبها الله ويرضاها وما وصف المصطفين من عبادته وبها تمت
 ربه . وأما العبد معي الممدوح . أقر بدمه وكرمه فذلك يشترك فيها المؤمن والكافر .
 وبالمقارنة بين هذين النوعين يعرف الفرق بين الحقائق الدينية لدخلة في عبادة الله ودينه
 وأمره الشريف التي يحبها ويرضاها وبولي أهلها وبكرمه . وبمحتته وبالحقائق السكونية التي
 يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر من كفى بها . ومع الحقائق الدينية كان
 من شاع بين الناس للكافرين والكافرين رب الدين ومن كفى بها في بعض الأمور دون
 بعض وفي مقام واحد من بعض من يسهو ولا والله بحسب بعض من الحقائق الدينية وهذا
 مقام عظيم فاعطاه أطول وأكثر فيه لاشتد على السالكين حتى رلق فيه من أكار الشيوخ
 المدعين إلى الحق والوحيد والبرهان لا يخلصهم لا الله الذي لا يدر ولا إعلان وبلي
 هذا أشد الشك عند الله في ذكره وبين كثير من الرجال ذو وصوا إلى
 انقضاء والقدر مسكوك لا يولي تحت لي فيه روبره فدرعت قد ار لحق بالحق للحق
 ولرجل من يكون مذكرا للقدر لا من يكون مؤمرا للقدر . والذي ذكره الشيخ رحمه الله
 هو الذي أمر الله به ورأى له أن كثير من رحى عطاوا فيهم قد يتبدون . يمدون على
 أحدهم من المعاصي والذنوب وما يقدر على الناس من ذلك بل من الكفر ويشهدون أن هذا
 حاز مشيئة الله وقضائه وقدره . وحال في حكم ربه ومقتضى مشيئته فيظنون لاستسلام
 لذلك وموافقه . ورضاه ونحو ذلك فيبوضرون وعنده فيصاهون المشركين الذين قالوا (لو
 شاء الله ما أشركنا ولا بؤنا ولا حرمنا من شيء) . وقالوا (نطيع من لو يشاء الله أطعمه) . وقالوا
 (وإذا شاء الرحمن ما عدناهم) . ولم يهدوا لعلوا أن القدر أمره أن يرضى به وأنصر على موافقه في
 المصائب التي تصبها كالعقر والمرض والخوف قل تعالى (ما أصيب من مصيبة لا باذن الله
 ومن يؤمن بالله يهده الله) قل نعم السلف هو لرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله

فيرضي وبسم وقال تعالى (ما أصاب من مصيبة في لارض ولا في نفسك ولا في كتاب
 من قبل أن يرها ن ذلك على الله يسير لكتب الله على موسى ما هو لكم ولا تفرحوا بما آتاكم) وفي
 الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خرج آدم وموسى فقال موسى أنت آدم الذي
 خلقك الله بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء فلما ذا
 أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال آدم أنت موسى الذي صطفاك الله رسالته وكلامه قبل
 وجدت ذلك مكتوباً عني قبل أن أخلق قل نعم قل خرج آدم وموسى وأدم عليه السلام لم يخرج
 على موسى بالقدر صا أن المذنب يخرج بانقضاء مهله لا بقوله مسير ولا فعل ولو كان مذ
 عذراً لكان عذر لا إيس وقوم نوح وهود وكل كافر ولا موسى لآدم أيضاً لآل
 الذنب فان آدم قد تاب إلى ربه فاحتباه وهدى وأكن لآله لآل المصيبة التي لحقتهم باخطيئة
 ولهم قال فلما ذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فأجابه آدم أن هذا كان مكتوباً قبل أن أخلق
 فكان العمل والمصيبة المترتبة عليه فقدرنا وما قدر من المصائب بحسب الاستسلام له فيه من تمام
 لرضا الله ربا وما الذنوب فليس للعبد أن يذنب ودد أن ذنب فعليه أن يستعمر ويتوب فيتوب
 من المعاييب ويصبر على المصائب قل تعالى (فاصبر ن وعد الله حق وستعمر لذلك) وقال
 تعالى (وإن تصبرو وتتقوا لا يصركم كدهم شيئاً) وقال (ون نصبرو وتتقوا فان ذلك من
 عزيم الامور) وقال يوسف (انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر محسنين) وكذلك
 ذنوب العباد بحسب على العبد فيها أن يصبر بالمعروف وهي عن المأكر بحسب قدرته وبما يهد
 في سبيل الله الكفار والمذنبين وروى ألباء الله ويمادى الله وبحسب في الله ومص في
 الله كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء بدون الله سيودة) إلى
 قوله (قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه ذابوا لقومهم وراهمكم ومما تعبدون
 من دون الله كهرنا بكم وبد بيننا وبينكم المدة والمصاء أئدا حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال
 تعالى (لا يجد قوموا يؤمنون بالله واليوم الآخر يو دون من حاد الله وره) إلى قوله
 (أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم روح منه) وقال تعالى (فجعل المؤمنين
 كالحجرمين) وقال (ثم جعل الدين آمنو وعملوا الصالحات كالمسدين في لارض أم نجعل
 المتقين كالفجار) وقال تعالى (ثم حسب الدين احترحو السبثات أن يجعلهم كالدين آمنوا

وعملوا الصالحات - وحيدهم ومما بهم ساء ما يحكمون (وقال تعالى (وما يستوي الأعمى
والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا النور ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات) وقال
تعالى (ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورحلا سلما لرجل هل يستويان مثلا) وقال
تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء إلى قوله (بل أكثرهم لا يعلمون وضرب الله
مثلا رجلاين أحدهما أبكى لا يقدر على شيء إلى قوله (وهو على صراط مستقيم اوقفت تعالى (لا يستوي
أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الذين هم (ونظر ذلك مما يروق الله فيه من أهل
الحق والصدق وأهل الطاعة وأهل المعصية وأهل البر وأهل المحور وأهل الهدى والضلال
وأهل النور والرشاد وأهل الصدق والكذب في شهاد خفيفة الكونية دون الدينية سوى
من هذه الأحاسيس الملاحمة أي روق الله سبحانه غاية المريق حتى يؤل به الأمر إلى أن يسوي
الله بالأصنام كما قال تعالى عنهم (والله ن كمال صلال مبین ذل يسويكم رب العالمين) بل قد آل
لأمر هؤلاء إلى أن سوي الله بكل موجود وحده ما يستحقه من العباد والطاعة فقال كان
موجود دحموه هو وجود المخلوق وهذا من عظم الكبر والاحاد رب العباد وهو لا يصل
بهم الكفر إلى أنهم لا يشهدون بهم عند لا تعني أنهم معذون ولا تعني أنهم عابدون إذ يشهدون
بهم هي الحق كما صرح بذلك صوابهم كان عربي صاحب المصوص ومثاله من المحدثين
المفتبرين كان سمعين ومثله وشهدون بهم هم العابدون والمعززون وهذا ليس بشهود الحقيقة
لا كونه ولا ديدية بل هو صلال وعنى عن شهود الحقيقة الكونية حيث حموه وجود حقيق
هو وجود المخلوق وحده كل وصف ممدوم وممدوح انه للحاق والمحدثون د وجوده هو
وجوده عندهم . وما المؤمنون بالله ورسوله توهم هو صهم لمن هم أهل الكذب كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم إن الله أهليين من السقيين من هم رسول الله ول أهل القرآن هم
أهل الله وحاصنه هؤلاء مأمون أن الله رب كل شيء ومليكه وحاميه وأن لحاق سبحانه
مبين لمخلوق ليس هو حاله ولا متحد به ولا وجوده وجوده والبصاري كهمهم الله بأن
قائما بالحلول ولا تمد بسج خاصة فكيف من جعل ذلك عام في كل مخلوق ويعلمون مع ذلك
أن الله أمر بطاعته وطاعة رسوله ونهي عن معصيته ومعصية رسوله وأنه لا يجب الفساد ولا
يرضى لعباده الكفر وأن على الخلق أن يسدوه ويطلبوا أمره ويستعيبوا به على ذلك كما قال

(ياك تعبد ويك يستعين) ومن عبادته وصاعته الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب
الامكان والجهاد في سبيله لاهل الكفر والتفارق فيجتمعون في جامعة دينه مستعينين به داعين
مريئين بذلك ما قدر من السمات داعين بذلك ما قدر من ذلك كما يرمل الانسان الجوع
لحصره بالاكل ويدفع به الجوع المستعجل وكذلك دون الردد منه اللبس وكذلك كل مطلوب
يدفع به مكرهه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اريدت دوية تداوي بها ودي
تستري بها وتبي "تق" اهل ترد من قدر لله شيئا فقل هي من قدر الله وفي الحديث ان
الدعاء والبلاء ليلقيان فمتلحان بين السماء والارض وهذا حال المؤمنين الله ورسوله العابدین
منه وكل ذلك من المباداة وهو لا، الذين يشهدون لحقيقة الكربة وهو دويته تعالى لكل
شيء ويجعلون ذلك العاين مع امره الذي الشرعي على مراقب في الصلال فعلاهم يحملون
ذلك مطاعا عاما فيحتجون "انقدر في كل ما يحتاجون منه الشريعة وقول هو لا شر من قول
اليهود والنصارى وهو من خمس قول مشركين الذين قالوا (و شاء الله ما شر كسا ولا آباؤا
ولا حرم من شيء) وقول (و شاء الرحمن ما عداهم) وهو لا من عصم عن الارض ما عصا
بل كل من احتج "انقدر" به متفص منه لا يمكن ان يقر كل آدمي على ما فعل ولا بد من حسمه صم و
صم الناس صامه وسمى في الارض المصادق وحذبت دم الناس يستحل الفروج وبهلك الحرث
والنسل ونحو ذلك من نوع الضرر التي لا قوة لها من شأن يدفع هذا القدر وان يعاقب الصائم
بما يكف عدون مثله فيقال ان كان القدر حجة مع كل أحد يفعل ما يشاء لك وتبرك وان
لا يمكن حجة من أصل قولك حجة وفتح باب هذا القول يحتجون بالحقيقة الكربة لا طردون
هذا القول ولا ينزموه وانماهم بحسب آرائهم وأهواؤهم كما قال فيهم بعض العلماء ان عند الطاعة
قدري وعند المعصية جبري شيء مذهب وفق هو كتمه به ومنهم صنف يدعون التحقيق
ولمعرفة فيزعمون ان الامر والهي لازم لمن شهد له به فعلا وأثبت له صاماً ما من شهد أن
أفعاله بخوفة وأنه مجبور على ذلك وأن الله هو المصرف فيه كما يحرك سائر المتحركات فانه
يرتفع عنه الامر والهي ولو عد ولو عيذ وقد يقولون من شهد لارادة سقط عنه التكليف
ويزعم أحداهم ان الحصر سقط عنه التكليف شهوده لارادة هو لا لا يعرقون بين العامة

والخاصة الذين شهدوا الحقيقة الكونية وشهدوا أن لله حائق فعل العباد وأنه يدبر جميع
الكائنات وقد يعرفون به من يعلم ذلك عما وبن من يراه شهود ولا يسقطون التكليف
عن يؤمن بذلك ويضع فقط ولكن عن يشهد فلا يرى له به فعلاً صلاً وهؤلاء لا يحملون
الحجرات القدر معاً من التكليف على هذا الوجه وقد وقع في هذا طوائف من المتسبين
إلى التحقيق والمعرفة والتوحيد . وسبب ذلك أنه صادق نطاقهم عن كون الله يؤمر بما يقدر
عليه خلافاً كما صادق نطاق المعتزلة ونحوهم من القدرية عن ذلك ثم الله عز وجل أثبت الأمر
والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامة وخلقه لأفعال العباد وهؤلاء
ثبتوا القضاء والقدر ونوا الأمر والنهي في حق من شهد القدر دم بكمهم في ذلك مطلقاً
وقول هؤلاء شر من قول المعتزلة وطيد ذلك في السابق من هؤلاء أحد وهؤلاء يحملون الأمر
والنهي بحجويين الذين شهدوا هذه الحقيقة الكونية وطيد يحملون من وصل إلى شهود هذه
الحقيقة يسقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصة وربما أواد على ذلك قوله تعالى (واعبد
ربك حتى ياتيك اليقين) وحملوا اليقين هو معرفة هذه الحقيقة وقول هؤلاء كفر صريح
ون وقع فيه طوائف يسمونهم كافرين قد عدا ولا يظن من دس لاسلام أن الأمر والنهي
لأمر الله عند ما دعه حاصر إلى أن يثبت لا يسقط عنه الأمر والنهي لا يشهده القدر ولا
بغير ذلك من لم يعرف ذلك عرفه وبين له أن شر على اعتقاد سقوط الأمر والنهي أنه يقتل
وقد كثرت مثل هذه الحالات في المتأخرين وإنما يستقدمون من هذه لامة فهم تركن هذه
لما لات معروفة فيهم وهذه الحالات هي شهادة لله ورسله ومعادله وصده عن سبيله ومشاققة له
وتكذيب رسله ومعصية له في حكمه وإن كان من يقول هذه الحالات قد يحمل ذلك ويعتقد
أن هذا الذي هو عليه هو طريق الرسل وصريق أولياء الله تحفة به فهو في دين بمنزلة
من يعتقد أن الصلاة لا تنجب عليه لاسمعائه عنها بما حصل له من الأحوال القدية أو أن الحر
حلال له الكونه من الخوص الذين لا يصح لهم شرب خمر أو أن الفاحشة حلال له لأنه صار
كالحر لا كمره المتوب ونحو ذلك . ولا ريب أن مشركين الذين كذبوا الرسل يترددون
بين البدعة المخالفة لشرع الله وبين الاحتجاج بمصدر على مخالفة أمر الله فهؤلاء لا صنف

فبهم شبهة من المشركين إما أن يتدعوا وإما أن يحجوا بالقدر وما أن يجمعوا بين الأمرين كما
 تعالى عن المشركين (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آية من ربنا فقام بعضهم على آلها
 بالفحشاء يقولون على الله مالا تعلمون) وكما قل تعالى عنهم (وقال الذين أشركوا لو شاء الله
 ما أشركنا ولا آباءنا ولا أحمقنا من شيء) وقد ذكر عن مشركين ما يتدعون من بدع الذي
 فيه تحليل الحرم والعصاة التي حرمها الله مثل قوله تعالى (وهدوهم هذه ثم حارث حجر
 لا يطعمها لا من شيء برعهم وهدوهم صهورها وأمام لا يدركون) ثم لله عليها فتر
 عليه) إلى آخر السورة وكذلك في سورة الأسراف في قوله (يا أيها الذين آمنوا لا يمسك الشيطان
 كما أخرج بؤنكم من الجنة) إلى قوله (ودفعهم به وحشة فألجأهم إليها وآوهم إلى الله) ثم
 بها قل (لا يمسكها) إلى قوله (قل من ربي بالمعصية وفيما هو جوهك عند كل
 مسجد) إلى قوله (وكلاؤا وشربوا ولا تلهوا به لأحب الأسرافين قل من حرم ربة الله التي
 أخرج لعاده والطيبات من لرق) إلى قوله (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن
 والاثم والأي يغير الحق وأن أشركوا بالله ما لا ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا
 تعلمون) وهؤلاء قد يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة كما يسمون ما يشهدون من أقدم
 حقيقة - وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتعد صاحبه أمر الشارع وبه وكان
 عابرا ويؤذونه ويحذرون ويحذرون ولا يحجوا بالقدر مطلقا بل عندتهم تاع أمرهم وهو أنهم
 وجعلهم ما يروونه ويؤذونه حقيقة وأمرهم بآراءهم دون تاع أمر الله ورسوله نصير بدع أهل الكلام
 من الجاهلة وغيرهم الذين يحملون ما يتدعون من لا يول المخافة للكتاب والسنة حقيقة عينية
 بحسب اعتقادها دون ما دللت عليه السمعية ثم الكتاب والسنة إما أن يحرقوه عن موصاه وما
 أن يعرضوا عنه بالكلية فلا يتدبرونه ولا يسمعون أن يقولوا نغوص معناه إلى الله مع اعتقادهم
 قبض مدلوله وإدحق على هؤلاء ما يرمونه من المغالطات المخافة للكتاب والسنة وحدث
 جهليات واعتقادات فاسدة وكتب أوامرك إذ حقق عليهم ما يرمونه من حقائق أولاء الله
 المخافة للكتاب والسنة وحدث من الأهواء التي تنها أعدها الله لا وليؤد وأصل صلال من
 من هو بتقديم قياسه على الصل المتزل من عند الله وخبره لهوى على تاع أمر الله فإن لدون
 والوجد ونحو ذلك هو بحسب ما يحبه العبد فكما يحب له ذوق ووجد بحسب محبته فأهل الإيمان

لهم من الدوق والوحد مثل ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الصحيح ثلاث
 من كن فيه وجد حلاوه الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب
 المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن
 يبق في النار . وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ذق طعم الايمان من رضى بالله ربا
 وبالإسلام دينا وبمحمد سدا . وما من الكافر والبدع والشهوت وكل محبة . قيل لسفيان
 بن عيينة ما نال أهل لا هو : لهم محبة شديدة لا هو : لهم فقال سده : " قوله تعالى (وأثروا
 في قلوبهم المحسن كرمهم) ونحو هذا من الكلام فساد الاصنام يحول آلتهم كما قال تعالى
 (ومن الناس من يتخذ من دون الله آيادا يحوسبهم كحب الله ولدين آمنوا أشد حبا لله) وقال
 (قد تم يسجدوا لك فاعلم أنما يسعون أهواؤهم ومن أصل من نزع هواه لم ير هدى من الله)
 وقال (إن يسعون لا الظن وما نهوى لا بأس وإنما جاءهم من ربهم هدى) ولهذا يميل هؤلاء
 إلى سماع الشعر ولا صوت التي تهبج بحمة المظلمة التي لا تختص بأهل الايمان بل يشترك فيها
 محب الرحمن ومحب لاوتن ومحب الصلوات ومحب لاوصن ومحب لاخوان ومحب المردن
 ومحب الدسوان . وهؤلاء الذين يذمونه ذو فهم ومو حيدهم من غير غشار ذلك بالكتاب
 والنسبة وما كان عليه سائر لامة . فالحق ما نعت الله به رسوله من عبادته وطاعته وطاعة رسوله
 لا يكون متما لذين شرعه الله كما قال تعالى (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء
 الذين لا يعلمون إنهم إن لم وعك من شيء) إلى قوله (ومنه ولي المتقين) بل يكون متما
 هو بهد هدى من الله قال تعالى (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وهم في ذلك
 ترة يكونون على بدعة وسواها حقيقة يقدمونها على ما شرعه الله وتدره يحجون بالقدر الكوفي
 على الشريعة كما أخبر الله به عن المشركين كما تقدم . ومن هؤلاء طائفة هم علام قدر . وهم
 مستمسكون بالدين في أدب المرئص المشهورة . اجساب محرمات المشهورة لكن يعطون في
 ترك ما أمر به من الاسباب التي هي عادة صائين أن العارف إذا شهد القدر أعرض عن ذلك
 مثل من يجعل التوكل منهم . ولذا . ونحو ذلك من مقدمات العامة دون خاصة بناء على أن من
 شهد القدر علم أن قدره سيكون فلا حاجة في ذلك وهذا غلط عظيم فإن الله قدر الأشياء بأسبابها

كما قدر السعادة والشقاوة بسببها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من يتخلق للجنة أهلا خلقها
 لهم وهم في أصلاب تنهم وتعمل أهل الجنة يعملون وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبرهم
 من الله كتب المقادير معاها رسول الله أولا ندع العمل ونشغل على الكتاب فقال لا تعملوا
 وكل ميسر ما خلق له أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان
 من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة ثم أمر الله به عبادته من لاسباب فهو عبادة
 والتوكل مقرون بالعبادة كما في قوله تعالى (فاعبدونه كل منه) وفي قوله (فمن هو ربي لا اله الا
 هو عبيد توكلت والله متاب) وقوله شيعب عليه السلام (عليه توكلت واليه تائب) ومنهم طائفة
 طائفة قد تركت المسجحات من الأعمال دون الواجبات فقص قدر ذلك ومنهم صائفة يمترون
 بما يحصل لهم من حرق عادة مثل مكاشفة و استجابة دعوه محبة لله العادة ونحو ذلك
 فيشتغلون بخدمتهم عما أمر به من العبادة والشكر ونحو ذلك هذه الامور ونحوها كثير مما حرص
 لاهل السلوك والتوجه واعمالهم فيها تارة من الله الذي نعت به رسوله في كل وقت
 كما قال لاهل البيت كان من معنى من ساهوا بقول الاعتصام بالاسنة بحمد وذلك ان السنة كما قال
 الله سبحانه الله مثل سقية نوح من ركبتها نوحا ومن تحاف عنها عرق والعبادة والطاعة والاستقامة
 ولزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك من الامور المقصود بها وحد ولها اصلان أحدهما ألا
 يعبد الا الله والثاني أن عبده بم أمر وشرع لا يغير ذلك من الدع قال تعالى (من كان يرحو
 لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحد) وقال تعالى (علي من أسم وجهه الله
 وهو محسن منه تجره عبده ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال تعالى (ومن أحسن
 دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتع منة برهيم حبيبا ونجد الله برهيم حديلا) فالعمل
 الصالح هو الاحسان وهو فعل الحسنات والحسنات هي ما أحبه الله ورسوله وهو ما أمر به
 أمر بيجب أو استحباب ثم كان من الدع في الدين الى ليست مشروعة فان الله لا يحبها ولا
 رسوله فلا تكون من الحسنات ولا من العمل الصالح كما أن من يعمل مالا يحور كالمو حسن
 والعلم ليس من الحسنات ولا من العمل الصالح. وأما قوله (ولا يشرك بعبادة ربه أحد) وقوله
 (أسلم وجهه لله) فهو خلاص الدين لله وحده وكان عمر بن الخطاب يقول لهم جعل عملي كله
 صالحا واحده لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا وقال الفضيل بن عياض في قوله (ليعلمكم

(يَكُنْ حَسَنًا) هل خالصه وصوبه قالوا يا علي .. أحصيه وصوبه قال ان العمل دا
 كال خالصا وليكن صوبه يقال ود كان صوبه ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا
 صوبه وخالصا ان يكون لله والصوب ان يكون على السبيل من قبل فاذ كان جميع ما يحبه
 لله خالصا في جميع ما له فله عطف عطف الله عليه كقوله (ياك عبد وياك تستعين) وقوله
 (وعدده ووكال عنه) وقول نوح (عدو لله وغوه وضيمون) وكذلك قول عده من لرسول
 قبل هده نص في كفاي قوله (ان الصلاة هي عن المحشاة والكر) والمحشاة من الذكر وكذلك
 قوله (ان الله أمر بالعدل والاحسان وما أدى القرى وهي عن المحشاة والمذكر والنهي) ويثاب
 دى القرى هو من الله والعدل والاحسان كما ان المحشاة والنهي من الذكر . وكذلك قوله (ولدين
 مسكون بالكتب وقدم الصلاة) وقامة الصلاة من عظم لمسك بالكتاب وكذلك قوله
 (هم كانوا يسارعون في الخير فبإذن ربهم مخرجهم من الدنيا وهم من الخيرات ومثال
 ذلك في القرآن كثير) وهذا الباب يكون بوجه مع كون حدهم حص لاخر فيعطى عليه تخصيصا
 به بالذكر . كونه مطوب بمعنى الماء والماء خاص ونزلة يكون دلالة لاسم تنوع بحال لا تفرد
 ولا تفرد فرد عم ود فرد بوجه حص كاسم المفقير والمسكين لم تفرد أحدهما في مثل
 قوله (المفقير) الذين أحصوا في سبيل الله وقوله (أو ثمانية عشر) مما كين أحصوا في الآخر
 ود فرد بينهما في قوله (عن الصدقات للمفقير والمسكين) صار نوعين وقد قيل ان الخاص
 المخطوف على الله لا يدخل في العام حال لا تفرد من كونه من هده اذات والتحقيق ان هذا
 ليس لازما قال تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وحبرين وميكايل) وقال تعالى (واذ
 أخذنا من النبيين ميثاقهم وملاك ومن نوح وهره وموسى وعيسى بن مريم) ود كر لخاص
 مع العام يكون لاسبب متنوعة بوجه انه كونه له حصية ليست لغيره أفراد العام كما في نوح
 وهره وموسى وعيسى ونزله ان يكون العام فيه شلاق فلا يعبر عنه المعلوم كما في قوله (هدهي
 للمعقبين الذين يؤمنون بالغييب ويقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة يعقون والذين يؤمنون بما أنزل
 اليك وما أنزل من قبلك) فقوله يؤمنون بالغييب يتناول الغيب الذي يجب لايمان به ان كان
 فيه حمان فليس فيه دلالة على ان من الغيب ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك . وقد يكون المقصود
 انهم يؤمنون بالخبر به وهو الغيب ولاخبار بالغييب وهو ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك

ومن هذا الباب قوله تعالى (من أوحى إليك من ربك فاعبد) وقوله (والذين
يسجدون بالكتاب وقاموا للصلاة) والآية المذكورة هي تباعه كما قال ابن مود في قوله تعالى
(الذين آتاهم الكتاب يتوبون حق لاوتهم) قال يخللون حلاله ويحرمون حريمه و يؤمنون بمشاهبه
ويعملون بحكمه فإتباع الكتاب يتناول الصلاة وغيرها لكن حصصها بالذكر لمستها وكذلك قوله
يوسى (إني أن الله لا إله إلا أنا وعبدني) وفي الصلاة المذكورة (وامة الصلاة أذكره من أجل
عبدته وكذلك قوله تعالى (تقوا الله وقولوا قولا سديدا) وقوله (تقوا الله وسموا إليه
الوسية) وقوله (تقوا الله وكونوا مع الصادقين) من هذه الامور هي ايضا من تمام تقوي
الله وكذلك قوله (فاعبدوه وتوكلوا) فان التوكل ولا يتعانه هي من عبادته لله لكن
حصلت بالذكر بقصدتها المتعمد بخصوصها فانها هي العمول على سائر أنواع العبادات وهو سبحانه
لا يمدد لانعمونه دا بين هذا وكامل مخلوق في تحقيق عوديته لله وكلما ردد الممدد تحفيقا
للمبودية ردد كماله وعلت درجته ومن توهم ان مخلوق يخرج عن المبودية بوجه من الوجوه
وان الماروح عنها يمكن فهو من جنس الخلق واضاههم هل تعالى (وقولوا تحذ الرحمن ولد
سبحانه بل عباد مكرمون لا يسفوه بالقول وهم بأمره يعملون) الى قوله (وهم من خشيتهم
مشفقون) وقال تعالى (وقالوا تحذ الرحمن ولد لقد حثم شيئا) الى قوله (ان كل من في السموات
والارض لا اتى الرحمن عبد لقد حصمهم وعدهم عدا وكلهم آية يوم القيامة فرد) وقال تعالى
في المسيح (ان هو الا عبد نعمنا عليه وحملاه مثلنا لى اسرائيل) وقال تعالى اوله من في السموات
والارض ومن عده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون لنيل والهار لا يفترون)
وقال تعالى (ان سلك المسبح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن
عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعا) الى قوله (ولا يجدون لهم من دون الله وليا ولا نصيرا)
وقال تعالى (وقال ربكم دعوني استجب اليك ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخون جهنم
دحرير) وقال تعالى (ومن آية نيل والهار والشمس والقمر لا يسجدوا للشمس ولا للقمر
وسجدوا لله الذي خلقهم ان كنتم يه تمعدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون
له بالليل والهار وهم لا يسأمون) وقد تعالى (و ذكر ربك في نفسك نصرعا وخيفة) الى قوله
(ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) وهذا ونحوه مما فيه

وصف كابر المحبوب بالعبادة وذه من خرج عن ذلك متعدد في القرآن وقد أخبر أنه رسل
جميع الرسل بذلك فقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا
فاعبدون) وقال (ولم يمش في كل ممة رسولا ان يعبدوا الله وجاهدوا الطاغوت) وقال
تعالى بي اسرئيل (يا عبادي الذين آمنوا رضيوا بعبادة الله وجاهدوا الطاغوت) وقال
(يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبكم لعلكم تتقون) وقال (وما خلقت الجن
والانس الا ليعبدون) وقال تعالى (قل يا أيها الذين آمنوا اعبدوا الله مخلصا له الدين وأمروا
أولئكم الذين قل في خوف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم قل لله اعبد مخلصا له ديني فاعبدوا
ما شئتم من دونه) وكل رسول من الرسل افشع دعونه بالدعاء الى عبادة الله كقول نوح ومن
بعده عليهم السلام (اعبدوا الله ما لكم من له غير) وفي المسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال نعت ناس من بني الساعية حتى يسجد لله وحده لا شريك له وحمل
رزق تحت ظل ربحي وحمل الدلة والصغار على من خافهم وقد بين أن عبادة هم الذين
يجنون من الشياطين قال الشيطان (وما أغويتني لأرسل لهم في الارض ولا عوينهم أجمعين لا
عبادك منهم المخلصين) قال تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من تشاء من
القانون) وقال (وبرك لا عوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) وقال في حق يوسف
(كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء به من عبادة المخلصين) وقال (سبحان الله عما
يصفون الا عباد الله المخلصين) وقال (ه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون
انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) وسما نعت كل من يصطلي من خلقه
كقوله (وادكر عبادا إبراهيم وسحق ويعقوب أولى لا يدي ولا نصار أنا خلاصناهم بحصة
ذكرى لدار وهم عبادا من المصطفين الاحبار) وقوله (وذكر عبده داود دا لا يذاه ثواب)
وقال عن سليمان (نعم العبد له ثواب) وعن يوب (نعم العبد) وقال (وذكر عبدا يوب ذكروا
ربه) وقال عن نوح عليه السلام (درية من حملنا مع نوح نه كان عدد شكور) وقال (سبحان الذي
أسرى عبده ايلان المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) وقال (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) وقال
(وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) وقال (فاوحى الى عبده ما وحي) وقال (عيا يشر
بها عباد الله) وقال (وعاد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) ومثل هذا كثير متعدد في القرآن

﴿فصل﴾ اذا تبين ذلك فمعلوم ان هذا الباب يتفاضلون فيه تفاضلا عظيما وهو تفاضلهم في حقيقة الايمان وهم يتقسمون فيه الى عام وخاص ولهذا كانت ربوية الرب لهم فيها عموم وخصوص ولهذا كان الشرك في هذه الامة احق من ذنب لعمري وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تمس عبد الدرهم تمس عبد الديار تمس عبد القطيفة تمس عبد الخبيصة تمس و تشكس و ذا شيك فلا تمس ان اعطى رضى وان منع سخط فسماء النبي صلى الله عليه وسلم عبد لدرهم وعبد الديار وعبد القطيفة وعبد الخبيصة وذكر ما فيه دعاء وخبر وهو قوله تمس وانتكس و ذا شيك فلا تمس والنفس اخرج الشوكه من الرجل والمقاش ما يخرج به الشوكه وهذه حال من ذا اصابه شره يخرج منه ولم يخلص لا كونه تمس وانتكس فلا مال المطلوب ولا خلاص من المكروه وهذه حال من عبد المال وقد وصف ذلك بانه قد اعطى رضى و قد منع سخط كما قال تعالى (ومنهم من يلمزك في الصدقات فان اعطوا منها رضى وان منع يعطوا منها اذ هم يستخطون) فرصاهم لغير الله وسخطهم لغير الله وهكذا حال من كان متعلما براسة أو بصورة ويحوز ذلك من نفسه ان حصل له رضى وان لم يحصل له سخط فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له ورق والعودية في الحقيقة هو ورق القلب وعوديته لما استرق القلب واستعده هو عبده ولهذا يعمل

العبد حر ما طمع • ولحر عبد ما طمع

﴿وقال القائل﴾

طعت مطامعي • استعدي • ووالى نعمت لكنت حر

ويقال الطمع عن في العنق فيد في راحل فاد راحل العن من العنق راحل العبد من راحل ويروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال الطمع فقر والبأس عني وان تحدثك دانيس من شئ ستعني عنه وهذا أمر يحده الانسان من نفسه فان الامر الذي يبأس منه لا يطلعه ولا يطمع به ولا يبقى قلبه فقير اليه ولا الى من يفقهه وأما اذ طمع في أمر من الامور ورجاه تعلق قلبه به فصار فقيرا الى حصوله والى من يظن أنه سبب في حصوله وهذا في المال والحياه والصور وغير ذلك قال الحليل صلى الله عليه وسلم (فابتغوا عند الله الرزق وعبدوه وشكروا له اليه ترجعون) فالعبد لا بد له من رزق وهو محتاج الى ذلك فاذا طلب رزقه من الله صار عبدا لله

فقد آتاه من خلقه من مخلوق صار عبداً لذلك المخلوق فعبر إليه ولهذا كانت مسألة المخلوق
محرمية في الأصل وما يجب له ضرورة وفي الهوى عنها أحداث كثيرة في الصحاح والسنن
والمسانيد كقوله صلى الله عليه وسلم لا تزل المسألة بأحدكم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه
مرعة حم وقوله من سأل الناس وله ما يرضيه حادب مسأله يوم القيامة حدوشاً وحموشاً أو
كدوحاً في وجهه وقوله لا تلحق المسألة لا الذي عزمه مضطراً أو دمه موحجاً أو فقره مدفعاً هذا
المعنى في الصحيح وفيه أيضاً لأن يأخذ أحدكم حبة فيذهب فيحطب خيراً له من أن يسأل
الناس أعطوه ومنتوه وقال ذلك من هذا المال وإن سأل غير سائل ولا مشرف حده ومالا
ولا تاتعه نفسك وذكره أحد من سؤل اللسان وشدت ف القلب وقال في الحديث الصحيح
من يسأل الله ومن يستعطف بعهته ومن يتعبد بصبره لله وما أعطى أحد عطاه
خير وأوسع من الصبر وأوصى خو من تحببه أن لا يسأل الناس شيئاً وفي المسند أن أب بكر
كان يسقط السواد من يده فلا يقول لأحد ما ولي يده ويقول ن حليلى أمري أن لا يسأل
الناس شيئاً وفي صحيح مسلم وعرف من سأل النبي صلى الله عليه وسلم بابه في طائفة من
اليهم كلمة حمية لا تسأل الناس شيئاً فكان بعض أولئك الأمر يسقط السواد من يده أحدهم ولا
يقول لأحد ما ولي يده وقد دلت خصوص على الأمر بعبادته الخائف والهي عن مسألة المخلوق
في غير موضع كقوله تعالى (قد فرغت وأصب ولي ريثاً رعباً) وقول النبي صلى الله عليه
لأبي عمار ذرأت فاسأل الله ود صنعت فاستمع لله وده قول الحليل (فانتوا عند الله
الرزق) وه يقل فاسمو الرزق عند الله لأن تقديم الطرف بشر بالاختصاص والحصر كأنه قال
لا تسفروا الرزق لا عند الله وقد قال تعالى (وسأول الله من فضله) والإنسان لا بد له من حصول
ما يحتاج إليه من الرزق ونحوه ودفع ما يضره وكلا الأمرين شرع له أن يكون دعاؤه لله فيه
أن يسأل الله وإلى يشكى كما قال يعقوب عليه السلام (نحشكو شى وحرنى لى الله) والله تعالى
ذكر في القرآن لهجر جميل والصمغ جميل والصبر جميل وقد قيل ن طهر جميل هو هجر
بلا دى والصمغ جميل صمغ بلا معابة والصبر جميل صبر بغير شكوى لى المخلوق ولهذا
فرى على أحمد بن حنبل في مرضه أن طأوساً كان يكره أن يسأل المريض ويقول نه شكوى ثمان
أحمد حتى مات وأما الشكوى لى الخلق فلا ياتى فى الصبر خيل فان يعقوب قال (فصبر جميل) وقال

(انما أشكو بثي وحزني إلى الله) وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ في الفجر بسورة يوسف والنحل فرب هذه الآية في قرأته فبكي حتى يسمع شيعته من آخر الصلوة ومن دعاء موسى اللهم لك الحمد وإياك المشتكى وأنت المستعان وبك المستعان وعليك التكلان ولا حول ولا قوة الا بك وفي الدعاء الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لما دلى به أهل الطائف ما فعلوا اللهم اليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس أنت رب المستضعفين وأنت ربي فم إلى من تكلى إلى أيدي يتجهمني أنه لي عدو مما كره أمري أن يكون بك غضب على فلا إلى غيرك عذبتك أوسع لي عود بنور وجهك الذي شرف به الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة أن ينزل في سخطك أو يحل علي عصمتك العتي حتى ترمي فلا حول ولا قوة الا بك وفي بعض روايات ولا حول ولا قوة الا بك . وكذا قوى طمع العبد في فضل الله ورحمته ورجاء لغناه حاجته ودفع ضرورته فوثق عبوديته له وحرية مما سواه فكأن أن صمعه في المخلوق يوجب عبوديته له ويأسه منه يوجب غي قلبه عنه كما قيل استغن عن شئت تكون نظيره وأفضل على من شئت تكن أميره . واحتج إلى من شئت تكن أميره وكذلك صمعه العبد في ربه ورجاؤه له يوجب عبوديته له وعراض قلبه عن الطلب من غير الله ولرجاء له يوجب انصرف قلبه عن الله ودية الله لاسيما من كان يرحو المخلوق ولا يرحو الخالق بحيث يكون قلبه معتمدا إما على رسته وجنوده وأتباعه وتمليكهم وإما على أهله وصديقاته وإما على أمواله وذخائره وإما على ساداته وكبرائه كما كانه ومذاهبه وشيوخه ومخدومه وغيرهم ممن هو قد مات ويموت قال تعالى (وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خيرا) وكل من علق قلبه بالمخلوقات أن ينصرفه أو يرفقه أو أن يهدوه حصص قلبه وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك وإن كان في الظاهر أميرا لهم مدبر لهم متصرفا بهم فالعامل ينصرف إلى الخلق لا إلى الطواغر فالرحل إذا تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحة له يبقى قلبه أسيرا لها تحكم فيه وتصرف بما تريد وهو في الظاهر سيدها لانه زوجها وفي الحقيقة هو أسيرها وعملوكها لاسيما إذا درت به قمره اليها وعشقه لها وأنه لا يعتاض عنها بعيرها فأنها حينئذ تحكم فيه بحكم السيد الفاهر الظالم في عدم المهور الذي لا يستطيع الخلاص منه بل أعظم فإن أسر القلب أعظم من أسر البدن واستعباد القلب

أعظم من استبعاد الدين من تعدد بدنه وسترى لا يبالى إذ كان قلبه مستريحاً من ذلك
مطمئناً أن بكائه لا حبيب في خلاصه و... كان القلب لا يهو الملك رفيقاً مستعيداً متيناً
أمير الله فهذا هو ليس ولا أسر شخص والعدودية من متعدد لقلب وعودته بقلب وسره هي التي
يترتب عليها الثواب والعقاب من المسيرة... كآثره وستره وحر بهير حق... ذلك
وكان قائماً بقدر عليه من بوحات ومن استمد بحق... ذي حق الله وحق موبيه له
أحرر ولو كره على أسك... كآثره وستره وعودته بقلب... ذلك وما من مستعد
قلبه فصار عند... بهير به فهذا نصرة ذلك وهو كان في الطاهر ملك الناس فالحرية حرية القلب
والعدودية وودعه القلب كان المعنى على النص... من الذي صني الله عليه وسلم ليس المعنى عن
كثرة العرص و... المعنى على النفس وهذا المعنى... كان قد... صورة مساجدة... ما
من ستم... صورة محرمة سره وصي... هو القلب الذي لا... وهو لا... من أعظم
اللس... وفار... ثوب... المعنى صورة... في قلبه... حتمع له من
نوع الشر والفساد... لا ينجيه لا رب... من قبل... الكبري قدوم
تعلق القلب... بالحق... حشد... عليه... من... يتوب منه ويزول أثره من
قلبه وهو لا... يشبهون بالسكارى والمهين كما بين...

سكرن سكر هوى وسكر مدمة... ومعنى إضافة من به سكرن

وفل... قالو حبات من نهوى فقلت لهم... العشق أعظم مما... حباب

العشق لا يستعيق لدهر صاحبه... وف... يصرع... في الحين

ومن أعظم... هذا... عن... الله... إذا ذق طعم عادة
الله والاحلاص... يمكن عنده شيء... حتى من ذلك ولا... ولا... لا يترك
محبوبه لا يمحوب... حب إليه... من... فالحب القاسد إنما يصرف
القلب عنه بلحب الصالح وبالخوف من الضرر... تعالى في حق يوسف... كذلك يصرف
عنه السوء والفساد... إنه من عباده... يصرف عن... من... إلى الصور
والتعلق بها... يصرف عنه... الله... يكون قل... يدوق حلاوة العبودية

لله ولا خلاص له نفسه نفسه على ناع هو ما فاد دق ضمير لاجلاص وغوى في فقه تقرر
 انه هو بلا علاج قال تعالى (ان الصلاة هي عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر) ومن
 الصلاة فيها دفع مكره وهو الفحشاء والمنكر وفيها تحصيل محبوب وهو ذكر الله وحصول
 هذا محبوب أكبر من دفع الماكروه من ذكر الله عبادة لله وعنده القلب لله مقصود ذلك بها
 وأما اندفاع الشر عنه فهو مقصود لغيره على سبيل النفع والقلب خاق يحب الحق ويربده ويطلبه
 فلما عرضت له يردده اشترط ان دفع ذنبه يمد القلب كما يمد لزرع بما بدت فيه من
 الدغل والحد قال تعالى (قد افلح من ركاها وقد حاب من دساها) وفي آتلي (من افلح من
 تركي ودكر اسم ربه صلى) وقال (قل للمؤمنين يصصو من بعد رهم ويحفظو فروجهم ذلك
 اركي لهم) وقال تعالى (ونولا فصل الله عليك ورحمه ما ركا مكي من حد) ثم سبجانه
 عضو البصر وحفظ المرح هو اركي للعن ومن أن ترك الموحش من ركا الموحش وركا
 النفوس تنصع رول جميع الشرور من الموحش والضم والرك والركب وسير ذلك وكذلك
 طالب الرئاسة والعلو في الارض فانه رفق لمن يميته عليها ووكان في الصغر مقدمهم والمطاع
 فيهم فهو في الحقيقة بر جوهر ويحبهه وذل هو لا مولا ولا يب ويحبهم يطيهوه ويبيوه
 فهو في الطاهر ريش مطيع وفي حقيقة عبد مطيع لهم وانحقق ركاها في عوديه لا آخر
 وكلاهما نارت حقيقة عده الله ود كان نارتها على العلو في الارض بغير الحق كما بمنزلة
 المتعاونين على الفاحشة وقطع الطريق وكل واحد من الشخصين لحوه لدى يستعده
 واستترقه يستعده لا آخر وهكذا يصطاب المان من ذلك يستعده ويستترقه وهذه الامور
 نوعان منها ما يحتاج المد اليه كمن يحتاج اليه من طعامه وشربه ومسكه ومكحه ونحو ذلك
 فهذا يطلبه من الله ويرغب اليه فيه ويكرن امان عمده يستعده في حاجته بمنزلة حماره لدى
 يركبه ونساقطه لدى يحبس عليه بل يكره ان يركب لدى يغض في حاجته من غير أن يستعده
 ويكون هلوغا ذمه الشر حروغا وذمه خير متوغا وهما لا يحتاج المد اليه فهذه لا
 ينبغي له أن يعاقب عليه بل يمدح له بها صار مستند لها ورتب صدمه على غير الله فلا
 رقي معه حقيقة العبادة لله ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه شعبة من العبادة غير الله وشعبة
 من التوكل على غير الله وهذا من حق الناس بقوله صلى الله عليه وسلم تعس عبد لدرهم تعس

عبد الدينار تسمى عبد العظيمة نفس عبد الحميدة وهذا هو عبد هذه الامور ولو طلبها من الله
 فان الله اذا اعطاه اياها رضى وذممه ياها سخط وما عبد الله من يرضيه ما يرضى الله
 ويسخطه ما يسخط الله ويحب ما أحبه الله ورسوله وبمض ما أبغضه الله ورسوله وبوالى أولياء
 الله ويعادى أعداء الله تعالى وهذا هو الذي يستكمل الايمان كما في الحديث من أحب الله
 وأبغض الله وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الايمان وقال اوثق عرى الايمان الحب في الله
 والبغض في الله وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان
 من كان لله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان بحب المرء لا يحبه لا الله ومن كان يكره
 أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار فهذا وافق ربه فيما يحبه وما
 يكرهه فكان لله ورسوله أحب اليه مما سواهما وأحب المحلوق لله لا لمرض آخر وكان هذا
 من تمام حبه لله فان محبة محبوب محبوب من تمامة محبة المحبوب فاذا أحب أدياء الله
 وأولياء الله لأجل قيامهم بمحوبات الحق لا لشيء آخر فقد أحبهم الله لا لغيره وقد قال تعالى
 (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه آله على المؤمنين غيرة على الكافرين) ولهذا قال تعالى
 (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله) فان الرسول يأمر بما يحب الله وينهى عما يبغضه
 الله ويعمل ما يحبه الله ويحذر ما يبغض الله النصديق به من كان محبا لله لازم ان يتبع الرسول
 فيصدقه فيما أخبر وبطيقه فيما أمر وينأى به فيما فعل ومن فعل هذا فقد فعل ما يحبه الله فيحبه
 الله ضمن الله لاهل محبته علامين تابع الرسول والجهاد في سبيله وذلك لان الجهاد حقيقة
 لا يجتهد في حصول ما يحبه الله من الايمان والعمل الصالح ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر
 والفسوق والعصيان وقد قال تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخواتكم وأزواجكم وعشيرتكم
 الى قوله) حتى يأتي الله بأمره فتوعد من كان أهله وماله أحب اليه من الله ورسوله والجهاد
 في سبيله بهذا الوعد ان قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال ولدى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى
 اكون أحب اليه من ولده وولده والناس أجمعين وفي الصحيح أن عمر بن الخطاب قال له يا رسول
 الله والله لأنت أحب الى من كل شيء لا من عسى فقال لا يا عمر حتى اكون أحب اليك
 من نفسك فقال فوالله لأنت أحب الى من عسى فقال لا يا عمر حقيقة المحبة لا تتم الا
 بموالاة المحبوب وهو موافقته في حب ما يحب وببغض ما يبغض والله يحب الايمان والتقوى

وينقص السكر والمسوق والعصيان ومعلوم أن الحب يحرك اردة القلب فكلما قويت المحبة
في القلب طلب القلب فعل المحبوبين فإذا كانت المحبة تامة سئلتمت رادة جارمة في حصول
المحوبات فإذا كان العبد قادرا عليها أحصاها وإن كان عاجزا عنها فعمل ما يقدر عليه من ذلك كان
له كاجر العاقل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من دعا لي هدى كان له من الاجر مثل أجور
من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئا ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الاورر مثل
أورار من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئا وقال ابن بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسير
ولا فطمتهم واديا لا كانوا معهم قالوا وهم بالمدينة فلهم بالمدينة حبسهم المذنبون ولهماد هو بدل
الوسع وهو القدرة في حصول محسوب لحق ودفع ما يكرهه الخلق فإذا ترك العبد ما يقدر
عليه من لهما كان دليلا على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه ومعلوم أن المحوبات لا تسأل
عابا لا باحتمال السكر وهاتسوا كانت محبة صالحة او فاسدة فالمحبون للخال ولرئاسة والصور
لا ينالون مطالبهم الا بصبر بلعقهم في الدنيا مع ما يصيبهم من الضرر في الدنيا ولا آخرة فالمحب
لله ورسوله إذ لم يحتمل ما يرى ذو الرأي من المحبين امير الله مما يحتملون في حصول محسوبهم
دل ذلك على ضعف محبتهم لله إذ كان ما يسلكه او يملك هو الطريق الذي يشير به العقل ومن
المعلوم ان المؤمن أشد حبا لله كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا يحسبونهم
كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) ثم قد يسلك المحب لضعف عقده وفساد تصور طريقه
لا يحصل بها المطلوب فمثل هذه الطريق لا تحمد اذا كانت المحبة صالحة بمحودة فكيف د
كانت المحبة فاسدة والطريق غير موصل كما يفعله المنهويون في طلب مال ولرئاسة والصور
في حب أمور توجب لهم ضررا ولا تحصل لهم مطلوبا وانما المقصود الطرق التي يسلكها العقل
لحصول مطلوبه وإذا تبين هذا فكما ازداد القلب حبا لله ارد له عبودية وكلما رد له عبودية
ازداد له حبا وحرية عما سواه والقلب فقير بالذات الى الله من وجهين من جهة المادة وهي
المادة الفاسدة ومن جهة الاستعانة والتوكل وهي المادة المعالية فالقلب لا يصلح ولا يباح ولا يثبت
ولا يسر ولا يطيب ولا يسكن ولا يطعم الا بمبادءه وحيه ولا يابى اليه ولو حصل له كل ما يابى
به من الخلوقات لم يطعمش ولم يسكن ذويه فقر ذاتي الى ربه ومن حيث هو معبوده ومحسوبة
ومطلوبه وبذلك يحصل له الفرح والسرور والمدة والنعمة والسكون والطمأنينة وهذا لا يحصل

له لا بعبادة الله له لا يعدر على تحصيل ذلك له لا لله فهو دائما مصير الى حقيقة (يا لك نعم) وبك يستعين بعبادته نوعين على حصول ما يحبه ويظلمه وشهيه ويريد به ويحصل له عادته لله بحث يكون هو عليه مرده وهاية مقصوده وهو شوب له بالقصد الاول وكل ما سواه لا يحبه لاحبه لا يحب شيئا له لا لله ثنى لا يحصل له هذا يمكن قد حقق حقيقة لا اله الا الله ولا حقيق التوحيد والمودية وصحة وكان فيه من القصد والغيب من من الاله والحسرة والندب بحسب ذلك . و هو منى في هذا مطلوب وقد يمكن مستغنيا بالله من كل ما عليه . فمقرر اليه في حصوله لا يحصل له ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فهو مقرر الى الله من حيث هو المطلوب بحسب المرد المود ومن حيث هو لمسؤول المسلمان به المتوكل عليه وهو اله لا اله الا الله غره وهو ربه لارب به سواه ولا تتم عبوديته لله لا يهدين ثنى كان بحسب الله له الله وسميت الى غير الله له بعبادة كان عدا له به وعدا له رحاه بحسب به له ورحته به . واد لم يحب له الله ولا الله وكل ما يحب سواه دائما به به واد رح فقط شيئا لا لله واد فعل ما فعل من الاسباب وحصل ما حصل بها . كان مشاهدا ان الله هو تعالى خالها وقدرها وان كل ما في السموات والارض لله ربه ومملكه وحائمه وهو مقرر اليه كان قد حصل به من علم عبوديته لله بحسب ما قسم له من ذلك . والى في هذا على درجات منه وتلا يحصى صروفها لا الله في كل خلق وقصاصم وعلاء وفر به الى الله وقوههم وهذا هم ثنى عبوديه لله من ههنا اوحه وهذا هو حقيقة دين الاسلام الذي رسل به رساله واول به كنهه وهو ان يستسلم الله لله لا اميره واسم به به وعبره من شرائع والمعتق عن الاستسلام له مستكبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان حجة لا بدحها من في فقه مشاهير درة من كبر كان الدار لا بدحها من في مية مشاهير درة من في حقل كبر من الايمان والاكبر من في حقيقة اله ودية كانت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قول لله العدة ادرى والاكبر ردت في من راعى وحدها منها عديته والاعظم والاكبر من خصائص ربوبية والاكبر من اعلى من العظمة وهذا حجة به الرد . كما حمل العظمة عبرة لارر ولحمه كان شمار الصلوات والادب ولا عباد هو التكبر وكان مستجابا في لا مائة العافية كاصفا والمروة واد علا لاسان شرفا او ركب دابة ونحو ذلك وبه بطنا لخرق وان عصم وعبد لادن يهرب

الشيطان قال تعالى (وقال ربي دعوني أستجير من ربك) يستكبرون عن عبادتي سيد جنون
 جهنم (آخرين) وكل من استكبر عن عبادة الله لا بد أن يهبط به من لا من حداس يستكبر
 بالارادة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صدق لا سبأ عارث وهما و لحارث
 الكاسب انما عمل و لهما فعل من هم و هم أول لا ردة ولا سبأ له ردة ثم وكل ردة ولا بد
 من مرد انتهى اليه فلا بد ان كل احد من مرد دعوت هو مسمى حبه و ردة من ذلك الله
 مودعه و مستهي حبه و ردة من استكبر عن ذلك فلا بد ان يكون له مرد دعوت استعده
 غير الله فيكون عبداً لذلك المرد محسوباً المال و الباطل و به الصور و به من تحده هاتين دون
 الله كاشمس و القمر و الكواكب و لا و ن و دور لا سبأ و الفالح و من الملائكة و لا سبأ
 الذين يتخذهم ربا و غير ذلك عبيد من دون الله و كان عند الله كونه شر كاو كل من استكبر
 فهو مشرك و لهذا كان فرعون من أعظم خاق استكبر من عبده الله و كان مشركا من نبي
 و لهذا أرسلنا موسى بآياتنا و سجد بين يدي فرعون و هامل و فرعون فمروا بحر كعب
 لي قومه (وقال موسى في عدت ربني و ربك من كل متكبر لا يؤمن بوجه لحسب) لي قومه
 (كذلك يطعم الله على كل باب متكبر حبر) وقال تعالى (و فارون و فرعون و هامل و افد حاهم
 موسى بالبنات فاستكبروا في الارض و ما كانوا سعيين) وقال تعالى (و فرعون علا في الارض
 و جعل انهارا شيعا يستضيء صافه منهم بدخ اناسهم و يستحي اناسهم) في قوله (و طر كيف
 كان عابدة امسدين) و مثل هذا في القرآن كثير و قد وصف فرعون بالشرك في قوله (و هو الملائ
 من قوم فرعون نذر موسى و قومه يفسدو في الارض و يدركه و الهنت) ان لا استقرار يدر
 على به كذا كان ارجل أعظم استكبار عن عبادة الله كان أعظم نذر كاه الله لا بد كاه استكبر
 عن عبادة الله اردد فقره و حاجته لي المرد دعوت ندى هو المصود مقصود القلب و معد
 لا و ان يكون مشركا استعبده من ذلك و ان يستعني القلب عن جمع سموات الا ان يكون
 الله هو مولاه الذي لا يعبد الا به و لا يستعين الا به و لا يتوكل الا عليه و لا يفرج الا به
 يحبه و يرصاه و لا يكره الا ما يحبه رب و يكرهه و لا يوالي الا من و لاه الله و لا يعادي
 الا من عاداه الله و لا يحب الا الله و لا يمتص شئ الا الله و لا يعطي الا الله و لا يمنع الا الله
 و كلما قوى خلاص دينه الله كملت عبوديته و استغوثه عن المحبوب و كان عبوديته الله

عبرية "من الكبر والشرك والشرك غالب على النصارى والكبر غالب على اليهود قال تعالى في
النصارى (تخذوا حجارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما مشروا الا ليعبدوا
لها وخذ لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقال في اليهود (أفكلما جاءكم رسول به لا تهوى
أنفسكم متكبرتم ففرقنا بكم ففرقنا بكم ففرقنا بكم ففرقنا بكم ففرقنا بكم ففرقنا بكم ففرقنا بكم
في الارض نسير الحق وان يرو كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سبيلا يرشد لا يتخذوه سبيلا
وان يروا سبيلا الفى يتخذوه سبيلا) ولما كان الكبر مستلزما للشرك والشرك ضد الاسلام وهو
لذنوب لا يقدره الله قال تعالى (ان الله لا يفرق بين شركه وبين فقره دون ذلك من يشاء ومن
يشرك بالله فقد فترى إنما عظميا) وقال (ان الله لا يفرق بين شركه وبين فقره دون ذلك من يشاء
ومن يشرك بالله فقد فصل ضلالا بعيدا) كان الانبياء جميعهم موثيقين بدين الاسلام فهو الدين لدى
لا يقبل الله غيره لامن الاولين ولا من الآخرين قال نوح (فان توليتكم فاستأنتكم من آخر ان احرى
لا على الله ومرت ان تكون من المسلمين) وقال في حق ابراهيم (ومن برعب عن ملة ابراهيم الا
من سمه نفسه ولعد صطفياه في الدنيا وانه في الآخرة من الصالحين) وقال له ربه أسلم قال سلمت
رب العالمين) لى قوله (فلا توثقوا لا وكنتم مسلمون) وقال يوسف (توفنى مسلما وألحقنى بالصالحين)
وقال موسى (مؤمن كنتم منتم بالله فعليه توكلون كنتم مسلمين فعالمو على الله توكلوا) وقال تعالى
(نازلنا التوراه فيها هدى وبور يحكم بها الذين أسلموا للدين هادوا) وقالت لقيس (رب انى
خلعت نفسي و سلمت مع سائبان الله رب العالمين) وقال (واذا أوحيت الى الخواص ان آمنوا
بى ورسولي قالوا آمنا واشهدوا مسلمون) وقال (ان الذين عبدوا الله الاسلام) وقال (ومن يتنفع
غير الاسلام دين فمن يقبل منه) وقال تعالى (أقبر دين الله يسعون وله أسلم من في السموات
والارض طوعا وكرها) فذكر سلام الكائنات صوعا وكرها لأن المخلوقات جميعها متعبدة له
التعبد العام سواء قر المهر بذلك أو أنكره وهم مديون مدبرون فهم مسلمون له طوعا وكرها
ليس لاحد من المخلوقات خروج عما شاء وقدره وقضاه ولا حول ولا قوة الا به وهو رب العالمين
ومليكهم بعرفهم كيف شاء وهو خالقهم كاهم وبارئهم ومصورهم وكل ماسواه فهو مربوب
مصنوع مفعول فغير محتاج معتمد مقهور وهو له احد القهار الخالق الباري المصور وهو وان

كان قد خلق ما خلقه بأمره فهو خالق السبب والمقدر له وهو مقتدر اليه كافتقار هذا وأيسر
 في مخلوقات سبب مستقل فعمل ولا دفع ضرر بل كل ما هو سبب فهو محتاج الى سبب آخر
 يعاونه والى ما يدفع عنه الصدد الذي يعارضة ويمدعه وهو سبحانه وحده القوي عن كل ما سواه
 ليس له شريك يعاونه ولا صمد يباويه ويعارضه قال تعالى (قل أرأيتم ما تدعون من دون الله ان
 أر دني الله نصر هل من كاشفات صره أو أر دني رحمة هل من مسكات رحمته قل حسبي الله
 عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (ون من يسلك لله نصر فلا كاشم له لا هو ون يسلك بحير
 فهو على كل شيء قدير) وعن تعالى عن الحليل يوم يري ما نشر كون في وجهه وجهي للذي
 فطر السموات والارض حيفا وما من من المشركين وحاجه قومه قال تحب حوي في لله وقد
 هدمن ولا تخاف ما نشر كون به لا يشاء ربي شيء) الى قوله تعالى (لدين آمنوا يوم يلدسو
 ايمانهم اعظم أو اثبت لهم لأن وهم مهتدون) وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه هذه
 الآية ما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله أيا لم يلدس يمانه
 اعظم فقال يا أيها هو الشرك ألم تسمعون الى قول العبد الصالح (ان الشرك اعظم عظيم) وأر هيم الحليل
 امام الحنفاء المخلصين حيث نعمت وقد طوق الارض دين المشركين قال الله تعالى (وذا بتلى ر هيم
 ربه كلمات فأتهمن قال يني جاعلك لدا س إماما قال ومن ذر بتي قد لا يتال عهدى الضامين) فبين
 أن عهدا بالامامة لا يتناول الظالم فيه يأمر الله سبحانه أن يكون الظالم إماما وأعظم الصلح الشرك
 وقال تعالى (ان ابراهيم كان أمة فأتا الله حنيفا ولم يك من المشركين) ولأمة هو معلم الخير الذي
 وتتم به كما ان القدوة الذي يقتدى به والله تعالى جعل في دينه النوبة والكتاب وإنما بعث
 لآلهاء بعده بملته قال تعالى (ثم أوحا اليك ان ا مع مة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين) وقال
 تعالى (ان أولى الناس بابراهيم للذين آمنوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين) وقال
 تعالى (ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين) وقال
 تعالى (وقالوا كونوا هود أو نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين قولوا
 آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أرسل الى ابراهيم واسماعيل وإسحق ويعقوب ولا سباط) الى قوله
 ونحن له مسلمون) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ابراهيم حبر التريه فهو
 أفضل لآلهاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهو حليل الله تعالى وقد ثبت في الصحيح عن

الذي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال ن الله محمد بن حنبل كما اتخذ برهم حليلاً وقال
لو كنت مسخداً من أهل لارض حليلاً لا اتخذت أنا بكر حليلاً واكن صاحبكم حليلاً الله
يعني نفسه وقال لا يقين في المسجد خوذة لا سدت لا خوذة أب بكر وقال ن من كان
قلبك كانه يتخذون القصور مساحداً لا فلا تتخذوا القصور مساحداً فاني أراها كمن عن ذلك وكل
هدا في الصحيح وفيه ما قال ذلك قبل موته بانه وذلك من عام رسالته فان في ذلك عام تحقيق
مخاته الله الى أصحاب محبة الله تعالى للعبد ومحبة الله حلالاً للجهمة وفي ذلك تحقيق توحيد
الله ون لا يمدو لا إله ورد على أشباه المشركين وفيه رد على رقيقة الذي يحسون الصدق
حقه وهم أعظم المنسيين الى النفس شر كاه بشر والحلة هي كمال المحبة المستمرة من العبد كمال
المبودية لله ومن رب سبحانه كمال روية لعاده الذين يحبهم ويحبونه ولعل العبودية يتضمن
كمال الذل وكمال الحب فانهم يقولون قلب متيم ذا كان متعبداً للمحبوب والتميم المتعبد وتيم الله
عنده وهذا على الكمال حصل لارهم ومحمد صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يكن له من أهل
الارض خليل اد لحلة لا تحمل الشراكة كما قيل في المعنى

قد تحللت ملكاً لروح مبي وذا سمي خليل خليل

مخلاف أصل الحب لله صلى الله عليه وسلم يد فال في حديث الصحيح في الحسن وسادة
لهم في أحبهما فاحبهما وأحب من يحبهما وسأل عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم
عائشة قال فن رحل قال أئوها وقال أمي رضى الله عنه لا عطين الرية رحلا يحب الله ورسوله
ويحبه الله ورسوله ومثل ذلك كثير وقد أجاز تعالى انه يحب المتقين ويحب المحبين ويحب
المقسطين ويحب النوايين ويحب المتطهرين ويحب الذين يقولون في سبيله صدق كأنهم بيان مصوص
وقال (سوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقد أجاز لعاده المؤمنين ومحبة المؤمنين له
حتى قال (ولذين آمنوا أشد حبا لله) وأما حلة خاصة وقول بعض الناس ان محمد حبيب الله
وابرهم خليل الله وطه ان محبة فوق حلة قول ضعيف ون محمد أيضاً خليل الله كما ثبت ذلك
في الأحاديث الصحيحة المستفيضة وما يروى أن العباس يحشر بين حبيب و خليل ومثل ذلك
فأحاديث موصوعة لا تصلح ان يعتمد عليها وقد قدمت أن محبة الله تعالى محبة ما أحب كما في
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة لايمان من كان

لله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكرهه أن يرحم
 في الكفر بعد ذلك فقد كفر الله به كما يكره أن ياتي في النار أحب إليه صلى الله عليه وسلم إن هذه
 الثلاث من كن فيه وجد خلاوة لايمان لأن وحد الخلاوة بالشيء ينفع لمحبة له فمن أحب شيئاً
 أو شتاه ما حصل له مرده فانه يجد الخلاوة ولله والسرور بذلك ولله ما يحصل
 عقب ذلك الملائم لدى هو محبوب أو المشتهى ومن قبل الملائم ذلك الملائم كما يقوله من
 يقوله من الملائمة والأطباء فقد غلط في ذلك عاظم به ومن لا يدرك بتوسط بين لمحبة ولله
 فان لا انسان مثلاً يشتهي الطعام فاد كانه حصل له عقب ذلك لذة فلهذا ينفع النظر في الشيء
 فان نظر اليه التذلل لذة ينفع النظر ليس نفس البصر وبست هي رؤية الشيء بل يحصل عقب
 رؤيته وقال تعالى (ومها ما تشتهي لامس ويد لا عين) وهكذا جمع ما يحصل للنفس من
 لذات والآلام من فرح وحرر ونحو ذلك يحصل من شعور بمحسوب والشعور بتذكروه
 وليس نفس الشعور هو الفرح ولا الحرر خلاوة الايمان المتضمنة من اللذة به والفرح ما يجده
 المؤمن الواحد من خلاوة الايمان يقع كمال محبة العبد لله وذلك ثلاثة أمور تكمل هذه محبة
 وتفرغها ودفع صدها فتكميلها أن يكون لله ورسوله أحب إليه مما سواهما فان محبة لله ورسوله
 لا يكتفي فيها بصل الحب بل لابد أن يكون لله ورسوله أحب إليه مما سواهما كما تقدم وتفرغها
 أن يحب المرء لا يحبه إلا لله ودفع صدها أن يكره صد لايمان أعظم من كراهته لالقاء في
 النار فاد كانت محبة الرسول والمؤمنين من محبة لله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب
 المؤمنين ليس يحبهم لله لانه كمال الحب لله وأحبهم بأن يحب ما يحبه الله ويبغض ما يبغضه الله
 والمحبة ليس أمير الله فيها نصيب بل قال لو كنت متخذ من أهل لارض خليلاً لا تحدث
 أبابكر خليلاً علم مرده من محبة على مطلق محبة والمقصود هو ان الخلة والمحبة لله تحقيق
 عودته وانما يملأ من يملأ في هذه من حيث يتوهمون المودية مجرد دل وخصوع فقط
 لا محبة معه وأن تحبه فيها مدح في لاهو وبدلال لا تحمله الرواية ولهذا يذكر
 عن ذي النون أنهم تكلموا عنده في مسألة محبة فقال مسكوا عن هذه المسئلة لا تسموها
 النفوس فتدعيها وكره من كره من أهل المعرفة والمعاد محاله فهو يكثرون الكلام في المحبة بلا
 خشية وقال من قال من السلف من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ومن عبده بالرجاء وحده

فهو مرجى ومن عبده بالخوف وحده فهو حرورى ومن عبده بالحب والخوف والرحمة فهو
 مؤمن موحد ولهذا وحده في المستأخرين من انسط في دعوى لمحبة حتى أخرجه ذلك الى نوع
 من لرعونة ولدعوى التي تاتي العمودية وتدخل العبد في نوع من الربوبية التي لا تصالح لا لله
 ويدعى أحدهم دعاوى تتجاوز حدود الانبياء والمرسلين ويطردون من الله مالا يصالح بكل وجه
 الا لله لا يصالح الا الله والمرسلين وهذا باب وقع فيه كثير من الشيوخ وسببه ضعف تحقيق
 العمودية التي يها لرسول وحررها لأمروا هي لذي حادته بل ضعف العقل الذي به يعرف
 العبد حقيقة ود ضعف العقل وفل العبد بالدين وفي النفس محبة تبسط النفس بحمقتها في
 ذلك كما ينسط لانسان في محبة الانسان مع جمعه وجهله ويقول أنا محب فلا أوجد عما فعله
 من أنواع يكون فيها عدو روحه وهذا من الصلال وهو شبهه بقول اليهود والصارى (نحن
 لله وأحباؤه) قال الله تعالى (من لم يذهبكم بدوكم بل ثم شر من حق يعمد من يشاء
 ويمذهب من يشاء) فان تعبد به لهم بدوهم يقتضى أنهم غير عويين ولا منسويين اليه بنسبة
 النبوة بل يقتضى أنهم مبرورون مخلوقون فمن كان لله محبة استعمله فيما يحبه ومحوبه لا يفعل
 ما يمس به خلق ويستخطه من الكفر والمنسوق والمضال ومن فعل الكبائر وأثر عليها ولم
 يتب منها فان الله يمس منه ذلك كما يحب منه ما يمس منه من خير الله له العبد بحسب إيمانه
 وتقواه ومن صن الذنوب لا تصره لكون الله يحبه مع صراحه عليها كان عمله من رعم
 ان تناول الله لا يصره مع مداومته عليه وعدم تدو به منه لصحة صراجه ولو تدبر لاحق
 ما قص الله في كتابه من قصص أنبائه وما جرى لهم من النبوة والاستغفار وما أصيدوا به
 من أنواع البلاء الذي فيه تمحيص لهم وتطهير بحسب أحوالهم غير بعض ضرر الذنوب بأصحابها
 ولو كان أرفع الناس مقاماً وان يحب لخلقوا دالم يكن عارفاً بصاحته ولا يريد لها بل يعمل
 بمقتضى قلبه وان كان جهلاً وضلماً كان ذلك سداً لبعض المحبوب له ونفوره عنه بل لعقوبته
 وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب لله نوعاً من أمور الجهل بالدين إيمان تعدي
 حدود الله وإيمان من نصيح حقوق لله وإيمان من دعاء لدعاوى الباطل التي لا حقيقة لها كقول
 بعضهم أي صريد لي ترك في النار أحداً فاه منه بري، فقال لا أحرني صريد لي ترك أحداً
 من المؤمنين يدخل النار فاه منه بري، فالاول حمل صريده يخرج كل من في النار والثاني

حمل مریده بجمع أهل السكر من دخول النار ويقول بعضهم د كان يوم القيامة نصبت
 خيمتي على حمهم حتى لا يدخلها أحد وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ
 المشهورين وهي إما كذب عليهم وإما عظم مهم ومثل هذا قد يصدر في حال سكر وعلية وفاء
 يسقط فيها تمييز لانسان أو يصنف حتى لا يدري ما قال والسكر هو لغة مع عدم تمييز ولهذا
 كان بين هؤلاء من قد صح استغفر من ذلك الكلام ولذين توسعوا من الشيوخ في سماع
 القصائد المتضمنة للحب والشوق ولوم والعدل والعزم كان هذا أصل مقسدهم ولهذا أنزل
 الله بمحبة محبة يتمتع بها المحب فقال (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله) فلا يكون
 محبة الله لا من يتبع رسوله وطاعة لرسول ومتابعته بتحقيق العبودية . وكثير ممن يدعى لمحبة
 يخرج عن شريعته وسننه ويدعى من الخيالات ما لا يسع هذا الموضع لذكره حتى قد يظن
 أنهم سقوا لأمور وتحليل الحرام له وغير ذلك مما فيه مخالفة شريعة رسول وسننه وطاعته
 بل قد جعل محبة الله ومحبة رسوله جهاد في سبيله والجهاد يتصور كمال محبة ما أمر الله به وكيف
 محض ما نهى الله عنه ولهذا قال في صفة من يحبهم ويحبونه (أدله على المؤمنين أعززة على الكافرين
 يجاهدون في سبيل الله) ولهذا كانت محبة هذه لامة الله أكمل من محبة من قبلها وعبوديتهم
 لله أكمل من عبودية من قبلهم وأكمل هذه لامة في ذلك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ومن
 كان منهم أشبه كان ذلك فيه أكمل فأين هذا من قوم يدعون لمحبة وكلام بعض الشيوخ لمحبة
 نار تحرق في القلب ما سوى مراد محبوب وأردوا أن السكون كما قد أراد الله وجوده فقط وأ
 أن كمال محبة أن يحب العبد كل شيء حتى السكر والفسوق والعصيان ولا يمكن أحد أن يحب
 كل موجود بل يحب ما يلائمه ويسمه وبعض ما يضره ولكن استفادوا بهذا الضلال
 اتباع هوانهم فهم يحبون ما يهونونه كالصور ولرئاسة وقصول المال والسدع المضلة زاعمين أن
 هذا من محبة الله ومن محبة الله بعض ما ينفضه الله ورسوله وجهاد أهله بالفسق والمال وأصل
 ضلالهم أن هذا القائل الذي قال ان محبة نار تحرق ما سوى مراد المحبوب قصد بمراد الله
 تعالى لارادة لدينية الشرعية التي هي عمى محبة ورضاه فكأنه قال تحرق من القلب ما سوى
 المحبوب لله وهذا معنى صحيح من تمام الحب أن لا يحب إلا ما يحبه الله فإذا أحسنت
 ما لا يحب كانت المحبة ناقصة وما فضوؤه وقدره فهو يفضله ويكرهه ويسخطه وينهى عنه

فإن له أوفقه في مصه وكرهه وسخطه لما كان محالة بل محال لما يعطيه فأساع الشريعة والقيام
بالجهاد من أعظم الفروق بين أهل محبة الله وأوليائه الذين يحبهم ويحبونه وبين من يدعى محبة
الله ناظر إلى عموم رتبته ومتما لبعض الدع المذمومة شرعته فإن دعوى هذه المحبة لله
من جنس دعوى اليهود والنصارى المحبة لله بل قد تكون دعوى هؤلاء شر من دعوى
اليهود والنصارى لما فهم من الدين هم به في الدرك لاسفل من الدرك كما قد تكون
دعوى اليهود والنصارى شر من دعوىهم دالم يصلوا إلى مثل كفرهم وفي التوراة والانجيل
من محبة الله ما هم متعمون عنه حتى أن ذلك عندهم أعظم وصايا الناموس في الانجيل أن
المسيح قال أعظم وصايا الله أن تحب الله بكل قوتك وعقلك ونفسك والنصارى يدعون
قيامهم بهذه المحبة وأن ما هم فيه من لاهد والدة هو من ذلك وهم راء من محبة الله ذم
تدوم ما أحبه بل تدوم ما سخط الله وكرهه رصونه فاحط عما لهم والله يهمل الكافرين
ويتفهم ويلهمه وهو سبحانه يحب من يحبه لا ينكر أن يكون العبد محباً لله والله تعالى عز
محبه له بل قدر محبة العبد لله يكون سبب له وإن كان حراء لله لعهده أعظم كما في الحديث
الصحيح لا الهي عن الله تعالى أنه قال من تقرب إلى شئ تقرب إليه ذراعاً ومن تقرب إلى
ذراعاً تقرب إليه باعاً ومن شئني أبغضته هروله وقد حذر سبحانه أنه يحب المتقين والمحسنين
والصابرين ويحب التواضع ويحب المطهرين بل هو يحب من فعل ما أمر به من واجب ومستحب
كما في الحديث الصحيح لا يرلء الذي يتقرب إلى بالو فل حتى حبه وهذا أحسنه كنت سمع
الذي يسمع به ونصره الذي ينصر به الحديث . وكثير من الخطئين الذين هموا شيا في لاهد
والعادة وقمو في نص ما وقع فيه النصارى من دعوى محبة لله مع محبة شرعته وترك
المحبة في سبيله ونحو ذلك وينسكون في الدين الذي يتقربون به إلى الله بنحو ما تمسك
به النصارى من الكلام المتشابه والحكايات التي لا يعرف صدق قائلها ولو صدق لم يكن
قائلها معصوماً فيحملون متبعيهم شرعين لهم دبا كما حمل النصارى قسيسهم ورجالهم شارعين
لهم دين ثم انهم ينقصون السودية ويدعون إلى العاصه بعدوها كما يدعى النصارى في المسيح يشتون
للخاصة من المشاركة في الله من جنس ما نثته النصارى في المسيح وأما في أنواع أخر يطول شرحها
في هذا الموضع وأما دين الحق هو تحقيق السودية في كل وجه وهو تحقيق محبة الله بكل درجة

وبقدر تكميل العبودية تكمل محبة الله له وتكمل محبة الرب عبده وبقدر نقص هـ
 يكون نقص هذا وكلما كان في القلب حب لغير الله كانت فيه عبودية لغير الله بحسب ذلك
 وكلما كان فيه عبودية لغير الله كان فيه حب لغير الله بحسب ذلك وكل محبة لا تكون لله
 فهي باطلة وكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كمال الله ولا
 يكون لله لا ما أحبه الله ورسوله وهو المشروع فكل عمل ربه عنه كماله كماله وكل
 عمل لا يوافق شرع الله ممكن بل لا يكون لله لا ما جمع بوصفين أن يكون لله ون
 يكون موافقا لمحبة الله ورسوله وهو لوح والمستحب كما قال (من كان يرجو لقاء ربه
 فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه شيئا) فلا بد من العمل الصالح وهو واجب
 والمستحب ولا بد أن يكون خالصا لوجه الله تعالى كما قال تعالى (إلى من أسلم وجهه فهو
 محسب وله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وعمل النبي صلى الله عليه وسلم
 من عمل عملا ليس عليه أمر الله فهو مردود على الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل
 امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله هجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته
 لدنيا يصيبها أو امرأة يزوجها هجرته إلى ما هاجر إليه وهذا الأصل هو أصل الدين وبحسب
 تحقيقه يكون تحقيق الدين وبه أرسل الله الرسل وأمر الأئمة واليه دعا الرسل وعليه
 حاهد وبه أمر وفيه رعب وهو قطب الدين لدى يدور عليه رحاء والشرك عاكب على الدفوس
 وهو كما جاء في الحديث وهو في هذه الأمة أحق من ديب النمل وفي حديث آخر قال أبو
 بكر يارسول الله كيف أجومنه وهو أحق من ديب النمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا في
 بكر إلا أعاد بك كلمة اذ قلنا نحوت من دمه وجهه قال نعم في أعوذ بك أن أشرك بك وأنا
 أعلم وستعمر لك لا أعلم . وكان عمر يقول في دعاته فم أجعل على كفه صالحا وحمله لوجهك
 خالصا ولا تجعل لاحد فيه شأنا . وكثيرا ما يخاطب الدفوس من الشهوات الخفية ما يفسد عليها
 تحقيق محبتها لله وعبوديتها له وإخلاص دينها له كما قال شاذان وس يتقيا العرب أن خوف
 ما أحاف عليكم الرما والشهوة الخفية قيل لأبي داود السجستاني وما الشهوة الخفية قال حب
 الرئاسة وعن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما دنان حاتم أرسل في ررية
 عنم فأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه قال الترمذي حديث حسن صحيح فبين صلى

الله عليه وسيد أن لحرص على المال والشرف في فساد لدين لا يقص عن فساد الدين الحائمين
 لزينة العم وذلك بين من لدين السليم لا يكون فيه هذا الحرص وذلك أن القلب دافق
 حلاوة عبوديته لله وعمله له لا يمكن شيء أحب إليه من ذلك حتى يقدمه عليه وبذلك يصرف
 عن أهل الإخلاص لله السوء والمحشاء كما قال تعالى (كذالك لنصرف عنه السوء والمنحشاء)
 من عاده العاصين) فان مخلص به ذوق من حلاوة عبوديته لله ما يعمه عن عبوديته أميره
 ومن حلاوة محنته لله ما يعمه عن محنة غيره ذلك ليس عند القلب لا حلى ولا لدولا نصيب ولا
 آيس ولا ثم من حلاوة لايمان المصممين عبوديته لله ومحنته له وإخلاصه لدين له وذلك يقتضي
 تجذبات القلب إلى الله فيصير القلب مهيأ إلى ما حلقه الله به رعاها كما قال تعالى (من حشى
 الرحمن يأمي وجاء بقلب سليم) دحج يخاف من رول مطوبه وحصول مرغوبه فلا يكون
 عند الله ومحنة لا بين خوف ورعاء فان تعالى (وثبت لدين يدعون يسعون لى ربهم الوسيلة
 أيمهم أقرب وبرحون رحمة ويخافون عذبه من عذاب ريث كان محذورا) ورا كان الله مخلصا
 له حشاه ربه فيحي قلبه واحديه له يصرف عنه ما يفسد ذلك من السوء والمنحشاء ويخاف
 من حصول صد ذلك بخلاف القلب الذي لم يخلص لله فيه في صلب ورده وحب مطلق فيهي
 ما يسبح له وينشأ بمحبته كالعصن في سيم مر بمطعمه أماله فتارة تجتذبه الصور المحرمة
 وغير المحرمة فيبقى سيرا عدا لمن أو تحده هو عند له الحلال ذلك عيا وتقضا ودماء وتارة يجتذبه
 الشرف والرئاسة فترضيه الكرامة وتمضه الكرامة ويستند منه من شيء عليه ووالباطل ويمادى
 من يذمه وأو بالحق وتارة يستعده الدرهم ولديار ومثال ذلك من لا أمور التي تسعد القلوب
 والقابوب فهو ما فيحذره هو ووتع هو غير هدى من الله ومن لم يكن خالصا لله عدا
 له قد صار قلبه معدا لربه وحده لا شريك له بحيث يكون لله أحب إليه من كل ما سواه
 ويكون ذليلا له حاصما ولا سمعه الكائنات وسنواب على قلبه الشياطين وكان من الغاوين
 خون الشياطين وصار فيه من السوء والمنحشاء ما لا يملكه إلا الله وهذا من ضرورى لا
 حيلة فيه فالقلب أن لم يكن حنيفا مقلدا على الله معرضا عما سواه ولا كان شركا (فاقم وجهك
 للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن
 كثر الناس لا يعلمون) لى قوله (كل حرب بما لديهم فرحون) وقد جعل الله سبحانه ربه

وآل إبراهيم آتاه طهولا لحقه فخلص من محبة الله وعبدته وحلاص لابن له كما جعل
فرعون وآل فرعون ثمة المشركين الذين نعوهم قال تعالى في ابراهيم (ورحمنا له إسحق
ويعقوب نداءه وكلا جعل صالحين وجعلهم ثمة يمدون بمرنا وأوحى إليهم من الخيرات
وهم الصلوة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين) وقال في فرعون وقومه (وجعلهم آفة يمدون على
النار ويوم القيامة لا يصرون) وسماهم في هذه الدنيا آفة ويوم القيامة هم من المفسدين) وهذا
يصير شاع فرعون ولا إلى ان لا يميز بين ما يحبه الله ويرضاه وبين ما قدر الله وقضاه من
يظنون إلى المشيئة لمطاعة الشاهة ثم في آخر الامر لا يميز بين الخلق والمخلوق بل يحملون
وجوده ووجوده ويقول محموم الشريعة فيها طاعة ومعصية والحققة فيها معصية ولا
طاعة والحققة ليس فيه طاعة ولا معصية وهذا تحق مذهب فرعون وقومه الذين سكر
الخلق وأنكروا سكاية الله موسى وما أرضه به من لاسم والهي واما ابراهيم وآل ابراهيم
الحق والاسماء هم يعلمون انه لا بد من الفرق بين الخلق والمخلوق ولا بد من الفرق بين
الطاعة والمعصية وأن الله لا يزدد تحمدا ردا من الله وعبوديته له وطاعته وعرضه عن
عبادته غيره ومحنة غيره وصداة غيره وهؤلاء المشركون الصالون يسوون بين الله وبين خلقه
والخليل يقول (أؤثرتم ما كنتم تعدون أنتم وأنؤثركم لا قدمون عليهم عدولي لا رب العالمين)
ويتمسكون بتمشاه من كلام المشايخ كما فعلت الصارحة مثل ذلك سم الغناء وان الغناء ثلاثة
أنواع نوع للمكاتب من لاسم ولا لاسم ونوع للقاصدين من لا لاسم والصالحين ونوع
للمنافقين للمحدثين المشبهين (وهذا الاول) فهو الغناء عن رده ماسون الله بحيث لا يحب الا الله
ولا يحب الا ياد ولا يتوكل لا غيره ولا يطلب غيره وهو المسمى لدى تحب ان يقصد بقول الشيخ أبي
يزيد حيث قال لا يريد ان لا يريد لا ما يريد في لرد تحب المرضي وهو المرد لا رده لدينية
وكل المدان لا يريد ولا يحب ولا يرعى الا ما رده الله ورضه وأحبه وهو ما أمر به أمر
يجاب أو استحباب ولا يحب الا ما يحبه الله كالكافة والانياء والصالحين وهذا معنى قولهم في
قوله (لا من أتى الله بقلب سليم) هو هو الاله مما سوى الله أو مما سوى عدة الله ومما سوى
ارادة الله ومما سوى محبة الله ومسمى وحدوه المسمى باسمي فتاؤه هو أول الاسلام وآخره
وطان لدين وحاهره أو النوع الثاني) فهو الغناء عن شهود السوى وهذا يحصل أكثر من

ليس كمن وهم لغرض محدد فوهم لي ذكر الله وعبادته ومحبته وضعف قلوبهم عن أن
 تشبه غير ما قصد ويرى غير ما قصد لا يحيط قلوبهم غير الله ولا يشعرون كما قيل في
 قوله (وضع فؤادهم موسى ورمان كادت ليدى به لولا أن ربطنا على قلوبهم) فالمراد
 من كل شيء لا من ذكر موسى وهذا كثير يمرض من قسمة من من الأمور إما حب وإما
 خوف وإما راحة. يقي قلبه منصرفا عن كل شيء إلا عما قد أحبه أو خافه أو طمعه بحيث يكون
 عند استمراره في ذلك لا يشعر بعيره قد قوى على صاحب القلب هذا فانه يميل بموجودة عن
 وجوده وعشوده عن شهوده وبغذ كوره عن ذكره وبمعرفة عن معرفته حتى يغيب من لم يكن
 وهي المحاولات المنددة من سواه وفي من يزل وهو الرب تعالى. والمراد فناؤها في شهود
 الله وذكره ومساؤه عن أن يدركها ويشهدها وقد قوى هذا صعب محب حتى اضطرب في
 تغييره فقد بطن به هو محبته كما يدرك أن رجلا أتى نفسه في الله في محبة محبة حلقه فقال
 ما وجدت ذنبا فقلت حالي في تلك على قصات ثلثي. وهذا الموضع دل فيه قوم وصوا
 به المحاد وأن محب يتحد بالمحوب حتى لا يكون بينهما فرق في شئ وجودهما وهذا الخط
 فإن الحائق لا يتحد به شيء أصلا لا لا يتحد شيء بشيء لا إذ استجلا ووجد وحصل من
 اتحادهما أمر ثالث لا هو هذا ولا هذا كما دلت الله والآن والله والخير والمحود ذلك ولكن
 يتحد المراد والمحبوب والمكروه والمفضل في نوع لارده والكرهية فحب هذا ما يحب هذا
 وينص هذا ما ينص هذا وبرضى ما يرضى ويسخط ما يسخط وكره ما يكره ويوالي من
 يوالي ويمادي من يمادي وهذا القاء كله فيه نقص. وأكار لا وال. كافي كره وعمر والسائقين
 لا وبين من المهاجرين ولا نصارى عموا في هذا القاء فضلا عن هو موقف من لا نبياء
 ونما وقع شيء من هذا بعد الصحابة وكذلك كل ما كان من هذا الخط مما فيه عينة العقل
 والتميز لما يرد على القلب من أحول لا يتبدل فان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا كمن وقوى
 وثبت في الأحوال الإيمانية من أن تريب عقولهم أو يحصل لهم عشي أو صمق أو سكر أو ماء
 أو وله أو حنون وإنما كان مادي هذه الأمور في التابعين من عداد الصرة فانه كان فيهم من
 يمشي عليه دسمع القرآن ومنهم من يموت كافي جهر الصرير ووردة بن أبي اوفى فاضى

البصرة ، وكذلك صار في شروح الصوفية من يرضى له من الماء والسكر ما يصعب معه تحبسه حتى يقول في تلك الحال من لا قول ما ذ صحا عرف به عاظم فيه كما يحكي نحو ذلك عن مثل أبي يزيد وأبي الحسن النوري وأبي بكر الشيباني ومشايخه بخلاف أبي سليمان الذي لم يعرف والسكر حتى والعقد من عبض بل وبخلاف طييد ومشايخهم من كانت عقولهم وتبصرهم بصحهم في حولهم فلا يعمون في مثل هذا الماء والسكر ونحوه بل الكامل يكون هوهم ليس فيها سوى محبة لله وأرادته وعنايته وعندهم من سعة العلم ولهم ما يشهدون لا مودع على ما هي عليه بل يشهدون المخلوقات قائمة بامر الله مدبرة مشيئته بل مستجيبة له قائمة له فيكون لهم فيها نصرة ودكري ويكون ما يشهدونه من ذلك مؤيد وتمتد في هوهم من خلاص بدن وبحرير التوحيد له والمعاد له وحده لا شريك له وهذه حقيقة التي دعا إليها القرآن وقام بها أهل تحقيق الإيمان والكمال من أهل الفرق وسيدنا صلى الله عليه وسلم منهم هؤلاء والكثير وهذا بل عرج به إلى السموات وعابن ما هناك من الآيات وأوحى إليه ما أوحى من نوع المناجاة أصبح هوهم وهو لم يتغير حاله ولا صبر عليه ذلك بخلاف ما كان يظهر على موسى من التمشي صلى الله عليهم وسلم وأسمائهم (وأما النوع الثالث) فما قد يسمى به هو أن يشهدن لا موحود إلا لله ون وجود الحقائق هو وجود المحاق ولا فرق بين رب والعبد فهذا أهل الصلال والإحاد الوقيين في الحمول والاتحاد والمشايخ المستهيمون قد قال أحدهم ما زى غير الله أولا أنصر إلى غير الله ونحو ذلك قد هم بدت ما زى ربا غيره ولا خالفا غيره ولا مدبر غيره ولا الها غيره ولا أنظر إلى غيره محبة أو خوف منه أو رجاء له واليه من القلب محبة له ولا رجاء له ولا خوف منه ولا بعض له ولا غير ذلك من عاقل القلب له يقصد القلب أن يلتصق إليه ولا أن ينظر إليه ولا أن يره من ربه ما قد رآه محرده كان كما له رأى حائط ونحوه ثم ليس في فاه تعاقل به والمشايخ الصالحون رضى الله عنهم يدكرون شيئا من تجريد التوحيد ونحوه في خلاص الدين كله بحيث لا يكون العبد مدمنا إلى غير الله ولا صر إلى مأسوه لا حاله ولا خوفه ولا رجاء له بل يكون القلب فارغا من المحاولات حيا بها لا ينظر إليها لا نور الله والخلق بسمع والخلق بصبر والخلق بطش والخلق عشى فيحب منها ما يحبه الله ويبغض منها ما يبغضه الله

ويؤلى منها ما ولاه الله ويمدنى منها ما عده الله ويحرف الله فيها ولا يحرف في الله ويرحو الله فيها
ولا يرحوها في الله فهذا هو القلب السليم الخفيف الموحد نسيم المؤمن العارف بحق الموحد بمعرفة
لا يبيد ويرسلين وتحققهم وتوحيدهم (أول نوع الثالث) وهو القاء في الموحود وهو تحقيق
الفرعون ومعرفة توحيدهم كاتقراططة ومثلهم وهذا النوع لدى علمه نوع لا بداء هو القاء
للمحمود لدى كونه صاحبه ممن أنشئ الله عنهم من أولاده المقبين وحرية المقربين وحسنه المقربين
وأيضاً مردائهم وأصلحهم بهذا النوع الذي رددت من سموات هو رب الارض
والسموات فان هذا لا يقوله الا من هو في مائة امدال والفساد بفساد العقل وما فسد
لا اعتقاد وهو مردد بين الحيوان والاحياء وكل المشايخ الذين تقدمت بهم في الدين متفقون على
ما نطق عنه سلف الامة وثانها من ان الحاق سبحانه ما بين المخلوقات واليس في مخلوقاته شيء
من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته ولا يجب في القديم عن حادث وعيب الحاق عن
المخلوق وهذا كلامهم كثير من ان تكلموا به وكرهها وهم قد تكلموا على ما يمرض بفتوب من
الأمم من والشهات ومن بعض الناس قد شهد وجود مخلوقات بقطعة حلق الارض والسموات
لعدم التمييز والفرق في قلبه بمرله من رأى شمع الشمس قط من ذلك هو الشمس لدى في
السماء وهم قد يتكلمون في الفرق وجمع ويدخل في ذلك من المرات المتعددة بصير ما دخل
في الماء فان الماء شهد التفرقة والاكثرة في مخلوقات يلقى قلبه معلقاً بها متشتتاً ناصراً اليها
وتعلقاً بها بما يحبه وإما خوفاً وإما رجاءاً فادانتهم الى جميع اجتماعه على توحيد الله وعادته
وحده لا شيء يلك به فالتفت قلبه الى الله بعد اعتاقه الى المخلوقات فصارت محبته لربه وحقه من
ربه ورجوه لربه واستغاثته بربه وهو في هذا حال قد لا يسمع قلبه النظر الى المخلوق فيفرق بين
الحلق والمخلوق وهذا يكون مجتمعا على الحق معرضا عن الحق بصر وقصد وهو نظير النوع
الثاني من القاء ولكن بعد ذلك الفرق الثاني وهو ان تشهد ان المخلوقات قائمة بالله مدبرة بأمره
ويشهد كثرتها معدومة وحادثة لله سبحانه وتعالى وبه سبحانه رب المصنوعات ولها وخالقها
ومالكها فيكون مع اجتماع قلبه على الله خلاصاً ومحبة وخوفاً ورجاءاً واستغاثة وتوكل على الله
ومولاة فيه ومعداة فيه ومثل ذلك ناصراً الى الفرق بين الحلق والمخلوق ميمراً بين هذا وهذا
يشهد فرق المخلوقات كثرة مع شهادته ان الله رب كل شيء ومليكه وحده وأنه هو الله لا اله

لا هو وهما هو الشهود الصحيح المستقيم وذلك وحسب في عرفنا وشهادته وذكره معرفته
 في حال القلب وعنده وقصده وورثته ومحتته ومولاه وطاعته وذلك تحقيق شهادته أن لا إله
 الا الله فانه في عنقه توهمة ماسونية لحق وية تفقده توهمة لحق فيكون ما لا توهمة كل
 شيء من المخوفات مثبلا توهمة رب العالمين رب الارض والسماوات وذلك يتضمن اجتماع القلب
 على الله وعلى مدارقة ماسواه ويكون معرقا في علمه وقصده في شهادته وورثته في معرفته ومحبه
 بين الخالق والمخلوق بحيث يكون عالم الله تعالى ذكر له مآربه وهو مع ذلك عالم بما الله خلقه
 ونعمهم ونوحده دونه ويكون محبة لله معطى له ما يد له راجيا له خاف منه مواليا فيه معاديا
 فيه مستغنيا به متوكلا عليه متمسكا بعبدية بيرة والوكل عليه ولا سمانه به ولحوف منه وارجاء
 له والمولاة فيه والمعاد به والطاعة لآمره ومثال ذلك ما هو من خصائص لمسة الله
 سبحانه وتعالى . وقراره توهمة الله تعالى دون ماسوه يتضمن قرره ربوبيته وهو أنه رب
 كل شيء ومليك وحاقه ومدمره خاشع يكون موحد لله . وبين ذلك أن أفصل الذكر لا إله
 الا الله كما في الترمذي وابن أبي شيبة وغيرهم من مرفوعا في أبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 أفضل لذكر لا إله الا الله وأفضل لدعاء الحمد لله وفي الموطأ وغيره عن صفية عن عبد الله بن
 كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل ما قلت أنا والبيوت من قبلي لا إله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . ومن رعم أن هذا ذكر العامة ومن ذكر
 الخاصة هو الاسم المفرد وذكر خاصه خاصة هو الاسم المصغر وهم صالون غاطون واحتجاج
 بمصهم على ذلك قوله (من الله ثم درهم في حوضهم باليون) من بين عظم هؤلاء من الاسم
 هو المذكور في لامر بحوب لاسمهم وهو قوله (قل من نزل الكتاب الذي جاء به موسى
 نور وهدى للناس) في قوله قل الله في الذي نزل الكتاب الذي جاء به موسى فالاسم مبتدأ
 وخبره قد دل عليه لاستفهام كما في نظائر ذلك قول من حذر فيقول ريد . والاسم المفرد مظهر
 ومصغر وليس بكلام تام ولا حمله مقصدة ولا تتفق به بمان ولا كسر ولا ضم ولا نهى ولم
 يدرك ذلك أحد من سائر الأئمة ولا شاع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعطى القلب
 نفسه معرفة مفيدة ولا حالا دفعا ولا تعطيه تصور لمظن لا يحكي عليه سقى ولا آيات فان لم يقتصر
 به من معرفة نفسه فمفيد نفسه ولا يمكن فيه ونده والشرعية إنما شرع من لأذكار ما يفيد

بنفسه لا يمكن ان يكون المائدة خاصة به غيره وقد وقع بعض من وطئ على هذا لذكر في قلوب من الاتحاد
 وأنواع من الاتحاد كما قد بسط في غير هذا الموضع وما يذكر عن بعض الشيوخ من انه قال أخاف
 ان موت بين النبي واللائات حال لا يقتدي فيها بصاحبها فان في ذلك من العلط ما لا يخفاء به اذ لو
 مات المدي في هذه الحال لم يمت لا على ما قصده ونوه لا على ما عمل به ايات وقد ثبت ان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يتبع ابيات لاله الا الله وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
 ولو كان ما ذكره محذور من بعض المتكلمة يخوف ان يموت في شيا من موتة من محذور بل كان
 ياتن ما حذر من ذكر الاسم المفرد . ولذا ذكر بالاسم المصغر المفرد بعد عن السنة ودخل
 في السدعة وقرب الى صلال الشيطان فان قال يا هو يا هو هو هو هو ونحو ذلك لم يكن
 الصغر عائد بل الى ما صورته منه والفاء قد يبتدى وقد نضل وقد صفت صاحب الفصوص
 كما سماه كتاب هو ورع بمصحة ان قوته (وما يصح توبه لا لله) معناه وما يعلم توبل هذا
 الاسم الذي هو هو . وقبل هذا وان كان قد علق المسمون بل العقلاء على انه من ائبن الباطل
 فقد يظن ذلك من حصه من هؤلاء حتى قلت مرة لبعض من قال شيا من ذلك لو كان هذا
 كما قلته لكتبت وما هم تأويل هو مضمونه . ثم كثير ما يدكر بعض الشرح انه يحتج على قول
 القائل لله بقوله (ان الله ثم ذره) ويظن ان الله امر نبيه ان يقول لاسم المفرد وهذا عبط
 باتفاق أهل العلم من قوله ان الله معاه الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى وهو جواب
 لقوله (ان من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للذين يحملونه قراطين تبينها
 وتحفون كثير وعلمهم ما لم يعلموا ولا يؤمنون الله) أي الله الذي أنزل الكتاب الذي
 جاء به موسى رد بذلك قول من قال ما أنزل الله على شر من شئ فقال من أنزل الكتاب
 الذي جاء به موسى ثم قال قل الله ثم ذره هو هؤلاء المكذبين في حوصهم لعلون . ومن
 بين ما تقدم ما ذكره سدوه وعنه من ثمة النجوا أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاما
 لا يحكون به ما كان قولاً فالقول لا يحكى به لا كلاماً نه أو حمله سمية وفعالية ولهد يكسرون
 ن دا حات بعد القول فالقول لا يحكى به اسم والله تعالى لا يأمر أحد بدكر اسم مفرد
 ولا شرع للمساكين سما مفردا مجردا واسم مجرد لا يعيد لايمان باتفاق أهل الاسلام ولا
 يؤمر به في شئ من العبادات ولا في شئ من المحظرات . ونظير من اقتصر على الاسم المفرد

مايد كرا ان بعض الناس سر يتؤدون يقولون أشهد ان محمدا رسول الله بالصواب فقال ما
يقول هذا . هذا الاسم فان الخبر عنه الذي يتم به الكلام وما في القرآن من قوله (وادكر
اسم ربك وتبذل اليه تبذلا) وقوله (سبح اسم ربك الاعلى) وقوله (قد أوحى من ربي وادكر اسم
ربه وصلي) وقوله (سبح اسم ربك العظيم) ونحو ذلك لا يعضد كره مفرد بل في السن أنه لما
نزل قوله (سبح اسم ربك العظيم) قال أحملوها في ركوعكم ولما نزل قوله (سبح اسم ربك الاعلى)
قال أحملوها في سجودكم فشرع لهم أن يقولوا في الركوع سبحان ربى العظيم وفى السجود
سبحان ربى الاعلى . وفى الصحيح أنه كان يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم وفى سجوده سبحان
ربى الاعلى . وهذا هو معنى قوله جمعوها في ركوعكم وسجودكم يعاق مسلمين فتسبح سبح
ربه لاعلى وذكره ربه ونحو ذلك هو هذا الكلام التام المبيد كما فى الصحيح عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن سبحان الله وحده ولاله الا الله
والله أكبر . وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كلمتان حديقتان على اللسان تزيلان
في الميزان حبيبتان لى الرحمن سبحان الله وحمده سبحان الله العظيم . وفى الصحيحين عنه صلى
الله عليه وسلم أنه قال من قال في يومه مائة مرة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شئ قدير كتب الله له حرر من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي . ولهيات أحد
بأفضل مما حابه لا رجل قال مثل ماورد ورد عليه . ومن قال في يومه مائة مرة سبحان الله
وحمده سبحان الله العظيم حطت عنه خطايه ولو كانت مثل ريد البحر . وفى الموطأ وغيره
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل ما قلته أنا واليهيرون من قلبي لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير . وفى سنن ابن ماجه وغيره عنه
صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل لك لا اله الا الله . وفى فضل الدعاء حمد الله . ومثل هذه
الاحاديث كثيرة فى أنواع ما يقال من الحمد والثناء . وكذلك ما فى القرآن من قوله تعالى (ولا
تأكلوا مما يمس لم يدكر اسم الله عليه) وقوله (فكلوا مما أمكن عليكم وذكروا اسم الله عليه)
انما هو قوله باسم الله وهذا جملة تامة ما سمى على أصغر قولى الحاجة أو فعلية والقدر ذبحي
باسم الله أو ذبح باسم الله وكذلك قول العارضى باسم الله الرحمن الرحيم فتقديره قرائتى باسم
الله أو اقرأ باسم الله . ومن الناس من يصور فى مثل هذا يستد فى اسم الله أو استد باسم الله

والأول حسن لأن الفعل كله مفعول باسم الله ليس مجرد اسم الله كما أظهر المصنف في قوله
 اقرأ باسم ربك الذي خلق وفي قوله (باسم الله مجيب ومرسل) وفي قول النبي صلى الله عليه
 وسلم من كان دحرج في الصلاة فليدع مكافأ حرى ومن دحرج دحرج فليدع باسم الله ومن
 هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لرسوله عمر بن أبي سامة سمع
 الله وكل يبييت وكل مما يبيك فإمرد يقول باسم الله ليس المراد أن يذكر الاسم مجردا
 وكذلك قوله في الحديث الصحيح لعدي بن حاتم دأرست كل بك المعجم وذكرت اسم الله
 فكل وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يد دحل لرحل مبرله فذكر اسم الله عند دخوله وعند
 خروجه وعند طعامه فإن الشيطان لا يبيت الحج ولا عشاء وأمثال ذلك كثير وكذلك ما شرع
 للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحجهم وأعادهم من ذكر الله تعالى في هو بالغة التامة
 كقول مؤذن عند كبر الله أكبر شهد لا اله إلا الله شهد أن محمدا رسول الله وقول المصلي
 الله أكبر - بحان ربى المصطفى - بحان ربى لا على - سمع الله من حمده - وسألك الحمد - التحيات
 لله وقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ليك اللهم ليك ومثله ذلك جميع ما شرعه الله من الذكر فف هو كلام يتم
 لا اسم مفرد لا مظهر ولا مضمحل وهو الذي يسمي في اللغة كلمة كقوله كذا من حميمتان على
 اللسان فيثبتان في مبرن حيد من لى لرحمن - بحان لله وحمده سبحانه لله أعظم وقوله أفصل
 كلمة قلنا الله سر كلمة ليبد (لا كل شيء ماحلا لله طاع) ومنه قوله تعالى (كبرت كلمة تخرج من
 أفوههم) الآية وقوله (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا) ومثله ذلك من استعماله لفظ الحكمة
 من الكتاب والسنة بل وسائر كلام العرب وقد رده حمه الله كما كانوا يستعملون الحرف في
 الاسم فيقولون هذا حرف عرب أي لفظ الاسم عربى وقسمه سيبويه أن الكلام لى اسم وفع
 وحرف ما معنى ليس باسم وفع وكل من هذه الأقسام يسمى حرف لكن خاصة الثالث حرف
 جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل وسعى حروف لاجل باسم الحرف وهى أسماء وألف الحرف يتناول هذه
 الأسماء وغيرها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فاعرفه الله بكل حرف حسنة
 مما فى القرآن حرف وإكسلف حرف ولاء حرف وميم حرف وقد سأل الخليل أئمتنا
 عن اللفظ بحرف رى من ريد فوارى ففان حثم فلاسم وما حرف ر - ثم ف
 السبعة صطاحو على ن هذا لى فى لاله بالحرف سمي كلمة وأن لفظ الحرف يخص

ما حقه لمعنى ليس باسم ولا فعل كحروف حُر ونحوها واما حروف طحا فيظهر بارة
بالحرف عن نفس الحرف من مفظ وبرة اسم ذلك الحرف وسبب هذا الاصطلاح صار يتوهم
من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ومنهم من يحسن لفظ الحكمة في لغة العرب مشترك بين لاسم
مثلا وبين الحجة ولا يعرف في صحيح لغة من عظم الحكمة لا لغة اللغة والمقصود هنا أن
المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره بحجة سمى وهو المسمى بالكلام ولو خدمه بالحكمة
وهو الذي يقع انقلب ويحصل به الثوب ولاجر والتقرب الى الله ومعرفة وعظمة وخشيته
وعبر ذلك من المطالب العلية والمقصود السامية وما لا يقصر على لاسم المهرده صهرا او مضمرا
ولا أصل له فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعرفين بل هو وسببه الى نوع من
البدع والاتصالات وفردية الى صورت تحول فاسدة من تحول أهل الخاد وأهل الاتحاد
كما قد بسطنا كلاما عليه في غير هذا الموضع وجماع الذين ضلوا لا يسمي الله ولا يعبد
الا بما شرع لا يسمي الله يدع كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا
يشرك بعبادة ربه شيئا) وذلك لتحقق الشهادتين شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمدا
رسول الله ففي الاولى أن لا يسمي الله الا به وفي الثانية أن محمدا هو رسوله المانع عنه فليعلم أن يصدق
حده ونطيع أمره وقد بينا ما لا يسمي الله به ويبعد عن محدثات الامور وخبراتها صلاته
قال تعالى (الى من سلم وجهه لله وهو محسن فيه أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)
كما أنهم أمورون أن لا يحلفوا بالله ولا يتوكلوا على الله ولا رعب الا الى الله ولا يستعينوا
بالله وأن لا يكون عادسا لا الله وكذلك نحن أمورون أن تتبع الرسول ونطيعه ونأسي به
فالاحلال ما حله والحرم ما حرمه وبين ما شرعه قال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله
وقالوا حسبي الله سيوفيت الله من فضله ورسوله الى الله راعيون) جعل لا يتبع الله ورسوله كما
قال (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وجعل التوكل على الله وحده قوله (وقالوا
حسبي الله) ولم يقل ورسوله كما قال في (الدين) عن طم الناس الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
فزدهم إيمانا وقالوا حسبي الله وسمي لو كليل) ومنه قوله (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك
من المؤمنين) أي حسبك وحسب المؤمنين كما قال (ليس الله بكاف عبده) ثم قال (وقالوا سيوفيتنا

١١ كذا بأحد الاصلين وفي الثاني بياض صدر كلمة بعد في امة مصححه

لله من فضله ورسوله (شغل لائمه الله ورسوله وقد ذكر المصل لان المصل بيد الله يؤتيه
 من يشاء والله ذو الفضل العظيم وله المصل على رسوله وعلى امته بن وقال (نا الى الله
 رعبون) شغل رعة في الله وحده كما في قوله (قد فرغت منسب ولي ريك فارعب) وقد
 اني صلى الله عليه وسلم لان عرس د سالت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله
 والقرآن يدل على من هدي في غير موضع شغل الله اده والخشية والتقوى لله وحسن الطاعة
 والمحبة لله ورسوله كما في قول روح عليه السلام (ان عدو الله واهله وأطيعون) وقوله (ومن
 قطع الله ورسوله وبخش الله وبنقه فاولئك هم المفلحون) اولئك مثل ذلك فليس من امروا بعبادته
 وحده والرعية لله والتوكل عليه والطاعة له فصل الشيطان البصاري وشبههم
 وشركو الله وعدمه (رسول فخذوا احذرهم وذرهم انما من دون الله والليح ابن
 مريم فجالو يراءون الميم و... كما في قوله (انهم مع مصيبتهم لا امرهم ومحاضهم بسنتهم
 وهم في الله امون بين المصيرين من انهم من المستقيم الذين عرفوا الحق وتبعوه فم يكنوا
 من المصوب عاه ولا المصابين فاحذروا دينهم الله وسامو وحوهم الله وسواوا الي ربهم
 واحذروا ورجوهم وحياتهم وسألوه ورجوهم و... فاحذروا دينهم الله وسامو وحوهم الله وسواوا الي ربهم
 وعبروهم وواروهم واحذروهم ورجوهم وسألوه ورجوهم و... فاحذروا دينهم الله وسامو وحوهم الله وسواوا الي ربهم
 لاسلام لدى ذلك سألوه ورجوهم وسألوه ورجوهم و... فاحذروا دينهم الله وسامو وحوهم الله وسواوا الي ربهم
 دينا لا يه وهو حقيقة انه رب العالمين فاحذروا دينهم الله وسامو وحوهم الله وسواوا الي ربهم
 عليه وسائر حرم المسلمين وخذلوه وحذروا دينهم الله وسامو وحوهم الله وسواوا الي ربهم
 اجوبة للشيخ تقي الدين

وكذلك في المائات وذلك لان الله يحيط بالطيب وحرم الخبائث والطيب متميز عن الطيب
 بصماته فاد كان صمات الماء وعبره صمات الطيب دون اخبث وحب دحوة في خلل
 دون الخوامه ونصا فقد نسب من حديث ابي سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له توصنا
 من اثر نساغ وهى في يقي فيها الخيص والحو الكلاب والذين فقال الماء طهور لا ينجسه شيء

١١ حذروا دحوة في دحوة وحذروا دحوة في دحوة دحوة في دحوة دحوة في دحوة دحوة في دحوة
 دحوة في دحوة دحوة في دحوة دحوة في دحوة دحوة في دحوة دحوة في دحوة

قال لامام احمد حديث صحيح ه وفي الحديث ايضا عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال الماء ظهور لا يحسه شيء وهذا لا يعطى عام في القلب والكثير وهو عام في جميع الجاسات
وأما د تغير بالحاسة فالحرم استعماله لأب حرم الحاسة بان في استعماله استعمال لها
بجلا ف ه د استحداث فان الماء ظهور وليس هناك بحاسة فاعنه ه ومما بين ذلك انه لو وقع
حمر في ماء واستجاب ثم شرب شرب كك شارب للحمر ولم يحس عليه حمر فخراد لم
يبق شيء من طعمها ولونها وريحها ولو صب لبن مره في ماء واستحال حتى لم يبق له أثر
وشرب طفل ذلك الماء لم يصح منها من الرضعة ه وأيضاً من ه ذ بق على وصف حادثة
فيدخل في عموم قوله (في يحدو ماء) من الكلام ه هو ف ه تغير ه بحاسة لا صفة ولا
ريحة ولا لونه (فان قيل) قلت النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الأول في الماء لانه
وعن الاعتدال منه (قل) به عن الأول في الماء لانه لا يدل على أنه يحس مجرد البول
اد ليس في لعط ه يدل على ذلك بل قد يكون به لان الأول ذريعة الى الحاسة فيه د بل
هذا تغير بالبول فكان بها ميتة ه والذريعة ه ونص في قوله نهى عن الأول في الماء لانه يحس
القابل والكثير فقال لصاحب القديس انكحور بوله بما فوق المنين ه جوارته فقد حالمت
ظاهر البص ون حرمة فقد نقصت دليلك ه وكذا يقال في فرق بين ما يمكن رجه وما لا
يمكن أنسوع للحاح ن بولو في المصاع أي طريق مكة ن حوزته وقد حالمت ظاهراً
البص والا نقصت قواك ه وقيل لا تقدر بعشرة أذرع د كان للفرجة عذر مستطاب أكثر من
عشرة أذرع رفيق أنسوع لاهل القرية الأول فيه ن سوسه فقد حالمت ظاهراً البص ولا نقصت
قواك ه وما من فرق بين البول وبين صب الأول فصوله ه ففسد فان صب البول أنما من
أن يصب عنه من مجرد البول اد لا يصب قد يخرج الى البول في الماء وأما صب الأول في المياه
فلا حاجة اليه (فان قيل) في حديث القائلين نه مثل عن الماء يكون مرض فلاف وما ربه
من الدواب والسياع فقال د ناع الماء فتين ه يحس الحث وفي لعط ه حسه شيء وناعه ه ه ه
د فلما بدلالة مفهوم المد فاما يدل على أن الحكم في المسكوت محال للحكم في المسكوت
بوجه من الوجوه ليظهر فائدة التخصيص بلفظه ولا يشترط أن يكون الحكم في كل صورة
من صور مسكوت مافضة للحكم في كل صورة من صور لمطوق وهذا معنى قولهم الملهوم

لا عموم له فلا يلزم أن كل ما يقع القلتين بحسب ذلك في مخالفة في بعض الصور حصل
المقصود * وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم يذكّر هذا التقدير بتدريج وانما ذكره في جواب
من سأل عن مياه الغلاة التي ترددها الأعول ودوب والخصيب د كان له سبب غير اختصاص
الحكم لم يبق حجة باتفاق كقوله تعالى ولا تقربوا ولادكم خشية ملاق (فانه حص هذه
الصوره بالماء لا بها هي لو فمة لا لان التحريم يختص بها وكذلك قوله (وإن كنتم على سفر
ولا تجدوا ماء فامسوا من ماء واحة) فذكر ارض في هذه الصورة فالحاجة مع أنه قد ثبت أن
النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرفوعة به رهن في الحصر فكذلك قوله (دا ينع الماء
قلتین فی جواب سائل معین بیان ما حجاج السائل الى بانه فما كان حال ماء لمسؤل عنه
كثير قد يقع قلتين ومن شأن الكثرة أنه لا يحمل الحث ولا يبق الحث فيه محمولا بل
يستحيل الحث فيه لكثرته بين لم أن سألته عنه لا حث فيه فلا نجس ودل كلامه صلى
الله عليه وسلم على أن مناط النجس هو كون الحث محمولا فثبت كان الحث محمولا موحود
في الماء كان نجسا وحيث كان حث مستمرا كما غير محمول في الماء كان دفيا على صهارته وصار
حديث القلتين موقفا لقوله الماء طهور لا نجسه شيء والتقدير فيه لبيان صورة السؤال
لأنه أراد أن كل ما يقع قلتين فانه يحمل الحث وان هذا محتمل للحس اذا ما دون القلتين
قد لا يحمل الحث ولا نجسه شيء كقوله الماء طهور لا نجسه شيء وهو نعم أراد ذلك لم يتغير
في الموضوعين وإنما ذلك قليلا فقد يحمل الحث ضمه وعلى هذا يخرج مره بظاهر الامة
د واقع فيه الكلاب سبعة حد من انراب ودر فسه ون قوله صلى الله عليه وسلم د ولم
الكلب في بناء حد كغيره وابعسه سبعة ولا من انراب كقوله د قام حدكم من
نومه فلا يمس يده في الماء حتى يمسها لانه فانه لا يدري أين بنت يده فاد كان النبي
عن غمس اليد في الماء هو الماء بمقتد للحس وهو لو حدد من آية مياه فكذلك تلك
الآية معادة للولوع وهي آية الماء وذلك من الكلاب مع لمس شيء بعد شيء فلا بد أن يبق
في ماء من ريقه ولعابه ما يبق وهو لزح فلا يجبه الماء القليل بل يبق فكون ذلك الحث محمولا
وماء يسيرا فبق ذلك الماء لا حمل كون الحث محمولا فهو من الماء لدى لاقاه ذلك
الحث وهذا بخلاف الحث المستمك لمستحيل كاستحالة اخرا فالحرا اذا قلت في لندن

بأن الله كانت طاهرة بما تفاق العلماء وكذلك جوسا لادن فيك يغسل لاءا وهذا لا يغسل لان الاستحالة حصلت في أحد الموصفين دون الآخر ونقصان النبي صلى الله عليه وسلم لو أراد الفصل بين المذهبين ولدى ينحس بمجرد الملاعة وما لا ينحس لا بالتغير افعال ذالم يلعب فلتبين نحس وما نفعا لا ينحس لا بالتغير بجر "دلت من الكلام الذي يدل على ذلك . فاما مجرد قوله ذ بلغ لما فليس يحمل الحدث مع ن الكثير ينحس بالانفاق ولا يدل على هذا مقصود ان يدل على انه في العدة لا يحمل الحدث فلا ينحس فهو إخراج عن تمام سبب التنجس ويان لكون التنجس في نفس الامر هو حمل الحدث وانما نعمه واما نبيه صلى الله عليه وسلم ان نفس القائم من نوم لادن يده في لاءا قل ان يغسلها ثلاثا فهو لا يقتضي تنجس لاءا بالانفاق ان قد يكون لاءا في ماء نثر أو أنه قد يعصى الى التثنية وليس ذلك أعظم من النهي عن البول في الماء لادن وقد تقدم انه لا يدل على النجس ويضاف في الصحيحين عن أبي هريرة قال ذ سيقط أحدكم من تومه فليستشق بمنخره من الماء فان الشيطان يدب على خيشومه فامر بالعمل مما لا تمت الشيطان على خيشومه فعلم ان ذاك سبب للغسل غير الجاسة والحدث المعروف وقوله فان أحدكم لا يدري أين مات يده يمكن ان يرد به ذلك فتكون هذه العمة من الماء المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتذار واما نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاغتسال فيه بعد البول فهذا صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو كسبه عن البول في المستحجم ثم اد غسل حصل له وسوس ورعا بنى من حر البول فماد عليه رشاشا وكذلك ذال في ماء ثم تغسل فيه ففقد غسل قل لا يستعمله مع نفيه أجز البول فنهى عنه لذلك ونهيه عن الاغتسال في الماء الذي ثم إن صح تعلق غسله الماء المستعمل وهذا قد يكون لما فيه من تقدير الماء على غيره لا لاجل نجاسته ولا منصرفه مستعملا فانه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا يحب والله أعلم

في مسألة في ربه الجاسة بعد الماء ثلاثة قول لاءا (أحدها) الميع كقول الشافعي وهو أحد القوايين في مذهب مالك وأحمد (والثاني) لجور كقول أبي حنيفة وهو القول الثاني في مذهب مالك وأحمد (والقول الثالث) في مذهب أحمد أن ذلك يجوز للحاجة كما في طهارة

ثم هرة برقيها وظهره فهو ماضى ونحو ذلك والسنة قد حدث بالامر بالماء في قوله
 لأسماء حته ثم رصيه ثم غسله بالماء وقوله في آية عبوس رخصه ثم غسلها بالماء وقوله
 في حديث لا عسر لي في المسح صبوا على يديه دونه من الماء فامس بالارلة بالماء في
 تصابيه مينة وم يامر امر عمارين كل نجاسة بالماء وقد ذن في راتها بغير الماء في موضع
 منها لا تتجارت بالاحجار ومنها قوله في العيين ثم لدا كهما بالتراب في انثر لهما طهورا ومنها
 قوله في الذين يطهروا بعده . ومنها ان الكلاب كانت تقرب وتذروا حول في مذهب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم لم يكونوا يمسحون ذلك . ومنها قوله في طهر ايها من الطم افيين عبيكم
 والطودت مع ان طهر في العدة ن كل القدر ونكن هلك فدة تردف طهر . فوهما
 وعا طهره ربه . ومنها ان طهر لمعة فمها نصرا من المسلمين وقد كان كذلك ولحق
 في هذه السنة ان العدة من رات من وجه كان دل حكمها من الحكم دنت من رة
 زوالها ان لا يجوز شتم الاطعمة والاشربة في رلة لاجلها امير حاجة لما في ذلك من
 قد لا مول كمالا يجوز لاسما عدها بهاء وتدين دو لا تزول لاسما منهم من قال ان هذا
 نعمه وليس الامر كذلك من صاحب الشرح امر الله في تصابيه مينة لان راتها بالاشربة التي
 يتفع بها المسلمون قد دنا وراثها بالخدمت كانت متبدرة . يعمل اثاب ولاه
 ولا رخص بهاء منه من المبرم به موكان عده . ورد وحل وعبر ذلك من امرهم بهاء فكيف
 د لم يكن عده . ومنهم من دل ان الماء له من لطيف ما ليس ميره من ان ثبات فلا يحق
 غيره به وليس الامر كذلك من حن وانه يورد وغيرهما برلان من لا ية من الحاجة
 كالماء وانع ولا يحاله مع في لارله من غسل بالماء في لارله بهاء قد بقي معهما لون
 النجاسة فيمن عنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم بكعبت الماء ولا يصرك ثم وعبر الماء بربل
 الطعم والارح . ومنهم من قال كان انقيس ان لا زول بهاء لاجلها بملافة كان
 رخص في الماء لاجلها خه ان الارله بهاء صورة شحس ولا يقاس عليها وكلا المقدمة بين
 دحلة هيست راتها به على خلاف القياس
 نه ينحس بالاقاة ممنوع ومن سلطه فرق بين الوارد والمورود وبين الجاري والواقف

ولو قل لها على خلاف القس فانسوب ثم حذف القياس عليه 'د عرفت عنه ذ لا اعتبار
 في القياس بالجامع والفارق واعتبر طهارة الحث تطهارة الحث ضعيف وب طهارة الحث
 من باب لا فعل المأمور بها ولحد له - فقط بالبيان وخلل و شترط فيها اية عند جمهورهم
 طهارة الحث فانها من باب انكروا ثم قصودها حسب الحث ولحد لا يشترط فيه فعل العبد
 ولا قصده بل لو رأت بظن الدر من السماء حصل المقصود كما ذهب اليه ثم ذهب وغد هم
 ومن قل من أصحاب الشافعي وأحمد بهم عبروا بهم اليه فيه قول شديد مخالف للاجماع
 السابق مع مخالفة لائمة مذهب ونا قبل هذا من سبق الخج في المصرة من اندرع لم في
 مسئلة النية فاس طهارة الحث على طهارة الحث فهو الحث في الاصل وهذا ليس بشئ
 وبهذا كان اصح قول العلماء انه دا صلي بسجدة جاهلا و - لا فلا حده عليه كما هو مذهب
 مالك وأحمد في ضرر لرويين عنه لان الى صلي لله عليه وسلم جمع ما به في الصلاة للادى
 لدى كان متهما وم يستأنف الصلاة وكذلك في الحديث الآخر - وحديث نوبه بحسنة ثم
 ينسلها ولم يمد الصلاة وذلك لان ما كان مقصوده اجتناب خطورة فعله لم يمد بها ومخطئ
 فلا ثم عليه كما دل عليه الكتاب والسنة قال الله تعالى (ولا جناح عليك فيما أخطأتم به) وهل
 تعالى (ولا تأخذوا من دنسكم) الله تعالى قبل فعلت ربه - مسم في صحيفه وانه
 كان أقوى الاقوال ثم منه العبد - ومخطئ من محظورات الصلاة والصيام والحج لا يطل
 العبادة كال - كلام - سوا ولاكل - سوا ولاس والطيب - سوا وكذلك فعل يحرف عليه سوا
 وفي هذه المسائل ربع ومصيل ليس هو موضعه وتا المقصود التمس على ان الحاشية من باب
 ترك المهي عنه وحيث قد زل الحث ماى طريق كان حمل المقصود - سوا - دل فعل
 العبد ويته ثيب على ذلك ولا - عدم له - سوا ولا - سوا رالت - سوا - سوا - سوا
 يكن عليه عقاب

مسئلة في الجس لا فرنجي والجوح هل هما كرهان وقال أحد من لائمة ممن يعتمد
 قوله إيهما بحسان وان الجس بدهن بدهن الحبرير وكذلك الجوح
 الجواب كما عهد الله - سوا - الجس محبوب من بلاد لا فرنجي وليس كرهوه ذكر والدلك
 سدين أحدهم به يوضع بينه شحم الحبرير ذ حمل في السفن - والد في إيهما لا يذكون ما تصنع

منه لامة بل يضربون رأس البقر ولا يدكونه وما نوحه لأول معاصيه ان يجلس طاهر
 الجلس فتنى كسشط طاهر أو غسل طاهر من ذلك ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن فأرة وقعت في سمن فقل أنقوها وما حولها وكله سمك وقد كان ملاقاته الفأرة للسمن
 لا توجب نجاسة حميمه فكيف يكون ملاقاته الشجر الحس نجس نوحب نجاسة ناصه ومع
 هذا فانهما يجب رله صاهره د يفتن أصابة النجاسة له وما مع الشك فلا يجب ذبذبه وأما
 الوجه الثاني فقد علم به ليس كما يعبرونه من لا يعلم يتركون ذكابه بل قد قيل لهم ما يفعلون هذا
 ما يقرونه بل أنهم يفعلون ذلك حتى يسقط ثم يدكونه ومن هذا لا يوجب تحريم ذبذبتهم بل
 إذا اختلط لحرم بالخلال في عدد لا يحصر كاحتلاط حبه بهن بلد واحتلاط الميتة والمنصوب
 بأهل بلدة ثم يوجب ذلك تحريم ما في الدكا د احتلقت لاختلاصية والمذكي بليت هذا
 التقدير المذكور لا يوجب تحريم ذبذبتهم فهو به لحب وتقدير أن يكون الجلس مصنوعا من
 نفخة ميتة فهذه الميتة فيها فولان مشهور في العلماء (أحداه) ذلك مباح طاهر كما هو قول
 في حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين (أولاه) أنه حر منس كمول مالك والشافعي وأحمد
 في رواية لأخرى وخلاف مشهور في ابن الميتة وإعتنا هل هو صهر أم نجس ومطهرون
 حتى جو من الصحابة أكلوا من نجوس مع كونه ذبذبتهم ميتة ومن حاتمهم نارهم كما هو
 المذكور في موضع آخره وما بلوح بعد حتى يمس الياس أنهم يدهونه شجرة طبريز وهل
 بعضهم أنه ليس يفعل هذا به كله فاد وقع الشك في عموم نجاسة بلوح ثم يحكم بنجاسة لحيه
 لا مكان أن يكون النجاسة لم نصبا ذالعين طاهره ومي شك في نجاستها فالأصل الصفاة
 ولو نقيها نجاسة بعض شخص نوع دون بعض لم يحكم بنجاسة جميع شعاصه ولا بنجاسة
 ما شكك في نجسه وسكن ذ تفتن النجاسة أو فسد فاصد رلة الشك ففسد الجوز
 يظهرها فان ذلك صواب أصابه دهن نجس وأصابة النوب ولهم اثوب القطن والكا أن شد
 وهو به ألقى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن أصاب دم لحيص ثوبها حثيه ثم قرصه
 ثم غسله بماء وفي رواية ولا يصرك ثوبه والله أعلم

بمستله في ناس في معدرة ومهم ماء قليل فوالع اركلب فيه د الحكم فيه

(الجواب) الحمد لله يجوز لهم حبسه لأجل الشرب د عطشوا وما يحدوا ماء طيبا فان

لحدث جميعها تباح للمضطر فله ان يأكل عند الضرورة الميتة والدم وحج الحرير ونه ن يشرب
عند الضرورة ما روي كايده الحرام وذهب اي رويه وسمعه كثير الفقهاء شرب الخمر
قالوا لانها زبد عطش وما توصوا به ولا يجوز عند حصر المياه ان يعدل عنه الى
التيمم ويجب على المضطر ان يأكل ويشرب ما قدمه الله من صطر الى الميتة أو الماء الحس
في يأكل ويم يشرب حتى مات دحل الضرورة وحده يبرء مضطر الى ما معه من الماء الطيب
والحس وحدث عنه ومن غفل ويوما وهناك مضطر من أهل الميتة أو للمدة
ودوهم المعصومة في يد فله كان كذا نصيا والله اعلم

مسئلة في وني الحس المطعمة بالفضة كالفاسات وغيرها هل حكمها حكم حبة
الذهب والفضة أم لا

(الجواب) حمد لله ما المصنف الفضة من لآتيه وما يجري غيرها من لآلات سوء
سعي لو حد من ذلك ما روي سم وما يجري يجري المصنف كانت خروا حمر والطشوت
والشمعدان ومن ذلك فان كان الفضة بصفة حدة مثل شبيب المدح وشجرة السكين
وبحو ذلك مما لا يشتر بالاستعمال فلا أس بذلك ومرداهما الحاجة هنا ان يحتاج الى ذلك
الصورة كما يحتاج الى التشعب والشجرة سواء كان من فضة أو نحس أو حديد أو غير ذلك
وليس مرادهم ان يحتاج الى كونه من فضة بل قد يسمونه في مثل هذه ضرورة والضرورة
تبليح الذهب والفضة مفردا وتم حتى لو احتاج الى شد أسانه لذهب أو نحد بمان ذهب
وبحو ذلك جاز كما جاءت به السنة مع انه ذهب ومع به مفرد وكذلك لو يجد ما يشربه الا في
إناء ذهب أو فضة جاز له شربه ولو لم يجد ثوبا يقيه البرد يقيه السلاح أو يستتر به عورته الا
ثوبا من حرير منسوج بذهب أو فضة حاره لسه من الضرورة يبيع أكل الميتة ودم ولحم
حرير نص القرآن والسنة وجماع الامة مع ان تحريم المطعم شدة من تحريم الملابس لان
تأثير الحياث بمازحة ومحاظة لادن أصم من تأثيره باللباس والمباشرة للظاهر ولهذا كانت
جاسات التي تحرم ملابسها يحرم كلبا ويحرم من أكل السموم ونحوها من المضرات
ما ليس محرم ولا يحرم مباشرتها ثم ما حرم لحث حمله شدة مما حرم له فيه من السرف
والفقر والخيلاء فان هذا يحرم القدر الذي يعصى ذلك منه ويباح ما حجة كما يبيع للنساء ليس

للذهب وللحرير الحائضين في الدين وحرم ذلك على الرجل ويبيح للرجل من ذلك اليسير
 كالماء ونحو ذلك مما ثبت في السنة وهذا كان المصنف من الثوبين في مذهب أحمد وعائمه
 جوزا ثم دوى هذا الحريم دون الأول كما رخص الله صلى الله عليه وسلم للرجل وطلحة في
 لبس الحرير من حكة كانت به وهي عن أحمد دوى سحر وقال بها داء وبأس بدواء وهي
 عن لدواء لحديث وهي عن قتال الصمدع لأجل التدوي بها ودل على شققها تسبيح وقال
 الله لم يجعل شفاء أمة في حرم سبها ولهذا استدلل بدنه بأمرين في استدوي ثوب لأن
 وأنها على ذلك ليس من الحائض بحرمه المحضة لئلا يبيح الله دوى مثل ذلك ولا يكون
 من ممر من سبب لأذن والنياب والآية من ذلك . وقد كان القائلون بطهارة أبول
 لأن تارغو في حور شرها غير ضرورية وفيه عن أحمد رويين منصوصتان فذلك لما فيها
 من نقد ربه المبتغى من الحرام والصدق والحي وكذا ذلك من المستعذب التي ليست بنجاسة
 التي يشرع المظافة منها كما يشرع من لا حظ وحق السنة وتسايم لا ضدار وإجماع الشارب وهذا
 يصح أن هذا الحريم عرما في سبب الآفة والمقولات على الرجال والنساء فأية الذهب
 والفضة حرم على الصديق بخلاف المعنى للذهب والفضة حرر فانه مباح للنساء وأما
 الحائض المأكس فانه يرحص في استعمال ذلك فيما يخص عن بدن لا من مالا . صح إذا
 كان متصلا به كإرجح صد الحرق الحمر وصد المنة لدهر والمندهور وليس لديه الثوب
 الجبس وكذلك لا يصح لدهن الحس في شرب فولي الماء وهو شرب رويين عن أحمد
 وهذا لأن استعمال الحائض يتم بحرقى لا يفسد بس فيه ضرر وكذلك في الأمور
 المفصلة بخلاف استعمال الحر والذهب دون هذه الحريم والفقر والخيلاء . وهذا يظهر
 ساطع من رخص من الثوبين من ثوب أحمد وغيرهم في لباس دينة الثوب الحرير قياسا على
 ليس الثوب الحس دون هذا منزله من يجوز فترش الحرير ووضا قياسا على المصورت أو
 من يباح نجاسة الذهب والفضة قياسا على من يباح لباس الثوب الجبس فقد ثبت بالخص
 بحرير فترش الحرير كانت تحرير لينة . وبهذا يظهر أن قول من حرم فترشه على النساء
 كما هو قول المروزة من أصحاب الشافعي مرفى في القياس من قول من يباح لرجل كما قاله
 أبو حنيفة وإن كان جمهور على أن لا فترش كالبس يحرم على الرجل دون النساء لأن

لاقتراح الناس كما قال ابن قتيبة في حصارها قد سؤد من حولها ليس ذلك ليلزم من
 حاجة التبرين على الدين حاجة لمعصية كما في آية لذهب ولذهب و لا تقو على ان تستمال
 ذمت حرم على زوجين لذكر ولا شيء و قد من ائتمروا بين ما يسمعه القوم في هذا الباب
 حاجة و لا يسمونه ضروره فيسير المعصية اسمع مع عدم الحاجة كما في حديث ابن قتيبة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كسر شعب عصاة سوء كان الشعب له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وكان هو ناسا و ما كان اليه ليريه فعه قول في مذهب محمد وغيره
 التحريم والاباحة والكرهه قيل و لا يمنع من ذلك لا يثبت بالاسناد وهو الذي هو
 المصوص عنه في هي عن العتبة في موضع الشرب دون غيره ولهذا كره حقة ذهب في لاء
 انا عند الله من عمر في ذلك فانه كرهه وهو نولي مع في ذلك و قد روى عنه من هو ما
 من شرب في لاء ذهب وقصة و قد روى من ذلك سده صريف و قد كان مع من
 الصبة كما يباح لنا استتمانه عند الحاجة و ما دون ذلك قال بكرهه وقيل يحرمه ولذلك كرهه أحمد لحقة
 في لاء انا عند الله بن عمر والكرهه منه من تحمل على التبرية والتحريم على قوبين لاصحاه
 وهذا اسمع هو مقتضى النص والقياس فان يحرم الشيء مطلقا به معنى تحريم كل حرمه منه كما
 ان تحريم الخمر و امية ولله فقهى ذمت وكذلك يحرم لا كل والشرب في آية لذهب
 والفصاة يقتضى لمنع من آية من ذمت وكذلك الهى عن ليس لحرر فقهى الهى عن بعض
 ذمت لولا ماورد من استثناء موضع يصح و ثلاث و أربع في حديث الصحيح ولهذا وقع
 الفرق في كلامه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلامه سائر الناس بين اب الهى والتحريم وباب
 الامر ولا يباح ف قد روى عن نبي عن نبي عن نبي عن نبي عن نبي عن نبي عن نبي عن نبي
 الكاح حيث أمر به كان أمر به جوعه وهو العقد والوطء وكذلك ذمت كما في قوله
 (فانكحوا ما صاب لكم من النساء) حتى تكبر ووجد غيرهم (وانكحوا الايامي منكم والصالحين من
 عبادكم وما نكحكم) معشر الشباب من استطاع منكم اناءة ليخرج و حيث حرم الكاح كان تحريما
 لأبعاضه حتى يحرم العقد مفرد و مفرق كما في قوله (ولا تنكحوا ما نكح آؤكم من
 النساء لا ما قد سلف) وكما في قوله (حرمت عليكم) آية في آخرها وكما في قوله لا يكح
 احرم ولا ينكح ونحو ذمت وهذا فرق ما كرهه أحمد في مشهوره بين من حلت ليعملن شيئا

فجعل بعضه انه لا يبر ومن حلف لا يفعل شيئا فسد نصه نه بحث . و قد كان تحريم الذهب
والحرير على ارجل وآية اذهب والقصة على ارجل حين يقتضى شمول التحريم لأبعض ذلك في
اتحاد السير طاعة ومطلق والاتحاد بـسير . وهذا راعا على في حوزة الآية بدون استعمالها
فرخص فيه بوجيئة والشافعي وحمد في قولون كان مشهور عنهما بحرمة ذلك لاصل ما حرم
استعماله حرم تحذره كآلات الملاهي . واما ان كانت القصة الدالة كثيرة ففيها بصا قولان
في مذهب الشافعي وحمد وفي نحو مدد القوي بن الكثير واليسير وانما رخص في لباس حاتم
القصة أو بحية السلاح من القصة وهذا باجة يدبر القصة مفردا كان في اللباس والتجلى
وذلك يباح فيه مالا يباح في باب الآلة كما تقدم التابة على ذلك ولهذا عاص بعض الفقهاء من
صحت حمد حدث حكى قولاً باجة بـسير . هـ تم في الآية عن أبي بكر عبد البرز وروى
بكر بن عبد الله في باب اللباس والتجلى كتم ذهب ونحوه وفي بـسير لذهب في باب اللباس
عن أحمد قول (حدها) رخصة مطهرة الحديث معاوية هي عن لذهب لا مقطوعا وأعل هذا
القول اقوى من غيره وهو قال في تكر (واثاني) رخصة في السلاح فقط (والثالث) في
السيف خاصة وفيه وجه شجرة مطهرة حدثت . ما لا يباح من ذهب ولا حريمه
والخريصة عين الحردة . ان هذا قد يحمل على لذهب المفرد دون الجمع ولا ريب ان هذا
محرم عند الأئمة لارتماء لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن حاتم لذهب وان
كان قد نسه من الصلوة من ماله الهني وهذا فرق حمد وعنه بين بـسير الحرير مفردا كالمسكة
وهي عموما بين بـسير نعم كما امر ذلك لاسيما . وقع في هذا النوع فقط . وكما يمر في رخصة بين
اليسير والكثير فيفرق بين الناعم والمفرد ويحمل قول معاوية لا مقطوعا على الناعم اميره و ذلك كانت
القصة قدر حصص منه في باب اللباس والتجلى في اليسير و ان كان مفرد فالدين رخصه في اليسير
والكثير الناعم في الآية لحقوها بالحرير لدى بيع بـسيره نعم ابرح في القصة التي ابرح بـيرها
مفرد ولا ولهذا . يجرى حد قول لعماء وهو حدى رويين عن حمد حية المنطقة من
المضنة وما يشبه ذلك من لباس الحرب كالثوب والجلوش والزن وحاش السيف وما تحلها

١١٠ كذا بالاصح و منه حذف من احده في نسخة . تصحيحه ١٢ مصر حرس مصر وهي

الحلقة الصغيرة من حلى الاذن تصحيحه (٣) كذا بالاصح

السيف دامة قياس فيه خلافه وليس معروفا في رخصة وقعت في بيت لباس دون
 بيت الآنية وبيت لباس ومع كونه قد بينت هذه قوى دلالة في هذه الرخصة والقياس
 كما ترى والمصنف قد دخل في شيء - وكان قليلا وكثيرا وخلاف المذكور
 في رخصة من بيتها في سائر المذهب في الآنية وجه للرخصة فيه وأما التوضؤ والاغتسال
 من آية لذهب والمصنف قد مرع معروف في مذهب أحمد كما كتب على حدس لرويتين
 من شرطه في الصلاة في لذر المصنوعة والاس حرمة كالحريم والمصنوعة والحج بالناس
 الحرام وفتح الشاة بالسكين المحرمة ونحو ذلك ثم قد مر في وجوب استعمال محمور في على
 الرواية الأخرى التي يصحح فيها الصلاة والحج ووجه الصحيح أنه رده من آية لذهب
 والمصنف قد مر على المصنف في قولنا حذر من جهة جهونا من غير غيره والذي يظلال
 كما هو قول أبي بكر طرد لاس لاس وناس في دون يجرى أكثر صحاح حمد ورفق
 بفرقين (أحدهما) أن المحرم هنا متصل عن له وهو لا يمتنع عن النظر بخلاف لاس
 المحرم وآكله والجالس عليه فانه من شربه (وه) وشبهه يذهب إلى حمة ممة مصونة وصعب
 آخرون هذا الفرق بأنه لا فرق بين أن يمس يده في الأثناء المحرم وبين أن يعترف منه وإن
 النبي صلى الله عليه وسلم حمل الشارب من آية يذهب والمصنف قد يجرى في نظره من جهنم
 وهو حين يذهب الماء في نظره يكون قد فصل عن لاس (وأما في) وهو واقعه قالوا التحريم
 إذا كان في ركن الصلاة وشخصه ثم يذهب كما كان في الصلاة في لباس والبصمة وما د
 كان في أحدهما يؤثر ولا في الآخر حتى عنها فانه لا يؤثر في الله علم
 (مسألة) في لمس النساء من نقص لوصوه أم لا

(الجواب) الحمد لله ما غص لوصوه بالاس النساء والله تعالى فيه لأنه أقوال طرفان
 ووسط (أضربها) أنه يغص بالاس وإن كان الشهوة في كان للموس مصة للشهوة وهو قول
 الشافعي نسكا قوله تعالى (ولا مستنمسا) وفي امرأة لا حرة أو مستنم (القول الثاني) أن
 اللبس لا ينقض بحال وإن كان لشهوة كمول في حصة وعبره وكلا القواين يذكر رواية عن
 أحمد الكن صهر مذهب كده ما لك ولعمياء السعة أن لاس ن كان لشهوة نقص ولا
 فلا ولس في مسنة قول منوحة لا هذا المول في لذي قلبه فاما تعاق القص فيجرد بالاس

فهذا خلاف لاصول وخلاف اجماع الصحابة وخلاف لأثر وايس مع فائه عن ولا قياس
 هل كان للمس في قوله تعالى (وَلَا تَمْسُوا سَبِيحًا) يريد به للمس بنسب والقبلة وبحوذات كما قاله
 بن عمر وغيره فقد عرفت به حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فاما رد به ما كان
 شهوة مثل قوله في يده لا اعتكاف (ولا تمشواهن) عاكفون في المساجد) ومباشرة المعاكف
 غير شهوة لا يحرم عليه بخلاف المشاهدة شهوة وكذلك المحرم الذي هو أشد لو باشر المرأة
 غير شهوة بخلاف عليه وما يجب عليه به ذلك وكذا قوله (تمسوهن من قبل أن تمسوهن)
 وقوله (لا جناح عليكم ن صفه النساء من تمسوهن) فيه لو مسها مسيسا جالبا من غير شهوة
 لا يجب به عده ولا يسهر به به ولا يقتصر به حرمة المصاهرة في العلم بخلاف ما لو مس
 شهوة مثل قوله (ولا يمسوا) في استقرار المهر بذلك نزاع معروف بين العلماء في مذهب
 أحمد وغيره من غير قوله (ولا يمسوا) لاصول للمس ورد كمن شهوه فقد خرج عن لامة
 اني جاء في القرآن عن عاتق في سرهم به ذلك للمس الذي يقرن فيه بين
 رجل وامرأة غير به مس شهوة كما به ذلك لو طه لمقرن بين لرجل وامرأة غير به
 الوطء معراج لا بعدهه وايضا به لا يقول بين الحكيم معاق لمس النساء مقتضا بل يصعب
 من المس وهو ما كان به شهوة فله مس من لا يكون معصية كدور المحارم والصغيرة
 فلا لمس به فقد ترك ما دعاه من المسهر وشتره به لا يصل له لمس ولا قياس فان
 لاصول المستوصفة تفرق بين لمس شهوة وللمس لم شهوة لا يفرق بين ن يكون
 لمس مع شهوة الشهوة ولا يكون وهذا هو مس مؤثر في العادات كما كالا حرام ولا اعتكاف
 والصيام وغير ذلك وقد كان هذا القول لا يدل عليه من هر انقطاع ولا القياس يمكنه صل
 في الشرع وما من على النقص بالشهوة فانه هر معروف في مثل ذلك دليل له وقياس
 اصول الشريعة دليله ومن لم يعمل للمس نقضا لمحل به جعل للمس ما يريد به لمراع كما
 في قوله تعالى (ون صغتموهن من قبل ن تمسوهن) ونظره كثيرة وفي المس ان الذي صلى
 به عليه وسبق قبل لمس نساء ثم صلى به وصا لك كما بهه وأما من مضمون ن مس
 الناس ساءهم مما بهه المولى ولا يرل لرجل لمس سرته فلو كان هذا محرم لم يرضوا
 ان كان النبي صلى الله عليه وسلم له لامة وان كان مشهور بين الصحابة ولم ينقل أحد بان أسند

من الصلوة كان يتوصّل بمحرم ملاقة يده لامرأته أو غيرها ولا تقل أحد في ذلك حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلم أن ذلك قول باطل والله أعلم

﴿مسئلة﴾ هل التغليس أفضل أم الاسفار ؟

(الحوب) حرمه من التغليس أفضل منه يمكن ثم سبب بعض التأخير فإن الأحاديث الصحيحة مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أنه كان يغسل بمسحاة الحجر كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل الفجر فيشرك معه نساء من مؤمنات ملطعت عروطين ثم يرجحن إلى موضعين أحدهما من الغلس والنبي صلى الله عليه وسلم يمكن في مسجده فسد كما في الصحيحين عن أبي هريرة الأسلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مر في المعركة من النساء في ليلة بدر فبعض منها حين يعرف لرجل حليته وهذه المرأة هي نحو نصف حريم وأنت حرء وكان فرسه من الصلاة حين يعرف لرجل حليته وهكذا في الصحيح من غير هذا الوجه أنه كان يغسل بالحجر وكذا حديثه أنه شرب من ماءه وكان معه من يؤخرون الصلاة عن وهم فمشى في دواتهم فقها رأوا غاديه فظنوا أن حجر الحجر والمعدن أفضل من تدبيره ذلك عند في السنة وحتجوا برواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يروى بحروبه عظم الأجر وقد صححه الترمذي وهذا حديث أو كان معارضا لما يقاومها لأن ذلك في الصحيحين وهي مشهورة مستفيضة والحدود حرام مشهورة مستفيضة كان شدد وقد يكون مسموحا لأن التغليس هو فيه حتى مات وفي الحد لا شدد بعده وقد سئل الطحاوي من أصحاب أبي حنيفة وغيره كافي حصص الترمذي من أصحاب أحمد وغيرهما فبعضهم قالوا بالحجر على أن المراد الاسفار بالخروج منها أي تغيير صلاة الحجر حتى يخرج منها مسعرا من وقيل المراد بالاسفار الذين أي صبرها من الحجر وكشف ووضع في الصحيحين عن ابن مسعود عن أريث رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لا يبرقونها لا صلاة الفجر بمرداة وصلاة المغرب جمع وصلاة الحجر نماصلاها يومئذ بعد صنوع الحجر هكذا في صحيح مسلم عن جابر قال صلى صلاة الفجر حين برق الفجر وعمره من مسعود أنه كان يؤخر الحجر عن أول صنوع الحجر حتى يتبين ويكشف ويظهر وذلك ليومئذ من قبل وبعد انقضاء معالي

أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وما رواه أصحابه من الأحاديث التي فيها
يؤخرها يعني حرمة الوقوف في الصلاة في وقت في جماعة وإن
يقدر على الصلاة آخر الوقت في وقت لو لم يدر لا فائدة في الوقوف في وقت
فصلية تزيد على الصلاة في أول الوقت في صلاة ثلاث فصول وثلاث على

❖ مسألة ❖ هل تجزئ الصلاة قدام الإمام أم لا

❖ الجواب ❖ الحمد لله أما صلاة المأموم قدام الإمام فبها ثلاثة أقوال (أحدها) لا
تصح مطلقاً وإن كان كرهه وهذا هو المشهور من مذهب مالك والقول المذهب للشافعي
(والقول الثاني) لا تصح كذهب إلى حقه واشتبهه في المشهور من مذهبهم والثالث
أنها تصح مع البذر دون غيره مثل ما إذا كان زحمة في مكان صلى جماعة وخبره لا قدم
لإمام وكان صلاة قدامه لأن من ترك الصلاة بعد قول طائفة من أمهات وهو قول
في مذهب أحمد وغيره وهو نفس لا قول وزحمة وذلك لأن تركه أقدم على إمام سببه
أن يكون وحده من صلاة في جماعة وهذا القول لا يصح في غير ذلك وهو قول
أصلي من غير أنه من صلاة مع غيره وهو قول في جماعة فانه يجلس في
لاوتر صلاة لأنهم ولو لم يكن ذلك لم يكن صلاة لأنه قد تركه واحد وقاعد كبير
وسجد معه وقعد معه لأجل إمامه مع أنه لا يركع ولا يسجد وهو لا م ومن كان هو م
يسه وأبى في صلاة خوف يسجد معه ومن لم يركع ولا يسجد ولا يركع ولا يسجد
وقضي ركعة الأولى في صلاة إمامه وغيره ثم يركع لأجل جماعة وهو فيه امر غير نطقت
صلاة في ذلك من مذهب الشافعي وأما من حديث أن لا م من رب صلى
جاء أصلي مأمومون جلوساً لأجل إمامه فيركعون معه وحالاً لأن إمامه يكافي الصالحين
عن النبي صلى الله عليه وسلم به صلى الله عليه وسلم جلوساً خلفه في هذه المسئلة
على ثلاث أقوال من لا يؤمن القاعد لغيره من ذلك من حصن النبي صلى الله عليه وسلم كقول
مالك ومحمد بن الحسن وقيل في يؤمنهم ويعومون فان لا م من يؤمنهم كقول أبي حنيفة
والشافعي وقيل ذلك تحكم وقد مضى خبر واحد من أصحابه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
كأن سيد بن حصير وغيره وهذا مذهب محمد بن زيد ومحمد بن حنبل وغيرهم وعلى هذا فهو

صاير قياما في صحة صلاتهم قولان وبمجرد هذا في جماعة تفضل بحسب لامكان فذا كان
المأموم لا يمكنه الايام بانه لا قدمه كان غاية ما في هذا الباب به ترك الوقت لاجل الجماعة
وهذا أحب من غيره ومثل هذا يسوع به الصلاة خلف المصنف وم بدع جماعة وم يجذب
أحد يصلي معه كان المرأة قد حده مرأة تصافى فأنه تعف وحده خيف الصب باتفاق
لائمة وهو تناسر بالمصافى مع لامكان لأمع المعز عن المصافى ومنه أعبر

﴿ مشبه ﴾ في الصلاة يوم الجمعة هل تحب المدومة عليه أم لا

﴿ الجواب ﴾ أحمد بن يوسف قرأه في بعض التي فهم السجدة ولا غيرها من دوات
السجود وجدة في خرأجمة باتفاق لائحة ومن عتقد ذلك وحاشا وذم من ترك ذلك فهو ضال
مخطئ يجب عليه ان يتوب من ذلك بانه في لائحة وبتنازع العلماء في استحباب ذلك وكرهيته
فبعد مالك يكره ان يقرأ بالسجدة في الجهر والصحيح به لا يكره كقول أبي حنيفة والثوري
وأحمد لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في المشاء باد السماء
نشفت وثبت عنه في الصحيحين به كان يقرأ في اخر يوم الجمعة في رين وهل في وعده
مالك يكره ان يقصد سورة بعينها وما الشافعي وأحمد يستحبون ما حارب به السنة مثل اجمة
ولما يقين في اجمة ولديت وقربت في العبد وانه ترك وهل في في خرأجمة لكن هما
مستثنان لعدم (حد هما) به لا يستحب ان يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق لائحة فليس
الاستحباب لاجل السجدة بل للسورتين والسجدة جاءت اتفاقا فان هذين السورتين فيهما
ذكر ما يكون في يوم اجمة من الحى والميت (الثانية) نه لا ينبغي المدومة عليها بحيث يتوهم
الحال انها واحدة وأن ناركها مسمى ان يسمي ركعها أحيانا لعدم وجودها والله أعلم

﴿ مشبه ﴾ في صلاة جماعة هل هي فرض عين أم فرض كراهية سنة مؤكدة فان
كانت فرض عين وصلى أحد وحده من غير عذر هل يصح مد لانه أم لا وما أقول العلماء
في ذلك وما حجة كل واحد منهم وما راجح من قولهم

﴿ الجواب ﴾ اخذ الله تعالى العلماء على انها من أوكد العادات وأجل الطاعات وأعظم
شعائر الاسلام وعلى ما ثبت من فضلها عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تفضل صلاة
ارحل في جماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة هكذا في حديث أبي هريرة وأبي

سعد بن محمد وعشرين وفي حديث بن عمر بسع وعشرين والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما
بان حديث الحسن والعشرين ذكر فيه الفصل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة
والفصل خمس وعشرون وحديث السبع والعشرين ذكر فيه صلاته منفرد وصلاته في الجماعة
والفضل بينهما فصار مجموع سبعا وعشرين ومن ظن من تلكه أن صلاته وحده أفضل
إما في حوته وإما في غير حوته فهو مخطئ صال. وفضل منه من يبر الجماعة لا خلاف لإمام
المعصوم ومطل المساجد عن الجمع والخلافات التي أمر الله تعالى بها ورسوله صلى الله عليه وسلم
وعمر المشاهد بالدع والصلوات التي هي الله بها ورسوله وصار مشاهدا لمن هي عن عبادة
الرحمن وأمر بمادة لا وثق من الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد كما قال تعالى
(ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها) وفي تعالى (ولا
تأشروهم وأنتم عما كانوا في المساجد) وفي تعالى (فمن سررتني بالسخط وأقيموا وحولكم عند
كل مسجد) وقال تعالى (ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله) إلى قوله (أنما يعمر مساجد
الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فمسي أولئك أن
يكونوا من المهتدين) وقال تعالى (في بيوت ذن الله أن ترفع ويدكر فيها اسمه يسبح له فيها
بالعدو ولا يصل رجال لأنهم حرة ولا بيع عن ذكر الله وقام الصلاة وبه زكاة) الآية
وقال تعالى (ون المساجد فلا تدعوا مع الله حد) وفي تعالى (ومساجدكم فيها سم الله
كثيرا) وما مشاهد القصور ونحوها فقد نفق أئمة المسلمين على به يس من دين الإسلام أن
تخص بصلاة أو دعاء أو غير ذلك ومن ظن أن الصلاة والدعاء وذكر فيها أفضل منه في
المساجد فقد كفر بل نواتر السبل من عن يحدوها لذلك كما ثبت عنه في الصحيحين أنه قال
أمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولو لا ذلك
لا برز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجداً وفي الصحيحين أيضا أنه ذكر له كيسة بارض الحبشة
وما فيها من الحسن والصور فقال وأنت د مات فيهم الرجل الصالح بو على قبره مسجدا
وصوروا فيه تلك الصور وأنت شرار خلق عند الله يوم القيامة وثبت عنه في صحيح مسلم من
حديث جندب أنه قال أن يموت بحسن من كان قد كمل كوا يتحدون القبور مساجد ألا
فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك وفي المسند عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أن

من شر الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد وفي موطن مالك
 عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للهم لا تجعل قبري وثناً بعد شدة غضب الله على قوم اتخذوا
 قبور أنبيائهم مساجد وفي الذين عنه صلى الله عليه وسلم أنه لا يتخذوا قبري عيداً وصلوا
 عليّ حيث ما كنتم فإن صلاتكم تنبغي والمقصود من ثمة المسلمين متفقون على أن إقامة
 الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات وأجل القربات ومن فضل تركها عليها
 إشاراً للخلوة والافتقار إلى الصلوات الخمس في جماعات وحمل لدعاء والصلوة في المشاهد
 أفضل من ذلك في المساجد فقد نخلع من رقة الدين وتبع غير سيد مؤمنين (ومن يشاقق
 الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير دليل المؤمنين يولهم مآتون ويصله جهنم وساءت
 مصير) ولكن تزرع العناء بعد ذلك في كونهما وجبة على الأعيان وعلى الكفاية
 أو سنة مؤكدة على ثلاثة أقوال (فيل) هي سنة مؤكدة فقط وهذا هو المعروف عن
 أصحاب أبي حنيفة وأكثر أصحاب مالك وكثير من أصحاب الشافعي وبذكر رويته عن
 أحمد (وفيل) هي وجبة على الكفاية وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي وقول بعض
 أصحاب مالك وقول في مذهب أحمد (وفيل) هي وجبة على الأعيان وهذا هو المخصوص
 عن أحمد وغيره من أئمة المالكية وفقهاء الحديث وغيرهم وهذا تارة عواضاً صلى الله عليه وسلم
 أنير عذر من تصح صلاته على قوانين (أحدهما) لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب
 أحمد ذكره القاضي أبو إسماعيل في شرح لمذهبهم وأما متأخريهم كابن عقيل وهو قول
 طائفة من السلف وأما من حزم وغيره (والثاني) تصح مع ثمة بالترك وهذا هو المأثور عن
 أحمد وقول أكثر أصحابه والذين نفوا الوجوب حجة تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم
 صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده (قانو) ولو كانت وجبة لم تصح صلاة المفرد ولم يكن
 هناك تفصيل وحمل ما جاء من هم الذي صلى الله عليه وسلم بالحريق على من ترك الجمعة أو
 على المنافقين الذين كانوا يخافون عن جماعة مع المنافق وإن يخرجهم كان لأجل البدق لا لأجل
 ترك الجماعة مع الصلاة في البيوت وأما الموقوفون فأحدو بالكتاب والسنة ولا تأثر في ما
 بالكتاب وقوله تعالى (واذكروا ما كنتم تفعلون) لم الصلاة فتقم طائفة منهم معك) الآية وفيها
 دليلان (أحدهما) أنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في حال الحروف وذلك دليل على وجوبها حال

الخوف وهو يدل لطريق الأولى على وجوبها حال الأمن (الثاني) أنه من صلاة الخوف
 جماعة وسوء فيها ما لا يجوز أمير عذر كما استدرك القلة والعمل الكثير فإنه لا يجوز أمير عذر
 بالاتفاق وكذلك مغارقة الإمام من السلام عند الجور وكذلك الخلف عن متبعة الإمام
 كما يتخلف الصف مؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو مأمهم (قالوا) وهذه الأمور
 تسقط الصلاة لو علمت أمير عذر فبذلك تكون جماعة بوجه من مسجدة لكان قد التزم فعل محذور
 . سطل الصلاة وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لاحق فعل مستحب مع أنه قد كان من
 الممكن أن يصلوا وحدهما صلاةامة فمهم فيها وجبة وبصافقوله تعالى (واقموا الصلاة
 وآتوا الزكاة وركعوا مع ركنكم) . ما أن يرد به ثم رتبة في العمل وهي الصلاة جماعة يؤيد أن يراد
 به ما يراد بقوله (وكونوا مع الصادقين) فان زيد الثاني بكسر وفتح من قوله صوم مع المصلين
 وصوموا مع الصائمين وركعوا مع ركنكم والسبب يدل على اختصاص الركوع بذلك (فان
 قيل) فالصلاة كلها تعمل في الجماعة (قيل) خص الركوع بالذكر لانه به تدرك الصلاة في أدرك
 ركعة فقد أدرك السجدة فامر بما يدرك به الركعة كما دل تعالى (يا أيها الذين آمنوا سجدي
 واركني مع الركنين) فانه لو قيل اني مع الله بين لدل على وجوب أدرك القيام ولو قيل اسجدي
 لم يدل على وجوب أدرك الركوع بخلاف قوله ركني مع الركنين فانه يدل على الأمر بأدرك الركوع
 وما بعده دون ما قبله وهو المطلوب وهو ما لا يسهل ولا يثبت المستقص في هذا الباب مثل
 حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام
 ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطق بلى فواء لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار
 فهم يتحريق من يشهد الصلاة وفي لفظ قل تقبل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر
 ولو يعلمون ما لا يؤهملوا لو حوا ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام الحديث . وفي حديث
 في المسند وغيره بولا ما في البيوت من النساء ولذرية لأمرت أن تقام الصلاة الحديث . فبين
 صلى الله عليه وسلم به هم يتحريق البيوت على من يشهد الصلاة وبين أنه إنما منع من ذلك
 من فيها من النساء ولذرية فاتهم لا يحجب عنهم شهود الصلاة وفي تحريق البيوت قبل من
 لا يجوز فعله وكان ذلك بمنزلة قمة الحد على الحدى وقد قال سبحانه (ولولا رحل مؤمنون

ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤهم فتصيبكم منهم مرة بسيرة عم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تريبوا لعديبا لدين كفروا منهم عدانا ألبا) ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة فسياق الحديث بين ضابط قوله حيث ذكر صلاة العشا والمحرثم أتبع ذلك به بتخريق من لم يشهد الصلاة وما من حمل العقوبة على النفاق لا على ترك الصلاة فقوله ضعيف لا وجه (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقتل المنافقين على لامور الناطقة وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك وأحب أو فعل محرم فلولا أن في ذلك ترك وأحب لم حرقهم (الثاني) أنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره (الثالث) أنه سيأتي أن شاء الله حديث أن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلي في بيته فلم يأذن له وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين نبي عليه القرآن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستحلفه على المدينة وكان يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم (الرابع) أن ذلك حجة على وجوبها بصا كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال من سره أن يلقى الله غدا مسلما فليحضر هذه الصلوات الخمس حيث ينادي بين من كان لله شرع لبيته صلى الله عليه وسلم من المدي ومن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادي بين من سار المدي وسار لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته تركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان لكل يؤتى به ينادي بين رجلين حتى يقام في الصف فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها لا منافق معلوم النفاق وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ولم تعلموا ذلك إلا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو كانت عندهم مستحقة كقيام الليل والتطوعات التي مع المرنض وصلاح الضحى وبحو ذلك كان منهم من يصنعها ومنهم من لا يصنعها مع يمينه كما قال له الأعرابي والله لا أريد على ذلك ولا ألتص منه فقال أفلح من صدق ومعلوم أن كل من كان لا يتخلف عنه لا منافق كان وجبا على الأعيان كخروجهم إلى عروة برك من النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعا لم يأذن لاحد في التخلف إلا من ذكر أن عذر عدو له لأجل عذره ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين وهتك أستارهم وبين أنهم تحلموا بغير عذر ولدين تحلموا بغير عذر مع لايمان عوقبوا بالهجر

حتى هجر نسايتهم لهم حتى تاب الله عليهم (عن قبل) فأتهم اليوم بمحكمون بفاق من تحلف عنها
 ويجوزون تحريق البيوت عليه ذم يكن فيها ذرية (قيل له) من لا مال ما يكون واجبا ولكن
 تأويل المأول بسقط الحد عنه وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يرها وجبة عليه فيتركها
 متولا وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد تأويل لان النبي صلى الله عليه وسلم قد
 باشرهم بالايجاب وايضا مما ثبت في الصحيح والذين أنعم الله عليهم استأذن النبي صلى الله عليه
 وسلم أن يصلي في بيته فأذن له فلما ولي دعاء فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب فأمره
 بالاجابة ذسمع النداء ولم يذهب أوجب أحمد لجماعة على من سمع النداء وفي اعطى في الدين أن
 اس أم مكتوم قال يا رسول الله اني رجل شاسع لدار وب المدينة كثيرة لموم ولي قائد
 لا يلائني فهل يحد لي رخصة أن أصلي في بيتي فقال هل تسمع النداء قال نعم قال لا أجديك رخصة
 وهذا نص في الايجاب للجماعة مع كون الرجل مؤمنا وما احتج بهم بتفصيل صلاة الرجل
 في الجماعة على صلاته وحده فعنه جواب منياني على صحة صلاة المفرد لمير عذرو من صحيح صلاته
 قال الجماعة واجبة وايست شرط في الصحة كالوقت فانه لو أخر العصر الى وقت لا يصح ار كان
 ثم مع كون الصلاة صحيحة بين وكذلك لو أخرها الى ان يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح
 من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر قال والتفصيل لا يدل على
 ان المفضل جاز فقد قال تعالى (د نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا لي ذكر الله وذروا
 البيع ذلكم خير لكم) فجعل الله في الجمعة خيرا من البيع والبيع واجب والبيع حرام وقال
 تعالى (قل للمؤمنين يصوموا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى لهم) ومن قال لا تصح
 صلاة المفرد الا انما احتج بدلة لو حوت قال بما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطا في الصحة
 كما في الوجبات واما الوقت فلا يمكن تلافيه فذات ما يمكن فعل الصلاة فيه وطير ذلك موت
 الجمعة وموت الجماعة التي لا يمكن استدراكها فذات موت الجمعة لو جنة كانا وعليه الظاهر اذا لا يمكن
 سوى ذلك وكذلك من موت الجماعة الواحدة التي يجب عليه شهودها واپس هناك جماعة أخرى
 فانه يصلي منفردا وتصح صلاته هنا لعدم امكان صلاته جماعة كما يصح الظاهر من تفوته الجمعة واپس
 وجوب الجماعة باعظم من وجوب الجمعة ونما الكلام فيمن صلى في بيته منفرد لمير لمذم ثم اقيمت
 الجماعة فهذا عدمه عليه أن يشهد الجماعة كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة (١) واستدلو

هذا
 ما
 في
 صحيح
 مسلم
 من
 أن
 من
 صلى
 في
 بيته
 منفردا
 لمير
 لمذم
 ثم
 اقيمت
 الجماعة
 فهذا
 عدمه
 عليه
 أن
 يشهد
 الجماعة
 (١)

على ذلك بحديث أبي هريرة لذي في السنن عنه صلى الله عليه وسلم من سمع الدعاء ثم يحجب
من غير عذر فلا صلاة له • ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد
فان هذا معروف من كلام علي وقد روه لدرقطني وغيره مرفوعا الى النبي صلى الله عليه
وسلم وقوي ذلك بمصالح الخصاص (قالوا) ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف التي دخل على
فعل شرعي لا لترك واجب كقوله صلى الله عليه وسلم لم لا صلاة لان القرآن ولا يمان من
لا امانة له وبحوث ذلك • واحاب هؤلاء عن حديث التفضيل بان قالوا هو محمول على المفسور كالمريض
ومحوه فان هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة
القائم على النصف من صلاة القاعد وان تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كنصفه
صلاة القائم على صلاة القاعد ومعلوم ان القيام واجب في صلاة الفرض دون الفل كما ان
الجماعة واجبة في الفرض دون الفل • وتام الكلام في ذلك ان العلماء تنازعوا في هذا الحديث
هل المراد بهما المفسور او غيره على قولين فكانت طائفة المراد بهما غير المفسور • قالوا لان المفسور
اجره تام بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال دا
مرض العبد أو سفر كتب له من عمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم • قالوا فاذا كان المريض
والمسافر يكتب لهما ما كان يعملان في الصحة ولا فائدة كيف يكون صلاة المفسور قاعداً و
منفردا دون صلاته في جماعة قائما • وحمل هؤلاء تفصيل صلاة القائم على العمل دون الفرض
لان القيام في الفرض واجب ومن قال هذا القول رماه من يجوز تطوع الصحيح مضطجعا لانه
قد ثبت انه قال ومن صلى قاعد فله نصف أجر القائم • وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخري
أصحاب الشافعي وأحمد وجوزوا ان يتطوع الرجل مضطجعا بغير عذر لاجل هذا الحديث ولتعذر
حملة على المريض كما تقدم وان كان كثير العلماء انكروا ذلك وعدوه بدعة وحدثا في الاسلام
وقالوا لا يعرف ان حدا فط صلى في الاسلام على جنبه وهو صحيح ولو كان هذا مشروعا
لفعله المسلمون على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم أو بعده واعماله النبي صلى الله عليه وسلم ولو
مرة لتبين الجوار وقد كان يتطوع بعدا واصل على راحته قال أي وجه توجهت به ويوتر
عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة فلو كان هذا سائما لفعله ولو مرة أو لفعله أصحابه • وهؤلاء

الذين انكروا هذا مع ظهور حجتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله
تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة على أنه أراد غير المذمور
فيقال لهم لم كان التفضيل هنا في حق غير المذمور والتفصيل هناك في حق المذمور وهل هذا لا
تناقض وأما من أوجب الجماعة وحمل التفصيل على المذمور فطرد دليله وحينئذ فلا يكون
في الحديث حجة على صحة صلاة المفرد له بل عذره وأما ما احتج به منارهم من قوله إذا
مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم لجوابهم عنه أن هذا
الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والاقامة
لاجل نيته له وعجزه عنه بالمرض وهذه قاعدة الشريعة أن من كان عارفاً على العمل عرماً
جارماً وعمل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الماعل فقد أدى كان له عمل في صحته واقامته عرماً
أنه يقدره وقد حصل في الأرض والسفر ما يمكنه فكان بمنزلة الماعل كما جاء في السنن فيمن نظر
في بيته ثم ذهب إلى المسجد ليدرك الجماعة فوجدوها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة
وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم إن بمدينة رحالا مدينتهم مسيراً ولا قطعهم
وإذا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قل وهم بمدينة حسم المديرة وقد قل تعالى (لا يستوى
القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمعدون في سبيل الله وأولئك هم أنفسهم) الآية فهذا
ومثله يبين أن المذمور يكتب له مثل ثواب الصحيح إذا كانت نيته أن يعمل وقد عمل ما يقدر عليه
وذلك لا يقتضي أن يكون من عمله مثل عمل الصحيح فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها
في الآخر مثل صلاة الصحيح ولا أن صلاة المفرد المذمور في نفسها مثل صلاة الرجل في الجماعة
وأما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا
فاته مع قصده لها وأيضاً فليس كل مذكور يكتب له مثل عمل الصحيح وإنما يكتب له إذا كان
يقصد عمل الصحيح ولكن عجز عنه بالحديث يدل على أن من كان من عادته الصلاة في جماعة
والصلاة قائماً ثم ترك ذلك لمرضه فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذلك من تطوع
على الرحلة في السفر وقد كان يتطوع في الحضر قائماً يكتب له ما كان يعمل في الإقامة. وأما من لم
تكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائماً إذا مرض فليس يكتب له ما كان يعمل في الإقامة. فلهذا لا يكتب
له مثل صلاة مقيم الصحيح. ومن حمل الحديث على غير المذمور يلزمه أن يحمل صلاة هذا قاعدة

مثل صلاة القائم وصلاته مبرور مثل الصلاة في جماعة وهو قول باطل لا يدل عليه نص ولا قياس ولا قلة أحده وأيضاً فيقول بعض الناس الذي صلى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة المفرد وأصله القائم على صلاة القاعد والمعاد على المعطوع ثم دل على فصل هذه الصلاة على هذه الصلاة حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة ثم كون هذه الصلاة المفصلة تصح حيث تصح تلك ولا تصح فالحديث لا يدل عليه في ولا ثبات ولا سبق لحديث لاحق بيان صحة الصلاة وفسادها من وجوب انقياد المأمورين وسقوط ذلك ووجوب الجماعة وسقوطها يتفق من ذلك خبر . وكذلك أيضاً كون هذه المأمورين بك لا تنضم عنه ولا يكسب له يتفرص له هذا الحديث لا يتفق من أحدث خبر ومديت سائر "صحيح" كميل الثوب هو لمن كان يعمل العمل الصالح وهو صحيح مقبلاً لا يسكن أحد ويست نصوص آخر وجوب القيام في المرض كعموله لعمور من الحصين صل فأنه كان لا يستطيع فعد فأنه استطاع فبطل حبه وبين جواز التطوع وعدمه رآهم وهم يصلون قعوداً ففرغهم على ذلك وكان يصلي قعوداً مع كونه كان يتطوع على أن يركع في ذلك عمر كذلك نصوص آخر وجوب الجماعة وبطلان كل حديث حقه فيس ينه نعر من ولا . فوعى بطل المرض والسماح من جهتها لا تدل عليه ولم يمطها حقها بسوء نظره وتأويله والله سبحانه أعلم .

«مسئلة» في رجل لا يطعم في صلاته ويرفع رأسه قل لا امام ويخضعه قبله وقد نهى عن ذلك فلم ينته فما حكم صلاته وما يجب عليه في نفسه .

«الجواب» حمدته . الظاهر في الصلاة وحسنها ما في . متفق لأنه بل جمهور رثته الاسلام كمالك والشافعي واحمد وسحق . في يوسف صاحب في حنيفة . «ابو حنيفة» ومحمد لا يخالفون في ترك ذلك . غير محسن . هو آثم عاص تركه لا وجب . ويعبرم بوجوب الاعادة على من ترك الظمانينة . وديل وجوب الامادة في الصحيحين أن رجلاً صلى في المسجد ركعتين ثم جاء . فسم على النبي صلى الله عليه وسلم فضربه النبي صلى الله عليه وسلم . ارجع فصل فأتى فصل مرتين وثلاثاً فقال ولدي يمشك بالحق ما أحسن غير هذا فعلى ما يجرئني في صلاتي فقال اد فب الى الصلاة فكرر ثم قرأ ما تيسر منك من القرآن ثم ركع حتى تطمئن

ركعتين رفع حتى تعتدل قائمتين - أحد حتى يطعن ساحدا ثم اجلس حتى تطعن جالسا ثم
 فعل ذلك في صلاتك كلها وهذا كان رجلا جاهلا ومع هذا أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يعبد الصلاة وحبسه أنه لم يصل - فليس بذلك أن من ترك الطمأنينة فقد حبر الله ورسوله أنه لم
 يصل وقد أمره الله ورسوله بالعادة ومن بعض الله ورسوله عبد اليم وفي السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل من صلاة رجل لا يقم صليبه في الركوع والسجود يعني يقيم صليبه
 د رفع من ركوع و - رفع من السجود وفي الصحيح أن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه
 رأى رجلا لا يقم صليبه في ركوع والسجود فقال منذ كم صلى هذه الصلاة قال منذ كذا وكذا
 فقال أما أنت لو كنت على غير المطهرة التي فطر الله عليها محمد صلى الله عليه وسلم - وقد روى هذا
 المعنى بن خزيمة في صحيحه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه قال من نقر في الصلاة أما
 أنك لو كنت على هذه المطهرة التي فطر الله عليها محمد صلى الله عليه وسلم أو نحو هذا
 وفعل مثل الذي يصلي ولا يركع وسجوده مثل الذي يأكل قمحة واثنين فما تعنى عنه - وفي
 صحيح مسلم عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق 'يرقب
 أحدهم الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان وهفق رأسه لا يذكر الله فيها لا قليلا وقد
 كتبنا في ذلك من دلائل الكتاب واسعة في غير هذا الموضع ما يطول ذكره هنا والله أعلم
 (فصل في أمانات الإمام السابقة لا ما خرافة في لائمة لا يجوز لاحد أن ركع في مائة ولا يرفع
 قلبه ولا يسجد فيه وقد سفاضت لأحد من النبي صلى الله عليه وسلم بالنها عن ذلك كقول
 في الحديث الصحيح لا يسعوني بالركوع ولا السجود في مائة سفيك به ذكر كنت تدركوني به ذا
 رفع - في قد بذنت وقوله لما جعل الإمام يؤتم به فإذا كبر فكبروا ودر كبر فاركعوا فإن الإمام
 يركع قلبك ويرفع قلبك هل رسول الله صلى الله عليه وسلم منك بذلك وقد قال سمع الله من حمده
 فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم ودا كبر وسجد فكبروا وسجدوا فإن الإمام يسجد فليكن
 ويرفع قلبك منك بذلك - وكفوه صلى الله عليه وسلم أما يخشى لدى يرفع رأسه قبل الإمام أن
 يحول الله رأسه رأس حمار وهذا لأن المؤتم متبع للإمام مقتد به والتابع المقتدى لا يتقدم على
 متبوعه وقدوته فإذا تقدم عليه كان كالخمار الذي لا يحميه ما يرد بعده كما جاء في حديث آخر مثل الذي

يتكلم والخطيب بخطب مثل الحمار يحمل شتمه ومن من ذلك استحق العقوبة والعير لذي
يردعه وأمثاله كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا وحده صليت
ولا بأمامك أقديت. وقد سق لامام سهواً تطل صلاته لكن يحلف عنه بقدر ما سق به
لامام كما أمر بذلك صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن صلاة المأموم مقدرة بصلاة
الامام وما فعله قبل الامام سهواً لا تطل صلاته لأنه راد في الصلاة وهو من جنسها سهواً فكان
كما لو زد ركوعاً أو سجوداً سهواً وذلك لا يطل الصلاة ولا جمع ولكن ما يجمعه من الامام
لا يمتد به على الصحيح لأن فيه في غير محله لأن ما قبل فعل الامام ليس وقد فعل المأموم
فصار بمنزلة من صلى قبل الوقت ومنزله من كبر قبل تكبير الامام فان ههنا لا يجره مما وجب
لله عليه بل لا بد أن يحرم ذلك من وقت لآخر وأن يجره المأموم في حرمه لامام لافيه وكذلك
المأموم لا بد أن يكون ركوعه وسجوده في ركعة الامام وسجدة لا في ذلك في وقت سابق وهو
سواء عني له عنه ولم يمتد له به فلهذا أمره بالصحة والاثنية أن يتحلف بمقداره أن يكون معه قدر
فعل الامام. وما اد سق لامام محمد في تطلان صلاته قولاً معروفاً في مذهب محمد وغيره
ومن طلبها قال نهد رد في الصلاة محمد فطلن كما فعل فيه ركوعاً وسجوداً مما قال
الصلاة تطل بالارب وكما لو راد في الصلاة ركوعاً وسجوداً محمد وقد قال الصحابة للمساق
لا وحده صليت ولا بأمامك أقديت. ومن مصل وحده ولا مؤث ولا صلاة به وعلى هذا
بعض من يتوب من المساعة ويتوب من ترك الصلاة وترك الطائفة فيها وإن لم ينته على الناس
كلامهم أن يأمره بالمعروف والنهي عن المنكر لذي به الله تعالى فقام بذلك
بعضهم ولا أتموا كلامهم. ومن كان قد راد على عمره وتأديبه على لو حده لمشروع فعل ذلك ومن
لم يمكنه إلا هجره وكان ذلك مؤثراً فيه هجره حتى يتوب وقت عمره.

(مسألة) فيمن صلى حلف العيب منفرداً هل تصح صلاته أم لا ولا حديث لو ردة في
ذلك هل هي صحيحة أم لا. ولائمة العلماء من ههنا من غير لائمة الاربعة كجماد بن في سليمان ومن
المبارك وسفيان الثوري ولاورغى قد قال عنهم رجل عني عن هؤلاء الاثنية المذكورين هؤلاء
لا يمتنع اليهم فصاحب هذا الكلام ما حكمه. وهل يسوع تقيد هؤلاء الاثنية لم يحور له التقليد
كما يجوز تقليد الاثنية لاربعة أم لا.

على الجواب بحمد الله من قول العلماء أنه لا تصح صلاة امرء خفيف الصب لأن في ذلك
 حديثين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المصلي خفيف الصب بالإعادة وقال لا صلاة لمن
 خفف الصب وقد صحح الحديثين غير واحد من ثمة الحديث وسأيدعي ثم تقوم بها الحجة
 بل المحامول لما يسمعون في كثير من المسائل على ما هو ضعف إسنادها وليس فيها
 ما يحتاج لأصول بل ما فيها هو مقتضى الخصوص المشهورة والأصول المقررة من صلاة
 الجماعة سميت جماعة لاجتماع الأصوات في العمل كما هو معروف عندنا بالاجتماع المكنى أو لرمائي مثل
 في تقدمه أو تعصم على الإمام أو يتخلطو عنه تحملاً كثيراً غير عدد كان ذلك مساعده بانفاق
 لا ثمة وكذلك لو كانوا معتزفين غير منتظمين مثل أن يكون هذا خفيف هذا وهذا خفيف هذا
 كان هذا من عظم الأمور المذكرة بل قد مررنا بالاصطفاة في مسرعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 تقوم الصفوف وتقدمها وترس الصفوف وسد الخلف وسد الأول والأول كل ذلك مساعده
 في تحقيق اجتماعهم على حسن وجهه بحسب الامكان ولو لم يكن الاصطفاة وحدها لكانت بقف
 واحد خفيف واحد وهلم جر . وهذا مما يعلم كل أحد ما عاين هذه ليست صلاة المسلمين ولو
 كان هذا مما يجوز معية المسمون ولو مرة بل كذا ذلك د حرم الصب غير منتظم مثل أن
 تقدم هذا على هذا وتشتر هذا عن هذا لكان ذلك شأناً قد عيى النبي صلى الله عليه وسلم
 عنه والهي يقتضي التحريم أن لا يصلوا قدامه لانه كان حسن من مثل هذا فاذ كان الجمهور
 لا يصححون الصلاة قدامه لانه لا يطاف به امرء عذر فكيف تصح الصلاة بدون الاصطفاة
 فقياس الأصول يقتضي وجوب الاصطفاة في صلاة امرء لا تصح كما حمله هذا الحديثين
 ومن خالف ذلك من العلماء والأرباب لم يثمة هذه السنة من وجه يثق به بل قد يكون له
 بسمها وقد يكون من الحديث ضعيف كما ذكر ذلك تعصمهم وليس عارصوه واحتجوا بصحة
 صلاة المرأة مفردة كما ثبت في الصحيح أن سائر النساء خفيف الصب صلى الله عليه وسلم
 وصفت المحجور خفيفها وقد تقي العلماء على صحة وقوفها مفردة كما كان في الجماعة امرأة غيرها
 كما كانت به السنة واحتجوا أيضاً بوقوف الامام مفرد واحتجوا بحديث أبي كرهة ما روى
 دون الصب ثم دخل في الصب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لله حرص ولا تعذر وهذه
 حجة ضعيفة لا تقاوم حجة الهي عن ذلك وذلك من وجوه (أحدها) أن وقوف المرأة خفيف ص

الرجل سنة مأمور بها ولو وقعت في صف رجال لمكان ذلك مكروهها وهل تطأ صلاة من
يحاذيها فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) نطق كقول أبي حنيفة وهو خيار أبي
نكر وأبي حنيفة من أصحاب أحمد (والثاني) لا يصل كقول مالك والشافعي وهو قول ابن حامد
والقاضي وغيرهما مع نزاعهم في الرجل لو وقف معها هل يكون قد أملا والمخصوص عن أحمد
بطلان صلاة من يليها في المواقف وما وقوف رجل وحده خلف الصف مكروه وترك للامة
بأنها فهم في كيف يقاس المهي المأمور به وكذلك وقوف الامام أمام الصف هو السنة وكيفية
بقاس المأمور به بالهي عنه والله أسد الصحيح عما هو قياس المكوث على المنصوص مما قياس
المنصوص على منصوص بخلافه فهو من باهات العلماء كقياس الربا على السع وقد أحل الله
السع وحرم الربا (والثاني) ان المرأة وقعت خلف الصف لانه لم يكن لها من تصفاته ولم يملكها
مصافه لرجل ولقد لو كان معها في الصلاة مرة لمكان من حقها ان تقوم معها وكان حكمها
حكم الرجل المفرد عن صف الرجال. وتصور ذلك ان لا يجد الرجل موقفا الا خلف الصف فهذا
فيه نزاع بين المطالبين لصلاة المفرد ولا ظهر صحة صلته في هذا الموضع لان جمع واجبات
الصلاة تسقط بالمعسر وطرد هذا صحة صلاة المتقدم على الامام للحاحه كقول طائفة وهو
قول في مذهب أحمد. واذا كان المنيب والمفردة ونعم ركوع والسجود والظاهرة بذلك وغير
ذلك سقط بالمعسر وكذلك لا يصطفا وتترك التقدم. وطرد هذا بنية مسائل الصفوف كمثل
من صلى ولم ير الامام ولا من وراءه (١) سماعة لا تكبر وغير ذلك وأما الامام فانه يقدم ليراه
المأمورون فيؤمن به وهذا مستف في المأمور به وأما حديث أبي بكر فيس فيه انه صلى مفردا
خلف الصف بل ان كان قد دخل في الصف قبل رفع الامام رأسه من اركوع فقد أدرك من
لاصطفاف المأمور به ما يكون به مدركا للركعة فهو غيره ان يقف وحده ثم يجي آخر فصافه
في القيام فان هذا حذر باهات لائمة وحديث أبي بكر فيه الذي تقوله ولا تعد وليس فيه انه
معه باعادة الركعة كما في حديث العدة انه مراه باعادة الصلاة وهذا مبين معسر وذلك محمل
حتى لو قدر انه سرح في حديث أبي بكر بانه دخل في الصف بعد اعتدال الامام كما يجوز
ذلك في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره لمكان سألنا في مثل هذا دون ما أمر فيه بالاعادة
هذه له وجه وهذا له وجه وما التفريق بين العام والخاص كقول في مذهب أحمد ولا يسوغ فان

المصلي المصردم يكن عالما بالهي وقد أمره بالاعادة كما أمر لأعرابي ناسي في صلاته بالاعادة
 وأما الائمة المذكورون من سادات ثمة لاسلام عن الثوري إمام أهل العرق وهو
 عسك كثرهم أجل من أقرنه كان ثي أبي والحسن بن صالح بن حي وثي حنيفة وغيره
 وله مذهب يفي إلى اليوم ناص خراسان . ولاورعي منه أهل الشام وما زالوا على مذهبه
 إلى المائنة لامة بل أهل المغرب كانوا على مذهبه قبل أن يدخل اليهم مذهب مالك . وحماد بن
 أبي ساجان هو شيخ أبي حنيفة ومعهم هذا القول هو قول أحمد بن حسن وسحق بن
 ر هو به وغيرهما ومذهبه باقي اليوم وهو مذهب دود بن علي وأصحابه ومذهبهم بأن إلى
 اليوم فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب
 وليس في الكتاب والسنة فرق في لامة لحنهدين من شعيب وشخص ذلك ولليث بن
 سعد والاورعي والثوري هؤلاء ثمة في زمانهم وتقليد كل منهم كقول لا يقول مسلم
 إنه يجوز تقليد هذا دون هذا ولكن من مع من تقليد أحد هؤلاء في زمانهم فاعلموا
 لأحد شئين (أحدهما) اعتقاده أنهم يبق من يعرف مذهبهم وتقليد الميت فيه ر ع مشهور فن
 معه قال هؤلاء موتى ومن سوءه أن لا يدركون في لأحياء من يعرف قول الميت (والثاني)
 أن يقول لأجماع اليوم قد تقدم على خلاف هذا القول ويبنى ذلك على مسألة معروفة في أصول
 الفقه وهي أن الصحابة مثلا أو غيرهم من أهل الأعصار د اختلفوا في مسألة على قولين ثم جمع
 التابعون أو أهل العصر انفي على أحدهما فقول يكون هذا جماعا برجع ذلك لخلاف . وفي المسئلة
 ر ع مشهور في مذهب أحمد وغيره من العلماء ثبت أن مع جماع أهل العصر الثاني
 لا يسوع لأحد يقول الآخر وعقد أن أهل العصر جمعوا على ذلك يركب من هذين
 الاعتقادين المنع . ومن علم أن لخلاف المذموم حكمه دق لأن لا قول لا يموت يموت قائما فانه
 يسوع لذهاب إلى القول الآخر للمجهدين الذي وفق جهاده . وما التقليد في ثي على مسألة تقليد
 الميت وفيها قولان مشهوران أيضا في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . وما إذا كان القول لدى
 يقول به هؤلاء لامة أو غيرهم قد قال به بعض العلماء الباقي مذهبهم فلا ريب أن قوله مؤيد
 بموافقة هؤلاء ويعتضد به ويقابل هؤلاء . من جاءهم من أقرانهم فيقال بالثوري والاورعي
 أبا حنيفة ومالك د لامة منسقة على أنه ذا الخصام مالك والاورعي والثوري وأبو حنيفة لم يجر

ان يقال قول هـ هو صواب دون هـ لا بحجة والله أعلم

﴿مسئلة﴾ في رجل صلى في جماعة وسرّ بنية ثم رفع يديه في كل تكبيرة فانكر عليه فقيه الجماعة وهل له هذا لا يجوز في مذهب وأنت مستدع فيه وثبت مذهب لا امامك اقتديت ولا بعهك اهتديت فهل ما فعله قص في صلاته وجماعة لاسه ولا ماله أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ما لدى نكر عليه سرّ به بالية فهو جاهل ومن لجر بالية لا يجب ولا يستحب لا في مذهب أبي حنيفة ولا أحد من ثمة المسلمين بل كلهم متفقون على انه لا يشرع لجر بالية ومن جهر بالية فهو محطى بحال السنة باعاق ثمة لدين بل مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وسائر ثمة المسلمين انه اد نوي عليه ولم يتكلم باسمه بالية لا سر ولا جهر كان صحيحة ولا يجب الحكم بالية لا عند أبي حنيفة ولا عند أحد من الأئمة حتى ن لبعض متأخري أصحاب الشافعي ما ذكر وجه محرمان للفظ بالية واحب علقه بقية أصحابه وقالوا بما روي الشافعي الطائي في أول الصلاة بذكر لا بالية وإنما أبو حنيفة وأصحابه فم ينادعوا في أن الطائي بالية لا يجب وكذلك مالك وأصحابه وأحمد وأصحابه بل تارح العلماء هل يستحب اللفظ بالية سرا على قوين فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستحب اللفظ بالية لا لجره ولا يجب التلفظ ولا الجهر وقال طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم بل لا يستحب اللفظ بالية لا سرا ولا جهر كما لا يجب باتفاق لأنه لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يتلفظون بالية لا سرا ولا جهر وهذا القول هو الصواب الذي حدث به السنة وأما رفع اليدين في كل تكبيرة حتى في سجود فليست هي السنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها وإن كان الأمة متفقة على انه برفع اليدين مع تكبيرة الافتتاح وأما رفعهما عند ركوع ولا عند من ركوع فم يعرفه أكثر فقهاء الكوفة كإبراهيم النخعي وأبي حنيفة والثوري وغيرهم وأما أكثر فقهاء الأمصار وعلماء الآثار فاهم عرفوا ذلك ما به استعاضت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأورعي والشافعي وأحمد بن حنبل وسحق وفي عبيد وهو إحدى روايتين عن مالك فانه قد ثبت في الصحيحين من حديث عمر وعبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه د ففتح الصلاة وإذا ركع ود رفع رأسه من ركوع ولا يفضل ذلك في السجود ولا كذلك بين السجدين وثبت

هذه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من حديث مالك بن حويرث ووثيل بن حجر وثي
 حيد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة وهو معروف من
 حديث أبي بن صائب وثي هريرة وعدد كثير من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وكان بن عمر رضي الله عنهما د رى من يحيى ولا يرفع يديه في الصلاة حسبه "وقال عقبة
 ابن عامر له بكل شاردة عشرة حسات والكوفيون حسمون عد الله بن مسعود رضي الله
 عنه م يكن يرفع يديه وهم معذورون قال ن تلبسهم الة الصحيحة فان عد الله بن مسعود
 هو الفقيه لدى منه عمر بن الخطاب يعلّم أهل الكوفة الة الكن قد حفظ لرفع عن النبي صلى
 الله عنه وسلم كنه من "صحاياه رسول الله تعالى عليهم ومن مسعود م يصرح بأن النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يرفع لا أول مره كنه رؤه يحيى ولا يرفع لا أول مره ولا لسان قد
 يحيى وقد يدهن وقد حي إلى بن مسعود النطير "في الصلاة فكان يحيى ود ركم صديق بين
 يديه كما كانوا يفعلون أول لاسلام ثم ر الصديق - حج بعد ذلك وأمره بالركب وهزم بمحطه
 بن مسعود من رفع السارح منه ليس من يوفى من الصلاة بل يجوز يحيى لا يرفع ود رفع
 كان فصل وأحسن ود كان رجل من لاي حبيه وميت والشهيد أو محمد وري في
 بعض المسائل من مذهب غيره أقوى منه كان قد أحسن في ذلك ولم يتدح ذلك في دينه ولا
 عدائته بل ارفع بل هد أولى بالحق وأحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من يتعصب
 لواحد معين غير النبي صلى الله عليه وسلم كمن يتعصب لأك وأنشدهني وحمد وأنبي حقيقه
 ويرى أن قول هذه المعين هو السور الذي يسمى ناعه دون قول لامام الذي حمله من
 هل هذه كان جاهلا صاللا ل قد يكون كافر فانه متى اعتقد أنه يجب على الدس أناس واحد
 بعينه من هؤلاء لائمه درن لامام لا آخر منه يجب أن يستد فذ تاب ولا قتل بل عبة
 ما يقال انه يسوع ونسعي ويجب على العبي أن يقد واحد لائمه من غير تعيين يريد ولا عمرو
 وأما أن يقول قاتل به يجب على لامة قبيد وان وذل وهذا لا يقويه مسلم ومن كان
 مواليا لائمة محالهم يقتل كل واحد منهم فيما يظهر له انه موافق للامة فهو محسن في ذلك

(١) في رده. الخصة وهي دوق حتى ٢١ - فطو ن - مع من - مع يديه ومعلمها بين ركبته

في ركوعه والشهد كما في به كنه مصححه

وهل ولدى نفسى منه لا يدخلون الجنة حتى يؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا نحبركم بشئ ذا
 فعلتموه تحابنكم فشقوا السلام بيكي وقد أمر الله تعالى المؤمنين بالاجتماع والاتلاف ونهاهم
 عن الافتراق والاختلاف فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم
 مسلمون وعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) إلى قوله (الملك المنصور) إلى قوله (يوم تبيض
 وجوه وتسود وجوه) قال ابن عباس رضي الله عنهما تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود
 وجوه أهل البدع والمفرقة. وثمة لدين هم على منهاج الصحابة رضي الله عنهم جميعا والصحابه
 كانوا مؤلفين متفقين وإن تفرعوا في بعض فروع الشريعة في الطهارة أو الصلاة أو الحج أو
 الطلاق أو غيرها نص أو غير ذلك فجماعهم حجة وطاعة وتساوهم رحمة وسعة ومن تعصب لواحد
 نفيه من لائحة دور الدقيق وهو غير له من تعصب لواحد نفيه من الصحابة دور الدقيق
 كالرافعي الذي يتعصب لملي دون خلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة وكالحارثي الذي يقدر في
 عثمان وعلى رضي الله عنهما وهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة
 والاجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة والمنهاج الذي ثبت لله به رسوله صلى الله
 عليه وسلم من تعصب لواحد من الائمة نفيه عنه شبه من هؤلاء سواء تعصب لمالك أو الشافعي
 أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم ثم غاية التعصب لو حد منهم يكون حذرا لا قدرا في العلم والدين
 وتقدر الآخرين فيكون جاهلا صلبا والله يأمر بالعدل والإحسان وعن الظلم والظلم قال
 تعالى (وجعلنا الإنسان نه كان ضلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات) إلى آخر السورة
 وهذا أبو يوسف ومحمد أنعم الناس لابي حنيفة وأعلمهم بقوله وهما قد حاشاهما في مسائل لا تكاد
 تخصي لما بين لهما من السنة والحجة ماوجب عليهما تسامحا وهما مع ذلك معظمان لامامهما
 لا يفتان فيهما مذنبان بل أبو حنيفة وغيره من الائمة يقولون القول ثم تتبين له الحجة في خلافه
 فيقول بها ولا يقال به مذنب فان الانسان لا يزال يطلب العلم ولايمان فاذنيتين له من العلم
 ما كان حافيا عليه اتعه وليس هذا مديدا بل هذا مهتد رده الله هدى وقد قال تعالى (وقن رب
 ردي عليا) قالوا يجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين وعلاء المؤمنين وإن يقصد الحق ويتبعه حيث
 وحده ويعلم أن من اجتهد منهم فاصاب فيه أجرا ومن اجتهد منهم فأخطأ فيه لا أجر لا جهاده
 وخطؤه معفوره وعلى المؤمنين أن يتبعوا امامهم إذ فعل مايسوع ومن النبي صلى الله عليه

وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به وسواء رفع يديه أو لم يرفع يديه لا يقدح ذلك في صلاتهم ولا يبطئها لا عند أبي حنيفة ولا الشافعي ولا مالك ولا أحمد . ولو رفع الإمام دون المأموم أو المأموم دون الإمام لم يقدح ذلك في صلاة واحد منهما ولو رفع لرحل في بعض الاوقات دون بعض لم يقدح ذلك في صلاته . وليس لاحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعارا يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما حلت به السنة بل كل ما جاءت به السنة فهو وسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بلالا أن يشفع الأذن ويوتر الإقامة . وثبت عنه في الصحيحين أنه علم بأخذورة الإقامة شعما شعما كالأذان من شعع الإقامة فقد أحسن ومن فردها فقد أحن ومن أوجب هذا دون هذا فهو محطى ضال ومن ولي من يعمل هذا دون هذا بمجرد ذلك فهو محطى صر . ولابد للشرق من أسباب تسليط لله التفرع عليها كثرة التفرق والفتن بهم في المذاهب . ويرها حتى نجد المنتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب إلى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين والمنتسب إلى أحمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا أو هذا . وفي المغرب نجد المنتسب إلى مالك يتعصب لمذهبه على هذا أو هذا . وكل هذا من التفرق ولا خلاف الذي به الله ورسوله عنه . وكل هؤلاء المنتصبين بلباطل المتبعين انفسهم وما نهى الانفس المؤمنين لا هو ثم نعم هدى من الله مستحقون للدم والمقاب . وهذا باب واسع لا يتحمل هذه القنينة البسطة ون لا نعصم بالجماعة ولا تلاف من أصول الدين والعروع المتفرع فيه من العروع الخفيفة فكيف يقدح في الاصل بحفظ العرع وح وور المنتصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو سكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكلمنا صدقا وقد نكون كذبا ون كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدق عن مثل غير معصوم ويدعون النقل مصدق عن القائل المعصوم وهو ما فيه الثقات الأثبات من أهل العلم ودورود في الكتب الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم من انتاقيين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين والمقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته وتساعه فال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في

تصيبهم جر حائضا نصبت ولسلمو نسلي) ومن صلى (فليحذر الذين يحذرون عن صلاة نصيبهم
فتة أو يصيبهم عذاب أم) والله تعالى يوفقنا وسائر خول المؤمنين ما يحبه ويرضاه من القول
والعمل والهدي والنية والله اعلم . والحمد لله وحده .

(مسألة) في المذهب لأربعة هل تصح صلاة مصيبة خلف بعض الأئمة من أحد
من السلف إنه لا يصلي مصيبهم خلف بعض ومن ذلك من هو مستدع أم لا وإذا فعل الإمام
ما يستقد أن صلاته معه صحيحة ولو لم يؤم فقد خلاف ذلك من أن يكون لأمام قيا أو رعب أو
احتجم أو مس ذكره ومن النساء شهوة أو نساء شهوة أو فقه في صلاته أو كل ما منته
السار أو أكل لحم لابل وصلى ولا يتوضأ ولو لم يؤم يستدع وحوب الوضوء من ذلك وكان
الإمام لا يقرأ الدسمة أو لا يشهد المشهد لا آخر أو لا يسم من الصلاة ولو لم يؤم يستدع وحوب
ذلك فهل تصح صلاة مؤوم وخلف هذه وقد شرط في عدم المسح أن يكون على مذهب
معين فكان غيره أعلم بالقرآن والسنة معه وأما من يقول بخور ذلك وهل تصح الصلاة خلفه أم لا
(الجواب) الحمد لله نعم بخور صلاة مصيبة خلف بعض كما كان الصحابة والتابعون لهم
أحسان ومن بعدهم من الأئمة لا يصلي مصيبهم خلف بعض مع تباينهم في هذه المسائل
مذكورة وغيرها ولم يقل أحد من السلف إنه لا يصلي مصيبة خلف بعض ومن أنكر ذلك
فهو مستدع حال محام للكاتب والسنة وجماع سلف الأمة وثمتها وقد كانت الصحابة والتابعون
ومن بعدهم منهم من " يقرأ الدسمة " ومنهم من لا يقرأها . ومنهم من يحرر بها ومنهم من لا يحرر
بها . وكان منهم من يفت في حجر ومنهم من لا يفت . ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف
والقيء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومن النساء شهوة ومنهم
من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من التقيئة في صلاته ومنهم من لا يتوضأ من ذلك .
ومنهم من يتوضأ من أكل لحم لابل ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومع هذا وكان بعضهم
يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل
المدينة من المالكية وإن كانوا لا يقرأون الدسمة لا سر ولا جهرا وصلى أبو يوسف خلف
الرشيد وقد حنجر وفاء مالك بأنه لا يتوضأ . وصلى خلفه أبو يوسف ولم يعد . وكان أحمد بن

حصل يرى لوصوه من الحجامة و يعرف فممن به فان كان لاء قد خرج منه لدموه توص
 يصلي خلفه فقال كيف لا يصلي خلف سعيد بن المسيب و ذلك و بالحكمة فهذه المسائل لها
 صورتان (احدهما) ان لا يرف المأموم امامه فعل ما يحل الخلاف و هنا يصلي المأموم خلفه
 متفق السلف و لا ثمة لاربعة و غيرهم و ليس في هذا خلاف متقدم و مخالف بعض المتصين
 من متأخري فرعم و الصلاة حسب الحق لا يحج وان في باو حات لانه داه وهو لا يعتقد
 و حوبها و ذلك في القول في ان يستحب كما يستحب اهل البدع احوح منه في ان يعتقد
 بخلافه فانه مازال المأمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم و عهد خلفائه يصلي معهم بمص
 و أكثر لائمة لا يميزون بين معروض و مستن من تصدق الله الشريعة ولو كان العام
 بهذا واحدا لطلت صواب أكثر المسلمين و لا يمكن لاحيط فان كثير من ذلك فيه نزع
 و أدله ذلك حقيقة و أكثر ما يمكن المدين ان يحيط من الخلاف وهو لا يحرم بأحد القولين
 فان كان الحرم واحدا و حقا أكثر حق لا يمكنهم الحرم بذلك و هذا القائل بمسألة ليس معه
 لا تقيد بعض الفقهاء ولو طواب أدله شرعية تدل على صحة قول مائة دون غيره اعجز عن
 ذلك ولهذا لا يعتد بخلاف مثل هذا فانه ليس من الاجتهاد (الصورة الثانية) ان يبين المأموم
 ان الاء فعله لا يسوع عنده مثل ان يمس ذكره أو النساء لشبهه أو يحتج ويستصده أو يتقيا
 ثم يصلي الا و صوة فهذه الصورة فيها روع مشهور فأحد القولين لا تصح صلاة المأموم لانه
 يعتقد بطلان صلاة مائة كما قل ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد و القول
 الثاني تصح صلاة المأموم وهو قول جمهور السلف وهو مذهب مالك وهو القول الآخر في
 مذهب الشافعي وأحمد بن وثني حنيفة وأكثر خصوص أحمد على هذا . وهذا هو الصواب
 لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا لي كما تهابون فسكروا ولم
 و ان خطو ما يك وعليهم فقد بين صلى الله عليه وسلم ان خطأ الامام لا يمتدى الى المأموم ولان
 المأموم يعتقد ان معصية الامام سائغة له وانه لا ثم عليه فيما فعل فانه محتمد أو مقلد محتمد وهو
 يعلم ان هذا قد عمر الله له خطئه فهو يعتقد صحة صلاته وانه لا ياتم دالم بعد هائل و حكم بمثل
 هذا لم يحز له نقض حكمه بل كان يفتده و ذلك كان الامام قد فعل باجتهاده ولا يكاف الله تعالى
 الا و معها و المأموم قد فعل ما وجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة وكان كل منهما قد أدى

ما يجب عليه وقد حصت موافقه لآراء في لافضل الشهرة . وقول القائل ان المأموم يعتقد بطلان صلاة لآراء خلفه . من المأموم يعتقد ان الإمام فعل ماوجب عليه وأن الله قد عزر له ما أحبط فيه وأن لا يفسد صلاته لا حل لك . ولو احصا لآراء المأموم فسلم لآراء خطأ واعتقد المأموم جواز ما منه فإلزامه ما لم يسلطون حيث أبي صلى الله عليه وسلم لما سمع من اثنين سهر مع عامر بن عبد الله بن أبي ركنين وكألو صلى حماساً سهروا فغلبوا خلفه حماساً كما صلى الصحابة حيث أبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم حماساً فنادوه مع عديهم بأنه صلى حماساً لا يعتقدهم جواز ذلك فإنه تصح صلاة المأموم في هذه الحال وكيف إذا كان خطيئاً هو الإمام وحده وقد تقدموا كلامهم على أن لآراء لو سلمه من الخطأ لم يفسد صلاته مأموم لم يتبعه ولو صلى حماساً بطلان صلاة المأموم ذمياً يتبعه فدل ذلك على أن ما فعله لآراء خطأ لا يبره فيه بطلان صلاة المأموم ومنه عليه .

في آخر نفس أجز . الصاوي بخط بعض فاصل بعد ما نصه رأت مسوياً للشيخ تقي لدين بخط الشيخ سلمان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب عهر لله عليهم صورته يجوز له رجل أن يصلي التسليوت خمس وخمسة وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسق صدق لأئمة الأربعة وغيرهم وليس من شرط الاتهام أن يعلم المأموم اعتقاد ماله ولا يمتحنه فيقول . قد تعتقد أن يصلي حاش مستور الحال . ولو صلى خلف من تعلم أنه فاسق أو مستدع في صحة صلاته قولان في مذهب أحمد ومالك . ومذهب الشافعي وتبي حيفة الصحة . وقولهم أن لا نسلم على لاس أعرف من أنه لا يصلي حاش من لا يعرفه كما لا نسلم على لاس أعرفه كالأحد من الأئمة فإن المال إذا أودعته الجهول قد يخونه وقد يبيعها . وما لآراء له خطأ ونسب لم يؤخذ بذلك المأموم كما في البخاري وغيره أن أبي صلى الله عليه وسلم قال ثم يكملون لكم ولهم من أصابوا فليكن لهم وإن أخطأوا فليكن وعابهم فجعل حاشاً لآراء على نفسه دونهم وقد صلى عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وهو جنب نسي فأتى وأمر المأمومين بالاعادة وهذا مذهب الجمهور وكذلك لو فعل الإمام ما يسوع عده وهو عد المأموم بطل الصلاة مثل أن يتصد ويصلي ولا يتوضأ . وعس ذكره أو ترك التسبحة وهو يعتقد أن صلاته تصح والمأموم يعتقد أنها لا تصح فجمهور العلماء

على صحة صلاة مأثوم. ولو قدر أن إماماً صلى الأضوء منه بدأ والمأثوم ما علم حتى مات لم يظالمه الله بذلك ولم يكن عليه ثم بلا ما في بخلاف ما ذكره غيره يصلي بالأضوء فيسب له يصلي خلفه فإن هذا ليس نفس بل لأعب ولو عذر بعد الصلاة أنه صلى الأضوء في إعادة نزاع. وهو علم المأثوم أن لا يمد يده يدعو إلى بدعته ووسق عذر الفسق وهو لإمام الرتب الذي لا يمكن الصلاة لا خلفه من المأثوم يصلي خلفه عند عامة نسب وخلق ولقد قالوا في المقائش إنه يصلي الجمعة والعيد حائض كل ماء في الصلاة في جماعة خير من صلاة رجل وحده وإن كان لإمام وسقاهد مذهب جمهور العلماء من جمعه واحدة على الأعيان في صهر مذهب أحمد. ومن ترك الجمعة والجمعة حائض لإمام المأثوم وهو مسدع عند لا يمد يده وغيره من أئمة السنة كما ذكره في رساله عدوس. والصحيح أنه لا يمد في الجمعة كانوا يصلون الجمعة والجمعة خلف الأئمة المأثوم كما كان ابن عمر رضي خفي خلف الخديج بن مسعود وعنه يصلون خلف الوليد بن عقبة حتى أنه صلى بهم مرة الصبح ثم بعد ذلك فقال بن مسعود ما رأينا معاش من منذ اليوم في ربيعة ولقد دفعوه إلى غار في صحح البخاري أن عثمان رضي الله عنه ما حضر صلى بالناس شخص مسدع بن عثمان فبطلت إمامامة وهذا يصح بالناس إمام فبطلت إمام بن أبي ناصب الصلاة من أحسن ما يسمى بالناس قد أحسنوا حسنهم وادعوا أنما حاجتنب سائرهم ومثل هذا كثير والماضي والمنتدع صلاته في مسدع صحيحة أو سقده

﴿مسئلة﴾ في رجل نفع في مذهب من المذهب لأربعة ونصرف فيه واشتغل بمده بالحديث فرأى حديث صحيحة لا يعلم لها ناس ولا محصاة ولا معارضا وذلك لمذهب مؤلف لها هل يجوز له العمل بذلك المذهب أو يجب عليه الرجوع إلى العمل بالأحاديث ومخالفته مذهبه

﴿الحواب﴾ حمد الله ما ثبت بالكتاب والسنة ولا جمع أن الله سبحانه وتعالى فرض على أئمة صاعته وطاعة ربه وأنه لا يجوز على هذه الأئمة طاعة أحد بعده في كل ما أمر به ونهى عنه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان صديق الأئمة وقضاها بعدتها تقول طيعوني ما أطمت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم. وتفقوا كما هم على أنه ليس أحد معصوما في كل ما أمر به ونهى عنه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد قلنا وير واحد من الأئمة

مجرد مادة يعارضها عادة غيره شمله على مذهب ماله آخر وإما أن يتبع القول لدى ترجيح في
 نظره بالنصوص لدلة عليه وحديثه فتكون موافقة لآمام يقاوم ذلك لآمام وتقي النصوص
 سالمة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح. وإنما تنزلا هذا الدبرل لانه قد يقال
 إن نظر هذا قاصر وليس جهاده قائما في هذه المسئلة اضعف آله الاجتهاد في حقه. ما د.
 قدر على الاجتهاد التام الذي يستقد منه أن القول لا حر ليس منه ما يدفع به النص وهذا يجب
 عليه اتساع النصوص وإن لم يعمل كان متما للظن وما نهوى لافس وكان من كبر العصاة
 لله ورسوله. بخلاف من قد يقول قد يكون للقول لا آخر حجة راجحة على هذا النص وما
 لأعمامها هذا يقال له قد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 اذ أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والذي تستطيعونه من العلم والتقوى في هذه المسئلة قد ذلك
 على أن هذا القول هو الرجح عليك أن تتبع ذلك ثم ن بين لك فيما بعد أن للنص معارضا
 رجحا كان حكمك في ذلك حكم الختم المستقل بغير اجتهاده وشقال لآسان من قول
 الى قول لآحد ما بين له من خلق هو محمود فيه بخلاف إصرره على قول لا حجة منه عليه
 وترك القول الذي نوصحت حجته أو لا شقال عن قول الى قول مجرد عادة واتساع هوى فهذا
 مذموم. وإذا كان الآمام المقلد قد سمع الحديث وركه لآسما إذا كان قد روه أيضا مثل هذا
 وحده لا يكون عذرا في ترك النص فقد بينا فيما كتبناه في (رفع الملام عن الأئمة الاعلام)
 نحو عشرين عذرا للأئمة في ترك العمل ببعض الحديث وبيننا أنهم يعذرون في الترك لتلك الأعداء
 وأما نحن فمذدورون في تركنا لهذا القول. فن ترك الحديث لا اعتقاده أن صاهر القرآن يخالفه
 وإن نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القياس والعمل لم يكن عذر ذلك
 الرجل عذرا في حقه فإن صهور المدارك الشرعية الأذهان وخفاها عنها أمر لا ينضبط طرفه
 لآسما إذا كان ترك الحديث معتقدا أنه قد ترك العمل به المهاجرون والاصار من أهل
 المدينة النبوية وغيرها الذين يبال انهم لا يتركون الحديث لا لاعتقادهم أنه مذبوح أو معارض
 براجح وقد بلغ من بعده أن المهاجرين والاصار لم يتركوه بل عمل به طائفة منهم أو من سمعه
 منهم ونحو ذلك مما يقدح في هذا المعارض للنص. واذ قيل لهذا الشهيد المسترشد أنت
 أعلم أم لآمام القلافي كانت هذه معارضة فاسدة لان الآمام القلافي قد خالفه في هذه المسئلة

من هو نظيره من الأئمة إلى نسبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وآل مودوني ومعدون ونحوهم
من لائمه وغيرهم ولكن هؤلاء لصحة نصيبهم كماله في ورد البرع ودرعوا
في شيء رذو مدعوا فيه إلى بدو لرسولون كان منهم من يكون عليه في موضع آخر
وكذلك، وورد النزاع بين الأئمة وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة يسم لحب
وأحمد مول من هو درهما كافي موسى لاشعري وسره لما حجب بالكتاب والسنة وتركوا
قول عمر في دية لاصابع وأحدو بقول معاوية لما كان معه السنة التي صلى الله عليه وسلم
قال هدمه وهدمه سوء وقد كان نص الناس ينصرون عيسى في المنة فقال له قال أبو بكر
وعمر فقال ابن عباس يوشك أن يرسل عليك حذرة من السماء أقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر . وكذا لك من عمر بن الخطاب عفا فأمرو بها فعارضوا
مول عمر فبين لهم أن عمر لما ردهما مولوه فملوه عنه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم حق أن تملوا ثم عمر مع عمر الناس أن بكر وعمر أعدهم من فوق ابن عمر و
عباس ولو فتح هذا الباب لوجب أن يدرس عن عمر بن الخطاب ورواه في كل ما في أساعه
بأنزلة النبي صلى الله عليه وسلم في أمه وهدم دليل الدين منه . عاب الله به الصارفي في قوله
أحمد وحباهم ودرهمهم رسول الله وندج من مريم و . ثمرو لا يمدو هب
واحد لا يله الا هو سبحانه عما يشركون .

سئل الشيخ في الدين رحمه الله عليه . مول السدة لعنه الله لرسول صلى الله عليه وسلم
في رجل سئل يش مذهب فقال نعم أي شيع كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم
فقبل له يافى الكل مؤمن . مع مذهب . ومن لا مذهب له فهو شيطان فقال يش كان مذهب
في بكر الصديق والخلفاء بعده رضي الله عنهم فعليه لا يعني أن لا أن تقع مذهب من هذه
المذاهب فيهم المصيب . أقول مأجورين .

فأجاب . الحمد لله . عما يجب على الناس طاعة مدورسولة وهؤلاء ولو لاسر الذين مر الله
بطاعتهم في قوله (أصبحوا لله وأطيعوا لرسول وأولى لاسر منكم) عما يجب طاعتهم بما لاطاعة
الله ورسوله لا . تفلانا نعم قال (قد سارعت في شيء فرودوه إلى الله ورسول الله كستم

(١) قوله في سنة ح كذا لاسر وعد مود وسنة هؤلاء الأئمة نسبة أبي بكر ح . م .

أؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) ودانزلت المسلمة بوجه فانه يستغنى
من اعتقده ففتيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان . ولا يجب على أحد من المسلمين
تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يتور . ولا يجب على أحد من المسلمين التزم مذهب
شخص معين غير رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ما توجه ويخبر به بل كل أحد من الناس
يؤخذ من قوله ويترك لا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتباع الشخص مذهب شخص
بعينه لمجرد عن معرفة الشريعة من غير جهة على ما هو عليه يس هو مما يجب على
كل أحد اذا أمكنه معرفة الشريعة بعد ذلك الطريق بل كل أحد عليه أن يتي لله . استطاع
وبطلب علم ما أمر الله به ورسوله فيفعل المأمور ويترك المحذور . والله أعلم

«و-ش» هل يقيد الشافعي بحد وعكس ذلك في الصلاة والتزنية وفي جمع المطر أم لا
«ج-ب» حمد الله . هم جهور يعني وجهه أن شاء من بعدهم جمع من المطر لا سيما
وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وقد كان عدده من عمر يجمع مع ولاية
الأمور بالمدينة دهمو في الخبر . وليس على أحد من الناس أن يقتد رجلاً بعينه في كل ما يأمر
به ويهي عنه ويستحبه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ركن المسلمون يستفتون علماء
المسلمين فيقيدون تارة هذا ونارة هذا عدد كان المقيدين في مشتهر بها صالح في دينه أو
القول . رجع ونحو ذلك حار هذا عدد في جمهور العلماء المسلمين . يحرم ذلك لأن حقيقة
ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد . وكذلك لو رجع غيره إلى المأمور أن منع فيه إمامه فانفت
فتت ممة وان لم يفتت . يفتت ويصل ثلاث ركعات . وصورة من ذلك . فصل فصل
أيضاً . ومن الناس من يحتدر المأمور أن يصل إذا فصل إمامه ولاول أصح والله أعلم

سئل سيدنا وشيخنا عن مسائل وهي ما يقول سيدنا فمن يخرج من بيته بأية الطهارة
والصلاة هل يحتج إلى تحديد غير هذه عند من الطهارة أو الصلاة أم لا . وهل التلطف
بالنية سنة أم لا . وإذا دخل وقت الصلاة وهو جنب وجئى أن يشتغل بعمل الصلاة نفوته
لوقت فمن يباح له التمس . لا . ود سأل سأل سأل مقدار ثلاثة أيام أو ثلاثة فرسح هل
يباح له جمع والتقصير أم لا . وإذا قلد الشخص لبعض العلماء في مسائل لاجتهاد فهل يكره عليه
ويجوز أم لا . ود راد سأل أن يحد في الصلاة بتأخر خطوتين هل يكره ذلك أم لا .

وإذا نظر لرجل في جميع بدن امرئته ولمسه حتى الفرح عليه شيء أم لا *
 (وما يقول سيدنا) في جماعة يسبحون الله ويحمدونه ويكبرونه هل ذلك سنة أم مكروه
 وربما في الجماعة من يشغل بالتطويل من غير ضرورة *

(وما يقول سيدنا) فيمن يجهر بالقراءة والناس يسمعون في المسجد السنة والتحية فيحصل
 لهم بقرته جهرا أدى فهل يكبره جهره بالقراءة أم لا *

(وما يقول سيدنا) في صائم رمضان هل يقرأ كل يوم لى نية أم لا . وما معنى قول بعض
 العلماء هذا الحديث ضيف وليس بصحيح . وذا كان في المسئلة رويان أو وجهان فهل يساح
 للإنسان أن يقلد أحدهما ثم كيف الاعتماد في ذلك *

(وما يقول سيدنا) في النساء في نساجين ذنوسو نساختم امجيب . وباب وبين ذلك بمشتري
 هل يجوز له ذلك أم لا . ودالم يسأل لا يشتري ذلك فهل يحرم على المدلس ثم ذلك أم لا
 أفتونا مأجورين رضي الله عنكم *

(فاجب) الحمد لله رب العالمين . سئل الامام أحمد عن رجل يحرع من بيته للصلاة هل
 ينوي حين الصلاة ققل قد نوى حين حرع ولهذا قال . كابر أصحابه كالخرفي وغيره يجوز له
 تقديم النية على التكبير من حين يدخل وقت الصلاة ود كان مستحضرا للنية الى حين الصلاة
 حراء ذلك اتفق العلماء . ان النية لا يجب التلفظ بها اتفاق العلماء ومعلوم في العادة ان من كبر
 للصلاة لا بد أن يقصد الصلاة . وذا علم به يصلي انظر بوى انظر حتى علم ما يريد فله نواه
 بالضرورة ولكن ذم يعلم أو لى شدت عنه النية وهذا مآدر . والتلفظ بالنية في استحبابه
 قولان في مذهب أحمد وغيره والمصوص عنه أنه لا يستحب التلفظ بالنية . قال أبو داود قلت
 لأحمد يقول المصلي قبل التكبير شيئا هل لا *

﴿فصل﴾ وإذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ والماء بعيد منه يخاف أن يفوته الصلاة
 أو كان الوقت نادر يخاف أن يسخته أو ذهب إلى الحمام فأتت الصلاة فإنه يصلي بالتيمم في مذهب
 أحمد وجمهور العلماء . ون استيقظ آخر الوقت وخاف أن تطهر طالعت الشمس فإنه يصلي هنا
 بأوضوء بعد طلوع الشمس فان عند جمهور العلماء احتلافا كأحدى الروايتين عن مالك فإنه هنا اتما
 خوطب بالصلاة بعد استيقاضه . ومن نام عن صلاة صلاها إذا استيقظ وكان ذلك وقتها في حقه *

فصل ٤ وأما الجمع والقصر في السفر القصير ففيه ثلاثة أقوال من أربعة بل خمسة في
 مذهب أحمد (أحدها) أنه لا يباح لا الجمع ولا القصر (والثاني) يباح الجمع دون القصر (والثالث)
 يباح الجمع برفة ومردلة خاصة للمكي وإن كان سفره قصيرا (والرابع) يباح الجمع والقصر برفة
 ومردلة (والخامس) يباح ذلك مطلقا. ولدى يجمع للسفر هل يباح له الجمع مطلقا أولا يباح إلا
 إذا كان مسافرا فيه روايتان عن أحمد مقيما أو مسافرا. ولقد نص أحمد على أنه يجمع إذا كان
 له شعر. قال القاضي أبو يعلى كل عذر يبيح ترك الجمعة والجمعة يبيح الجمع ولهذا يجمع للمطر
 ولوجل وللريح الشديدة الساردة في صاهر مذهب الامام أحمد ويجمع المريض والمستحاضة
 والمرضع فاد جد السير بالمسافر جمع سواء كان سفره طويلا أو قصيرا كما مضت سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجمع الناس برفة ومردلة المكي وغير المكي مع من أهل مكة سفرهم قصير
 وكذلك جمع صلى الله عليه وسلم وحاموه الرشدون برفة ومردلة. ومنى قصر وأي قصر خلفهم
 أهل مكة وغير أهل مكة وعرفة من مكة يريد أرمه فراح ولقد قال مالك وبعض أصحاب
 أحمد كافي الخطأ في العبادات الخمس أن أهل مكة يقصرون برفة ومردلة وهذا القول هو
 الصواب وإن كان المنصوص عن ثلاثة الثلاثة بخلافه أحمد والشافعي وأبي حنيفة ولهذا قال
 طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يقصر في السفر الطويل والقصير لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يوقت للقصر مسافة ولا وقتا وقد قصر خلفه أهل مكة برفة ومردلة وهذا قول
 كثير من السلف والخلف وهو أصح لأقول في الدليل والكن لا بد أن يكون ذلك مما يندفي
 العرف سفر مثل أن يتروك له ويرد للمسحرا. وأما إذا كان في مش دمشق وهو ينتقل مع قراها
 الشجرية من قرية إلى قرية كما ينتقل من الصالحية إلى دمشق فهذا ليس بمسافر كما أن مدينة
 النبي صلى الله عليه وسلم كانت غنرله القرى المتقاربة عند كل قوم تخيلهم ومقابرهم ومساجدهم
 قباء وغير قباء ولم يكن خروج لخارج إلى قباء سفرا ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه يقصرون في مثل ذلك فإن الله تعالى قال (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن
 أهل المدينة) فجميع لأبنية تدح في مسمى المدينة وما خرج عن أهلها فهو من الأعراب أهل
 العمود. والمنتقل من المدينة من ناحية إلى ناحية ليس بمسافر ولا يقصر الصلاة ولكن هذه
 مسائل اجتهدت في حل منها بقول بعض العلماء يشكر عليه ولم يهجر. وهكذا ختلفوا في الجمع

وتسعون ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . رواه مسلم في صحيحه (والثاني) يقولها حمدا وعشرين ويضم إليها لا إله إلا الله وقد رواه مسلم (والثالث) يقول الثلاثة ثلاثا وثلاثين وهذا على وجهين . أحدهما أن يقول كل وحدة ثلاثا وثلاثين والثاني أن يقول كل واحدة إحدى عشرة مرة والثالث والثلاثون في الحديث المتفق عليه في الصحيحين (والخامس) 'يكبر أربعاً وثلاثين أتم مائة (والسادس) يقول الثلاثة تسعاً وعشرين وهذا هو الذي مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك مناسب لأن المصلي يباحي ربه . فدعاؤه ومساكنته به وهو يباحي ولي به من مسألته ودعاؤه بعد انصرافه عنه . وأما الذكر بعد الانصراف وكما قالت عائشة رضي الله عنها هو مثل مسح المرأة بعد صفاها فإن الصلاة نور فهي تصقل القلب كما تصقل المرأة ثم تذكر بعد ذلك عمرته مسح المرأة وقد قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) قيل إذا فرغت من شئ الدنيا فانصب في العبادة وإلى ربك فارغب وهذا أشهر الأقوال . وخرج شرح القاضى على قوم من الحاككة يوم عيد وهم يلعبون فقال مالككم لعبون قالوا بانهر غنا قال وهذا صر الفارع ولا قوله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) وبما هو قدوة تعالى (يا أيها الرامل ثم اللين الا قليلا) لى قوله (ان شئنا لئيب هي أشد وصا وقوم فيلا إن لك في النهار سبعا طويلا أي دهايا ومجيبا وبالليل تكون فارغ . وشئنا لليل في صبح القوليب مما يكون بعد اليوم يقال شأ ذ قام بعد اليوم فاذا قام بعد اليوم كانت موااة قلبه لئيبه شئ لمدم ما يشعل القلب وروا أثر حركة النهار بسوم وكانت قوله أقوم . وقد قيل إذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء وإلى ربك فارغب . وهذا القول سواء كان صحيحا أو لم يكن فيه جمع للدعاء في آخر الصلاة لاسيما والى صلى الله عليه وسلم هو المأمور بهذا فلا بد أن يمثل ما أمره الله به ودعاؤه في الصلاة المنقول عنه في الصحاح وغيرها إنما كان قبل لخروج من الصلاة وقد قال لأصحابه في الحديث الصحيح إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع . يقول اللهم انى أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة محيا والممات ومن فتنة المسيح للرجال . وفي حديث ابن مسعود الصحيح لما ذكر

(١) كذا في نسخة واحدة من نسخة مسودة ر . ع . في الآتي . خمس لاسيما ثلث على وجهين

التشهد قال ثم ليتخير من له عهد نحو اليه وقد روت عائشة وغيرها دعاءه في صلاته باللسان وأنه كان
 قبل الخروج من الصلاة . فقول من قال ذكرته من الصلاة فأصب في دعاء يشبه قول
 من قال في حديث ابن مسعود لما ذكر التشهد فاذ فعلت ذلك فقد قضيت صلاتك فان شئت
 أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد . وهذه زيادة سوء . كانت من كلام النبي صلى الله عليه
 وسلم أو من كلام من أخرجهما في حديث ابن مسعود كما يقول ذلك من ذكره من أئمة الحديث
 ففيها أن قائل ذلك جعل ذلك قضاء للصلاة وهكذا جعله هذا المفسر فرعا من الصلاة مع
 أن تفسير قوله (فإذا فرغت فأصب) أي فرغت من الصلاة فول ضعيف فأن قوله ذكرته مطاق
 ولأن المارح أن أريد به المارح من العادة فالدعاء أيضا عادة وان أريد به المارح من أشغال
 الدنيا بالصلاة فليس كذلك . بوضح ذلك أنه لا راع بين المسلمين أن الصلاة يدعي فيها كما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيها فقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح
 اللهم باعد بيني وبين خطيئتي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقى من خطيئتي كما تقى
 الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وأنه كان يقول اللهم
 أنت الملك لا إله إلا أنت . أنت ربي وأنا عبدك صلت نفسي واعتزمت بدبي فغفر لي ذنوبي
 جميعا فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وأهدني لأحسن الأحياء والأمة لا يهدي لأحسنها إلا أنت
 وصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت . وننت عنه في الصحيح أنه كان يدعو
 إذا رفع رأسه من الركوع وثبت عنه الدعاء في الركوع والسجود سوء . كان في الفصل أو في
 المرض وتوارعه دعاء آخر الصلاة . وفي الصحيحين أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال
 يا رسول الله علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال اللهم اني صليت تسمى صلواتا كثيرا ولا
 يغفر الذنوب إلا أنت وغمرني بمعصية من عندك وارحمني أنت أنت الغفور الرحيم فاذ كان
 لدعاء مشروعا في الصلاة لاسيما في آخرها فكيف يقول ذكرته من الصلاة فأصب في
 الدعاء والذي مرع منه هو نظير الذي أمر به فهو في الصلاة كان ماضيا في الدعاء لا فارغا . ثم أنه
 لم يقل مسلم إن دعاء بعد خروج من الصلاة يكون أو كذا وقوى منه في الصلاة ثم لو كان قوله
 (فأصب) في دعاء لم يحتاج لي قوله (ولي ربيت وأرغب) فإنه قد علم أن دعاء إنما يكون لله . فعلم
 أنه أمره بشيئين أن يجتهد في العبادة بعد راعه من أشغاله وان يكون رغبته في ربه لا في غيره كما

في قوله (ياك دعاء وبك استعين) فعوله بك بعد موافق أموه فاصد . وقوله وياك استعين موافق لقوله والى ربك فارعب ومثله قوله (وعبده وتوكل عليه) وقوله (هو ربى لا اله الا هو عليه توكلت واليه مهاب) وقول شعب عليه السلام (عليه توكلت واليه تيب) ومنه لدى يروى عند دخول المسجد للاب اجعلنى من توحه من توجه اليك وارب من تقرب اليك وفضل من سألك ورغب اليك والابر لا احر واليك رغبى والعمل وذلك رداء الله المدكور في القرآن نوعان دعاء عادة ودعاء مسألة ورغبة فعوله (ونصب والى ربك فارغب) يجمع نوعى دعاء لله تعالى (وأنه قد علم الله بدعوه كادو يكونون عليه الله) وقل تعالى (ومن يدع مع الله ظمأ لحر لأمه الله به فاعنا حساه عند ربه) الآية ونظائره كثيرة . وأما لفظ دبر الصلاة فقد يراد به آخر جزء منه وقد يراد به ما بين آخر جزء منه كما في دبر الانسان فانه آخر جزء منه ومثله لفظ العقب قد يراد به بجزء المؤخر من الشئ كعقب الانسان وقد يراد به ما بين ذلك . والدعاء المدكور في دبر الصلاة إما ان يراد به آخر جزء منها الموافق بقية لاحاديث أو يراد به ما بين آخرها ويكون ذلك ما بعد التشهد كما سعى ذلك قضاء للصلاة ووفر عامتها حيث لم يبق الا السلام لمضى للصلاة بحيث لو فعله بعد في الصلاة طلعت صلاته ولا تطل سائر الأذكار المشروعة في الصلاة أو يكون مصدرا أو محلا . وبكل حال فلا يجوز أن يخص به ما بعد السلام لأن عمدة الادعية المذكورة كانت قبل ذلك ولا يجوز أن يشرع سنة مغلطة بحذف السنة المتواترة باللفظ الضريحة والاسلم في هذه فيما بعد السلام ثلاثة أحوال منهم من لا يرى نفوذ الامام مستقل لماوم لا يذكر ولا دعاء ولا غير ذلك وحجنتهم ما يروى عن السلف منهم كانوا يكرهون للامام أن يستديم استغفار اقله بعد السلام فظنوا ان ذلك يوجب قيامه من مكانه ولم يعلموا أن تصرفه مستقل لماومين بوجهه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل يحصل هذا المقصود وهذا يفعله من يفعله من أصحاب مالك . ومنهم من يرى دعاء الامام ولماوم بعد السلام ثم منهم من يرى ذلك في الصلوات الخمس ومنهم من يراه في صلاة الجمعة والمصر كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهم وليس مع هؤلاء بذلك سنة وإنما

(١) في نسخة وعي روي اربعة من الرقة (٢) كذا بأصلين من هذه المسألة

ولا يخفى أن الأنسب رخص مع تصححه

غايتهم التمسك بلفظ محل أو بقياس كقول بعضهم ما بعد المجر والعصر ليس بوقت صلاة فيستحب فيه الدعاء ومن المأموم أن ما تقدمت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبهة الصحيحة لم تتواتر لا يحتاج فيه إلى محل ولا إلى قياس * وثالث قول عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قرأ بالمؤذنت في كل صلاة فهذا عند الخروج منها * وأما حديث أبي امامة قيل يا رسول الله أي الدعاء استمع قل خوف الليل لاخير ودير الصلوات المكنونة فهذا يجب أن لا يخص ما بعد السلام بل لا بد أن يقرأ ما قبل السلام وإن قرأ به بعد ما قبل السلام وما بعده أكثر ذلك لا يستلزم أن يكون دعاء لأمم والمأموم جميعاً بعد الصلاة كما لا يبرم مثل ذلك قبل السلام بل إذا دعا كل واحد وحده بعد الصلاة فهذا لا يخالف السنة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعبد بن حبل لا بد من في كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك يقرأ ما قبل السلام وإذا نزل ما بعده أيضاً كما تقدم فإن معاد كان يصلي اماماً بقومه كما كان أبي صلى الله عليه وسلم يصلي اماماً وقد بعثه إلى اليمن معاً لهم فو كان هذا مشروعا للامام والمأموم مجتمعين على ذلك كدعاء القنوت كما يقول اللهم أعاني ذكرك وشكرك فلما ذكره بصيغة لا فرد علم به لا يشرع للامام والمأموم ذلك بصيغة الجمع * ومما يوضح ذلك ما في الصحيح عن البراء بن عازب قال كما د صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه بقابل علينا بوجهه قال فسممته يقول رب فني عذابك يوم تبعث عبادك و يوم تجمع عبادك فهذا فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم بصيغة لا فرد كما في حديث معاد وكلاهما امام وفيه أنه كان يستقبل المأمومين وأنه لا يدعو بصيغة الجمع وقد ذكر حديث معاذ بن معاذ من صف في الأحكام في الأدعية في الصلاة بل السلام مؤدعة لسائر الأحاديث كما في مسلم والسنن الثلاثة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال * وفي مسلم وغيره عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم في عوذ بك من عذاب جهنم وعود بك من عذاب القبر وعود بك من فتنة المحيا والممات وعود بك من فتنة المسيح الدجال * وفي السنن أنه قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لرحل ما تقول في الصلاة قال تشهد ثم قول اللهم في أسألك الجنة واعوذ بك
من النار أما والله ما أحسن دندنتك^(١) ولا دندنة معاذ فقد صلى الله عليه وسلم حولها^(٢) بدندن
رواه أبو دود و أبو حاتم في صحيحه وصاهرهما أوردندتهما يصا بعد التشهد في الصلاة ليكون
تظير ما قاله وعن شد بن أوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني
أسألك الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قساسا لما
ولسانا دقا وأسألك من خير ما تعلم وعود بك من شر ما تعلم وأسئلك ما تعلم روى النسائي^(٣) وفي
الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني عوذ
بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المسيح لدحل واعوذ بك من فتنة محيا والممات اللهم اني
اعوذ بك من المعرم والمأثم فدل له ما أكثر ما تسعيد يا رسول الله من المعرم قال لا لرحل
إذا عزم حدث فكذب ووعد فأخلف قال المصنف في الأحكام والظاهر أن هذا يدل على أنه
كان بعد التشهد يدل عليه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد التشهد
اللهم اني عوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر وعود بك من فتنة محيا والممات
واعوذ بك من فتنة المسيح لدجال وقد تقدم حديث ابن عباس لدى في الصحيحين أنه كان
يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن وحديث أبي هريرة أنه يقال بعد التشهد وقد
روى في لفظ لدبر ما روى البخاري وغيره عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يعلم بني هذيل
الكلمات كما يعلم المعلم الميمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتموذ بهن دبر
الصلاة بهم اني اعوذ بك من الحبل واعوذ بك من الخس واعوذ بك أن أؤرد لي أؤذل المعمر
وعوذ بك من فتنة لذيأ واعوذ بك من عذاب القبر وفي النسائي عن أبي بكر أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يقول في دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر وفي
النسائي يصا عن عائشة رضي الله عنها قالت دعت عبي امرأة من اليهود فقالت إن عذاب
القبر من البول فقالت كذبت فقالت اني ألقرض من الخبث والثوب فخرح رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى الصلاة وقد ارتفعت أصواتها فقال ما هذا فأخبرته بما قالت قال صدقت فما

(١) الدندنة أن تنكح رجل بالكلام بسمع سمعه ولا يسمع وهو رافع من حسه قليل اه هامة

(٢) أي حول حبه والأي في صب لاوي وعود من الثانية اه مصححه

صلى بعد يومئذ الا قال في دبر الصلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وسرافيل أجرني من حر النار وعذاب القبر . قال المصنف في الاحكام والظاهر ان المراد بدبر الصلاة في الاحاديث الثلاثة قبل السلام توفيقا به وبين ما تقدم من حديث ابن عباس وبنو هريرة (فت) وهذا الذي قاله صحيح . ان هذا الحديث في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها ان يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها اعدك الله من عذاب القبر فالت عائشة رضي الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق قالت عائشة فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة لا تعوذ من عذاب القبر ولا حديث في هذا الباب موافق لبعضها بعضاً وتبين ما تقدم والله اعلم .

مسئلة فيما يشته على الطائفة للمادة من جهة الافضالية مما اختلف فيه لاثثة من المسائل التي ذكرها وهي أيما فضل في صلاة الجهر ترك الجهر بالسنة او الجهر بها وإنما فصل المداومة على القنوت في صلاة الفجر ام تركه ام فعله أحيانا بحسب المصلحة وكذلك في وتر . وأيما فصل طول الصلاة ومنااسبة أعضائها في الكمية والكمية وتحببها بحسب ما اعتاده المؤمنون في هذه الارمنة . وأيما فضل المداومة على وضوء ام ترك المداومة . وبما فصل مع قصر الصلاة في السفر مداومة الجمع أم فعله أحيانا بحسب الحاجة . وهل قيام الليل كله بدعة ام سنة أم قيام بعصه افضل من قيامه كله . وكذلك رد الصوم افضل ام صوم بعص لا يام واطار بعصها وفي الموصلة ايضاً . وهل يس الخش وكه دثا فصل ام لا . وأيما افضل فعل السنن الرواتب في السمر أم تركها م فعل البعض دون البعض . وكذلك التطوع بالواهن في السمر . وأيما افضل الصوم في السفر ام المطر . وبما افضل للجيب أن ينام على وضوء ام يكره له النوم على غير وضوء ام لا . وهل يجوز له النوم في المسجد اذا توضأ ام لا من غير عذر وان لم يجد ماء او تضر عليه استعماله لمرض او يخاف من الضرر من شدة البرد ومثال ذلك قبل يتيم ام لا . وهل يقوم التيم مقام الوضوء فيما ذكر م لا . وأيما فضل في اعاء هلال رمضان الصوم ام العطر ام بخير بينهما أم يستحب فعل أحدهما . وهل ما واط عليه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع اعماله واحوله واقواله وحركاته وسكناته وفي شأنه كله من العادات والعادات هل المواضة على ذلك كله سنة في حق احد من الامة م يختلف بحسب اختلاف الاراء والرائين . وأيما فصل للسالك الزلة

ام الخلطة . وال قدر حدها قبل يكون ذلك على لاطلاق ثم وقتا دون وقت . واجما فضل ترك
السبب مع جميع على الله . السبب مع الشريعة . انما يمكن لاحدهما ود قدر احدهما قبل يكون
ذلك مطلقا في سائر الادوات ملا . اقنوه ما حورن

(الحوب) حمد لله * هذه المسائل التي يقع فيها المراع مما يتعلق بصفت العبادات
أربعة أقسام *

(منها) . ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من كل واحد من الامرين واتممت لامة
على ن . من احدهما . يثبت بذلك لكن قد يرفعون في الافضل وهو بمنزلة القراءات
الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تفق الناس على حوز العرفة اى قراءة شاء منها كالقراءات
المشهورة بين المسلمين وهذه القراءة . وسلم عشاء منها . وان حذر بعننا السبب من لاسباب . ومن
هذا الباب . لا يستفاد من المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقولها في قيام الليل
وانوع لادعية التي كان يدعو بها في صلاته في آخر التشهد فبهذا النوع الثابتة عن النبي
صلى الله عليه وسلم كلاسامة من المسلمين لكن ما أثر به من ذلك افضل لنا مما فعله ولم
يأثر به . وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال في التشهد فليستعذ بالله من أربع يقول
لهم اى عمود يك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح
الدجال فالدعاء بهذا فضل من لدعاء قوله اللهم اعمرني . فقدم وما أخرت وما أسررت وما
أعلنت وما أنت أعلم به مني . ثم تقدم وأن أوخر لانه لا ثابت . وهذا ايضا قد صح عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول في آخر صلاته لكن لا أول أمره . وما تسارع العلماء
في وجوبه وهو وكذا مع ما أسره . ولم يذرع العلماء في وجوبه وكذلك الدعاء الذي كان
يكبره كثير كقوله رب آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتك عذاب النار أو كذا مما
ليس كذلك *

(القسم الثاني) ما تفق العلماء على انه اذ قل كلاما من الامرين كانت عبادته صحيحة ولا
يثبت عليه لكن يرفعون في الافضل وفيما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل . ومسألة القنوت
في الفجر وله ترو الجهر بالسلمة وصفة الاستعاذة ونحوها من هذا الباب فاهم منفقون على
أن من جهر بالسلمة صح صلاته ومن خاف صح صلاته وعلى أن من قنن في الفجر

صحب صلاته ومن لم يقب فيها صحب صلاته وكذلك الموت في حوزة وتارة عوفي وجوب
 قراءة البسملة وجمهورهم على أن قراءتها لا تحب وتارة عوفي أيضا في استحباب قراءتها وجمهورهم على
 أن قراءتها مستحبة ونسازعو فيها أنه ترك لا امام ما يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة
 البسملة والمأموم يعتقد وجوبها أو لمس ذكره ولا يتوصد والمأموم يرى وجوب الوضوء من
 ذلك أو يصلي في حدود المينة المدبوغة والمأموم يرى أن الداء لا يظهر أو يحجب ولا يتوصد
 والمأموم يرى الوضوء من اجابة والصحيح مقطوع بان صلاة المأموم صحيحة خلف امامه
 وان كان امامه مخطئا في نفس الامر ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 يصليون ابعكم وان اصابو عليكم وهم وان اخطؤا فليكن وعليهم وكذلك فدي المأموم عن يقنت
 في الفجر أو الترتيب معه سواء قبل الركوع أو بعده وان كان لا يقنت فقت معه ولو
 كان الامام يرى استحباب شيء والمأمومون لا يستحبونه وتركه لا جرم لانه في الاتفاق كان
 قد أحسن مثل ذلك لو تركه الامام وفي ثلاثة قول (أحدها) أنه لا يصحرون الا ثلاث
 متصلة كالارب كقول من قام من أهل العراق (والثاني) أنه لا يكون لا ركعة مفصولة عما قبلها
 كقول من قل دبت من أهل الحجاز (والثالث) أن الامرين جازن كما هو صاهر مذهب
 الشافعي وأحمد وغيرهما وهو الصحيح وان كان هؤلاء يخارون فصله عما قبله فلو كان الامام
 يرى الفصل فاختار المأمومون أن يصلي الترتيب كغيره فوفقههم على ذلك لأنه لقلوبهم كان قد
 أحسن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لقتلت
 الركبة ولأصفتها بالارض ولجأت لها ما بين يدي يدخل الناس به ويخرجون منه وترك
 لا فصل عنده اثلا يمر الدس وكذلك لو كان رجل يرى الجهر بالبسملة ولم يقوه لا يستحبونه
 أو بالعكس وواقعهم كان قد أحسن وما سارعو في الافضل فهو بحسب ما اعتقدوه من السنة
 وطائفة من أهل العراق اعتقدت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنت الا شهر ثم تركه على
 وجه النسيخ فاعتقدوا أن القنوت في الركعتين منسوخ وطائفة من أهل الحجاز اعتقدوا
 أن النبي صلى الله عليه وسلم ما رل يقنت حتى يرق لذن ثم منهم من اعتقد أنه كان يقنت
 قبل الركوع ومنهم من كان ينفذ أنه كان يقنت بعد الركوع والصحيح هو قول الثالث الذي
 عليه جمهور أهل الحديث وكثير من أئمة أهل الحجاز وهو الذي ثبت في الصحيحين وغيرهما

أنه صلى الله عليه وسلم قمت شهر يدعو على ربي وذو كوان وعصيته ثم ترك هذا القنوت ثم انه بعد ذلك بمدة بعد خبير وبعد اسلام أبي هريرة قمت وكان يقول في قوته اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام والمستصميين من المؤمنين اللهم اشدد وصالك على مصر واحملها عليهم سنين كسني يوسف قالو كان قد دبح القنوت لم يقمت هذه المرة الثانية وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قمت في المغرب وفي العشاء الآخرة وفي السنن أنه كان يقمت في الصلوات الخمس وأكثر قنوته كان في المغرب وم يكن يدعو على القنوت لاقى الحجر ولا غيرها من قد ثبت في الصحيحين عن نس أنه قال لم يقمت بعد ركوع لا شهراً، فالحديث الذي رواه الحاكم وغيره من حديث الربيع بن أنس عن أنس بن مالك ما زل يقمت حتى فارق الدنيا إنما في سياقه القنوت قبل الركوع وهذا الحديث لو عارض الحديث الصحيح لم يثبت اليه فان الربيع بن أنس ليس من رجال الصحيح فكيف وهو يعارضه وإنما مما أنه كان يطيل القيام في المغرب ثم قبل الركوع. وإنما أنه كان يدعو في المغرب ثم قبل الركوع أو بعده بدعاء يسمع منه أولاً يسمع وهذا باطل قطعا وكل من تأمل الأحاديث الصحيحة علم هذا بالضرورة وعم في هذا لو كان واقفا لفته الصحابة ولما أهملوا قنوته لكانت مشروعة لسانهم أنهم يقولوا قنوته الذي لا يشرع بينه وإنما يشرع نظيره فان دعاءه لأوثق المسبب وعلى أوثق المعين ليس مشروعة باتفاق المسلمين وإنما يشرع غيره فيشرع أن يقمت عند الوزل يدعو له مؤمنين ويدعو على الكفار في الفجر وفي غيرها من الصلوات وهكذا كان عمر يقمت لما حارب النصارى بدعائه الذي فيه اللهم العن كفره أهل الكتاب إلى آخره وكذلك على عليه السلام لما حارب قوما قمت يدعو عليهم. وينبغي لقائت ان يدعو عند كل صلاة بالدعاء المناسب لتلك الصلاة وإذا سمي من يدعو لهم من المؤمنين ومن يدعو عليهم من الكافرين يحارين كان ذلك حسبا *

وأما قنوت لوتر فلاما فيه ثلاثة أقوال. قل لا يستحب بحال لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قمت في لوتر. وقيل بل يستحب في جميع السنة كما يقل عن ابن مسعود وغيره ولان في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم علم الحسن بن علي رضي الله عنهما دعاء يدعو به في قنوت لوتر وقيل بل يقمت في النصف الأخير من رمضان كما كان النبي بن كعب يفعل * وحقيقة الامر أن قنوت الوتر من جنس لدعاء السائغ في الصلاة من شاء فعله ومن شاء تركه كما يخير

لرجل أن يوتر بثلاث وحسن أو مع وكما يحير د ثوتر بثلاث أن شاء فصل وأن شاء وصل
 وكذلك يحير في دعاء القنوت أن شاء فعه ون شاء تركه ود صلى بهم قدام رمضان فان قنت في
 جميع الشهر فقد أحسن ، ن قنت في النصف لا خير فقد حسن ونه يقب يحل فقد أحسن
 كما أن نفس قيام رمضان لم يوفت النبي صلى الله عليه وسلم فيه عمداً معيباً بل كان هو صلى الله
 عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا يبره على ثلاث عشرة ركعة ، كل كان يطيل الركعات فلما
 جمعهم عمر على أن ينكف كل حين بهم عشر ركعة ثم يوتر ثلاث وكان يحث القراءة
 قدر ما زاد من ركعات لأن دين أخف على شؤم من من تطويل الركعة لو أحده ثم كان
 طائفة من السلف يومية من ركعة ويوتر ثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين
 ويوتر ثلاث وهذا كله مع فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد حسن ، ولا فصل
 يختلف باختلاف حال المصلي فان كان في جهل أو طول القية ومياه لعشر ركعات وثلاث
 بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر في رمضان وغيره هو لا فصل وإن كانوا
 لا يحتسبونه فليقيام بمشرين هو لا فصل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فيه وسدس عشر
 وبين الأربعين وإن قام بأربعين وغيره جرد ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك
 غير واحد من ثلاثة كأحمد وغيره ومن طعن في قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يراد فيه ولا يخص منه فقد أخطأ فإنه كانت هذه السعة في نفس عدد
 القيام فكيف الطل بريدة القيام لأحد دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائغ حسن وقد يشط
 رحن فيكون لا فصل في حقه تطويل العادة وقد لا يشط فيكون لا فصل في حقه تخفيفها
 وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ، إذا طال القيام أصل ركوع والسجود ود
 حقه القيام حقه ركوع والسجود هكذا كان يعمل في المكيوبات وقيام الليل وصلاة
 المكيوف وغير ذلك ، وقد سارع الناس من لا فصل طوي القيام ثم كثرة الركوع والسجود
 أو كلاهما سواء على ثلاثة قول ، أصحها قول ، فإن القيام يختص بالعبادة وهي
 أفضل من الذكر والدعاء والسجود نفسه فصل من القيام فيجب أنه في طول القيام أن يطيل
 الركوع والسجود وهذا هو طول القنوت الذي أحاط به النبي صلى الله عليه وسلم في قبل له
 في الصلاة أفضل فقل طول القنوت فإن القنوت هو إقامة العادة سواء كان في حال القيام

أو ركوع والسجود كما في تعالى (من هو به من بعد ما جاءكم من شئ) فساد قائم في حال
سجوده كما ساء قائم في حال سجدته

وإنما السجدة ولا ريب أنه كان في أصلها من غير أن يكون من كان لا يجوز أن يقرأها
سر ولا يقرأها، وليس كما يجهلون بها أكثر من كونها من غير أن يكون من كان لا يجوز أن يقرأها
لأن الذكر قد تكون السنة واحدة به ونحوه من جهة من تعميم له موافق له قد ثبت
في الصحيح أن ابن عباس جبراً ما نحا على طهره إماماً بها سنة وتبرع العلماء في القراءة
على الحيرة على أنه من قول لا يستحب أن كما هو مذهب في حمية ومالك، وقيل أن
يجب فيها أمر به ما نحا كما قوله من يقول من صحب في وحمد، وقيل أن أمر به الفائحة فيها
سنة من يقرأ أن لا يقرأه وهو المصوب في ذلك في الصحيح أن عمر بن الخطاب
كان يقول لله أكبر سبحان الله وبحمده، ورثت سنة من كان له غير شيعه
بذلك مرت كثيرة ومعها على أن طهره ما ليس بسنة الكبرية من التعظيم ولذلك
نقل عن بعض الأصحاب أنه كان يقرأ الحمد بعد ركعة من الصلاة من حرر بالاستفتاح
ولا سجدة مع قرأ الصلاة على ركبته ونحوه، ولو أن يكون كذلك وإن يشرع
لغيرها أحياناً لمصلحة راحة من لا يقرأ بين من أتم الحديث أن صلى الله عليه وسلم
لم يجهر بالاستسماح ولا بالاستعاذه من ذلك في الصحيح أن ما نحا قال له يا رسول الله
رأيت سكوت بين النبي وأمر به، دعوى قال، قول الله مدني وبين خطابين كما حدثت
بين المشرق والمغرب ثم هي من حمدي تباري ثوب لا يس من الله صلى الله عليه وسلم
خطابين الخارج وما أوردته وفي أسس عنه ما كان يستمدق بملاذ في القراءة والجهل بالبسملة
قوى من طهر بالاستعاذه لا يمانية من كتاب الله تعالى وقد تبرع العلماء في وجوبها وإن كانوا
قد تدارعوا في وجوب الاستسماح والاستعاذه وفي ذلك قولان في مذهب أحمد وغيره يمكن
النزع في ذلك ضعف من التبرع في وجوب الاستعاذه وأنه ثبوت بوجود من العلماء فصل أو
أكثر لكن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يجهر بها وليس في الصحيح ولا السنن
حديث صحيح صريح بالجهل ولا حديث أصح منه يجهر كلها ضعيفة بل موضوعة وهذا المصنف
لدرطلي مصنف في ذلك قيل له هل في ذلك شيء صحيح فقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم

علا وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومعه صحيح ولو كان إلى صلى الله عليه وسلم يظهر بها دلتها
كان الصحابة يفتون دلت وكان حنف، يعلمون ذلك وقد كان الناس يتحدثون أن يسألوا أنس
بن مالك بعد فقهه عن خلفاء ولما كان الراشدون ثم خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم متفقين
على ترك الجهر ولما كان أهل المدينة وهم أعلم أهل المدينة بنسبته يذكرون قرأتها بالحكية سرا
وحجر ولا حداث الصحابة تدل على أنها من كتابه وأثبتت من الفاتحة ولا غيرها
وقد تمارع العلماء هل هي آية ومنسوبة من كل سورة وأثبتت من القرآن لا في سورة
لتدل وهي آية من كتاب الله حيث كتب في مصحفه وأثبتت من السورة على ثلاثة قول
والقول الثالث هو أن وسطه لا يوافق فيه جميع الأدلة من كتابه لصحة ما في المصاحف
دال على أنها من كتاب الله وكثير من السور في السورة التي لم تدل على أنها من كتابه
وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم روت على أنه سورة فقرأه الله الرحمن
الرحيم أن عظيمك الكون في آخرها ونزل في المصحف أنه ولما كان كتاب الله حتى في قرأ
بسمه ذلك لدى حال حتى لا يكون من عتق قرأه ذلك لا كرم لدى علمهم علم الإنسان
مما يعلم هذا ولما روت عن النبي صلى الله عليه وسلم روت على أنه سورة فقرأه الله الرحمن
السورة من القرآن لأن الآية شعبة لرحمن حتى عرفت أنه وعي ترك الذي بيده الملك وهي
الآية آية بدون اسمها وثبتت في المصحف أنه في قول الله تعالى قسمت الصلاة بيني
وبين عبدتي نصفين استهالي واسمه عبدتي وأدى ما روت في قول الله تعالى الحمد لله رب العالمين
قال الله حمدني عبدتي قال الرحمن الرحمن قال عبدتي على عبدتي وقد قال مالك يوم الدين
قال الله حمدني عبدتي فإذا قال أياك نعبد وأياك نستعين قال هذه الآية بيني وبين عبدتي نصفين
ولم يدعي ما سأل. قال قال المحدثون لا يصح ما روت من عبدتي غير المصوب
عليهم ولا الذين قال الله هؤلاء عبدتي وعبدتي ما سأل. وقد اختلفت صحيح صحيح في أنها
ليست من الفاتحة وإنما روت حديث صحيح صحيح وأخود ما يروى في هذا الباب من الحديث
انما يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة لا يدل على أنها منها ولقد كان القراء منهم من يقرأ
بها في أول السورة ومنهم من لا يقرأ بها على أن كلا الأمرين مباح لكن من قرأ بها
كان قد أتى بالأفضل وكذلك من قرأها في أول كل سورة كان قد أحسن ممن ترك

قراءتها لانه قرأ ما كتبه الصحابة في المصاحف فلو قدر أنها كتبوها على وجه التبرك لكان
يبيح أن تقرأ على وجه التبرك ولا وكيف يكون في المصحف مما لا يشرع قرأته وهم قد
جردوا المصحف عما ليس من القرآن حتى نسخوا التامين ولا أسماء السور ولا التخميس
والتمشير ولا غير ذلك مع أن السنة لا على أن يقول عقب النسخة آمين فكيف يكون مما لا
يشرع أن يقوله وهم يكتبون ما يشرع أن يقوله صلى الله عليه وآله غير القرآن فإذا جمع بين لادلة
الشرعية دلت على أنها من كتب الله وأبواب من السورة وطلعت المصحح عن انس ليس
فيه في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بل انما صلب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأنى كرو وعمر وعثمان قد سمعوا منه قراءة بسم الله الرحمن الرحيم أو هم يكونون يجهلون
بسم الله الرحمن الرحيم ورواه من روى أنه كانوا يدعون بسم الله الرحمن الرحيم في أول
قراءة ولا آخرها فتدل على في الخبر لأن اسم الله لا ماعى وهو لا يسم ما كان يقوله النبي
صلى الله عليه وسلم بسم الله ولا يمكن أن يقال أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت في
بصل التكبير اقرأة فانه قد ثبت في الصحيحين أن هزيمة كان يقرأ بها سكوت بين
التكبير والقراءة ما دأبوا من تأويل حديث انس على في قراءتها بسم الله وهو مقال لقول من
قال سر د انس أنهم كانوا يستنجون بنسخة الكتاب قبل غيرها من السورة وهذا ايضا ضعيف
فإن هذا من العلم الذي لدى رجال انس يملونه وقد كان لحجاج بن يوسف وغيره من الامراء
الذين صلى عليهم نس يقرؤون النسخة من السورة ويأمر في ذلك حد ولا سئل عن ذلك
احد لا انس ولا غيره ولا يحجج أن يروى انس عن ابي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
ومن روى عن انس أنه سئل هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ باسمه ولا يقرؤها فروايتها
توافق لروايات الصحيحة لأن اسم الله كان يقرأ بها بسم الله أم لا وإنما في الخبر

ومن هذا الباب لدى ثقب العلماء على به يجوز فيه لامر أن فعل لروايات في السهر
فانه من شاء فعلها ومن شاء تركها بائنا في الأثنية والصلاة التي يجوز فعلها وتركها قد يكون
فعلها أحب أو أصل لحاجة الانسان اليها قد يكون تركها أفضل إذا كان مشغولا عن الباقية بما
هو أفضل منها لكن النبي صلى الله عليه وسلم في السهر كان يصلي من الرواتب الأركعتي
القجبر ولو ترولما أنه عن الفجر صلى السنة والفريضة بعد ما طلعت الشمس وكان يصلي على

رحلته قبل أن يوجه توجّهت به وبوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وهذا كله ثابت
في الصحيح * فأما الصلاة قبل الظهر ولعدها ولعد المغرب فم يقف أحد عنه أنه فعل ذلك
في السفر *

وقد تدرج المذهب في السنن لزوم مع المغرب منهم من لم يوقف في ذلك شيئا ومنهم
من وقف أشياء بأحاديث ضعيفة بل أحاديث يعم أهل العلم بالحديث أنها موضوعة كمن يوقف
سنة قبل العصر وأربعاً بعدها وأربعاً قبل العصر وأربعاً قبل العشاء وأربعاً بعدها ونحو ذلك
والدوب في هذا الباب القول بما ثبت في الأحاديث الصحيحة دون ما عارضه وقد ثبت في
الصحيح ثلاثة أحاديث. حديث ابن عمر قال حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل العصر
وحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر ركعتين وهو في الصحيح
أيضا وسأله في صحيح مسلم بحديث ابن عمر وهكذا في الصحيح وفي رواية صحيح الترمذي
جعلت قبل العصر ركعتين ، وحديث أم حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى
في يوم وليلة ثمان عشرة ركعة تطوع غير فرضه صلى الله عليه وسلم في ليلة في الجنة ، وقد جاء في السنن
تفسيرها أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين
قبل الفجر وهذا الحديث الصحيح قد أنه رعب بقوله في ثمان عشرة ركعة وفي الحديثين
الصحيحين أنه كان يصلي مع المكتوبة إما عشر ركعات وإما اثني عشرة ركعة وكان يقوم
من بين إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة فكان مجموع صلاة الفريضة والنافلة
في اليوم واللييلة نحو أربعين ركعة كان يوتر صلاة النهار بالمغرب ويوتر صلاة الليل بوتر
الليل * وقد ثبت عنه في الصحيح أنه صل بين كل اثنين صلاة بين كل دين صلاة بين
كل دين صلاة وصل في الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة * وثبت في
الصحيح أن أصحابه كانوا يصومون بين دين المغرب وقامت ركعتين وهو يوم ولا ينهائم فاد
كان التطوع بين دين المغرب مشروعا فلا يكون مشروعا بين أدنى العصر والعشاء
بطريق لا ولي لأن السنة تمجيد المغرب باتفاق الأئمة فدل ذلك على أن الصلاة قبل العصر وقبل
المغرب وقبل العشاء من التطوع المشروع وليس هو من السنن لانه التي قدرها بقوله ولا

وثني الإقامة وفي بعض طرقه أنه كبير في أوله وإنما كما في المنين وفي بعضها أنه كبير مرتين كما
 في صحيح مسلم وفي السنن أن دن يلائم ربه عند الله بن زيد ليس فيه ترجيع للأذن
 ولا ثنية للأمة وكل واحد من أدن يلائم وأنى محدودة - فسيو - رجوع المؤذن في الأدن
 أولم يرجع - و - فرد الإقامة أو شأها فقد أحسن وسع السنة ومن قال أن التراجع واجب
 لا بد منه أو إنه مكروه - هي عنه وكلاهما محطى - وكذلك من قال أفراد الإقامة مكروه أو
 تنبيهها مكروه فقد أخطأ وما اختار أحدهما فهو من مسائل لاجتهاد كاختيار بعض
 القراءات على بعض واختار بعض التشبهات على بعض *

ومن هذا الباب نوع صلاة الخوف التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت
 أنواع الاستسقاء فإنه استسقى مرة في - جده - الصلاة لاستسقاء ومرة خرج إلى الصخر
 فصلى بهم ركعتين وكانوا - يسمعون - الصلاة كما هو أن ذلك حله مؤه وكل ذلك
 حسن حار *

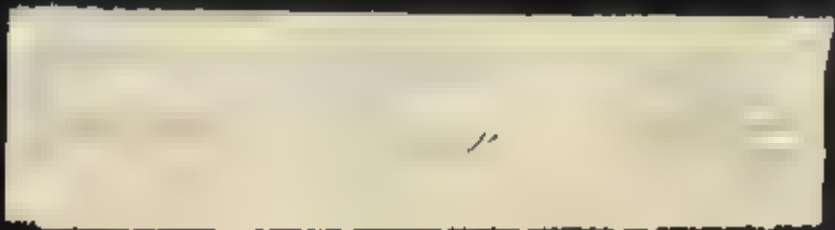
ومن هذا الباب الصوم والمطر للمسلمين في رمضان فإن لأنه لأربعة تفقوا على حوار
 لأميرين وذهب جماعة من السلف وحدث لي أنه لا يجوز لا المطر وأنه وصام لم يجزئه
 ودعوا أن الأدن لهم في الصوم في السفر مباح قوله ليس من البر الصيام في السفر والصحيح
 ما عليه الأئمة وليس في هذا حديث ما يثبت فيه لهم في الصيام في السفر فإنه يبي أن يكون
 من البر ولا يثبت أن يكون حار مباحا والمعرض بقصر بعض النوع لم يثبت المباح داني بالمأمور
 به والمرد به كونه في السفر ليس من البر كما لو صام وعطش نفسه كل المدخ أو صام وضجى
 للشمس فإنه يقال ليس من البر الصيام في الشمس ولهذا قال - بيان بن عيينة - عنه ليس من
 صام بأبر من لم يصم في هذا - ادل على أن المطر فضل فيه حر الأميرين من النبي صلى الله
 عليه وسلم فإنه صام ولأبي السفر ثم قطر فيه - ومن كان يصوم في الصوم في السفر نقص في
 الدين فيه - مستند ضال ود صام على هذا الوجه معتقدا وجوب الصوم عليه وتحريم المطر فقد مر
 طائفة من السلف واختلف بالأعادة * وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن حره وإن
 عمرو سألته فقال أتى رجل كثير الصوم فوضوه في السفر ففعل ففطرت حسن وصمت فلا
 بأس فإذا فعل الرجل في السفر أيسر الأمرين عليه من تحمل الصوم أو تأخيرها فقد أحسن فإن

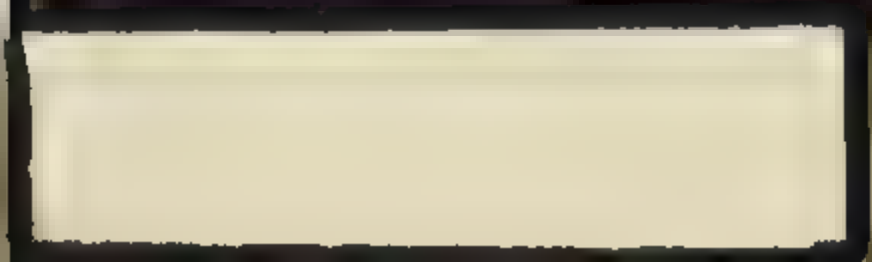
الله يريد ما اليسر ولا يريد ما العسر . ثم إذا كان الصوم في السفر أشق عليه من تأخير
فالتأخير أفضل فإن في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يحب أن يؤخذ برخصه
كما يكره أن تؤتى بمعصيته وأخرجه مصنفه إمام من حريته وما غيره في صحيحه وهذه الصحاح
مرتبتها دون مرتبة صحيح البخاري ومسلم .

وأما صوم يوم العيم إذا حال دون مظهر الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان فكان
في الصحابة من يصومه احتياطاً وكان منهم من يطرأ ولا يعلم أحد منه أو حب صومه بن لذين
صاموه إنما صاموه على صرق النجوى ولا حياض ولا آثار المقولة عنهم حريجة في ذلك كما
نقل عن عمر وعلى ومعاوية وعبد الله بن عمر وعائشة وغيرهم والماء مسارعون فيه على أقول
منهم من هو عن صومه هو محريم أو تنزيه كما يقول ذلك من بقوله من أصحاب مالك والشافعي
وأحمد ومنهم من يوجب كما يقول ذلك طائفة من أصحاب أحمد ومنهم من يشرع فيه الأمرين
بمنزلة الإمساك . ثم مطلع الهجر وهذا مذهب أبي حنيفة وهو المصوح عن أحمد فإنه
كان يصومه على طريق الاحتياط اتعالا بن عمر وسره لا على طريق الاحتياط كما ستر ما يشك
في وجوبه فإنه يستحب فعله احتياطاً من غير وجوب . وقد ساء له لرجل بنية معلنة أن ينوي
أن كان من رمضان جزاءه والأفلا وتبين أنه من رمضان جرأه ذلك عند أكثر العلماء وهو
مذهب أبي حنيفة وأصح الروايتين عن أحمد وعنده فإن الية تنفع العلم من علم ما يريد فعله نواه
بغير اختياره وأما ما لم يعلم الشيء فيمنع أن يقصده فلا يتصور أن يقصد صوم رمضان حرماً
من لم يعلم أنه من رمضان وقد يدخل في هذا الباب المصطفى والفرو جمع بين الصلايين والذي
مضب به . ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقصر في السفر فلا يصلي لرباعية في
السفر إلا ركعتين وكذلك الشيخان بعده أبو بكر ثم عمر . وما كان يجمع في السفر بين الثلاثين
الأحباباً عند الحاجة . يكن حمله كقصده بن القصر سنة راتة وجمع رحصة عارضة فمن
نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجع في السفر الظهر أو المصير أو العشاء فهذا غلط فإن
هـذا لم ينقل عنه أحد بإسناد صحيح ولا صحيح وأكن روى بعض الناس حديثاً عن عائشة
أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يقصر ويتم ويفطر وصوم فأنه عن
ذلك فقال أحدث يا عائشة فتوم بعض الماء أنه هو كان لا يقصر في السفر ويتم وهذا لم

برواه أحد ونص الحديث المروي في فعلها بضر ولم تكن عائشة ولا أحد غيرها ممن كان مع
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلي لا أكسلاته ولم يصل معه أحد زما قط لا يعرفه ولا بمردلة
 ولا غيرها لا من أهل مكة ولا من غيرهم من جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين وكان
 يقيم عنى أيام موسم يصلي بالنس ركعتين وكذلك بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان بن عفان في أول
 خلافته ثم صلى بعد ذلك ربما لأمور رآها تقتضي ذلك واختاب الناس عليه فنتهم من وافقه
 ومنهم من حاله ولم يجمع الذي صلى الله عليه وسلم في حجة الودع إلا سرفة وبمردلة خاصة
 لكنه كان قد جد به السير في غير ذلك من سفاره آخر المغرب إلى بعد الغشاء ثم صلاهما
 جميعاً ثم أخر الطهر إلى وقت العصر فصلاهما جميعاً ولهذا كان الصحيح من قولى العلماء أن القصر
 في السفر حوز سواء بوى القصر ولم يوه وكذلك الخج حيث يجوز له سواء يوه مع الصلاة
 الأولى أو لم يوه لأن الصحابة لما صلوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم عند سرفة الطهر ركعتين
 ثم العصر ركعتين لم يأمرهم عند مسح صلاة الطهر أن ينووا الخج ولا كانوا يعلمون أنه
 يجمع لأنه لم يفعل ذلك في غير سفرته تلك ولا أمر أحد منهم أن هل مكة ولا غيرهم أن
 يفرد عنه لا بتربيع الصلاتين ولا بتأخير صلاة العصر بل صبروا معه وقد تفق العلماء على جواز
 القصر في السفر وتفقهوا أنه لا فضل لا قولاً شاذاً المعصية وتفقهوا أن فعل كل صلاة في وقتها
 في السفر أفضل دائماً بكن هناك سبب يوجب الخج لا قولاً شاذاً أبصهم والقصر سببه السفر
 خاصة لا يجوز في غير السفر وإنما الخج فيه الحاجة والمفرد هذا محتاج إليه جمع في السفر القصير
 والطويل وكذلك الخج للمطر ونحوه والدرس ونحوه ولغير ذلك من الأسباب فإن المقصود
 به رفع الحرج عن الأمة ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع في السفر وهو نازل إلا
 في حديث واحد ولهذا تنازع المخوزون للجمع كمالك والشافعي وأحمد هل يجوز الخج للمسافر
 النازل فسمع منه مالك وأحمد في حديثي إروايتين عنه وحمزة الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى
 ومنع أبو حنيفة الخج لا يعرفه ومردلة

ومن هذا الباب التمتع والإفرد والقرآن في الخج فإن مذهب الأئمة الأربعة وجمهور
 الأمة حوز الأمور الثلاثة - وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز إلا التمتع وهو
 قول ابن عباس ومن وافقه من أهل الحديث والشيعة وكان صائفة من بني أمية ومن اتبعهم





يهون عن المتعة ويعاقبون من تمتع وقد تارَعَ العلماء في حج إلى صلى الله عليه وسلم هل تمتع فيه وأُفرد أو قرن وتارَعوا أي الثلاثة فضل فطائفة من أصحاب أحمد نظن أنه تمتع تمتعا حل فيه من إحرمة. وطائفة أخرى نظن أنه حرم بالعمرة ولم يحرم بالحج حتى طاف وسعى للعمرة. وصائفة من أصحاب مالك والشافعي نظن أنه أُفرد بالحج واعتبر عقيب ذلك. وصائفة من أصحاب أبي حنيفة نظن أنه قرننا صاف فيه طواف وسعي فيه سعيين. وصائفة نظن أنه أحرم مطلقا وكل ذلك خطأ لم يروه الصحابة رضوان الله عليهم بل عامة رويات الصحابة متفقة ومن أسهم إلى الاختلاف في ذلك فقدم فيه أحكامهم قال الصحابة يقولون النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة بالحج هكذا لدى نقله عامة الصحابة وعدل غير واحد من هؤلاء وغيرهم أنه قرن بين العمرة والحج وأنه أهل بها جميعا كما قالوا أنه اعتمر مع حجته مع نفاقهم على أنه لم يعتمر بمد الحج بل لم يعتمر معه من أصحابه بمد الحج إلا عائشة لأجل حبسها. ولعل المتع في الكتاب والسنة وكلام الصحابة سم من جمع بين العمرة والحج في شهر الحج هو. أحرم بها جميعا. وأحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج. وأحرم بالحج بمد نكح من الحج وهذا هو المتمتع الخاص في عرف المستأخرين وأحرم بالحج بمد قضاء العمرة قبل التحلل منه لكونه ساق الهدى أو مع كونه يسقه وهذا قد يسمونه متمتعا لمتع الخاص وقاربا وقد يقولون لا يدخل في المتمتع الخاص بل هو قارن وما ذكرته من أن القران يسمونه تمعا جاء مصرحاً به في أحاديث صحيحة وهؤلاء الذين يقولون أنه تمتع نقل بعضهم أنه أُفرد بالحج فإنه مراد أعمال الحج وبحل من إحرامه لأجل ساق الهدى وهو لم تمتع متعة حل فيها من إحرامه فلهذا صار كالمفرد من هذا الوجه. وأما لأفصل لمن قدم في أشهر الحج ولم يسق الهدى فالتحلل من إحرامه بعمرة أفصل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في حجة الوداع فإنه أمر كل من لم يسق الهدى بالتمتع ومن ساق الهدى لقرن له أفضل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن اعتمر في سفره وحج في سفره أو اعتمر قبل شهر الحج وأقام حتى يحج فهذا الأفراد له أفضل من المتمتع والقران باتفاق الأئمة الأربعة.

(وأما القسم الرابع) وهو ما سارع العلماء فيه فأوجب أحدهم شيئا واستحبه وحرمه الآخر والسنة لا تدل إلا على أحد القولين وتسوغهما جميعا فهذا هو أشكل الأقسام الأربعة وأما

الثلاثة المتقدمة فالسنة قد سوت الامرين. وهذا مثل نازعهم في قراءه المأخوذة خلف الامام
حال الجهر فان العلماء فيه ثلاثة أقوال. قيل ليس له ان يقرأ حال جهر الامام. ذ كان يسمع
لا بالمأخوذة ولا غيرها وهذا قول الجمهور من السلف والخلف وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي
حنيفة وغيرهم. وأحد قول الشافعي. وقيل بل يجوز لامرئ وانقرءة فصل ويروى هذا
عن الاورعي وأهل الشام واللبث بن سعد وهو حصار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم. وقيل
بل القرءة واحدة وهو القول الآخر للشافعي وقول الجمهور هو الصحيح فان الله سبحانه قال
(وذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) ول أحمد أجمع الناس على أنها رأت في
الصلاة وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما جعل
لامام يؤتم به فاداء كبير فكبروا واداء قراء فأنصتوا واداء كبير وركع فكبروا وركعوا فان الامام
يركع فلكم وركع فلكم فلكم تلك حديث الى آخره. وروى هذا اللفظ من حديث أبي هريرة
أيضا وادكر مسام أنه ثاب فقد أمر الله ورسوله بالانصات للامام ذ قراء وحمل الى صلى الله
عليه وسلم ذلك من جهة الائتمام به فمن لم يصمت له لم يكن قد تم به ومعلوم ان الامام يجهر لاجل
المأموم ولهذا يؤمن المأموم على دعائه هذا يستمع انقرئه صاع حره ومصلحة متابعة الامام
مقدمة على مصلحة ما يؤمر به انفراد لا ترى أنه لو أدرك الامام في وتر من صلاته فعل كما فعل
فيتشبه عقيب الوتر ويسجد بعد التكبير ذ وحده ساجد كل ذلك لاجل المتابعة فكيف
لا يستمع انقرئه مع أنه بالاستماع يحصل له مصدحة القرءة وان المستمع له مثل جهر القاري.
ومما بين هذا تفاهيم كلهم على انه لا يقرأ معه فيما راد على المأخوذة ذ اجهر فلو لا أنه يحصل له
أجر القرءة بالنصاته لكأن قرءة لنفسه فصل من سماعه للامام وذا كان يحصل له بالانصات
أجر القاري لم يمنح الى قرءة ولا يكون فيها ففعة بل فيها مضرة شملته عن الاستماع باموره
وقد تنازعوا ذ ان يسمع لامام لكون الصلاة صلاة مخافة أو بعد المأموم أو طرشه أو نحو
ذلك هل لأولى له ان يقرأ أو سكت والصحيح ان لأولى له ان يقرأ في هذه الموضع لانه
لا يستمع قراءة يحصل له بها مقصود القراءة فاداء قرأ لنفسه حصل له أجر القراءة ولا يبق
ساكتا لا هارثا ولا مستمعا ومن سكت غير مستمع ولا قاري في الصلاة لم يكن مأجورا بذلك
ولا محمود كل جميع أفعال الصلاة لا بد فيها من ذكر الله تعالى كاقراءة والتسبيح والدعاء أو

الاستماع للذكر وذا قبل أن لا ماء يحول عنه فرض القراءة فقرته له ورفع له وأصاح لقبه وأرفع له عدد ربه ولا نكاحات لا يؤمر به إلا حال الظهر فاما حال الضحوة فليس فيه صوت مسموع حتى ينصت له •

ومن هذا الباب فعل الصلاة التي لها سبب مثل تحية المسجد بعد الفجر والعصر من العلماء من يستحب ذلك ومنهم من يكرهه كراهة تحريم والسنة اما أن تستحبه واما أن تكرهه والصحيح قول من استحب ذلك وهو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين اختارها طائفة من أصحابه فإن أحاديث النهي عن الصلاة في هذه الاوقات مثل قوله لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس عموم مخصوص خص منها صلاة الجنائز باتفاق المسلمين وخص منها قضاء الفوات بقوله من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى ركعتي الظهر بعد العصر وقال للرجلين الذين رآهما لم يصليا بعد الفجر في مسجد أبيه اد صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإياكما نكفاه وقد قل يا بني عند مناف لا تنموا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه ثبة ساعة شاء من ليل أو نهار فهذا مخصوص بين أن ذلك العموم خرجت منه صورة • أما قوله إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو أمر عام يخص منه صورة فلا يجوز تخصيصه بعموم مخصوص بل العموم المحصور أولى من العموم لمخصوص • وأيضاً فإن الصلاة ولا مام على المنبر أشد من الصلاة بعد الفجر والعصر وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال إذا دخل أحدكم المسجد والامام يحط فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فإما أمر بالركعتين في وقت هذا النهي فكذلك في وقت ذلك النهي وأولى ولأن أحاديث النهي في بعضها لا تحروا الصلاة فكيف في النهي عن التحري للصلاة ذلك الوقت ولأن من العلماء من قال إن النهي فيها نهى تنزيه لا تحريم ومن السلف من جور التطوع بعد العصر مطلقاً واحتجوا بحديث عائشة لأن النهي عن الصلاة إنما كان سداً للدرية إلى التشبه بالكفار وما كان مهيباً عنه للدرية فإنه يفعل لأجل المصلحة الرجعة كالصلاة التي لها سبب تفوت بفوات السبب فإن لم يفعل فيه والافات المصلحة والتطوع المطلق لا يحتاج إلى فعله وقت النهي فإن الإنسان لا يستغرق الليل والنهار بالصلاة فلم يكن في النهي تفويت مصلحة وفي فعله فيه مفسدة

بمخلاف التطوع لدى له سبب يقوت كسجدة التلاوة وحلاوة الكسوف ثم نه اذا حاز ركعتا الطواف مع مكان تأخير الطواف فما عوت أولى أن يحور وطاعة من أصحابنا يجوزون قضاء السبب لو سب دون غيرها السكون النبي صلى الله عليه وسلم قصي ركعتي الضر وروى عنه انه رخص في قضاء ركعتي المحر فيمال دا جاز قصه السنة لراثة مع مكان تأخيرها فما يقوت كالكسوف وسجود التلاوة ونجدة المسجد أولى أن يحور بل قد ثبت بالحدث الصحيح قضاء الفرائض في هذه النوف مع نه قد يستحب تأخير قضائها كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم قضاء المحر بدمعها في سنة خير وقال نه ود حصرنا فيه الشيطان فاذا جاز نه من ما يمكن تأخيرها لا يمكن ولا يستحب تأخيرها أولى وبسط هذه المسائل لا يمكن في هذا الجواب

فصل وفي قباء للرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم نه فضله دون فضل القيام قيام داود كان ينام يحب للرسول ويقوم الله ويسام سمسه وفضل الصيام به داود كان يصوم يوما ويصطر يوما ولا يفتر اذا لاقى وقد ثبت في الصحيح أن عبد الله بن عمرو بن لا صوم من النهار ولا قومن الليل ولا قرآن القرآن كل يوم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل ذلك فقلت ذلك خدمت له العيين أي عارت ونهت له النفس أي شئت وانك صم من كل شهر ثلاثة أيام فلك صيامك الدهر يعني لحسة بعشر مثلهما فقال في طريق أفض من ذلك قال يريد حتى قال صم يوما وأفطر يوما قال في طريق أفض من ذلك قال لا أفصل من ذلك وهل له في القراءة اقرأ القرآن في كل شهر فما زال يريده حتى قال عز في سمع ود كر له ن أفصل القيام قيام داود وهل له أن لنفسك عليك حم ولا هلك عليك حم ولزوحك عليك حم فأت كل ذي حق حقه دين له صلى الله عليه وسلم أن المدومة على هذا العمل بعد البدن والنفس ولا هل ولزور وأفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان طوعا للرب وتمع للعد فاذا كان يصره ويمعه ما هو نفع منه لم يكن ذلك صالحا وقد ثبت في الصحيح أن رجلا قال أحدم ماء فأصوم لا أفطر وقال الآخر أما أنا فأقوم لأنام ولا أحر ما أنا فلا آكل للحم وقال الآخر أما أنا فلا أتروح النساء فقال صلى الله عليه وسلم ما بال رجل يقول أحدم كذا وكنت لكى أصوم وأفطر وأقوم وأنام

وأُتزوج النساء وأكل اللحم فن رعب عن سنن ميسن ميسن صلى الله عليه وسلم أن مثل
هذا زهد الفاسد والعدو العاصفة ليست من سنن من رغب فيها عن سنن فرأها حراماً
سنن فليس منه وقد قال أبي بن كعب عليك بالسبيل والسنن فانه ما من عبد على السبيل والسنن
ذكر الله حالاً فاشهر حده من حشية من لا تحات عنه حشية من تحات نورى اليابس عن
الشعر وما من عبد على السبيل والسنن ذكر من حشية من حشية من حشية من حشية
البارئداً ون قتصاد في سبيل وسنة خير من جهاد في خلاف سبيل وسنة وحرضو ان
تكون عمالك ن كانت جهاد أو اقتصاداً على منهاج لاداء وسننهم وكذلك من عبد الله
ابن مسمود قتصاد في سنة خير من جهاد في بدعة

وقد تارح العلماء في سرد الصور ذ أفطر يومى العبدن وأيده من فاسحت ذلك صائمة
من فقهاء والمباد فرأود فصل من صوم يوم وفطر يوم وعطمة حري - يروه أفضل من حملوه
سائما الا كراهة وحملوه صوم شطر لدهر أفضل منه وحملوه ماورد في ترك صوم لدهر على
من صام أيام الهى والقول الثالث وهو الصور قول من حمل ذلك ركا الأولى أو كره ذلك
عن الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كنهيه له الله بن عمرو عن ذلك وقوله من
صام لدهر فلا صام ولا أفطر وغيرها صحيحة في أن هذا ليس بمشروع ومن حمل ذلك على
أن المراد صوم الايام الخمسة ففقد عطف فان صوم لدهر لا يرد به صوم خمسة ثم فقط ذلك خمسة
صومها محرم ولو أفطر غيرها فم به عنها ان يكون ذلك صوماً للدهر ولا يجوز أن ينهى عن صوم
أكثر من ثمانية يوم والمراد خمسة بل مثال هذا مثال من قال تنهى بكل من في الجامع وارده به
خمس منهم وأيضاً فانه على ذلك استدل فذلك هجمته العين فغيبه النفس وهذا مما
يكون في سرد الصور لافي صوم خمسة - وأيضاً فان في الصحيح أن سائلا سأل عن صوم لدهر
فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر قال من يصوم يومين ويفطر يوماً فص ومن يطبق
ذلك قال من يصوم يوماً ويفطر يومين فقال وددت أني طوقت ذلك فقال من يصوم يوماً
وفطر يوماً فقال ذلك أفضل الصور فأنوه عن صوم الدهر ثم عن صوم ثلثه ثم عن صوم
ثلثه ثم عن صوم شطره - وأما قوله صيام ثلاثة أيام من كل شهر فمدل صيام الدهر وقوله من
صام رمضان وثبته ستاً من شول فكانما صام لدهر الخمسة بعشر أمثالها ونحو ذلك

فؤداه ان من قبل هذا يحصل له أجر صيام الدهر تضعيف الاجر من غير حصول المفسدة
 فإذا صام ثلاثة أيام من كل شهر حصل له أجر صوم الدهر بدون شهر رمضان وذا صام
 رمضان وسائر شوال حصل باجموع أجر صوم الدهر وكان القياس ان يكون استمرار
 زمان بالصوم عبادة لولا ما في ذلك من المعارض لرجح وفد بين النبي صلى الله عليه وسلم
 لرجح وهو ضاعة ما هو أولى من الصوم وحصول مفسدة راحة فيكون قد فوت مصلحة
 راحة واحدة ومصلحة مع حصول مفسدة راحة على مصلحة الصوم وفد بين صلى الله
 الله عليه وسلم حكمة الله فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر فإنه يصير الصيام له عادة
 كصيام الليل فلا ينتفع بهذا الصوم ولا يكون صام ولا هو أيضاً فطر. ومن نقل عن الصحابة
 أنه سرى الصوم فقد ذهب إلى أحد هذه الأقول وكذلك من نقل عنه أنه كان يقوم جميع الليل
 دائماً وأنه يصلي الصبح بوضوء الليل لا آخره كدسة مع أن كثيراً من المقلون من ذلك
 ضعيف وقال عبد الله بن مسعود لأصحابه نعم أكثر صوماً وصلاة من أصحاب محمد وهم كانوا
 خير منكم قالوا لم يا أبا عبد الرحمن قال لا بهم كانوا أرهد في الدنيا وأرعب في الآخرة. فأما سرى
 الصوم بعض العام فهذا قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله قد كان يصوم حتى يقول القائل
 لا يطر. ويقطر حتى يقول القائل لا يصوم وكذلك قيام بعض ليلة جميعها كالمشر الأخير من
 رمضان أو قيام غيرها أحياناً فهذا مما جاءت به الأدلة وقد كان الصحابة يفعلونه فثبت في الصحيح
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل المشر الأخير من رمضان شد المتر ويقط أهله
 وأحياناً كله وفي السنن أنه قام بآية ليلة حتى أصبح (عن نعيم بن قيس قال سمعتهم عبادك ومن تمر لهم
 فانك أنت العرير الحكيم) ولكن غالب قيامه كان خوف الليل وكان يصلي بمن حصر عنده
 كما صلى ليلة بامر عاص وليلة بامر مسعود وليلة بجمدة بن ليثان وقد كان أحياناً يقرأ في ركعة
 بالقرة والنساء وآل عمران ثم يركع نحو من قيامه يقول ربى الحمد لربى الحمد ويسجد نحو من قيامه
 يقول سبحان ربى الأعلى سبحان ربى الأعلى ويحس نحو من سجوده يقول ربى عظمى رب
 اغفرلى ويسجد.

(وأما الوصال) في الصيام فقد ثبت أنه نهى عنه أصحابه ولم يرحس لهم إلا في الوصال

الى السحر واخبر به يس كاحدم وقد كان طائفة من المجتهدين في العبادة يواصلون منهم
 من يبقى شهرا لا يأكل ولا يشرب ومنهم من يبقى شهرين وأكثر وقتا وكان كثير من
 هؤلاء ندم على ما فعل وصبر ذلك في نفسه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق
 بطريق الله ونصح خلق لعباده الله وفصل لخلق وأصوهم له وأتبعهم لسنة ولا حول الا
 تحصل عن أعمال فيها مخالفة السنة حول غير محمودة ون كان فيها مكاشفات وفيها تأثيرات
 فمن كان خيرا بهذا الباب عز أن لا حول لحاصله عن عبادات غير مشروعة كالأموال
 المكسوبة بطريق غير شرعي والمالك لحاصل بطرق غير شرعي فان يتدارك الله عمله بتوبة
 يتبع بها الطريق الشرعية ولا كانت تلك الأمور سدا لغيره يحصل له ثم قد يكون محتجدا
 غطائا معصورا له خطؤه وقد يكون مدنا دسا معصورا لحسن ماحية وقد يكون مبتلي بمصائب
 تكفر عنه وقد يعاقب بسبب ذلك لا حول وقد أضر على ترك ما أمر به من السنة ومن ما
 عنه فقد يعاقب بسبب فعل لو جازات حتى قد يصير فاسقا أو دعي إلى بدعة ون أضر على
 الكسائر فقد يخاف عليه أن يسبب الايمان من البدع لا تزال تخرج لاسان من صميم الى كبر
 حتى تخرجه الى الحاد وزندقة كما وقع هدايمر وحدهم كان لهم حول من المكاشفات
 والتأثيرات وقد عرفنا من هذا ما ليس هذا موضع ذكره فإسفة مثال سفية نوح من ركبها
 نجاة ومن تخلف عنها غرق قال زهري كان من مصي من علمنا يقولون لا اعتصام بالسنة نجاة
 وعافية من يبدله حالا من مكاشفة وتأثير أعان به الكفار أو العجار أو استعماله في غير ذلك
 من معصية فانما ذلك نتيجة عبادات غير شرعية كمن اكتسب أموالا محرمة فلا يكاد يفقهها
 الا في معصية الله والمدع نوعان نوع في الأقول والاعتقادات ونوع في الأفعال وعبادات
 وهذا الثاني يتضمن الاول كما ان الاول يدعو الى الثاني فاستنبوه الى العلم والظن وما يتبع
 ذلك يخاف عليهم انه يقتصو بالكتب والسنة من القسم الاول والمستنبون الى العبادة
 والارادة وما يتبع ذلك يخاف عليهم انه يقتصو بالكتب والسنة من القسم الثاني وقد أمرنا
 الله ان نقول في كل صلاة هذا الصراط المستقيم صراط الدين أهدمت عليهم غير المعصوب
 عليهم ولا الصالحين آمين وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اليهود معصوب عليهم
 والصاري صالون قال سميان بن عبيدة كانوا يقولون من فسد من العباد فيه شبه من اليهود

ومن قد من العباد فيه شبه من النصارى وكان السلف يقولون احذروا فتنة العالم الفاسق
والعالم الجاهل فان فتنتهما فتنة لكل مفتون فطالب العلم ان لم يقترن بطيئه فعل ما يحجب عليه
وترك ما يحرم عليه الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقع في الضلال. واهل الارادة ان لم يقترن
بارادتهم طلب العلم لو جب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقعوا في الضلال واليهي ولو
اعتصم رجل باهل الشرعى من غير عمل بالتواجب كان باغيا ودا اعتصم بالعبادة الشرعية من
غير عمل بالتواجب كان صائلا والضلال سمة النصارى والسمة اليهود مع ان كلا من الامتين
فيها الضلال واليهي ولهذا تجد من انحرف عن الشريعة في الامر واليهي من اهل الارادة
والعبادة والسلوك والطريق ينهون الى الصفاء لدى لا يعمرون فيه بين المأمور والمحذور فيكونون
فيه متميزين اهو هم وتما الصفاء الشرعى ان يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه وبطاعته عن طاعة
ما سواه وبخوفه عن خوف ما سواه وهذا هو خلاص دين الله وعبادته وحده لا شريك له وهو
دين الاسلام الذى ارسل الله به رسلا وارسل به الكتاب ونجد ايضا من انحرف عن الشريعة
من الجبر واليهي والاشيات من اهل العلم والسر والكلام والبحث ينهى امرهم الى الشك
والخيرة كما ينهى الاولون الى الشطح والطامات وهؤلاء لا يصدقون بالحق وأولئك يصدقون
بالباطل وما يتحقق لدين تصديق الرسول في كل ما اخبر بطاعته في كل ما امر باطنا وصاهرا
من المعارف والاحوال القلبية وفي الاقول والاعمال الظاهرة. ومن عظم مطلق السر والجوع
وامرهما مطعما وهو محطى بل اعتماد السر الشرى والجوع الشرى فالسر الشرى كما تقدم
من صلاة اود كراوية وكتابة علم ونظر فيه او درسه او غير ذلك من العبادات
والافضل يتنوع بتنوع الناس فمعظم العلماء يقول كتابة الحديث افضل من صلاة الدفء وبعض
الشيوخ يقول ركعتان اصلهما بالليل حيث لا يرى احد افضل من كتابة مائة حديث وآخر من
الاثنية يقول بل الافضل فعل هذه وهذه ولا فصل بتنوع احوال الناس فمن الاعمال ما يكون
جنسه افضل ثم يكون تارة مرحوحا ومنهيا كالصلاة فاما افضل من قراءة القرآن وقراءة
القرآن افضل من الذكر والذكر افضل من الدعاء ثم الصلاة في اوقات اليه كما بعد الفجر
والعصر ووقت حطة مهي عنها ولا شغل حيثما بما بقراءة اوق كراوية او استماع افضل
من ذلك وكذلك قراءة القرآن افضل من الذكر ثم الذكر في الركوع والسجود هو المشروع

دون قراءة القرآن وكذلك الدعاء في آخر الصلاة هو المشروع دون القراءة ولذكر وقد يكون الشخص يصالح دينه على العمل المفضول دون الافضل ويكون افضل في حقه كما ان الملح في حق النساء افضل من الجهاد ومن الناس من تكون القراءة انفع له من الصلاة ومنهم من يكون الذكر انفع له من القراءة ومنهم من يكون جهاده في الدعاء لكمال صوابه افضل له من ذكر هو فيه صلى والشخص الواحد يكون تارة هذا افضل له وتارة هذا افضل له ومعرفة حال كل شخص شخص وبيان لا يصلح له لا يمكن ذكره في كتاب بل لابد من هداية يهدي الله بها عبده الى ما هو صواب وما صدق الله عبد لا صلاح له وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا هم من الذين يقول اللهم رب جبريل وميكائيل وسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة سمع نوحك بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك يا رب تهدي من نشاء الى صراط مستقيم

فصل في ما لا كل والملابس فغير لهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وكان خلقه في الاكل انه يأكل ما يسر ادا شهواه ولا يرد موحوداً ولا يتكاف مفقوداً وكان ان حصر جبر ولحم اكله وان حضر فأكبه وحمر ولحم اكله وان حضر نمر وحده أو حمر وحده اكله وان حضر خلوة وعس طعامه ايضاً وكان أحب الشراب اليه الخلو البارد وكان يأكل القثاء بالرطب فلم يكن ادا حصر نونان من الطعام يقول لا آكل له بين ولا يمتنع من طعامه فيه من اللذة والحلاوة وكان أحب ما يمسى الشهران والثلاثة لا يوفد في بيته من ولا يأكلون الا التمر والماء وأحياناً يربط على بطنه الحجر من الجوع وكان لا يعيب طعاماً من اشتهاه اكله ولا تركه وأكل على مائدة لحم ضب فامنع من اكله وقال انه ليس بمحرام ولكن يمكن براض قومي فاجدني أعافه وكذلك اللباس كان يلبس العيص والعمامة ويلبس الازار والرداء ويلبس الحبة والفرّوح وكان يلبس من القطن والصوف وغير ذلك اس في السمرجية صوف وكان يلبس مما يجلب من اليمن وغيرها وغالب ذلك مصنوع من القطن وكانوا يلبسون من قناطي مصر وهي منسوجة من الكتان فسمته في ذلك تقتضي ان يلبس الرحن ويظم مما سره الله سبحانه من الطعام واللباس وهذا يتنوع بتنوع لامصار وقد كان اجتمع طائفة من اصحابه على لامتناع من اكل اللحم ونحوه وعلى لامتناع من تروج النساء فأزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا

طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين وكأول ما رزقكم الله حلالا طيبا
 واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون وفي الصحيحين عنه أنه بلغه أن رجلا قال أخدم أمانا فأصوم
 لا أفطر وقال لا آخر أمانا فأقوم لا أفطر وقال الآخر أمانا فلا أتزوج النساء وقال الآخر
 أمانا فلا أكل للحوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء وآكل اللحم فمن
 رعب عن سنتي فليس مني وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم
 واشكروا لله إن كنتم منه تعبدون) فأمر بأكل الطيبات والشكر لله في حرم الطيبات كان
 معتديا ومن يشكر كان مغرطا مصيبا لحق الله به وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال إن الله يرصي عن الممد أن يأكل لأكلة ويحمد عليها ويشرب الشربة فيحمد عليها
 وفي الترمذي وعبره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطاعة الشكر بحمل الصائم الصابر فهدى
 الطريق التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عند الطرق وقومها والآنحراف
 عنها في وجهين فهو يسرفون في تناول الشهوات مع إعراضهم عن القيام بالواجبات وقد قال
 تعالى (وكلوا وشربوا ولا تسرفوا به لا يحب المرففين) وقال تعالى (فتخاف من بعدم خلف
 اضاعوا الصلاة واتموا الشهوات فسوف يلقون غيا) وقوله يحرمون الطيبات ويتبدعون رهبانية
 لم يشرعها الله تعالى ولا رهبانية في الاسلام وقد قال تعالى (لا يحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا
 تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وعمروا صالحا فاني بما
 تعملون عليم) وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله أمر المؤمنين بما أمر به
 المرسلين فقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وعمروا صالحا) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا
 كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر لرحل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يابس
 يارب ومطعمه حرم ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فاني بسبب ذلك وكل حلال
 طيب وكل طيب حلال فان الله أحل لنا الطيبات وحرم علينا الحائض لكن حمة كونه ما ولدنا
 والله حرم علينا كل ما يضرنا ويأبى له كل ما ينفعنا بخلاف أهل الكتاب فابى بظلم منهم حرم عليهم
 طيبات أحلت لهم حرم عليهم طيبات عقوبة لهم وإن محمد صلى الله عليه وسلم لم يحرم علينا
 شيئا من الطيبات والناس ينزع آخر لهم في الطعام واللباس والجوع والشفيع والشخص لو أحد

يتنوع حاله ولا يكن خير لأعمال ما كان به طابع ولصاحبه أنفع وقد يكون ذمت أيسر العاملين وقد يكون أشدهما فليس كل شديد فاصلا ولا كل يسير مفصلا بين الشرع ذم شديد فائما يأمر به لما فيه من المنفعة لا مجرد تعذيب النفس كالجهاد لدى من فيه تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) والحج هو الجهاد الصغير ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها في العمرة أجزأك على قدر نصيبك وقال تعالى في الجهاد (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يبطئون موتا يميظ الكمار ولا ياتون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين) *

وأما مجرد تعذيب النفس والبدن من غير منفعة رجعة فليس هذا مشروعا لما دل أمرنا الله بما يقصده وما يعمد به وما يصبره وقد دل صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح انما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين وقال لعائذ وأبي موسى لما بعثهما إلى اليمن يسرا ولا تمرا ولا تهرأ وقال هذا لدين يسر وإن يشاء لدين أحد لا غلبه فاستمبوا بالعدوة ولروحة وشيء من الدلجة والقصد القصد سمعوا وروى عنه أنه قال أحب الدين إلى الله الخيفية السمحة فالإنسان إذا صابه في الجهاد والحج أو غير ذلك حر أو برد أو جوع ونحو ذلك فهو مما يحمده عليه قال الله تعالى (وعسى أن تهفروا في الحرق نارجهم أشد حرا لو كانوا يعقرون) وكذلك قال صلى الله عليه وسلم الكمارات سبع لوضوء على المسكاره وكثرة لخصا إلى المساجد ونظار الصلاة بعد الصلاة فذاك لرباط فذاك لرباط * وأما مجرد برور لسان للحر والبرد بلا منفعة شرعية وحتفاؤه وكشف رأسه ونحو ذلك مما يظن بعض الناس أنه من مجاهدة النفس فهذا إذا لم يكن فيه منفعة الإنسان وضاعة لله فلا خير فيه بل قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما هذا قالوا هذا أبو إسرائيل تذر أن يقوم في الشمس ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال مروءة فليجلس ولا يستظل وليتكلم وليتم صومه ولهذا هي عن الصمت لديمشك المشروع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت فالتكلم مانع خير من السكوت عنه والسكوت عن الشر خير من التكلم به *

فصل في الحنب يستحب له الوضوء ذ ردت أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود
 الوضوء لكن يكره له النوم إذا لم يتوضأ فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن برقة حدث وهو حنب فقال نعم ذ توضأ للصلاة ويستحب الوضوء عند النوم لكل
 أحد من النبي صلى الله عليه وسلم قل لرحل ذ أخذت مضجعت فتوضأ وضوئك للصلاة ثم
 إن الله إنني سمعت نبي إليك ووجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظميري
 إليك رغبة ورهبة يا أيها الاما جا ولا منجا ميث لا إليك آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك
 الذي أرسلت * وأبى الحنب أن يثبت في المسجد الكن ذ اتوضأ جاز له اللث فيه عند أحمد
 وغيره واستدل بما ذكره بإساده عن هشام بن سعد أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانوا يتوضئون وهم حنب ثم يجلسون في المسجد ويتحدثون وهذا لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم أمر الجنب بالوضوء عند النوم وقد جاء في بعض الأحاديث كرهة أن تقبض روحه
 وهو نائم فلا تشهد إلا كما جرت به فإن في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تدخل الملائكة
 بيتا فيه حنب وهذه مسند لهية عن الثابت في المسجد فإن المساحدين يوت الملائكة كما نهي
 النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل النوم والبص عند دخول المسجد وقال إن الملائكة تتأذى
 مما يتأذى منه نوا آدم فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند النوم دل ذلك
 على أن الوضوء يرفع خدانة العليقة وتبي مرتبة بين عبادت وبين الحنب لم يرخص له فيما
 يرخص فيه لأحد من أمرته ولم يمنع مما يمنع من الحنب من اللبث في المسجد فإنه إذا كان
 وضوءه عند النوم يقضي شهود الملائكة له دل على أن الملائكة تدخل المكان الذي هو فيه إذا
 توضأ ولهذا يجوز الشافعي وأحمد للجنب المرور في المسجد بخلاف قراءة القرآن فإن الأئمة لا رخصة
 متفقون على منعه من ذلك ومنهم من منعه من القرآن أعظم من منعه من المسجد وقد سارع العلماء
 في منع الكفار من دخول المسجد والمسلمون خير من الكفار ولو كانوا جنسا * قد ثبت في
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يهريرة لما نقيه وهو جنب فأنحس منه
 * عندل ثم أنه فقال إن كنت قل في كسب جنبا فمكره ن أجالسك لا على صهارة فقال
 سبحانه الله ن المؤمن لا يحس وقد قال الله تعالى (نأالمشركون بحس) فثبت المؤمن الجنب
 إذا توضأ في المسجد أولى من لبث الكافر فيه عند من يجوز ذلك ومن مع الكافر لم يجب

أن يمنع المؤمن التوضي كما نقل عن الصحابة وإذا كان الحلب يتوضأ عند النوم والملائكة تشهد جنازته حينئذ علم أن النوم لا يبطل الطهارة الحاصلة بذلك وهو تخفيف الجنابة وحينئذ فيجوز أن ينام في المسجد حيث ينام غيره وإذا كان النوم الكثير ينقض الوضوء فذاك هو الوضوء الذي يرفع الحدث الأصغر ووضوء الحلب هو تخفيف الجنابة ولا فهذا الوضوء لا يرفع له ما يمتنع الحدث الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف والتميم يقوم مقام الطهارة به لا يبيحه لا اعتسال ولو وضوء من المنوعات يبيحه التيمم وهو جازر إذا غده الماء وحاشا لو وضوء باستعماله كما نبه الله تعالى على ذلك بذكر المريض وذكر من لم يجد الماء من كان الماء يصره رياده في مرضه لأجل جرح به أو مرض أو غشية البرد ونحو ذلك منه يتيمم سواء كان جنباً أو محدثاً ويصلي وإذا حاربه الصلاة حاربه الطواف وقراءة القرآن ومس المصحف وثالث في المسجد ولا إعادة عليه إذا صلى سواء كان في الحضر أو في السفر في أصبح فولى العلماء من الصحيح أن كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير تفریط منه ولا عدون فلا إعادة عليه لا في الصلاة ولا في الصيام ولا الحج ولم يوجب الله على العبد أن يصلي الصلاة واحدة مرتين ولا وضوء شهرين في عام ولا يحج حجبن لأن يكون منه تفریط أو عدون من نسي الصلاة كان عليه أن يصليها إذا ذكرها وكذلك إذا نسي نصراً لنفسها كالتطهارة والركوع والسجود وأنه إذا كان عاجزاً عن المفروض كمن صلى عرياء لعدم السترة أو صلى بالاقراءة لا لقراءة لسانه ولم يتم الركوع والسجود لمرضه ونحو ذلك فلا إعادة عليه ولا فرق بين العذر النادر والمعتاد وما يدوم وما لا يدوم وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا غده الماء صلى باليتم ولا إعادة عليه وعلى أن العريان إذا لم يجد سترة صلى ولا إعادة عليه وعلى أن المريض يصلي بحسب حاله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين صل قائماً إن لم تستطع فقعداً وإن لم تستطع فعلى جنب ولا إعادة عليه *

فصل في الأفضل للإمام أن يتحرى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصليها بأصحابه بل هذا هو المشروع لدى يومر به لاثمة كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال لما كان ابن الحويرث وصاحبه إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا وليؤمكما أحكما وصلوا كما رأيتموني أصلي وقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقرأ في المغرب بمائتين السنين آية في مائة آية وهذا

بالقرب نحو ثلث جزء الى نصف جزء من تجزئة ثلاثين فكان يقرأ بطوال المفصل يقرأ بقاء
ويقرأ لم تنزل وتترك ويقرأ سورة المؤمنين ويقرأ الصافات ونحو ذلك وكان يقرأ في الظهر
بأقل من ذلك بنحو ثلاثين آية ويقرأ في العصر بأقل من ذلك ويقرأ في المغرب بأقل من ذلك
مثل قصار المفصل وفي المشاء الآخرة يقرأ والشمس وضحاها والليل اذا بغشى ونحوها وكان
أحياناً يطيل الصلاة ويقرأ ما أكثر من ذلك حتى يقرأ في المغرب بالأعراف ويقرأ فيها بالطور
ويقرأ فيها بالرسالات وأبو بكر الصديق قرأ في المغرب بسورة البقرة وعمر كان يقرأ في الفجر
بسورة هود وسورة يوسف ونحوها وأحياناً يخفف ما يريد أن يطيلها فسمع بكاء الصبي فأخفف
لما أعلم من وجد أمه به حتى روي عنه أنه قرأ في الفجر سورة التكاوير وسورة الزلزلة فيسمى
للإمام أن يتحري الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان المؤمن لم ينادوا بصلاته
وربما نفروا عنها درجهم إليها شيئاً بعد شيء فلا يدوم بما يفهم عنها بل ينزع السنة بحسب
الامكان وليس للإمام أن يطيل على القدر المشروع إلا أن يختار ذلك كما ثبت عنه في الصحيح
أنه قال صلى الله عليه وسلم من أم الناس فليخفف بهم فإن منهم السقيم والكبير وإذا الحاجة
أخرجاه في الصحيحين * وقال إذا أخذ الناس فليخفف وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وكان
يطيل الركوع والسجود ولا عند الذين كانوا في الصحيح أنه كان يرفع رأسه من الركوع
يقوم حتى يقول القائل قد نسي وإذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي
وإذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي * وفي السنن أن أنس بن مالك شهد
صلاة عمر بن عبد العزيز بصلاته وكان عمر يسبح في الركوع نحو عشر تسبيحات وفي السجود
نحو عشر تسبيحات فينبغي للإمام أن يعمل في الغالب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل في الغالب
وإذا اقتضت المصلحة أن يطيل أكثر من ذلك أو يقصر عن ذلك فعل ذلك كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم أحياناً يزيد على ذلك وأحياناً ينقص عن ذلك *

فصل في وأما الوضوء عند كل حدث فيه حديث بلال المروفي عن بريدة بن حصيب
قال أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بالآل فقال يا بلال بم سبقتني إلى الجنة ما دخلت
(١) كذا بالأصل وفي البشارة سقط ولله هكذا كانت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إني لأدخلك في

الصلاة وأن أريد الخ * مصححه

الجلبة فقط لا سمعت خشخشك ثم دخت اراحة الجلبة فسمعت خشخشك ثم دخت
 على قصر مربع مشرف من ذهب فقلت ان هذا القصر فقالوا الرجل عمرى فقلت ما عمرى لمن
 هذا القصر فقالوا الرجل من فريش قلت ما رجل من فريش لمن هذا القصر فقالوا لرجل من
 أمة محمد فقلت ما محمد لمن هذا القصر فقالوا العمر بن الخطاب فقال بلال يا رسول الله ما أدنت
 فقط لا صايب ركعتين وما أصابى حديث فقط لا توصات عندها "فرايت ربي عني ركعتين
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح * وهذا
 يقتضي استحباب الوضوء عند كل حدث ولا يارض ذلك الحديث الذي في الصحيح عن بن
 عباس قال كما عند النبي صلى الله عليه وسلم فانه من المائط فاني نظام فعمل له لا توصات قال
 لم أصل فأتوصت فان هذا شئ وحوث الوضوء * وبني ان يكون ما وراء الوضوء لاجل مجرد
 الاكل ولم نعلم أحدا استحباب الوضوء للاكل هل يكره "و يستحب على قوبين هاروبين
 عن حماد * فمن استحب ذلك حثج الحديث سلمان انه قال لان صلى الله عليه وسلم قرأت في التوراة
 أن من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده ومن كرهه قال لان هذا خلاف سنة المسلمين
 فانهم لم يكرهوا يتوضؤون قبل الاكل وانما كان هذا من فعل اليهود فكره الله بهم * وما
 حديث سلمان فقد ضمه بعضهم وقد يقال كان هذا في أول الاسلام لما كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ وهذا كان يسدل شعرا موافقة ثم فرق
 بعد ذلك ولهذا صام عاشوراء لما قدم المدينة ثم انه قال قيل مونة اني عشت لي قال لا صوم من
 التاسع يعني مع العاشر لاجل مخالفة اليهود *

(فصل) وما سؤل السائل عن الموصية على ما وصفت عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 في عبادته وعادته هل هي سنة أم تختص باختلاف أحوال الرائيين فيقال الذي نحن مأمورون
 به هو طاعة الله ورسوله فمالي أن تطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أمر به فان الله قد
 ذكر طاعته في أكثر من ثلاثين موضعا من كتابه فقال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله)

(١) كذا يثبت الصغير في الأصل سي يبد في نسخة من جامع * مدي * عليه على معنى لثارة والله
 أعلم * مصححه (٢) كذا بالأصل وفي نسخة من مدي صحيح شد وبعده صله عده في عده عليه
 والله أعلم * مصححه (٣) قوبه هل يكره * كذا بالأصل * عن في العادة بعضه عليه ونفسه وقد سارع
 العلماء هل الخ والله أعلم * مصححه

وقال (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بأذن الله) وقد وجب السعادة لمن أطاعه بقوله (فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) وعاق السعادة والشفقة بطاعته ومعصيته في قوله (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنت تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم) ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب عظيم) وكان صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته من طمع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فإنه لا يبصر إلا نفسه وإن يبصر لله شيئا. وجميع الرسل دعوا إلى عبادة الله وتقواه وحشيته ولى طاعتهم كما قال نوح عليه السلام (إن عبدوا الله وتقوه وطيعوا) وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويحس الله ويتق الله أولئك هم الصالحون) وقال كل من نوح والنبيين (أتقوا الله وطيعوا الله وطاعة الرسول فيما أمرنا به هو الأصل الذي على كل مسلم أن يعتمد عليه وهو سبب السعادة كما أن ترك ذلك سبب الشقوة وطاعته في أمره أولى ما من موافقته في فعل ما أمرنا به موافقته فيه ما تعلق للمسلمين ولما تارَعَ العلماء أن أمره أوكد من فعله من فعله قد يكون مختصا به وقد يكون مستحبا أو مأثرا له وهو من دين الله لدى أمرنا به ومن فعله ما قد علم أنه أمرنا به من مثله كقوله صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله لما صلى بهم على المبرر نعم فمات هذا المأثور في وأعلموا صلاتي وقوله لما حج جدوا عنى ما سلككم وأيضاً فقد ثبت بالسكاب والسنة أن ما فعله على وجه المادة فهو ما أحل لنا لا أن يقوم دليل على اختصاصه به كما قال سبحانه وتعالى (فما نفعي ريد منها وطرا روحنا كما أحيى لا يكون على المؤمنين حرج في أرواح دعائهم إذا قصوا منهن وطرا) فإباح له أن يزوج امرأة معينة ليرفع الحرج عن المؤمنين في أرواح أدعائهم فله أن ما فعله كان لنا ما حاز أن فعله. ولما خصه ببعض الأحكام هل (أو امرأة مؤمنة زوجهت نفسها للنبي أن رادالي أن يستسكنها حاله لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت ثباتهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله عفورا رحما) فلما أحل له أن ينكح الموهوبة بين أن ذلك حالص له من دون المؤمنين فليس لاحد أن ينكح امرأة بلا مهر غيره صلى الله عليه وسلم وفي صحيح مسلم أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد عقر الله

الوقت لم يساعدنا على المراجعة مصححه
 ١ كذا الأصل وفي نسخة بعضه أن سبب من ترجمه نسخة هذا الحديث في صحيح وصحيح

لك ما تقدم من ديبك وما أخر فقال له أما والله سي لا تقاكم الله وأخشاكم له فلما حابه صلى
 الله عليه وسلم فعنه دل ذلك على انه يباح الامة وعلى من منه ذم امره بأمر أو نهاه عن شيء
 كانت أمته تسوة له في ذلك ما لم يقم دليل على اختصاصه بذلك فمن خصه منه ما كان من
 خصائص نوته ورسالته فهذا ليس لاحد ان يقتدى به فيه فانه لا نبي بعده وهذا مثل كونه
 بطاع في كل ما أمر به ونهى عنه ون لم يعلم جهة أمره حتى يقتل كل من أمر بقتله وليس
 هذا لاحد بعده فولاة الامور من العلماء والامراء بطاعون ذالم بأمره بخلاف أمره ولهذا
 جعل الله طاعتهم في ضمن طاعته قال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا رسولا وأولى الامر
 منكم) فقال وأطيعوا رسولا وأولى الامر لان أولى الامر بطاعون صاعدة دامة طاعته فلا
 يطاعون استقلالاً ولا صاعدة مطوعة وإنما رسول في طاع طاعة مطلقة مسوقة منه (من يطع
 رسول فقد طاع الله) فقال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا رسولا) فاد أمر الرسول كان علينا
 أن نطيعه ونم مع جهة أمره وطاعته طاعة لله لا كون طاعته عممية لله فط بخلاف غيره
 وقد ذكر الناس من خصه فيما يجب عليه ويحرم عليه ويكرم به ما ليس هذا موضع تفصيله
 وبعض ذلك متفق عليه وبعضه متنازع فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم إمام لامة وهو الذي
 يقضي بينهم وهو الذي يقسم وهو الذي يبروهم وهو الذي يقيم الحدود وهو الذي يستوفي
 الحقوق وهو الذي يصلي بهم فلاقتداء به في كل مرتبة بحسب تلك المرتبة فامام الصلاة
 وأطيع يقتدى به في ذلك وأمير المرو يقتدى به في ذلك ولدى يقيم الحدود يقتدى به في ذلك
 والذي يقضي أو يقتدى به في ذلك وقد تنازع الناس في أمور فعلها هل هي من خصائصه
 أم للامة فعلها كدخوله في الصلاة اماماً بعد أن صلى بالناس غيره وأتركه الصلاة على المال
 والقتال وأيضاً قد فعل فلا سبب وقد علمنا ذلك السبب امكنا ان يقتدى به فيه فأما
 اذا لم نعلم السبب أو كان السبب أمراً متفقاً فيه امماً يتنازع فيه الناس مثل نزوله في مكان في
 سفره فمن العلماء من يستحب أن ينزل حيث نزل كما كان ابن عمر يفعل وهؤلاء يقولون نفس
 موافقته في الفعل هو حسن ون كان فعله هو اتفاق ونحن فعلناه لتقصد التشبه به ومن العلماء من
 يقول انما تستحب المماثلة اذا علمناه على لوجه الذي فعله فاما د فعله تفاهة لم بشرع لنا أن نقصد
 ما لم يقصده ولهذا كان أكثر المهاجرين والانصار لا يفعلون كما كان ابن عمر يفعل وأيضاً

فالاقتداء به يكون تارة في نوع الفعل وتارة في حنسه فإنه قد يعمل الفعل لمصلحة يعم ذلك النوع وغيره لالمصلحة يخصه ويكون المشروع هو لاسر العام * مثال ذلك احتجامة صلى الله عليه وسلم فإن ذلك كان لحاجته إلى إخراج الدم الماسد هل هو مخصوص بالحجامة والمقصود إخراج الدم على الوجه النافع ومعلوم أن الأسى هو المشروع. فإذا كان له حارا يخرج فيه الدم إلى الجلد كانت الحجامة هي المصلحة وإن كان الله بارد بمور فيه لدم إلى العروق كان إخراجها بالمقصود هو المصلحة * وكذلك إدهانه صلى الله عليه وسلم هل المقصود خصوص الدهن والمقصود ترحيل الشعر فإن كان البدر رطبا وأنه يفتسبون بالماء الحار لدى يديهم عن لدهن ولدهن يؤدي شعورهم وجودهم يكون المشروع في حقهم ترحيل الشعر بما هو صالح لهم ومعلوم أن الناسي هو الأشبه * وكذلك لما كان كل لرضب ولتمر وحبر الشعير ونحو ذلك من قوت يده قبل الناسي به أن يقصد خصوص رطب ولتمر والشعير حتى يعمل ذلك من يكون في بلاد لا ينبت فيها التمر ولا يقتاتون الشعير بل يقتاتون البز أو بر أو غير ذلك ومعلوم أن الناسي هو المشروع * وللدليل على ذلك أن الصحة لما فتحوا لامصار كان كل منهم: كل من قوت يده ويلبس من لباس يده من غير أن يقصد أقوت لمدينة والاسها ولو كان هذا الثاني هو الأفضل في حقهم لكانوا أولى باختيار الأفضل *

وعلى هذا منى نزع العلماء في صدقة المطار ذلك أن أهل الديق تون لتمر والشعير فهن يخرجون من قوتهم كالتمر و بر أو يخرجون من لتمر والشعير لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرض ذلك من في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة العطر صاعا من تمر وصاعا من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين * وهذه المسئلة فيها قولان للعلماء وهما رويان عن أحمد وأكثر العلماء على أنه يخرج من قوت يده وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكهنة بقوله (من أوسط ما تطعمون أهليكم) *

ومن هذا الباب أن المال عليه وعلى أصحابه أنهم كانوا يأتزون ويرتدون فهل الأفضل لكل أحد أن يرتدي ويأتز ولو مع القميص أو الأفضل أن يلبس مع القميص السرويل من غير حاجة إلى الأزر والرداء هذا أيضا مما تنازع فيه العلماء والثاني صهر وهذا باب وسع وهذا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

والله اعلم

بشأن

في

من

في

والله اعلم

بشأن

في

في

في

في

في

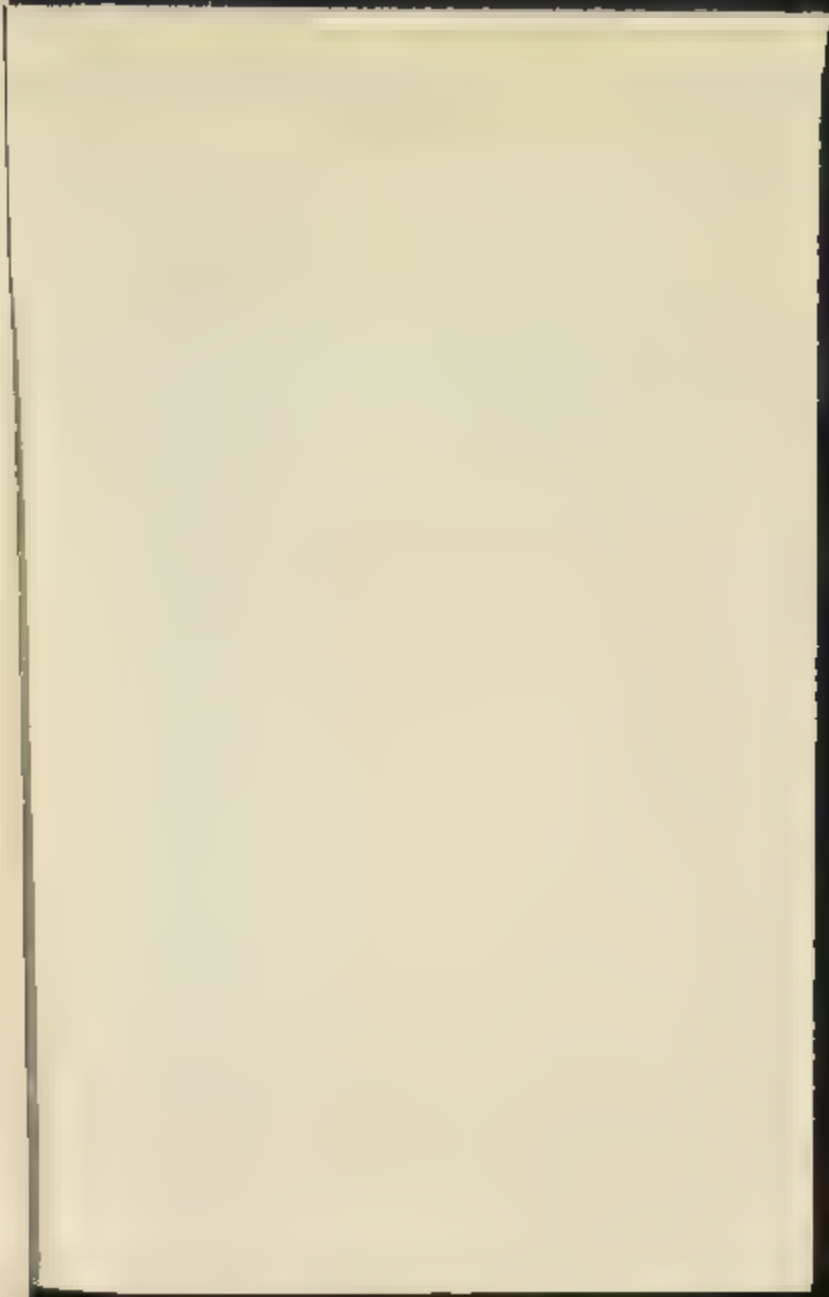
في

في

في

في

والله اعلم



النوع ليس مخصوصا بفعله وقول صحابه بل وبكثير مما أمرهم به ونهاهم عنه وهذا سمت طائفة
 من الناس تنقيح المناط وهو ان يكون الحكم قد ثبت في عين معينة وليس مخصوصا بها بل
 الحكم ثابت فيها وفي غيرها فيحتاج ان يعرف ما ط الحكم مثال ذلك انه قد ثبت في الصحيح
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوا
 سمنكم فانه متفق على ان الحكم ليس محصا تلك الفارة وذلك السمن بل الحكم ثابت فيها هو
 أعم منهما وفي المناط لدى علق به الحكم ماهو فطائفة من أهل العم يزعمون ان الحكم يختص
 بفارة وقعت في سمن فتجسسون ما كان كذلك مطلقا ولا يتجسسون السمن اذا وقع فيه الكلب
 والبول والمذرة ولا يتجسسون الزيت ونحوه . وقت فيه الفارة وهذا القول خطأ قطعا وليس
 هذا مبنيا على كون القياس حجة فان القياس الذي يكون الرابع فيه هو تخرج المناط وهو ان
 يجوز اختصاص مورد النص بالحكم قد جار اختصاصه وجار ان يكون الحكم مشتركا بين
 مورد النص وغيره . يحتاج معتبر القياس الى ان يعلم ان المشترك بين لاصل والفرع هو مناط
 الحكم كما في قوله لا تبيعوا الذهب بالذهب لا مثلا بمثل ولا تبيعوا الفضة بالفضة لا مثلا بمثل
 ولا تبيعوا الشعير بالشعير الا مثلا بمثل ولا تبيعوا الملح بالملح لا مثلا بمثل فلما لم يمتنع عن التعاضل
 في مثل هذه الاصناف لم يكن ان يكون الهمي لهما مشترك ولما لم يمتنع . ولما سئل عن فارة
 وقعت في سمن فأجاب عن تلك القضية المعبية ولا خفاء ان الحكم ليس بخصا بها وكذلك سائر
 قضاء الاعيان كالاعرابي الذي قال له في وقت على أهلي في رمضان فأمره ان يعتق رومة أو
 بصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا وان الحكم ليس بخصوصا بذلك لاعرابي باتفاق
 المسلمين لكن هل أمره بذلك لكونه أفطر أو جامع في رمضان أو أفطر فيه بالجماع
 أو أفطر بالحدس الاعلى . هذا مما تنازع فيه العلماء . وكذلك لما سأل عن سائل عن أحرم بالعمرة
 وعليه حبة وهو منضمخ بالخلوق فقال ازرع علك الجبة واغسل علك ثم بالخلوق وصنع في
 عمرتك . ا كنت صانعا في حديثك فهل أمره بغسل الخلوق لكونه طيبا حتى يؤثر المحرم
 بغسل كل طيب كان عليه أو لكونه خلوقا لرجل وقد نهي ان يزرع الرجل في يده عن الخلوق
 لرجل سوء كان محرما أو غير محرم . وكذلك لما عتقت بريرة فخيرها فاخترت نفسها عند
 من يقول إن زوجها كان عبداً . ان المسلمين اتفقوا على ان الحكم لا يختص بها لكن هل التخيير

لكونها عتقت تحت عدد فلكات تحت ناقص ولا تحمد دا عتقت تحت الحر أو الحكم لكونها
ملككت نفسها فخير سواء كان لروح حر أو عدد هذا مما تازعو فيه وهذا باب واسع
وهو مسأول لكل حكم تعلق به بين معنة مع العلم بأنه لا يخص بها فيحتاج أن يعرف المناط
الذي يتعلق به الحكم وهذا النوع يسميه بعض الناس قياساً ومعظمهم لا يسميه قياساً ولهذا
كان أبو حنيفة وصحابه يستعملونه في المواضع التي لا يستعملون فيها القياس * والصواب أن
هذا ليس من القياس الذي يمكن فيه النزاع كما أن تحقيق المناط ليس مما يقبل النزاع باتفاق العلماء *
وهذه لأنواع الثلاثة تحقيق المناط ومقبح المناط ومخرج المناط هي جماع الاحتجاج *

(فالأول) أن يبين ما نص ولا جماع من الحكم معق بوصف يحتاج في الحكم على المعين
إلى أن يبين ثبوت ذلك لوصف فيه كما يعلم أن الله أمره بأشهاد ذوي عدل ما ومن يؤثر
من الشهداء وذلك لا يمكن تدوين كل شاهد فيحتاج أن يعلم في الشهود المعين هل هم من
دوى العدل المراضين أم لا وكما أمر الله بمشروء لروحين بالمعروف وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لأنساء ردفهن وكسوتهن بالمعروف وقد يمكن تعيين كل روح فيحتاج أن ينظر في أعيان *
ثم من الفقهاء من يقول إن نفقة زوجة مقسدة بالشرع والصواب ما عليه الجمهور أن ذلك
مردود إلى المعروف كما قلنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يخذل ما يكسبك وولدتك بالمعروف
قال تعالى (ولا تهرسو مال البيتم لا ياتي هي أحسن) وبقي النظر في تدليبه إلى هذا التاجر
يجري من الربح ' هل هو من التي هي أحسن أم لا ولدتك قوله (إنما الصدقات للفقراء
والمساكين) يبقى هذا الشخص المعين هل هو من الفقراء المساكين المذكورين في القرآن أم لا .
وكما حرم الله خمر وأرباعاً وما بقي الكلام في الشراب المعين هل هو خمر أم لا وهذا النوع
مما تفق عليه المسلمون من العقلاء بأنه لا يمكن أن ينص الشارع على حكم كل شخص فيما يسكنهم
بكلام عام وكان نصاً أصلياً لله عليه وسلم قد أوتي جوامع الحكم *

(وأما النوع الثاني) الذي يسمونه تنقيح المناط بأن ينص على حكم معين معينة لكن قد
علمنا أن الحكم لا يخص بها بالصواب في مثل هذا أنه ليس من باب القياس لانهاهم على
النص بل المعين هنا نص على نوعه ولكنه يحتاج إلى أن يعرف نوعه ومسألة القارة في الزمن

من هذا الباب من الحكم ليس مخصوصاً بتلك الفأرة وذلك السم ولا بفار المدينة وسمنها
واكن السائل سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذرة وفت في سمن فأجابته لا أن الجوب
يختص به ولا نسؤاله كما أجاب غيره ولعط الفأرة والسمن ليست من كلام النبي صلى الله عليه
وسلم حتى يكون هو الذي علق الحكم بها بل من كلام السائل الذي أخبر بما وقع له كما قال له
الاعرابي إنه وقع على مرثته ولو وقع على سرته لكان الأمر كذلك وكما قال له الآخر رأيت
ياض خلخالها في القمير فوثبت عليها ولو وطئها بدون ذلك كان الحكم كذا . . . أصوات
في هذا ما عليه الأئمة المشهورون أن الحكم في ذلك معلق بحديث الذي حرمه الله إذ وقع
في السمن ونحوه من المأثبات لأن الله سبحانه أباح لنا الطيبات وحرم علينا الحيات . . . علقنا الحكم
بهذا المعنى كما قد آتينا كتاب الله . . . واقع الحبث في الطيب أو الحيث وما حواه وكل
الطيب كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا الجوب موضع بسط مثل هذه المسائل
والكن بينها . . . لأن لا افتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله يتعلق بهد . . . حيث . . .
مما يتعلق باجتهاد الناس أو استدلالهم وما يؤيدهم الله من الفقه والحكمة والعلم وأحق الناس
بالحق من علق الأحكام بالمعاني التي علقها بها الشارع . . . وهذا موضع تفاوت فيه الناس
وتأرجعوا هل يستمد ذلك من خطاب الشارع أو من المعاني القياسية فقوم دعوى أن أكثر
أحكام فعال المباد لا يتأوها خطاب الشارع بل تحتاج إلى القياس وقوم دعوى أن جميع أحكامها
ثابتة بأمر وأمره في تعلقه بالظاهر حتى أنكروا خوي الخطاب وتنبيهه كقوله تعالى
(ولا تقل لها أف) وقالوا إن هذا لا يدل لا على الأمر عن الدفيع لا يفهم منه النهي عن الصرب
والشتم وإنما كرو تنقيح الماص وادعوا في الانعاض من الصهور ما لا تدل عليه وقوم يقدمون
القياس تارة لكون دلالة النص غير تامة أو لكونه خبر الواحد وقوم يعارضون بين النص
والقياس ويقدمون النص ويتناقضون ونحن قد بينا في غير هذا الموضع أن الأدلة الصحيحة
لا تنافس فلا تنافس الأدلة الصحيحة لعقلية والشرعية ولا تنافس دلالة القياس إذا كانت
صحيحة ودلالة الخطاب إذا كانت صحيحة . . . القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين وهذا
هو العدل الذي أمر الله به الكتب وأرسل به الرسل ورسول لا يأمر بخلاف العدل ولا
يحكم في شئ من المتماثلين بحكمين مختلفين ولا يحرم الشئ ويحل نظيره وقد تأملنا عامة الموضع

التي قيل إن القياس فيها عارض النص وإن حكم النص فيها على خلاف القياس فوجدنا ما خصه
 الشارع بحكم عن نظره مما خصه به لاختصاصه بوصف أو بوجبه اختصاصه بالحكم كما حص
 العربا بجوار بيعها بمتابا خرصاً لتعذر الكيل مع الحاجة إلى البيع والحاجة توجب الاستئصال إلى البدل
 عند تعذر الأصل والحرص عند الحاجة فلم مقام الكل كما يقوم الترتيب مقام الماء والمينة مقام
 المذكي عند الحاجة وكذلك قول من قال القرض أو الاحارة أو العرض أو المساءة أو المراجعة
 ونحو ذلك على خلاف القياس أن أرد به أن هذه لا أصل لخصت بصفات وجبت أن تكون
 حكمها بخلاف حكم ما ليس مثابا فقد صدق وهذا هو مقتضى القياس وإن رددت القياسين
 المتماثلين حكم فيهما بحكمين مختلفين فهذا يبره أنه من هو دون الانبياء صوات الله عليهم
 ولكن هذه الامة معارضة هي العاصدة كقياس الدين قالوا انما البيع مثل الربا وحل لله
 البيع وحرم الربا وقياس الدين قالوا انما كلون ما تقتسم ولا كلون ما قبل لله يعنون المينة وعال
 تعالى (وان الشياطين ليوحون لي أو ياتهم ليحادوكم وان طمأننتهم وهم يكلمونكم) والله
 من رزقه الله وهما وآتاه من لدنه علما يوجد عامة الاحكام التي نعم بقياس شرعي صحيح يدل عليها
 الخطاب الشرعي كما أن غاية ما يدل عليه الخطاب الشرعي هو موافق ما يدل الذي هو مطلوب
 القياس الصحيح • وإذا كان الامر كذلك • كلام في عيون حوال لرحل السالك يحتاج إلى
 نظر خاص واستدراك من الله والله قد أمر العبد أن يقول في كل صلاة (اهد الصراط المستقيم
 صراط الدين أجمع عليهم غير المنسوب عليهم ولا الصالحين) فلي الله • أن يجتهد في
 تحقيق هذا ليعلم ليصير من الدين نعم الله عليهم من الدين والصدقات والشهداء والصالحين
 وحسن أولئك رفيقا •

﴿فصل﴾ وأما قوله هل لا مفضل للسالك المزله أو الخلطة بهذه المسألة وإن كان الناس
 يتأذعون فيها إما راعا كلاً وإما حالاً الخفمة لامر أن الخلطة تارة تكون واجبة أو مستحقة
 والشخص لو اذ قد يكون مأموراً بالخلطة تارة وبلاشر تارة • وجماع ذلك أن الخلطة إن
 كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأور بها وإن كان فيها تعاون على الانم والمدون
 فهي مهي عنها • باختلاط بالمسلمين في جنس العبادات كالصلوات الخمس والجمعة والعيد
 وصلاة الكسوف والاستسقاء ونحو ذلك هو مما أمر الله به ورسوله • وكذلك لا احتلاط بهم

في الحج وفي سرو الكمار و لحو رح المارفين و ن كان أئمة ذمت بخراً وان كان في تلك الجماعات
 بخراً . وكذلك الاجتماع لدى برد العبد به بما إما الانعاع به وإما لفعه به وبحو ذمت ولا يد
 للعبد من أوقات يفرد بها نفسه في دعائه وذكره وصلاته وتذكره ومحبة نفسه وإصلاح
 قلبه وما يختص به من الأمور التي لا يشركه فيها غيره هذه يحتاج فيها إلى عراده نفسه بما في
 بيته كما قال طاووس ثم صرمة لرحل بيته يكف فيها نصره وإسائه وإما في غير بيته اختيار المحالطة
 مطابقاً خطأ واختيار لا يفرد مطلقاً خطأ . وأما مقدار ما يحتاج إليه كل إنسان من هذا وهذا وما
 هو لأصالح له في كل حال فهذا يحتاج إلى نظر خاص كما تقدم .

وكذلك السب وترك السب من كان قادر على السب ولا يشغله عما هو أشبع له في دينه
 فهو مأمور به مع التوكل على الله وهذا خير له من أن يأخذ من الناس ولو حادهم بغير سؤال .
 وسب مثل هذا عبادة لله وهو مأمور أن يمد الله ويتوكل عليه من تسب بغير نية صالحة
 أو يتوكل على الله فهو مطيع في هذا وهذا . وهذه طريق لانياء والصحابة وما من كان من
 الفقراء الذين أحصروا في مدائن لا يستطيعون ضرباً في لأرض يحسبهم لجاهل أغنياء من
 التمتع بهذا إما أن يكون عاجز عن الكسب أو مدرك عليه بتعويته ما هو فيه ضوع لله من
 الكسب بفعل ما هو فيه ضوع هو المشروع في حقه وهذا يتوعد أحوال الناس وقد تقدم
 أن الأفضل تنوع ناره بحسب جناس العبادات كما أن جنس الصلاة فصل من جنس القراءة وحسب
 القراءة فصل من جنس الذكر و جنس الذكر فصل من جنس الدعاء . وتارة يختلف باختلاف
 لأوقات كما أن القراءة والذكر والدعاء بعد العصر والعصر هو المشروع دون الصلاة . وتارة يختلف
 عمل لانسان الظاهر كما أن الذكر والدعاء في الركوع والسجود هو المشروع دون القراءة وكذلك
 الذكر والدعاء في الطواف مشروع بالانفاق . وأما القراءة في الطواف فمبها نزع معروف
 وتارة يختلف لا مكنة كما أن المشروع معرفة ومردلة وعند حمار وعند الصفا والمروة هو
 الذكر والدعاء دون الصلاة ونحوها والطواف بالبيت للوارد فصل من الصلاة والصلاة للمقيم
 بمكة فصل . وتارة يختلف مرتبة جنس العبادة . لجهاد للرجل فصل من الحج وأما النساء
 جهاد من الحج والمرأة المتروكة صاعها لزوجها فصل من صاعها لا يوجبها بخلاف الأئمة . وما
 مأمورة بطاعة أبيها . وتارة يختلف حال قدرة العبد وعجزه فما يقدر عليه من

العبادات أفضل في حقه مما يجبر عنه وإن كان جسد المجبور عنه أفضل وهذا باب واسع
يعو فيه كثير من الناس ويبغون هوائهم فإن من الناس من يرى أن العمل إذا كان أفضل
في حقه مناسبة له ولكونه أنفع لعبه تطوع لربه يريد أن يجمله أفضل لجميع الناس وأمرهم
بمثل ذلك والله أعلم بمحمد بالكتاب والحكمة وحمله رحمة للعالمين هدايا لهم يثمر كل إنسان
بما هو أصابح له • مع أن المسلم أن يكون صالحا مسلمين بقصد لكل إنسان ما هو أصابح له
وهذا بين لك أن من الناس من يكون تطوعه بأمره أفضل له ومنهم من يكون تطوعه
بالحياة أفضل ومنهم من يكون تطوعه بالعبادات الدينية كالصلاة والصيام أفضل له والافضل
المطابق ما كان أشبه بحال النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه من خير الكلام كلام الله
وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم •

• مثل شيخ لا سلام تقي لدين قدس الله تعالى روحه ونور ضريحه • عن رجل عنده
ستون قطار رتب بالمشي وقتت فيه فارد في بئر وحدة من يجس بذلك أم لا وهل يجوز
بيعه أو استعماله أم لا • أفتونا مأجورين •

(الجواب) حمد الله • لا يجس بذلك يجوز بيعه واستعماله • ثم يشير في حدى لروايتين
عن أحمد وحكي المائات عنده حكم الماء في حدى لروايتين فلا يجس ذلح المطين الا
بأعير لكن تبقى الجاسة وما حوشا وقد ذهب إلى أن حكم المائات حكم الماء طائفة من العلماء
كالزهري والبخاري صاحب الصحيح وقد ذكر ذلك رواية عن مالك وهو أيضا مذهب
أبي حنيفة فإنه سوى بين الماء والمائات بخلافه الجاسة وفي إزاله الجاسة وهو رواية عن أحمد
في لارئة لكن أبو حنيفة رأى مجرد الوصول منجسا وجمهور لأئمة حالفوا في ذلك ولم يرو
الوصول منجسا مع الكثرة وتسرعوا في القليل إذ من الفقهاء من رأى أن مقتضى الدليل أن
الحيث إذا وقع في الطيب أفسده ومنهم من قال نعم يفسده ذلك كان قد طهر ثم فاما إذا
استهلك فيه وسحق فلا وجه لافده كما لو انقلبت حمرة خلا أمير قصده آدمي فأنها طاهرة
حلال اتفاق لأئمة لكن مذهبه في الماء معروف حتى هذا فإنه قد بسطناها في غير هذا الموضع
ولا دليل على نجاسته في كتاب الله ولا سنة رسوله • وعمدة الدين بحسوه حجاجهم بحديث
رواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن فارة وقعت في سمن فقال إن

كان حامداً وأقوه وما حولها وكأوا سمكم ون كان مائماً فلا تقربوه وهذا الحديث إنما يدل
 بادل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الدابة وكيف والحديث ضعيف بن باطل غلط فيه
 معمر على الزهري غلطاً معروفاً عند النقاد لحواشيه كذا كره الترمذي عن البخاري ومن عتقد
 من الفقهاء أنه على شرط الصحيح ثم يعلم العلة الدخلة فيه التي توجب العمى بخلافه فان عمى الممل
 من خواص عمى ثقة لحديث ولحديث بن البخاري في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية وأن
 الحديث الصحيح هو حتى طهرته أدل منه على النجاسة فقال *

(باب) اد وقعت المارة في السمن لحامد أو لدائب فقل حدثت عدد من حدثنا عبد الله
 يعني بن المبارك عن يونس عن زهري أنه سئل عن الدابة التي غوت في سمن أو السمن
 وهو حامد وغير حامد المارة وغيره قال إمامان رسول الله صلى الله عليه وسلم من مارة
 ماتت في سمن فأمرى قرب منها وطرح ثم أكل * وفي حديث عبد الله بن عبد الله عن بن
 عباس عن ميمونة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مارة وقعت في سمن فهل أقوها وما
 حولها وكلموه فذكر البخاري عن بن شهاب زهري أنعم لامة مارة في رملها أنه فقي في لبيت
 والسمن حامد وغير الحامد إذا ماتت فيه المارة طمها وطرح وما قرب منها واستدل بالحديث
 الذي رواه عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مارة وقعت
 في سمن فقال أقوها وما حولها وكلموه ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مائماً فلا تقربوه
 بل هذا باطل فذكر البخاري رضي الله عنه هذا إيهام من ذكر عن زهري به روى في هذا
 الحديث هذا التفصيل فقد عايط عليه فإنه احاب بالعموم في الحامد والدائب مستدل بهذا الحديث
 بعينه لاسيما والسمن بالحجاز يكون دائباً كثيراً، يكون حامداً بل قيل أنه لا يكون بالحجاز
 حامداً بحال فاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم في جواب من غير تفصيل يوجب العموم ذ السؤل كالحامد
 في الجواب فكانه من اد وقعت المارة في السمن أقوها وما حولها وكلموها سمكم وترك الاستفصال
 في حكاية الحال مع قيام الاحتمال بتزل منزلة العموم في الممل هذا إذ كان السمن بالحجاز
 يكون حامداً ويكون دائباً فأما ان كان وجود الحامد نادراً أو معدوماً كان الحديث نصاً في
 أن السمن الدائب إذا وقعت فيه المارة طمها وتقي وما حولها ويؤكل * وبذلك جواب الزهري عن
 مذهبه ان الماء لا ينحس قليلاً ولا كثيراً إلا بأسير وقد ذكر البخاري في أوائل الصحيح التسوية

بين الماء والماءات وقد بسط الكلام في هذه المسئلة ودلائلها وكلام العلماء فيها في غير هذا
الموضع كيف وفي تحيس مثل ذلك ومحرمته من مسد لأطعمة العظيمة وإتلاف الاموال
العظيمة القدر، لا تأتي بمثلة الشريعة الحامية للمعاش كلها والله سبحانه يحرم عليها الخدات
تبريم لنا عن اصدار وصح لظلمات كلها لم يحرم عليها شيئا من الطهات كما حرم على أهل
الكتاب نظيمهم صحت حاجاتهم ومن ستر الشريعة في مواردها ومصادرها واشتمالها على
مصالحها اذ في المذهب والاعتدال من ذلك ما يهديه الله اليه ومن لم يحسن الله له نورا فانه من
نور الله سبحانه نعمه وتحمده وحده وصلاته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
ومن مصنفاته نعمه الله تعالى رحمته

(فصل في طواف الخائض وحنث وعنت) هل رحمه الله ثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال الخائض تقضى بها ركعة كأي الاطواف ابيت وقال لعائشة رضي الله عنها
اصنعي ما يصنع الحاج غير ان لا تطوفي البيت وما قبله عن صفية بنت حازم فقالت حاسنتنا
هي فقيل له انها قد عصت فلان ذلك وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه بعث أبا بكر عام تسع
لما نزل على الرسول سادس لا يطوف بالبيت حائضا ولا يقبل حدة عنه به أمر الطاهرين
بالوضوء ولا باحتساب النجاسة كما أمر المصلين بالوضوء فبها الخائض عن الطواف بالبيت إما
ان يكون لاحد المسجد لكونها منية عن البيت وفي الطواف بيت أو عن لدخول اليه
مطلقا مرور أو ايت وإما ان يكون لكون الطواف به محرم مع الحيض كما يحرم على الخائض
الصلاة والصيام بادهن ولا جماع ومن المصحف عند عامة العلماء وكذلك قراءة القرآن في أحد
قولي العلماء ولدين حرموا عليها القراءة كاحمد في المشهور وكذلك الشافعي مع بني حنيفة تنازعوا
في اباحة قراءة القرآن لها والنفساء قبل العسل وندم فطاع لده على ثلاثة قول (أحدها) باحتها
للخائض والنفساء وهو اختيار القاضي في يملى وقال هو ظاهر كلام أحمد (والثاني) منع الخائض
والنفساء (والثالث) إباحتها للنفساء دون الخائض احتاره الخلال من أصحاب أحمد وإما ان يكون
لكل منهما وإما ان يكون لجموعهما بحيث لو نرد أحدهما لم يحرم فان كان محرمه للاول لم
يحرم عليها عند الضرورة فان لنها في المسجد ضرورة المسجد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم في صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها انها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه

وسلم ناوايي شجرة من المسجد فقام في حائض هل إن حضنتك ليست في بدلك * وعن ميمونة
 روج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجر
 أحدنا فيتلو القرآن وهي حائض وتقوم إحدى امرأته إلى المسجد فبسطها وهي حائض روه
 النسائي * وقد روى أبو داود من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أحل المسجد
 للجنب ولا حائض روه ابن ماجه من حديث أم سلمة وقد تكلم في هذين الحديثين ولهذا
 ذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما إلى الفرق بين المرور وثلاث جمع بين الأحاديث
 ومنهم من منعها من البث والمرور كأبي حنيفة ومالك ومنهم من يكره المسجد عليها وقد
 يستدلون على ذلك بقوله تعالى (ولا جنبا لا عارى سبيل) وأباح أحمد وغيره للبث من يتوضأ
 ما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يحسبون في المسجد وهم محضون د توضؤ وضوء الصلاة * وذلك والله أعلم أن مسجد
 بيت الملائكة والملائكة لا تدخل بنا فيه جنب كما جاء ذلك في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم الجنب أن ينام حتى يتوضأ * وروى يحيى بن سعيد عن
 هشام بن عروة قال خبرني أبي عن عائشة أنها كانت تقول ذ صاب أحدكم امرأة ثم ردد
 أن ينام فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة فإنه لا يدري أمن نفسه تصاب في نومه وفي حديث
 آخر فإنه إذا مات لم تشهد الملائكة جنازته وقد أمر الجنب بالوضوء عند لا كل والشرب
 والمعاودة وهذا دليل أنه إذا توضأ ذهب الحائض عن أعضاء الوضوء فلا تنقض حايته تمة وإن
 كان قد بقي عليه بعض الحدث كما أن حدث لحدث لا صر عليه حدث دون الجنابة وإن كان
 حدثه فوق لحدث لا صر فهو دون الحب فلا يمنع الملائكة عن شروده فلذلك ينام ويأبث
 في المسجد * وأما الحائض حدثها ثم لا يمكنها طهارة فتمسكها عن لدوم فهي مذكورة في مكثها
 وبومها وكأها وغير ذلك فلا تمنع مما يمنع منه الجنب مع حاجتها إليه ولهذا كان طهر قولي
 العلماء أنها لا تمنع من قراءة القرآن د احتاجت إليه كما هو مذهب مالك وأحمد الوجهين في
 مذهب الشافعي ويدكر روية عن أحمد فإنها محتاجة إليها ولا يمكنها الطهارة كما يمكن الجنب
 وإن كان حدثها غلط من حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم ما لم يقطع الدم والجنب يصوم

ومن جهة أنها ممنوعة من الصلاة طهرت وتطهر ونعم لرجل من وطئها أبصا هذا يقتضي
 أن المفتحي يحصر في حفيها أقوى لك ذ حاجت الى الفعل مستأحت لمحظور مع
 قيم - مع الحظر لاجل الضرورة كما يباح سائر محرمات مع الضرورة من لدم والميتة ولحم
 الخنزير ون كان ما هو دونها في التحريم لاجل من غير حاجة كدس الخنزير والشرب في آية
 الذهب والفضة ونحو ذلك. وكذلك الصلاة لى - ير القبله مع كشف العورة ومع النجاسة في
 المدن والثوب هي محرمه أعظم من غيرها ونحو ذلك من نجس مع الحاجة. وغيره وان كان دونها في
 التحريم كقرآن القرآن مع الحاجة لا يباح. وإذا قدر جب سترت به الحنابة وهو يقدر على
 عمل أو يعم فهذا كالحائض في الرخصة ون كان هذا مدر وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 الحائض أن يخرج في العيد ويشتد الخير ودعوه المسلمين ويكرن تكبير الناس وكذلك
 الحائض والعمى - أمرهما النبي صلى الله عليه وسلم بالأحرى والتساهل وما بهما من ذكر الله
 وشهودهما عرفة مع الذكر والدعاء ورمى حجار مع ذكر الله وغير ذلك ولا يكره لها ذلك من
 يجب عليها ولحق كره له ذلك حتى يمتثل لاه قادر على الطهارة بخلاف الحائض فهذا أصل
 عظيم في هذه المسائل ونوع لا يمتنى أن ينظر الى عاقل المفسدة المتقضية لا حطر ولا ينظر مع ذلك
 الى الحاجة الموحدة للاداء بل الموجبة الاستحباب أو لا يجاب. وكل ما يحرم معه الصلاة يجب
 معه عند الحاجة دم تمكن الصلاة الا كذلك فان الصلاة مع تلك الامور اخذ من ترك الصلاة
 في صلى يتيم مع قدرته على سماع الماء كانت الصلاة محرمه ومع عجزه عن استعمال الماء كانت
 الصلاة بالنيم وحده بيوت وكذلك الصلاة عريانا ولى غير القصة ومع حصول النجاسة وبدون
 القراءة وصلاة الفرض فاعد وبدون كان ركوع والسجود ومثل ذلك مما يحرم مع القدرة
 ويجب مع العجز وكذلك كل ميتة ودم وحرم طهر بر يحرم كاله عند العي عنها ويجب كلها
 بالضرورة عند الأئمة الاربعة وجمهور العلماء قال مسروق من اضطر فداكل حتى مات دخل
 النار وذلك لانه اعان على نفسه بترك ما يقدر عليه من الاكل المباح له في هذه الحال فصار
 بمنزلة من قتل نفسه بخلاف المجاهد بالنفس ومن تكلم بحق عند سلطان جائر فان ذلك قتل
 مجاهد في قتله مصلحة لدين الله تعالى ونعائيل مع طوبى الحائض انه لاجل حرمة المسجد
 رأته يعال به بعض الحنفية فان مذهب في حقيقة أن الطهارة وجبة له لا فرض فيه ولا شرط

له ولكن هذا التعليل يثبت القول بان طواف نحدث غير محرم وهذا مذهب منصور بن
المقتمر وحامد بن أبي سليمان روى أحمد عليهما قال عبد الله في مناسكه حدثني أني حدثنا سهل
ابن يوسف بن شعبة عن حماد ومنصور قال سألتهم عن رجل يطوف بالبيت وهو غاف
متوضئ فلم يرباهما فقال عبد الله سألت أني عن ذلك فقال سب لي أن يطوف بالبيت وهو
متوضئ لأن الطواف صلاه وأحمد عنه روى أن منصوراً في الطهارة هل هي شرط في
الطواف أم لا وكذلك وحوب الطهارة في الطواف كلامه فيها يقتضي روايتين وكذلك قال بعض
الطهارة إن الطهارة ليست واجبة في الطواف بل سنة مع قوله أن في تركها دما من قبل أن
يحدث يجوز له أن يطوف بخلاف الخاص والجنب فإنه يمكنه فعله مع حرمة المسجد لا بخصوص
الطواف لأن الطواف يباح فيه الكلام إلا كل والشرب فلا يكون كالصلاة ولأن الصلاة
مقتضية الطهور وتحريراً الكبير وتحيات التسابيح والطواف ليس كذلك ويقول نعم منع
المراة من ذلك لأجل نظر الدنس والحرمة المسجد نص ومن قال هذا من المطاف أشرف
المسجد لا يكاد يخبر من طائف وقد دل الله تعالى (خذوا ربكم عند كل مسجد) فأمر بأخذها
عند دخول المسجد وهذا بخلاف الصلاة فإن المصلي عليه أن يستر نفسه الصلاة والصلاة
تفعل في جميع المقاع وهو صلى وحده في بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر
للصلاة بخلاف الطواف فإنه يشترط فيه المسجد حرام ولا عكاف يشترط فيه حرس المساجد
وعلى قول هؤلاء فلا يحرم طواف الحب والخاصة ضطر إلى ذلك كما لا يحرم عندهم الطواف
على الحدث بحال لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حينئذ وهما إذا كانا مصطربين إلى ذلك
ولي بالجوار من الحدث الذي يجزرون له الطواف مع الحدث من غير حاجة إلا أن يحدث
منع من الصلاة ومن لمصعب مع قدرته على الطهارة وذلك حذر منعت مع التعم ودأخر
عن التيمم صلى بالأعمال ولا تيمم في أحد قولي العلماء وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد
كما نقل أن الصحابة صلوا مع الحنابلة قل أن تزل آية التيمم والخاصة نهت عن الصوم فإنها
ليست محتاجة إلى الصوم في الحيض فإنه يمكنها أن تصوم شهراً آخر غير رمضان فاد كان لمساقر
ولربض مع إمكان صومها جعل لها أن يصوم شهراً آخر فالخاصة الممنوعة من ذلك ولي أن
تصوم شهراً آخر وأمرت بقضاء الصوم ثم تؤمر لا شهر واحد ثم يجب عليها ألا ما يجب

على غيرها ولقد لو استحصت فنها تصوم مع الاستحاضة فان ذلك لا يمكن لاحترازه اد
قد تستحيض وقت القضاء واما الصلاة فانها تتكرر في كل يوم وليلة خمس مرات والحيض مما
يبيح الصلاة فلو قيل انها تصلي مع الحيض لاجل الحاجة لم يكن الحيض مباحا من الصلاة بحال
وكان يكون الصوم والطواف بالبيت عظم حرمة من الصلاة وليس الامر كذلك بل كان من
حرمة الصلاة انها لا تصلي وقت الحيض ذ كان لها في الصلاة اوقات الطهر غيبة عن الصلاة
وقت الحيض ود كانت عا منعت من الطواف لاجل المسجد فعموم راحة ذلك للدر أولى
من راحة من المصعب نعمذ و و كان لها مصعب ولم يملكها حصصه لانه مثل ان يريد ان
ياخذ له لص أو كافر أو يسه أحد أو يسه منها ولم يكنها منه الا انه لكان ذات جائز لها
مع ان حدث لا يمس المصعب ويجوز له الدخول في مسجد فعم ن حرمة المصعب عظم من
حرمة المسجد واد أصبح لها من المصعب المصحة والمسجد لدى حرمة دون حرمة المصعب
أولى بالاباحة •

﴿فصل﴾ واما ان كان لمنع من الطواف لمعنى في نفس الطواف كما منع من غيره وكان
لذلك والمسجد كل منهما علة مستفاه فقول ذ اضطرت الى ذلك بحيث لم يملكها الحج
بدون صومها وهي حائض لعدم مقام عليها الى ان تطهر فها الامر ذ تر بين ن تطوف مع
الحيض وبين الضرر الذي سبب الشريعة فان الزامها به ذ كان فيه خوف على نفسها ومالها
وفيه عجزها عن الرجوع الى أهلها ولزمها مقام مكة مع عجزها عن ذلك وصررها به لا تقي
به الشريعة فان مذهب عامة العلماء ان من مكة حية وذ يملكه الرجوع الى أهله • يجب عليه
الحج وفيه قول ضميم أنه يجب ذ مكة بقا • ما مع الضرر الذي يخاف منه على النفس
أو مع العجز عن الكسب فلا يوجب أحد عليه انصاف فلهذا لا يجب عليها حج يحتاج معه الى
سكنى مكة وكثير من النساء ذ لم ترجع مع من حجبت معه • يملكها بعد ذلك الرجوع ولو
قدر أنه يملكها بعد ذلك الرجوع فلا يجب عليها ان يسق وطؤها محرما مع رجوعها الى أهلها ولا
تزال كذلك الى ان تعود فلهذا أيضا من عظم خرج لدى لا يوجب الله منه ذ هو أعظم من
يجاب حجتين والله تعالى • يوجب لاجحة وحدة ومن وجب عليه القضاء كالمهر فاما ذلك
تفريطه بافساد الحج ولقد لم يجب القضاء على محصر في ظاهر قولي العلماء لعدم التفريط ومن

وجب القضاء على من فاته حج فانه يوجه لانه ممرض عده وقد قيل في هذه مسألة من جعل
كما يتحل المحصر فهذا لا يقيد سقوط الفرض عنها فيحتاج مع ذلك الى حجة ثنية ثم في الثانية
تخوف ما حوته في الاولى مع ان محصر لا يعقل الا مع العجز احسب اما بعذر وما عارض او فقد
وحسب انما من جهة الشرع فلا يكون أحد محصرا وكل من قدر على الوصول الى البيت لم
يكن محصر في الشرع فمده هي التقديرات التي يمكن ان تعمل بها مقامها بكفة وبما رجوعها
محرمه ولما يحلها وكل ذلك مما هو من الشرع في حق من بدأ وان قيل ان حج يسقط عن مثل
هذه كما يسقط عن لا تمنع لا مانع من محصرها لا يكون الطوف مع شخص محرم كالعجوز
بل هذا مخالف لاصول الشرع لان الشرع مبني على قوله تعالى (فتقوا لله ما استطعتم) وهو معلوم
ان مرة دم يكملها فعل شيء من فرض الصلاة والصيام وغيرها لا مع المحذور لم يكن
له ان يعمل ذلك فان الله تعالى لم يأمر عباده بما لا يمكن الا مع المحذور فان لا يباح
بالضرورة كما يباح كل الميتة عند الضرورة واكن قد كرهت عليه بان يعمل بها ولا تستطيع
الامتناع منه فهذه لا فعل لها وان كان بالا كراه فقه قولان وهما روايتان عن أحمد (إحداهما)
انه لا يباح بالا كراه الا لا قول دون لافعل (والثاني) وهو قول الاكثرين ان المكروهة على الزنا
وشرب الخمر موهوم عنها لقوله تعالى (ومن كرههن فان الله من بعدا كرههن فهو رحيمة)
وأما لرحل لرحل ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره على كون لا كراه هل يمنع من
لا تشترأه لا فبوجوب حبيفة وأحمد في خصوص عنه قولان لا يكون لرحل مكرها على الزنا وأما
ادامكن المحدثان يعمل بعض لو جازت دون بعض فانه يؤمر بما يقدر عليه وما عجز عنه يبقى
ساقط كما يؤمر بالصلاة عرييا ومع النجاسة وفي غير القصة ذم يطق لذلك وكما يجوز الطوف
راكبا ومحمولا للمذنب بالنص وانما القائل وبدون ذلك فيه زرع وكما يجوز أداء الفرض للمريض
قاعد أو ركبا ولا يجوز ذلك في الفرض بدون المذنب مع ان الصلاة في غير القصة والصلاة عرييا
وبدون الاستنجاء وفي الثوب النجس حرام في الفرض والنفل ومع هذا وكان ان يصلي الفرض
مع هذه محظور بخير من تركها وكذلك صلاة خوف مع العمل الكثير ومع استدبار القبلة
مع مفارقة الامام في صلاة الصلاة ومع قضاء ما فاتته قبل السلام وغير ذلك مما لا يجوز في غير المذنب
(فان قيل) الظاهر ان مع الحيض كاصلاة مع الحيض والصوم مع الحيض وذلك لا يباح بحال (فيل)

الصوم مع الحيض لا يحتاج اليه بحال فان الواجب عليه شهر وغيره وان يقوم مقامه واذا لم يكن لها
 أن تؤدي الفرض مع الحيض فالفل يطريق الاولى لان لها مندوحة عن ذلك بالصيام في وقت
 الطهر كما كان للمصلي المتطوع في أوقات الهي مندوحة عن ذلك بالتطوع في أوقات آخر فلم
 تكن محتاجة الى الصوم مع الحيض بحال فلا تباح هذه المندوحة مع الاستثناء عنها كما لا تباح
 صلاة التطوع التي لا سبب لها في أوقات الهي بخلاف دوت السبب وان راجع في الدليل
 من قول العلماء أنها تخور لحاجته إليها فإنه ان لم يفعلها فانت مصلحتها بخلاف التطوع المحض فإنه
 لا يفوت و الصوم من هذا الباب ليس لها صوم لا ويمكن فعله في أيام الطهر ولهذا حاز
 للمستندة الصوم والصلوة وأما الصلاة فأنها لو يجب مع الحيض لم يكن الحيض مانعا من
 الصلاة بخلاف أن الحيض مما يبيح له النساء كما قال لبي صلى الله عليه وسلم لعائشة إن هذا شيء
 كتبه الله على مات آدم فهو دون لبي أبي صلى الله عليه وسلم أن يصلين ما حيض صارت الصلاة
 مع حيض كالصلاة مع الطهر - ثم ان يبيح - اثر لعبادات لم يبق الحيض مانعا مع ان الحنابلة
 واخذت لا صر ما مع وهذا تناقض عظيم وان حرم مادون الصلاة وأبيحت الصلاة كان أيضا
 تناقضا ولم تكن محتاجة لي الصلاة زمن حيض فان لها في الصلاة زمن طهر وهو أغلب
 أوقاتها ما يبيح عن الصلاة يوم الحيض والسك رخص لها فيما تحتاج إليه من التلبية ولذا ذكر
 والدعاء وقد أمرت لذلك بالاعتسال كما أمر لبي صلى الله عليه وسلم بها ان تعتسل عند
 لا حرم لها فاعتست عند من أبي كره وأمر أيضا بذلك لبي مطلقا وأمر عائشة حين حاصت
 بسرف ان تعتسل وتحرم بالحيض فأمرها بالاعتسال مع الحيض الا لعل بالحيض و رخص بعض
 مع ذلك ان تلبى وتقف بعرفة وتدعو وتذكر الله ولا تعتسل ولا تتوضأ ولا يكره لها ذلك
 كما يكره للجنب لو فعل ذلك بدون طهاره لانها محتاجة الى ذلك وغسلها ووضوءها لا يؤثران في
 الحدث المستمر بخلاف غسلها عند لا حرم فانه غسل نظافة كما يعتسل للعممة ولهذا هل يقيم
 لمثل هذه لأغسال دا عدم الماء على قولين في مذهب أحمد وكذلك هل يقيم الميت اذا تعذر
 غسله على قولين ليس هذا الغسل والجذبة والوضوء من حدث ومع هذا فم يؤمر بالغسل
 عند دخول مكة والوقوف بعرفة فلما نهى عن الصلاة مع الحيض دون الاذكار من غير
 كراهة علم الفرق بين ما يحتاج اليه وما لا يحتاج اليه (قال قيل) - سائر الاذكار تباح للجنب

والمحدث فلا حصر في ذلك (قيل) الجنب ممنوع من قراءة القرآن ويكرمه لاداء مع الجلالة
والخطبة وكذلك اليوم بلا وضوء وكذلك فعل المساك بلا طهارة مع قدرته عليها والمحدث
يضا يستحب له الطهارة لذكره تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اني كرهت ان
أذكر الله الا على طهر واخص لا يستحب لمسا شيء من ذلك ولا يكره لذكر بدونه عند
أحد من ائمة السنة المتواترة في ذلك ونما نزعوا في قراءة القرآن وليس في منعها من
القرآن سنة أصلا قال فوله لا تقرأ حائض ولا جنب شيئا من القرآن حديث صحيح
باتفاق أهل المعرفة بحديث رواه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن
عمر وأحاديثه عن أهل بخارى يملط فيها كثيرا وليس لهذا أصل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا حديث به عن ابن عمر ولا عن نافع ولا عن موسى بن عفة أصحابهم المعروفون بقول
لسان عنهم وقد كان نساء يحضن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في كانت القراءة
محرمة عليهن كالمصلاة لكان هذا مما ينهى النبي صلى الله عليه وسلم لأمته ونعمه مهات مؤمنين
وكان ذلك مما يقويه في الناس فلما لم يقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نهيا
لم يحزن أن تعمل حرما مع العلم أنه لم يره عن ذلك وذا لم يره عنه مع كثرة الخيض في ربه علم
أنه ليس بمحرم وهذا كما استدللنا على أن النبي لو كان يحسب أن كان يأمر الصحابة بذلك من
أبدانهم وثيابهم لانه لا بد أن يصيب أحد الناس وثيابه في الاحتلام فلما لم يقل أحد عنه
نه أمر بأزالة ذلك لا غسل ولا فرك مع كثرة إصابة ذلك الأبدان والثياب على عهد النبي
يوم القيامة علم أنه لم يأمر بذلك وبمع أن تكون أرايه واجبة ولا يأمر به مع عموم البدن
بذلك كما أمر بالاحتلام من العتق والدون والحائض بدله دمه الحيض من ثوبها وكذلك
لوضوء من لمس النساء ومن الجاسات الخارجة من غير السبيلين - تأمر بهين بوضوء
من ذلك مع كثرة ابتلائهم به ولو كان واحدا لكان يجب لأمره وكان إذا أمر به فلا بد أن
ينقله المسلمون لانه مما تنزه لهم ولدواعي على نفسه وثمره بالوضوء من مس لذكر ومم
مس التار أمر استحباب فهذا أولى لا يكون لا مستحبا وإذا كانت سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم مضت بانه يرخص للحائض فيما لا يرخص فيه لأجنب حاجتها الى ذلك
لعلم إمكان تطهرها وانه نما حرم عليها فلا تحتاج اليه فثبت منه كما منعت من الصوم لأجل

حدث حليص وعده احتياجهما الى الصوة ومعت من الصلاة بطريق الاولى لا عتياصها عن
صلاة الحليص بالصلاة بطهر هي ايسر معت من الطوف اذا مكها ن تطوف مع الطهر
لان الطوف يشبه الصلاة من بعض وجوه وليس كالصلاة من كل وجوه * والحديث لدى
رواه النسائي عن بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الطوف بايت صلاة لان
الله ابح فيه الكلام في حكم فيه ولا يتكلم لا بحجر فذيل نه من كلام ابن عباس * وسو
كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم * وكلام بن عباس ايسر معه نه نوع من الصلاة
كصلاة الجمعة والاستسقاء والكسوف فان الله قد فرق بين الصلاة والطوف بقوله تعالى
(وظهر بين طائفتين والعماكين وركع السجود) * وقد تكلم العلماء ايتا فصل بتمام الصلاة
او الطوف وجمع العلماء على ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بايت وصلى حاتم المقام ركعتين *
ولا اثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولصحابه والتابعين وسائر العلماء بان يفرق بين مسمى الصلاة
ومسمى الطوف متواترة فلا يجوز ان يحمل نوعا من الصلاة والنبي صلى الله عليه وسلم هل
الصلاة مفتاحها الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطوف ايسر تحريمه التكبير وتحليله
التسليم وقد تارع السلف ومن بعدهم في وجوب توصوه من الحدث له وانوضوه للصلاة
معيوم فلا يطرر من دين الاسلام من كرهه وهو كافر ولا يهل شيء عن النبي صلى الله عليه
وسلم في وجوب توصوه له ومع الحائض لا يسلمه مع حدث ومارع العلماء في الطهارة من
الحليص هل هي وجبة فيه وشرط فيه على قواين فيه وم يتدرع في الطهارة بالصلاة ثم اشرع
فيها وايضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بالقرآن والقراءة فيه ليست واجبة
باتفاق العلماء بل في كراهتها قولان للعلماء * وايضا فانه قد دلل ان الله يحدث من امره ما شاء
ومما أحدث ان لا تكلم في الصلاة هي عن الكلام في الصلاة مطلقا والطواف يجوز
فيه من الكلام مالا يجوز في غيره وبه يذهب جمهور الفقهاء بين صلاة الجسرة فان لها تحريم
وتحليلا ونهى فيها عن الكلام وتصلى بامام وصموف وهذا كله مسمى عنه والقراءة فيها سنة
عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا صحيح قولي العلماء * وأما سجود التلاوة فقد تارع العلماء هل
هو من الصلاة التي تشترط لها الطهارة مع انه سجود وهو أعظم أركان الصلاة الفعلية ولا
يتكلم في حال سجوده بل يكرر ذ سجود ورفع وسلم يضاف في أحد قولي العلماء هذا عند من

يسلم أن السجود مجرد كسجود السلاوة يجب له الطهارة ومن منع ذلك قال به يجوز بدون
 الوضوء. وقال أن السجود مجرد لا يدخل في معنى الصلاة وإنما يسمى الصلاة ما به تحريم
 ونحوه. وهذا السجود لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر به بالطهارة بل ثبت في الصحيح
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الجهم سجد معه المومنون والمشركون والجن والانس
 وسجد سجدة فرعون على غير طهارة وثبت عن ابن عمر أنه سجد بالتلاوة على غير وضوء ولم يرو
 عن أحد من الصحابة أنه وجب فيه الطهارة وكذلك يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 سلم فيه وكثير السجدة على أنه لا يسلم فيه وهو حديثي زوابعين عن أحمد وذكر أنه لم يسمع
 في التسليم ثم ومن قال فيه تسليم فقد أثبت به ما ليس بالعاسد حيث جده صلاة وهو موضع المنع.
 وصلاة الحارة قد ذهب بهم إلى أنه لا يشترط لها الطهارة أكن هذا قول ضعيف فإن لها تحريماً
 وتحليلاً فهي صلاة وأبس الطواف مثل شيء من ذلك ولا الخائض بحجة إلى ذلك فاتها أن لم
 تصل فرص العيين فمرض الكعبة والقل إلى ودعاؤها للبيت واستمرارها له يحصل المقصود
 بحسب لا مكان كأن شهودها العيد وذكر الله تعالى مع المسلمين يحصل المقصود بحسب لا مكان
 والطواف وإن كان مرة على سائر المماسك ثمه ولا يكونه في المسجد وإن الطواف شرع
 منفرد بنفسه وشرع في العدة وشرع في الحج والاحرام والسعي بين الصفا والمروة ولحق
 فلا يشرع إلا في حج أو عمرة وأما سائر المماسك من أوفوف تعرفه ومردلة ورمى الحمار فلا
 يشرع إلا في الحج فهذا يدل على أن الله عز وجل يسره للناس وجعل لهم التقرب به مع الإحلال
 ولا حرم في النسيك وفي غيرها فم يوجب فيه ما وجبه في الصلاة ولا حرم فيه ما حرمه
 في الصلاة فعمم أن أمر الصلاة أعظم ولا يحسن مثل الصلاة. ومن قال من العلماء إن طواف أهل
 الآفاق فصل من الصلاة بالسجدة فأنما ذلك لأن الصلاة تنكسهم في سائر المماسك بخلاف
 الطواف فيه لا يمكن إلا بركة والعمل المقصود في مكانه وربما يقدم على العاصي لأن جده
 أفضل كما يقدم لدعاء في آخر الصلاة على الذكر والقرعة ويقدم الذكر في الركوع والسجود
 على القراءة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت أن قرأ القرآن ركعاً وساجداً وكما يقدم
 انقراءة والذكر والدعاء في أوقات الهي وكما تقدم إجابته المؤذن على الصلاة والقرعة لأن هذا
 يفوت وذاك لا يفوت لا فاق د حرج فقدم ذلك لأن جده أفضل من حسن الصلاة بل

ولا مثلها فان هذا لا يقوله أحد ولحق كاه لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين فكيف يقاس
 بها بعض أعماله وانما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر ولم يوجب شيئا من أعماله
 مرتين بل انما فرض ضوؤه وحده ووقوفه واحدا وكذلك السعي حتى أحمد في النصين
 عنه لا يوجب على المتمتع لا سعيًا وحدها ما قبل المريف وإنما بعده بعد الطواف ولهذا قال
 أكثر العلماء ان العمرة لا تحب كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة وهو أحد القوايين في مذهب
 الشافعي وأحمد وهو لا يضر في لداين فان الله لم يوجب الا الحج اليت لم يوجب العمرة ولكن
 أوجب اتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها لان العمرة هي الحج الاصغر فيجب تمامها كما
 يجب اتمام حج التطوع والله لم يوجب الا سعي الحج لم يوجب حجين كسر وأصغر وهو
 المفهوم من اسم الحج عند الاصلا ولا يجب غير ذلك وليس في أعمال العمرة قدر رند على
 أعمال الحج فلو وحت لم يجب الا عمل واحد مرتين وهذا خلاف ما أوجبه الله في الحج
 والمقصود هنا أن الحج اذا لم يجب الا مرة وحدة فكيف يقاس بما يجب في اليوم والليلة خمس
 مرات وهذا مما يفرق بين ضواف حائض وصلاة الحائض فانها محتاج الى الطواف الذي
 فرض عليها مرة في العمر وقد تكملت السفر الطويل وحملت لابل نقالها الى بلد لم يكن الناس
 باليه لا تشق لانس فأن حاجة هذه الى الطواف من حاجتها الى الصلاة التي تستفي عنها
 زمن الحيض بما تفهمه من الطهر وقد تقدم ان الحائض لم تنع من القراءة لحاجتها اليها وحاجتها
 الى هذه الطواف أعظم واذا علم القائل القرآن تفرؤه مع الحدث الاصغر والطواف يجب له
 الطهارة قبله هذا فيه راع معروف عن السلف ولحق فلا بد لك من حجة على وجوب
 الطهارة الصمري في الطواف والاحتجاج بقوله الطواف بايت صلاة حجة صميعة فان نهايته
 ان يشبه بالصلاة وليس المشبه كالمشبه من كل وجه وتا اردد انه كالصلاة في جتساب محظورات
 التي تحرم خارج الصلاة فاما ما يخص بالصلاة وهو الاكل والشرب والعمل الكثير فليس
 شيء من هذا مبطالا للصوف وان كره فيه اذ لم يكن له حاجة اليه فانه يشتمل عن مقصوده
 كما يكره مثل ذلك عند القراءة ولدعاء والذكر وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم المدي في
 صلاة ما دام ينتظر الصلاة وقوله اذا خرج أحدكم الى المسجد فلا يشك بين أصابعه فانه في
 صلاة ولهذا قال ان الله ناهيكم فيه الكلام ومعلوم انه يباح فيه الاكل والشرب وهذه

محظورات الصلاة التي تبطلها، لا كل والشرب والعسل الكثير ولا بطل شيء من ذلك الطواف بل نهايته انه يكره فيه لغير حاجة كما يكره العبث في الصلاة ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة أو جنازة أقيمت بنى على ضوافة والصلاة لا تقطع لمثل ذلك فليس محظورات الصلاة محظورة فيه ولا وحاش الصلاة واجبات فيه كالتجليل والتجريم فكيف يقال إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها فن أوجب له الطهارة الصغرى فلا بد له من دليل شرعى وما أعلم ما يوجب ذلك ثم تدبرت وتبين لي أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا حب فيه بل اريب ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى فان الأدلة الشرعية اثباتا تدل على عدم وجوبها فيه وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه وحينئذ فلا يسلم ان حبس الطواف أفضل من حبس قراءة القرآن بل حبس القراءة أفضل منه فانها أفضل ما في الصلاة من الافعال والسجود أفضل ما فيها من الافعال والطواف ليس فيه ذكر معروض * ود قبل الطواف قد فرض نصفه قيل له قد فرضت لقراءة في كل صلاة فلا تصح صلاة الا بقراءة فكيف يقاس الطواف بالصلاة. واذا كانت القراءة فصل وهي تجوز للحائض لحاجتها اليه في صهر قولى العلماء «الطواف أولى ان يجوز مع الحاجة» * وذا قيل انتم تسلمون ان الطواف في الاصل محظور على الحائض وانما يباح للضرورة فبن من علل بالمسجد فبن يسلم ان نفس فعله محصور نفسه ومن سلم ذلك يقول وكذلك من القرآن ما هو محظور على الحائض وهو القراءة في الصلاة وكذلك في غير الصلاة لغير حاجة يحرمها * كثير العلماء وانما أبيحت للحاجة «الطواف أولى» * ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء، وكما دل عليه الكتاب والسنة وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد ومع هذا اذا اضطر الحائض وتحدث والحائض إلى مسه مسه هذا اضطر الى الطواف الذي لم يقم دليل شرعى على وجوب الطهارة فيه مطلقا كان أولى بالخواز * ذا قيل «الطواف مسه ما هو واجب فيسئل ومس المصحف قد يجب في بعض الاحوال اذا احتيج اليه اصابته الواجبة والقراءة الواجبة أو لحل الواجب اذا لم يمكن اداء الواجب الا بمسه» * وقوله صلى الله عليه وسلم الحائض تقضى المسالك كلها الا الطواف بالبيت من جنس قوله لا يقبل منه صلاة أحدكم حتى يتوضأ وقوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بختار وقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحب

ولا حائض بل شرائط الوضوء في الصلاة وحمار المرأة في الصلاة ومنع الصلاة بدون ذلك
عظم من منع الطواف وذا كان قد حرم المسجد على الجنب والحائض ورخص للحائض أن
تناوله الخمرة من المسجد وهل لها أن حبيصتك ليست في يديك وبين أن لحبضة في الفرج
والفرج لا يزال المسجد وهذه العلة تقتضي إباحته للحائض مطلقا لكن إذا كان قد فعل لا أحل
المسجد الجنب ولا حائض ولا بد من الجمع بين ذلك والائتان بكل ما جاء من عند الله وإذا لم يكن
أحدهما صحيحا لا آخر فهدم تحمل وهذا خاص فيه بإباحة المرور وهو مستثنى من ذلك التحريم
مع أنه لا ضرورة إليه وساحة الطواف للضرورة لا تنافي بحرمته بذلك النص كإباحة الصلاة للمرأة
لا حرم للضرورة وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة بدل النيم بل وبلا وضوء ولا نيم
للضرورة كما فعل الصحابة لما فقدوا الماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرورة للصلاة بلا ضرورة للضرورة
مع قوله لا صلاة الا بآيات القرآن وكأصلاه والطواف مع الحاجة للضرورة مع قوله حبه ثم
فرصه ثم صلى فيه والصلاة على المكان النجس للضرورة مع قوله جعلت لي كل أرض طيبة
مسجداً وطهوراً بل تحريم الدم وحج الحرير عظم لا موز وقد أئيج للضرورة والذى جاءت
به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة وبين سائر المساكات فهد فضل من غيره أي
الحائض عنه والصلاة كمن فيه وذلك به يشبه الصلاة أكثر من غيره ولا به يخص بالمسجد
فهو بين الحرمين سميت منه الحائض وهذا سنة تجمع لمحدث منه وما لم يحرم على المحدث فلا
يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الأولى ولا حرم كراهة القرآن وكالات كاف في المسجد
وأن حرم عليها مع المحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كس المصحف وغيره ومن جعل
حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم فقد حاش النص والاجماع وليس لأحد أن
يحتج بقول أحد في مسائل الترع وإنما حجة النص والاجماع دليل مستبسط من ذلك تقدر
مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء فان أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج
بها على الأدلة الشرعية ومن ترى على مذهب قد تموده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن لأدلة
الشرعية وتسرع العلماء لا يمرى بين ما جاء عن الرسول ولقته الأمة بالقول بحسب يجب الإيمان
به وبين ما قاله بعض العلماء ويتعذر إقامة حجة عليه ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا يحسن
أن يتكلم في العلم بكلام العلماء وإنما هو من المغلاة السابقين لا قول غيرهم من المحدثين عن غيره

والشاهد على غيره لا يكون حاكما والدفع نحو ما يكون حاكما لا مفتيا ولا يحتمل حال هذه المرأة الا تلك الامور الثلاثة وهذا القول وإن يقال طواف لادضة قبل انوفى بحرى إذا تعدر الطواف بعده كما يدكر ذلك قولاً في مذهب مالك فيمن نسي طواف لادضة حتى عاد إلى البدء أنه يجزئه طواف انقضاء هذا مع أنه ليس طوافه مخرج فاسها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة إلى أن يخرج الحج وفيه أيضاً تقديم الطواف قبل وقته الثالث بالكتاب والسنة والاجماع والمساك في وفها لا يجزئ. وودار الامر بين أن تطوف صوت لافضة مع حدث وبين أن لا تطوفه كان أن تطوفه مع حدث أولى فإن في شرط الطهارة نزعاً معروف وكثير من العلماء كافي حليفة وأحمد في حديثي الروايتين عنه يقولون إنها في حال الفدرة على الطهارة طهارة مع حيض أخرها وعليها دم مع قولهم إنها تأثم بذلك ولو طافت قبل التعرف لم يجزئها وهذا القول مشهور معروف بين لك أن الطواف مع حيض أولى من الطواف قبل الوقت وأصحاب هذا القول يقولون الطهارة واجبة فيها لا شرط فيها وواجبات كلها تسقط بالعمى ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره من العلماء أن كل ما يجب في حال دون حال فليس بمرض وإنما مرض ما يجب على كل أحد ولهذا قالوا إن طواف الوداع لما سقطه النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض دل على أنه ليس بركن من غيره دم وكذلك المبيت على لما أسقطه عن أهل السقاية دل على أنه ليس بمرض بل هو واجب بغيره دم وكذلك الرمي لما حور فيه مارعاه وأهل السقاية التمسح من وقت إلى وقت دل ذلك على أنه في ذلك الوقت ليس بمرض وكذلك ركعتي الصلوة ان يفيضوا من جمع طيل جمع من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره فإذا كان من قولهم أن الطهارة ليست فرضاً في الطواف وشرطاً فيه بل هي واجبة بخبر دم دل ذلك على أنها لا يجب على كل أحد في كل حال وهذا واجب على كل أحد في كل حال إنما هو فرض عند دم لا بد من فعله لا يجزئ بدم وحيد فإذا كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع المعجز كما سقط سائر الوجبات مع المعجز كطواف الوداع وكما لا يحرم ما يحتاج إليه الناس من حاجة عامة كالسر أو بل والخبز فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وسائر فقهاء الحديث بخلاف ما يحتاج إليه في بعض الاحوال فإنه لا يساح لأمه القدرة وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع وحينئذ فهذه المحتاجة

إلى الطواف أكثر ما يقال أنه يلزمها دم كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد
 فإن لدم يلزمها بدون العذر على قول من يحمل الطهارة واجبة وما مع المحرز فاذا قيل بوجوب
 ذلك فهذا غاية ما يقال فيها والآن قيس أنه لا دم عليها عند الضرورة وأما أن يحمل هذا واجبا
 بحره دم ويقال أنه لا يسقط للضرورة وهذا خلاف أصول الشريعة وقد تنبه من المصطرحة
 إلى الطواف مع خيس ما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالاجر مع لدم وإن لم تكن مضطرة
 لم تكن لامة محممة على نه لا جرتها إلا الطواف مع طهر مطاها وحينئذ فليس مع المارغ فمثل
 بذلك لا يصح ولا جماع ولا قياس وقد بينا أن هذا قول يلزم حوار ذلك عند الحاجة وإن
 ما اختلفوا في طهارة حدث هل هي واجبة عليها وإن قول نعمة للوجوب أظهر من جمع
 لامة على وجوب طهارة مطاها ولا على أن يأت من طهارة شرط في الطواف وما لدى
 لا أعلم فيه رعا أنه ليس لها أن تطوف مع الجنب إذا كانت قادره على الطواف مع الصرفة
 أعلم مارة أن ذلك يحرم عليها وإنما به ونماز عوا في إحرائه مذهب أبي حنيفة يحرم ذلك وهو
 قول في مذهب أحمد فإن أحمد نص في ربه على أن الجنب ذو طاف ناسيا إحرأه ذلك فمن أصحابه
 من فصر ذلك على حال المسان ومنهم من قال هذا يدل على أن طهارة ليست فرضا ذلو
 كانت فرضا لما سقصب بالنسبة لأنهم من باب المأمور به لا من باب المهي عنه كطهارة حدث
 في الصلاة بخلاف احتساب نجاسة في الصلاة فإن طاهر مذهب أحمد أنه ذو صلى ناسيا لها
 أو جاهلا بها لا يبعد لأن ذلك من باب المهي عنه فإذا فعله ناسيا أو جاهلا به لم يكن عليه ثم
 فيكون وجوده كعدمه ثم من أصحابه من قال هذا يدل على أن الصلوة في الحروف
 ليست عسده ركعتا على هذه الرواية بل وجب بغير بدم وحكي هؤلاء في صحة طواف
 الخاص روايتين أحدهما لا يصح والثانية يصح وبغيره بدم . ومن ذكر هذا أبو البركات
 وغيره وكذلك صرح غير واحد منهم أن هذا النزاع في الطهارة من الجنب والجدية كذهب أبي
 حنيفة وعلى هذا القول تسقط بأجر كسائر الوحيات وذكر آخرون من أصحابه عنه ثلاث
 روايات رويها يحرمه الطواف مع لحابه ناسيا لادم عليه . ورواية أن عليه دماء ورواية أنه لا يحرمه
 ذلك وبعض الناس يظن أن النزاع في مذهب أحمد إنما هو في الجنب وأحدث دون الخاص
 وليس الأمر كذلك بل صرح غير واحد من أصحابه بأن النزاع في الخاص وغيرها وكلام أحمد

يدل على ذلك وبين أنه كان متوفعا في طواف الحائض وفي طواف الجنب وكان يذكر أقول
الصحابة والناصبين وغيرهم في ذلك فقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في الشافعي عن الميموني قال لأحمد
من سمي أو طاف طواف لوح على غير ضهارة ثم وضع أهله فقال في هذه الناس معها
مختلفون وذكر قول ابن عمر وما يقول عطاء وما يسهل فيه وما يقول الحسن وأمر عائشة فقال
لها النبي صلى الله عليه وسلم حين حاضت فبي ما يعمل الحائض غير أن لا تطوف بالبيت إن هذ
أمر فذكره الله على بنات آدم فقد بليت به نزل عليها ليس من قلها قالت فن الناس من يقول
عليه الحائض فقال ثم كذلك أكثر علي ومن الناس من يذهب لي أن عليه ده قال أبو عبد الله
أولا وأحرأ هي مشنة مشنة فيها نظر دعي حتى نظر فيها ومن الناس من يقول ون رجع
إلى الله يرجع حتى يطوف قالت والنسبين قال والنسبان أهوب حكما كثير يريد أهون
من يطوف على غير ضهارة متعمدا قال أبو بكر عبد العزيز قد بينا أمر الطواف بالبيت في
أحكام الطواف على قواين يعني لأحمد أحد القواين أن الطواف إذا صار لرحل وهو غير
ظاهر أن الطواف يجري عنه ذ كان نسياء والقول الآخر أنه لا يجري حتى يكون طاهرا
فإن وضئ وقد طاف غير طاهر ناسيا فلي قواين مثل قوله في الطواف فن حار الطواف غير
طاهر بل ثم حجه ومن لم يجزه لا طاهرا رده من أي الموضع ذكر حتى يطوف قال وهذا
أقول فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في أحدي الروايتين يجزئه مع العذر ولا دم
عليه وكلام أحمد بين في هذا وحب أحمد المذكور بين أن المراء عنه في طواف الحائض
وغيره وقد ذكر عن عمر وعطاء وغيرهما التمهيد في هذا ومما نقل عن عطاء في ذلك أن
المرأة إذا حاضت في ثناء الطواف فإنها تم طوافها وهذا صريح من عطاء أن الطهارة من
حيض ليست شرطا وقوله مما عنده به أحمد وذكر حديث عائشة وأن قول النبي صلى الله
عليه وسلم إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم بين أنه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبل
هي معذورة في ذلك ولقد تعذر ذ حاضت وهي معكمة فلا يطل اعتكافها من قبة في رحمة
المسجد ون ضطرت إلى المقام في المسجد فأمرت به وكذلك إذا حاضت في صوم الشهرين م
ينقطع التتابع باتفاق العلماء وهذا يقتضي أنها تشهد الناسك بالأكراهة وتشهد العيد مع المسلمين
بالأكراهة وتدعو وتذكر لله ولجنب يذكره له ذلك لأنه قادر على الطهارة وهذه عاجزة عنها

فهي معذورة كما عذرها من جواز لها القصر به بخلاف الجنب الذي يمكنه الطهارة فالحائض أحق
 بأن تعذر من الحائض الذي طاف مع الجنابة من ذلك يمكنه الطهارة وهذه تعجز عن الطهارة
 وعذرهما بالمعجز والضرورة أولى من عذر حائض بامسيان فان الناسي لما أمر بها في الصلاة يؤمر
 بها إذا ذكرها وكذلك من نسي الطهارة للصلاة فعليه أن يتطهر ويصلي وذكر خلاف العاجز
 عن الشرع مثل من يعجز عن الطهارة بالماء فإنه تسقط عنه وكذلك العاجز عن سائر أركان
 الصلاة كالعاجز عن القراءة وعن الركعتين تركوع والسجود وعن استقلال القبلة فإن
 هذا يسقط عنه كل ما يحز به ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه ولا يسقط عنها الطواف الذي
 تعذر عليه بمعجزها عما هو ركن فيه أو وجب كفي الصلاة وغيرها وقد قال الله تعالى (فاتقوا
 الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهذه
 لا تستطعن لا هذا وقد أثبت الله ما استطاعت فليس عما غير ذلك ومعلوم أن الذي طاف
 على غير طهارة متعمدا آثم وقد ذكر أحمد القوايس من عليه دم ثم يرجع فيطوف وذكر النزاع
 في ذلك وكلامه بين في أن توافقه في الحائض على غير طهارة تناول الحائض والحائض مع النعمد
 وبين أن الناسي أهون بكثير والعاجز عن الطهارة عذر من الناسي وقال أبو بكر عبد العزيز
 في الشافعي باب في الخوف باليت غير طاهر قال أبو عبد الله في رواية أبي طاب ولا يصوف
 بإيت أحد لا طاهر والمتنوع أيسر ولا يعمد به شاهد خج لا صاهر وقال في رواية أحمد
 بن حنبل إذا طاف طواف ليلته وهو من الطهارة حتى رجع منه لا شيء عليه وخيار له أن
 يصوف وهو طاهر وإن وضى خجبه ماض ولا شيء عليه فهذا النص من أحمد صريح بأن
 الطهارة ليست شرطا منه لا شيء عليه إذا طاف ناسيا الطهارة لادم ولا غيره وأنه إذا وضى
 بعد ذلك خجبه ماض ولا شيء عليه كما أنه لا فرق بين المتنوع وغيره في الطهارة وأمر الطهارة
 فيه وفي سائر المشاهد دل ذلك على أن الطهارة ليست شرطا عدمه فقطع القول هنا بأنه لا شيء
 عليه مع النسيان وقال في رويته أبي طاب أيضا إذا طاف باليت وهو غير طاهر يتوصأ ويعيد
 الصواف ود طاف وهو جنب فإنه يعيد ويعيد الصواف وهو في رواية أبي دود حدثنا
 سفيان عن ابن جريح عن عطاء إذا صاف على غير وضوء فليعد طوافه وقال أبو بكر عبد مزير
 عروب في الصواف في التوب نجس من أبو عبد الله في رويته أبي طاب وإذا طاف رجل في

ثوب نجس فان احسن كان بكره ان يفعل ذلك ولا ينسئ له ان يصوف لا في ثوب طاهر
 وهذا كلام من احمد بين انه ليس اصواف عنده كالصلاة في شروطها فان سبحة ماد كرفي
 اصواف في ثوب نجس ان احسن كره ذلك وفي لا ينسئ له ان يصوف الا في ثوب طاهر
 ومثل هذه اشارة تفيد في المستحب المؤكد وهذا بخلاف غيره في الصلاة ومذهب أبي
 حنيفة وغيره انه لا طواف وعليه بحاسة صح طوافه ولا ينسئ عليه * وصحته من الاصواف شروط
 الصلاة على قولين في مذهب احمد وغيره (أحدهما) يشترط كقول مالك وشافعي وغيرهما
 (والثاني) لا يشترط وهذا قول أكثر سبب وهو مذهب أبي حنيفة وغيره وهذا قول هو
 الاصواب فان المشترطين في اصواف كشروط الصلاة ليس معهم حجة الا قوله صلى الله عليه وسلم
 اصواف بانيب صلاة وهذا لو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كان لهم فيه حجة كما تقدم
 والادلة اشرعية تدل على خلاف ذلك واني صلى الله عليه وسلم لا يوجب على صائغين طهارة ولا
 احتساب نجاسة بل في مفتاح الصلاة شروط ونجاستها تكبير وتكبيلها ناسم وصور ليس
 كذلك وصور لا يجب فيه ما يجب في صلاة ولا يحرم فيه ما يحرم في صلاة فمن
 يكون مثلهما وقد ذكر من قياس أنها عادة متبعة بالبيت ولم يدكروا دليلا على ذلك وقياس
 اصحيح ما من فيه من المشترك بين الاصل والفرع هو انه حكم ودليل ملة * وبصاها طهارة
 مما وجب اكونها صلاة سواء تماقت الدابة وتعلق الا ترى جهتها كانوا يصلون الى
 الصخرة كانت صهارة يما شرط فيها ولا تكن متعلقة بالبيت وكذلك اصناف صلى الى غير
 انما كما يصلي المنصوع في سفر وكصلاة الطوف راكبا فان طهارة بيت متبعة بالبيت *
 وايضا لا يظن الى بيت عبادة متعلقة بالبيت ولا يشترط له طهارة ولا غيرها نعم هناك عادة
 من شرطها المسجد وم تكن الطهارة شرط فيها كالاغتكاف وقد قلنا في (وصور بيني لاسماطين
 والعاكفين والركع سجود) فليس احق الطائف بالركع السجدة أولى من إخافته بالعاكف
 بل بالعاكف أشبه لان المسجد شرط في الطوف والمكوف وليس شرط في الصلاة * وان قيل
 الطائف لا بد أن يصلي ركعتين بعد الطوف والصلاة لا تكون الا صهارة قبل وجوب ركعتي
 الطوف فيه راع وذا قدر وجوبها لم يجب فيها المولاة وليس اتصالها الطواف بأعظم
 من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة ومعلوم انه لو خطب محدثا ثم توضأ وصلى الجمعة جار

فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يوضأ ويصلي الركعتين بطريق لاوئي وهذا كثير ما يستلزم به
الإنسان دسي الشهادة في الحطة والطواف فانه يجوز له أن يتطهر ويصلي وقد نص على انه
دخص وهو حاي حاره ودسي أن الطهارة ليست شرطاً في الامر دائرين ان
يكون وجبة وبين ان يكون سنة بهم قولان يسلط وهما قولان في مذهب أحمد وغيره
وفي مذهب أبي حنيفة الكون من يقول هي سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول مع ذلك عليها
دم وثم أحمد فانه يقول لا شيء عليها لادم ولا غيره كما شرح به فيمن طاف جذا وهو ناس
عاطفت حائض مع النعمه توجه القول بوجوب لدم عليها . وأما مع العجز فيها ما يقال
ن عليها دما ولا شيء ن لا يجب لدم لان هـذ وجب يؤمر به مع القدرة لامع العجز عن
تروم لدم إنما يجب بترك ما مور وهي لما ترك ما مور في هـذ الحاله وم تعمل محظوراً من
محظورات الاحراء وهذا ليس من محظورات لاحرمه من الطواف بفمه الحلال والحرم فصار
الخطرها من حسن حظر للث في المسجد واعتكاف الحائض في المسجد أو من المصحف
أو قراءة القرآن وهذا يجوز للحاجة لادم وطواف لافصة إنما يجوز بعد التحلل الاول
وهي حين يندبح بها لمحصور لا لجماع ه (ون قيل) فلو كان طوافها مع خيض ممكناً أمرت
بطواف القدوم وطواف ودع والبي صلى الله عليه وسلم لم أسقط طواف لوداع عن الحائض
ر أمر عائشة ما قدمت وهي متممة فحقت ن تدع فقال مبره ونحرم بالخج فعم لا يمكنها
عوف قيل مع حسن محظورة حرمة المسجد ولا تسوف ولما لمحصور لا تساح
الاحال ضروره ولا ضروره بها في طواف الوداع من ذلك ليس من خج ولهذا لا يودع
المقيم عكة وإنما يودع المسافر عنها ويكون آخر عهده نابت وكذلك طواف قدوم ليست
محصرة به ن لو قدم حج وقد ضاع الوقت عليه نأ بمرقة ولم يصح للقدوم فهو ان أمر
بهما بقدر عليه بما أمر به في أحدهما و ستجاب فن دعها في ذلك قولاً وايس
واحد منهما ركعت يجب على كل حاج بلسة ثابتة باتفاق العلماء بخلاف طواف الفرض فانها
محصرة له لانه لا يجب لانه وهذا كما يجب لها دخول المسجد لضروره ولا ندخله لصلاه ولا
اعتكاف وان كان مندور من المكفة د حاضت خرجت من المسجد وتبعت لها قبسة في
فائه وهذا أيضاً يدل على ن مع حسن كمها من الاعتكاف فيه حرمة المسجد والافالخص

لا يبطل اعتكافها لأنها مخصصة به بل انما منع من مسجد لا اعتكاف فيها ليست مصطرة
الى ان تقيم في المسجد ولو أبيع أبيع إنما ذلك مع دونه خيصة المكان في ذلك ساحة المسجد لا يخص
وأما طواف فلا يمكن الا في مسجد حرم فانه يختص بقعة معينة ليس كالاعتكاف فلو
الاعتكاف يخرج من المسجد لما لا بد منه كفضاء الحاجة ولا تكاثر وترب وهو متكف في حال
خروجه من المسجد ليس له في تلك الحال ان ياتر ساء وهو كما قال الله تعالى (ولا ياتروهن
وأنتم عاكفون في المساجد) وفوقه في المساجد تعلق بقوله ما كفون لا بقوله ياترون وهن فان
المباشرة في المسجد لا تخور بمسك ولا لغيره متكف في مسجد ليس به ياترون اذا
خرج منه ما لا بد منه مما كان هذا يشبه الاعتكاف والاعتكاف يخرج من المسجد ما لا بد منه فم يقطع
الخصيص اعتكافها وقد جمع بين الكوف والمكوف والطواف والصلاة في الامر بتطهير بيته بقوله
(وطهر بيتي للطائفين والماكين والركع السجود) فمعه من الحيض من تمام طهارته والطواف
كالمكوف لا كالصلاة من الصلاة تباح في جميع الارض لا تختص بمسجد وبحب طه ويحرم فيها
ما لا يحرم في اعتكاف ولا طواف وحقيقة الامر ان الطواف عبادة من العبادات التي يعمها
الحلال والحرم لا يختص بالاحرام ولهذا كان طواف الارض تأييد بعد التحلل الاول فيطوف
الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى (ثم ليقتضوا نعتهم ويؤفوا نذورهم ويطوفوا ببيت العتيق)
فيطوف الحجاج وهم حلال قد أقسموا بحجهم وببق عليهم محرم لا النساء ولهذا لو جامع أحدهم
في هذه الحلة لم يفسد نسكه اتفاق لأئمة وقد كانت عبادة من العبادات هي عبادة مختصة
بالمسجد الحرام كان الاعتكاف يختص بجميع المساجد والله تعالى قد أمر بتطهير بيته للطائفين
والماكين والركع السجود وليس هو نوعاً من الصلاة إذا تركه من نسكه فبطل دم واد
ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للمعروية محل جهاد هل يلحق عن ترك شيئاً من
نسكه أو يقال هذا فيمن ترك نسكا مستقلاً أو تركه مع القدرة بلا عذر وترك ما يختص
بالحج والعمرة وأما القول بأن هذه العاجزة عن الطواف مع الطاهر ترجع محرمه وتكون كالمحصر
أو سقط عنها الحج أو أن يسقط عنها طواف الفرض وهذه قول كآباء محافة لاصول الشرع
مع أني أعظم أمناً من لائحة دريح شئ منها في هذه الصورة وإنما كلام من قال عليها ده
وترجع محرمه ونحو ذلك من السام ولائحة كلام مطلق يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم

وكان منهم يمكنها تحنّس حتى تطهر وتطوف وكانوا يمرون لأمراء من يحتسبوا حتى تطهر
لحيض ويظمن ولهذا نزه مالك وغيره المكارى لذي فأن يحتسب معها حتى تطهر وتطوف
ثم إن أصحابه قالوا لا يجب على مكاربها في هذه الأمان أن يحتسب معها ما عليه في ذلك من
الصرر فعم ن أجوبة ثلاثة تكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً كان مع القدرة على أن
تطوف طاهر لا مع الحر عن ذلك اللهم لا أن يكون منهم من لا لا شرطاً أو الواجب
في الحين فيكون الترخيع مع من قال ذلك والله تعالى أعلم *

آخر ما أوجه في هذه المسئلة الخالة خيلة البريرة الدائدة واحمد الله وحده *

« وسئل الشيخ في بدن رحمه الله عن رجل ناسى صلاته وهو في عاقبه فهل له أن
يصبر ما ظهر له أن يصحى النهار ثم يبعث ويصلي » فتوا به جورين *

« جواب » حمد الله لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج بوقت من عليه أن قدر على
لاغتسال بماء بارد أو حار أن يغسل ويصلي في الوقت ولا يقيم فإن التيمم بحشية البرد حار
باتفاق الأئمة ود صلى بالتيمم فلا عادة عليه أن لا يغسل من لا يغسل وغسل والله أعلم *

« وسئل » أي أفضل يوم عرفة أو الجمعة أو السبت أو الأحد *

« جواب » حمد الله أفضل أيام الأسبوع يوم حجة باتفاق العلماء وفصل أيام العام هو
يوم البحر وقد قال مصنف يوم عرفة ولأول هو الصحيح لأن في الحديث عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال أفضل أيام الله عند يوم البحر ثم يوم المطر لأنه يوم الحج الأكبر في مذهب
مالك والشافعي وأحمد كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم البحر هو
يوم الحج الأكبر وفيه من الأعمال ما لا يعمل في غيره كأوقوف بمرحلة وري حرة العفة
وحدها والبحر وأحق وطوف الأفاصة فإن من هذه فيه فضل بالسنة وتعالى العلماء والله أعلم *

« فصل » الذبيحة في لأضحية وغيرها تصنع على شقها الأيسر ويضع رجله اليمنى على
عقبها كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى الله ويكبر فيقول بسم الله
والله أكبر اللهم ملك ولك اللهم تفضل مني كما تفضلت من إبراهيم خليلك ويستحب أن يستقبل
بالحقبة أو يصلي أشبه وحده عنه وعن أهل بيته حر ذلك في شهر قولي العلماء وهو
مذهب مالك وأحمد وغيرهم فإن الصحابة كانوا يفعلون ذلك وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى

الله عليه وسلم ضحى بشان وهل في خدمته لهم عن محمد وآل محمد وقال في لآخرى لهم
هذه عن شهدى بالبلاغ وشهدت له بالتدقيق -

﴿فصل﴾ ولطيف التي سمط بمصر أسبها فيها مولان هما وحيان في مذهب محمد صحبا
أما تجرى وأما التي ليس لها شأن في أعلاها وهذه بحرى بهاق والمعر ، فضل من السود ،
وذا كان السود حول عينيها وثما وفي رجلها شبيهة أضحية التي صلى الله عليه وسلم *
﴿فصل﴾ ونجوز التضحية عن ميت كما يجوز لحج عنه والصدقة عنه *

﴿فصل﴾ من كلامه أيضا رحمة الله تعالى عليه يشمل على قاعدة في موضع ثلاثة في جامع
الامة وهي أما كن الطاعات والجماعات *

عمر بن عبد الله بن محمد أصلي عليه وسلم بطهني ودين لحق ليظهره على الدين
كله وأمكن لأمنه لدين ونم عليهم النعمة وحمه على شريعة من الامر ومعه ن يتبع
ولا يتبع سمين لدين لا يعلمون وجعل كتابه ميم على مدين يديه من الكتب ومصدقة بها
وجعل له شرعة ومنهاجا ، شرع لأمنه من الهدى وان يقوم لدين الا ما كات والميرن
والحديد ، كتاب يهدي به وحديد بصره كما قال تعالى (لقد رسلنا بالبينات وازاما
معهم الكتب والميرن ليقوم الناس بالقسط وانزل الحديد وبه بأس شديد ومنافع للناس)
فالكتاب به يقوم العلم والدين ، والميرن به يقوم الخلق في العقود المالية والقصوص ،
والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمذنبين وله في كان في الارمان المتحررة الكتاب
للعلماء والعماد ، والميرن يورراء والكتب وانزل لدين ، والحديد للأمر ، والأحساد
والكتاب له الصلاة والحديد له الجهد وله كان أكثر الآيات والاحداث السوية في الصلاة
والجهاد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في عبادة المريض لهم شف عندك بشهد لك صلاة
وسكالك عدوا وقال عليه السلام رأس لاسلام وعموده الصلاة ودرو فستامه الجهاد في سبيل الله
ولهذا جمع بينهما في مواضع من القرآن كقوله تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم
ميرنوا وجههم بآمرهم ونفسهم في سبيل الله) والصلاة وبعث الاسلام واصل اعمال الايمان
ولهذا سماها عانا في قوله (وما كان الله ليضع ايمانكم) في صلاتكم لي يب المقدس هكذا قيل

(١) هذا آخر ما وجدناه من الفصل بالاصل الذي بيدنا كنه مصححه

عن السلف وقال تعالى (أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرم كمن آمن بالله واليوم الآخر
وحاهد في سبيل الله لا يستوفون عند الله) وقال (فسوف يأتي الله قوم يحبهم ويحبونه أذله على
المؤمنين أعز على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فوضعهم بالحجة التي
هي حقيقة الصلاة كما قال (محمد رسول الله ولدين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا
سجدا يسعون فصولا من الله ورضوانا) فوضعهم بأشدة على الكفار والصلاة وفي الصحيح
أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله فقيل ثم ماذا
قال ثم حج مبرور مع قوله في الحديث الصحيح لما سئل عن مسعود أي العمل أفضل قال الصلاة
في موافقتها قال ثم ماذا قال بر لو لدين قال ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله فإن قوله إيمان بالله
دخول فيه الصلاة وتذكرك في الأول بر لو لدين إذا ليس لكل أحد والدان فالأول مطابق
والثاني مفيد بمن له ولدان ولهم كاتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر خلفائه
الرشدين ومن سلك سبيلهم من ولاية الأمور في الدولة لأمواله والعامة أن الإمام يكون
إماما في هذين لأصليين جميعا الصلاة والجهاد فالذي يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد وأمر
الجهاد والصلاة واحد في الإمام والسفر وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سئل رحلا على بلد
مثل عتاب بن أسيد على مكة وعثمان بن أبي العاص على الطائف وعدهما كان هو الذي يصني
بهم ويقيم الحدود وكذلك سئل رحلا على مثل سررة كاستعماله زيد بن حارثة وبنه
إسماعيل وعمرو بن العاص وغيرهم كان أمير الحرب هو الذي يصني بالناس ولهذا استدل المسلمون
بتقدمه أبي بكر في الصلاة على نه تقدمه في إمامة العامة وكذلك كان سرور الصديق كزيد
ابن أبي سفيان وحالد بن الوليد وشرحبيل بن حسنة وعمرو بن العاص وغيرهم أمير حرب هو
إمام الصلاة وكان نوب عمر بن الخطاب كاستعماله على الكوفة وعمر بن الخطاب على الحرب والصلاة
واسم مسعود على القضاء وبب المال وعثمان بن حنيف على الخرج ومن هنا أخذ الناس ولاية
الحرب وولاية الخرج وولاية القضاء فان عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين فلما نشر المؤمنين
وعلبو الكافرين على البلاد وفتحوها وحناجوا إلى زيادة في الترتيب وضع لهم الديون ديون
الخرج للمال المسحرج وديون العطاء والنفقات للمال المصروف ومصر لهم الأمصار فقصر
الكوفة والبصرة ومصر القسطنطين فانه لم يؤخر أن يكون بينه وبين حشد المسلمين نهر عظيم

كدجلة والقرات والتيل فجعل هذه الامصار مما يليه •

﴿فصل﴾ وكانت مواضع لاثة وجامع لامة هي الساحدون بي صلى الله عليه وسلم
أسس مسجده المبارك على التقوى فيه الصلاة والقرأة والتذكر وتعليم العلم والخطب وفيه
السياسة وعقد لألوية وإريات وتأمير الامراء وتعمير العرفاء وفيه حتمت المسلمون عنده لما
أهمهم من أمر دينهم وديارهم وكذلك عماله في مش مكة وطائف وملاذ يمن وغير ذلك من
الأمصار والقرى وكذلك عماله على البادية وان امة بمعاونه يصنون ووجه يشارون كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم ان نبي سرثيل كان نسوهم لأسماء كل ذهب بي خلفه بي وانه لاني
يعدى وستكون خلفاء ترمون وتكروون قالوا في أمرنا قال أوفو بيعة لا أول ولا أول وسأو
الله لكم فان الله سائلهم عما سترعاهم وكان خلفاء ولا امرء يسكنون في بيوتهم كما يسكن
سائر المسلمين في بيوتهم لكل مجلس الامام الحاكم هو مسجد الجامع وكان سعد بن أبي وقاص
قد سى له بالكوفة قصرا وقال أقطع عى الناس فأرسل به عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة وأمره
أن يحرقه فاشترى من نطى حزمة حطب وشرص عليه حملها الى قصره خرقه من عمر كره لولي
الاحتجاب عن رعيته ولكن بيت قصور الامراء فلما كانت إدارة معاوية احتجب لما خاف
أن يمثال كما اعتيل على واتخذ لمقاصد في الساحد اعني فيها دو السلطان وحاشيته واتخذ
لمركب فاستقر به خلفاء الملوك ببيت فصاروا مع كونهم يتنون الحرب والصلاة بالناس
ويباشرون الجمعة والجماعة والجهاد واقامة الحدود لهم قصور يسكنون فيها ويمشاهم رؤس الناس
فيها كما كانت المقصرات لى مية قتي مسجد الجامع ومساكن يجتمع فيها للعبادات والعلم وبحوز ذلك
﴿فصل﴾ طال لاند ونفرت لامة وتمست كل قوم بشمة من الدين زيادات زادوها
فأعرضوا عن شعبة منه أخرى. أحدثت الملوك ولامرء القلاع والحصون وانما كانت تبي
حصون والمعافل فديما في الثغور خشية أن يدهمها العدو وليس عندهم من بدعه عنها وكانوا
يسمون الثغور الشامية المواضع وهي نسرين وحلب وأحدثت المدارس لاهل العلم وأحدثت
الرائط والخوانق لاهل التصوف ومن مدد انشاز ذلك في دولة السلاجقة فأول ما بدت المدارس
والباطات للمساكين ووففت عليها وقوف أخرى على هدا في زررة نظام الملك وأما قبل ذلك
فقد وجدت ذكر المدارس وذكر الرائط لكل ما طعن كان موقوفا عليها لاهلها وانما كانت

مساكن مختصة وقد ذكر الامام معمر بن ربيعة عن أصحاب ابو حنيفة في حمار الصوفية أن أول
دورة بنت لهم في البصرة. وثم المدرس فقد ريت لها ذكر قبل دولة السلاجقة في ثمان
مائة رابعة. دولتهم اء. كات في المائة الخامسة وكذلك هذه القلاع والحصون التي بالشام
عاصمتها بحدث كات في الملك العدل قلعة دمشق ونصري وحران وذلك أن النصارى كانوا كثيرى
العر واليهيم وكان الناس بعد المائة الثالثة يندفعون عن دواعى النصارى عن السور حل حتى استمروا
على كثير من أمور الشام الساحلية هـ

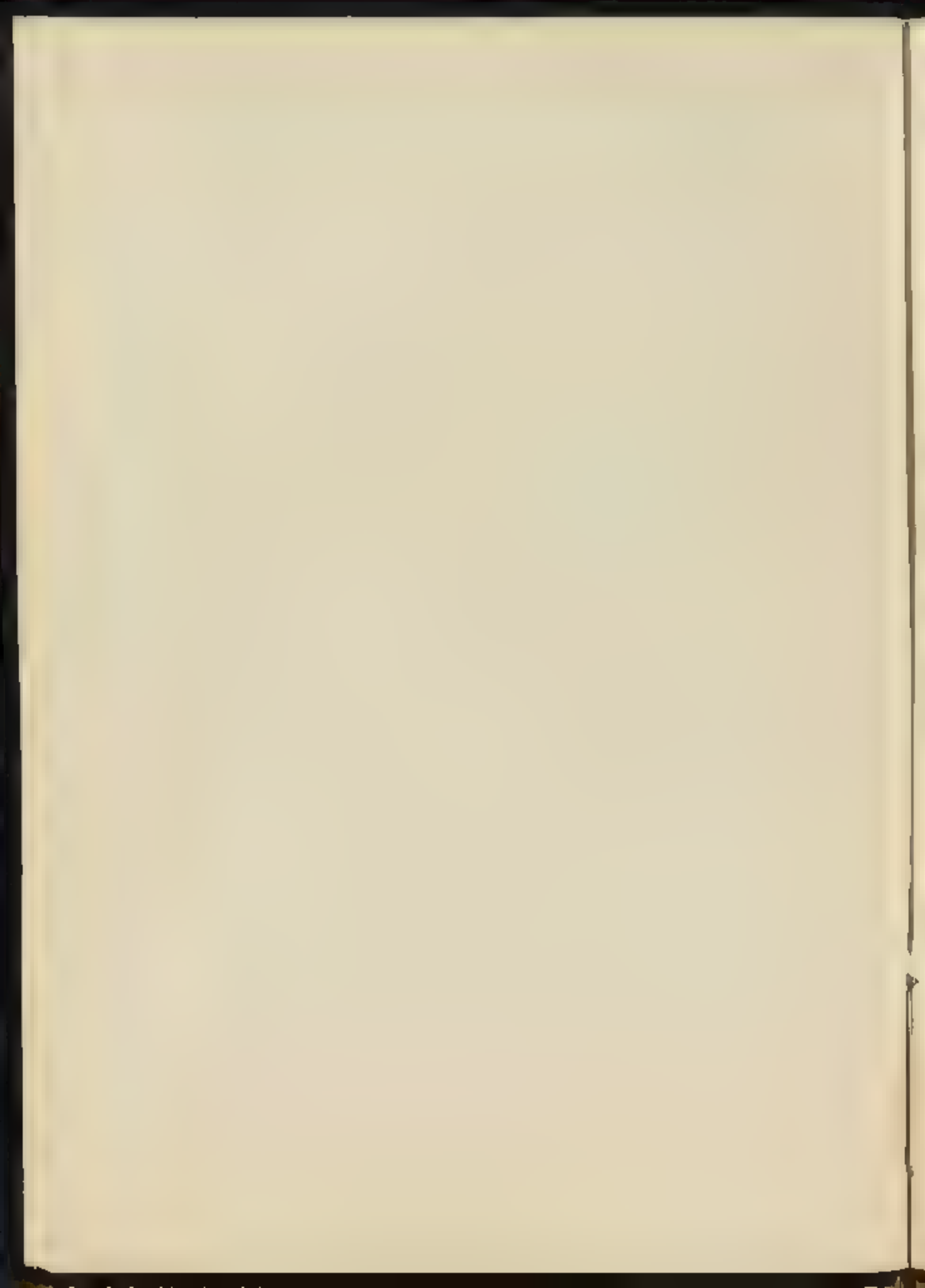
فصل في الخلافة والسيطان وكيفية كونه من الله في الارض قال الله تعالى (واد قال
ربنا لا ملأنا كذا في حمار في الارض حافة) وقال الله تعالى (يادود انا جعلناك خليفة في
الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) وقوله (اني جاءك في
الارض حافة) نعم آدم عليه السلام اكل لا يم تناول لا آدم عليه السلام كقوله (بعد خالقنا لاسان في
أحسن تقويم) وقوله (خلق لاسان من صايل كاعذر وخلق لجان من مارج من نار)
وقوله (خلق لاسان من طين ثم حمل الله من سلاله من ماء مريم ثم جعله نطامة في بئر
مكين) الى مثال ذلك ولهذا كان بين دود وآدم من لامة ما أحب به دود حين أراه دريته
وسأل عن عمره فقيل زعمون سنة فوهه من عمره الذي هو ألف سنة سبعين سنة وحدث
صحيح روات الترمذي وعبره وصححه ولهذا كلاهما ينسب الى سلاله من الخطيئة كما ان كلاهما
مماثلة للآخرى د حاس الشهوتين واحد ورفع درجته بانوبة لعظيمة التي قال بها من حجة
الله وفرحه به ما مال ويدكر عن كل منهما من الكاء والدم والآخر من ساسب بعضه بعضا
واحافة هو من كان حافا عن غيره وميلة بمعنى داعة ه كان الذي صلى الله عليه وسلم ذو سافر
يقول اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل وقال صلى الله عليه وسلم من جهر نارا
فقد عر ومن حلفه في أهله بحير فقد سر قال وكلما خرجنا في البر وحلف أحدكم وله
نبيب كسبيب النيس يمسح حدهن اللبنة من اللان اثن طهرنى الله يا أحد منهم لا حمله نكالا
وفي القرآن (سيقول المحضون من الأعرب) وقوله (فرح المحضون بمعدم حلاف رسول الله)
والمراد بالخليفة أنه خلف من كان قبله من الحق وخلف فيه مماثلة كما كان أبو بكر الصديق

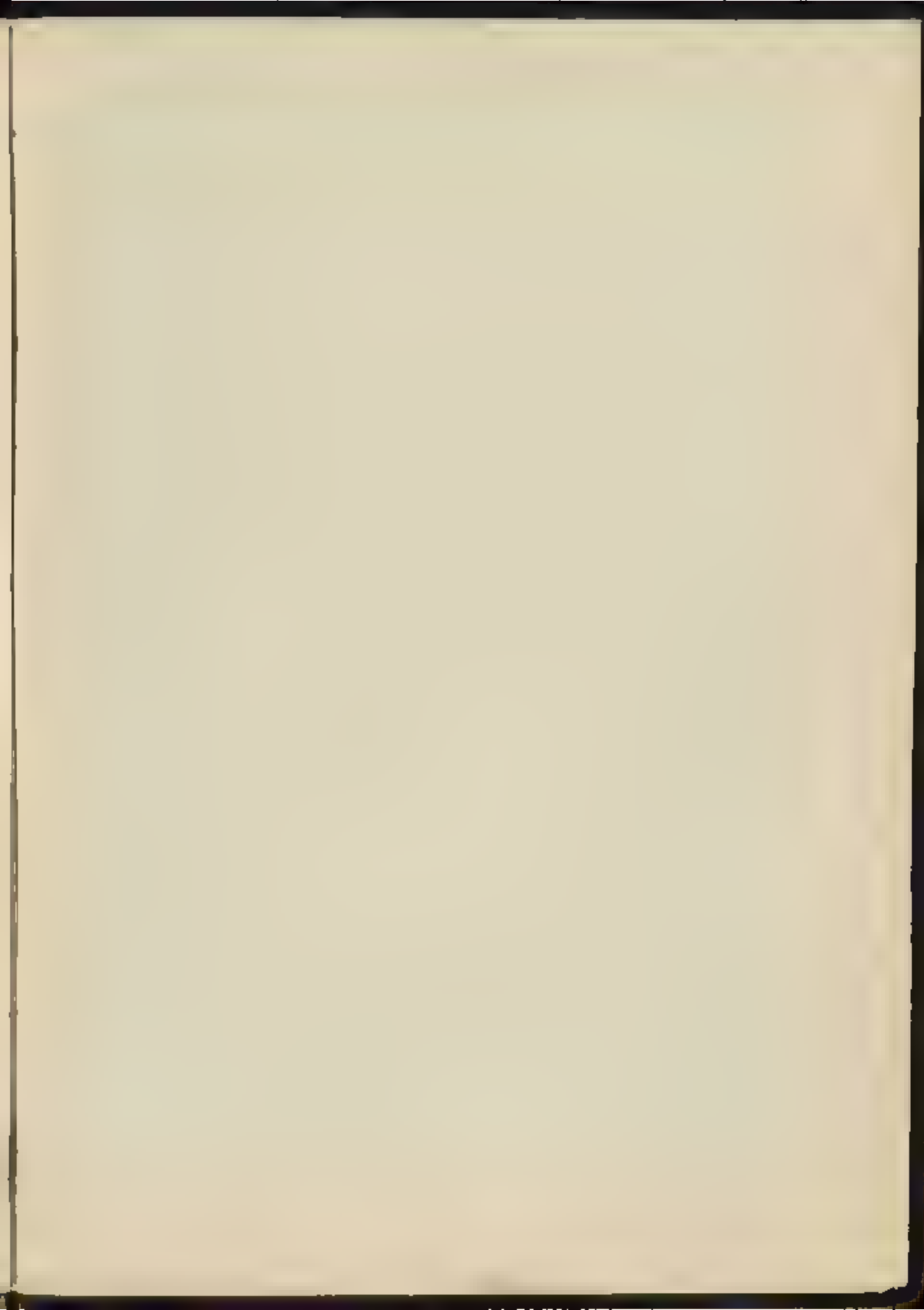
خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه خلقه على أمته بعد موته وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم داسا هر لح أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خلعة له مدة معينة فيستخلف تارة ابن أم مكتوم وتارة غيره واستخلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك ونسب الأئمة التي يستخلف فيها لإمام مخالف مثل مخالفات الأئمة ومخالفات رضى الحجاز ومنه الحديث حيث خرج من خلاف إلى خلاف ومنه قوله تعالى (وهو الذى جعلكم خلائف فى الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم) وقوله تعالى (ولقد أهدىنا القرون من قبلكم لما ظلموا) إلى قوله تعالى (ثم جعلناكم خلائف فى الأرض) ومنه قوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ولم يكن لهم دينهم لدى رضى لهم) الآية .

وقد ضل بعض القائلين بالمناطين كابن عربى أن خليفة هو خليفة عن الله مثل نائب الله وزعموا أن هذا بمعنى أن يكون الإنسان مستخلفا وربما عسروا تعاليم آدم الأسماء كلها التى جمع مما بينها الإنسان ويفسرون حاق آدم على صورته به المعنى أيضا وقد أخذوا من الغلاصة قولهم الإنسان هو العالم الصمير وهذا قريب وضموا إليه أن الله هو العالم الكبير بناء على أصلهم الكفرى فى وحدة الوجود وأن الله هو عين وجود المخلوقات فالإنسان من بين المظاهر هو خليفة الجامع للأسماء والصفات ويتفرع على هذا ما يصيرون إليه من دعوى إربوية والالهوية لخرجة لهم إلى المعنوية والقرمطية والباطنية وربما جمعوا الرسالة مرتبة من المراتب وأنهم أعظم منها فيفرون بالربوبية والوحدانية والالهوية وبالرسالة ويصيرون فى المعنوية هذا بما هم أو يخرجون فى أعمالهم أن يصيروا سدي لا أمر عليهم ولا هى ولا يجاب ولا تحريم والله لا يجوز له خليفة ولهذا قالوا لا بى كرى خليفة الله فقال لست بخليفة الله ولا كنى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسى ذلك بل هو سبحانه يكون خليفة أميره قال النبي صلى الله عليه وسلم لستم أنت الصاحب فى السفر والخليفة فى الأهل لستم صحبى فى سفرى وخلفا فى أهلى وذلك لأن الله حى شهيد مهتم بיום رقيب حفيظ عى عن العالمين ليس له شريك ولا ظهير ولا يشع أحد عده إلا باذنه والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة وتكون حاجة المستخلف إلى الاستخلاف وسمى خليفة لانه

خلف عن الثروة وهو قائم خلفه وكل هذه المعاني متبعة في حق الله تعالى وهو منزّه عنها فإنه
 حي قيوم شديد لا يموت ولا يعب وهو غني يرزق ولا يرزق يرزق عباده وينصرهم ويهديهم
 ويماضيهم بما خلقه من الاسباب التي هي من خلقه والتي هي مفترقة اليه كافتقار المسببات الى
 اسبابها فالله هو السميع الخبير له ما في السموات وما في الارض وما بينهما ما له من في السموات
 والارض كل يوم هو في شأن وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ولا يجوز ان
 يكون أحد خلفا منه ولا يقوم مقامه إنه لا سمي له ولا كعب له فمن جعل له خليفة فهو
 مشرك به . وأما الحديث النبوي السلطان ظل الله في الارض يأوي اليه كل ضعيف ومظلوم
 وهذا صحيح فان الظل معتقر الى آو وهو رفيق له مطابق له نوعا من المطابقة والآوي
 الى الظل المكثف بالمظل صاحب الظل فالسلطان عند الله مخلوق مفترق اليه لا يستغنى
 عنه طرفه عين وفيه من القدرة والسلطان والخط والنصرة وغير ذلك من معاني
 السؤدد والصدية التي بها قوام الخلق ما يشه أن يكون ظل الله في الارض
 وهو أقوى الاسباب التي بها يصلح أمور خلقه وعاده فاذا صالح
 ذو السلطان صاحت أمور الناس وإذا فسدت فسدت بحسب
 فساد فساد ولا تفسد من كل وجه بل لا بد من مصالح اذ
 هو ظل الله لكن الظل تارة يكون كاملا مانعا
 من جميع الاذى وتارة لا يمنع الا بمض
 الاذى وأما اذا عدم الظل فسد
 الامر كعدم سر الرعية
 التي بها قيام الامة
 الانسانية والله
 تعالى أعلم

تم بحمد الله وعونه المجلد الثاني من مجموعة فتاوى شيخ الاسلام عم الامام الشيخ الامام
 أبي العباس أحمد بن زيمية الحراني ثم لدمشقي وبليه المجلد الثالث وأوله (لمحة المختطف
 في الفرق بين الطلاق والخلف) والله المعين على الكمال والحمد لله على كل حال





- ٢ مسألة في نوع صلاة التطوع في جماعة لي يوعين وعدم مشروعية صلاة الركائب والألفية ونصف شعبان ولبه سبع وعشرين من رجب
- ٣ مسألة في حديث إنكم تأتون يوم القيامة عرا مجذبين . وحديث من رزق قري . ومن زار البست . وزيرة التي وعصبل المراطه بالشمور على اجتاوره في أحد المساحد الثلاثة
- ٥ مسألة في ترجيح تحريم الشطرنج وقامة الأدلة على ذلك وهي مهمة جداً في طيها فوئد عظيمة لا يستغنى عنها الفقيه
- ١٨ مسألة هما يستمين به المرء على دوام الحضور في الصلاة وفي الوسوس هل يبطل الصلاة أو تنقص أجرها وفي فوب عمر بنى لأجهز حينئذ وأنا في الصلاة
- ٢٢ مسألة في حور الشهادة على العاصي والمتدع ولا استفاضة وأنا كد : شهار لداعية الى البدعة وخذ البدعة
- ٢٤ مسألة في تضمن انصره لله سبحانه لحكمه و تقسام إرادته الى قسمين شرعية وكونية وعدم جواز الاحتجاج بالقدر
- ٢٦ مسألة في ابتدع من بسط سجاده في الجامع ومحور رفع مفروش الغير والصلاة في الحال
- ٤٠ مسألة في عدم جواز تأخير صلاة النهار الى الليل وبالعكس لشغل من الأشغال وفي الجمع والقصر
- ٤٥ مسألة فيما يجب له الطهارة أو أحدهما ونحو الطواف وسجود التلاوة مع الحدث الأصغر وفروع أخرى متعلقة بهذا الباب
- ٥٧ مسألة في غسل القدمين والمسح على الخفين ومخافة المسح على القدمين مع ظهورهما كما تفعل الرافضة للكتاب والسنة
- ٦ مسألة في حرمة نكاح الزانية حتى تتوب والكلام على الاستبراء والاشهاد على النكاح وفروع مهمة متعلقة بالنكاح
- ٧٤ مسألة في عيد النصارى وفروع عظيمة متعلقة به

صحيحة

٧٩ مسألة في كفارة ليمين

٨١ مسألة في مصرف صدقة الفطر والزكاة وأقوال العلماء في ذلك

٨٥ مسألة في تقسيم الأيمان ثلاثة أقسام والطلاق الاسي والسعي والوقوف بلا ريب وغيره

والخلف بالحرمة

٩ مسألة جامعة مانعة في طهارة المتى وأرواث البهائم المباحة وتقرير الأدلة على ذلك بأقصى

ما يمكن ثراً ونظراً والجواب عن شبه المتألفين في ذلك وهي مسألة فريدة تستحق أن

تفرد وتحمض في سويداء القلب

١٢٣ مسألة في تصرفات السكران صحة وفساد

١٢٧ مسألة في فروع متعلقة بشركه لا بد

١٢٩ مسألة في فروع متعلقة بالريت اليسير إذ وقعت فيه مثل الفرة ومات وهي فيما تضمن لم

يسمح بأسج على موافقها

١٤١ مسألة في القراءة خلف الإمام

١٥٠ مسألة في تحميم الصدقات

١٥٢ مسألة في كل دهن من الكلب ونحوه دخلوا في دهنهم بعد المسح والتحريم وهي

مسألة فيها من أمور العامة وحفاظه مالا يعرفه إلا من عرف ما أخذ العلماء

١٦٤ مسألة في الأموال التي يحل مسحها وفيها معات

١٦٧ مسألة في تقدير صفه الروح وكسوتها وقبور الروية دون الشهادة في مواضع وفي اللحن

في الفاتحة وصلاة لرحل حلف من يخالف مذهبه وفي الخلاف في وجوب المعرة وفي

القصر في السفر وفي شذوذ عياض في تفصيل تربة بني على لمسجد الثلاثة وفي الاستملاء

باليد وفي إتيان النساء في أدبارهن

١٧٥ مسألة فمن اشترى عليه عند السكاح شروط من يلزمه لودعها ودايم قبل للاروجة المسخ

١٧٦ مسألة في برء من حصرها لودع من صدقها وفي التدوي نصح الخنزير وفي التزوج

بالتيمة الصغيرة

١٧٧ مسألة في تناسل أهل الجنة وفي ولدانها ومحل أرواح أهل الجنة والنار وحكم ولد الزنا والصحيح في أولاد المشركين وفي تسمية أيام الآخرة وقوله تسعروا بالبحر وفي حديثين أحدهما في علي والثاني عنه

١٧٩ مسألة في الوضوء والطهارة من ماء برك لم درس الذي له مدة كبيرة وفي حن مال امرئى بولده بعده أولا ومطالمة المصنوع مسلمة في الآخرة ما لم يستوفه لاهو ولا ورثته في الدنيا

١٨٠ مسألة في الدعاء عقب الصلاة والصلاة على من كان لا يصلي أو يشرب خمر

١٨٢ مسألة في الصلاة خلف من ليس من أهل المدينة وفي اللحن في الفاتحة وفي الدعاء

المأخوذ وفيمن يقول لمن يستشعره نوحا في محمد بن عبد الله ما غلب وفي التبليغ خلف

الامام وفي ولوع الركاب وفي الاصل لمن سافر في رمضان من غير ركب أو جوع أو

عطش وفي حمل المصحف بالأحكام على غير ضروري حتى يصي بعد موته وفي قول

النبي لا تجملوا بيوتكم قبورا وتكلم الميت في قبره

١٨٤ مسألة في النطق بالنية عند الدخول في الصلاة

١٨٥ مسألة في زيارة القدس وقبر الخليل وأكل الخبز والعنبر المصنوع عنده

١٨٧ مسألة في مسح العقب في الوضوء ومسح على الحورب وفي خرق الخلع من مسح ودهنها

فروع محتاج إليها

١٩٠ مسألة في تصويب عدم جواز الترويح منه من الزنا ووجوب قتل من زنى بأخته

١٩٢ مسألة في مسجد لدى فيه قبر وجواز أخذ الولد الزكاة من مال أبيه إذا كان عليه دين

ولا والله

١٩٥ مسألة في أمل الآمال الجديدة الحبرية وأقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة وفي أجزالمرء

على نسخ القرآن أو الحديث نفسه أو لغيره والكلام على الاحياء وقوت القلوب

وكتب المنطق

١٩٥ مسألة في جملة أحاديث دثرة على لألثة منها ما هو موضوع ومنها ما لا سند له

١٩٨ مسألة مهمة في التزام مذهب ومما يصنع في المسائل التي يدكر فيها وجهان وفي الانتقال

من مذهب الى آخر وفي عشر الغنم وفي المزارعة والاحار وحيث يجب عليه العشر وفي
تصحيح اعادة الصلاة وفي الصلاة خلف امام يخالف نيته المأموم

٢١ مسألة في فروع متعلقة بالجرن الناقص

٠٠٠ مسألة في معاينة مرد

٢١٢ مسألة في أكل العبر

٢١٤ مسألة في البناء في الطريق الواسع

٢١٩ مسألة في اتباع الرسول بصحيح المقول وهي جارية العائدة جزية العائدة لمن تطفل على
هذه لائحة

٢٣١ مسألة في قاعدة كحاجة تحوى على فروع ضرورية

٢٣٥ مسألة فيما ندرك به الخمة والجماعة وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان الصحيح

٢٣٨ مسألة في قضاء من ترك الصلاة مدة سنتين

٢٤٠ مسألة فيمن تزوج امرأة بولاية ولي سبق هل يصح تزوجه بها بعد تطليقها ثلاثاً من
غير أن يسكن زوجها آخر

٢٤٠ مسألة في قوله تعالى (ولو لدن برض من أولادهن) لا ينفق قوله (وإن كن أولاهن) لا ينفق

٢٤٨ مسألة فيما يفهمه من يوم عاشور من كحل وطبخ حبوب وغير ذلك

٢٥٦ مسألة في ثلاثة مهمة متعلقة بدعوة ذي النون لا اله الا انت سبحان انى كنت من

الظالمين وفيها فوائد منها الكلام على عم يوسف ومنها أن قوله (وما أبرئ نفسي) من

كلام امرأة العزيز ومنها الرد على من يتأول قوله تعالى (ليمفر لك الله ما تقدم من ذنبك

وما تأخر) ومنها غير ذلك

٣٠٤ مسألة عظيمة في مباداة وحقيقة عبودية

٣٣٧ مطلب انقسام الفناء الى ثلاثة أقسام

٣٤١ مطلب الرد على من يذكر الله بالاسم المهرد وهو

٣٤٦ قطعة من مسألة في أن ما دون القليلين اذا لم يتغير بالنجاسة الواقعة فيه لا ينجس

٣٤٩. مسألة في الأقوال التي في إزالة النجاسة بغير ماء، وتحقيق الحق منها
٣٥١. مسألة في الجن والجوخ والفرنجيين
٣٥٢. مسألة في ماء قليل مع ناس في مفازة وولع فيه السكب
٣٥٣. مسألة في أواني النحاس المضبوطة بالفضة
٣٥٧. مسألة في حكم لمس النساء على وجه يلوح منه الحق بلا خفاء
٣٥٩. مسألة في التغليس بالفجر
٣٦٠. مسألة في الصلاة قدام الامام
٣٦١. مسألة في الصلاة في بحر الجمعة بالسجدة
٣٦٢. مسألة في تصحيح رخصة صلاة الجماعة على لاعبان نابغ وجه مع لاتقان
٣٦٩. مسألة فيمن لا يطمئن في صلاته ويرفع ويخفض قيل الامام
٣٧١. مسألة في بطلان الصلاة خلف اعمام مفرداً وتقييد غير لائحة الاربعة كالثوري والأوزاعي ومن يقول هؤلاء لا يلتفت اليهم
٣٧٥. مسألة في الحنفي الذي يرفع يديه في كل تكبيرة وأنكر عليه
٣٨٠. مسألة في صلاة أهل المذاهب الاربعة بعضهم خلف بعض
٣٨٢. مسألة أخرى في ذلك
٣٨٣. مسألة فيمن تقفه في أحد المذهب ثم اشتغل بالحديث قرأ أي أحاديث تخالف ذلك مذهب
٣٨٦. مسألة فيمن سئل أين مذهبك فقال محمدى
٣٨٧. مسألة في تقليد الشافعى حنفياً وبالعكس في الوتر وجمع مطر
٣٨٨. مسألة في فروع في النية والتلفظ بها والنييم ومدة السفر الذي يباح له الجمع والقصر
- وتقاييد بعض العلماء في الاجتماعيات والنظر لجميع بدن المرأة ولمسه والذكر جماعة والجمهور بالقرءة في المسجد ونية الصوم كل يوم ومعنى حديث صحيح أو ضعيف وتقليد أحد الوجهين في المسئلة وتليس النساءين نساجتهم
٣٩١. مسألة مهمة في الدعاء وبر الصلوات

٣٩٧ مسألة فيما يشبه على الطالب للعبادة من جهة الافضلية وهي مسألة نادرة مفيدة جدا

٤٣٤ مسألة في الزيت الواقع فيه قارة وكأن هذه نتيجة المسألة المتقدمة صحيفة ١٢٩

٤٣٦ فصل عظيم في طوف الحائض والجنب والمحدث وهو جزيل النفع جليل الوقع لمن أصبى

اليه بالسمع

٢٥٦ مسألة فيمن باشر امرأته في عافية هل يصير حتى الصبح أو يتيمم

... مسألة في فصل أيام العام والاسوع

... فصول فروع متعلقة بالاضحية

٢٥٧ فصل يشتمل على قاعدة في مواضع الاثمة في مجامع الأمة

يقول مفرس هذا الجزء مصححه الفقير الى عفو الله وكرمه السيد اسمعيل بن السيد

ارهم الخصب الحسنى الاسعدي الازهرى السابق إن كتاب فتاوى شيخ الاسلام بركة

الانام أبي العباس أحمد بن تيمية الحارثي بحر علم خصم متلاطم الأمواج • يقذف بفواح درر

عوالي لمعاني في وديان ميدان الحجاج • بأجزل عارده • واكمل بشاره • مع محاسن تحقيقات •

وأحاسن تدقيقات • وبالجملة

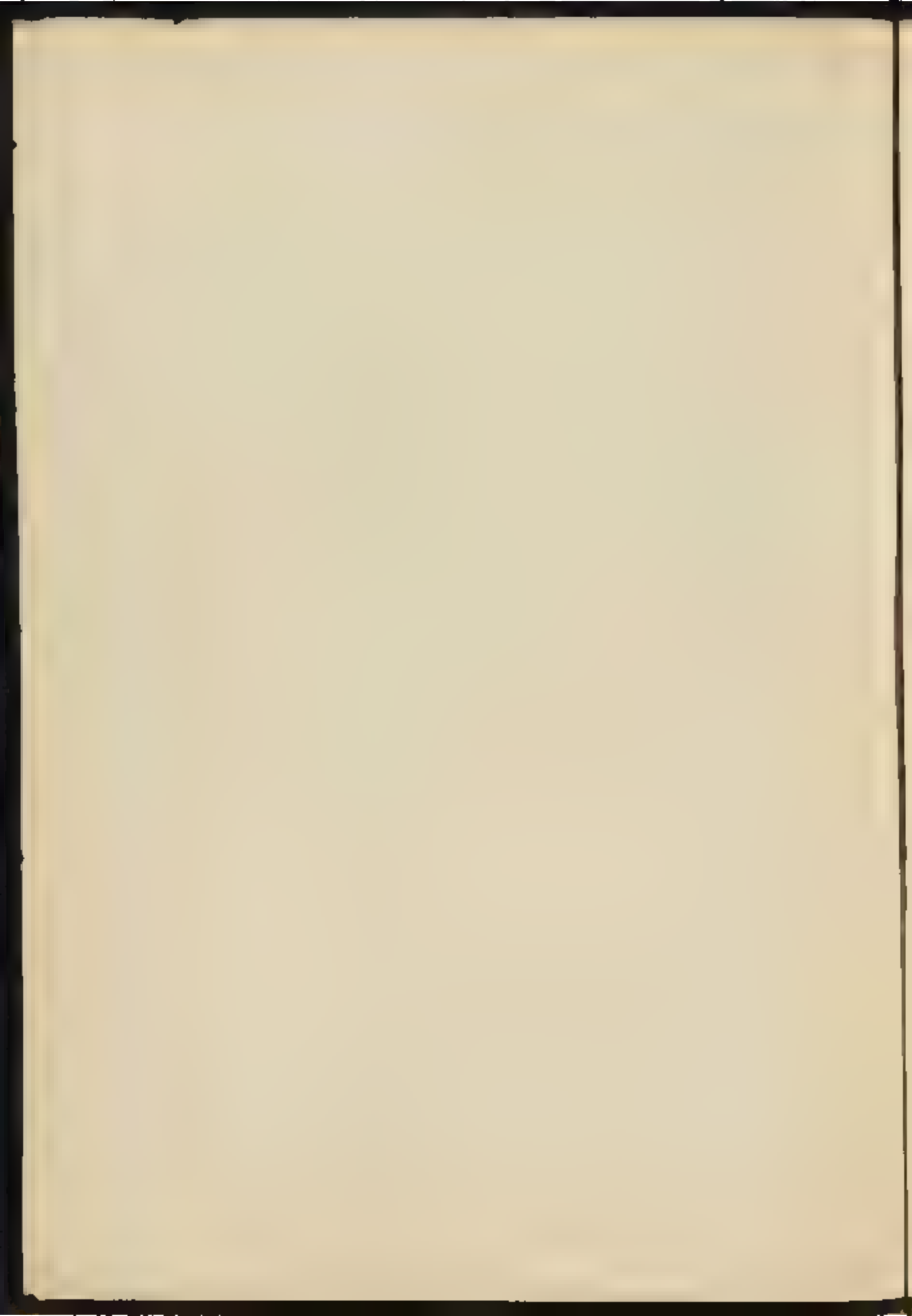
ففي كل لفظ منه دوح من نبي • وفي كل سطر منه عقد من الدر

فذلك افنصرت في فهرسته على رؤس مسائل طاويا الكشح عما اطوت عليه من

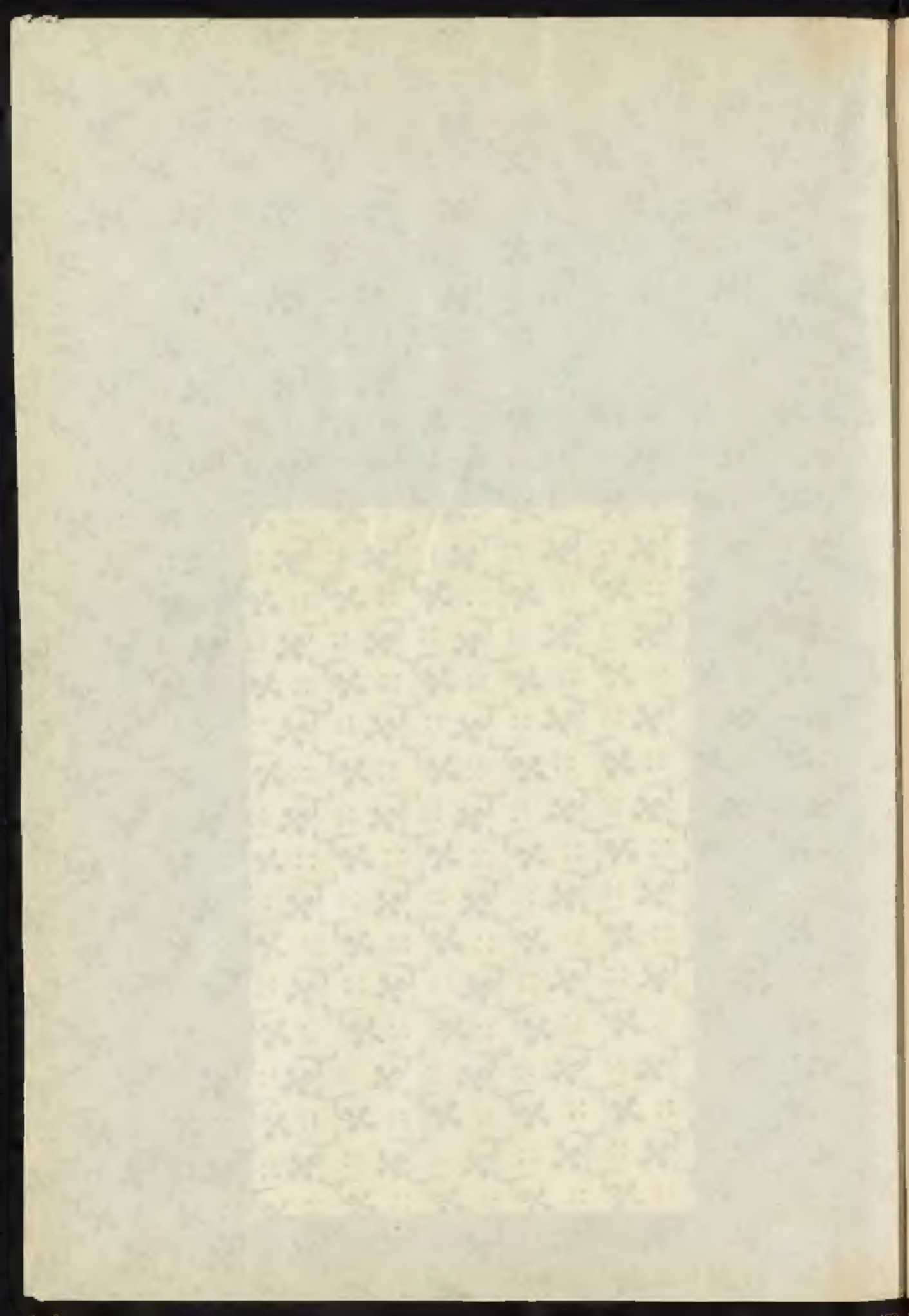
فرائد الموائد • وزوائد الموائد • لضيق المجال • وعلى الله

الاتكال • وله الحمد على كل حال •









COLUMBIA UNIVERSITY



0026605597

893.799

Ibn894
v. 2

893.799

Ibn894
v. 2

Ibn Taimiyah, ...

Majma'at fatawi.

JUN 11 1948

